

ايان بلاك . بني موريس

الحروب السرية للاستخبارات الاسرائيلية

ترجمة

العقيد الركن الياس فرحات

- الشاي
- امان
- الموساد
- الشين بيت

دار الحرف العربي

للطباعة والنشر والتوزيع



الحروب السرية
للاستخبارات الاسرائيلية

ايان بلاك و بني موريس

الحروب السرية للاستخبارات الاسرائيلية

ترجمة

العقيد الركن الياس فرحات





دار الحرف العربي
للطباعة والنشر والتوزيع


دار الحرف العربي
للطباعة والنشر والتوزيع
ص.ب ٦٤٨٠ - ١١٣
بيروت - لبنان

مقدمة

على مسافة بضعة أميال على الأوتوستراد الساحلي شمالي تل أبيب نلاحظ مجموعة من البنايات الإسمنتية بلون رمادي فاتح، وبموازاتها صفٌ من الأشجار. بعد تقاطع طرق عليلوت ننعطف نحو اليسار ونلاحظ جنوداً متوقفين ينتظرون سيارات لتقلهم؛ هناك في وسط هذه البنايات يقع نصبٌ تذكاري لأكثر من 400 إسرائيلي ماتوا في خدمة أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية. تمَّ بناء هذا النصب من حجارة ناعمة ملساء نُقشت عليها أسماء الذين سقطوا وبجانب كل اسم تاريخ الوفاة. قُسِّم النصب إلى خمسة أقسام تبعاً للفترات الزمنية، يبدأ من تشرين الثاني/ نوفمبر 1947 عندما وافقت الأمم المتحدة على قرار تقسيم فلسطين ـ التي كانت تحت الحكم البريطاني ـ إلى دولة عربية ودولة يهودية، وينتهي في شباط/ فبراير 1989. يشمل هذا القسم فترة الخمس عشرة سنة الماضية وعنوانه «بداية السلام»، ويتضمن أكثر من 1,200سم، وبقيت مساحات بيضاء في النصب تواجه المدخل الرئيسي للأبنية يمكن نقش المزيد من الأسماء عليها في المستقبل.

يعتبر هذا النصب حلماً للذين يفتشون عن الجواسيس، لكنه محاطٌ بسرية بالغة شملت الأموات أيضاً. فقد نُقِشت أسماء وتواريخ دون رتب عسكرية ولا أسماء وحدات ولا أمكنة ولا أي ملامح عن ظروف الوفاة. لقد مات بعضهم في ظروف طبيعية بعد حياة طويلة في الظلال، ومع ذلك بقي معظم هؤلاء بأسماء مستعارة مثل الذين سقطوا في أثناء الخدمة الفعلية.

لقد نُشِر القليل عن سيرتهم في إطار من البطولة الأسطورية! هناك ياكوف بوكاي الذي أُعدم في الأردن عام 1949 بعد أن تسلل من خلال خط وقف إطلاق النار متخفّياً مع أسرى الحرب العرب الذين أُطلق سراحهم. وهناك ماكس بينت وموشي مرزوق

اللذان ماتا في سجن مصري في أواسط الخمسينات بعد انكشاف شبكة تخريب إسرائيلية كبيرة في إطار قضية لافون. وهناك أيضاً إيلي كوهين الجاسوس الخرافي الذي اخترق أعلى المستويات في الحكومة السورية وأُعدِمَ شنقاً، ونُقلت وقائع إعدامه على شاشة التلفزيون في دمشق عام 1965. وباروش كوهين وهو من عملاء الموساد، أرداه مسلّح فلسطيني في مدريد عام 1973. وكذلك موشي غولان وهو ضابط أمن في الشين بيت قتله مخبر من الضفة الغربية داخل منزله في إسرائيل عام 1980. وياكوف بارسيمانتوف وهو من رجال الموساد الذي اغتيل قبل أسابيع من الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982 وفكتور رجوان وهو من عناصر الشين بيت والذي قتله مسلحون إسلاميون في غزة قبيل الانتفاضة الفلسطينية عام 1987.

قد نحتاج إلى القليل من المعرفة السابقة، حتى نتعرف على الأسماء التي يجهلها الرأي العام. هناك مجموعة من الرجال قتلوا في حزيران/ يونيه 1967، وعدد أكبر ماتوا بين تشرين الأول/ اكتوبر. وكانون الأول/ ديسمبر 1973 وهم من ضباط الاستخبارات الميدانيين الذين عملوا في حرب الأيام الستة وحرب يوم الغفران، وهناك مجموعة أخرى ماتوا في تشرين الثاني/ نوفمبر 1983 عندما فجّر انتحاري مسلم شيعي مبنى الشين بيت في صور. لكنَّ معظم الأسماء تبقى أسطورية ولا يُمكن التعرف عليها ولا على شواهد قبورها، وحتى أواسط عام 1988 عُرِفَ عدد الضحايا من المجموعة الاستخبارية كلها:

استخبارات الجيش 261 الشين بيت 80 الموساد 65

يوجد في إسرائيل نصوبٌ تذكارية عديدة، وقد أُنشأت مختلف الوحدات العسكرية - المدرعات والمظليين والقوات الجوية - كلٌ نصبه الخاص للرجال والنساء الذين سقطوا في خمسة حروب تقليدية (ويمكن اعتبارها ستة إذا أضفنا حرب الاستنزاف 1968 - 1970 على قناة السويس) والعمليات المضادة للفدائيين وعمليات عبور الحدود في غارات محدودة خلال 4 عقود من الزمن. لقد شُيِّد النصب الخاص بالمجموعة في عليلوت عام 1984 بعد ضغوط من عائلات الموتى الذين كانوا يشعرون بعدم الاعتراف الرسمي بمساهمتهم في الأمن القومي للبلاد. لقد دُفِنَ عدد قليل من أصل الـ 415 رجلاً وامرأة الذين نُقِشتْ أسماؤهم على النصب في قبورٍ غير واضحة المعالم وبأسماء وهمية في البلدان العربية التي عملوا فيها.

قام هذا النصب الغريب والعجيب كتسوية بين متطلبات السريّة البالغة والحاجة إلى الاعتراف بالجميل لذوي الموتى الذين عاشوا وماتوا بأسماء مستعارة. لا يوجد أيُّ مكان في العالم يتناسب حجمه وموارده مع ضخامة أجهزة الاستخبارات فيه مثل إسرائيل. يبلغ عدد سكان هذه الدولة 4 ملايين نسمة، وهي تعيش في حالة حرب دائمة منذ إنشائها

عـام 1948، وترى أنَّ مُستقبلهـا يتوقف أكـثر من أيِّ وقت مضى على حـاجتها إلى معـرفـة أعدائها والتنبؤ بنواياهم وإحبـاط مخططاتهم. إنَّ الاستخبـارات عمل واسـع، فقد جـاء في حساب أجراه الكاتب البريطاني فيليب نايتلي: أنَّه في أواسط الثمانينات كـان هناك حوالي مليون شخص ينفقون 17,500 مليون جنيه استرليني سنويـاً على أعـمال التجسس وفي نطاق مهنة الجاسوس التي تعتبر ثاني أقدم مهنة في التاريخ*.

ازدادت دراسة موضوع التجسس، وبدأت الدراسات الأكـاديمية تهتم بما عُرِفَ أنَّـه «الحلقـة المفقـودة» التي بـدونها لا يُمكن فَهمُ السياسـة ولا الحـرب ولا الـدبلومـاسيـة ولا العلاقات الدولية بشكل صحيح. كانت الولايات المتحدة الـرائدة في هـذا المجال، وذلـك على الرغم من انفتاحها الواضح في مـوضوع الاستخبـارات. ومع ذلـك فقد حـدث تقدم معتبر في بلدان أخرى، ففي بريطانيا أشار بعضُ المؤرخين من أمثال كريستوفـر أندرو أنَّـه يمكن أن تُحـاطَ الأبحاث العميقـة والأعمال الجـادّة ببعض القيود السخيفـة والتافهـة بحجة الأمن القـومي. وهكذا تـتزايد المؤتمـرات الدوليـة والندوات والنشرات مثل بيروقـراطيات الاستخبارات والأمن.

أدى انكشـاف هذه الأجهـزة إلى اهتمام الـرأي العـام بهـا، وقـد حـاولت الحكـومـة البريطانيـة عبثاً منـع نشر كتاب «صـائد الجـواسيس»، وهو يتحـدث عن مذكـرات ضابط سابق من جهاز م15 يدعى بيتر رايت. وتجاهلت إسرائيل هذا الدرس وحـاولت عام 1990 وقف نشر كتاب لضابط سابق في الموساد هو فكتور أوستروفسكي في الولايات المتحدة وكندا وفشلت أيضاً. لا تستطيع المجتمعات الديمُوقراطية أن تصمـد بثبات في وجـه الضغوط من أجـل محاسبـة ومـراقبـة أجهـزتهـا السريـة، ويعتـبر هـذا صحيحـاً عنـدمـا تـتوجّـه جهـود الاستخبارات نحو مواطني الدولة وليس نحو الجيوش الأجنبية أو الجواسيس أو الإرهابيين. ولكنّ الولايات المتحدة وبريطانيا ليستا في حالة حرب كما هي إسرائيل.

والنجاح أيضاً يثـير المشاكـل. لقد أصبحت الاستخبـارات الإسرائيلية ـ مثـل أجهزة الاستخبارات في المجتمعات الديموقراطية ـ مـاهرة في إنشـاء روابط مع الصحـافيين الـذين يُسرّون بـأيٍّ قدرٍ ولـو ببسيط من المعلومـات السريـة المتسرّبـة حـول عـالم المخـابـرات. في إسرائيـل كتّـابٌ مثـل نيغـل وست وشـايمـان بينشر الـبريـطانيـين اللذين كتبـا عن أجهـزة الاستخبـارات السريّـة في بلادهم مستنـدين إلى مقابـلات خـاصـة. إنَّ قـوانـين إسرائيـل المتشدّدة في الرقابة العسكرية عـلى مواد الاستخبـارات في أرشيف الحكومـة تَضْمنُ التقليل

* باعتبار أنَّ البغاء أول مهنة في التاريخ (المترجم).

من تسرّب المعلومات، ولهذا كانت ادعاءات فكتور أوستروفسكي في كتابه عن طريق الخداع خطيرة جداً.

لذلك، هناك صعوبة في إجراء دراسة جدّية حول هذا الموضوع. هناك كمية كبيرة من الوثائق إذا عرف أحد كيف وأين ينظر إليها، وذلك في الفترة الممتدة حتى 1958، وتتضمن معلومات حول تفاصيل بعض القضايا التي لم تتجه النوايا إلى كشفها ولم توضع في متناول الصحافة.

ما تزال التقارير السرية حول عمليات الخطف والاغتيال المصادق عليها بصورة رسمية في الفترة التي سبقت حرب 1948 موجودة، ويكشف ملف برقيات الموساد بين تل أبيب وبغداد لمحات مثيرة عن المشاكل والجهود الشاقة للعمليات السرية، وعن الرعب الذي يدبّ حين يُعَذّبُ العميل ويتكلم تحت تأثير التعذيب، وهناك كمية من الوثائق المثيرة تعبّر عن كمية ونوعية العمليات الاستخبارية. .وتكشف سجلات استجواب المتسللين الفلسطينيين كيف كوّنت إسرائيل الصورة الواضحة عن أعدائها، وتكشف وثائق وزارة الخارجية كيفية تنكر الدبلوماسية لحقائق الاستخبارات عندما تتعارض مع الصورة الإعلامية للبلد.

منذ نهاية الخمسينات لم تعد الوثائق متوفرةً، وإذا توفّرت فإنها تكون مبعثرة. أما الإثباتات التاريخية الأخرى فهي إما جزئية أو لا يُتّكلُ عليها، مثل المذكرات الشخصية التي تعاني من الرقابة الذاتية ومن طبيعة الإنسان في خدمة ذاته. إنَّ الرجال المسنين ينسون كثيراً، أمَّا الشباب الذين يتمتعون بذاكرةٍ جيدة فتقف لهم الرقابة الرسمية بالمرصاد.

إذا كانت الحواجز أمام دراسة الاستخبارات الإسرائيلة كبيرة، فإنَّ هناك دوافع قوية لهذه الدراسة، وأهمُّها عدم وجود بَحثٍ متوازن عن هذا الموضوع. إننا نرى العديد من الروايات والقصص والمنشورات والمطبوعات المختلفة حول هذا الموضوع والتي ما زالت في ازدياد مستمر.

تعتبر رحلة جون لوكاريه القصيرة والجريئة إلى الشرق الأوسط في رواية «البائعة المتجولة» أفضل معالجة أدبية للاستخبارات الإسرائيلية وحربها المستمرة ضد الفلسطينيين، وكذلك رواية «عملاء البراءة» للكاتب الأميركي ديفيد اغناطيوس التي تتحدث عن الموضوع نفسه أيضاً. لكن هذه الروايات الناجحة وغيرها من الكتابات العبرية الأقل شيوعاً، والتي لم تترجم إلى اللغات الأخرى، تعتبر استثناءاتٍ. لقد نَتَج عن النزاع العربي الإسرائيلي أبطالٌ يعود ظهورهم إلى الخيال وليس إلى الواقع.

لقد اعتُبِرَتْ رواية «عملية سفينة اليورانيوم» ـ مثلاً ـ قصة حقيقية تُظهر كيف تمكّن فريق من العملاء الإسرائيليين من خطف سفينة محملة باليورانيوم عام 1968، وذلك لاستخدامها في البرنامج النووي السري في بلادهم، ويظهر غلاف الكتاب بتشويق ظاهر : أنَّ الفريق يضم «عميلاً وسيماً قديراً قاسياً، وامرأة جميلة بمهارات جنسية ظاهرة، وقاتلاً محترفاً، وقبطاناً بحرياً، وميكانيكياً متمرساً وعبقرياً باستطاعته صنع المعجزات من كل ما هو معدني، وغيرهم من نخبة العلماء والجواسيس الإسرائيليين، وشبكة واسعة من العملاء في سائر أنحاء العالم».

تصعب مقارنة العالم الحقيقي الواقعي مع هذه الروايات، ومع ذلك فإنّ الحقيقة ليست أغربُ من الواقع، لكنها أكثر تعقيداً. فلكل عميل سري شخص يشرف عليه، ولكل مشرف رئيس، ورؤساء أجهزة الاستخبارات مسؤولون أمام الوزراء الذين يفكرون بالموازنة والرأي العام والانتخابات.

يتكرر في تاريخ الاستخبارات الإسرائيلية موضوع: وهو كيف يتدخل السياسيون في العالم السرّي، وكيف يمارسون سلطتهم، ثُمَّ كيف يتهربون من المسؤولية عندما تسير الأمور باتجاه خاطىء. إنّ السؤال الأساسي حول قضية لافون، والذي لبَّد أجواء المجموعة الاستخبارية الإسرائيلية وهزَّ الحياة السياسية من حوالي عقدين من الزمن هو: «من أعطى الأمر». والسؤال نفسه ينطبق على الفضيحة التي ظهرت عام 1986 في إقدام عناصر من الشين بيت على قتل السجناء العرب، وحول تجنيد جوناثان بولارد وهو الجاسوس الأميركي اليهودي الذي كان يعمل لصالح إسرائيل، والذي أدَّى انكشافه وإلقاءُ القبض عليه إلى مصادمة في العلاقات بين أجهزة الاستخبارات الأميركية والإسرائيلية.

وهناك دافع آخر لدراسة الاستخبارات الإسرائيلية وهو أنّ لها فعلاً تأثيراً قوياً. إنَّ النزاع بين الدولة اليهودية وجيرانها العرب مرير ومن الصعب حلُّه، وكذلك كان الوضع عام 1948 عندما شقت إسرائيل المستقلة طريقها نحو العالم من بين أنقاض الانتداب البريطاني، والبلبلة التي أصابت الفلسطينيين والحكومات العربية التي ساعدتهم. عندما تفشل الاستخبارات في مجالها كوسيلة تهدف إلى الإنذار المبكّر عن العدو ونواياه وقوته، وفي مهمتها في إعداد المعلومات المنظمة والتقديرات التي تستند عليها السياسة والإستراتيجية والتكتيك، يؤدي هذا الفشل إلى كارثة. ما زالت الدروس المريرة لحرب تشرين الأول/اكتوبر 1973 حيّة في الأذهان، وقد أُلقي اللوم فيها على الاستخبارات العسكرية لتسببها بحصول كارثة. كذلك كان المخطط الخاطىء المبالغ به والذي أدَّى إلى الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982. إن الاستخبارات لا تعيش في الفراغ رغم أنها مهمة جداً،

ويمكن في بعض الأحيان أن يتجاهل السياسيون نصيحة خَدَمِهم السريين لأنهم هُمْ وحدهم من يقرر السياسة.

لم تتراجع أهمية الاستخبارات السياسية والعسكرية الدقيقة بعد التقدم المعتبر في التعايش العربي الإسرائيلي. إنَّ مبادرة السادات عام 1977 ومعاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية التي أعقبتها، وسلام الأمر الواقع مع الأردن، وتراجع الكفاح المسلح لمنظمة التحرير الفلسطينية في ظل الحرب اللبنانية، لا يعني أنَّ الاستخبارات الإسرائيلية يمكنها أن تنام على حرير.

قال يهو شافات هاركابي ـ الرئيس السابق للاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، وهو يعتبر من الحمائم ـ إنَّه يعتقد أنَّ تغييراً جذرياً قد حدث في المواقف العربية تجاه إسرائيل، وإنَّ المسؤولية تقع على الجانب الإسرائيلي في قبول هذا التحدي. هذا ويصر هاركابي وآخرون على أنَّ «معرفة العدو» تتضمن معرفة أنَّ العدو بصدد التحول إلى عدّو «غير محارب».

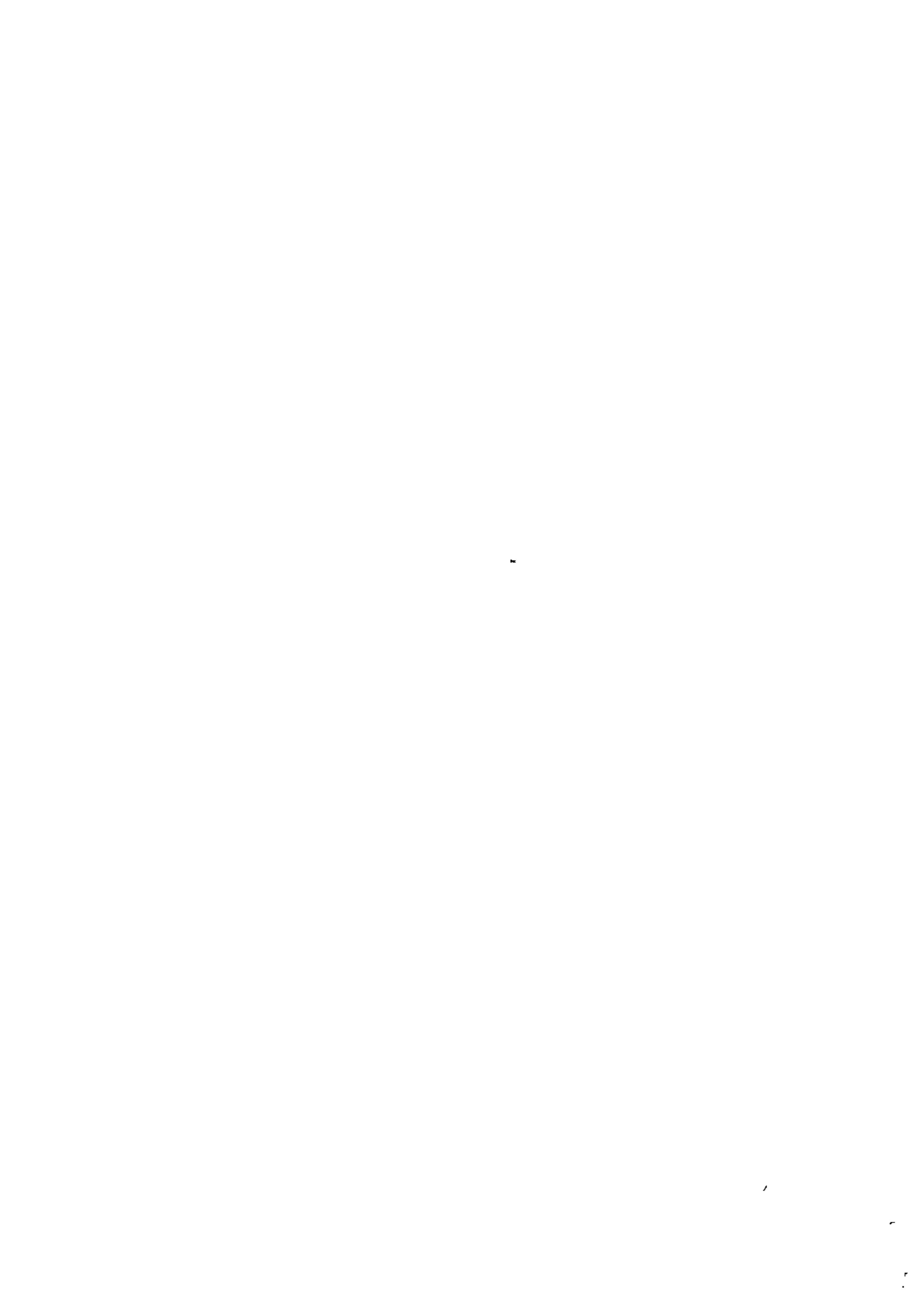
لكن النزاع يستمر بحروبه المتقطعة، والتوتر الذي يتخلَّل الفترة ما بين تلك الحروب. إنَّ المأساة السياسية والإنسانية للفلسطينيين لم تجد حلاً لها حتى الآن، وبدون هذا الحل يمكن للنزاع أن يتعمّق ـ أو في أحسن الأحوال ـ أنْ يركد. إنَّ أعْيُنَ أجهزة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية مسلطة على الترسانة العراقية والسورية وعلى نواياهما، والشين بيت هو السلطة الحاكمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، والموساد هو الذراع القوية في معركة الإرهاب ومكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط وأوروبا، إنَّ ردَّ فعل الشين بيت على الانتفاضة الفلسطينية وإقدام الموساد على اغتيال «أبو جهاد» ـ وهو قائد عسكري كبير في منظمة التحرير الفلسطينية في نيسان/ أبريل 1988 ـ هي شواهد حيَّة على استمرار عمل هذه الأجهزة ومركزيتها.

إنَّ إقدام إسرائيل على خطف القائد الشيعي اللبناني الشيخ عبيد في تموز/ يوليو 1990، وذلك للحصول على ورقة مساومة في المفاوضات من أجل تحرير جنودها الذين تحتجزهم مجموعات موالية لإيران في لبنان، يُعتبر مثلاً على الجرأة المبنيَّة على المعلومات الدقيقة عن أعدائها. إنَّ الدول العربية القوية مثل سوريا والعراق ما زالت تُشَكِّلْ تهديداً عسكرياً لإسرائيل في الأراضي العربية المحتلة لا بل في إسرائيل بحد ذاتها. إنَّ غزو العراق للكويت في آب/ أغسطس 1990 كان نقطة تحوّل في المنطقة، وأنهى التحالفات القديمة وأنشأ تحالفات جديدة وسبَّبَ شكوكاً يصعب تخيلها حول الأخطار المستقبلية.. وما تزال الحربُ قائمةً على جبهات متعددة في الشرق الأوسط وما حوله.

تعود جذور الاستخبارات الإسرائيلية إلى زمن طويل، منذ أنْ بدأ بعض الهواة في جمع المعلومات لميليشيا الهاغانا في فلسطين في الثلاثينات إبّان الحكم البريطاني. أمّا اليوم فإنّ الاستخبارات العسكرية (أمان) والموساد والشين بيت تتألف من آلاف العناصر وتنفق مئات الملايين من الدولارات كُلّ سنة للدفاع عن إسرائيل في وجه أعدائها والحصول على أسرارهم واختراق مراكز القرار الكبرى في البلدان المعادية.

لكن ليس لأصدقائها مناعة، والسمعة المخيفة للاستخبارات الإسرائيلية ليست مهمة، ومن الواضح أنّه ما زال في البلدان العربية إيمانٌ راسخ بأنَّ إسرائيل لها ذراع طويلة وخطيرة يحكمها عقل خبيث بارع.

يتركز نشاط الاستخبارات حول أُمور كثيرة في نزاع الشرق الأوسط، ويعالج هذا الكتاب «حروب إسرائيل السريّة» موضوع الاستخبارات بالجديّة التي يستحقها، ويحاول أنْ ينزع الجواسيس والعملاء السريين وقضايا الإرهاب والأمن من خارج عالم الروايات الخيالية والتسريبات المتعمدة والسرية البالغة، ويضعها في مضمونها التاريخي والسياسي وفي ميدان العلاقات الدولية في عالمنا المعاصر.



1

الأصول

1946 - 1936

الضربة العربية وفشل استخبارات الهاغانا

مساء الأربعاء 15 نيسان/ أبريل 1936 قطع مسلحون فلسطينيون الطريق الضيّق بين قرية عنبتا الصغيرة ومعسكر الاعتقال البريطاني في نور شمس - وهي منطقة عربية على الطرف الغربي لمرتفعات السامرة - وأوقفوا حوالي 20 آلية وطلبوا من ركابها أموالاً من أجل شراء أسلحة وذخائر. إحدى هذه الآليات وهي شاحنةٌ تنقل دجاجاً إلى تل أبيب كان يقودها سائق يهودي يُدعى زفي داننبرغ وبداخلها راكبٌ يهودي هو محاسب المدجنة (مزرعة الدجاج) وعمره يناهز السبعين عاماً ويدعى إسرائيل هزان، وهو مهاجر من سالونيكا في اليونان. وكان هناك يهودي ثالث ينتقل في سيارة أخرى. أنزلَ المسلحون العرب اليهود الثلاثة وأطلقوا النار عليهم. قُتِلَ هزان على الفور وأُصيبَ الآخران بجراح وتوفي داننبرغ فيما بعد.

في اليوم التالي 16 نيسان/ أبريل توجه يهوديان أُمكن التعرف عليهما من رأسيهما الحليقين ولباسهما الكاكي إلى كوخ من التنك على جانب الطريق بين بتاح تكفا وشارونا على السهل الساحلي الفلسطيني الخصب إلى الشرق من تل أبيب، وهذان الاثنان عضوان في منظمة صهيونية منشقة تدعى الايرغون، وقرعا على باب الكوخ ثم أطلقا النار على من بداخله فقُتِل عربي وجُرِح آخر. قبل أن يموت الجريح أُعطى أوصاف الجناة إلى الشرطة البريطانية. اعتبر العرب والشرطة البريطانية أن هذا الهجوم جاءَ انتقاماً لحادثة الليلة الماضية في السامرة. قال مؤرخ صهيوني: «إذا تخيّل المهاجمون أنّهم بهذا العمل يضعون حداً لسفك الدماء في فلسطين فإنّهم سيصابون بخيبة أمل في أسرع وقت».

يوم الجمعة 17 نيسان/ أبريل دُفن إسرائيل هزان في تل أبيب، وتحوّل مأتمه بسرعة إلى تظاهرة كبيرة غاضبة ضد العرب والبريطانيين، ودعا اليهود إلى شن هجمات

انتقامية ضد مدينة يافا العربية المجاورة. أُجبرت المحلات التجارية في شارع اللنبي ـ وهو المركز التجاري الرئيسي في المدينة ـ على الإقفال، وطاف الآلاف حول جثمان هزان المُغطى بعلم، وشقّ الموكب طريقه من مستشفى حداثا إلى مقبرة المدينة القديمة. استخدم عناصر الشرطة الهراوات وأطلقوا النار إرهاباً وذلك لكبح جماح الجمهور الغاضب، وقد تعرَّض عربي لِضربٍ شديد ولَمَّا هبَّ رجلُ شرطةٍ لمساعدته كان نصيبُه الضربَ أيضاً.

في اليوم التالي وكان يوم سبت حدث المزيد من الاضطرابات، إذ تعرّض بعض الأشقياء اليهود للباعة المتجولين وماسحي الأحذية العرب وأُشبعوهم ضرباً، ولكنَّ الهدوء عاد في المساء، ورجعت القوات البريطانية التي استُدعيت من الرملة لتعزيز وحدات الشرطة في تل أبيب إلى قواعدها، كما أُلغَتْ قيادة ميليشيا الهاغانا اليهودية الإنذار العام الذي كانت قد أعلنته قبل أيّام.

عادت الحياة إلى طبيعتها في تل أبيب يوم الأحد 19 نيسان/ أبريل أي بعدَ 4 أيام على الكمين الذي وقع قرب نور شمس، وتوجّه مئات اليهود إلى مكاتبهم وأعمالهم في يافا، وتوجه آخرون إلى الدوائر الحكومية قرب الميناء القديم خلف برج الساعة. وفجأة بدأت الاضطرابات بإشاعة: قُتِلَ ثلاثة عمال سوريين وامرأة عربية من السكان المحليين في تل أبيب. . لم تكن هذه الإشاعة صحيحة، وفي حوالي الساعة 9,00 من صباح ذلك اليوم، احتشد العديد من العرب خارج السراي الحكومي وطالبوا بجثث الضحايا. تعرَّض عشرات اليهود للطعن والضرب، ومع ذلك لجأ العديد منهم إلى بعض منازل العرب إلى حين زال التوتر، وفرَّ البعض الآخر عبر المرفأ إلى تل أبيب، وقَتَلَ ضابطُ شرطة بريطاني إثنين من العرب وهما يهاجمان سيّارة لليهود. استُدعي الجيش من الرملة، وبعد الظهر سيطرت السلطات على الوضع، وأعلنت حالة الطوارىء في البلاد وفرض منع التجول على يافا وتل أبيب، وكانت الحصيلة مقتل 9 يهود وجرح 60.

كانت أحداثُ يوم الأحد الدامي في يافا بسيطة بالمقارنة مع النزاعات السابقة واللاحقة في الشرق الأوسط بشكل عام وفي فلسطين بشكل خاص. وفي ربيع عام 1936 كانت الأرض المقدسة على فوهة بركان يهدد هدوءها وازدهارها.

بعد موجة العنف والاضطرابات التي حصلت عام 1929 على أثر الاشتباكات حول أحقية الصلاة على حائط المبكى في القدس القديمة، والتخوّف الذي شعر به العربُ من الطبيعة التوسعية للمشروع الصهيوني، نعمت فلسطين بهدوء نسبي لفترة 7 سنوات تقريباً. عام 1933 سحقت القوات البريطانية بسهولة ثورة في منطقة حيفا وقُتِل قائدها

عزالدين القسام في كمين بريطاني في تشرين الثاني/ نوفمبر 1935 وهو شهيد محترم لقضية لم تتقدم بشكل سريع.

تابع الصهاينة شراء الأراضي العربية، وعلى الرغم من الاحتجاج الكلامي لم تكن هناك معارضة عربية منظمة لموجة الهجرة اليهودية التي بدأت عندما أصبح هتلر مستشاراً في ألمانيا. عام 1935 هاجر 62 ألف يهودي إلى فلسطين، وهو أعلى رقم منذ عام 1920 أي بداية الانتداب البريطاني على الأراضي التي تمَّ الاستيلاء عليها من الأتراك العثمانيين نتيجة الحرب العالمية الأولى. بحلول العام 1936 أصبح عددُ السكان اليهود 400 ألف في فلسطين، أيْ أكثر بقليل من ثلث عدد السكان ومن أصلهم 150 ألفاً وصلوا إلى فلسطين منذ خمس سنوات أو أقل.

كان المفوض السامي البريطاني السير أرثر غرينفل واشوب متعاطفاً جداً مع الصهاينة، وقد شَكَّل اليشوف (الجالية اليهودية في فلسطين) كياناً اجتماعياً واقتصادياً متماسكاً على الرغم من النزاعات وأعمال العنف التي كانت تنشب أحياناً بين حركة العمل التي يُسيطر عليها حزب ماباي والجناح اليميني من الصهيونيين الرجعيين. كانت المؤسسات اليهودية في فلسطين حديثة ومنظمة وتوحي بالثقة.

تمَّ إنشاء الوكالة اليهودية عام 1929 كإدارة موازية للحكومة البريطانية لتنسيق نشاطات الهجرة والاستيطان، وكان القسم السياسي في هذه الوكالة يراقب التطورات في المناطق العربية، ويقيم علاقات مع الزعماء العرب داخل فلسطين وخارجها. كانت ميليشيا الهاغانا مرتبطة بعمق بالهستدروت وهو تجمع لنقابات العمال يحظى بنفوذ واسع، وقد نما وتطوّر على مستوى البلاد على الرغم من أنَّه كان يعمل في وضع شبه سري.

لم تؤدِّ الجهود لإنشاء مجلس تشريعي إلى أية نتيجة، وذلك بسبب معارضة البريطانيين والصهاينة وتفرُّق العرب. في نهاية عام 1935 انتهت السنين المزدهرة في فلسطين، وذلك بعد التراجع الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي. عندما غزا موسوليني أبيسينيا، حَطَّم الهالة البريطانية في المنطقة، وعلى أثَرِ ذلك تطلع العديد من العرب إلى إيطاليا الفاشية وألمانيا النازية لتحريرهم من نير الاستعمار والانتداب. وبعدما تراجع الاستثمار في قطاع الحمضيات والفاكهة صرف الكثير من العمال العرب واليهود، وكانت الاضطرابات التي حدثت في مصر وسوريا والتي تتبعها الفلسطينيون والتي رافقتها وعودُ بتغييرات دستورية، بمثابة إنذار لاضطرابات مقبلة أخرى.

فوجىء اليشوف باندلاع الاضطرابات في يافا، وكانت تلك أوَّل مرة في التاريخ

الصهيوني والإسرائيلي يُؤخذ فيها اليهود ويُفاجأون بقوة المعارضة العربية، وعندما أُحصي عدد القتلى ودفنوا مضى وقت طويل حتى تم تقدير خطورة المشكلة وحجمها. في 17 نيسان/ أبريل جال ضباط الاستخبارات في الهاغانا حول المسجد الرئيسي في يافا فلم يجدوا شيئاً غير طبيعي.

في الجانب الآخر وفي مقر قيادة الوكالة اليهودية في رشفيا قرب القدس، لم يجد خبراء الشؤون العربية في القسم السياسي في الوكالة اليهودية أيّ سبب للقلق، إذ إنّه ورد في تقرير رسمي في 22 نيسان/ أبريل «أنّ الانطباع السائد لدى فرقة الشؤون العربية أنّ احتمال اندلاع الاضطرابات ضئيل، ولا يوجد أيّ سبب للإخلال بالأمن». كان هذا التقدير مخطئاً تماماً، وبعد ثلاثة أيام ترك رؤساء خمسة أحزاب سياسية عربية خلافاتهم جانباً وشكلوا الهيئة العربية العليا لفلسطين برئاسة أقوى زعماء البلاد مفتي القدس الحاج أمين الحسيني الذي كان قراره الأول متابعة الإضراب العام الذي أُعلِنَ من قبل اللجان الوطنية، وهي هيئات محليّة تعكس التحالف الوطني في الهيئة العربية العليا ولها فروع في يافا ونابلس وجميع أنحاء البلاد.

كان الإضراب العربي في أحد جوانبه لمصلحة اليهود، فبعد توقف أعمال تفريغ السفن في يافا، طالب اليهود بإنشاء مرفأ لهم في تل أبيب، وقامت القوات البريطانية بحماية العمال اليهود في أماكن العمل الواقعة في المناطق ذات الأكثرية العربية. تابع الفلاحون العرب حِصادَ محصول الربيع، لكن اليهود قاطعوا المنتجات الزراعية العربية وتذرّعوا بالاضطرابات التي رافقته من أجل حثّ اليشوف على مزيد من الروح القومية. كان «العامل العبري» و«الإنتاج العبري» موضوعي جدل بين العمال اليهود والقطاع الخاص اليهودي. حلّ اليهود مكان العمال العرب المياومين ذوي الأجر الزهيد. اطّلع موشي شاريت رئيس القسم السياسي في الوكالة اليهودية على ردّ فعل المستوطنات التي تنتج النبيذ وهي عتليت وزيكرون بعد استقدام «العامل العبري». كتب شاريت في مذكراته: «دفع أحدُ المزارعين والذي عمل في الغنب اليهودي مبلغ 3 ميلز (أي 3 بنسات) في الطن أكثر من الطن العربي، وقال «إنّه يريد أن يحافظ على صحته ويتخلّص من التعب الذي كان يُصيبه عندما يقف تحت الشمس طوال النهار وهو يصرخ «يلاّ» على النساء العربيات».

مع ذلك كانت هناك أخطارٌ جديدة. فبعد اضطرابات يافا هاجم العرب اليهود في جميع أنحاء البلاد في المدن الرئيسية والمناطق المنعزلة، وأغاروا على المزارع وأتلفوا المحاصيل وتعرّضوا لوسائل النقل، واعتمد الصهاينة في مواجهة الفلسطينيين، ولمدة بضعة أشهر، الوسائل السياسية والدبلوماسية في محاولة لإقناع البريطانيين، بالتصدي للمهاجمين

العرب وللعمال المضربين، وإقناع حكومة فلسطين بأنّها تُواجه مُجرمين وقتلة وليس ثورة ضدّ الانتداب والمشروع الصهيوني. وفي أواسط أيار/ مايو قال الدكتور حاييم وايزمان رئيس الحركة الصهيونية وهو من مواليد روسيا للسلطات البريطانية: «إنّ الفلاح العربي لم يكن راغباً بما حصل بل أُرغم على ذلك».

عزرا دانين: معرفة العدو

استمرّ الإضراب وازدادت أعمال العنف، وسرعان ما صار الأمنُ موضع اهتمام الجميع. طلبت قيادة الهاغانا المحلية من عزرا دانين، وهو مزارع حمضيات ومن سكان يافا يملك مزرعة في خضيرة وهي على منتصف المسافة بين يافا وتل أبيب، أنْ يستخدم علاقاته العربية القويّة من أجل حلّ مقتلِ يهوديين في مكمن على طريق حيفا ـ قلقيلية. جنّد دانين (البالغ من العمر 33 سنة) شاباً عربياً من قرية خربة منشية القريبة من كيوبيتز عين هاهوريش وغيفات حاييم. كانت عائلة ذلك الشاب قد اشتركت في بيع الأراضي لليهود، وكان دانين يشاهد ذلك الشابُ بانتظام وبدأ يرفع تقارير خطيّة إلى الهاغانا وإلى مسؤول شاب في الوكالة اليهودية يُدعى روفين زاسلاني، وهو أحد خبراء القسم السياسي في الشؤون العربية والأمن. كتب دانين قصة حياته بعد وقت طويل وقال إنّ أحساسه تعمّق كثيراً، لقد بدأ كمزارع نشيط لم يفكر بمسائل السياسة والأمن ثم كرَّسَ نفسه للاستخبارات بصورة تامة.

من هذه البداية المتواضعة في أوائل عام 1936 تمكّن عزرا دانين من احتلال موقع أسطوري في تاريخ الاستخبارات الصهيونية والإسرائيلية. فهو من وضع أُسس جمع المعلومات حول العرب وتفسيرها واستخدامها في السنوات الحرجة في أثناء الصراع على أرض فلسطين. بعد أكثر من نصف قرن، ما زالت أفكاره حول «معرفة العدو» تجد لها محلاً في السياسة الإسرائيلية نحو الفلسطينيين.

انضم جوش بالمون إلى دانين وأصبح زميلاً وصديقاً مقرّباً «بين عام 1936 و1940 كُنّا نتكلم عن العدو ونستخدم أل التعريف. قال عزرا: «نحن لا نواجه العرب بل قسماً محدداً منهم، علينا أن نعرف من هم هؤلاء، هناك شاب على تلة أو في وادٍ يطلق النار، وجميعنا نصرخ ونخاف وننزل إلى الحفر، لكن من نتحدث عنه في الواقع هو علي ومحمد، يجب أن نعرفه ونعمل ضده».

قال عزرا: «إنّه علينا أنْ نُحَلِّل كل واقعة وكُلَّ حادثة، وأن ننظر إلى عمق الأشياء ولا نرى كُلَّ شيءٍ يلمع كالذهب». كانت طريقته تعتمد الأسلوب العلمي والنقدي، ولم

يكتف بالانطباعات السطحية. قال عزرا: «هكذا فقط يمكننا أن نميز بين الحليف والعدو. . وهكذا وضع عزرا أُسُس عمل استخباراتنا في الشرق الأوسط».

لم يكن دانين اليهودي الوحيد الذي يعمل في مجال الاستخبارات في تلك الفترة، مع أنّه سرعان ما اعتبر أفضل خبير في الشؤون العربية. كان هناك أفرايم كراستر أيضاً وهو من عناصر الشرطة البريطانية في تل أبيب وله علاقات قوية، وفي حيفا كان المهندس إيمانويل ولنسكي وهو من أصل أوكراني يعمل للهاغانا وللوكالة اليهودية منذ عام 1933 ويجمع المعلومات حول اليهود والعرب والبريطانيين، وكان ولنسكي عالم آثار ويؤمن بأن عمل الاستخبارات يجب أنْ يتم وفق مبادىء علمية، ولم يعجبه ميل دانين في المبالغة بتقاريره بطريقة دراماتيكية من أجل إقناع «زبائنه» بدقته. اشتكى ولنسكي أنَّ أسلوبه الجاف والواقعي في كتابة التقارير لا يجاري رسائل دانين «الدسمة» ولهذا ترك العمل في الاستخبارات عام 1939.

كان المُخبر الذي عيّنه دانين من بلدة خربة منشية واحداً من بين عددٍ كبير من المخبرين عملوا معه. استمرت أعمال العنف في ذلك الصيف، وأخذ دانين يوسع أعماله ويجنّد عرباً ويهوداً في المستوطنات الريفية وفي المدن للعمل كعملاء دائمين. في البداية كان بين هؤلاء عريفاً يهودياً في الشرطة البريطانية يعمل في مركز شرطة كفرسابا شمالي شرقي تل أبيب، وشخص آخر يتعامل مع اللحّامين اليهود الذين يشترون الماشية من العرب. خصص ألياهو غولومب قائد الهاغانا دانين بموازنة شهرية مِقدارُها 6 جنيهات استرلينية لكنها لم تكن كافية. في الفترة ما بين نيسان/ أبريل إلى تشرين الأول/ اكتوبر 1936 عندما انتهى الإضراب العربي كان دانين ينفق 15 جنيهاً في الشهر من أمواله الخاصة ليدفع إلى المخبرين، وفي عام 1939 وصلت الميزانية الشهرية إلى 45 جنيهاً.

كتب دانين فيما بعد:

«كان المخبرون العرب يتلقون الثناء مِنّا وقليلاً من المال، لأنَّ المكافأة المالية لم تكن السبب الأساسي لعملهم معنا، فقد كان معظمهم مضطهدين من إخوانهم بسبب أعمالهم التجارية مع اليهود وخصوصاً بيع الأراضي، ولهذا كان لديهم أسباب شخصية قوية من أجل التخلص من مضطهديهم.. كانوا جميعاً خائفين على حياتهم، وطلبوا اللجوء إلينا في أثناء وقوعهم في الأزمات أو للدفاع عن قراهم وحاولنا استغلال هذه المواقف وبذلنا جهوداً للتعرّف على العرب الذين يحتاجون إلى مساعدتنا.

كانت تقارير دانين الاستخبارية متقلّبة وتميل إلى التركيز على المعلومات المحلية، لكنها كانت أكثر من مجرّد جمع معلومات. كان دانين رجلاً ضخماً طويل القامة يتمتع

بحس قوي بالسلطة، ولا يحب أن يقول له أحد ما يفعله وهذا ما جعله محبوباً من العديد ممن عملوا معه وليس منهم جميعاً.

في نهاية آب/ أغسطس 1936 قال له أحد المخبرين ويدعى م.ن: إنّ العرب في قرية عتيل يخططون لزرع ألغام على الطريق بين غيفان حاييم وخضيرة. كتب دانين: قلت لـ م.ن أنْ يعود إلى قريته ويقول لأهلها إذا حدث شيء على الطريق فإنَّهُ سوف ينتقم من الأطفال، وفي الوقت نفسه حذَّر رجال الهاغانا ودعاهم للاستعداد لهذه الاضطرابات.

في الفترة نفسها حاولت الفرقة العربية في القسم السياسي استخدام جميع الوسائل من أجل إثارة الخلاف داخل معسكر العدوّ، ومن بينها المعلومات المضلّلة والرشاوى. تلقى بعض العرب المضربين مبالغ مالية من أجل العودة عن الإضراب، ووزّعت مناشير عربية بتوقيع منظمات وهميَّة مثل «السائقون الفلسطينيون الأبطال» تنتقد الزعماء المحليين. اعترض الصهاينة بعض الرسائل الموجّهة من الزعماء العرب مثل عوني عبدالهادي رئيس حزب الاستقلال، وأعطت هذه الرسائل خبراء الوكالة اليهودية فكرةً جيّدة عن مجرى الأمور في الجانب العربي.

ازدادت أهميَّة الاستخبارات عندما استمرت الاضطرابات في الجانب العربي، وعندما وصلت إلى ذروتها في آب/ أغسطس وأدَّت إلى مقتل 80 يهودياً كتب دانين مذكرة اقترح فيها إنشاء قسم استخبارات رسمي في الهاغانا وشرح الحاجة إلى هذا القسم. تضمَّن هذا التقرير البارز الذي يتألف من صفحتين والذي كُتب بخط اليد، الخطوط العامة لتنظيم وإدارة عمل الاستخبارات. قال:

«بدا أنه سَتُنَفَّذ ضِدّنا هجمات بين وقت وآخر، وقد تلقينا خسائر في البداية لأنَّنا لم نكن مستعدين، وبما أنَّ الحكومة لا تعرف ما يجري ولا تُريد أن تُقحم نفسها في الاضطرابات، لذلك علينا أن نُنشيء قسم استخبارات في الهاغانا. يجب أنْ يكون عمل الاستخبارات في جميع الأوقات وحتى عندما تهدأ الأحوال كما يجري في كل بلد، وهذا ما يمكّننا من أن نتنبأ في المستقبل بأعمال العنف وربما منعها».

اقترح دانين أن تضع الاستخبارات يدها على مراكز البريد ومقسّمات الهاتف والمنظمات والأندية العربية، وأن تجمع المعلومات عن الناشطين السياسيين وعناوين إقاماتهم وأرقام سياراتهم وأسماء أقربائهم وأصدقائهم. يجب أن نخترق القوات العربية بعميلين مستقلين عن بعضهما، بحيث يمكن أن يتجسّسا على بعضهما البعض. يجب استغلال

المعلومات من أجل إثارة النزاعات الداخلية، ويجب أن لا يعرف العملاء لصالح من يعملون، وأن يبقوا في حالة خوف دائمة، كما يجب استعمال الحبر السرّي.

روفين زاسلاني: وُلِد من أَجل الاستخبارات

إذا كان عزرا دانين أحد دعامات الأداة الأمنية والاستخبارية الناشئة، فإنَّ روفين زاسلاني هو دعامةٌ أُخرى أيضاً. عام 1936 كان عُمْرُ زاسلاني 27 عاماً وهو من مواليد القدس وابن حاخام من أصل روسي وكان على علاقة وثيقة بحزب ماباي، كانت اهتماماته متعددة، وخصوصاً بالشؤون العربية وجمع المعلومات. وكان خريجاً من كلية تدريب المعلمين في القدس ومؤسسة الدراسات الشرقية في الجامعة العبرية، والتي حاز منها على جائزة في الشؤون العربية عام 1931. أمضى روفين سنة في بغداد يدرس اللغة العبرية وعمل مراسلاً غير متفرغ لمجلة «نشرة فلسطين» وهي نشرة أسبوعية تصدر باللغة الإنكليزية ويملكها الصهاينة، وكان يرسل تقارير منتظمة حول الشؤون السياسية العراقية وحول الجالية اليهودية العراقية إلى القسم السياسي. عاد إلى فلسطين عام 1934 وعمل في الشؤون العربية في الهستدروت، وبعد اضطرابات يافا التي حصلت في نيسان/ أبريل بدأ يتعاون مع القسم السياسي في الوكالة اليهودية، وكان له اتصال مع استخبارات القوات الجوّية الملكية التي كانت مسؤولة عن جميع النشاطات الاستخبارية العسكرية البريطانية في الشرق الأوسط.

في شباط/ فبراير1937 وبعد هدوء الاضطرابات أصبح مركز زاسلاني رسمياً وبدأ يعمل بدوامٍ كامل. في ذلك الشهر كتب إلى حاييم شورمان وناحوم هوريتنر، وهما مستوطنان يهوديان محترمان في الشمال، واصفاً عمله الجديد بأنه «الاستخبارات حول المسائل الأمنية»، وطلب منهما أن يرسلا تقارير حول الشؤون العربية في منطقتهما.

كان زاسلاني شاباً حيوياً ولكن العمل معه كان صعباً، فقد كان عصبياً سريع الهياج ومُهمِلاً وغير مرتّب ومُفرطاً في السرية، وكأنه وُلد من أَجل أن يعيش في عالم الاستخبارات. روى تيدي كوليك الذي عمل معه فيما بعد في القسم السياسي طرفة حول سريته: «سأل سائق التاكسي زاسلاني إلى أين يودُّ أن يذهب فأجابه: لا لزوم لتعرف ذلك!» ووصفه ماركوس سيف، وهو يهودي بريطاني أصبح مستشاراً غير رسمي لبن غوريون عام 1948، أنَّه جاسوس غير عادي.

شَكَّل دانين وزاسلاني فريقاً قوياً وأمنت شراكتهما هذه اتصالاً وتنسيقاً بين الهاغانا والوكالة اليهودية، وأقامَ كلٌ منهما علاقات مفيدة مع العرب، وكان عملهما مختلفاً عن

النشاطات الدبلوماسية التقليدية التي كان يقوم بها إلياهو ساسون وهو مولود في دمشق وخبير في الشؤون العربية، وإلياهو انبشتين وهو أكاديمي مولودٌ في روسيا أصبح اختصاصياً في القسم السياسي في شؤون العالم الإسلامي والدول المحيطة بفلسطين. كان للدبلوماسية دور تلعبه، أمّا في مجال الاستخبارات والأمن فقد كان الفلسطينيون بمثابة أعداء. أمَّا السلطاتُ البريطانية فقد أدركت عبر اللجنة الملكية التي عيّنتها في آب/ أغسطس 1936 اتجاه الرياح.

ستة حكماء

وصلت لجنة بيل إلى القدس في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر 1936 وذلك بعد وقت قصير من انتهاء الإضراب العربي، وكانت مهمتها التعرّف «إلى الأسباب التي أدَّت إلى نشوب الاضطرابات في فلسطين في شهر نيسان/ أبريل»، وتلقّت توجيهات بالتحقق من حسن تطبيق الانتداب والقيود البريطانية المفروضة على العرب واليهود، ومن وجود شكاوى وتقديم التوصيات اللازمة لحلها ومنع تكرارها. كان رئيس اللجنة اللورد بيل وزير الدولة لشؤون الهند وترأس لجاناً عديدة ولم يكن زملاؤه الخمسة أقلّ شهرة منه.

عقد الأشخاص الستة سبعة اجتماعات استمعوا فيها إلى أكثر من مائة شاهد وذلك في قاعة الطعام في فندق بالاس المواجه للمقبرة الإسلامية في القدس. قاطعت الهيئة العربية العليا التي يترأسها المفتي الحاج أمين الحسيني الاجتماعات حتى نهاية كانون الثاني/ يناير 1937 بسبب فشل الحكومة في وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

أعطى اليهود انطباعاً أفضل من العرب، فقد عرض الدكتور وايزمن حجته في شهادة علنية بصورة قويّة، وعرض الخطوط العامة للتاريخ اليهودي وازدياد موجة العداء للسامية، ومأزق الجماهير اليهودية في أوروبا الشرقية ومحاولات التوصل إلى اتفاق مع العرب، وكانت هذه أضعف نقطة في حديثه الذي أعدَّه جيداً.

روى الشهود البريطانيون الرسميون للجنة القصة المعقدة والمملة للانتداب على مليون عربي و400 ألف يهودي، وذكروا أنَّ العرب طالبوا في إضرابهم بحلّ مسألتي بيع الأراضي والهجرة الشائكتين.

لم يعرض المسؤولون الحكوميون في فلسطين الوضع على حقيقته، وساد انطباع أنَّ الوضع يشبه ما قاله مراقب يهودي بتعابير مدرسية إنكليزية عادية: «هناك رئيس ومفوّض سامٍ يحاولان أن يكونا قاسيين وغير متحيزين، لكنَّ الأساتذة كانوا يفضّلون التلامذة الداخليين الأغبياء (العرب) على التلامذة النهاريين الأذكياء (اليهود) الذين كانوا يكتبون

رسائل إلى ذويهم حول أيِّ شيء، ويشتكون من نوعية الطعام ومن التعليم..

استهلَّ الحاج أمين الشهادات العربية في 12 كانون الثاني/ يناير 1937 بإشارة متشائمة إلى أنَّ «هدف اليهود النهائي» هو إعادة بناء هيكل سليمان مكان الحرم الشريف في القدس، وطلب مرة أخرى وقفاً تاماً للهجرة اليهودية، وقال إنَّ مسألة بقاء القادمين الجدد في دولة فلسطين المسلمة يجب أنْ تترك للمستقبل.

استمع أعضاء اللجنة إلى الآراء المتنازعة، وساورتهم فكرة التقسيم الإقليمي، وعندما كانوا يخرجون من فندق بالاس (حيث كان التقنيون اليهود يضعون أجهزة تنصت في الثُريَّات بحيث يمكن سماع ما يجري من حديث في مبنى الوكالة اليهودية في الجانب المقابل من المقبرة) شاهدوا ما حقّقه الصهاينة من إنجازات في السنوات العشرين الماضية، أي منذ أن طرد الجنرال اللنبي الأتراك من الأراضي المقدّسة. قام أعضاء اللجنة بزيارة قصيرة إلى الملك عبدالله في الأردن (وصل تقرير عن هذه الزيارة إلى الوكالة اليهودية بعد أسبوعين)، ثُمَّ غادروا فلسطين في الأسبوع الثالث من شهر كانون الثاني/ يناير. كان البروفسور ريجينالد كوبلاند من جامعة أوكسفورد، وهو أبرز عضو في اللجنة، مقتنعاً بفكرة التقسيم وقال: إنَّ القومية اليهودية قويّة وراسخة مثل القومية العربية، وجاء في تقرير اللجنة: «كل من الفريقين قوة نامية والثغرة بينهما تتسع باستمرار».

كان زاسلاني ودانين أوَّلَ من قدَّرَ النقطة التي جاءت بها اللجنة. لم ينظر الصهاينة إلى انتهاء الإضراب العربي على أنَّه انتهاء للنزاع، وعندما استؤنفت أعمال العنف في أيلول/ سبتمبر 1937 كانوا أكثر تحضيراً لمواجهة التحدي، وكانت السلطات البريطانية أكثر تصميماً على سحق الثورة العربية. أُعلِنتَ الأحكام العرفية وحُلَّت الهيئة العربية العليا واللجان الوطنية واعتُبرت جميعها غير شرعية، وفرَّ العديد من القادة الفلسطينيين إلى خارج البلاد ومنهم الحاج أمين الحسيني.

ثورة في فلسطين

بحلول صيف 1938 كانت الثورة تتسع، وكان زاسلاني منهمكاً بحثِّ البريطانيين على حماية المستوطنات اليهودية النائية واستخدام قواتهم بشكل أفضل. أثار الهجوم العربي الواسع النطاق على غيفات أدا قرب زيكرون ياكوف قلقاً خاصاً. قال زاسلاني لرئيس المباحث الجنائية البريطانية: «من الضروري أن تتحرّك الحكومة بسرعة وبطريقة جذرية فتعاقب القرويين المشتركين في الهجوم على غيفات ادا عقاباً يردع غيرهم عن شن هجمات مشابهة».

في نهاية تموز/ يوليو حصل زاسلاني على جواز مرور بريطاني من قيادة الشرطة البريطانية يسمح له بالانتقال إلى حيفا دون اعتراض من السلطات، وذكر في الجواز إسم ألياهو غولومب قائد الهاغانا وذلك دون علم السلطات. كان العرب يتصرفون بشكل جيّد، وكانت المنطقة بأكملها تحت سيطرة الثوار الذين شنوا هجمات منتظمة على مراكز الشرطة. في أيلول/ سبتمبر أفاد الجنرال هاننغ القائد العسكري البريطاني لندن أنّه فقد السيطرة على البلاد بأكملها وأنَّ الإدارة المدنية لم تعد موجودة.

هنا ظهرت نقطة مضيئة في الأفق المظلم: ضابط بريطاني منحرف، مسيحي صهيوني مُتحمِّس يدعى النقيب شارلز أورد وينغات، كانت «وحداته الخاصة» تتألّف من وحدات مشتركة من الجنود البريطانيين ومتطوعين من الهاغانا، وسجلت انتصارات بارزة ضد الثوار العرب في الجليل الأسفل ووادي جزريل. شجَّعت هذه الانتصارات الهاغانا لكي تكون أكثر جرأة وبدأت تنصب الكمائن الليلية وتواجه عدوَّها العربي في أرضه دون أن تنتظر هجماته على المستوطنات. كان وينغات يُحبُّ أن يقرأ الكتاب المقدس وهو عارٍ ويمضغ البصل، بعد ذلك استدعي إلى لندن لكن هايديد، أي الصديق كما عرفه الصهاينة، ترك للهاغانا العمليات الخاصة والجريئة التي مكّنتها من الصمود في السنوات القادمة.

أرسل دانين تقريراً روتينياً إلى زاسلاني في أوائل تشرين الأول/ أكتوبر يعطي فكرة جيّدة عن اهتمامات الاستخبارات الصهيونية ومناهج عملها في ذلك الوقت، ورد فيه تفاصيل الاجتماعات الداخلية للثوّار العرب. وقد زوَّده مخبر جديد يعمل بدقة رائعة، بمعلومات عن المركز العربي لإنتاج الألغام وعن استخدام الغيليغنايت لتفجير أعمدة الكهرباء، وكان المتهمون بذلك من منطقة قلقيلية. قامت فصيلة من الجيش البريطاني في طولكرم بنصب كمائن في المنطقة التي وصفها دانين، وهنا برزت مشكلة الكلاب العربية التي تنبح محذِّرة من الغارات البريطانية. وهنا كان لا بد من إقناع الحكومة بإعلان ظهور داء الكَلَب ووضع حد للكلاب في المنطقة. يجب صرف العديد من العرب الذين يعملون مع السلطات البريطانية ممن لهم صلة بالثوار. ولقد أعاد القرويون بناء المنازل التي نسفها الجيش بمساعدة جيرانهم وهذا يجب وقفه أيضاً. أمَّا النساء العربيات اللواتي لم يتعرضن للتفتيش من قبل الجنود البريطانيين فقد هرّبن 4 مسدسات في باص ناتانيا ـ طولكرم وانتهى التقرير بسؤال: متى سيصل المزيد من المال لزاسلاني ليغطّي النفقات التي يدفعها للمخبرين.

كان الفلسطينيون يعرفون نشاط دانين. ورد في أحد التقارير التي أرسلها إلى زاسلاني والذي كان مبنياً على استجواب أحد الثوار الذي ألقى الجيش البريطاني القبض

عليه إشارة مذهلة إلى أنَّه كان هناك عربي يدعى «الفأر» في قرية خربة منشية قرب خضيرة يَتجسَّس لحساب عزرا مزارع الليمون اليهودي، كان «الفأر» هو المخبر نفسه الـذي ساهم في صيف عام 1936 في انطلاق عمل دانين كرئيس للجواسيس.

أقام دانين وزاسلاني علاقات مُفيدة مع الاستخبارات العسكـرية الـبريطانيـة، وكانـا يعـطيان المعلومـات التي يحصلان عليهـا حول تحـركات العصـابات العـربية وحـول مخابىء الأسلحة والذخيرة إلى السلطات البريطانية بشكل منتظم. في تلك الفترة دخلت الوحـدات البريطانية إحدى القرى، ووضع دانين مخبرين عرب داخل سيارة مصفحة بهـدف التعريف عن الثوار، وقد أُلقي القبض على الكثير وأُعدم قسم منهم.

حـاول دانين أن يتـأكد من أنَّ الفلسـطينيين يتلقـون العقاب القـاسي: «لقد تـطلَّب إخضاع أعضاء العصابات للمحاكمة تحضيرات حساسة ومعقَّدة لشهـود عرب كي يقـدموا الدليل ضدهم. كان محامينا يُحضِّر الشاهد قبل المحاكمة من أجل تفادي الأخطاء التي قـد تؤدي إلى تـبرئة المجـرمين. كـان الشهود وكـأنهم حقيقيـون ولكن من الضروري في بعض الأحيان ضبط التفاصيل بحيث لا يكون هناك أيُّ تناقض وأن لا يهرب أعضاء العصـابات من العدالة لأسباب تقنية».

كانت الشرطة البريطانيـة معاديـة وتعتقد أنَّ الصهـاينة يستغلونها. فقـد قال رقيب من مركز شرطـة بيت ليد: «إنَّ جميـع المعلومات التي يعـطيها اليهـود كاذبـة وتهدف فقط لقتل العرب». اشتكى دانين في تشرين الأول/ اكتوبر من أنَّه أعطى أسماء بعض العرب للشرطة فأوقفتهم ثُمَّ أخلت سبيلهم فيما بعد.

كانت العلاقات مع الجيش الذي كان مكلفاً بقمع الثورة أفضل، كـان البريـطانيون يسلِّمون الوثائق التي استولوا عليها من الثوار إلى اليهود. هذه الوثائق أعطت دانين وخبراء الشؤون العربية في الوكالة اليهوديـة فكرة عن القـاعدة الاجتـماعية وطـريقة عمـل المقاتلين العرب. استغل اليهود والبريطانيون الخلافات والانقسامات الـداخلية في المعسكـر العربي، كما أنَّ القوى العربية المعـارضة للمفتي والتي كانت تتزعمها عائلة النشـاشيبي في القدس، سَعت إلى الاستعانة بالوكالة اليهودية، وتمّ إنشاء «عصابـات سلام» عـربية زوَّدهـا الجيش الـبريطاني الـذي كانت تـديره استخبـارات القوات الجـوية الملكيـة، بـالأمـوال والأسلحـة وبمعلومات عن مكان وجود الثوار. قال دانين: «لقد شجعنا عصابات السـلام وحاولنـا أن نحثَّ الشرطة على تسهيل تحركاتهم وساعدناهم في إخفـاء هويـاتهم عندمـا كانـوا يقدمـون المعلومات للسلطة».

في أوائل عام 1939 بدأت الثورة العـربية بـالانحسار، ففي آذار/ مـارس قتل قـائد

الثورة عبدالرحيم الحاج محمد في قرية في السامرة على يد الجيش، بعدما تلقى البريطانيون معلومات عن تحركاته من أحد قادة «عصابات السلام». فَرَّ الثوار إلى سوريا وأصبح الفلسطينيون منقسمين أكثر من أيٍّ وقت مضى، وفي الصيف انتهت الثورة، وسُرَّ الصهاينة كثيراً، إلاَّ أنَّهم كانوا يخسرون بشكل دراماتيكي على الجبهة الدبلوماسية. وقد أطاح الكتاب الأبيض البريطاني الصادر في أيار/ مايو 1939 بالآمال حول مشروع التقسيم الذي اقترحته لجنة بيل، والأسوأ من ذلك تمَّ الحدّ من الهجرة اليهودية ـ وهي أساس المشروع الصهيوني ـ وكذلك تَمَّ الحد من بيع الأراضي لليهود وتقرَّر إنشاء دولة مستقلة خلال عشر سنوات.

الكتاب الأبيض والحرب و«الشاي»

نتج عن الانهيار التدريجي للثورة العربية واندلاع الحرب في أوروبا في شهر أيلول/ سبتمبر فترة من السلام الصعب في فلسطين.. على الرغم من الكتاب الأبيض القاسي تمتع اليشوف بهدوء وازدهار لم يعرفوه منذ عام 1936. عام 1942 بدأت الأنباء تَرِدُ عما يحدُث في الغيتويات البعيدة وعن مُعسكرات الموت في أوروبا الشرقية، وساد شعور عام أنَّه يجب استغلال هذا الوضع لتحضير اليشوف بشكل عام والهاغانا بشكل خاص لمرحلة جديدة من المواجهة مع العرب والبريطانيين.

في أوائل عام 1940 أُعِيد تنظيم جهاز الاستخبارات وذلك بعد موجة احتجاز لعناصر الهاغانا على يد القوات البريطانية، والتي يبدو أنَّها صمَّمت على إنهاء هذه المنظمة. في أوائل حزيران/ يونيه أفاد أحد عملاء زاسلاني في حيفا أنَّ المباحث البريطانية بدأت فجأة بالإهتمام في بنية الهاغانا وتنظيمها، وأنها تراقب نشاطات صيّادي الأسماك اليهود الذين وصلوا إلى البلاد بصورة غير شرعية وتزامن هذا كله مع نشر الكتاب الأبيض.

أنشأت قيادة الهاغانا قسماً لمكافحة التجسس يعمل كجهاز أمن داخلي لكشف اليهود الذين يتعاملون مع السلطات البريطانية ولمراقبة الجناح اليميني المنشق: الإيرغون. تولى شاوول ميروف المسؤولية الكاملة عن الجهاز وأشرف على تنظيمه دافيد شالتيل وهو ضابط سابق في الفرقة الأجنبية الفرنسية وتاجر معروف بـ«تسارفاتي». في حزيران/ يونيه تمَّ إنشاء قسم للشؤون العربية بإشراف عزرا دانين مع أنَّه لم يعمل لصالح الهاغانا بشكل رسمي واحتفظ بوضع مستقل.

عام 1940 و1941 كانت معظم نشاطات الهاغانا الاستخبارية موجهة ضدَّ اليهود الذين يتعاملون مع البريطانيين. كذلك أُجريت تحرياتٌ واسعة حول المجرمين والنساء

اليهوديات اللواتي أقمن علاقات مع مسؤولين رسميين وعسكريين بريطانيين، وعن بعض الذين يشتبه بأنهم يقيمون علاقات وثيقة مع سلطات الانتداب، وأنشىء كذلك قسم خاص لمراقبة اليهود الشيوعيين، تَمّ وضع حوالي ٢٠٠ شخص تحت المراقبة، ومع أنه ثبت عدم صحة العديد من التهم والشبهات فقد تعرض البعض للضرب والتحذيرات القاسية. ولكن في الحالات الهامة أي عندما تكتشف المباحث البريطانية مخابىء أسلحة للهاغانا أو توقف بعضهم، تفيد قيادة مكافحة التجسس القيادة الوطنية عن الوضع وتطلب تنفيذ حكم الموت. يخجل التاريخ الرسمي للهاغانا من ذِكر الأرقام، لكنه يذكر صراحةً أنَّه تم إعدام العديد من المخبرين والخونة في تلك الفترة.

بُذلت جهود كثيرة لمراقبة المنشقّين الصهاينة خصوصاً عندما حاول الإيرغون معرفة مخازن الأسلحة للهاغانا، وكان يستخدم خططاً ويمارس ألاعيب عديدة لإحداث انشقاقات داخل المنظمة الأساسية (الهاغانا). ألقى رجال شالتيل في مكافحة التجسس القبض على عناصر من عصابة شتيرن (ليهي) وسجنوهم، وفي أثناء استجوابهم كشفوا عن خططهم ومخازن أسلحتهم.

في حزيران/ يونيه 1940 اقترح ميروف على قيادةِ الهاغانا وعلى موشي شاريت إنشاء هيئة معلومات مشتركة على صعيد البلاد عرفت بالعبرية «شاي». وفي أيلول/ سبتمبر دخل هذا الاقتراح حَيِّز التنفيذ وأصبح قسم مكافحة التجسس أحد الأقسام الثلاثة للهيئة الجديدة. في آذار/ مارس 1942 حلَّ إسرائيل زافلودوفسكي المعروف «أمير» مكان شالتيل وعُيِّن رئيساً للشاي، وهكذا توحّدت أخيراً مختلف أقسام الاستخبارات التابعة للهاغانا تحت سقف واحد في تل أبيب تعمل تحت غطاء «مؤسسة تنمية الجنود».

عندما تولى أمير منصبه لم يكن يعلم شيئاً عن الاستخبارات، فقد كان يعمل في تهريب الأسلحة وقرأ بعناية جميع الكتب التي وقعت بين يديه عن موضوع الاستخبارات. ووفقاً للتنظيم الجديد كان الشاي يتجاوز القنوات العسكرية العادية ويرتبط مباشرة بقيادة الهاغانا وبالقسم السياسي في الوكالة اليهودية. تألَّف الجهاز من ثلاثة أقسام: قسم مكافحة التجسس (أو القسم الداخلي) الذي يتعامل مع اليهود، والقسم البريطاني (أو السياسي) وكان مكلفاً باختراق حكومة فلسطين والشرطة والقوات المسلحة، والقسم العربي الذي كان يرئسه دانين. بقي هذا التنظيم ساري المفعول حتى أُلغِي الشاي في حزيران/ يونيه 1948 أي بعد أسابيع من إعلان استقلال إسرائيل.

كان دانين حَذِراً من السياسة العليا وكان يُفضل تبادل الحديث مع فلّاح بسيط أكثر من التحدُّث مع الباشوات الذين يعتمرون الطربوش ويرتدون الزي الرسمي. وكتب

قائلاً: «كان اهتمامي الأول هو تخفيف الاحتكاك مع العرب، وبغض النظر عمّا كان يُكتب في الصحف العربية وما يُقال في خطب المساجد وصالونات السياسيين، فقد كنت أبذل الجهود لتخفيف أضرار المواجهة وتحسن العلاقات بين المستوطنات اليهودية والقرى العربية».

مع ذلك بدأ دانين يتقرب من فرقة الشؤون العربية في القسم السياسي، والتي يترأسها ألياهو ساسون. عُيِّن زئيف شاريف، وهو مسؤول في الوكالة اليهودية، للإشراف على عمل القسم العربي في الشاي، وأكّد على العمل لخدمة الأجنحة السياسية والعسكرية في «اليشوف». وكانت قدراته الإدارية مكملة لخبرة ومهارة دانين، وقررا تقسيم فلسطين إلى قطاعات وتعيين مسؤول استخبارات في كل قطاع يقدم تقارير عن الشؤون العربية المحلية.

خصص دانين مبلغ ٦ جنيهات في الشهر من ميزانيته الضئيلة لتعيين مساعد له وهو شيمبسون ماشبيتز ويعمل ناطوراً في بلدة خضيرة، واصطحبه دانين في سيارته في جولة في أنحاء البلاد بحثاً عن عملاء، وخصوصاً بين النواطير ومخاتير المستوطنات الإسرائيلية. كان تجار الماشية واللحامون أفضل من يصلح لهذه المهمة نظراً لاتصالاتهم المنتظمة مع العرب في المناطق الريفية، وللخيط الرفيع الذي يفصل نشاطاتهم التجارية عن التهريب، وكانت معظم هذه الاتصالات تجري مع دانين منذ اضطرابات 1936. قال ماشبيتز: «كنا نبحث عن أيِّ شخص له علاقات أو اتصالات مع العرب».

كان ماشبيتز يستقلُّ دراجته النارية كل أسبوعين ويذهب إلى دانين ويتلقى منه الطلبات والتوجيهات، ثُمَّ يجمع المعلومات ويعود بها إلى خضيرة حيث كانت تعالج وتمحص. وعندما أشرفت الحرب العالمية الثانية على نهايتها عُيِّن بنجامين جيبلي مكان ماشبيتز، وأصبح جيبلي عام 1948 رئيساً للقسم العربي في الشاي، وأصبح فيما بعد الرجل الثاني في الاستخبارات العسكرية. كانت تقارير العملاء غير دقيقة في البداية لكنها تحسنت مع مرور الوقت.

ما زالت المواد التي استندت عليها هذه التقارير سريَّة منذ أكثر من 40 سنة، وكانت التقارير تُصمّم بسرعة على الوكالة اليهودية والهاغانا. لم تأتِ هذه التقارير على ذكر عملاء الشاي إسمياً، بل ذكرت فقط أماكن وجودهم، وهكذا كان اسم رجل دانين في كيوبيتز ألوئيم يدعى «ألوني» والعميل في منطقة ميفراتز حيفتا «ميفراتزي»، وممثل كيوبيتز كفار مناحيم في الجنوب يدعى «مناحيمي».

. . . وبحلول عام 1947 كان لدانين بين 30 و50 مراسلاً جميعهم من المتطوعين وحفنة مصادر عربية ذوي نوعية جيدة عُرفوا بأسماء رمزية نانوطر (الناطور) وكان هايكار (المزارع) وهاهازان (المنشد) وهابويل هارافي (العامل العربي).

كان «مناحيمي» واسمه الحقيقي ديفيد كارون أحد أفضل عملاء دانين، وقد التقاه لأول مرة عام 1940. كان كارون عضواً مؤسساً في كفار مناحيم التي أسّسها الجناح اليساري في حركة هاشومر هاتزاير في منطقة ريفية جرداء تحيط بها القرى العربية. تَمَّ بناء هذه المستوطنة بشكل برج مراقبة وطوق من الأسلاك الشائكة وذلك لأسباب أمنية. كان كارون شاباً ملتزماً انضم إلى الهاغانا بعد وقت قصير من وصوله إلى فلسطين قادماً من روسيا عام 1931، وكان قد شارك في القتال في الفوج البولندي في اللواء الدولي في إسبانيا وخرج سالماً.

كان كارون شابّاً في العشرينات ويتمتع بخبرة عسكرية معتبرة، ومن الطبيعي أن يعمل ناطوراً للكيوبيتز وخبيراً في الأمن، وقد قرَّبه هذا العمل من جيرانه العرب، وتعلّم اللهجة العربية المحلية واكتسب عادات وخبرات الحياة الفلسطينية الريفية. وقد اتجه طموحه نحو الاستخبارات عندما قدَّم له فلاح شاب من قرية تينا معلومات هامة عن حادثة وقعت في نهاية الثورة في العام الماضي، فقد قُتِل ستة عمال يهود في شركة الكهرباء بينما كان يصلحون الخطوط التي خرَّبها الثوار في «المسميَّة» على بُعد ميلين من طريق غزة. لم يُعرف المتسللون لكن مخبر كارون كان يعرف من هم وأين هم. عندها نظّم كارون تقريراً ورفعه إلى قيادة الهاغانا في تل أبيب. وبعد وقت قصير وصل دانين إلى كفار مناحيم ليبحث عنه.

نشأت بين الرجلين علاقة طويلة على أساس من الإعجاب المتبادل والثقة، لم يعرف كارون إلاّ القليل عن الشاي، وكان مهتماً كثيراً بالعرب وقال فيما بعد: «كنت أعلم أنَّ عزرا هو ممثل الهاغانا في الاستخبارات ولقد قال لي ما هي الأشياء الهامة وأصبحنا صديقين حميمين».

أدرك كارون بسرعة الفرق بين المنظمات السياسية والزعامات الدينية المحليّة في القرى العربية. كان بعض الناس موالين لعائلة النشاشيبي ومركزها في منطقة الخليل، والبعض الآخر وخصوصاً في «مسمية» معادون ومن أتباع المفتي ولهم ارتباطات مع غزة. كان يتلقى المعلومات عن الخلافات بين العائلات والنزاعات الشخصية والديون والعلاقات غير الشرعية ثُمَّ يرسلها.

عام 1940 طلب دانين من ماشبيتز أن ينظّم دورة دراسية لمسؤولي الشاي ومخاتير

المستوطنات الريفية لتعليمهم كيفية التعامل مع المشاكل المحلية ومع جيرانهم العرب، قال ماشبيتز: «علمناهم اللغة العربية والتقاليد العربية المحلية ولم نعلمهم الاستخبارات، بل كيفية الحصول على المعلومات التي تساعدنا في حراسة الحقول، وكيف نعرف من يُسبِّبُ لنا المشاكل كائناً من كان؟ وقد ركّزنا على المشاكل المحلية وكنا نهتم أيضاً بأمن المستوطنات».

في السنة اللاحقة اتبع ديفيد كارون دورة مماثلة نظمتها الوكالة اليهودية بالاشتراك مع دانين، ومرة أخرى تَمَّ التركيز على اللغة العربية والعادات القروية لمنع الاحتكاك الناتج عن الجهل بالعادات العربية. بعد وقت قصير أثبت كارون قدرته وذلك عندما أطلق حراس مستعمرة كفار مناحيم النار على عربي كان يجمع القش في حقول الكيوبيتز وأردوه قتيلاً. ولعب كارون الذي كان يعرفه العرب باسم داود دوراً هاماً في المصالحة مع عائلة القتيل وقريته، أجري احتفال مصالحة وأمَّنت الوكالة اليهودية الرز واللحم وحضر ألياهو ساسون من القدس وقدّم رسالة سلام وحسن جوار.

كان التجول في البلاد أفضل وسيلة للحصول على المعلومات. انتقل كارون مع ثلاثة شبان من كفار مناحيم بجرار زراعي واصطحبوا معهم خيمة، إلى النقب، فبعد صدور الكتاب الأبيض نظّمت سلطات المستوطنات ما سُمِّي بـ «الحراثة السياسية» أي إثبات ملكية اليهود للأرض التي اشتروها قبل عام 1939 ولم يستوطنوا فيها بسبب القيود التي فرضتها السلطات البريطانية. قال كارون: «كنت أجلس ساعات مع النواطير العرب ونتحدث عن المنطقة. لقد تعلمت الكثير عن عاداتهم. كانت تلك «جامعتي» المفتوحة واستغليتها بشكل كامل. وعندما أنشأنا ثلاث عشرة مستعمرة في النقب، طلبت مني الهاغانا أن أُسوي الأمور في الجانب العربي. وعثرت على طريق لا تَمرُّ في القرى العربية. في الصباح كنا ننصب الخيمة وندعو أيَّ عربي يمر لأن يدخل ويشرب القهوة ونشدِّدُ على أنَّ نوايانا سلمية».

لقد كان السلام وحسن الجوار جزءاً من القِصَّة. واستعمل كارون اتصالاته العربية القوية في الجنوب من أجل شراء الأسلحة الألمانية والإيطالية التي استولى عليها عناصر من الوحدات الأسترالية التي كانت تعمل في الصحراء العربية المصرية وهرّبوها إلى البلاد. وعندما توسّعت الحرب في أوروبا دون أن تعيقها هزيمة رومل في العلمين على يد البريطانيين، بدأت منظمة دانين تظهر مثل منظمة استخبارية محترفة وتفكّر بصورة جدية في مستقبل النزاع مع العرب.

تم تعيين ياكوف شيموني وهو مثقف وأستاذ من مواليد برلين وكان قد تآلف مع نظام الحياة في كيوبيتز غيفات حاييم قرب خضيرة، في قسم الشؤون العربية، بناء على

توصية من ديفيد شالتيل الذي كان قد التقاه في مزرعة تدريب صهيونية في فرنسا قبل وصولهما إلى فلسطين في أوائل عام 1936. كان شيموني مُخلصاً ليهوديته وتعلم اللغة العربية واهتم كثيراً بالشؤون العربية، وكان يرغب في أن يقابله شاوول أفيغور وهو السلطة العليا في الشاي وليس زئيف شاريف الذي التقاهُ وكان بلا لون. بدأ العمل في تشرين الأول/ أكتوبر 1941 وكان راتبه 14,10 جنيهاً في الشهر وأنشأ أوّل مكتب لقسم الشؤون العربية يتألف من غرفتين خلفيتين في مصرف في شارع لونز في قلب مدينة القدس. وكان أرشيف الشاي مُخبَّأ في حقيبتين تحت سرير إلياهو بن هور قائد الهاغانا في القدس ومقره في جادة الملك جورج.

بعد أن أعاد إسرائيل أمير تنظيم الشاي بعدة أشهر، انتقل شيموني وكان عمره 26 عاماً إلى مكتب في تل أبيب في 16 شارع ملشت، ثمَّ انتقل إلى ما سمي بمقر قيادة الشاي في شقة مؤلفة من 4 غرف في الطابق الثاني في 190 شارع بن يهودا. نُقلت الحقيبتان والأرشيف إلى منزل منفصل تحت غطاء الأعمال الإدارية لشركة أوفيد التي تعمل في النشر لصالح الهستدروت، قال شيموني: «طُلب مني أن أُنشيء قسماً للشؤون العربية، وكان ذلك يعني في ذلك الوقت الشؤون العربية الفلسطينية».

كان شيموني يتلقى التقارير من العملاء العاملين في الميدان، وقد أرهقهم بقواعده الصارمة وطلباته الكثيرة للمعلومات وكان ربَّ عمل قاسياً، لم يقبل نصيحة أحد إلاَّ دانين.

قال شيموني بعد سنوات:

«كان عزرا الشخص الوحيد - وإلى حد ما جوش بالمون - الذي يجمع بين معرفة اللغة العربية بشكل سليم ومعرفة الشؤون العربية كنظام بالمعنى الشامل ويمكنه أن يتحدث مع المثقفين العرب. كان معظم العاملين في الميدان ممتازين لكنهم كانوا بدائيين ولا يجيدون اللغة العربية الفصيحة المكتوبة، وقد واجهتُ مشاكل في تقاريرهم. لم يعرفوا كيف يكتبون الإسم العربي بشكل صحيح. بالنسبة إليهم لم يكن هناك أيّ فرق إن كان إسم الرجل صلاح أو صالح، وكذلك حسين أو حسن أو إحسان أو محسن. كانوا يقولون لي حسين وما هي المشكلة لو كان حسان أو حسين أو محسن. لكنها كانت مشكلة بالنسبة إليّ، لأنَّ لدي فهرساً ويجب أن يظهر الإسم حسب التسلسل الأبجدي. كانت تقاريرهم في غالب الأحيان بدائية، وكانوا يستمدون خبرتهم من شيخ العرب المجاور أو من القرية المجاورة. كانوا يتكلمون العربية دون خلفية، ويبالغون في وصف الشؤون المحلية. كان زعيم الفتوة المحلي بالنسبة إليهم قائداً لجميع العصابات وكنت أبحث في تقاريرهم عن شيء من

الموضوعية وأضمّه إلى تقرير شامل أعدّه كلّ أسبوع».

كانت الملفات عبئاً ثقيلاً وكان شيموني يحملها إلى منزله في ضاحية بيت يام قرب تل أبيب ثم يعود بها. ومع الوقت صار يأخذها إلى منزل الشاي الآمن في تل أبيب. وفي ربيع عام 1943 كان له مرجع توثيقي. لم يكن إصراره على تسجيل الأسماء العربية حرفياً من قبيل الادعاء بالثقافة. كان أحد أقسام الفهرس يتضمن نبذة عن حياة بعض الأشخاص صيغ على شكل مجموعة من الأسئلة تُرسل إلى المخبرين الميدانيين، والقسم الآخر يتضمن معلومات مفصلة حول قرى محددة. كان دانين يكره الأعمال الإدارية ويرفض الاحتفاظ بسجلات خطيّة. عام 1943 وبناء على اقتراح الياهو ساسون بدأت دراسة الصحف العربية كمصدر للمعلومات حول الفلسطينيين. ارتبك شيموني لأنّه لم يكن صاحب هذه الفكرة، وبناء على توجيهاته حققت نشرة الشاي «يديعوت تين» أي سلّة الفاكهة، مستوى جيّداً وتوزيعاً واسعاً. وسرعان ما لحق القسمان الرئيسيان الآخران بشيموني وبدأ يوسف كراكوفسكي ببناء أرشيف منظّم وهو أوّل من ترأس القسم اليهودي. في صيف 1944 استلم الأرشيف شاب قصير القامة حاسم مثابر هو أيسر هاليرين، فأعدَّ فهرساً منظماً وعلامات ملوّنة لسرعة التعريف بحيث أصبح مفخرة الشاي. كذلك قام الدكتور ديفيد أريان وهو شرطي سابق في برلين وموظف مصرف سابق وكان يتولى الشؤون الشيوعية بالشيء نفسه. طرح الأشيف مشكلة أمنية خطيرة؛ وبناء على توجيهات هاريل تمَّ استئجار شقة صغيرة في شارع هوز في تل أبيب من فنّان معروف وأنشئت غرفة سرية مجهزة بحائط وهمي وباب معدني يفتح ويقفل بسرعة وسرير قابل للطي وذلك لتمويه الأصوات المفاجئة الصادرة عن الارتطام بالحائط. استخدم حاييم بن مناحيم رئيس الشاي في القدس طريقة أكثر أماناً، فقد نقل ملفاته إلى كوخ يستخدم من أجل التفتيش عن مرض الجذام في مخيم الجامعة العبرية في جبل المكبر.

أصبح التنظيم أكثر دقة وتم إحضار كفاءات جديدة. كان جوش بالمون من أفضل العاملين في قسم الشؤون العربية. وُلد في نيف شيديك قرب بلدة خضيرة بين يافا وتل أبيب من عائلة من أصل روسي عام 1913، وأثبت قدرته عندما مثّل الهاغانا في الظروف الصعبة التي عاناها عمال شركة البوتاس الفلسطينية في سودوم على الطرف الجنوبي للبحر الميت خلال جولات العنف السابقة. كان بالمون معروفاً من قبل قبائل البدو وفي الخليل والقرى المحيطة بها، وكان يجمع المعلومات حول التهريب على الحدود الطويلة مع الأردن. كان يعرف دانين لكنّ اتصاله الأساسي في النصف الثاني من الثلاثينات كان مع قائد الهاغانا في القدس ياكوف بات.

بعد إعادة التنظيم التي جرت عام 1940 أصبح بالمون مسؤولاً عن منطقة الخليل التي لم يكن فيها مستوطنات يهودية، ممّا جعل الاتصالات المباشرة مع المخبرين العرب ضرورية. وتوسّع فيما بعد إلى منطقة القدس وطوّر مفهوماً أوسع لعمل وأهداف الاستخبارات قال: «اقترحت تغيير إسم شعبة المعلومات (شيعوت يديعوت) إلى الاستخبارات (بين)، ففي شعبة المعلومات أنت تعمل في كل مكان، وما تحصل عليه تحضره إلى السوق سواء أكان هناك من يشتريه أم لا. كنّا نحاول أن نقوم بما هو هام، مثلاً معلومات محلية يجمعها ناطور في كيوبيتر وهو يشرب القهوة مع مختار عربي أو لحام يمزح مع تجار الماشية العرب». أدرك بالمون أنَّ هناك حاجة إلى دقة أكثر وإلى تخطيط نحو المستقبل. في الخليل كان بالمون يعرف «أبو صبري» وله اتصال مع «النجار» الذي يملك قوافل الجمال التي تجوب الطريق الصحراوي إلى الأردن. كان النجار أيضاً عميلاً لاستخبارات القوات الجوية الملكية ومتمرساً في تشديد المراقبة.

وصل الاتجاه العلمي المتزايد لخبراء الشؤون العربية في الشاي إلى علامة فارقة عام 1944 عندما أقنع دانين الهاغانا بنشر مجموعة وثائق الثوار التي تَمَّ الاستيلاء عليها في اضطرابات 9 - 1936. وقد حصل دانين على معظم هذه الوثائق من اتصالاته مع الاستخبارات العسكرية البريطانية التي سلمت هذه الوثائق للشاي من أجل ترجمتها وتفسيرها. كان البريطانيون يفضلون التعامل مع الهاغانا المنظمة عوضاً عن الإدارة المدنية في فلسطين، وقد عُثِر على هذه الوثائق مع العصابات العاملة في منطقة نابلس - جنين - طولكرم.

يعتبر الكتاب «تيو دوت فيدميعوت» أي «وثائق وشخصيات» أوَّل محاولة جدّية يقوم بها اليهود لتحليل دوافع وسلوك عدوهم العربي ويعتبر مصدراً تاريخياً ثميناً. عرض دانين في مقدمة الكتاب للأساس الاجتماعي للثورة بالنسبة إلى القرى والمجموعات والأفراد ذوي الروابط الريفية المتينة، وأشار إلى أنَّ الصهاينة والبريطانيين بالغوا في الحديث عن كمية ومستوى الأسلحة والذخيرة في أيدي الثوار. كتب فيما بعد:

«لا يمكن إنكار حقيقة أنَّ التدريب التقني العسكري للعرب لم يكن بمستوى عالٍ، كانت خبرتهم في الأسلحة الحديثة معدومة، واستغلوا التدريب الطبيعي في القرية العربية، القتال من أجل البقاء، الثأر والقتال بالأيدي والكمائن والسرقة والانتقام وإتلاف المحاصيل والطعن في الظهر والصيد وإطلاق النار على أهداف محددة». لم ينشر كتاب «وثائق وشخصيات» بشكل تجاري بل عمم على قادة الهاغانا وبعض الزعماء السياسيين بشكل نسخ مرقّمة. لا يأتي الكتاب على ذكر الشاي أو عمل الاستخبارات، ولكنّه تضمن دروساً

عملية للمستقبل مستقاة من آخر صدام مع الفلسطينيين. كتب دانين:

«نحن نعتقد أنَّ أكثر الأسلحة فعالية ضد الثائر العربي هو معرفة عقليته وردود فعله المحتملة على مختلف المواقف. يجب أن نعرف طريقته في الهجوم والدفاع والتمويه والهرب، وحبه الطفولي للسلطة وقدرته على الصمود في وجه الرشاوى ومدى إخلاصه وميله إلى الجدل والتخلي عن رفاقه وقت الشدة، وتأثير النزاعات الاجتماعية ومدى استعداده لخيانة رئيسه، وموقفه من عدوه ومن جاره، وما هي قواعده القتالية، وما الذي يُثير أعصاب المقاتل العربي، وما هي أكثر الوسائل فعالية في ضربه، ثم متى يكون الهجوم عليه شخصياً فعّالاً، ومتى يكون الهجوم على أملاكه أفضل؟».

بدأت هذه الأسئلة تُطرح في محاضرات أمام الجمهور. حافظ عناصر قسم الشؤون العربية على مظهرهم المدني وتفادوا الظهور العسكري، ولم ينشطوا في مجال الاستخبارات القتالية أي في دوريات أو مراكز أمامية على احتكاك مع العدو. وعندما شارفت الحرب العالمية الثانية على نهايتها توسّعوا في أعمالهم وزادت أيضاً، عندما اقترب الانسحاب البريطاني وكانت الحرب الشاملة مع العرب على وشك بدايتها. أجرى الشاي أوّل دورة تدريبية لعناصر الهاغانا في شفايا قرب زيكرون ياكوف عام 1944، وأجرى دورة أخرى لـ 30 ضابطاً في «خضيرة» عام 1946. كان شيموني يعطي دروساً عن الفلسطينيين وشاوول بارشايم يعطي دروساً في اللغة العربية.

في نيسان/ أبريل 1940 اقترح دانين على روفين زاسلاني أن يُجري الشاي دراسة «إحصائية مفصّلة عن القرى العربية، وكانت بعض الهيئات الخاصة مثل زيروبافل أربل قد أجرت دراسات إحصائية في مناطق وجودها. لكن حتى العام 1945 بدأت لجنة مؤلفة من دانين وشيموني وبالمون بالإشراف على العمل «بملفات القرى». تمَّ إحصاء ودراسة أكثر من 600 قرية عربية من أصل 800 قرية في فلسطين، وذلك باستخدام تقارير العملاء والصور الفوتوغرافية التي كانت تلتقطها الطائرات الخفيفة، والتي كانت بديلاً عن الخرائط الطبوغرافية التي كان بيعها ممنوعاً خلال فترة الحرب. عام 1948 وعندما أوشك البريطانيون على الانسحاب، تسلّل عناصر من الشاي إلى مكتب الإحصاء الحكومي في تل أبيب والتقطوا صوراً للخرائط الرسمية الأساسية.

ساهمت هذه الإحصاءات في تطبيق النشاطات الاستخبارية في أهداف عسكرية، وعندما اقترب موعد القتال مع العرب برزت مسألة المعلومات اليومية المستمرة عن بعض الأهداف، قال دانين:

«كانت فكرة الهاغانا في تلك الأيام أنّه يجب توجيه أعمال الانتقام ضد الهدف

الصحيح، ولكي نعرف ما هو الهدف الصحيح يجب أن نعرف ما هو الهدف الخاطىء. لهذا قام الشاي بعمل ممتاز عندما قام بتوثيق المعلومات عن القرى وعائلاتها، ونزاعاتها الداخلية. مثلاً تمّ اغتصاب فتاة ما: يجب أن توجه ردةُ فعلنا إلى الهدف الحقيقي، فإذا أبقيت إصبعك على النبضة تعرف بسرعة من فعل ذلك. وعندما تعرفُ من فعل ذلك ويكون لديك خرائط مفصلة للقرية ولطرقاتها يمكنك أن تحدد بدقّة المنزل الذي يعيش فيه الفاعل».

كأنه لم يكن هناك حرب

اشتكى ديفيد بن غوريون للمفوّض السامي البريطاني السير هارولد ماكمايكل من أنَّ الكتاب الأبيض الصادر عام 1939 «هو خطوة قاسية وغير عادلة تجاه الشعب اليهودي في أتعس الأوقات في تاريخه». لكن اليشوف والحركة الصهيونية لم يبقوا ساكتين وعبر بن غوريون عن ذلك بقوله في 12 أيلول/ سبتمبر 1939: «يجب أن ندعم الجيش وكأنه لا يوجد كتاب أبيض، وأن نحارب الكتاب الأبيض وكأنه لم يكن هناك حرب». كانت معادلة ذكية، وعندما طال أوانُ الحرب صارت صعبة ودقيقة جداً. وعلى الرغم من نُموٍّ عدد أفراد الهاغانا وزيادة خبرتها العسكرية خلال سنوات الاضطرابات الثلاث بقي اليشوف يعتمدون على وجود القوات البريطانية بشكل أساسي في المحافظة على أمنهم، ونظراً للقلق مما قد يحدث عندما تنسحب القوات البريطانية كانت أولوية الصهاينة مكرّسةً للمجهود الحربي، للدفاع عن فلسطين على الأقل، لكنَّ المصالح كانت تتباعد بين لندن والقدس.

كان البريطانيون يعتقدون أنَّه من الضروري أن تطبّق بنود الكتاب الأبيض وتجنب أي عمل عدائي ضد العرب، وكانوا يحذرون من أيِّ عمل قد يزيد من القوة العسكرية اليهودية. في ربيع عام 1940 تغيّرت الظروف بشكل جذري خصوصاً بعد احتلال ألمانيا أوروبا ودخول إيطاليا الحرب في حزيران/ يونيه والهجمات الجوية على بريطانيا. لقد غيّر استسلام فرنسا وإعلان الجيش الفرنسي في سوريا ولاءه لحكومة فيشي في أوائل تموز/ يوليو، صورة الموقف الإقليمي، وبرز تهديدُ دول المحور عندما قصفت الطائرات الإيطالية حيفا وتل أبيب. استغلت القيادة الصهيونية هذه الفرصة وبذلت كل ما تستطيع لإظهار العداء العربي لبريطانيا ولتبرير طلباتها بزيادة اليشوف.

كان روفين زاسلاني الذي كان على علاقة وثيقة مع مسؤولين عسكريين وأمنيين بريطانيين منذ أول اتصال له مع استخبارات القوات الجوية الملكية، هو الرجل المثالي

للقيام بوظيفة الارتباط. أجريت اتصالات في لندن والقدس مع هيئة تنفيذ العمليات الخاصة التي أنشأها تشرشل في تموز/ يوليو عام 1940 وأصدر تعليمات دراماتيكية «بإشعال أوروبا». كان ممثلو الصهيونية ومنهم أيهودا بيرال الذي كان يعمل في تركيا لتأمين هجرة يهودية غير قانونية إلى فلسطين يتعاون مع منظمة م 19 التي كانت تساعد أسرى الحرب الذين فروا من ألمانيا. كان اليهود يعتقدون أن منظمة م 16 المعروفة S A S وهي الاستخبارات السرية البريطانية تقع تحت سيطرة وزارة الخارجية المؤيدة للعرب، وكانوا يدركون، مثل زعمائهم الصهاينة، أن لا مَفرَّ مِن المواجهة الصهيونية ـ البريطانية بعد الحرب. وكما قال زاسلاني فيما بعد كان من الأسهل العمل مع منظمات محدّدة، وهي الهيئات العسكرية البريطانية التي أنشئت في أثناء الحرب ضد هتلر، ويُشدد في اتصالاته معها على الوضع الخاص للوكالة اليهودية. لقد أوضحت الرسائل المتبادلة بينهما والتي شكلت علاقة سرّية ما كان يريده الصهاينة وما كانوا لا يريدونه. قال زاسلاني: «نحن لا نوافق على الخضوع لأيّ سلطة عسكرية بريطانية، ولا نريد أن نقول نعم يا سيدي وكلا يا سيّدي. نحن لم نكن نعمل لصالح البريطانيين بل كنا حلفاء لهم».

شهدت تحضيرات الحلفاء لغزو سوريا ولبنان في ربيع عام 1941 بداية التعاون الجدي البريطاني ـ الصهيوني في مجال الاستخبارات والعمليات الخاصة. وقد أدّت سيطرة حكومة فيشي إلى انقطاع معلومات الاستخبارات الفرنسية عن بريطانيا. وهكذا تم التقارب مع اليشوف لكسب مساعدتهم في الاستخبارات وعمليات الاستطلاع والتخريب، وقد أدّت أول مغامرة رئيسية مشتركة بين اليشوف والبريطانيين إلى كارثة: ففي أيّار/ مايو توجّه 23 عنصراً من الهاغانا بإمرة زفي سكتور بصحبة الرائد البريطاني أنطوني بالمر من هيئة تنفيذ العمليات الخاصة من حيفا في زورق صغير في مهمة لتخريب مصافي النفط في ميناء طرابلس في شمالي لبنان، وفُقِد الاتصال مع الزورق «سي ليون» وبقي مصير العناصر مجهولاً حتى اليوم. في 8 حزيران/ يونيه 1941 نُفِّذت بعض العمليات الخاصة ومن ضمنها تهريب مسؤولين من فرنسا الحرة إلى فلسطين، ومهام استطلاع متنوعة. في آخر هذه العمليات وفي ليلة 7 حزيران فقد ضابط شابٌ في الهاغانا عينه اليسرى عندما أصابت طلقة من القوات السنغالية المنظار الذي كان يستخدمه في إسكندرونة، هذا الضابط هو موشي دايان. أدّى ازدياد التعاون مع هيئة تنفيذ العمليات الخاصة إلى قرار الهاغانا بتشكيل وحدات متحركة في منتصف أيار/ مايو تدعى البالماح أي السرايا الضاربة، وكانت تتضمن وحدةً صغيرة تعرف بالفصيلة السورية يقودها إسرائيل بن يهودا (إسمه الرمزي عبدو) وجوش بالمون اللذان ساهمت خبرتهما في الاستخبارات في تطوير الشاي. عانت الفصيلة من قلة عديدها ومن سوء الاتصالات في فلسطين، مع أن الخبرة في العمل

تحت غطاء داخل أراضي العدو لم تكن ذات قيمة كبيرة للصهاينة.

كان أحد أعضاء هذه الفصيلة يروحام كوهين سريعاً في تعلم دروس تلك الفترة وكتب فيها بعد:

«لقد تعلّمنا في الوقت الذي أمضيناه في سوريا ولبنان كم كان الفرق شاسعاً بين اللغة والتقاليد هناك وبينها في فلسطين، كان علينا أنْ نفتح أفواهنا ونسأل: فلسطينيون هيه؟ ولكن لم يكن كلامنا الذي أبعدنا، أتذكر مرة في طرابلس كان حذائي نظيفاً وقال لي ماسح الأحذية: «هذا الحذاء من صنع حيفا» كان علينا أن نتعلّم اللهجة المحلية وكانت مختلفة بين بيروت ودمشق وحلب قبل أن نجرؤ على قول أيّ شيء. مضت شهور قبل أن نشعر أنّنا في بلدنا، لقد حذرنا من أن نتعرض للشبهة، ولم يكن واحدنا يعرف أين «يسكن الآخرون».

لقد تشكلت الفصيلة السورية من اليهود الذين يتكلمون العربية كلغة أم، ومن الأفضل أنْ يكونوا من رعايا الدول التي يعملون فيها، وكانوا مدرّبين على الذوبان في الوسط الذي يعملون فيه. وكان العناصر يتدرّبون على العادات والتقاليد العربية، ومن ضمنها الغناء والرقص ولعب طاولة الزهر وغيرها. لم يَصْمُدْ غطاؤهم كثيراً، فبعد الغزو اعتقل المكتب الثاني في دمشق (جهاز الأمن السوري الذي تشرف عليه حكومة فيشي) يروحام كوهين وزميلاً له بينها كانا يرتديان لباس فلاحين اشترياه من سوق محلي ويحملان أوراق هوية لبنانية مزورة، وقد نجوا من السجن بجهود الرائد نيك هاموند ضابط ارتباط الفصيلة السورية مع هيئة تنفيذ العملية الخاصة بحيلة، وذلك بأن وصف عميلي البالماح بأنهما فارّان من الجيش البريطاني. كانت الوكالة اليهودية صاحبة فكرة إنشاء الفصيلة السورية، قال زاسلاني فيها بعد: «هنا كان السؤال الواضح حول أهدافنا. لم يكن البريطانيون متحمسين جداً، وكنا نستغل بعض الضعف عندهم».

تأثّر البريطانيون كثيراً بالبالماح وزعمائهم السياسيين. فقد كتب جوليان أميري الذي وصل إلى جبل الكرمل مع فصيلة من هيئة تنفيذ العمليات الخاصة قادماً من مقر القيادة في بناية رستم في القاهرة:

«لقد عملت عن قرب مع شيرتوك وزاسلاني رئيس القسم السري والقسم الخارجي في الوكالة اليهودية. كانت لنا مصالح مشتركة في البلقان وكنّا في الغالب نستطيع أنْ نساعد بعضنا. لقد تأثرت بكفاءتها وتفكيرهما العملاني وكانا يعرفان وجهة نظرنا، لكنهما كانا يتشبثان كل بوجهة نظره ولكنها عندما يعقدان اتفاقاً كان يتقيدان به».

كـذلك كـان أحد عنـاصر هيئة تنفيـذ العمليات الخـاصة س.م وود هـاوس معجباً بالمنظمات الغامضة والمختصرات المُبهمة وقد غادر فلسطين بانطباعات إيجـابية عن الصهـاينة الموهوبين في الحرب السرية.

بعد ثلاثة أشهر جرى تعاون سري بين الوكـالة اليهـودية والـبريطانيـين عندمـا عدّل البريطانيون خطتهم للدفاع عن سوريا ولبنان في حال هجوم ألماني، ورسموا خطة سموهـا «مشروع ما بعد احتلال فلسطين». في صيف عام 1942 المتوتر وقبل هـزيمة رومـل النهائيـة في العلمين، كُلّفت هيئة تنفيذ العمليات الخاصة بإنشاء حـركة مقـاومة تبقى بعـد أن يحتل العدو الأرض، وتجمع المعلومـات وتساعـد الفارين والمشردين وتسـاعد الـوحدات الخـاصة وتدمّر المنشآت الحيوية. دَرَّبت الهيئة 100 عنصر من البالماح على تكتيك حرب العصابات، وأعدَّت شبكة من عـمال الراديـو وعملاء الاستخبـارات بقيادة مـوشي دايان عـلى أنْ تكون معظم النشاطات في كيوبيتز متيسار هاميك. رحَّبَ اليشوف بفرص التـدريب التي أُتيحت وسـاعد الأصـدقاء الـبريطانيـون القدامى مثـل «أورد وينغات» المؤيـد للصهيونيـة والبـطل الأسطوري لحضائر القتال الليـلي البريـطانية في الثـلاثينات، في طـرح القضية اليهـودية في لـندن. اجتمع زاسلاني مع وينغات في القاهرة لوقت قصير بينما كان هذا الأخير في طريقـه إلى بورما حيث قتل في تحطم طائرة عنـدما كـان يقود مجمـوعة شينـديت الخاصـة في نطاق العمليات ضد اليابانيين عام 1944.

بحلول عام 1943 انتهى شهر العسل البريطاني الصهيوني. وقد زادت سرقة البـالماح للأسلحة الـبريطانيـة الأمور سـوءاً، وانتهى مبرر وجـود الفصيلة السوريـة، ومع أَنَّ هـذه الفصيلة القليلة العدد أُثبتت عدم قيمتها فقد قرر البالماح في أيار/مايو في تلك السنة إنشاء الفصيلة العربية لتخدم هذه المرة مصالح الصهاينة وليس البريطانيين. ومن مظاهر التعـاون الأخرى، تشكيل فصيلة البالماح الألمانية من الألمان الذين يجيـدون الألمانيـة كلغة أم بقيـادة شيمون كوخ المعروف (أفيدان).

في عـام 1944 تم إسقـاط متـطوعـين يهـود بـالمـظلات في المنـاطق المحتلة في شرقي أوروبا، وذلك لجمع المعلومات وتشجيع المقاومـة ضد النـازيين: ألقى الألمـان القبض على انزو سيريني وهانا سيزان وهما مظليان مشهوران وأعدماهما.

في تشرين الثاني/نوفمبر 1944 عندمـا شارفت الحـرب ضد هتلر عـلى نهايتها، لخَّص زاسلاني أربعة أعوام من التعاون السري مع البريـطانيين، وأشـار إلى أنَّه يجب أن تستمـر أجهـزة الاستخبارات في العمـل في أوروبا في السنـوات اللاحقـة، قـال زاسـلاني لمسؤول الوكالة اليهودية: «يجب أن نعمل في أوروبا لأنَّ مهاجرينا يأتون من هناك، ويجب أنْ نقيم

دولة يهودية هنا ويجب أن نستمر في التعاون، ويجب أن تتحسن استخباراتنا وأن تبقى أداةً دائمة بيد السلطة السياسية».

2

اختبار المعركة

1949 - 1947

الفصيلة العربية

عند ظهر يوم الجمعة في 22 كانون الأول/ ديسمبر 1947 وبعد وقت قليل من مغادرة الجموع المُسلمة مسجد يافا، وهي أكبر مدينة عربية في فلسطين، اعتُقل إثنان من اليهود هما ديفيد شميش وجدعون بيري ونقلا إلى رِمال تل الريش القريبة حيث قُتلا ودفنا، ولم يكن هناك أي إشارة أو علامة تدل على الحدث. فيما بعد عُثِر على جثة زميلهما نسيم عطية الذي كان قد اعتقل في الرملة إلى الجنوب الشرقي في حُفرةٍ خارج المدينة. كان الثلاثة أعضاء في الفصيلة العربية - والتي تعرف بالعبرية مستارفيم أو بالإسم الرمزي شاحار - وهم أولُ جواسيس يُعتقلون ويقتلون في حرب 1948، وأوّل من يموت في النزاع العربي الإسرائيلي. كانوا من بين فريق يضمُّ خمسة رجال تسلل إلى منطقة يافا - الرملة - اللد في أوّل أسابيع الحرب كجزء من حملة الهاغانا لمعرفة حجم التحضيرات العسكرية العربية ومدى اندفاع الرأي العام في معسكر العدو.

كان شميش وبيري من أصل عراقي واستطاعا التنقل بسهولة بين العرب، وقد اعتقلا في يافا بينما كانا ينزلان في فندق رخيص في حي المنشية القريب من تل أبيب، اعتقلهما أعضاء في لجنة أمن يافا بعدما تبيّن أنهما يجريان مكالمات هاتفية من الفندق إلى مصدر في تل أبيب وهو خطأ كلفهما حياتهما.

بعد التحقيق والتعذيب سرد كل منهما القصة - الغطاء بأنَّهما عربيان من العراق، ومع ذلك فقد أقرّا بأن لهما زميلين يقيمان في الرملة، أحدهما نسيم عطية اعتقل وأُعدم بعد وقت قصير، وعميل الشاحار الرابع الذي عرف بتقارير استخبارات الهاغانا سامي إبراهيم نمرود أُلقي القبض عليه في قرية سلامة قرب يافا.

كان نمرود مثل رفاقه يحمل هوية مزورة، لأنَّ الصورة لم تختم بالطابع الرسمي وفقاً للقانون البريطاني، ولكنَّه كان محظوظاً أكثر من رفاقه. فمع أن معتقليه حكموا عليه بالموت لكن الحكم أُلغي بعدما أثَّر فيهم سامي باحترامه للمصلين المسلمين. أُطلِقَ سراحه وعاش ليخبر الحكاية.

كانت الفصيلة العربية في البالماح وحدة صغيرة ومؤلفة من الهواة، وهي رأسُ السهم في أعمال الاستخبارات العسكرية لليشوف حتى صيف 1948. منذ أواخر 1947 كان عناصرها يخرجون متنكرين بزي عربي إلى المراكز السكانية الرئيسية في فلسطين العربية يافا ـ حيفا ـ نابلس ـ القدس ـ الخليل ـ وفيما بعد وعبر الحقول إلى الأردن وسوريا ولبنان، وذلك لجمع معلومات سياسية وعسكرية.

تَمّ تشكيل الفصيلة العربية في أيّار/ مايو 1943 بناءً على أوامر إسحق لاندسبرغ وهو من أصل بولوني مؤسس البالماح وأوّل قائد لها وكان يعرف «سادح». كان «سادح» آمر سرية في الجيش الأحمر، هاجر إلى فلسطين في 1920 وأعطى تعليماته إلى يروحام كوهين، وهو من قدامى الفصيلة السورية في البالماح، للتفتيش عن عشرات الرجال الذين يمكنهم الذهاب إلى المناطق العربية وتنفيذ عمليات خاصة. جنّد كوهين مجموعة من اليهود الشرقيين (السفارديم) الذين يعيشون في المناطق المجاورة للأحياء العربية. كان العديد منهم ضعيفي الثقافة وغير متعلمين مع أنَّهم يتكلمون العربية ، ثم تدرّبوا على أعمال التخريب والقنص وعلى الجيدو وعلى الاتصالات وكذلك على شعائر الصلاة الإسلامية واللهجة الفلسطينية والعادات المحلية. كان إسم الفصيلة الرمز لـ «شاحار» وكان مركزها في كيوبيتز ألونيم في وادي جزريل.

خلال منتصف الأربعينات قام أعضاء هذه الوحدة الذين كانوا يعملون ضمن فريق يتألف من اثنين أو ثلاثة بعشرات عمليات الاستطلاع والتجسس ومهمات التخريب في المدن والقرى في فلسطين العربية. أحد إنجازاتهم البارزة عام 1946 كان خطف وخصي عربي من بيسان اشتبه بأنَّه اغتصب فتاة يهودية من كيوبيتز مجاور. في البدء كانت أعمال شاحار محلّيّة وقصيرة المدى، وسرعان ما ظهرت لهم تحديات أكبر.

العد العكسي للحرب

اعتباراً من أواسط عام 1946 بدأ اليشوف بالاستعداد لحرب شاملة. كان النزاع في أوروبا قد انتهى وحرّر الحلفاء معسكرات الموت الألمانية في أوروبا، ووقعوا تحت ضغط معنوي قوي لمنح اليهود وطناً خاصاً بهم. نَظَّمَ اليشوف ، مستخدماً شبكته في أوروبا ،

حملة ضخمة للإنقاذ والهجرة غير المشروعة مخترقاً الحصار البحري البريطاني لإحضار الناجين من المحرقة إلى شواطىء فلسطين. شنّت الميليشيات اليهودية وأبرزها الهاغانا (ونخبتها وحدات البالماح) والعصابات المنشقة الإيرغون وشتيرن حملة عصابات ضد البريطانيين الذين كانوا متمسكين بفلسطين.

في ربيع 1946 زارت البلاد لجنة أميركية ـ إنكليزية لتقصيّ الحقائق، وأوْصَت بأن تسمح السلطاتُ البريطانية بدخول فوري لـ 100 ألف لاجىء يهودي. رفض وايتهال الاقتراح، ولكن بحلول شباط/ فبراير 1947 قرّرت حكومة العمال برئاسة كليمنت إتلي، تحت ضغط الولايات المتحدة ومخافة أن تصبح بريطانيا هدفاً للإرهابيين اليهود وأنْ تدخل في نزاع وطني، أن تحيل المشكلة على الأمم المتحدة.

عينت الجمعة العامة لجنة خاصة لفلسطين والتي أوصت في تشرين الثاني/ نوفمبر بالانسحاب البريطاني. ومثل لجنة بيل قبل 10 سنوات، أوصت بتقسيم البلاد إلى دولتين يهودية وعربية ضمن اتحاد اقتصادي. وافقت الجمعية العامة على توصيات اللجنة في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947، ووافق اليشوف على القرار، لكن العربَ الفلسطينيين والدول العربية المجاورة أعلنوا رفضهم القرار. في اليوم التالي وقعت أعمالٌ عدائية متفرقة، ثُمَّ طعن المارة اليهود وقصفت المناطق المجاورة، وأُطلقت النار عليها، وتعرّضت القوافل اليهودية للكمائن. كان ردُّ فعل الهاغانا بطيئاً في البدء مُفترضة بأنَّ موجة الغضب الأولية للعرب لن تلبث أن تذوي، وفي النصف الثاني لشهر تشرين الثاني/ نوفمبر اتخذت سياسة الدفاع القوي ونفذت غارات انتقامية على القرى العربية التي كانت تأوي العصابات المسلحة.

خلال كانون الثاني/ يناير 1948 وصل المتطوّعون العرب ومعظمهم جنود سابقون أو حاليون في العراق وسوريا والأردن إلى فلسطين، وبدعم من المسلحين الفلسطينيين شنّوا أول هجوم واسع النطاق على المستوطنات اليهودية النائية. في شباط/ فبراير وآذار/ مارس بدأت المعارك على الطرقات الرئيسية،وكمنت القوات العربية لقوافل الإمداد التي أرسلتها الهاغانا إلى المراكز السكانية اليهودية المنعزلة وخصوصاً في القدس. لم يتدخل البريطانيون إلّا نادراً ومالوا إلى الانسحاب بأقل خسائر ممكنة.

في نيسان/ أبريل وأيار/ مايو بدأ الانسحاب التدريجي للقوات البريطانية، عندها انتقلت الهاغانا بمساعدة الإيرغون إلى الهجوم واحتلت مراكز عربية كبرى ـ حيفا وطبريا ويافا وقسماً من القدس ـ وعشرات القرى وأثارت الموجة الأساسية من الهجرة العربية الفلسطينية. بحلول 14 أيار/ مايو عندما أعلن بن غوريون إنشاء دولة إسرائيل فرّ حوالي

300 ألف عربي من فلسطين، وعند نهاية الحرب في منتصف عام 1949 بلغ عدد اللاجئين 700 ألف فلسطيني.

في 15 أيار/ مايو وبعد يوم على إنشاء دولة إسرائيل غزت جيوش مصر وسوريا والأردن والعراق ولبنان فلسطين من الشمال والشرق والجنوب وكان هدفها المشترك هو القضاء على الدولة اليهودية في مهدها، مع أنَّ الملك عبدالله الذي اعتبر هذا الهدف غير واقعي، كان يرغبُ بأن يضمَّ إلى مملكته الأراضي التي أعلنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة دولة فلسطين العربية. تحدث بعض القادة العرب عن «رمي اليهود في البحر» أو كما قال عزام باشا أمين عام الجامعة العربية «ومذبحة تنافس تلك التي قام بها المغول». أما زعماء اليشوف ومن ضمنهم رئيس عمليات الهاغانا إيغال يادين فقد أعطوا نسبة 50% لحياة الدولة الجديدة. كان الأجانب أقلَّ تفاؤلاً. اعتقد الفيلد مارشال برنارد مونتغمري أنَّ إسرائيل سوف تدوم ثلاثة أسابيع. هذه الحرب التي قُتل فيها 6000 يهودي، أو نسبة 1% من اليهود الموجودين في فلسطين في ذلك الوقت، كانت معركة بقاء. لقد كسبها اليهود بدفاع عنيد وشجاع، وسرعان ما أعقب ذلك هجوم خفيف وناجح في تموز/ يوليو، وتشرين الأول/ اكتوبر ومن كانون الأول/ ديسمبر إلى كانون الثاني/ يناير 1949، وهزموا الجيوش العربية ووحّدوا الدولة ولكن لأسابيع بل ربّما لأشهر كانت كراً وفراً.

عمليات خطرة

في أواسط عام 1947 مُستبقة الحرب القادمة والحاجة المتنامية إلى استخبارات عسكرية صحيحة، اقترحت الهاغانا زيادة شاحار وتوسيع عملياتها إلى خارج الحدود الفلسطينية. ففي أيار/ مايو أوصى إسرائيل غاليلي رئيس القيادة الوطنية للهاغانا بزيادة حجم الفصيلة العربية وجعلها بحجم سرية، وإنشاء وحدات مستارفيم محلية صغيرة في مختلف المناطق.

في تموز/ يوليو أمر رئيس الأركان العامة للهاغانا ياكوف دوري بتطويع المزيد من العناصر للشاحار، لكنّ الحملة كانت بطيئة. كان التدريب في مستارف يحتاج إلى وقت طويل وجهود كبيرة، وكانت موارد الهاغانا المحدودة موزّعة. في آب/ أغسطس أوصى إيغال ألون الذي خَلف إسحق سادح كقائد للبالماح عام 1945 بإنشاء قواعد دائمة للمستارفيم «من مواطني تلك الدول» في «بيروت» و«دمشق» و«بغداد».

في تشرين الثاني/ نوفمبر قبل صدور قرار التقسيم تَمَّ زرع عدة عملاء في بيروت ودمشق، لكن المصاعب المالية فرضت عودتهم المبكرة، أفاد أحدُ رجال بيروت بالبريد عن

صعوباته في الإقامة بعد أن استأجر محلاً تجارياً، واشتكى قائد الوحدة يورحام كوهين من أنّ رجال شاحار قد أُرغموا على العودة إلى «العمليات الخطرة» وأنّهم يجتازون الخطوط بين المناطق العربية واليهودية في فلسطين للحصول على المعلومات.

جَرَت محاولة ثانية لزرع مستارفيم في بلدان عربية في صيف 1948 بعد النزوح الفلسطيني. كانت الفكرة أن يدخل العملاء الدول المعادية مع الجمهور النازح من اللاجئين العرب، لكنَّ المصاعب المادية برزت مرة ثانية، واشتكت قيادة البالماح إلى غاليلي قائلة: «على الرغم من جهودنا لم نُعط أيَّ نفقات لتغطية تنفيذ خطة اختراق رجال شاحار. الفرص المربحة تتضاءل ونحن لا نفعل شيئاً».

ميّز شاحار بين ثلاثة أنواع من المهام: هيش بازيم وتاياريم وميتسباسيسيم. الهيش بازيم (الصقور السريعة) كانت مهماتهم لمرة واحدة فقط (وفي بعض الأحيان لعدة ساعات).. يهاجمون هدفاً محدداً أو يحصلون على معلومات محددة للإستعمال العسكري، والتياريم» (السياح) كانوا يقومون من 1- 5 عمليات خروج نحو المناطق التي يسيطر عليها العرب في فلسطين أو الدول المجاورة، أما الميتسباسيسيم (المستوطنون) فكان لديهم مهمات طويلة الأمد تشمل زرع عميل في مدينة عربية أو عاصمة أجنبية لمدة سنوات.

خلال الحرب تولى قيادة «الشاحار الموسّع» بيريز غوردون يعاونه يروهام كوهين. وعمل كذلك أحد ضباط استخبارات الهاغانا، وهو عالم آثار من كيوبيتز «نان» يدعى شماريا غوتمان، كمعلم ومدرب. تمَّ تركيز الوحدة في يافا ثم انتقلت بعد ذلك إلى بيت من طابقين خارج الرملة التي كانت مقر قيادة حسن سلامة، قائد الثوار العرب.

أُعطيت عمليات شاحار أولوية عالية. ففي شباط/ فبراير 1948 أبرقَ يارين إلى جميع قادة الألوية والمدن وأُمر بتقديم جميع المساعدات للمستارفيم. كان عمل الاستخبارات الميدانية بثّ الدعاية السوداء بين السكان العرب. بعد عملية خروج إلى القنيطرة على مرتفعات الجولان السورية ذكر أن «الجندي السوري خائف.. وهو يثير الشفقة.. وهو قَذِر.. وكسول جداً» كذلك تَمَّ استغلال المهمة للمبالغة في الإمكانيات العسكرية اليهودية.. عندما استمرت الحرب أمضى رجال شاحار وقتاً أطول في المناطق العربية الباقية من فلسطين، وغالباً ما كانوا يرافقون النازحين الفارين ويعودون بتقارير مفيدة حول معنويات العدو وقوته العسكرية.

في صيف عام 1948 فقد شاحار اثنين من رجاله في غزة التي يسيطر عليها المصريون وهما ديفيد مزراحي وهو من سكان القدس وكان في المستارفيم منذ عام 1943، وعزرا هورنين من كيوبيتز أفيكميم ،تطوع عام 1945 وكان قد طَلَبَ من زملائه في الفصيلة عدة

مرات أن يُعذبوه بحيث يكون مستعداً لذلك إذا وقع بأيدي العدو. تسلّل الإثنان إلى قطاع غزة في 7 أيار/ مايو لجمع معلومات عن الجيش المصري والذي كان متوقعاً أن يدخل المنطقة في الأسبوع القادم. تمّ توقيفهما على حاجز مصري وبعد بضعة أيام تم استجوابهما وتعذيبهما، وبعد محاكمة ميدانية قصيرة أدانتهما بمحاولة التسميم بماء ملوّث بالتيفوئيد والديزانتري الموجود في مطرتيهما، أُعدما رمياً بالرصاص. كانت بعض المهمات أكثر نجاحاً، ونتج عن عدة مهمات إلى سوريا والأردن ولبنان معلومات دقيقة حول النوايا العسكرية العربية عشيّة الغزو. لقد أمضى اثنان من المستارفيم مجهزّان بكاميرا مخفية داخل ولاعة سجائر أسبوعاً مثمراً في سوريا في أوائل شهر أيار/ مايو.

كان جمع المعلومات في بعض الأحيان عملاً دموياً. ففي كانون الثاني/ يناير 1948 استقلّ اثنان من شاحار سيارة تكسي من طبريا إلى «سماخ» جنوبي الجليل واكتشفا في أثناء الحديث أنّ السائق عضو فاعل في القوات العربية. أفاد أحد العميلين ويدعى شيمون أنهما حاولا قتل العربي ولكنهما فشلا عندما اقتربت دراجة نارية بريطانية منهما، ثم وضعا السائق في صندوق السيارة. وفيما بعد قتلاه ورمياه في ساقية قريبة وفيما بعد خُطفت آليات عربية أُخرى وتمّت «تصفية» سائقيها.

كان المستارفيم يستعملون «الخدع القذرة» ومن ضمنها التخريب واغتيال العسكريين العرب وزعمائهم السياسيين. ففي 28 شباط/ فبراير 1948 فجّر رجال شاحار كاراج «أبو شام» في قلب الحيّ العربي في حيفا بعدما تلقوا معلومات أنه تمَّ تجهيز قنبلة في المبنى وذلك لوضعها في سيارة إسعاف بريطانية وتفجيرها في شارع يهودي مزدحم. حدَّد فريق استطلاع من شاحار الكاراج والآلية وملأ سيارة صغيرة بـ 300 كلغ من المتفجرات وانتقل بحرية عبر نقاط التفتيش العربية وأوقفها في الكاراج. أُحدثت أضرار بسيطة في مقدمة السيارة وذلك لتسويغ سبب إدخالها إلى الكاراج لتصليحها. تخفى أحد المستارفيم وهو ياكوف كوهين بزي عربيّ وتحدّث باللهجة المحلية وأخبر عامل الكاراج أن السيارة تعرضت لحادث اصطدام ويجب العناية بها. أجابه العامل: «في هذه الأوقات نحن لا نخدم أناساً لا نعرفهم، وكيف لي أن أعرف ما إذا كان هناك قنبلة داخلها؟». احتج كوهين لعامل الكاراج وقال إنه سيعطي إسمه للجنة الوطنية المحلية «لرفضه تقديم المساعدة إلى مقاتل عائد من المناطق اليهودية». طلب عامل الكاراج الذي اقتنع إلى حد ما من كوهين أن ينتظر قدوم صاحب الكاراج، عندها سحب العميل اليهودي الصاعق التأخيري خلسةً وذهب هو وزميله إسحق في سيارة باتجاه «المثلث المحصّن» وهي منطقة عسكرية بريطانية. بعد دقيقة أو أكثر انفجرت القنبلة وقتلت ثلاثين عربياً وجرحت سبعين آخرين، واصطدمت سيارة الشاحار من شدة الارتباك بجيب للجيش البريطاني، طلب جنديان

مسلحان ببنادق شتين من العميلين أن يخرجا من السيارة، تبسَّم إسحق وقال بالإنكليزية: «ليس من اللائق أن تقف أولاً دون أن تُعطي إشارة، وأنتم كما نعرفُ رفاق مهذبون»، هذه المزحة أزالت التوتر، ومع ذلك فتّش البريطانيان السيارة ولم يعثرا على أسلحة مخبأةٍ داخلها، وسمحا لرجلي الشاحار بالذهاب. لقد ظن البريطانيان أنهما عربيان.

أدّت مقدرة المستارفيم على التحرُّك بحريَّة في المناطق العربية إلى فوائد كبيرة في عمليات استطلاع الأهداف المعادية. كانت محاولة اغتيال الحاج محمد نمر الخطيب، وهو زعيم ديني هام في حيفا وعضو في اللجنة الوطنية المحليّة وفي الهيئة العربية العليا، أبرز عمل في الأسابيع الأولى للحرب. تَمَّ إجهاض هجومين للشاحار ولكن في 19 شباط/ فبراير أطلق عميلان 32 رصاصة على سيارة تاكسي كان يستقلها الخطيب في شمالي المدينة بينما كان عائداً من دمشق. كان الهدف كما ورد في تقرير العميلين هو قتلهُ، لكنَّ العملية فشلت وأُصيب الشيخ بثلاث رصاصات في كتفه الأيسر وبرصاصة في رأسه؛ أمضى بقية الحرب خارج فلسطين ولم يمارس أي عمل. قُتِل راكب وجُرح آخر في الهجوم. كذلك أُعدت خطط لاغتيال 4 أعضاء آخرين في الهيئة العربية العليا بينما كانوا يسافرون في سيارتين من القدس إلى مصر، لكن تم التخلي عن هذه العملية بسبب النقص في المعلومات.

في منتصف شهر آب وبينما كانت الحرب في تأرجح كامل، تمّ ضَمّ شاحار إلى المنظمة التي خلفت الشاي وهي قسم استخبارات الجيش الإسرائيلي (في نهاية شهر أيار/ مايو 1948 أصبحت ميليشيا الهاغانا رسمياً جيش الدفاع الإسرائيلي). صدر أمرٌ من الأركان العامة لجيش الدفاع الإسرائيلي إلى أيسر بيري بأن يضم المستارفيم إلى منظمته. خلال أسابيع تغيرت تسمية الفصيلة العربية إلى شين ميم 18 (شيروت مودين 18) بقيادة غوتمان وشيمون سوميخ العراقي المولد والخبير في اللغة العربية والعادات الإسلامية وتعمل بإشراف بيري. بعد عقد من الزمن أصبحت مسؤولة عن تسلل وزرع العملاء الإسرائيليين في الدول العربية. أمّن أعضاؤها صِلة مباشرة بين أعمال الاستخبارات غير المتقنة والبدائية وبين الأعمال الكبرى، وبُذلت جهود أكثر خبرة واحترافاً بعد 1948.

لعب المستارفيم آخر دور لهم في الحرب في ربيع عام 1949 عندما بدأ العمل في اتفاقية الهدنة في 30 نيسان/ أبريل (التي أنهت رسمياً الأعمال العدائية بين الأردن وإسرائيل). كان من بين آلاف أسرى الحرب واللاجئين الذين نُقلوا إلى الأردن كجزء من الاتفاقية عميلان من شين ميم 18 هما إفرايم وياكوف بوكاي. ولد بوكاي في دمشق عام 1930 وهاجر إلى فلسطين عام 1945 وتمَّ اختيارُه لكي يكون عميلاً طويل الأمد في

سوريا. وتَمَّ تدريبه على المهمة وعلى العادات الإسلامية وتقنية الاتصالات والراديو وعلى الكتابة بالحبر السري والسقوط بالمظلة. وكان الإسم ـ الغطاء الذي حمله «إبراهيم نجيب حمودة لاجىء من حيفا».

ومن أجل أن يُقيما الهوية الجديدة سُجن بوكاي وإفرايم وأُرسلا إلى معسكر أسرى الحرب في الصرفند حيث تعرَّضا للاستجواب والضرب بشكل منتظم من زملائهم السجانين هما والأسرى العرب. في 2 أيار/ مايو أُرسلا إلى الأردن في طريقهما إلى دمشق واجتازا نقطة العبور في بوابة مندلبوم في القدس مع مئات من أسرى الحرب العرب الحقيقيين، وكانت تلك آخر مرة يرى ياكوف نمرودي وهو المسؤول عن بوكاي في شين ميم 18 (وكان سابقاً في الشاحار وأمضى سنوات عديدة في الاستخبارات الإسرائيلية) بوكاي. في تحقيق لاحق تبين أن بوكاي قد وقع ضحية مخبر ربما كان أحد زملائه من السجناء العرب في الصرفند الذي لاحظ شيئاً غريباً في تصرفاته، أُخذ بوكاي إلى مركز شرطة «كشلة» في المدينة القديمة في القدس ثم نقل إلى سجن في عمان حيث تعرض للتعذيب وأعدم في 3 آب/ أغسطس 1949 على أنه جاسوس عربي يدعى حمودة. بوكاي نفسه ظن أنّه خُدع من قبل عربي. وكتب في رسالة عاطفية تم تهريبها إلى إسرائيل قبل إعدامه ووصلت إلى الشين ميم 18 في أيلول/ سبتمبر:

«لست غاضباً وما زلت أعتقد لغاية هذا اليوم أن النظام جيّد، ولكن هناك أشياء صغيرة دمرت العملية، أعتقد أن الرجل الذي ذكرته قبل أن أغادر هو الذي خبّر عنّي، وإذا أردت أن أكتب كل ما في قلبي فإن كل الأوراق في العالم لا تكفي للتعبير عن شوقي إليك وإلى الوطن، لقد اكتفيت من هذه الحياة التعيسة وأنا أقف في طابور الموت وكل يوم أقاسي من التعذيب والمعاملة غير الإنسانية».

ويظهر أنّ أفرايم تمكن من الوصول إلى سوريا.

الشاي
1948 – 1947

كان الشاي، وهو جهاز استخبارات الهاغانا عام 1947، غير مُستعد للحرب القادمة. كانت أقسامه الثلاثة: القسم العربي والقسم البريطاني/ السياسي والقسم اليهودي/ الداخلي تُركّز على الأمور السياسية أكثر من العسكرية. قال بن غوريون في نيسان/ أبريل: «إن الجهاز ينقصه التوجيه والتفكير المنهجي» على الرغم من التحسينات الهامة التي أُجريت

في عملية إعادة التنظيم التي قام بها إسرائيل أمير عام 1942 والخبرة والاحتراف التي مثلهـا ياكوف شيموني والآخرون، بقي الشاي جهاز استخبارات جزئي وغير دقيق.

في حزيران/ يونيه سَجّل ضربة هامة عندما سلّم ضابط بريطاني في قاعدة الصرفند إلى زفي زيهافي، وهو قائد الشاي في منطقة «ريشون ليتزيون»، نسخة عن خطط العمليات الخارجية التي كانت مُعدّة لتوقيف 5000 عنصر من الهاغانا وجميع زعماء اليشوف تقريباً. كانت الوثيقة مؤلفة من 600 صفحة ولم يكن لرجال الشاي الذين أخذوها إلى كيوبيتز مجاور إلاّ 500 صفحةٍ ليصوّروها، أما المائة صفحة الباقية فقد نسختها مجموعة من المتطوعين اليهود الكنديين. وقد رفض الضابط البريطاني ج.ج أي مبلغ لقاء هذا، لكنه طلب أن يُعطى غرفة في «ريشون ليتزيون» حيث يستطيع تمضية الوقت مع صديقته اليهودية. هكذا دفع الشاي 7 جنيهات في الشهر من أجل الحصول على معظم المواد التي جُمعت من الجيش البريطاني والشرطة والاستخبارات منذ أوائل أيّام الانتداب. حذّر ج.ج الشاي بدقة قبل بِدء العملية الخارجية «برودسايد». وهكذا نجا معظم قادة الهاغانا من إمكانية القبض عليهم من قبل البريطانيين في ما أصبح معروفاً بالسبت الأسود.

مع ذلك ومع إدراك أهمية الصراع مع العرب، تم تكريس قسم من عناصر الشاي وطاقته لمراقبة المنشقين اليهود ـ عصابات الايرغون وشتيرن والشيوعيين. فمنذ تشرين الثاني/ نوفمبر 1946 كان ذلك مجال عمل أيسر هاريل الذي عمل كرئيس للقسم الداخلي/ اليهودي الذي جدّ في بناء سجلاته السرية وإقامة أكبر زخم رآه، وقال فيها بعد:

«رأيت أنه يمكنني أن أذهب في الأرشيف أبعد من العملاء. مثلاً فتحت ملفاً عنوانه «رجل أشقر الشعر بريطاني المظهر وهو رجل يُشك أنه عميل استخبارات. بعد ذلك رأيت في مكان آخر أنّه شوهد رجل بهذه الأوصاف يتظاهر بأنّه يهودي. هكذا أصبح لدينا تقريران ربما للرجل نفسه. ثُمّ ورد إلينا تقرير آخر منفصل حول ضابط في الاستخبارات البريطانية. في نقطة معيّنة قارنت الإسم، وعندها دبّرنا أمر كشف أحد أخطر عملائهم وبعد ذلك حصلنا على صورته ثم وزعناها».

في 1947 أصبح هاريل رئيس الشاي في تل أبيب وتولى فيها بعد مسؤوليات أكبر.

كانت المعلومات الاستخبارية المتعلقة بالعرب تُجمع من عملاء عرب لقاء أجر زهيد أو دون أجر، ويُشرف على العملاء ضباط يهود وتُحفظ المعلومات في ملفات شيموني وفهرسه. معظم المعلومات جاءت من أعضاء في المعارضة العربية أكثر من العناصر التابعة

للحسيني الذي عاد إلى فلسطين بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

كانت ميزانية الشاي لعام 1947 94,840 ليرة فلسطينية (الليرة تعادل تقريباً الجنيه الاسترليني). كانت الرواتب ومصاريف المكاتب تساوي 65% من الموازنة و18% للعملاء و15% للمخبرين العرب. كانت تضم 68 عنصراً متفرغاً وتدير 60 عميلاً بريطانياً ـ يهودياً و80 عربياً. وقد ارتفعت ميزانية الشاي 50% أي لأكثر من 140,000 ليرة عام 1948 وتقاسمتها مع القسم السياسي في الوكالة اليهودية.

أُجري تحقيق داخل الهاغانا حول الشاي في أيار/ مايو 1947 من قبل فيفيان (حاييم) هرتزوغ وهو ايرلندي المولد وابن كبير حاخامات ايرلندا والذي أصبح فيها بعد كبير حاخامات فلسطين. كان هرتزوغ البالغ من العمر وقتها 29 عاماً حاخاماً ومحامياً وكان رائداً في الاستخبارات البريطانية في الحرب العالمية الثانية، وكانت له خبرة في الاستخبارات الحديثة أكثر من أي أحد في اليشوف. جاءت نتيجة التحقيق أنّ الشاي «مكتفٍ ذاتياً، وقد سرى فيه الفساد والتفاهة» وهو مستقل عن الأركان العامة للهاغانا والوكالة اليهودية أكثر من اللازم، واستنتج التقرير أن عناصره غير ملائمين وأنهم دون المستوى المقبول.

إن فشل الشاي في إعطاء الهاغانا تحذيراً مسبقاً حول الانتشار العسكري السوري على الحدود وتوقعه المخطىء للاضطرابات العربية في تشرين الأول/ اكتوبر 1947 أرغمت بن غوريون على إنشاء لجنة تحقيق في تشرين الثاني/ نوفمبر. تألفت اللجنة من ديفيد شالتيل وهو خليفة أمير في الشاي وإلياهو ساسون وروفين زاسلاني من القسم السياسي في الوكالة اليهودية، وتوصلت إلى «أن النخبة في القسم العربي قد يفقدون قيمتهم» وأنّ هناك حاجة ملحّة إلى مخبرين جدد خصوصاً في لبنان وسوريا. كانت الأردن ومصر مغطاتين بشكل ملائم.

الاستماع

عندما بدأ العرب في فلسطين هجماتهم في أوائل كانون الأول/ ديسمبر 1947 استعمل الشاي جميع إمكانياته واستنفد ميزانيته ـ كما شكا بن غوروين ـ من أجل محاولة تحديد طبيعة وأهداف العمليات المعادية. ازداد تسجيل المكالمات الهاتفية، وقد قام بذلك العملاء اليهود في المقاسم الهاتفية. في أوائل كانون الثاني/ يناير 1948 سجّل الشاي سلسلة محادثات بين أحد زعماء الهيئة العربية العليا في القدس الدكتور حسين خالدي والمفتي الحاج أمين الحسيني الذي كان يعيش في منفاه في هليوبوليس في ضواحي القاهرة.

بدأ أفرايم كراسز وزنين غرودزنسكي من الشاي بمراقبة الاتصالات الراديوية والهاتفية البريطانية في أواخر الثلاثينات، وأعطيت الأفضلية لمراقبة جهاز الاستخبارات. وقد تلقيا العون من بعض عناصر الهاغانا، الخبراء في الرياضيات، والذين أعدوا خططاً لحلّ رموزّ الاتصالات البريطانية والتي كانت تتغير مرة كل أسبوع. عام 1942 استخدم رئيس الشاي في القدس عاملاً يهودياً في مركز البريد الرئيسي في قسم التلغراف بأن ينسخ جميع البرقيات الواردة إلى مكتب الهيئة العربية العليا. وتحسنت الأمور عام 1944 عندما اقتنع ضباط بريطانيون متعاطفون مع القضية الصهيونية بإعطاء الشاي المفتاح الأسبوعي لرموز الاتصالات.

كان مركز التنصّت على الاتصالات الهاتفية التابع للاستخبارات البريطانية مصدراً هاماً للمعلومات، حيث كان يؤمن 18 رجل شرطة مراقبة دائمة على مدار الساعة لخطوط هاتف خمسة عشر زعيماً عربياً وخمسة مسؤولين في الوكالة اليهودية. كان واحد أو أكثر من رجال الشرطة ينسخون تسجيلات المحادثات ويقدمونها للشاي يومياً. كذلك أدار الشاي في حيفا مركزين للتنصّت على الاتصالات الهاتفية الخارجية وخصوصاً من عمان ودمشق وبيروت إلى الزعماء المحليين العرب والمسؤولين البريطانيين. كان النساء يتنصتن على المكالمات وكُنّ يعملن سكرتيرات في الوكالة اليهودية في النهار ويعملن في الليل لصالح الهاغانا. في أواسط آذار/ مارس 1948 أعطت هذه العملية للهاغانا إنذاراً عن وصول قافلة كبيرة من الأسلحة والذخائر من بيروت. نُصب كمين للقافلة ودمرت وقُتِل زعيم الميليشيا العربية في حيفا محمد بن حمد الحنيثي، وكان لذلك تأثير كبير في معنويات سكان المدينة وعلى القدرات العسكرية لها.

كانت أكبر عملية تنصّت على الاتصالات في القدس، حيث كانت خطوط مركز القيادة البريطانية في فندق بالاس في شارع ماميلا ـ حيث سجل التقنيون اليهود الجلسات السرية للجنة بيل قبل عقد من الزمن ـ وكذلك بقيت مراكز القيادة تحت المراقبة باستمرار. قال بوريس غورفيتش (غوريل) رئيس القسم السياسي في الشاي منذ أواخر عام 1945: «عام 1947 كنا نعرف كل التحركات في المدينة القديمة، كان لدينا عشرات العناصر الذين يتنصّتون على المكالمات والاجتماعات. وفي حزيران/ يونيه 1947 وعندما أتت لجنة الأمم المتحدة حول فلسطين كنا نعرف ما قال كل عضو في هذه اللجنة». كان غوريل الروسي المولد يعرف القليل عن الاستخبارات عندما عُهد إليه بتلك الوظيفة أواخر عام 1945، ولكنّ أداءه كان جيداً. كان أحد أفضل مصادره يهودا الهاسيد وهو يهودي من القدس كان قد عمل لصالح البريطانيين منذ أوائل أيّام الانتداب. عمل غوريل مع ياكوف إيني رئيس

القسم العربي في الشاي في مدينة القدس وذلك من أجل العثور على عملاء عرب يمكن أن يخونوا أرباب عملهم البريطانيين.. وأحد هؤلاء رجل من «بيت جالا» كان يزوّد الهاغانا بنسخ عن الوثائق الحساسة التي كان من المفترض أن تُتلف.

تزايدت محاولات الشاي لاختراق الإدارة البريطانية في صيف عام 1947، وقد تولى مسؤولية ذلك شاهيفيت فرير وهو طالب فيزياء في الجامعة العبرية. كان الإسم الرمزي لفرير «يوري» واستخدم تقنية استخبارات كلاسيكية: اختار هدفاً سهلاً في محيط الحكومة البريطانية وهو إدارة عقود الإيجار في ريهافيا. كانت التدابير الأمنية سهلة ومتراخية مع أن المكتب يتلقى تقارير حول تحركات القوات وتقارير أخرى سرية. أقنع عدة موظفين يهود بالتعامل مع الشاي حيث كان عملاء الشاي يستخدمون الحيلة القديمة من أنهم يملكون المعلومات من مصادر أخرى وأنهم بكل بساطة يريدون التثبت من صحتها. كانوا يستعيرون الوثائق خلال فرصة الغداء حيث تنسخ وتصور في مركز قريب. كانت بعض السكرتيرات اليهوديات يضعن نسخاً إضافية على ورق الكربون للمواد التي يطبعنها، وكنّ يهربن أحياناً ورقة الكربون بحد ذاتها حيث تجري قراءتها باستخدام المرايا. لقد تعاون العديد من النساء مع الشاي من أجل أن يُثبتن ولاءهن لليشوف على الرغم من اتخاذهن أصدقاء من قبل الرجال البريطانيين. تمّ الحصول على معلومات قيمة حول القوات البريطانية والخطط بالطريقة نفسها من مكاتب غير مهمة مثل بناية المكتب المالي في ثكنة شنلر.

في منطقة يافا ـ تل أبيب تلقى الشاي نسخاً عن جميع البرقيات التي وردت إلى يافا حتى نهاية العام 1947، وذلك من عمال يهود في مركز البريد الرئيسي. وعندما اندلعت أعمال العنف في كانون الأول/ ديسمبر ولم يتمكن بعدها العمال اليهود من الوصول إلى يافا، حفر فرع الشاي في تل أبيب الذي كان يتولى قيادته أيسر هاريل نفقاً سرياً تحت كوخ خارج مدرسة «ميكيف إسيرائيل» الزراعية ووضع جهاز تنصّت على كابل الهاتف الرئيسي الذي يربط يافا بالرملة والقدس. بعد أسابيع استطاع الشاي أن يتنصّت على المكالمات التي كانت تجري بين القادة العرب في حيفا والآخرين في القدس وعمّان. مع ذلك كانت الأهمية تكتيكية أكثر منها استراتيجية. قال هاريل: «أنا لن أنسى وجه رجل الشاي الذي يجيد العربية عندما كان يضع السماعات ويسجل المحادثة الأولى. لقد أظهرت الزخم القوي لمحطة المراقبة السريّة الخاصة بالشاي». في 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947 سجل عناصر الشاي محادثة بين أرثر جيلنر وهو مفوض الشرطة في فلسطين وشقيقه في القاهرة ممّا أوضح أن نهاية الانتداب أصبحت مسألة وقت خلال فترة العد العكسي

للحرب. أعدّ الشاي محطة في أوروبا والتي كان حاييم بن مناحيم مسؤولاً عنها منذ أواخر 1947. وبينما استنفدت الشاي مصادرها داخل فلسطين، نما شعور بأنّ المنظمة يجب أن تنقل مركز قيادتها وعملياتها إلى أوروبا وأن تُنشيء مكتب تجسس دولياً في روما أو باريس. اشتكى زاسلاني من أنّ عمليات بن مناحيم كانت مُكرّسة للشؤون الأوروبية، لكن الحاجة كانت ملحة للتجسس على نشاطات العرب في أوروبا (شراء الأسلحة، والنشاطات السياسية). حبّذ ساسون أيضاً إنشاء هذا المكتب ولكن بعد أشهر نقل ساسون نفسه إلى العاصمة الفرنسية ليقوم بهذه المهمة.

انهيار شبكات العمل

من الأشهر الأولى للحرب انهارت أداة جمع الاستخبارات العربية في الشاي وهم المسؤولون اليهود الذين يشرفون على العملاء العرب. فعلى الرغم من استمرار الوجود العسكري البريطاني خلقت الحرب حواجز كبيرة بين المستوطنات اليهودية والقرى العربية المجاورة وبين الجيران العرب واليهود في المدن «المختلطة» وكذلك بين الأحياء العربية واليهودية المتجاورة. أصبحت المناطق الحدودية خطوط جبهة ومناطق قتال، وسرعان ما وجد المسؤولون اليهود والعملاء العرب أنه من الصعب اختراق الخطوط للحصول على المعلومات أو تسليمها (لم يستخدموا الوسائل اللاسلكية). وتزايدت أخطاء الانكشاف، كان شموئيل توليدانو واسمه الرمزي «عوزي» أحد المشرفين على العملاء العرب في القسم العربي في الشاي في منطقة يافا. كان توليدانو في منتصف العشرينات من العمر من مدينة طبرية المختلطة بين اليهود والعرب، وكان والده كبير الحاخامين وكان يتكلم اللهجة الفلسطينية العربية بشكل جيد. منذ عام 1946 كان يعمل «كتغطية» كعامل طباعة في جريدة دافار وقد جُنّد هو وثلاثة من زملائه للعمل كمخبرين في مناطق واسعة من المدينة. وعمل شموئيل غنيزي، وهو عالم لاسلكي سابق، كضابط ارتباط بين المشرفين في يافا وقيادة الشاي في تل أبيب، حيث كانت ترسل التقارير الميدانية وتُقَسّم. كانت أفضل شبكة عمل لتوليدانو تتألف من خمس عاهرات، وكان اتصالهن بحكم عملهن مع البريطانيين والعرب، يؤمن معلومات هامة وآنية. كان لديه مصدران سياسيان على مستوى عالٍ، ولكن لم ينفع شيء عندما اندلعت الحرب، قال توليدانو: «عندما أُقفلت الطرقات لم نستطع الوصول إلى يافا، وأصبح الوصول إلى القرى مستحيلاً. كانت لدينا مشاكل كبيرة في الاتصالات، وهكذا كنا وبشكل ارتجالي نعقد اجتماعات في المنطقة المجردة من السلاح، وعندما ينشب القتال نصبح عبئاً، كان هناك القليل لنقوم به وقد غلبتنا الأحداث.

فرّ بعض المخبرين العرب من قراهم ومدنهم، كما أن اندلاع أعمال العنف أيقظ الولاء الوطني ورفض العديد الاستمرار في العمل لصالح اليهود. في تلك اللحظة كان اليشوف بحاجة ماسة إلى المعلومات وجفّت مصادر معلومات الشاي.

لخّص ياكوف شيموني الذي كان قد انتقل من الشاي إلى قسم الشؤون العربية في الوكالة اليهودية عام 1945 المشكلة في نيسان/ أبريل 1948 وقال:

«لقد انقطعت الاتصالات مع العرب.. أقفلت الطرق.. وأصبحت يافا وتل أبيب منعزلتين عن بعضهما. اعتُقِل عدد من العرب الذين يتصلون بنا (لطفي يعقوب في يافا ومخبر للشاي في جنين)، ولكن العائق الكبير في وجه اتصالاتنا كان الجانب اليهودي. لقد قتلت الوحدات العسكرية اليهودية «عدداً من المخبرين العرب الذين أرادوا الاتصال بنا. كذلك أُجبر العديد من العرب من سكان السهل الساحلي والذين كانوا يعملون كمخبرين لنا على الهجرة بسبب الهجمات اليهودية على وسائل النقل العربي. كما خطف الايرغون وليهي عدة أشخاص كانوا على علاقة معنا».

منذ بدء القتال شارك كبار المسؤولين في الشاي، بالإضافة إلى قادة الهاغانا ومسؤولي القسم العربي، في اجتماعات استشارية عقدها بن غوريون حول الوضع العام وحالة ونوايا القادة العرب. كان الاجتماع الذي عُقد في ١ - ٢ كانون الثاني/ يناير 1948 الأكثر شمولاً. انتقد دانين وساسون، وهما الأكثر خبرة في الشؤون العربية بعض عمليات الهاغانا والبالماح مثل تلك التي جرت في «حيساس» في كانون الأول/ ديسمبر 1947 حيث قتل مدنيون والتي على أثرها عمت الاشتباكات جميع المناطق الهادئة في فلسطين. وافق بن غوريون على طلبهما بتعيين خبراء في الشؤون العربية يُفرزون من الشاي، للعمل في مراكز قيادة الألوية كمستشارين.

تم تعيين المستشارين وحُدّدت صلاحيتهم من قبل إسرائيل غاليلي القائد العام للهاغانا. ثم فرز إيمانويل فريدمان ويوسف فين وغيورازيد واليشا سولز وجميعهم من الخبراء المحترفين في الشؤون العربية إلى لواء غولاني في الجليل. وعُيّن أمنون ياناي في لواء الكرمل في حيفا وشيمشون ماشبتز الذي عمل مع دانين في منتصف الأربعينات في لواء اسكندروني على السهل الساحلي. ولكن بالمون اشتكى بعد شهرين من أن القادة لم يلتفتوا إلى نصائحه.. وقال دانين إن الشاي بحد ذاتها والتي ما زالت نظرياً تعمل لخدمة الهاغانا والوكالة اليهودية،نادراً ما كانت تأخذ باقتراحات خبراء الشؤون العربية.

منذ بداية اندلاع أعمال العنف بدا واضحاً أنّ الهاغانا بحاجة إلى وحدة استخبارات جديدة مرتبطة بالأركان العامة من أجل الإشراف على جمع وتحليل معلومات الاستخبارات

العسكرية. اقترح إيغال يادين إنشاء قسم استخبارات داخل العمليات في الأركان العامة يرئسها عزرا هلمر (عمر) وهو من قدامى عناصر الشاي ويساعده يهودا غينسبرغ (غيدون). في الأشهر التالية أنشأ هذا القسم شبكة ضباط الاستخبارات، مرتبطين بقيادات الألوية والأفواج في الهاغانا. كان ضباط الاستخبارات في الوحدة مسؤولين عن جمع المعلومات الميدانية وتحضير التقارير عن الأوضاع الراهنة وتأمين المعلومات من أجل العمليات الحربية، وللمساعدة على استجواب أسرى الحرب أمر يادين في كانون الثاني/ يناير 1948 «أنّ إطلاق سراح الأسرى أو تصفيتهم يتم بأمر من قائد اللواء». في ذلك الشهر أُجريت أول دورة تدريبية لضباط الاستخبارات بإشراف زيروبافيل أربل، وهو من عناصر وحدة استطلاع في البالماح، والذي قام بعمله الخاص في مشروع «ملفات القرى» في الشمال. كان المدربون: حاييم هرتزوغ وأريه سيمون، الذي كان ضابطاً في الاستخبارات البريطانية، وإسحق سيفر وهو من عناصر البالماح.

كان الاختبار الرئيسي للشاي ولقسم الاستخبارات الجديد في عام 1948 هو التنبؤ بخطر غزو الجيوش النظامية العربية لفلسطين: هل يغزون؟ وفي أي وقت؟ وما هي الجيوش التي ستشترك؟ وما هي الطرق التي سوف يستخدمونها؟ وما هو عدد القوات المشتركة؟ وما هي أهدافها. منذ منتصف شهر نيسان/ أبريل بدأ عملاء الشاي بجمع معلومات حول الغزو، ومعظمها كان يتعلق بالجيش العربي في الأردن والذي كان في فلسطين الثاني بعد الجيش البريطاني لحين انتهاء الانتداب. كان هناك احتمال ضعيف في تلك المرحلة بأن يقوم بالغزو أكثر من جيش عربي واحد. كتب أحد خبراء الشؤون العربية شموئيل ياري في 26 نيسان/ أبريل 1948: «كانت المعلومات حول الغزو الوشيك للجيوش العربية النظامية.. إلى حد كبير مبالغاً فيها ومحرّفة».

مع ذلك في النصف الثاني من الشهر بدأ الشاي بجمع معلومات صعبة حول التحركات السورية والعراقية ونواياها. (في 30 نيسان/ أبريل اجتمع رؤساء الأركان العرب في الزرقاء في الأردن لبحث حجم وتأليف الجيوش الغازية). في أوائل أيار/ مايو بدأت تظهر في تقارير الشاي معلومات حول الجيوش العربية المحتشدة على الحدود، ولكنها كانت مطمورة في خليط من المواد الأخرى حول جيش الإنقاذ العربي - وهو قوة المتطوعين التي تعمل مع الميليشيا الفلسطينية داخل البلاد - وعن الانهيار الفلسطيني والفرار. في أيار/ مايو قبل ستة أيام من الغزو لخص قسم الاستخبارات في الهاغانا كل المعلومات التي تم الحصول عليها. أظهر التقرير طرق الغزو المفترضة من قبل الجيش السوري واللبناني والأردني وأهدافهم الأولى والنهائية. تنبأ التقرير «بأن العرب سوف

يحشدون 15,000 عنصر لهذه العملية و«أن هدف الهجوم هو إلحاق الهزيمة باليهود وإجبارهم على قبول حالة الأقلية في دولة عربية». كان تقرير الاستخبارات غير دقيق.

كانت تقديرات الشاي أكثر دقة حيث تمكّن مخبروهم من تقدير عدد القوات الغازية والطرقات التي يتحركون عليها وأهداف الجيش العراقي والجيش الأردني. كذلك أصدر الجهاز الرديف السياسي للشاي، وهو قسم الشؤون العربية في القسم السياسي، معلومات دقيقة حول قوة وتدريب وتجهيز تشكيلات الجيوش العربية.

بشكل عام وكما قال أحد المؤرخين الإسرائيليين الرسميين: كانت المعلومات المتوفرة للاستخبارات الصهيونية حول الغزو عامة، غامضة وغير دقيقة، تكلم إيغال يادين الذي تولى التحضير للهجوم الوشيك عن شعور «بالخيبة الكبيرة» من «عمى» الاستخبارات. وبشكل عام لقد فشلت المجموعة الاستخبارية في اليشوف ـ الشاحار والشاي وخبراء الشؤون العربية وقسم الاستخبارات في الأركان العامة في الهاغانا في مواجهة أكبر تحدٍ لهم.

الإصلاح وإعادة التنظيم

هذا الفشل الذي تجلى في دفاع الهاغانا ضد الغزو العربي وفي معارك فاشلة خصوصاً في منطقة اللطرون، والأداء السيّىء لبعض التشكيلات يوضح الهزّة الكبيرة التي أصابت جميع أجهزة الاستخبارات في حزيران/ يونيه وتموز / يوليو 1948. كان القادة الميدانيون يفتقرون إلى معلومات حول ما يمكن أن يحدث في القريب-العاجل. قال الجنرال شلومو شامير قائد اللواء السابع: «لا يوجد استخبارات عسكرية، وبدونها لا يمكن أن نقاتل». واشتكى الكولونيل ناحوم زاريغ قائد لواء النقب: «لا يوجد معلومات حول العدو ولا حول المنطقة». وقال الجنرال إسحق سادح قائد اللواء الثامن المنشأ حديثاً: «إن النقص في المعلومات عن العدو يقرّض جهودنا في الحرب».

بدا واضحاً لبن غوريون أن الأداة الاستخبارية في الدولة الجديدة يجب إصلاحها، وأنه يجب الفصل بين المسائل العسكرية والمسائل السياسية. في 7 حزيران/ يونيه أي بعد ثلاثة أسابيع من إعلان دولة إسرائيل المستقلة والتي كانت تقاتل من أجل بقائها، اجتمع بن غوريون مع روفين زاسلاني وأيسر بيري، الذي حلّ مكان شالتيل كقائد للشاي، في شباط/ فبراير وتم الاتفاق على ما يلي:

«يجب إنشاء شاي عسكرية (جهاز معلومات) من قبل الأركان العامة وأن يرئسها أيسر بيري وفيفيان هرتزوغ، ويجب إنشاء شاي داخلية (تشكيلها من جديد) برئاسة أيسر هاريل ويوسف إسرائيلي. تكون الشاي العسكرية في الأركان العامة مسؤولة عن الأمن

والمراقبة ومكافحة التجسّس. يرئس روفين جهاز الشاي السياسي الخارجي ويبقى تحت سلطة وزارة الدفاع حتى نهاية الحرب، وربما بعد نهاية الحرب يصبح تحت سلطة وزارة الخارجية».

بعد أسبوعين اقترح بيري على بن غوريون فصل الاستخبارات العسكرية عن الأمن الداخلي ومكافحة التجسس. في آخر الشهر اتخذ بن غوريون قراره. ثمّ حل الشاي وحوّلت مهامه إلى هيئات وأجهزة جديدة. تولّت شعبة الاستخبارات التي تعمل داخل الأركان العامة، والتي ترأسها بيري، يساعده هرتزوغ، المسؤولية عن «الاستخبارات القتالية والاستخبارات الميدانية ومكافحة التجسس والتنصّت والمراقبة الإلكترونية». في ما بعد أضيفت «مهام خاصة» إلى تلك المسؤوليات. بقيت العلاقة بين هذه الهيئة الجديدة وقسم الاستخبارات الموجود في الأركان العامة وقسم العمليات الذي يترأسه عزرا أومير غير واضحة لمدة أسابيع. وأخيراً انضمت وحدة أومير إلى شعبة الاستخبارات.

توزع عناصر القسم العربي في الشاي، بعضهم انتقل إلى وحدة الأبحاث وقسم شؤون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية، والبعض الآخر مثل ديفيد كارون رجل الشاي من كفار مناحيم وبنيمين جيبلي وشمويل تولدانو انتقلوا إلى شعبة الاستخبارات. أصبح جيبلي وهو شاب وسيم في التاسعة والعشرين من العمر والذي عمل مع عزرا دانين وكان رئيساً للشاي في منطقة القدس منذ نيسان/ أبريل رئيساً لشين ميم 1، وهي وحدة الاستخبارات القتالية. استمر كارون، مثلاً، في العمل في المناطق التي لديه خبرة فيها. في تشرين الثاني/ نوفمبر من تلك السنة حاول إقناع مشايخ البدو وقبائلهم في منطقة النقب بالانتقال إلى داخل الصحراء والابتعاد عن المناطق اليهودية، أو أن يغادروا إسرائيل ويستقروا في الأردن. تعززت شعبة الاستخبارات بعناصر كانوا يعملون في الجيش البريطاني والجيش الأميركي وبعدد من الخبراء التقنيين ومن ضمنهم عمال راديو، ومحلّلو شيفرة وجغرافيون وعلماء. في أوائل 1949 أصبحت تتألف من أحد عشر قسماً، وهذا التشكيل بقي معمولاً به لأكثر من عشر سنوات مع بعض التغييرات الطفيفة:

شين ميم 1: الاستخبارات القتالية.. مرتبطة بالوحدات الأمامية ومهمتها جمع المعلومات عن الجيوش العربية وتفسيرها وتحليل الصور الجوية وتأمين بيانات طبوغرافية.

شين ميم 2: استخبارات راديوية ومراقبة الإشارات الراديوية المعادية.

شين ميم 3: الأمن الميداني.

شين ميم 4: المراقبة العسكرية.

شين ميم 5: مركز أبحاث يخدم الاستخبارات العسكرية وبعض هيئات جمع المعلومات.

شين ميم 6: تنظيم خرائط طبوغرافية للدول العربية.

شين ميم 7: مكتبة مركزية للاستخبارات وجناح دراسات يتعاطى بالجيوش الأجنبية غير العربية.

شين ميم 8: القسم التقني، ويؤمن التجهيزات والمختبر المركزي لجميع أجهزة الاستخبارات.

شين ميم 9: جناح ارتباط الملحقين العسكريين، وذلك للملحقين العسكريين الأجانب في إسرائيل وللملحقين العسكريين الإسرائيليين في الخارج.

شين ميم 10: جمع المعلومات من المصادر المفتوحة وتوثيق الملفات حول المواضيع العربية.

شين ميم 18: جناح العمليات الخاصة وكان في السابق وحدة شاحار في البالماح (المستارفيم).

في صيف 1948 ورثت شعبة استخبارات أيسر بيري بقايا العملاء العرب الذين كانوا يعملون لصالح الشاي، وتابعت الإشراف على عملهم في المناطق العربية في فلسطين وفي بعض الدول العربية. في تموز/ يوليو جال أحد العملاء واسمه الرمزي «أبو زكي على عمان وإربد في الأردن وعلى نابلس في القطاع الشرقي من فلسطين الذي يسيطر عليه العراقيون. أفاد أبو زكي عن مظاهرات ضخمة في عمان سببها هزيمة الجيش العربي في اللد والرملة. حدث فرار من الجيش ونقمة عارمة ضد وجود الضباط البريطانيين في الجيش العربي (كان الجيش الأردني ويدعى الجيش العربي بشكل عام بقيادة ضباط بريطانيين عام 1948 وكان قائده العام الجنرال السير جون غلوب المعروف غلوب باشا)، وكان هناك تخوف من المزيد من الهجمات الجوية الإسرائيلية بعد الغارات التي شُنت على عمان والقاهرة. وكان الجيش يدرّب اللاجئين الفلسطينيين على قتال المشاة واستخدام أجهزة الاتصالات في الزرقاء. تم توقيف عربي في نابلس لاشتباهه بالتجسس لإسرائيل، وقد عثر معه على شيك من مصرف إسرائيلي. وورد في تقرير إسرائيلي: «اعترف فيما بعد أنه كان يتجسس لصالح اليهود وكشف عن عرب آخرين كانوا يعملون لصالحنا في جنين، ومن بين الموقوفين عربي يدعى رجا. . ويظهر أنَّ الطوباسي (عربي من بلدة الطوباس) قد اعتقل».

لم يعـرف مصير رجـا ولكن في نهاية العـام ألقي القبض على جـاسوس عـربي يعمل لصالح الإسرائيليين في رام الله ويدعى محمـد أبو فلفـل وهو من قـرية عجـور وحُكم عليه بالإعدام شنقاً، وكان يعمل حسب ما ورد لصـالح مكتبـة المخابرات وقبض عليه بينـما كان يحوم حول المدرسة الأميركية حيث كان مركز مراقبي الأمم المتحدة في لجنة الهـدنة. أرسـل أبـو زكي في مهمة ثـانية في آب/ أغسـطس لزيـارة الضفة الغـربية وعـمان للحصول عـلى معلومات حول انتشار القوات العراقية والأردنية.

خـلال النصف الثاني من العـام 1948 زادت شعبة المخـابرات إمكـانيـاتهـا في مجـال التنصّت الإلكتروني. وانتقل تـركيز الشـاي على السلطات الـبريطانيـة إلى الجيوش العـربية التي أصبحت الآن الهدف الرئيسي. في تموز/ يوليـو التقطت سلسلة من الـرسائـل أعطت إسرائيل صورة واضحة عن المعنويات الأردنية بعد هزيمـة الجيش العربي في اللد والـرملة. اشتكى عمدة مدينة رام الله حنا خلف إلى الملك عبدالله من أن مدينتـه فاضت بـ 70 ألف لاجىء من المدينتين العربيتين. قال خلف إنّ الوضع أصبح «مستحيـلاً» وطلب من الملك بأن يأمر بإبعادهم، لكن الملك عبدالله رفض وحثّ خلف على التزام الصبر.

التقطت في تلك الفترة رسائل أردنيـة أخرى أظهـرت الوضـع الحرج للجيش الـذي وجه طلبات مُلحة للحصول على الأسلحة والذخائر والوقود والطعام والتعزيزات.

كان استجواب أسرى الحرب مصدراً هـاماً للمعلومـات في حرب 1948. فقـد أدلى أحد الجنود الأسرى في الجيش العربي بمعلومات حول نتائـج قصف عمان في منتصف شهـر تموز/ يوليو وعن وضع اللاجئين الفلسـطينيين الـذين يقيمون في مخيـمات في منطقـة إربد. بـذلت أجهزة الاستخبـارات الإسرائيلية جهـوداً من أجل «تحـويـل» أسرى الحـرب بحيث يعملون كجواسيس أو يبثّون الدعايات لصالح القضية الصهيونية. أمّن شيموني اتفاقية مع الجيش عبر روفين زاسلاني لتحرير عدد من الأسرى ليعملوا في تلك الأهداف.

في أواخر عام 1948 وبداية عام 1949 تبين أنه بينما كانت شعبة الاستخبـارات تؤدي مهـامهـا في المجـال العسكـري بشكـل جيّـد، برزت خـاجـة إلى الفصـل بـين السلطات والوظائف بـين أجهزة الاستخبـارات السياسيـة والعسكريـة وبين متـطلبات الاستخبـارات الداخلية والخارجية. وقد أظهر تنحي أيسر بيري ـ الذي كان يعرف بأيسر الكبير لأنّه كان طويل القامة ـ الحاجة الماسة إلى مزيد من إعادة التنظيم.

كان بيري رجلاً شكوكـاً بطبيعتـه ومولعـاً بالمسـائل الأمنيـة وتطوّر في أثنـاء عمله في القسم الداخلي في الشاي، وقد تخلّى عن مسؤولياته العسكرية لاثنين من مساعديـه الأكفاء

وهما هرتزوغ وجيبلي. كان أيسر الآخر وهو أيسر الصغير ـ أي أيسر هاريل من تل أبيب ـ غير سعيد عندما حل بيري مكان شالتيل في شباط/ فبراير الماضي كرئيس للشاي، اشتكى هاريل: «كنا في وسط الحرب، وكان يجد وقتاً للتعامل مع الخونة والجواسيس وتجار السوق السوداء». وأضاف: «في معظم الأوقات كان يتعامل مع مسائل تخص الشرطة دون الاهتمام بمهام وواجبات الحرب. في البدء كان يقرر أن فلان هو جاسوس وخائن، أما عواقب ذلك فلم تكن مهمة بالنسبة إليه».

لم يكن أيسر الكبير رجلاً ذا شعبية، كان يرتدي دائماً سروالاً وقميصاً باللون الكاكي ولا يضع شارة الرتبة. كان ينظر إلى الناس مثل «كاهن يسوعي في محاكم التفتيش». وقد أثبت فشله في أثناء قيامه باضطهاد «العدو الداخلي» بشكل متواصل. في 14 أيار/ مايو 1948 أوقف ضباطه ثرياً يهودياً من حيفا يدعى يهودا أمستر. كان بيري يشك في أن صديق أمستر ـ وهو أبا هشي زعيم حزب الماباي في المدينة ـ يتعاون مع البريطانيين وتعرض يهودا للتعذيب على يد رجال بيري لمدة 72 ساعة في محاولة للحصول على إثبات يستخدم لتجريم هشي. عُصبت عينا أمستر وتعرّض للتعذيب بالمياه على الطريقة الصينية وللضرب وأحرق جسمه بالسجائر، لكنه لم يدل بشيء ثم أطلق سراحه. فيما بعد أمر بيري حاييم والدنر من مختبر الشاي بأن يزوّر ثلاث برقيات من الاستخبارات البريطانية توحي بأن هشي يعمل كمخبر لديهم. اشتكى هشي لبن غوريون وصرف النظر عن الموضوع.

بعد ذلك وفي حزيران/ يونيه أو تموز/ يوليو عثر على جثة ثري عربيّ يدعى علي قاسم من قرية سيدنا على الساحل شمالي تل أبيب في واد قرب جبل الكرمل. كان قاسم وهو تاجر أراضٍ معروف يعمل مخبراً للجيش الإسرائيلي. وقد توصل التحقيق الضعيف الذي أجراه الجيش الإسرائيلي فيما بعد إلى اتهام بيري الذي أقرّ بأنه أمر بالإعدام لأن «قاسم» «تحول» وكان يتجسس لصالح الطرف الآخر. طلب وزير العدل الإسرائيلي بنحاس أوزين محاكمة بيري بتهمة القتل، وافق بن غوريون على طرد بيري من منصبه كرئيس لشعبة الاستخبارات وقرّر أن تعتبر التهمة قتل رجل في «ظروف مخففة».

في محاكمته السريّة التي أُجريت في نهاية كانون الأول/ ديسمبر 1948 أمام هيئة محكمة مؤلفة من ثلاثة ضباط برتبة مقدم، رفض بيري تعيين محامي دفاع عنه وقال: «إنه في اللحظة التي يبدأ فيها جهاز المخابرات بالعمل وفقاً للقوانين عندها، لا يعود جهازاً للمخابرات». رفضت المحكمة أقواله وفي شباط/ فبراير 1949 أدانته بتهمة قتل رجل وطردته من منصبه.

كان هناك المزيد من المشاكل، فبعد المحاكمة بوقت قصير أفاد أحد قادة جيش الدفاع الإسرائيلي بن غوريون أنه تبين أنّ البرقيات المتعلقة بهشي والتي عثر عليها بيري مزوّرة. عندها طُرد رئيس شعبة الاستخبارات من الجيش وجرّد من جميع رتبه. أوقف بيري مرةً أخرى في تموز/ يوليو 1949 واتهم بقتل مئير توبيانسكي وهو موظف يهودي في شركة كهرباء فلسطين، وكان من قبل عنصراً في الهاغانا، وقد اتهمه بيري بالتجسس لصالح البريطانيين وأعدم رمياً بالرصاص على يد البالماح بعد محاكمة عسكرية ميدانية موجزة في «بيت جيز» غربي القدس في 29 حزيران/ يونيه 1948 أي قبل يوم من حل جهاز الشاي. كانت المحكمة العسكرية تتألف من بيري وديفيد كارون وآخر في الشاي يدعى إفراهام كريمر - وهو يهودي من جنوبي إفريقيا - أصبح فيما بعد سفير إسرائيل في بريطانيا - وجيبلي. كان بيري يؤكد دائماً أن قادة جيش الدفاع الإسرائيلي وبن غوريون قد وافقوا على المحاكمة وعلى الإعدام. علمت أرملة توبيانسكي عن توقيف زوجها ومحاكمته وإعدامه من تقرير صحافي نشر بعد ثلاثة أسابيع عام 1949، وبعد طلبات مستمرة من قبل الأرملة، حقّق جيش الدفاع الإسرائيلي في القضية وبرّأ توبيانسكي من تهم التجسّس ومنحه بن غوريون رتبة نقيب بعد الوفاة وأمر بمنح زوجته وأولاده راتباً من الدولة.

بدأت محاكمة بيري في تشرين الأول/ اكتوبر 1949 واستمر بإصراره على أن توبيانسكي كان جاسوساً للبريطانيين وأنّ لديه دليلاً مسهباً سوف يثبته، ورفض أن يعلن ذلك في جلسة علنية، أو أن يظهر الدليل وقال: إن ذلك سوف يؤذي عائلة الرجل الميت. ورفض كذلك أن يورّط بن غوريون، الذي كان معجباً به، في قضية أمستر ولا في قضية توبيانسكي قائلاً إن ذلك قد يُسبب أذىً للدولة. أُدين بيري وحكم عليه «بالسجن رمزياً» ليوم واحد، منذ طلوع الشمس حتى غروبها. توفي عام 1958 ومُنح عفواً بعد الوفاة كما حصل لتوبيانسكي.

في 8 شباط/ فبراير 1949 أي قبل يوم من مناقشة محاكمة علي قاسم، اجتمع بن غوريون مع رئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي وياكوف دوري وبيري وهرتزوغ وقرر أنه منذ الآن سوف يكون لإسرائيل أربعة أجهزة استخبارات: واحد سيكون تابعاً للشرطة ويتعامل مع المجزمين، والثاني سيكون جهاز استخبارات عسكرياً موجهاً ضد الجيوش «الأجنبية المعادية»، والثالث سيكون جهاز أمن داخلي ضمن الجيش، والرابع جهاز الاستخبارات الأجنبية ويتبع لوزارة الخارجية وذلك للتنسيق مع الأجهزة العسكرية.

أدّت إعادة التنظيم الثانية هذه، للمجموعة الاستخبارية إلى إنشاء قسم الاستخبارات في جيش الدفاع الإسرائيلي في آذار/ مارس 1949.

كان هذا القسم جزءاً من الأركان العامة ـ العمليات، وترأسه حاييم هرتزوغ وكان نائبه بنيامين جيبلي. وعلى عكس بيري أعلن هرتزوغ منذ البداية أن قسم الاستخبارات العسكرية لن يتعاطى في الأمن الداخلي ولا بمكافحة التجسّس ما عدا الأمن الميداني ضمن القوات المسلحة. قال هرتزوغ إنه يجب أن تتولى هذه المهامّ مؤسسة خاصة للأمن ترتبط بوزير الدفاع أو بوزير الداخلية.

التجسّس في القاهرة

كانت يولاند هارمر أفضل من تجسّس لصالح إسرائيل عام 1948، ولم تكن تعمل لصالح الشاي ولا للجهاز الذي خلفه، أي شعبة الاستخبارات في جيش الدفاع الإسرائيلي، ولا للقسم السياسي السري في وزارة الخارجية وهو الهيئة ـ النواة التي أصبحت فيها بعد الموساد. كانت ألمع العملاء وأكثرهم فعالية وكانت ترتبط منذ أواسط الأربعينات بفرقة الشؤون العربية في القسم السياسي في الوكالة اليهودية، وبعد إعلان استقلال إسرائيل في أيار/ مايو 1948 تابعت العمل بإشراف قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية.

كانت يولاند فتاة شقراء جذّابة ترتدي أحدث أنواع الألبسة وحوّلت إسمها إلى إسم عبري «هارمور» واعتبرت ماتاهاري اليهود في القاهرة، فقد تزوجت ثلاث مرات قبل أن تكون خليلة لسلسلة من العشّاق ومنهم بعض أثرياء مصر وبعض النافذين وأعضاء السلك الدبلوماسي. وتحت الغطاء «كصحافية» ساهمت في إعداد بعض المقالات عن الشؤون المصرية للصحف الباريسية، ودخلت بسرعة ودون جهد كبير في مجتمع القاهرة الراقي. قال تيدي كوليك: «كانت كتابتها محدودة جداً بشكل عام وكانت باحثة إجتماعية.

ولدت يولاند غاباي (إسمها قبل الزواج) في مصر من أم يهودية تركية. كان أول زواج لها في سن السابعة عشرة وأصبحت أرملة عندما قتل زوجها الثالث، وهو رجل أعمال ثريّ من جنوب إفريقيا على أثر تحطم طائرة. كان موشي شيرتوك رئيس القسم السياسي في الوكالة اليهودية قد جنّدها للعمل لصالح القضية الصهيونية عندما التقاها في حفل كوكتيل عام 1945 أو 1946. وقد لخص نشاطاتها حتى شهر أيار/ مايو 1948 إيلي بيليغ، وهو المندوب السري لمنظمة الشباب الصهيوني في مصر. أفاد بيليغ شيرتوك الذي أصبح وزيراً للخارجية أن اتصالات يولاند تضمنت تقي الدين الصلح وهو المساعد الرئيسي لعزّام باشا أمين عام الجامعة العربية ومحمود محلوف ابن المفتي الأكبر في القاهرة. تطوع محلوف بإعطاء معلومات «تخدم مصالحنا» ولكنّه كان يحتاج إلى 1000 جنيه مصري

لتمويل حملته الانتخابية لعضوية البرلمان المصري. وكان ليولاند أيضاً علاقات مع أكبر صحيفة في القاهرة وهي الأهرام، أمّا الصلح والذي أصبح فيها بعد رئيساً للوزراء في لبنان فقد كان متيّماً بها وكذلك السفير السويدي في مصر ويدار باغ استسلم أمام مفاتنها. أفاد بيليغ: «منذ أشهر كان لامبالياً تجاه قضيتنا، ولكنه اليوم صهيوني متحمس» وأضاف: «لقد زوّدنا ببعض المعلومات عن الجيش المصري». وكان بإمكانها إقامة علاقات مماثلة مع دبلوماسيين آخرين وخصوصاً أميركيين وفرنسيين لو تلقت تعليمات بذلك. قال بيليغ لشيرتوك في السفارة البولونية في القاهرة: «لدينا دبلوماسي يهودي وهو عضو سابق في الحركة الصهيونية وهو موالٍ لنا دون تحفّظ. لديّ اتصال معه عدة مرات في الأسبوع، وتلقيت منه معلومات حول المشاكل الداخلية المصرية والمسائل العسكرية وعمل وزارة الخارجية».

لكن بمعزل عن هذه الاتصالات المفيدة كان جمع معلومات الاستخبارات الصهيونية في مصر في حالة مزرية. لقد تشكّلت هذه الأداة منذ كانون الأول/ ديسمبر 1947 على يد محامٍ يهودي مصري وهو صهيوني قديم يدعى فلفل، وكان قد عمل لصالح الاستخبارات الفرنسية والبريطانية في الحرب العالمية الثانية. بالإضافة إلى ذلك كان هناك مخبران يتلقيان أجراً من جامعة الدولة العربية. قال بيليغ إنه من الممكن شراء خدمات من «مخبرين محترفين» «بمبالغ زهيدة»، وكان هناك بعض اليهود المصريين الذين يمكن الاستفادة منهم، كل ذلك وعلى أي حال أعاقه «النقص في الميزانية والنقص في التعليمات الواضحة».

كانت يولاند تملك جهاز إرسال راديوي ولكن لم يستعمله أحد لصالحها، لذلك كانت ترسل جميع تقاريرها بالبريد بوساطة الولايات المتحدة مما يعني أنها لم تستطع أن تواكب التطورات. لكنها حققت نجاحاً مميزاً في تلك الفترة عندما اخترقت السفارة الأميركية في القاهرة وحصلت على نسخ عن البرقيات السريّة التي أرسلها جفرسون باترسون القائم بالأعمال إلى وزارة الخارجية في واشنطن. إحدى هذه البرقيات التي وصلت إلى وزارة الخارجية الإسرائيلية في آب/ أغسطس تضمّنت معلومات عسكرية مفيدة حول عدد التونسيين والجزائريين الذين يقاتلون إلى جانب القوات العربية في فلسطين.

أخيراً شكّ عزام باشا بأنها تعمل لصالح الإسرائيليين، وبعد ذلك أُلقي القبض عليها في تموز/ يوليو 1948 ولم تنفعها الأسماء الرمزية التي كانت تحتفظ بها لعشاقها وأصدقائها وعملائها. شكا أحد المسؤولين الإسرائيليين قائلاً: كان «النبي» يعمل بصورة عاطلة، وكان «المساعد» «قلقاً حول بشرته»، وعلى الرغم من عواطفه كان تقي الدين الصلح يتصرف وكأنه «لا يعرف يوسف». وفي السجن أصيبت يولاند بمرض شديد لكن

أحداً لم يساعدها. بعد شهر وفي آب/ أغسطس أُطلق سراحها وطُردت من البلاد. لم يكن إلياهو ساسون متأكداً من أنَّ إطلاق سراحها كان بناء على مُداخلاته مع كبار الرسميين المصريين، أو لأنها «وافقت على اقتراح الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بأن يُطلق سراحها وتعمل لصالح العرب». طلب ساسون من يولاند بأن تحضر إلى باريس حيث بدأت اعتباراً من تشرين الأول/ اكتوبر بلقاء ومراسلة عملائها في مصر، وزوّدت تل أبيب بمعلومات كثيرة من الاستخبارات السياسية. كان ليولاند عادة جيّدة حيث كانت تُضَمّن رسائلها إلى القاهرة أفكاراً ووجهات نظر تقترحها وزارة الخارجية في تل أبيب، وعبّر شيموني عن بالغ سروره على إحداها ولكنه أضاف بكآبة: «في بعض الأحيان أشكّ في أن عمر بَك وأصدقاءه كانوا سذجاً جداً ليصدقوا بأن يولاند مخلصة لهم». اقترح عزرا دانين أن تُضَمِّن يولاند «الرسالة المقبلة» شرحاً للحاجة إلى إعادة توطين اللاجئين في مكان ما خارج إسرائيل.

في أوائل عام 1949 أصبحت يولاند إحدى أكبر العاملين الرئيسيين في قسم الشرق الأوسط ـ جناح باريس والذي تضمن أيضاً ساسون وتوفيا عرازي وهو ضابط سابق في الشاي وسمساراً لشراء الأسلحة في باريس وسليم بيشور المشرف على الشؤون العراقية وزيامي زليغسون (سرعان ما غير إسمه إلى شمويل ريفون) الذي كان يمثل القسم السياسي. حدّد جناح باريس مهمته «بإقامة اتصالات مع الدول العربية من أجل.. متابعة التطورات.. واقتراح مفاوضات للسلاح.. والاتصال مع جماعات المعارضة من أجل إحباط الجهد الحربي العربي». لم يكن وضع يولاند جيداً وأفاد بعض زملائها بأنها كانت غير فعّالة. ولكن ساسون كان يعتقد بأنها يمكن أن تكون مفيدة وخصوصاً بعد توقيع اتفاقية الهدنة المصرية الإسرائيلية في شباط/ فبراير وأوقف قراراً بنقلها إلى الولايات المتحدة حيث كانت ستسّلم وظيفة دبلوماسية، ومن أجل «المحافظة عليها للعمل في مصر في المستقبل وإبعادها عن الشبهة». فيما بعد وفي الخمسينات عملت يولاند لصالح الإسرائيليين في مدريد وتوفيت عام 1959.

عملاء نافذون

خلال الأربعينات أقامت فرقة الشؤون العربية في القسم السياسي في الوكالة اليهودية (ثم اعتباراً من عام 1948 قسم شؤون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الإسرائيلية) اتصالات سرية مع العديد من كبار المسؤولين الرسميين في الأردن وسوريا ولبنان ومصر، ومن ضمنهم طبيب الملك عبدالله الخاص ومطران الموارنة في بيروت. كانت هذه الاتصالات، والتي بدأت في أواسط الثلاثينات، عبارة عن قنوات اتصال لتحمل وجهات

نظر اليشوف إلى الحكام العرب أي العملاء النافذين كما يسمّون في لغة الاستخبارات. كانت العلاقة الوثيقة بين الوكالة اليهودية والملك عبدالله الأكثر أهمية، ولكن الروابط مع المسيحيين اللبنانيين قد تم استغلالها بشكل كثيف منذ عام 1937، وذلك من أجل كسب دعمهم لمشروع التقسيم الذي اقترحته لجنة بيل. وعلى أي حال كانت قيّمة، وكانت جميعها قنوات اتصال كانت الاستخبارات السياسية العربية تصل من خلالها إلى القيادة الصهيونية.

وعدا عن يولاند كان لقسم شؤون الشرق الأوسط عدد من العملاء الداخليين والخارجيين في النصف الثاني من عام 1948 وأوائل عام 1949. أحدهم ويدعى يوسف الصبّاغ كان عميلاً للقنصل الفرنسي في مدينة صفد في الجليل، وعمل بشكل مزدوج لصالح الفرنسيين والإسرائيليين. أفاد صباغ الإسرائيليين في نهاية حزيران/ يونيه 1948 خلال وقف إطلاق النار الأول عن حالة الطرقات ووضع القوات اللبنانية والثوار الفلسطينيين في الشمال. لقد حدّد أن صفد كانت الهدف الرئيسي للجيش السوري وجيش الإنقاذ العربي بقيادة فوزي القاوقجي وذلك عند انتهاء وقف إطلاق النار. كانت لديه معلومات عسكرية وسياسية مفيدة. كان اللاجئون الفلسطينيون في سوريا ولبنان تواقين «لإنهاء الحرب بأيٍّ ثمن»، مع أن المسلمين والسوريين واللبنانيين كانوا أكثر ميلاً إلى القتال. كانت القيادة في دمشق تريد «استمرار الحرب حتى تدمير اليهود»، وكان المسيحيون اللبنانيون مسرورين بإنشاء دولة يهودية ينظرون إليها على أنها حليف المستقبل وقد أوصى صباغ باستئناف الاتصالات مع المطران مبارك في بيروت.

وهناك عميل آخر مهم عمل لصالح قسم الشرق الأوسط في تلك الفترة، وهو الدكتور علي بدرخان وهو ممثل الحركة الوطنية الكردية في أوروبا وأحد مؤرخي التاريخ الكردي المهمل. وفي أواخر تموز/ يوليو 1948 أوفده القسم إلى الأردن وسوريا ولبنان ثم إلى مصر للاجتماع مع بعض عملاء يولاند في القاهرة، وبشكل خاص لدراسة الوضع العام. عاد بدرخان حاملاً معه «شروط الملك عبدالله من أجل ترتيبات مع إسرائيل» وبتقرير عن محاولات سورية للحصول على دعم عسكري وسياسي من فرنسا. كان أحد اقتراحات بدرخان الرئيسية هو أنه على إسرائيل أن تدعم تنظيم ثورات من قبل الأقليات المهملة في سوريا ولبنان وركّز بشكل خاص على الدروز والموارنة. إنّ الثورات الناجحة، كما اقترح هو ومؤيدوه في إسرائيل، سوف تخرج هذه الدول من الحرب وربما تساعد بطريقة غير مباشرة القضية الوطنية الكردية.

في نهاية عام 1948 كَلّف قسم شؤون الشرق الأوسط أحد قدامى المخبرين، وهو

عربي من الطبقة المتوسّطة من مدينة القدس، بالذهاب برحلة بوساطة زورق عبر قبرص إلى مصر لمدة ثلاثة أسابيع، وطُلب منه أن يفيد لدى عودته عن عدة أمور غريبة: المسافة التقريبية التي تلتقيه فيها سلطات الملاحة في قناة السويس في بور سعيد؛ جنسيّة وعمل السفن الحربية الراسية في ميناء بور سعيد؛ إجراءات الجمارك؛ وأن يرى ما إذا كان المفتي السابق الحاج أمين الحسيني تحت الإقامة الجبرية في منزله؛ والحياة الخاصة لأعضاء حكومة فلسطين في المنفى الذين كانوا يعيشون في مصر، والأكثر خطورة فقد طُلب من ذلك الرجل «أن يحاول العمل في تلك الحكومة».

حدّد المصدر الرئيسي الذي تعامل معه في مصر وهو عزمي بك نجيب الذي كان سابقاً نائب القنصل المصري في القدس، ويعمل حالياً في وزارة الخارجية في القاهرة، وأفاد أنّ هناك مدمرة بريطانية واحدة في بور سعيد، وذكر أنّ الفساد يستشري بين مفتشي الجمارك. لم يكن المفتي تحت الإقامة الجبرية، وهو نفسه لم يحصل على عمل في الحكومة الفلسطينية في المنفى. عندما عاد الجاسوس العربي صفر اليدين إلى قبرص أفاد: «يجب أن أعتذر بكل تواضع لعدم اقتناعي التام بهذه المهمة»، لقد بدا المسؤولون الذين اتصلت بهم من ضمنهم عزمي مرتابين جداً».

في أثناء وجود ساسون في باريس ركّز بصورة رئيسية على لقاء القادة والدبلوماسيين العرب لبحث إمكانات السلام والتعايش العربي - الإسرائيلي. لكنه كان يُدير عملية استخبارات عسكرية. في أيلول/ سبتمبر 1948 مثلاً أرسل لائحة بالأسلحة والذخائر (من ضمنها 10 آلاف بندقية) كانت تحاول سوريا شراءها من أوروبا الغربية (كان ذلك أول تحول له نحو الأمور العسكرية).

لم يكن ساسون رئيس شبكة جواسيس ولم يهتم كثيراً بالكشف عن مصادر المعلومات. كان المقدم فوزي السلو من الجيش السوري في باريس يترأس بعثة لشراء الأسلحة، وكان في تشيكوسلوفاكيا لبضعة أشهر حيث اشترى «خمسة ملايين طلقة» بندقية، لكنه فشل في شحنها إلى سوريا. تضمنت البعثة ضابطين آخرين هما المقدم فؤاد مردم والنقيب فيصل، وكانوا يُقيمون في فندق ميديترانيان (البحر المتوسط) في روما، ومن بين الاحتياجات السورية، حسب ما ورد في لائحة ساسون، 25 ألف بزة قتال و1000 منظار ميداني ومعدات لرسم الخرائط ومناظير أفقية من عيار 50 مم، ووصف ساسون مصدره بأنه موثوق.

ربما عن غير قصد، أمسك ساسون بطرف الذيل لما أصبح بالتأكيد أكبر نجاح للشاي في حرب 1948 في أوروبا. بدأت العملية في كانون الأول/ ديسمبر 1947 عندما أحضر

رئيس الشاي في القدس نسخة عن عقد شراء أسلحة بين الحكومة السورية ومصنع سكودا للأسلحة في تشيكوسلوفاكيا. تعاقد سكودا على تأمين 8000 بندقية و200 رشاش و6 ملايين طلقة إلى دمشق وهي كمية مهمة من الأسلحة في ذلك الوقت. حصل على النسخة ضابط شرطة يهودي يدعى لستنغ وذلك من ملفّات الاستخبارات البريطانية في القدس. وفشلت الجهود التي بذلتها غولدا مئيرسون (مئير) وموشي شيرتوك رئيسا القسم السياسي في الوكالة اليهودية وكذلك حاييم وايزمن بنفسه مع الحكومة التشيكية التي كانت علاقاتها ودية مع اليشوف من أجل إلغاء الصفقة. وافق التشيكيون على أي حال على تأخير تنفيذ العقد وعلى تزويد الدولة اليهودية الناشئة بالأسلحة.

في أواخر آذار/ مارس 1948 أُرسلت شحنة الأسلحة السورية عبر سكة الحديد إلى يوغوسلافيا حيث تمَّ تحميلها على متن السفينة ليو التي أبحرت إلى بيروت، لكن السفينة تعرضت لخللٍ في المحرك واقتيدت إلى حوض في ميناء باري في جنوبي إيطاليا. عند ذلك بدأ عملاء الشاي وعملاء «الموساد علية بت» (أي مؤسسة الهجرة غير القانونية) بالعمل. اقترحت إحدى عميلات الهاغانا في إيطاليا خطّة، وهي ادا سيريني أرملة أنزو سيريني الجميلة، وكان زوجها من عناصر الهاغانا، أسقطته الاستخبارات البريطانية بالمظلة فوق إيطاليا التي كان يحتلها النازيون وأُلقي القبض عليه ومات في داشو عام 1945.

تمَّ إرسال فريق تفجير يختص بالعمل في قاع المياه من البالماح إلى باري حيث قام رجال الضفادع بزرع لغم على بدن السفينة وأغرقت في الميناء في الساعات الأولى من صباح 10 نيسان/ أبريل. لم يشكّ الإيطاليون ولا السوريون بعملية تخريب صهيونية.

لكن السوريين لم ييأسوا، فقد قام المقدم مردم الذي أجرى الصفقة مع التشيكيين بعملية إنقاذ مكلفة ورفع معظم الأسلحة والذخائر من قاع الميناء ونظّفها وخزّنها في عنبر في باري. أخيراً استأجر مردم سفينة إيطالية هي أرجيرو، وكان قد وجهه عملاء إسرائيليون لاستئجارها. في أوائل شهر آب/ أغسطس أبحرت أرجيرو إلى باري حيث حمّلت على متنها الأسلحة والذخائر ثم تابعت باتجاه بيروت في 19 آب/ أغسطس. وعلى متن السفينة كان هناك رجلان إيطاليان يعملان لصالح «الموساد علية بت». في البحر التقت أرجيرو بزورق صيد وعلى متنه عميلان إسرائيليان هما ديفيد بن هورين وأدفيد ساح وعرّفا عن نفسيهما على أنّهما ضابطان مصريان، ولديهما تعليمات بمرافقة السفينة إلى الإسكندرية. ولمّا صعدا إلى متن السفينة استوليا عليها بالتعاون مع الإيطاليين وذلك في 21 آب/ أغسطس. وخلال ساعات وصلت زوارق إسرائيلية إلى مقربة من السفينة حيث نقلت الأسلحة ونُقِل البحارة كذلك إلى المراكب الإسرائيلية وأغرقت ارجيرو. وبعد

أسابيع تمّ توزيع البنادق على جنود لواء إتزيوني على جبهة القدس، وأعيد البحارة الإيطاليون إلى بلادهم في آذار/ مارس 1949 عدا واحد مات متأثراً بمرض السل أثناء احتجازه.

في الشهر نفسه ونتيجة لما حصل أحالت السلطات العسكرية السورية المقدم مردم على المحاكمة بتهمة الخيانة وذلك فور عودته إلى دمشق. كانت التهم هي أنّ فتاة تشيكية يهودية جميلة (وفي بعض المصادر روي أنّها يوغوسلافية) قد أغْوته وهي تعمل لصالح الاستخبارات الإسرائيلية، وأقنعته بتحويل الأسلحة إلى الصهاينة. اتُّهم مردم كذلك بأنّه حقق أرباحاً شخصية من جرّاء صفقة الأسلحة واستئجار السفن، حُكم عليه بالإعدام، ومن أجل إنقاذ مردم أصدر وزير الخارجية الإسرائيلي موشي شيرتوك بياناً أنكر فيه وجود أيّ اتصال بين الإسرائيليين والضابط السوري السيّىء الحظ.

اختبار المعركة

وُلدت إسرائيل واجتازت بنجاح تجربتها القتالية عام 1948 على الرغم من عيوب أجهزة الاستخبارات، رافق فشل الاستخبارات السياسية والعسكرية انسحاب بريطانيا من فلسطين وما تبعه من غزو عربي. حتى اللحظة الأخيرة وفي أواسط أيار/ مايو بقي قادة اليشوف غير مقتنعين بأن البريطانيين سوف يرحلون فعلاً، وتخوّفوا من أن يكون انسحابهم خطة عربية ـ بريطانية أُعدت لكي تؤدي إلى عودة البريطانيين. لقد فشلت الاستخبارات في إعلام بن غوريون وزملائه (بعد عام 1948) بحقيقة أنّ البريطانيين أرادوا بكل بساطة الخروج وأنّهم قرروا أن يغسلوا أيديهم من فلسطين.

في الوقت نفسه فشل كل من الشاي والقسم السياسي في الوكالة اليهودية والفصيلة العربية في البالماح في الحصول على معلومات محدّدة حول نوايا العدو ومخططاته حتى قبل أسبوع من الغزو الذي حصل في 15 أيار/مايو. وكان أحد الأسباب طبيعة العرب في عدم اتخاذهم القرار. في أواسط نيسان/ أبريل وحتى آخره لم يقرّر معظم القادة العرب لا بل جميعهم ما إذا كانوا سيغزون فلسطين أم لا. وهكذا كان الغزو غير المنتظم وبتخطيط ضعيف وفقر في التنسيق والذي أدّى إلى هزيمة.

مع ذلك كان هناك تخطيط عربي وصنع قرار، وفشلت منظمات الاستخبارات الصهيونية في الحصول على التفاصيل. لقد أكّدت حرب 1948 على الحقيقة في أنّ الشاي وهي منظمة سرية بميزانية متواضعة لميليشيا هي أبعد من أن تكون هيئة الاستخبارات الأساسية للدولة ـ ولدولة في حالة الحرب ـ.

منـذ أواخـر الثـلاثينـات طـوّر الشـاي شبكـة من المصـادر والعمـلاء بـين العـرب الفلسطينيين واخترق بنجاح حكومة الانتداب البريطانية. لقـد خدم اليشـوف بشكل جيـد عند بداية أعمال العنف عام 1947، ولكن عندما تعقّدت خطوط الجبهات وانفصـل العرب عن اليهود ابتعدت شبكات العملاء عن الضباط المسؤولين عنها، وإذا كان التجسس عـلى العرب الفلسطينيين غير ناجح فكيف يكون التجسّس على الدول العربية.

بشكـل عام كـان أداء الشاي سيئـاً وخـصوصاً في مجـال جمـع وتقـديـر المعلومـات العسكرية، وهكذا كانت خليفته، شعبة الاستخبارات العسكريـة. إن إدراك بن غوريـون أنّه خاض حرباً «عمياء» يُفسر الاهتزاز الذي حصل على مرحلتين لهيئات الاستخبارات في صيف 1948 وفي أوائل 1949. كذلك كانت المرحلة الثانية مدينة لقضية أيسر بيري، والتي سلطت الأضـواء ـ لأول مرة ولكن ليس لآخـر مرة في التـاريخ الإسرائيـلي ـ عـلى انعـدام المراقبة الوزارية والبرلمانية على الأجهزة السرية.

حقّقت استخبارات اليشـوف نجاحات هـامة عـلى الصعيد التكتيكي، فقـد حصلت الفصيلة العربية في البالماح على معلومات هامة حول المعنويات العربية وتحضيرات وجاهزية الميليشيـات. وقـد حـدّدت بـالتعـاون مـع الشـاي ـ ولـو في آخـر لحظة ـ الـطرق التي ستستخدمها الجيوش العربية في الغزو. واستطاعت وزارة الخارجية مع وجـود عملاء مثـل يـولاند هـارمر وبـدرخان أن تحصـل على معلومـات سياسيـة من بـلاط الملك فـاروق، في القاهرة وبلاط الملك عبدالله في عمان، واستطاع الجناح الأوروبي في الشاي أن يتابع مشاريع طلبات الأسلحة للعدو وأن يغرقها. كانت بمجملهـا بدايـة غير منتـظمة ولكن سرعـان ما تحِينُ الفرص للتطور والتحسن.



3

آلام الولادة
1948 - 1951

من الفرقة السياسية إلى الموساد

في أيـار/ مايـو 1948 أعد بن غـوريون ووزيـر الخارجيـة شيرتـوك ورؤسـاء أجهـزة الاستخبـارات الناشئـة تنظيـماً لجهاز استخبـارات خارجي، متجـاوزين آلاف المشاكـل ومن ضمنهـا غزو خمسـة جيوش عـربية. كـان مثلهم منذ البـداية الجهـاز البريـطاني الأسطوري S I S والذي كان يعتبر قبل ظهور الأجهزة السوڤياتيـة أفضل جهـاز سري في العالم، وقـد دفعهم إلى ذلك حاييم هرتزوغ من شعبة الاستخبارات العسكرية.

في أيار/ مايو وحزيران/ يونيه أنشأت وزارةُ الخارجية ما كان إسمـه المضلّل «الفرقـة السياسية» برئاسة بوريس غـوريل، والـذي حاز عـلى سمعته في مجـال الاستخبارات قبـل الحرب عندما كان رئيساً للقسم السياسي/ البريطاني في الشاي. كان معظم عناصر الفـرقة من الشاي ومن القسم السياسي في الوكالة اليهودية الذي كـان قد انحـلّ، وعُيّن أرثـر بن ناثان رئيساً لجناح العمليات في الفرقـة السياسيـة، وهو ألمـاني المولـد ومن عناصر الهـاغانـا ولديه سنوات من الخبرة في تنظيم الهجرة غير القانونية عبر أوروبا. في أيلول/ سبتمـبر نقل بن ناثان مقر قيادتـه إلى باريس والتي كـانت قبل الحـرب مقراً للمـركز الأوروبي للشـاي. احتفظ بن ناثان بالإسم الرمزي لمحطة باريس وهو «ياناي» وسمّاها «مركز ياناي».

في داخل البلاد أشرف غوريل على الاستخبارات المحلية للفرقـة وعمليات مكـافحة التجسّس ضد السفارات الأجنبيـة والقنصليات ومكـاتب الأمم المتحدة وعنـاصرها. ورأى غـوريـل في ذلـك استمـراراً طبيعيـاً لأعـمال جمع الاستخبـارات التي كـانت تجري ضـد البريطانيين. تضمّنت الأعمال تسجيلات للمكالمات الهاتفيـة واعتراض الـرسائـل الراديـوية وفتح الحقائب الدبلوماسية وكذلك مراقبـة عناصر السلك الـدبلوماسي وتجنيـد عملاء منهم

ومن الموظفين المحليين. كان للفرقة فروع في القدس وحيفا وكان مركز قيادتها في تل أبيب.

أعلن أيسر هاريل، الذي أصبح الآن رئيساً لشعبة الأمن العام «الشين بيت»، بغضب أن غوريل ليس لديه صلاحية لممارسة هذه المهام. لقد انتبه أيسر الصغير عندما اشتكت عِدَّةُ بعثات أوروبية شرقية من اختراق مقراتها. كان افتراض هاريل الأوّلي أنّ هذه العمليات كانت من فعل أجهزة الاستخبارات الغربية، لكن فِرق المراقبة في الشين بيت سرعان ما ضبطت عملاء الفرقة السياسية مُتلبّسين. بعد ذلك وفي تموز/ يوليو 1950 أُحيلت جميع مهام التجسّس ومكافحة التجسس المحلية إلى الشين بيت.

عمل غوريل وبن ناثان بإشراف روفين شيلوح والذي حمل منذ الآن لقب مستشار وزير الخارجية للمهمات الخاصة. كانت وظيفة شيلوح بالإضافة إلى الإشراف على الفرقة السياسية هو العمل كنقطة ارتباط بين الأقسام الأساسية في وزارة الخارجية - الفرقة السياسية ووحدة الأبحاث وقسم شؤون الشرق الأوسط - وكذلك الارتباط بين وزارة الخارجية ووزارة الدفاع وجيش الدفاع الإسرائيلي وشعبة الاستخبارات.

منذ العام 1949 عَمل شيلوح رئيساً للجنة تنسيق أجهزة الاستخبارات وهي لجنة تمَّ إنشاؤها بعد اقتراح حاييم هرتزوغ في محاولة للإشراف على عمل الأجهزة والتنسيق فيما بينها وتقليص أيّ إمكانية للاحتكاك فيما بينها. اجتمعت اللجنة للمرة الأولى في نيسان/ أبريل من ذلك العام، وترأسها شيلوح حتى آذار/مارس 1953 وكانت تتألّف من رؤساء ونواب رؤساء قسم الاستخبارات في جيش الدفاع الإسرائيلي والفرقة السياسية والشين بيت، كذلك كان المفتش العام للشرطة ونائبه عضوين في هذه اللجنة.

أُعدَّت الفرقة السياسية أولى شبكاتها ومحطاتها في الخارج في النصف الثاني من العام 1948، وسرعان ما كانت كل محطة تضم ممثلاً عن استخبارات الجيش وآخر عن الشين بيت. خلال العام 1949 عندما أدرك الجيش الإسرائيلي أنّ محطة باريس التابعة للفرقة غير قادرة على جمع المعلومات العسكرية التي يحتاج إليها الجيش، فتح قسم الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي مكتبه الخاص في العاصمة الفرنسية. تلقى الرائد حاييم غوون أمراً من المقدم بنيامين جيبلي نائب مدير الاستخبارات العسكرية بإنشاء أداة جمع معلومات كاملة يكون لها عملاؤها المختصون بها ولها وسائل اتصالات مستقلة إلى تل أبيب، وفي عام 1950 فتح قسم الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي مكاتب له في عواصم أوروبية أخرى.

تمَّ إنشاء محطة كبيرة للفرقة السياسية في روما انطلاقاً من شبكة العمل الإيطالية الفعّالة، وفي أواخر عام 1948 كان للفرقة محطات تعمل بدوام كامل في هولندا وشمالي إفريقيا وبلجيكا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا، وقيل لبن غوريون إنّ هذه المحطات تجمع المعلومات حول «مشتريات الأسلحة العربية، والنشاطات العربية في الخارج بشكل عام، والعلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وأوروبا، وسياسة فرنسا وإيطاليا (والفاتيكان) وبلجيكا وبريطانيا في الشرق الأوسط. . .» كان للعملاء الإسرائيليين علاقات رسمية مع أجهزة الاستخبارات الفرنسية والإيطالية «وكانوا يتلقون المعلومات منها». ومع ذلك كان هناك بالإجمال 15 عميلاً إسرائيلياً يعملون في الخارج بدوام كامل وعدد غير محدود من «المتطوعين» يساعدونهم، وكانت كلفة هذه العملية بكاملها 30 ألف ليرة إسرائيلية في الشهر.

كان أيسر هاريل من أشدّ منتقدي طريقة عمل الفرقة السياسية، وكتب فيما بعد وبسخرية لاذعة:

«كان غوريل وبن ناثان يَريان في الأجهزة السرية أداة لتنفيذ أيّ عمل غير قانوني وغير أخلاقي، لقد نظرا إلى عمل الاستخبارات في أوروبا نظرة مغامرة ورومنطيقية، لقد تظاهرا بأنّهما خبيران في العالم التاسع. . وسعيا بأن يتصرفا مثل الجواسيس الدوليين في بلادهم في ظل الخيط الرفيع الذي يفصل بين القانون والاختصاص».

كان التهريب والعمل في السوق السوداء ضرورياً من أجل تمويل نمط حياتهم وذلك بغياب ميزانية رسمية كافية. قال هاريل لبن غوريون في حزيران/ يونيه 1950 «الإسرائيليون يُلطخون سُمعة بلادهم، وهم يتاجرون في السوق السوداء ويتعاملون بالعملات وغيرها».

جواسيس أصدقاء

أُقيمت ارتباطات غير رسمية مع أشخاص نافذين خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها، مما سهّل إقامة اتصالات مع أجهزة الاستخبارات والأجهزة الأمنية الأجنبية الصديقة. منذ العام 1945 كان شيلوح ونائبه تيدي كوليك يعملان مع مكتب الخدمات الاستراتيجية الأميركي في واشنطن والقاهرة واسطنبول. استطاع كوليك وهو من مواليد فيينا ويمتاز بحسن علاقاته الاجتماعية ودماثة خُلُقه أن يُقنع الملحق العسكري الأميركي في تركيا بأن يرسل برقيات مستخدماً وسائل الاتصال والترميز الخاصة بالسفارة إلى القنصلية الأميركية في القدس، والتي تتلقاها وتحيلها إلى الوكالة اليهودية. كما أنّ شيلوح تعرّف على

رئيس قسم مكافحة التجسس في مكتب الخدمات الاستراتيجية الأميركية في إيطاليا، وهو ضابط شاب يدعى جيمس أنغلتون، وكانت هذه العلاقة سبباً في توطيد الروابط والعلاقات مع وكالة المخابرات المركزية الأميركية في السنين القادمة.

قبل الكفاح المرير والأخير ضد البريطانيين، أُقيمت علاقات مفيدة مع أشخاص بريطانيين أيضاً. كان كوليك على اتصال وثيق مع موريس أولدفيلد (من الاستخبارات الأمنية في الشرق الأوسط واسمها الرمزي م 15) في القاهرة وعملا معاً ضد عصابات الإيرغون وشتيرن في السنوات الأخيرة للإنتداب. كتب كوليك فيما بعد: «بعد مقتل اللورد موين على يد الإرهابيين اليهود عام 1944، عملت الوكالة اليهودية بتعاون وثيق مع البريطانيين لإثبات نبذنا للإرهاب ومنع حوادث أخرى من النوع نفسه».

كان وزير الخارجية العمالية إرنست بيفن معادياً لفكرة الاستقلال اليهودي، لكنّ جهاز الاستخبارات السري في بريطانيا أدرك بسرعة وبطريقة منهجية فوائد العمل مع الإسرائيليين. واستناداً إلى مصدر بريطاني.: «منذ العام 1948 كانت محطة الاستخبارات السريّة في تل أبيب، وتعمل فيها عادة إحدى «الضباط» الإناث، تُؤمِّن تدفُّقاً للمعلومات باتجاهين وذلك خلال السنوات التي كانت فيها العلاقات الظاهرة بين الحكومتين تتغير من باردة إلى وطيدة». في فرنسا وفي عام 1946 و1947 تلقى العاملون في منظمة بريشا التابعة للهاغانا مساعدة المسؤولين من الجناح اليساري في وزارة الداخلية. كان أندريه بليمل رئيس الفدرالية الصهيونية الفرنسية صديقاً قريباً من روجيه ويبو وهو مقاتل في المقاومة الديغولية أصبح «مديراً لمراقبة أراضي البلاد» وهي جهاز الأمن الداخلي. عندما اكتشف هذا الجهاز إرسالاً راديوياً سرياً للهاغانا في منطقة باريس تدخّل ويبو وأُطلق سراح العاملين على الراديو وهم فرنسيون يهود وجواسيس فلسطينيون، فيما بعد ورث الموساد الروابط الوثيقة التي أقامتها الفرقة السياسية ولكن استخبارات جيش الدفاع الإسرائيلي هي التي أقامت اتصالات فرنسية قويّة في السنين اللاحقة.

آلام الولادة

لم تنته آلام الولادة الإسرائيلية البيروقراطية في صيف 1948. في الأشهر الأولى بعد الاستقلال ساد التشوّش والانحراف عندما تسلّم المسؤولون الجدد مهامهم وبدأت الوكالات الجديدة أعمالها. كان الاحتكاك والازدواجية والتوتر أموراً عادية، ولم تكن الاستخبارات استثناء. كانت أقسام وزارة الخارجية تتضارب ونشبت خلافات متكررة بينها وبين وزارة الدفاع ومختلف أجنحة جيش الدفاع الإسرائيلي وخصوصاً مع أجهزة

الاستخبارات. من المسؤول عن جمع المعلومات العسكرية التي تحتاج إليها إسرائيل؟ من سيجنّد الجواسيس ويديرهم في الخارج؟ من كان بحاجة إلى أن يطلع على بيانات الاستخبارات؟ من كان عمله يتضمن تحليل البيانات وتقديرها وعرض النتائج على القيادة السياسية؟ بقي العديد من هذه الأسئلة الحاسمة دون جواب لمدة أشهر. وقد أضيف إلى هذا الارتباك ظروف القلق والتشوش التي رافقت ولادة هذه المؤسسات وخصوصاً الحرب والنزوح الفلسطيني الكثيف والهجرة اليهودية الكثيفة. لقد لخّص ياكوف شيموني من قسم شؤون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية هذا الوضع بدقة:

«إن مناطق (السلطة والمصالح) بيننا وبين روفين (شيلوح والفرقة السياسية) هي مشكلة بسيطة وثانوية بالمقارنة مع مشكلة الحدود بيننا (نحن وروفين) وبين شعبة الاستخبارات العسكرية.. الحقيقة هي أنّ صديقنا أيسر بيري رئيس الشعبة يستمر في اتّباع سياسة الجمع تحت جناحه، وتحت جناحه فقط، بالحد الأقصى للصلاحيات والنشاطات. وفيما يتعلق بعمل الاستخبارات بين العرب نعتبره مشكلة روفين، وفيما يتعلق بالنشاطات بين الأقليات الإسرائيلية، مثلاً: تعبئة سرايا درزية لصالح جيش الدفاع الإسرائيلي يُعتبر ذلك مشكلتنا. لقد أخذ روفين على نفسه ترتيب المسائل تحديداً مع الأركان العامة.. بعد فترة بحث عزرا دانين المسألة مع رئيس الأركان ياكوف دوري وكان هناك أمل بأنّ هذه المسائل ستفرز وتوزع الصلاحيات بشأنها».

عدوّ عدوي صديقي

في صيف عام 1948 كان شيموني وزملاؤه مهتمين كثيراً بالدروز، وهم طائفة صغيرة وكتومة يعيشون في جبال الجليل ولبنان وسوريا. لقد كان المسؤولون الإسرائيليون يأملون بحشدهم ضد العرب سياسياً وعسكرياً. وكان الدروز قد وُضعوا في خانة الشعوب غير العربية وغير الإسلامية، واعتبروا من الأقليات الدينية التي كان يراها بن غوريون ومستشاروه، قبل إنشاء الدولة الإسرائيلية وبعد الاستقلال أيضاً، على أنها حليف طبيعي لدولة «الأقلية» اليهودية في مواجهتها مع الأكثرية العربية المسلمة المحيطة بهم. لقد استخدم مفهوم «عدو عدوي صديقي» كأساس يُوجِّه العلاقات الإسرائيلية مع المسيحيين الموارنة في لبنان، والأكراد في العراق، والمسيحيين السود والأرواحيين* السود في جنوبي السودان، وإيران غير العربية، والدروز داخل إسرائيل وخارجها. فيما بعد أصبحت

* مذهب بدائي منتشر بين جماعة في جنوبي السودان. (المترجم).

الروابط مع الشعوب «المعادية للعدو» وكذلك البلدان المعادية له أيضاً من المسؤوليات الأساسية للموساد.

في تموز/ يوليو 1948 وبعد أن لاحظت التبدّلات في مجرى الحرب، حوّلت سرية درزية قوامها 60 جندياً ولاءها من القضية العربية إلى اليهود وانضمت إلى قوات الجيش الإسرائيلي في الجليل. تمّ تعيين أحد قدامى الشاي غيورا زئيد قائداً للسرية، وسرعان ما نشب خلاف بين قسم الاستخبارات في الجيش وبين قسم شؤون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية حول من يتولى الإشراف على أعمالها السرية. كان قسم شؤون الشرق الأوسط في أشهر الصيف تلك منهمكاً في محاولة تجنيد سرية أخرى من المقاتلين الدروز من قرى الجليل الغربي «يرقه» و«جولسي» و«أبو سنين»، والتي كانت في بعض الأوقات تقع في منطقة عازلة بين الجيش الإسرائيلي وجيش الإنقاذ العربي. اشترك في المفاوضات السرية جوش بالمون ومردخاي شاشفتسز وزئيد. وفي شهر آب/ أغسطس زار شيموني وعزرا دانين أبو سنين سراً لإعداد عهد بالتحالف الدرزي الإسرائيلي.

لكن طموحات قسم شؤون الشرق الأوسط كانت بعيدة جداً، فقد كان مسؤولوها يأملون بتحالف بين إسرائيل والدروز السوريين من أجل اندلاع ثورة في جبل الدروز ضد حكومة دمشق وبهذا تخرج سوريا من الحرب. في صيف عام 1948 أرسل شيموني ودانين من يجسّ نبض الزعماء الدروز في سوريا ولبنان من أجل إقامة تحالف وإعداد خطّة عمل. أوفد عميل إسرائيلي إسمه «لبيب» لمقابلة الزعماء الدروز الأساسيين. في إحدى المرات أفاد لبيب أنه «اشتبه به وتعرض للملاحقة» في حاصبيا في جنوبي لبنان، وقد حاول أن يرتّب اجتماعاً ليبحث، كما اعتبر ذلك شيموني، «إقامة ارتباط مع قوات الثوار في سوريا وبشكل أساسي الدروز من أجل إيجاد تحوّل جدّي وتوجيه ضربة بسكين سامّة إلى ظهر الوحدة العربية».

لكن موشي شيرتوك حذّر شيموني من أنّ إسرائيل كانت تفتقر بكل بساطة إلى الشيء الذي تدعم به هذه الثورة. كان وزير الخارجية المتشكك دائماً من هذه المشاريع الكبيرة يرغب فقط بجس النبض مرة أخرى. وهكذا فَقَدَ شيموني الأمل في إمكانية حدوث مزيد من الانشقاق الدرزي نحو جيش الدفاع الإسرائيلي وتغيير ولاء الشركس السوريين من سوريا إلى إسرائيل.

لكن المسألة لم تنته تماماً، ففي الخريف بدأ ممثل الحركة الوطنية الكردية في أوروبا بدرخان بمباحثات طويلة في المجموعة الاستخبارية الإسرائيلية حول إمكانية حصول تمرّد كردي - شركسي - درزي في سوريا، ولكنّ الشكوك حول زخم هذه الحركة ألغى فكرة

المساعدة الإسرائيلية، ولم تكن هذه المرة الأخيرة التي تطرح فيها هذه الأفكار.

شغلت مسألة دعم الأقليات وجماعات المعارضة في العالم العربي الاستخبارات الإسرائيلية في السنين اللاحقة. في كانون الثاني/ يناير 1949 وافق كبار المسؤولين، وهم شيلوح وشيموني ودانين وساسون ومدير عام وزارة الخارجية والتر إيتان، على إقامة هذه الاتصالات «فقط بطريقة لا تورّط دولة إسرائيل ولا المسؤولين الإسرائيليين». وفي هذه الأوقات كان من المُتوقع أن تتعاون الفرقة السياسية وقسم شؤون الشرق الأوسط في هذا الميدان الحسّاس.

مناقشات سريّة ومشاكل سرية

بمرور الزمن سببت ازدواجية العمل بين محطات الفرقة السياسية ومكاتب قسم استخبارات الجيش في أوروبا مشاكل خطيرة، فقد انتهت عملية ضخمة وواعدة، بدأها أشربن ناثان من مكتبه في باريس لزرع عميل بغطاء دبلوماسي في مصر، بكارثة عندما أصر جيبلي على أن يكون المرشح لهذه المهمة من الجيش، وسرعان ما ألقي القبض على الجاسوس الهاوي.

في شباط/ فبراير 1950 أعدّ روفين شيلوح تسوية تكون بموجبها محطات الفرقة السياسية مسؤولة عن جمع معلومات الاستخبارات العسكرية في الخارج، بينما يتبع ضباط قسم الاستخبارات العسكرية إلى الفرقة السياسية في أوقات مهماتهم وجولاتهم في الخارج. لكن قسم الاستخبارات تابع ارسال عملاء بشكل مستقل، وقد أدّت جهود شيلوح من أجل حلّ الخلافات الداخلية في أيلول/ سبتمبر 1950 فقط إلى إثارة غضب كل من جيبلي وأيسر هاريل ضده.

في لقاء مع رؤساء البعثات الإسرائيلية الدبلوماسية في الخارج في تموز/ يوليو 1950، حدَّد شيلوح بوضوح تنظيم وأهداف وطريقة عمل الفرقة السياسية والتي ورثها الموساد بعد أقل من عام. وقد خُصصّ يوم في الندوة التي استمرت أسبوعاً من أجل موضوع الاستخبارات. عرض شيلوح بشرح مفصل بعض المشاكل الإسرائيلية المحددة، وسلّط الضوء على علاقة الضدّين المتكافئة منذ القدم بين الدبلوماسيين والجواسيس في كل مكان. وقد حضر هذه الندوة إلى جانب الوزراء والسفراء رئيس الأركان إيغال يادين ونائبه مردخاي ماكليف ورئيس قسم الاستخبارات في الجيش وجيبلي ويهو شافات هاركابي، وبعض كبار المسؤولين المدنيين ومن ضمنهم جوش بالمون الذي كان قد ترك وزارة الخارجية ليعمل مستشاراً لرئيس الوزراء للشؤون العربية.

بدأ شيلوح بقوله إنّه بدلاً من تقديم بيان متكامل حول جهود الاستخبارات الإسرائيلية في الخارج بعد سنتين من عمل الفرقة السياسية، فإنّه سيتحدث عن مشاكل محدّدة حول التنسيق والتعاون بين البعثات الدبلوماسية في الخارج والفرقة السياسية.

في البدء حدّد شيلوح الأهداف الأساسية للاستخبارات الإسرائيلية:

«يجب أن نخترق هذه الدول (العربية)... يجب أن نجمع معلومات اقتصادية وسياسية وعسكرية، وأن نكون جاهزين لتحذير الحكومة في الوقت المناسب عن كل عمل عدواني.. يجب أن نتابع نشاطات هذه الدول في العالم وخصوصاً في أوروبا وجنوبي أميركا.. حيث يوجد جالية عربية كبيرة. يجب أن نقوم بأعمال التخريب من أجل إحباط خططهم المعادية».

تم تحوّل شيلوح نحو أوروبا الشرقية وقال:
«لم نبدأ حتى الآن عملاً جدياً في أوروبا الشرقية، ونحن نأمل أن نقوم بذلك في المستقبل القريب. هناك حاجة من أجل زيادة المساعدات للبعثات (الإسرائيلية) التي تتعاطى بمشاكل المجموعات اليهودية (في تلك البلدان) ومشاكل الهجرة إلى إسرائيل من تلك البلدان».

كانت القوة البشرية مصدر قلق جدي:
«نحن نعاني بشكل متزايد من نقص في العناصر الملائمة من أجل عمل الاستخبارات في الخارج. قبل إنشاء هذه الدولة كنا نعتمد على مساعدة اليهود الموالين وغير اليهود بالإضافة إلى وحدات خاصة من عناصر الهاغانا من (فلسطين). لقد تغيّرت المواقف الداعمة لنا منذ عام (1948)، ومن الصعب أن نعتمد على هذه الدوائر (اليهودية وغير اليهودية) والذين ينظرون إلينا كعملاء لدولة يجب معاملتهم مثل عملاء أي دولة أخرى.

وتكلم شيلوح بصورة عامة وقال:

«إنَّ الخبرة التي حازتها أجهزة استخباراتنا قبل إنشاء الدولة هي خبرة العمليات التي تجري بصورة سريّة ومتخفية، وهي لا تتلاءم مع واقع اليوم، حتى إنها يمكن أن تؤذيها وتؤذي بعثاتنا في الخارج. ولضبط هذا الوضع ننوي أن نفتتح قريباً مؤسسة للتدريب، بحيث ندرّب كل سنة عدداً من الأشخاص الملائمين لعمل الاستخبارات وإرسالهم إلى البعثات الخارجية كعناصر إضافية».

وعندها شرح السبب الذي من أجله أُنيطت الاستخبارات الخارجية بالفرقة

السياسية في إطار عمل وزارة الخارجية:

«لقد قرّرنا أن تتولى وزارة الخارجية وحدها المسؤولية الكاملة عن جميع أعمال الاستخبارات وذلك لأسباب مالية وأمنية وأسباب تتعلق بالعديد، كما أن البلاد ليس لديها أجهزة استخبارات منفصلة في الخارج تعمل لخدمة القوات الجوية والبحرية.. إنَّ جمع معلومات الاستخبارات السياسية والعسكرية والاقتصادية والجوية هو فقط من حقّ الفرقة السياسية.. وإن الفرقة تقبل دون تحفظ أن يتمتع السفير نفسه بسلطة كاملة على جميع عمليات الفرقة في الخارج. يجب أن يكون السفير شريكاً في مسائل الاستخبارات. وفي الجانب الآخر إنه من الواضح للفرقة أنّ هناك حاجة ملحة لكلّ بعثة في أن يكون لها شخص واحد يتولى العمل في مسائل الاستخبارات».

وفي النقاش الذي تلا، اشتكى إلياهو إبشتين السفير الإسرائيلي في لندن، أنّ وضعية عناصر الفرقة في البعثات الأجنبية لم تكن واضحة بشكل كافٍ، واقترح إعطاءهم رتبة سكرتير ثانٍ أو سكرتير ثالث «وذلك لمساعدته على إقامة علاقات فعّالة». حذّر إبشتين الفرقة السياسية بأن لا تنظر إلى جميع أعمالها على أنّها سريّة، وقال: «يمكن القيام بقسم كبير من هذه الأعمال بطريقة علنية، وخصوصاً في البلدان الديموقراطية حيث لا يوجد مشكلة في الاتصالات مع الدوائر التجارية والعسكرية والعلمية الأخرى..».

دعم زميل إبشتين في باريس موريس فيشر فكرة إعطاء ممثل الفرقة السياسية في كل عاصمة «لقباً دبلوماسياً»، وامتدح حالة التعاون في بعثته حيث يطلع السفير على تقارير الاستخبارات مرتين في الأسبوع و«يقرر ما يجب أن تتابع عمله عناصر الفرقة وما يجب أن تتوقف عنه. إنه يمنح ممثل البعثة حرية قصوى ولكنه يوجه نشاطاته وتحرياته».

كذلك امتدح أبا إيبان سفير إسرائيل في واشنطن عمل الفرقة، وذكر المساعدة التي قدمتها إلى بعثة إسرائيل في الأمم المتحدة، وذلك بإرسالها تقارير من القاهرة تتعلق بمناقشات لجنة التوفيق لفلسطين (شكلت الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر لجنة التوفيق وذلك للعثور على سُبُل حل النزاع العربي ـ الإسرائيلي). هذه التقارير مَكّنت البعثة الإسرائيلية من مواجهة اقتراحات اللجنة، وقال إيبان أيضاً أنّ التقارير حول سياسة الكنيسة بشأن مسألة القدس الشائكة قد تمَّ الحصول عليها أيضاً ملمّحاً إلى ضربة استخبارية سياسية أخرى. ذكر إيبان أيضاً الحاجة إلى الحصول على معلومات حول الدول العربية من الزملاء في الأمم المتحدة الذين يتولون مهمات في العالم العربي ولكنهم أصدقاء لإسرائيل. اقترح إيبان بأن يمنح ممثل الفرقة السياسية في كل عاصمة أجنبية رتبة سكرتير أول، ويجب أن يتكامل مع عمل السفارة الروتيني بحيث يبتعد عن أيّ شبهة.

اشتكى إلياهو ساسون سفير إسرائيل في أنقرة، وهو من قدامى عناصر الشؤون العربية والرئيس السابق لقسم شؤون الشرق الأوسط، من أنه على الرغم «من الميدان الواسع للنشاط» لا يوجد ممثل للفرقة السياسية في تركيا، وهذا ما جعله في موقف حرج في ممارسة دور دبلوماسي ودور عميل استخبارات. أصرّ موشي إشاي السفير الإسرائيلي في بلغراد على أنّ ممثلي الفرقة في أوروبا الشرقية لا يمكنهم العمل من دون غطاء دبلوماسي.

دعا إيهود أفريل السفير في بوخارست إلى التمييز بين عمل الفرقة في أوروبا الشرقية وعملها في أوروبا الغربية. في الشرق لا توجد حرية الاتصال والوصول إلى النافذين والعالمين بالأمور، وعلى أيّ حال كان الدبلوماسيون الإسرائيليون تحت مراقبة مستمرة من أجهزة مكافحة التجسس في تلك البلاد. اقترح أن يركز عناصر الفرقة في أوروبا الشرقية على دراسة وإحباط عمل دوائر مكافحة التجسّس في الكتلة السوفياتية وقال:

«من هم الناس الذين يلاحقوننا؟ ما هي الوسائل التي يستخدمونها؟ ماذا يعرف الكومينفورم عن اليهود؟ إنّه من المهم أن نعرف ـ وعلى الأقل قبل ساعات ـ عن الأعمال التي تعترض سبيل اليهود. من المهم أنْ نعرف كيف يخوننا الناس الذين يحاولون تدمير نشاطاتنا.. في هذه البلدان يجب أن يعمل السفراء كعملاء استخبارات. فلديهم الاتصالات.. بالإضافة إلى السفير يوجد مكان في كل سفارة لرجل من الفرقة السياسية، وأفضل غطاء هو الملحق التجاري، وإنّه أفضل لقب يحمله ويمكّنه من القيام بعمله بشكل صحيح».

وصف أفريل الدبلوماسيين السابقين في أوروبا الشرقية بأنّهم مصادر جيدة للمعلومات وقال: «يجب أن نستغلهم لهذا الغرض».

اشتكى ياكوف تسور السفير الإسرائيلي في بيونس أيرس (كما اشتكى مثله بعض المشتركين في الندوة) بأنّه لا يتلقى تقارير كافية من الفرقة السياسية. سأل تسور بالتحديد عن الاستخبارات على الكنيسة الكاثوليكية وعن لبنان، لأن هناك 400 ألف لبناني يعيشون في الأرجنتين. يجب أن تكون الأرجنتين موضع اهتمام خاص للفرقة، لأنّها أصبحت ملجأ للنازيين والفاشيين، وأضاف أنّ ذلك يجب أن يرغمها على البقاء على اتصال بالتطورات، وهذا يمكن أن يؤثر في وضع اليهود الأرجنتينيين. وكل شيء نعرفه في الوقت المناسب يمكن أن يُنقذ اليهود ويوفّر المال الكثير. كان شغل الموساد الشاغل لسنوات عديدة اهتمامهم بنازيي الأرجنتين وبالجالية العربية الكبيرة.

بعد الاجتماع التقى كلُّ سفير مسؤولي الفرقة السياسية ـ شيلوح وغوريل وبن ناثان وبحث المشاكل الخاصة بالاستخبارات في بعثته واحتياجاتها.

وُلِدَ الموساد

الموساد الذي سُمي أساساً هاموساد ليتوم (مؤسسة التنسيق) وفي عام 1963 أُعيدت تسميته هاموساد لمودين التفاكيديم ميوهاديم «أي مؤسسة الاستخبارات والمهام الخاصة» كان قد أُنشيء في 2 آذار/ مارس 1951 بناء على أمر من بن غوريون. بدأ العمل في 1 نيسان/ أبريل 1951 وكان مؤسسه ومديره الأول روفين شيلوح.

أُعِدّت التحركات الأولى لإنشاء جهاز استخبارات إسرائيلي سرّي من قبل شيلوح في رسالة وجهها إلى بن غوريون في تموز/ يوليو 1949. دعا شيلوح إلى إنشاء «وكالة مركزية لمسائل الأمن والاستخبارات» أي (موساد ميركازي ليبايوت مودين أوبيتاهون) في مكتب رئيس الوزراء. بعد مماحكة طويلة بين بن غوريون ومختلف رؤساء الأجهزة أرسل رئيس الوزراء رسالة إلى وزير الخارجية شاريت في 13 كانون الأول/ ديسمبر 1949:

«تم إنشاء مؤسسة لتركيز وتنسيق نشاطات أجهزة الإستخبارات والأمن في الدولة بناء على تعليماتي (قسم الاستخبارات في الجيش، والفرقة السياسية في وزارة الخارجية وجهاز الأمن العام..). ولقد عيّنتُ روفين شيلوح مستشار العمليات الخاصة في وزارة الخارجية رئيساً لها، سوف يعمل روفين شيلوح بإمرتي ويعمل بناء على تعليماتي ويفيدني باستمرار عن أعماله. على أيّ حال سوف تكون المؤسسة من الناحية الإدارية في إطار عمل وزارة الخارجية.

أُعطيتُ تعليمات لروفين شيلوح بأن يقدّم للمديرية العامة لوزارة الخارجية اقتراحاً بالموازنة وبالعديد المطلوب لسنة 1950 ـ 1951 لغاية 20 ألف ليرة، على أن ينفق منها 5 آلاف ليرة على المهمات الخاصة بعد موافقتي المسبقة. وأنا أطلب منك أن تُضيف هذه الموازنة إلى موازنة وزارة الخارجية لعام 1950 ـ 1951».

مضى 15 شهراً على النزاعات الداخلية بين شيلوح والفرقة السياسية واستخبارات الجيش وجهاز الأمن العام قبل أن تنفذ تعليمات بن غوريون ويصبح الموساد أخيراً عملانياً، ويحلّ مكان الفرقة السياسية ويأخذ مهامها ويقوم بأعمال أخرى.

في نهاية عام 1950 أقنع شيلوح أخيراً بن غوريون بالحاجة إلى توحيد عمليات الاستخبارات في الخارج تحت سقف واحد ـ الموساد ـ وذلك بعد خلافات غاضبة بين استخبارات الجيش والفرقة السياسية. كان ذلك بعد توصية قدّمتها لجنة خاصة مؤلفة من ثلاثة أعضاء يرئسها ايزي دوروت نائب رئيس جهاز الأمن العام ونائب مدير الشرطة وأحد كبار مسؤولي وزارة الخارجية ممّن لهم خبرة في مجال الاستخبارات.

عندما حصل شيلوح على موافقة رئيس الوزراء دعا إلى اجتماع للجنة تنسيق الأجهزة في كانون الثاني/ يناير 1951. وافق على شكوى استخبارات الجيش بأنها لم تكن تتلقى معلومات استخبارات كافية وملائمة من محطات الفرقة السياسية، لكنه كان من غير المناسب أن تدير عدة وكالات عمليات التجسّس في الخارج، وقال: «أنا لا أوافقُ على إنشاء أجهزة مختلفة في الخارج». يجب أن يمسك جهاز واحد بجميع أعمال التجسس في الخارج وينسّق بينها. وافق بن غوريون على أنَّ الموساد سوف يدير أعمال التجسس في المستقبل، وسوف يضم في إدارته ممثلين عن مختلف «الزبائن» والأقسام والأجهزة الشقيقة ـ وزارة الخارجية وجهاز الأمن العام والأركان العامة للجيش ـ والتي ستكون مهمتها إعلام الموساد بشكل دائم عن حاجاتها الاستخبارية المحددة.

بعد أيّام قلائل وفي 8 شباط/ فبراير 1951 أنْهى بن غوريون وشيلوح وشاريت تفاصيل ولادة الوكالة الجديدة. أمر رئيس الوزراء بأن يؤخذ عمل الاستخبارات من وزارة الخارجية، يجب حلُّ الفرقة السياسية بعد أقل من ثلاث سنوات، وتَمَّ صرف المدير بوريس غوريل وأُحيط علماً بأنَّ فرقته قد حُلّت.

ثورة الجواسيس

هذا القرار أخاف الفرقة السياسية، وفي 2 آذار/ مارس 1951 قَدّم كبار مسؤوليها ومن ضمنهم أشر بن ناثان ومعظم رؤساء المحطات في الخارج استقالة جماعية، وهذا أول تحرك في قضية دراماتيكية، والتي عرفت في فولوكلور أجهزة الاستخبارات السرية الإسرائيلية بـ «ثورة الجواسيس». حذّر الثوار أنّهُ إذا لم يبقَ بن ناثان مسؤولاً عن عمليات التجسس في الخارج فإنّ «عمل الاستخبارات الإسرائيلي سوف يعاني كثيراً». رَدَّ شيلوح بقساوة على هذا السلوك غير العادي، وأعطى أمراً منع بموجبه عناصر الفرقة السياسية من مناقشة هذه المسألة في أثناء محادثاتهم على الهاتف الدولي. يجب إتلاف الملفات الشخصية والسجلات والوثائق الأخرى فيما سمّاهُ هاريل سياسة «الأرض المحروقة» للفرقة السياسية، ثم طرد العديد من الثوار ومنع آخرين من العمل في الخارج. وقام شيلوح بمصادرة جوازات السفر لبعض المسؤولين.

اشتكى الثوار فيما بعد من أنَّ كل ما كانوا يطلبونه هو فترة انتقالية، حيث يمكنهم خلالها نقل سلطاتهم إلى خلفائهم من الموساد بشكل منظم، لكن شيلوح، على حد ادعائهم، رفض ذلك. عندما بدأ الموساد بالعمل ضمَّ بين صفوفه بعض المسؤولين السابقين في الفرقة السياسية وعناصر الشاي، كذلك انضمَّ بعض ضباط الأمن العام

وقسم الاستخبارات في الجيش إلى الجهاز الجديد.

اعتباراً من نيسان/ أبريل تمَّ استبدال فرع العمليات في الفرقة السياسية بمديرية الاستخبارات الأجنبية في الموساد والمعروفة بالإسم الرمزي «زيشوت» أو كما يظهر في برقيات الموساد «زيشوت غرين». حلّ حاييم ياري، وهو روماني المولد ومظلي سابق مكان بن ناثان في وظيفته، وأصبح العملاء والمحطات تحت إمرته. كان ياري (اسمه الرمزي غرين) رئيساً للقسم التقني في الشاي ثمَّ عمل في قسم استخبارات الجيش. كان هو الرجل الذي زوَّر عام 1948 البرقيات الثلاث للاستخبارات البريطانية بناء على تعليمات بيري، والتي استخدمها الأخير من أجل توريط أبا هشي كعميل للبريطانيين. وفُصِل إيزي دوروت نائب هاريل في الأمن العام إلى الموساد حيث عمل لمدة سنة نائباً لشيلوح أراد هاريل على ما يبدو أن يحافظ على علاقة وثيقة مع الجهاز الشقيق ورئيسه الجديد. عُيِّن أكيفا ليفنسكي وهو مسؤول سابق في الوكالة اليهودية مسؤولاً عن المالية في الموساد وأُنيطت به مهام إدارية أخرى.

ترأس حاييم ياري عمليات الموساد لمدة سنتين، بعد أن تعامل مع الفوضى التي تركها الثوار وراءهم وورث شبكات عمل الفرقة السياسية ومحطاتها في مختلف البلدان، وأخذ مبادرة بزيادة العمليات في الدول العربية والتي كانت ما تزال بصورة أساسية حِكراً على استخبارات الجيش. وفي هذه المنطقة الحساسة ـ وتحديداً في العراق ـ بدأ الموساد طموحاته بأسوأ نكسة في تاريخه.

كارثة بغداد

عند الظهر في يوم الأحد 22 أيار/ مايو ألقى ثلاثة عناصر من الشرطة السرية العراقية القبض على يهودا تاجار (اسمه الرمزي دان وفيما بعد غاد) ومردخاي بن بورات (اسمه الرمزي درور ثم فيما بعد نوح) بينما كانا خارجين من متجر روزدي بيك، ووضعوهما داخل سيارة وأسرعوا بهما إلى قيادة الشرطة.

كان تاجار ينتحل صفة تاجر إيراني يدعى إسماعيل سلحون، ممثلاً للفرقة السياسية/ الموساد في بغداد، أمّا بن بورات وهو عراقي المولد فقد كان ينتحل صفة يهودي عراقي يُدعى ميناش سالم وقد كان مبعوث الموساد وكان مسؤولاً عن تنظيم هجرة اليهود العراقيين إلى إسرائيل. لقد عجّل اعتقال الرجلين بسقوط وانهيار «الحلقة العراقية» وهي إحدى أنجح شبكات التجسس وتنظيم الهجرة غير القانونية في إسرائيل.

كانت واحدة من أقل العمليات السريّة الإسرائيلية براعة في التاريخ الإسرائيلي.

كانت الشبكات قد قُسِّمت إلى أجزاء مستقلة بين الفروع الثلاثة (تولى الموساد/ الفرقة السياسية التجسس، وتولى الموساد/ علية بت موضوع الهجرة) أمّا منظمات الدفاع اليهودية المحلية فقد كان يتولاها أيُّ جهاز. كانت هجرة اليهود ممنوعة حتى العام 1949، لكنها أصبحت قانونية عام 1950، ولكن كان ما يزال ينظمها عملاء إسرائيليون.

كانت الشرطة العراقية قد أوقفت بن بورات ثلاث مرات خلال الثمانية عشر شهراً الماضية، مرتين لمحاولته عبور الحدود إلى إيران بصورة غير قانونية، ومرة لأنه أوقع سائق دراجة هوائية عربياً أرضاً، وضرب ضابطاً في الجيش العراقي.

لم تنكشف شخصية بن بورات التي ينتحلها، ولكن في 1951 أبرق عِدّة مرات إلى تل أبيب طالباً أن يغادر البلاد. أمّا تاجار وعلى الرغم من الشخصية التي كان ينتحلها لم يكن يعرف أيَّ كلمة فارسية، لقد كان يتكلم العربية بلهجة فلسطينية مميّزة.

تعرض العميلان لتعذيب شديد وصمدا، أُطلق سراح بن بورات بعد بضعة أيّام لكنه اعتقل مرة أخرى ثم أُطلق سراحه. في منتصف شهر حزيرن/ يونيه فرَّ من العراق في رحلة دراماتيكية غير مُجدولة من مطار بغداد عند منتصف الليل. (ما زالت ظروف إطلاق سراح بن بورات مُحيِّرة حتى هذه الأيام). كان بن بورات مثل جميع مبعوثي الموساد/ علية بت موضع تدقيق من قبل الأمن العام. لقد وصفه تقرير الشين بيت أنه «عنيد وطموح ولكن تنقصه المبادرة الشخصية، ويعمل فقط بناء لتعليمات مُفصّلة وكان أيضاً كثير الكلام. وقد تبين لأجهزة الأمن أنَّ العديد من أصحابه وجيرانه كانوا يعرفون أنه ذاهبٌ إلى الخارج في مهمة».

أمّن دفتر أرقام الهواتف الخاص بتاجار الدليل الذي كان يحتاج إليه العراقيون. وسرعان ما أُلقي القبض على زميله عميل الموساد روبرت رودني (المعروف هودي ثم ايهود) وكذلك على سبعة يهود يعملون في مكاتب التسجيل للهجرة. وفي أثناء تفتيش شقة رودني عثر على مستندات فيها حواشي باللغة العبرية وبالحبر السري تتضمن معلومات عن الحياة الخاصة للسياسيين العراقيين ومعلومات سياسية أخرى. وبعد مزيد من التوقيف للعناصر ومزيد من التعذيب انكشفت شبكة الدفاع الذاتي للمجموعة اليهودية ـ وهي حركة شورا التي درّبتها الهاغانا وتُسمّى أيضاً حركة رواد بابل، وصُودر من مخازنها السريّة 400 قنبلة يدوية و200 مسدس وعشرات الرشاشات، واكتشفت أيضاً ملفات وآلات كاتبة ومطابع ولوائح إسمية مخبأة في منازل وفي كنيس لليهود. بدأت الشرطة العراقية بتوقيف واستجواب اليهود الذين يريدون المغادرة إلى إسرائيل في مطار بغداد، واستغل

المسؤولون العراقيون هذا الموقف لابتزاز الرشاوى على صعيد كبير، وفي نهاية حزيران/ يونيه 1951 بلغ عدد الموقوفين اليهود 80 شخصاً.

تمَّ إنشاء «شورا» عام 1942 بعد عدة أشهر من مذبحة بغداد حيث قتل مئات اليهود خلال ثورة موالية للمحور قادها رئيس الوزراء العراقي رشيد عالي الكيلاني. بعدها وصل مبعوثون من الهاغانا ومن ضمنهم شول أفيغور والإيطالي أنزو سيريني وشماريا غوتمان، قادمين من فلسطين واختاروا مجموعة من الشباب الصهاينة الذين رأوا فيهم ملامح القادة وبدأوا ببرنامج تدريب وتسليح سري. ومنذ العام 1943 كان «الشورا» على اتصال دائم بوساطة الراديو مع الموساد علية بت في تل أبيب. بحلول عام 1951 أصبح لها 16 فرعاً وألفا عضو في البلاد وتلقّى 300 منهم تدريباً عسكرياً.

بعد الحرب مُباشرة بدأ مبعوثو الموساد علية بت في بغداد (كان الإسم الرمزي للمحطة بيرمان ثمّ ديكل ثم أورين) وفي طهران (كان الإسم الرمزي للمحطة غودمان ثُمّ نوري ثم آلون) حملة تهجير سرية لليهود العراقيين، حيث عبر مئات اليهود شطّ العرب وانتقلوا إلى عبدان ثم خورامشهر والأهواز وديزفول ثم كرمنشاه ووصلوا إلى طهران، وانتقلوا بعدها إلى تل أبيب وتحولت هذه الرحلات الصغيرة إلى عملية واسعة النطاق حيث تمّ تهجير 104 آلاف يهودي من أصل 110 آلاف إلى إسرائيل بإشراف مبعوث الموساد علية بت شلومو هليل (الذي كان مركزه في بغداد عام 8 - 1947 وعام 1950 وفي طهران عام 1949).

وُلِد هليل (وكان إسمه الرمزي إميل أو شاماي) في بغداد عام 1923 ونزح إلى فلسطين، ونظّم أوّل رحلة جوية مباشرة من بغداد إلى فلسطين في آب/ أغسطس 1947. عام 1949 - 1950 انتحل صفة موظف في شركة الطيران «هو شارلز أرمسترونغ» من شركة النقل الجوي في الشرق الأدنى وتفاوض مع القيادة العراقية بنجاح حول خطة نقل اليهود العراقيين جواً إلى إسرائيل وذلك لمدة سنتين. ارتكزت الاتفاقية على قانون وحيد يَحرم اليهودي الذي يرغب في الهجرة من حقوقه. لم تُعطِ أية دولة عربية أخرى مثل هذا الخيار النهائي بين الجنسية والهجرة. كان هذا الإجراء موضع ملاحظة لأنّ العراق الذي حارب ضد إسرائيل عام 1948 كان ما يزال رسمياً في حالة حرب معها، وانتقدت الدول العربية الأخرى الهجرة اليهودية من العراق واعتبرتها تعزيزاً لإسرائيل وخيانة للقضية العربية. لكنَّ القيادة العراقية كانت تُقيم وزناً كبيراً للاعتبارات الاقتصادية، وذلك لأنَّ جميع أملاك اليهود المغادرين حُوِّلت إلى خزينة الدولة، وجُنيت أرباح من جراء رحلات الطيران (الهبوط ورسوم الوقود ورسوم الفيزا أو الرشاوى وغيرها)، وهناك سبب إضافي وراء القرار العراقي

هو أنَّ اليهود كانوا يعتبرون أقلية مثيرة للمشاكل وكان من الأفضل للبلاد أن تتخلص منها.

قبل نهاية عملية النقل الجوي خلف بن بورات هليل وانهارت، الحلقة العراقية. علم الموساد والموساد علية بت باعتقال تاجار وبن بورات أوّل مرة من برقية واردة من محطة بغداد في 22 أيار/ مايو 1951: «اختفى دان ودرور قبل الظهر، عُثر على سيارتها خالية في الشارع الرئيسي، دَخلت الشرطة إلى مخيمات المهاجرين في كنيس ماسودا شيمتوف وأوقفت سبعة أعضاء مهمين وفَتَّشت منازلهم.. بافتراض أنه قد أُلقي القبض على درور ودان». في اليوم التالي وجّه الموساد تعليماته برقياً إلى محطة طهران التي كانت تشرف على عمل محطة بغداد: «اختفى دان ودرور ويفترض أنهما اعتقلا، أبحثوا عن سبب للتوقيف. أين المسجونان؟ من يجري التحقيق ومن المسؤول عن توقيفهما؟».

كان تقدير قسم شؤون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية أنه يحتمل أن تكون حملة الشرطة العراقية جزءاً من جهود بغداد لتثبت للعالم العربي أنَّ العراق ليس على وفاق مع العدو الصهيوني. كتب شموئيل ديفون إلى روفين شيلوح: «لبرهة تخوّف جماعتنا أنّه وبعد أن اقتربت نهاية التهجير يمكن أن توقف الشرطة العراقية المنظمين له، ومن المحتمل أن يكون نشاط العراق في سوريا هو الذي دفعها إلى اتخاذ هذه الخطوة المعادية للصهيونية، والتي تثبت أنَّ العراق يحارب إسرائيل». اقترح ديفون وسائل عديدة لمساعدة تاجار وبن بورات ومن ضمنها استخدام مساعدة رئيس الطائفة اليهودية العراقية يهزقيل شيمتوف بأن يطلب مساعدة من الممثل الدبلوماسي الإيراني في بغداد (حيث أن تاجار يحمل جواز سفر إيرانياً) ويعرض دفع المال.

في السنين اللاحقة جَهد مسؤولو الأمن الإسرائيليون لمعرفة مصدر التسرّب الذي أدّى إلى الاعتقالات. واستناداً إلى تقرير من بغداد: «إنَّ أحد اليهود أخبر الشرطة أن مسؤولي الهجرة اليهودية العراقية كانوا يعملون تحت إشراف مسؤولين إسرائيليين»، ولكن بعد بضع ساعات أفادت محطة بغداد أن مصدر المعلومات هو السفارة البريطانية. وبعد يومين أخبرت بغداد تل أبيب أنَّ التسرّب جاء من البعثة العراقية في طهران، لكن التفسير المقبول هو أنَّ أحد اللاجئين الفلسطينيين ويدعى سليم والذي كان مُعتقلاً في إسرائيل عام 1948، وهو الآن مقيم في بغداد، قد لاحظ مصادفة وجود تاجار وحدَّد أنه ضابط سابق في الجيش الإسرائيلي. بعد سنوات شُكِّلت لجنة وحققت في الأمر بشكل مسهب، وكانت نتيجة التحقيق «أن الافتراض المعقول هو أن لاجئاً عربياً كان يعرف تاجار في القدس قد شاهده وأخبر الشرطة عنه».

أخذ آخر عميل إسرائيلي هام في بغداد وهو مُمثل قسم اليهود الشرقيين في الوكالة

اليهودية (اسمه الرمزي يوف وفيما بعد دوف) يرسل طلبات متكررة إلى تل أبيب للسماح له بمغادرة البلاد بسرعة. طُلب من دوف أن يؤخر مغادرته «أطول وقت ممكن».

بعد فترة بدأت عملية إنقاذ إسرائيلية طموحة، فأرسلت الوكالة اليهودية مبلغ 5 آلاف دينار عراقي إلى بغداد عبر طهران لدفع النفقات اللازمة والرشاوى لضمان إطلاق سراح تاجار وبن بورات. تَمَّ استئجار أغلى المحامين في بغداد، وأحضر محامون من طهران ولندن. أوفد رونالد بارنيت (اسمه الرمزي بوز) وهو يهودي بريطاني كان يعمل للموساد علية بت ليرى ما بإمكانه أن يفعل. بعد أسبوعين من الاعتقالات أُجريت اتصالات مع ضابط أمن عراقي كبير في عاصمة ثالثة ووافق على إطلاق سراح الرجال مقابل مبلغ كبير من المال على أنْ يرسلهم إلى طهران. ولكن هذا الاتصال لم يُؤد إلى أي نتيجة وبدا واضحاً أن هذا جهد عراقي لاكتشاف أسماء بقية العملاء الإسرائيليين.

لكنّ الموساد دبّر أمر إنقاذ حياة تاجار، ففي أواخر عام 1951 التقى بارنيت وشيلوح ممثلين عن وزير الداخلية العراقي في لندن، ثم سلّما مبلغ 10 آلاف جنيه استرليني إلى وزير الداخلية في فندق في باريس، لكن الإسرائيليين أُحيطوا علماً بأنّه لا يمكن الإبقاء على حياة المتهمين الرئيسيين اليهوديين العراقيين وهما شالوم صلاح شالوم ويوسف إبراهيم البصري.

نتج عن موجة التوقيف ثلاث محاكمات بدأت في تشرين الأول/ اكتوبر 1951 وانتهت في كانون الثاني/ يناير 1952. جرى اتّهام 28 يهودياً وتسعة من العرب بالتجسّس وبحيازة الأسلحة بطريقة غير قانونية، واتّهم بعض الموقوفين بتنفيذ هجمات بالقنابل على مقهى البيضة في بغداد في نيسان/ أبريل 1950 حيث جرح أربعة من اليهود، وعلى مكتب تسجيل المهاجرين اليهود في كنيس ماسودا شيمتوف في كانون الثاني/ يناير 1951 حيث قتل ثلاثة من اليهود، وعلى مكتب استعلامات تابع لبعثة الولايات المتحدة في آذار/مارس 1951، وعلى منزل يهودي في أيار/ مايو 1951، وعلى دكان يهودي في حزيران/ يونيه 1951.

أكّد الادعاء أنَّ هدف هذه الهجمات هو تقويض دعائم النظام وأن يوصم النظام (بالعداء للسامية) وإحداث دم بين العراق والقوى الغربية. أكّد بعض اليهود العراقيين في ذلك الوقت وكذلك بعد سنين أنّ الهجمات على الأهداف اليهودية، وخصوصاً على كنيس ماسودا شيمتوف، قد قام بها الموساد والموساد علية بت من أجل إقناع اليهود العراقيين المترددين أنَّ من مصلحتهم مغادرة وطنهم الذي تنمو فيه مشاعر العداء للسامية والهجرة إلى إسرائيل.

عبَّر ويلبوركران ايفلاند وهو مستشار سابق في وكالة المخابرات المركزية وكان في العراق في ذلك الوقت عن هذه النظرة ودعم فكرة انكشاف تاجار مصادفة وكتب:

«بعد وصولي إلى بغداد مباشرة تَمَّ التعرف على مواطن إسرائيلي واعتقل. .. وأدّى استجوابه إلى اكتشاف 15 مخبأً للأسلحة التي أحضرتها الحركة الصهيونية السرية إلى العراق. وفي محاولة لإظهار العراقيين بأنهم معادون للسامية ولإرهاب اليهود، زرع الصهاينة قنابل في مكتبة فرع الاستعلامات في السفارة الأميركية وفي الكنيس، وسرعان ما ظهرت مناشير تحث اليهود على الهرب إلى إسرائيل، وقامت الحكومة العراقية بتحقيق واسع النطاق وأعطت نتائجه لسفارتنا».

حُكم على صلاح والبصري بالإعدام وتمَّ إعدامهما شنقاً في كانون الثاني/ يناير 1952، وحُكم على 17 آخرين بالسجن لمدة طويلة، وأُطلق سراح 18. حكم على تاجار بالأشغال الشاقة المؤبدة وعلى رودني 5 سنوات سجن مع الأشغال الشاقة.

كان رودني، واسمه الحقيقي بيتر نيف، قد هاجر مع والده من برلين إلى فلسطين في أوائل الثلاثينات، وخدم في الجيش البريطاني في الحرب العالمية الثانية في الهند (من هنا كان اسمه في الموساد هودي أي الهندي) ورُقيّ حتى بلغ رتبة رائد. بعد ذلك جنّدته الاستخبارات الإسرائيلية وأُرسل إلى العراق. عاد نيف إلى إسرائيل في نهاية الخمسينات رجلاً منهزماً، طلَّقته زوجته الهندية عندما كان في السجن، وأخيراً تزوج من شابة مغربية وهاجر إلى ألمانيا حيث قام بأعمال تجارية صغيرة ومات عام 1968.

أمَّا بالنسبة إلى صلاح وبصري فقد عبَّر العديد من المهاجرين اليهود العراقيين إلى إسرائيل، والذين عاشوا طويلاً في مخيمات فقيرة عن سرورهم أو لامبالاتهم تجاه مصيرهما. قال بعضهم: «هذا انتقام الله من الحركة التي أوصلت بنا إلى هنا». واعتقد الجميع أنَّ صلاح وبصري رميا القنابل «من أجل تشجيعنا على الهجرة من العراق».

أعدَّت الاستخبارات العسكرية خطة جريئة من أجل إطلاق سراح تاجار من سجنه في العراق لكن أيسر هاريل رفضها عندما خلف شيلوح. أخيراً أُطلق سراح تاجار عام 1960 بعد أن استخدم الموساد صداقته الوثيقة مع جهاز السافاك السري في إيران لتمرير تحذير إلى عبدالكريم قاسم من مؤامرة ناصرية ضده.

بعد إطلاق سراح تاجار عَيَّن هاريل لجنة من ثلاثة أعضاء هم حاييم ياري وياكوف كاروز من الموساد وشموئيل. م من الشين بيت للتحقيق في الاعتقاد السائد بأنَّ الموساد أو الموساد علية بت أو اليهود العراقيين مسؤولون عن الهجمات بالقنابل التي حصلت عام

1950 - 1951. بعد استجواب 12 شاهداً (ثلاثة مبعوثين إسرائيليين إلى بغداد و9 يهود عراقيين) وتفحص الوثائق (البرقيات بين بغداد وتل أبيب وسجلات الموساد والموساد علية بت) جاءت نتيجة ذلك أنه «لا يوجد دليل» يُثبت أنَّ اليهود أو المنظمات اليهودية كانت مسؤولة عن رمي القنابل، كما أنّها لم تكتشف أيَّ «سبب منطقي» يدفع أيَّ منظمة يهودية أو أيَّ يهودي لرمي القنابل، لاحظت اللجنة أنَّ معظم الشهود المستجوبين افترضوا أن اليهود هم من رمى القنابل، واستنتجت أنَّ بعض هؤلاء الشهود «توصل إلى هذا الرأي.. انطلاقاً من اعتبارات غير واضحة بالنسبة إلى اللجنة. لقد عَزت هذه النظرات الخاطئة إلى تأثير الإعلام العراقي و«التطابق بين رمي القنابل الأولى وتردد اليهود في الهجرة» و«إلى تصرفات شالوم صلاح في أثناء استجوابه».

اقتنعت اللجنة أنَّ الأمر «بإلقاء القنابل لم يصدر عن أي هيئة في إسرائيل»، وأنَّه حتى لو كان هناك ذرَّة من الحقيقة في رأي الشهود من أنَّ اليهود المحليين ألقوا القنابل، فإنّه من الواضح بالنسبة إلى اللجنة وبما لا يدع مجالاً للشكّ أنّه لم يصدر أيُّ أمر عن أيِّ هيئة إسرائيلية أو أي وكالة يهودية محلية بارتكاب مثل هذه الأعمال».

لقد ساعدت كارثة بغداد التي حدثت في الأشهر الأولى من عمر الموساد، على إعطاء الموساد علية بت دفعة أخيرة باتجاه النسيان. بدا مفهوماً أن ازدواجية الواجبات وتكاثر العملاء في الميدان يؤثر سلباً في فعالية العمليات. لقد اقتبس الجهاز الجديد العديد من الخدع التي طوَّرها وحسَّنها الموساد علية بت (ومن ضمنها أعمال ناجحة لشركات طيران شحن زائفة)، كما أنَّ الموساد استوعب بعض كبار العاملين في الموساد علية بت.

جوبهت رغبة الوكالة الجديدة بشراء شركة الشحن السرية الناجحة التي كانت تخص الموساد علية بت بالرفض، فقد اشترت شركة الشحن الوطنية الإسرائيلية «زيم» السفن وبأسعار مقبولة قبل أن تستطيع الوكالة الجديدة أن تطرح سعرها، ويعود انتصار «زيم» إلى امتعاض مسؤولي الموساد علية بت من مغتصبيهم في الموساد.

كان الضررُ الذي سببهُ انكشاف حلقة بغداد كبيراً: بدا أنَّ تاجار ورودني أفشيا إلى المحققين معلومات حول اختراق الاستخبارات الإسرائيلية الناجح للعسكريين العراقيين، وكان العقل المدبر وراء هذا الاختراق رئيس محطة استخبارات الجيش في طهران ماكس بينيت الذي طغى إسمه ودوره على محاكمات بغداد، وهذا ما كلّفه ثمناً غالياً في مصر بعد بضع سنوات. أرسل بينيت إلى تل أبيب كمية كبيرة من معلومات الاستخبارات من مكتب الملحق العسكري العراقي في العاصمة الإيرانية.

في 20 أيار/مايو 1951، وقبل يومين من فشل الشبكة العراقية، أرسلت محطة طهران التفاصيل الأولية حول إرسال سِرب مقاتلات عراقية إلى دمشق من أجل دعم السوريين حيث كانت تجري مناوشات بين السوريين والإسرائيليين على جبهة الجولان ـ الجليل. أولاً أرسل العراقيون ضابطاً برتبة عقيد لإجراء محادثات سرية في دمشق، ولدى عودته إلى بغداد وُضع السرب الجوي السابع في العراق بحالة الإنذار. أفاد بينيت: «عُقد اجتماع سري للحكومة العراقية ولم تُعرف نتائجه. وأفادت برقية أخرى من طهران في ذلك اليوم عن «اجتماع عاجل وهام للأركان العامة العراقية». اعتقد المصدر أنّه تمّ «إقرار إرسال مساندة جوية إلى سوريا. استُدعي قائد القوى الجوية العراقية سامي فتاح من الولايات المتحدة». بعد 4 أيام أبرقت طهران إلى تل أبيب: أنّه في 17 أيار/ مايو وصل إلى دمشق 200 جندي و15 ضابطاً عراقياً من الفوج الملكي الأول، وكان هدف هذه السَّرِيَّة هو حماية طائرات السرب السابع عندما تصل. وفي ذلك اليوم وصلت بطارية مدفعية مضادة للطائرات إلى العاصمة السورية. غادر مقاتلو السرب السابع إلى دمشق في 17 أيار/مايو «ومعهم أوامر بحراسة المدن السورية والمستوطنات ضد الهجمات الجوية الإسرائيلية». في 27 أيار/ مايو أرسلت محطة طهران لائحة مفصلة عن تسليح وتجهيز السرب السابع.

إنَّ القصة المروّعة لشبكة العمل العراقية تفرضُ إلقاء نظرة على أولويات وطُرق عمل الاستخبارات الخارجية غير العسكرية في العقد الأول من الاستقلال. كانت الأفضلية المطلقة على جدول أعمال العملاء السريين في مرحلة بناء الأمة هي تأمين هجرة كثيفة ليهود الشتات إلى وطنهم الجديد.

كان بن غوريون يعتقد أنَّ الطائفة اليهودية القوية في فلسطين والتي يبلغ عددها 650 ألفاً ـ وهي الآن إسرائيل ـ لن تتمكن من العيش طويلاً في محيط عربي معادٍ إلاّ إذا تعزَّزت بهجرة يهودية واسعة النطاق. وحدد أنّ الهدف الحيوي لإسرائيل هو مضاعفة عدد السكان مرتين أو ثلاث مرات وهذا ما حدث خلال عقد من الزمن.

التزمت جميع الهيئات السياسية والاقتصادية والبشرية تحقيق هذا الهدف، ولعب الدور الأساسي الموساد علية بت، والموساد والوكالة اليهودية ووزارة الخارجية. كانت إحدى المهام الأساسية للموساد في أوائل أيّامه هي المساعدة في إيجاد طرق فرار وتأمين نَقل المهاجرين اليهود إلى إسرائيل والقادمين من «بلاد المحنة» ـ وهي بلدان تضطهد اليهود وليس لها مع إسرائيل روابط وعلاقات.

في الحقيقة إنَّ ما حصل فيما بعد هو أحد أهم أعمال الموساد ـ إقامة علاقات سرية مع بلدان ليس لديها علاقات رسمية مع إسرائيل ـ ويعود الفضل في ذلك إلى حملات

الهجرة غير القانونية التي جرت في الخمسينات. ارتكزت العلاقة السياسية شبه السريّة مع إيران والتي تحوّلت فيما بعد إلى تحالف مصالح متبادلة، على العلاقات التي أُقيمت من أجل تسهيل هجرة اليهود العراقيين والإيرانيين إلى إسرائيل. وهذا ما حدث فيما بعد في المغرب.

قضية كروس

كانت قضية كروس إحدى أسوأ النكسات التي تعرضت لها الاستخبارات الإسرائيلية في تلك الفترة واعتبرها أيسر هاريل إثباتاً لرأيه في الفساد المستشري في الفرقة السياسية. جَنَّدت محطة روما تد (ثيودور) غروس، واسمه بالعبرية ديفيد ماجن وبالإنكليزية كروس، وصار عميلاً لها. استناداً إلى هاريل فقد كان بوريس غورين يعتبره «جوهرة في التاج وأفضل عميل للفرقة». غروس الهنغاري المولد والذي هاجرت عائلته إلى جنوبي إفريقيا قدَّم نفسه لمسؤولي الفرقة كضابط استخبارات سابق في جنوبي إفريقيا والذي أقام اتصالات خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها مع عملاء سريين إيطاليين ومن دول الحلفاء. عندما حلَّ الموساد مكان الفرق السياسية تَمَّ تقديم غروس للوكالة الجديدة على أنّه عميل مهم، وفي الحقيقة كان يعمل لصالح المصريين من أجل المال.

أُعجب الشين بيت به أواخر 1951 وأوائل عام 1952، ولكن عندما واجه هاريل بوريس غوريل بالإثباتات رفضها غوريل بغضب ودافع عن كروس واتهم هاريل بشن حملة انتقام ضده. عندها عرض أيسر الصغير المسألة مباشرة على لجنة رؤساء أجهزة الاستخبارات حيث استطاع إقناع الأعضاء بذنب كُروس. قررت اللجنة، ومن ضمنها شيلوح إنهاء التعامل مع كُروس. قال هاريل: «اعترضت بقوة وقلت إنه يجب إحضاره ومحاكمته».

ساد تخوّف من أن يهرب كروس إلى مصر حيث يتعرض لأسئلة المشرفين عليه، لذلك سافر هاريل إلى أوروبا ـ وهي أول رحلة له كرئيس للشين بيت ـ وأمسك شخصياً بالمسألة. وكان قد اتُّخذ قرارٌ في تل أبيب بإحضار كروس إما بالإقناع أو بالقوة. نجح هاريل في خداعه بأن يعود إلى الوطن من تلقاء نفسه. وأُجريت محاكمة سرية لكروس وأُدين وسجن لمدة 15 عاماً. ودافع غوريل عنه في المحكمة وكان متقاعداً في ذلك الوقت. وفيما بعد مات كروس في السجن.

استمرت ولاية روفين شيلوح كرئيس للموساد حتى أيلول سبتمبر 1952. في آذار/مارس 1953 استقال من منصبه الإضافي كرئيس للجنة تنسيق أجهزة الاستخبارات. قال

أصدقاؤه وخصومه إنَّه لم يكن ملائماً لهذا المنصب، ووصفوه بأنه «رجل أفكار» أكثر مما هو رجل تنظيم، منغمس في العمليات السرية. وقيل فيما بعد إنَّ انهيار شبكة بغداد وقضية غروس وبعض المشاكل الأخرى قد قضت عليه.

في أواسط عام 1952 أُصيب شيلوح بجروح بالغة في رأسه من جراء حادث سير وهذا ما ساهم في قراره بالتخلي عن منصبه، ولكنَّ السبب الأساسي لاستقالته المزدوجة كانت الحملة الشعواء التي شنها ضِدّه أيسر هاريل.

في أثناء عمل شيلوح في الموساد كان أيسر هاريل الطموح يُقيم علاقة وثيقة مع مساعده إيزي دوروث، والذي كان قد فُصل من الشين بيت، من أجل أن يساعد شيلوح في المسائل التنظيمية. كان هاريل مقرباً من بن غوريون واستخدم ذلك بفعالية. كتب رئيس الوزراء في مفكرته بعد أنْ التقى رئيس الشين بيت في أيّار/ مايو 1952: «أعتقد أنَّ روفين قد فشل في عمله». كان شيلوح الذي أظهر علامات فشل مبكرة إنساناً محطماً. قال عنه أبا إيبان بعدما توفي عام 1959: لقد خَاض المعركة وحَلِمَ بولادة إسرائيل فقط من أجل أن يحرق نفسه على مذبح حُلمه. كان لدى روفين حافز لإنهاك نفسه ونحن فشلنا في أن ننقذه من نفسه».

أصبح أيسر هاريل رئيساً للموساد في أيلول/ سبتمبر 1952 وبقي في عمله لمدة 11 عاماً. وبناء على إلحاح بن غوريون احتفظ بالإشراف على الشين بيت (عُين رئيس جديد لجهاز الأمن الداخلي في العام التالي)، وتلقى اللقب غير العادي «هاميمونه» (الرئيس المسؤول أو الرئيس المعين) وذلك لإظهار مسؤوليته الكاملة عن الجهازين. اعتقد أعداء هاريل أنّ هذا اللقب استحدثه من تلقاء نفسه، فقد سأله القاضي كيف يصف نفسه؟ لم يشأ أيسر هاريل أن يقول: مدير الموساد مع أنَّه ما زال مسؤولاً عن الشين بيت وليس رئيساً له، بل قال: «أنا «ميمونه» لجميع أجهزة الاستخبارات. وساد هذا اللقب وعرف به.

4
من حرب إلى حرب
1956 - 1949
التجسّس على العرب

نشأت دولة إسرائيل عام 1948 ضد مشيئة جيرانها وجهودهم العسيرة ـ غير المنظّمة ـ. وعلى مرّ السنين وبعدما تبدّدت فرص السلام أدرك القادة السياسيون والعسكريون في الدولة أنَّ العداوة العربية سوف تستمر على الأرجح للسنين القادمة، وأنَّ العرب سوف يجعلون الحياة صعبة جداً من خلال المقاطعة الاقتصادية والسياسية والاضطرابات العسكرية القليلة. اعتقدت إسرائيل أن اتحاداً للدول العربية تقوده مصر وسوريا سوف يُفجر «جولة ثانية» واسعة النطاق بهدف الثأر لهزائم 1948 وسحق الدولة اليهودية وذلك عندما تصبح هذه الدول جاهزة.

أُنيطت المسؤولية الأساسية للتجسس على الدول العربية، باستخبارات الجيش وذلك لأسباب تتعلق بالحجم و«الكفاءة» مع أنَّ الموساد والأمن العام (الشين بيت) والشرطة (الفرع الخاص) قد لعبت أدواراً مساعدة. كان الهمُّ الأساسي لاستخبارات الجيش هو التهديد الذي تُشكّله الجيوش العربية: ما هي نواياها، إمكانياتها، تسليحها، انتشارُها، تكتيكها، استراتيجيتها؟ هل كانوا فعلاً يحضّرون للجولة الثانية، وإذا كانوا يحضرون فمتى؟ حاولت استخبارات الجيش أن تجيب على هذه الأسئلة في تقرير استخباري قومي سنوي.

كانت فترة انتقالية نحو جهاز فعّال. زارت شولا ارزاي كوهين وهي جاسوسة إسرائيلية عملت في لبنان حتى أواسط الستينات، مركز قيادة استخبارات الجيش في يافا في أواخر عام 1948 لأوّل مرة عندما كانت المفروشات الفخمة التي تخص المالك العربي إلى جانب طاولات الجيش المتداعية والمغطاة بالشراشف. وعندما أتت مرّة أُخرى في خريف عام 1950 لاحظت فرقاً شاسعاً، «تم اعتماد إجراءات جديدة في البيت الأخضر. لم يعد

هناك جو من اللامبالاة، وفي مقدمة الغرفة تجلس فتاة (جندي) في الجيش إلى مكتب حيث سجّلت إسم شولا و«توقيت» وصولها في دفتر كبير.

تم توسيع قسم الأبحاث في استخبارات الجيش الذي أنشأه حاييم هرتزوغ عام 1949 في أوائل الخمسينات، وضم مكاتب مختصة لكل دولة عربية. عام 1951 و1952 أصدر القسم تقريراً سنوياً طويلاً بعنوان «الصورة الكاملة» وصف بالتفصيل الأوضاع السياسية والعسكرية للدول العربية ونواياها الحربية والطرق المحتملة لتقدم قواتها والأهداف التي يحتمل أن تطبق عليها في إسرائيل. راقب الشين ميم 5 بقيادة شموئيل توليدانو الصحافة العربية ومحطات الإذاعة، وكان مسؤولا أيضاً عن استجواب السجناء، وتولى قسم آخر استجواب المهاجرين اليهود القادمين حديثاً من الدول العربية. لكنّ الجيش الإسرائيلي لم يكن يعلم الكثير عن أعدائه العرب في تلك الأيام، وظهر ذلك في 23 تموز/ يوليو 1952 عندما أطاح انقلاب نفّذه «الضباط الأحرار» بالملكية المصرية وأنشأ نظاماً اشتراكياً غامضاً بقيادة الجنرال محمد نجيب. وكان العقيد الشاب جمال عبدالناصر القوة المحركة للانقلاب، وقد فوجئت إسرائيل بهذا الانقلاب تماماً.

لم يكن العمل الأساسي لاستخبارات الجيش مهتماً «بالصورة الكبيرة» بل بالأمور اليومية والأسبوعية والمحلية ومراقبة كل دولة وكل منطقة وتنظيم التقديرات. أضْحت التغييرات ضرورية من أجل أن تصبح هذه «التغطية» الشاملة ممكنة. في مجرى حرب 1948 انهارت شبكة عملاء الشاي وخصوصاً داخل فلسطين. بعد 1948 ركّزت حاجات الجيش الإسرائيلي على القوات المسلحة النظامية العربية والتي لم تكن قد خرقتها الشاي.

خلف المقدم بنيامين جيبلي هرتزوغ كمدير لقسم استخبارات الجيش عام 1950 (في كانون الأول 1953 تغيرت تسميته وأصبح فرع استخبارات الجيش أو أمان وهي المختصر للكلمة العبرية أغاف موديين). أعاد جيبلي تنظيم شبكات وعمليات القسم. تمّ استخدام ضباط الخدمات الخاصة من الشين ميم 10 الذين كانوا يشرفون على عملاء عرب كتعزيز لأعمال الاستخبارات المتعلقة بعبور الحدود. وتم توسيع الاعتراض الراديوي في الشين ميم 2، وتطوير قسم استخبارات القوات الجوية الذي كان معنياً بصورة أساسية، بالتصوير الجوي، ثم أُعيدَ العمل بالوحدة 131 التي كانت تعمل ضد مصر.

شبكة الجولان

كان لضباط الخدمات الخاصة شبكة نموذجية هي حلقة التجسس السورية ـ الدرزية التي انهارت عام 1951. وقد كان معظم أعضائها من قرية مجدل شمس في مرتفعات

الجولان وكانت الشاي قد جندتهم عام 1947 و1948 ثم ورثتهم استخبارات الجيش بعد إنشاء دولة إسرائيل.

بدأت هذه الشبكة مع رافايل غرابلي وهو عامل مقسم هاتف في طبريا كان قد انضم إلى الشاي عام 1947، وكان يتنصت على المكالمات العربية والبريطانية ويفيد عنها المسؤول المحلي في الشاي اريه بيبي. عندما حُلّ الشاي في حزيران/ يونيه 1948 انتقل بيبي وغرابلي إلى استخبارات الجيش. كان رئيس غرابلي في العمل بنيامين شابيرا من كيوبيتز «امير». وقد أقام شابيرا هو وهليل لاندسمان من كيوبيتز «ايليت هاشاحار» روابط مع القرويين الدروز عبر الحدود السورية.

في مجرى حرب 1948 حوّل غرابلي هذه الاتصالات إلى شبكة تجسس ناشئة يرئسها حمود الصفدي في مجدل شمس. كانت شبكة الصفدي تتألف من عدة عسكريين دروز في الجيش السوري ومن ضمنهم آمر سرية ورقيب في مقر قيادة الجيش في دمشق، واستناداً إلى غرابلي فقد كان أعضاء الشبكة يتحركون بدافع من اعتقادهم بأنّ إسرائيل سوف تحتل يوماً ما مرتفعات الجولان وهذا ما يبرر العمل ضد سوريا.

كان بيبي المسؤول عن الحلقة حتى العام 1949 عندما قطعت ساقه في انفجار لغم، وعلى أثرها تولى غرابلي المسؤولية. كان أعضاءُ الشبكة يعبرون الحدود مرة كل أسبوعين ويُسلّمون المعلومات إلى غرابلي أو إلى ضابط آخر. أحضر الرقيب الذي يعمل في مقر القيادة رموز شبكة الاتصالات العسكرية السورية. عام 1950 زوّدت الشبكة الجيش الإسرائيلي بوثيقة من 10 صفحات تتضمن التغييرات التي أقيمت على تحصينات مرتفعات الجولان السورية، وذلك بناء على نصيحة الخبراء العسكريين الألمان الذين كانوا يعملون لقاء أجر في سوريا. بعد الاشتباك السوري الإسرائيلي الكبير في تل المطلة في أيّار/ مايو 1951 أفاد أحد أعضاء شبكة الصفدي الجيش الإسرائيلي عن التعبئة العامة وحالة الإنذار في الجيش السوري.

كان الصفدي يجتاز الحدود بنفسه ويجتمع مع غرابلي في أحد الكيوبيتزات الحدودية. ذات شتاء تجمّد أحد أعضاء الشبكة ومات في أثناء محاولته العبور إلى إسرائيل من منحدرات جبل حرمون. كانت الحلقة تستخدم جهاز إرسال راديوي وكان الإسم الرمزي لعامل الراديو الدرزي (جولان)، وكان عامل راديو من الجيش الإسرائيلي يتلقى الرسائل من قرب منزل غرابلي في طبريا.

عام 1951 عَبَر أحد زعماء الدروز في مرتفعات الجولان كمال كنج الحدود وعَرَض خدماته على استخبارات الجيش الإسرائيلي. رفض غرابلي لأنه كان يعرف أنَّ عائلة كنج

كانت معادية لعائلة الصفدي وشكّ في أن تكون السلطات السورية قد أرسلته. بعد عدة أيّام من عودة كنج توقف عمل الحلقة الدرزية. نشرت الصحف السورية بأنه تم كشف الشبكة، أجريت محاكمة استعراضية وحكم على الصفدي بالإعدام. فيما بعد تم تخفيف الحكم إلى السجن المؤبد، لكنه توفي تحت التعذيب في سجن تدمر الشهير، وتَمَّ تأميم أراضي عائلة الصفدي، ومع ذلك أعادتها إسرائيل إليهم عندما احتلت مرتفعات الجولان عام 1967. واستناداً إلى الوثائق السورية التي استولى عليها الجيش الإسرائيلي في حرب الأيّام الستة فقد كان كمال كنج هو من أخبر عن شبكة الصفدي وتسبّب بانكشافها. أحد أعضاء الشبكة فرّ إلى إسرائيل عام 1951، وجندته استخبارات الجيش ثم أعيد «زرعه» في الجولان بهوية جديدة ومات عام 1956 ومُنِح رتبة ملازم أول في الجيش الإسرائيلي بعد الوفاة. بعد سقوط الشبكة ترك غرابلي الجيش وخلفه أكيفا فنشتين وهو من قدامى البالماح ومن المستارفيم وكان قد سجن في سوريا عام 1948.

كان سقوط شبكة الجولان بمثابة فرصة لتجدد الصراعات الداخلية في القدس التي سببتها الجهود الإسرائيلية لمساعدة الأعضاء المسجونين من شبكة التجسس (أو النقص في الجهود!) ولكن في الحقيقة كان السبب هو المشكلة الكبيرة حول اتخاذ قرار باحتمال تحالف إسرائيلي - درزي سوري ضد دمشق.

في أوائل الخمسينات تابع المسؤولون الإسرائيليون اللعب بفكرة استغلال العناصر المنشقين في سوريا من أجل إحداث ثقب في جدار العداوة العربية المحيطة بالدولة اليهودية. تمَّ التركيز على العراق الذي حاول عدة مرات في هذه الفترة الإطاحة بالنظام القائم في دمشق. ورد في الملفات الإسرائيلية أنَّ تقرير استخبارات صادر في كانون الثاني/ يناير 1950 قدَّر أنَّ البعثة العسكرية العراقية في سوريا كانت مسؤولة عن جهود بغداد من أجل تنظيم «ثورة مضادة» في دمشق، وجاء في التقرير «أنّ الدروز سوف يستعدون للاشتراك بشكل فعال».

كان المسؤولون الإسرائيليون منقسمين حول الرغبة في دعم انقلاب ضد الأنظمة المعادية للغرب والموالية لمصر التي حكمت سوريا من عام 1949 إلى 1951، لكنّ النظام السوري وبعد كل ذلك اتخذ موقفاً براغماتياً غير عدائي على الحدود مع إسرائيل. في كانون الثاني/ يناير اقترح موشي ساسون وزير الخارجية أن يُعلِّمَ السوريون عن أسماء المتآمرين ضد الحكومة وعن الدور الذي تلعبه البعثة العسكرية العراقية. وفي النهاية وفي أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر 1951 أطاح العقيد أديب الشيشكلي بحكومة الدواليبي القصيرة العمر وكان موالياً للغرب مما أثار حنق بغداد والقاهرة. ثبطت حركة الشيشكلي من الجهود

الإسرائيلية (العراقية) لاستخدام الدروز من أجل الإطاحة بحكومة دمشق وذلك بشكل مؤقت. لكن هذه الجهود تجددت عام 1954 حيث ساد اضطراب سياسي مرة أخرى في سوريا.

كان الإسرائيليون يراقبون الوضع عن كثب عندما شارف نظام الشيشكلي على نهايته في أواخر كانون الثاني/ يناير 1954. في تموز/ يوليو الماضي اجتمع ممثلو مختلف جماعات المعارضة ومن ضمنهم الدروز بشكل سري في حمص وقرروا الإطاحة بالنظام. قرّر الشيشكلي الذي كان له مخبروه أيضاً أن يوجه ضربة وقائية ضد المتآمرين وضد الدروز (وهي المجموعة الأصعب)، كان الشيشكلي ينظر إلى الدروز بشكل عام «كطائفة خائنة متعاونة مع إسرائيل».

أوقف المكتب الثاني السوري منصور الأطرش ابن الزعيم الدرزي سلطان الأطرش. وسرعان ما تحولت محاولة إلقاء القبض على والده إلى معركة اشترك فيها 6 آلاف جندي سوري مستخدمين الدبابات والعربات المصفّحة والمدفعية لغزو جبل الدروز وجوبهوا بمقاومة عنيفة، تمَّ إسقاط سرية مظليين على الحدود الأردنية السورية لقطع طريق الهرب، لكن سلطان الأطرش وعائلته وأقاربه استطاعوا الخروج ومنحوا حق اللجوء السياسي في الأردن.

أدّت العملية التأديبية ضد جبل الدروز إلى إثارة الاهتمام الإسرائيلي من جديد بجماعات المعارضة السورية، وباحتمال تقديم المساعدة لها بغية إسقاط حكومة دمشق. اشتكى حسن الأطرش فيما بعد من أنَّ الشيشكلي «وجه إلينا تهمة بأننا قفازات بيد الإسرائيليين، وحاول تشويه سمعتنا وذلك بعرض أسلحة إسرائيلية تمَّ الاستيلاء عليها على الجبهة مع إسرائيل على أنَّها أسلحة صودرت من الجبل». اقترح رئيس الأركان موشي دايان على ممثلي الدروز في إسرائيل والذين قلقوا من هذه الحالة بأن يُعدَّ الجيش الإسرائيلي بعضاً منهم للعمل كمخبرين لكنهم رفضوا ذلك وفضلوا غزواً إسرائيلياً. اشتكى موشي شاريت من أنّ الوضع غير واضح، وكتب فيما بعد: «الأمر يوحي وكأننا لا نملك أي فكرة عما يحدث فعلاً في الجبل وفي سوريا بشكل عام، وقد كشف هذا عن عيوب في استخباراتنا». لقد كلفت حملة الأيّام الأربعة الجيش السوري 400 قتيل و200 جريح وقتل 150 درزياً من ضمنهم نساء وأطفال وجرح ما بين 40 و50 شخصاً.

لكن وفي أقلّ من شهر سقط الشيشكلي، فقد ثارت وحدات الجيش السوري في الشمال وخلال أيام انضم إليها اللواء السادس الذي يتمركز في جبل الدروز. كان رئيس الأركان في الجيش السوري شوكت شقير، وهو درزي، محايداً في البداية لكنه أعلن عن

تعيين هاشم الأتاسي رئيساً للدولة. اجتمعت أحزاب المعارضة في حمص وشكلت حكومة ائتلافية، واستناداً إلى استخبارات الجيش الإسرائيلي «فإن العراقيين لم يكن لهم يد في الانقلاب وكانت البعثة العراقية في دمشق لا تعرف شيئاً عما يحدث»، وقدّر رئيس الاستخبارات العسكرية أمان يهوشافات هاركابي أنَّ الانقلاب وعودة النظام البرلماني سيجعل سوريا أقلَّ استقراراً ويُقلّل من جاهزية قواتها المسلحة من أجل شن حرب على إسرائيل.

لكن وزير الدفاع بنحاس لافون رفض تحليل هاركابي وناقش من أن هناك دليلاً يثبت تورط العراقيين. كان لافون يستند على اعتراض رسالة راديوية من قادة الثوار إلى العراقيين. كان وزير الدفاع يعتقد أنَّ العراقيين قد نظموا الثورة «ليس عبر الأقنية العادية» (أي البعثة العراقية في دمشق) وهكذا لم تكتشف الاستخبارات الإسرائيلية حيلتهم ولا النظام السوري. ووصف تقرير هاركابي بأنه «غلطة». كان لافون بحكم موقعه ينكر بعض معلومات الاستخبارات الأكيدة وكان يفكر بطريقة سياسية وحسب رغباته. حاول جاهداً أن يقنع موشي شاريت أنَّ التدخل العراقي أمّن لإسرائيل «فرصة تاريخية» من أجل الاستيلاء على أراضٍ وراء المنطقة المجردة من السلاح، لكن الدلائل التي ظهرت فيما بعد دعمت الرأي بأنَّ الحركة المضادة للشيشكلي «كان العراق يشجعها ويموّلها».

لبنان: الاستخبارات والسياسة

لم يكن تركيز استخبارات الجيش شمالاً على سوريا فقط، ولم ينحصر عملها بالتجسس عليها، فقد أقحم حاييم أورباخ مسؤول الشين ميم 10 في الشمال نفسه بالسياسة اللبنانية. وظهرت فكرة عامة عن نشاطاته في رسالة وجهها إلى رئاسة قسم الاستخبارات في تل أبيب في 14 شباط/ فبراير 1951. أفاد أورباخ أنّه منذ ثلاثة أيام زاره موشي ساسون وشموئيل ديفون في قاعدته من أجل الاجتماع مع العديد من العملاء والمخبرين اللبنانيين. وصف أحد العملاء ويبدو أنّه لاجىء فلسطيني واسمه الرمزي «مناحيم» أوضاع اللاجئين في لبنان. طلب منه ساسون وديفون أن يحضّر تقارير حول احتمال ممارسة ضغطٍ على جامعة الدول العربية من أجل توطين الفلسطينيين في الدول المضيفة، وعن الطبقة المتوسطة في لبنان والتي لها مصلحة في تطوير العلاقات التجارية مع إسرائيل.

فيما بعد وفي اليوم نفسه التقى ساسون وديفون عميلاً لبنانياً اسمه الرمزي يائيل. كان يائيل مرشحاً للانتخابات النيابية القادمة، وطلب من الإسرائيليين تزويده بأسلحة ورشاشات من شأنها أنْ تسهّل عملية انتخابه.

أوصى أورباخ رؤساءه أن يـزود الجيش الإسرائيلي يـائيـل بكميـة صغـيرة من الأسلحة، «فإذا لم ينجح في انتخابه عضواً في مجلس النواب فإنه دون شك سيحـاول وربما سينجح في الحصول على مركز حكومي هام يمكن أن نستغله لمصلحتنا».

كتب ديفون بنفسه رسالة مُتابعة إلى هاركابي نائب مديـر استخبارات الجيش (أمـان) دعم فيها فكرة إعطاء الأسلحة إلى يـائيل، آخـذاً في الحسبان الاحتـمالات المختلفة ليـائيل وعائلته في لبنان، وتعبيراً عن شكرنا عن الخدمات التي قدمتها عائلة يائيل لنا. والأكثر من ذلك فإنّ رفضنا قد يزعزع علاقتنا مع هذا الرجل أو ينهيها..

عمل ضباط الخدمات الخاصة في استخبارات الجيش بشكل وثيق مع الفرع الخـاص في الشرطة ومع الأمن العـام (الشين بيت). في أيـار/ مايـو 1951 نظّمت هـذه الوكـالات تقـارير مفـصلة عن الانتخـابات المقبلة في لبنان وتبـين من محتويـاتها أنها نُـظّمت من قبـل عميل أو مخبر واحد.

تجسس في القدس

بعد بضعة أشهر أفادت الشرطـة أنَّ الفوج العـاشر في الجيش العربي في الأردن قـد حُلَّ بسبب اكتشاف مؤامـرة بين ضبـاطه لقتـل العاهـل الهاشمي الجـديد طـلال. كذلـك علمت الشرطة أنَّ الأردن كان ينـوي إعدام الفلسـطينيين الأربعـة الموقـوفين بتهمـة اغتيال الملك عبدالله والد الملك طلال.

كانت معظم معلومات ضباط الخدمات الخـاصة تـرد من عملاء عـرب. أحد هؤلاء العملاء كان أحمد زط وهو من أهالي قالينيا وهي قرية صغيرة غربي القدس احتلها الهاغـانا في نيسان/ أبريل 1948 وهجرها سكانها. تم تجنيده بوساطة ضبـاط الخدمـات الخاصـة في القدس وعمل خلال الخمسينات في الأردن وفي الدول العربية الأخرى. في إحـدى المرات ارتاب الأردنيون بأمره لكنه فرَّ إلى إسرائيل. في أوائل الستينـات وبعدمـا عاد إلى إسرائيـل تحـوّل إلى الديـانة اليهـودية وغـيّر اسمه إلى شلومـو أمير وتـزوج واستقـر، وأُعـطِيَ محـطة محروقات في أبو غوش على بعد ميلين من أطلال قريته قالينيا وتوفي عام 1977.

رافي سيتون وهو أحد ضباط الخدمات الخاصة أشرف أيضاً على عمـل عملاء عـرب في القدس الشرقية والضفة الغربية لمدة عقدين من الزمن. ولد سيتون في حلب في سوريا وهـاجر إلى إسرائيـل عام 1949 وسرعـان ما انضم إلى أمـان، وهنـاك تـدرب عـلى أيـدي ياكوف نمرودي وهو من قدامى المستارفيم وإسحق شوشان. ومن أجل التعرف عـلى خيوط العمل اصطحب أحد قدامى ضباط الخدمات الخاصـة ويدعى هـاكافـوك إلى عدة مـواعيد

مع عملاء عرب على الحدود. لكن سيتون لم يرافق هاكافوك إلى اجتماعه الأخير في منطقة البحر الميت في كانون الأول/ ديسمبر 1951 عندما شهر عميل زميله مسدساً وأطلق النار على رئيسه الإسرائيلي هاكفوك وقتله. قال سيتون فيما بعد: «إنّها مقدمة محزنة في هذه المهنة».

حتى العام 1965 كان مكتب ضباط الخدمات الخاصّة في القدس يقع في شقة في بناية قرب جمعية الشبان المسيحيين ووُضعت لافتة على الباب تحمل اسم محامٍ. كان المكتب يتألف من خمسة رجال محترفين وآليتين وسائق وسكرتيرة. ومن أجل سدّ النقص في عديد العناصر العاملة كان ضباط الاستخبارات غالباً يعملون 20 ساعة يومياً، وقد استعملوا دهاءهم من أجل إبقاء عملائهم على الخط ويرهبون جانبهم. قال سيتون فيما بعد:

«كنا نتأكد من أن نكون على مستويين فوق عملائنا، وهكذا غرسنا فيهم فكرة أنهم يجب أن لا يحاولوا خداعنا بالأكاذيب والمبالغات.. مثلاً كنا نعرف كل شيء عن القدس الشرقية أكثر من العرب القدسيين، كنا نعرف أيّ زقاق مكسوٌّ بالإسمنت، بحيث تستطيع الآليات المرور عبره، ومن يجلس مع من وفي أيّ مقهى وما هي الألوان التي كان المقهى مطلياً بها!».

خلال الخمسينات جَنّد ضباط الخدمات الخاصة في أمان عملاء من جميع المستويات الاجتماعية من البدو إلى المثقفين.. وجاء وقت الغارات التي نفذها المتسللون العرب عبر الحدود والضربات الإسرائيلية الانتقامية على الضفة الغربية. تحدّث الضباط إلى عملائهم عن المصلحة المشتركة في تهدئة الوضع على الحدود وذلك بإنهاء عمليات التسلل (وردود الفعل الإسرائيلية).

قال سيتون: «بعد كل شيء كنا نحوّل دائماً الاتصال الدائم إلى علاقات ذات أسس مالية»، لا يمكن للروابط أن تدوم إلى الأبد على أسس عقائدية فقط.

«لكننا كنا نحاول دائماً أن لا ننفق كثيراً. وهذا عامل هام. يجب أن لا نعطي القروي مبلغاً فوق الحد المعقول حتى لو أحضر معلومات مفيدة.. لقد كان الحد الأدنى الشهري يعادل راتب ملازم ثانٍ في الجيش العربي. كنا نعمل عادة على أساس رواتب شهرية مع مكافآت مالية عند إحضار معلومات جيدة».

زوّد ضباط الخدمات الخاصة عملاءهم بمعدات خاصة من أجل مهمات التجسّس الخاصة. «مثلاً طُلب منا أن نفيد عن شبكة الطرقات الجديدة التي تقام شمالي النبي صمويل. أعطيناهم معدات خاصة.. وعلّمناهم كيف يفيدون بدقة. كانت هناك مشاكل

مع العملاء العرب في قياس المسافات بدقة، ولذلك أقمنا لهم دورة تدريبية على ذلك في منطقتنا. وطوّرنا طرقاً ومعدات تتلاءم مع مستوى العملاء».

الوحدة 131

تم إنشاء الوحدة 131 ـ كانت تعرف في البداية هيكر 2 ـ عام 1948 كوحدة سرية جداً داخل الفرقة السياسية تكون مهمتها تنفيذ عمليات التخريب وبث الدعاية السوداء خلف خطوط العدو. بعد الحرب نُقلت الوحدة إلى الجيش على الرغم من اعتراضات الفرقة السياسية لأنَّ حجة الجيش كانت أن مهماتها تعتبر عسكرية.

كانت الوحدة الشقيقة 132 مكلفة بتنفيذ الحرب النفسية. قبل الثورة المصرية في تموز/ يوليو 1952 بَثَّ عملاء هذه الوحدة دعاية مضادة للملكية في القاهرة. كان أحد مشاريعهم التافهة تركيب صورة للملك فاروق وهو في الفراش مع عاهرة. وكان الإسرائيلي إلياهو ناوي، وهو عراقي المولد، مسؤولاً عن بث الدعاية السوداء في الإذاعة باتجاه الدول العربية.

منذ العام 1950 كان يُشرف على أعمال الوحدة 131 لجنة مؤلفة من إثنين: ديفون شيلوح ونائب رئيس أركان الجيش مردخاي مكليف. عام 1951 بدأ قائد الوحدة 131 المقدم موتك بن تسور بإعداد شبكات سريّة في مصر، واختار لتنفيذ هذه العملية الرائد افراهام دار المولود في فلسطين والذي عمل في الموساد علية بت في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وعمل أيضاً في الدول العربية خلال حرب 1948، بعد ذلك ترك الجيش إلا أنه استأنف الخدمة عام 1951، وأدّى عمل دار في النهاية إلى إثارة أسوأ فضيحة استخبارات لإسرائيل.

وصل دار إلى مصر عام 1951 حاملاً جواز سفر بريطانياً باسم جون دارلنغ. عمل مع المبعوثين السريين للموساد علية بت (على أساس مشابه للمغامرة التي أجهضت في العراق عام 1948 - 1950)، وجنّد مجموعة من الشبان اليهود المصريين، وأنشأ خلايا سرية في القاهرة وفي الإسكندرية. كان هدف هذه الشبكة (الدفاع اليهودي الذاتي، مساعدة الهجرة غير القانونية، التجسس، أعمال التخريب ضد مصر) غير واضح لقيادة الوحدة 131 وكذلك للشبان اليهود، سوف تحدد أهداف الشبكة عندما تنشب أزمة في العلاقات المصرية الإسرائيلية.

غادر دار إسرائيل في نهاية شهر آب/ أغسطس 1951 تاركاً وراءه خليتين بإمرة ضابط إسرائيلي وجهاز راديو للاتصال مع إسرائيل. كان أعضاء الشبكة يسافرون منفردين

إلى إسرائيل عبر فرنسا حيث يخضعون لدورات مكثّفة في الاتصالات والتخريب والتجسس والتخريب البحري. لم يتلقوا تعليمات عن السلوك المتبع في حال إلقاء القبض عليهم، ولم يكن هناك تباعد واستقلال بين عناصر الشبكة، كما أنّ العملاء اتخذوا تدابير واحتياطات غير كافية ضد احتمال انكشافهم. في نهاية عام 1953 وبينما كان جميع أعضاء الشبكة موجودين في مصر اشتروا مواد كيميائية من الصيدليات تستخدم لصنع القنابل، وأعدوا مشغلاً لصنع القنابل واستطلعوا الأهداف المحتملة في حالة الحرب.

قررت أمان تنشيط عمل الشبكة في عام 1954. كانت بريطانيا على وشك توقيع اتفاقية مع نظام عبدالناصر لإجلاء قواتها في منطقة قناة السويس وتسليمها إلى مصر. نظرت إسرائيل إلى هذا التطور على أنّه يشكل تهديداً لها، إذ إنّه عندما تتحرر مصر من الوجود البريطاني (الذي كان حاجزاً مادياً لحماية إسرائيل) سيقوى مركزها، ويمكنها أن تشن «جولة قتال ثانية» ضد الدولة اليهودية. أرادت أمان أن يُؤخر رحيل البريطانيين وذلك بشن هجمات على أهداف بريطانية في مصر، وعندها سيؤدي الدم الناتج عن هذه الهجمات إلى نسف الاتفاقية بين مصر وبريطانيا.

في 26 أيار/ مايو 1954 سافر موتك بن تسور جواً إلى فرنسا من أجل لقاء أفري ألاد، وهو عميل لأمان كان قد أمضى ثلاثة أشهر في القاهرة محاولاً أنْ يعرف أوضاع البلد (دون أن يكون عالماً بموضوع شبكة اليهود المصريين). وُلد ألاد في فيينا عام 1926 وهاجر إلى فلسطين عام 1939. خدم في الجيش البريطاني في أوروبا وساعد الموساد علية بت في نقل اليهود إلى فلسطين، وكان لفترة وجيزة سائقاً في البالماح وخدم أيضاً في الجيش الإسرائيلي عام 1948، وبقي في الجيش ورقي إلى رتبة رائد ثم صُرف من الوظيفة وخفّضت رُتبته إلى جندي بسبب سرقة براد يخص أحد العرب. وفي عام 1952 كان «عاطلاً» عن العمل وحالته مزرية وعلى شفير الطلاق من زوجته، فجنّده بن تسور للعمل في الوحدة 131. عام 1954 تلقى الاد أمراً بتولي قيادة الشبكة المصرية وتنشيطها ضد الأهداف المصرية والأميركية والبريطانية. بعد تلقي التوجيهات في باريس ذهب الاد إلى مصر في نهاية حزيران/ يونيه بجواز سفر ألماني باسم بول فرانك (رجل أعمال). وكان أعضاء الشبكة يعرفونه باسم روبرت.

منذ البداية كان عمل الوحدة 131 مصدراً للخلافات داخل الجيش، فقد كان رئيس الأركان موشي دايان يعتقد أنّ إنفاق الأموال وتبديد جهد العناصر في مظاهر استعراضية مضيعة للوقت. ورأى أنّ على الجيش، ومن ضمنه أمان، أن يركّز على كسب المعارك المقبلة. وكان رأي الآخرين، ومنهم إيغال يادين رئيس الأركان السابق وخليفته مردخاي

مكليف، مختلفاً. كذلك نشب خلاف آخر بين رئيس أمان بنيامين جيبلي ورئيس الموساد أيسر هاريل. قال أيسر الصغير إنَّ جميع العمليات الخارجية يجب أن تكون برعاية جهازه، وكان يعتقد أيضاً أنَّ خُطط الوحدة 131 كانت «متسرعة ومغامرة وينقصها الحسّ السياسي والحكمة». وقال هاريل فيما بعد إنه لم يكن هناك تنسيق بين الموساد وأمان فيما يتعلق بعملية مصر، وكان هاركابي يعتقد أنه يجب تنشيط عمل الوحدة 131 في زمن السلم، وقال فيما بعد: «تم إعدادها للعمل في زمن الحرب من أجل التعويض عن ضعفنا في الجو». وأضاف: «اعتقد البعض في الجيش الإسرائيلي أنَّ الشبكات سوف تضع قنابل في أهداف استراتيجية، لكن كان ذلك ما تدربوا عليه وليس ما حدث.

قال هاركابي، الذي كان يتولّى رئاسة أمان في أثناء غياب جيبلي خارج البلاد، لهاريل إنَّ دايان كان يعرف خطط الوحدة 131 وكذلك كان يعرفها وزير الدفاع بنحاس لافون، وإنَّ هذه الخطط أعدَّها قسم الاستخبارات ووافق عليها الرجلان. أصرَّ رئيس الموساد فيما بعد على أنَّ رئيس الوزراء بن غوريون لم يكن يعرف شيئاً عن هذه الخطط.

طلب هاريل إعادة تشكيل لجنة الإثنين (رئيس الموساد ونائب رئيس الأركان) التي تم إنشاؤها عام 1950 من أجل توجيه عمل الوحدة 131. بَحث رئيس أركان الجيش هذا الطلب وأعطى تعليماته لهاركابي بأن يعلم هاريل، في أواسط شباط/ فبراير 1954، بأن وزير الدفاع قرر بأن يبقى الجيش مشرفاً على أعمال الوحدة 131 (ومع ذلك تستمر استخبارات الجيش في وضع الموساد بصورة الوضع).

وفي اجتماع آخر في نهاية الشهر فشل هاريل في تغيير رأي لافون. وتدهورت العلاقات بين الموساد واستخبارات الجيش عندما عاد جيبلي من الخارج في آذار/ مارس 1954. اشتكى أيسر الصغير من أنَّ «جيبلي استغل دعم لافون من أجل إبعاد الموساد وإلغاء الترتيبات القائمة بين الهيئتين» وقال هاركابي: «إن تعاون استخبارات الجيش مع أجهزة جمع المعلومات في الخارج والتي كان يُشرفُ عليها الموساد، قد وصل إلى مستوى منخفض». وأضاف: «تملك أمان عملاء يهوداً في الدول العربية أكثر من الموساد». كان الموساد يشرف بشكل أساسي على العملاء العرب. اشتكى أيسر «من أننا أرسلنا عملاء من الدرجة الثالثة»، ربما كان على حق. وبشكل عام أرسلنا أناساً لهم مشاكل كثيرة. من غير هؤلاء يرغب في العمل في بلد عربي؟ أيُّ شخص طبيعي؟

الارتباك

بدأت الشبكة المصرية التابعة للوحدة 131 بأعمال التفجير دون اعتراض من هاريل. في 2 تموز/ يوليو 1954 تمَّ زرع قنابل صغيرة في عدة مراكز بريدية في الإسكندرية. في 14 تموز/ يوليو انفجرت قنبلة صغيرة غير مُؤذية في كل من المركز الثقافي الأميركي في القاهرة وفي الإسكندرية. في 23 تموز/ يوليو أعدَّ أعضاء الشبكة لِزرع قنابل في قاعات السينما في القاهرة والإسكندرية وفي محطة سكة الحديد في الإسكندرية. انفجرت قنبلة قبل وقتها المحدد في جيب أحد عناصر الشبكة فيليب ناتانسون بينما كان على وشك الدخول إلى سينما «ريو» في الإسكندرية، أُلقي القبض على ناتانسون وفي تلك الليلة أَلْقَتْ الأجهزة الأمنية في الشرطة القبض على بقية عناصر الشبكة: الدكتور موشي مرزوق وشموئيل عازار ومارسيل نينيو وفكتور ليفي وروبرت داسا ومئير زعفران ومئير ميوهاس وإيلي ياكوف وعازار كوهين، حاولت نينيو الانتحار لكنها فشلت.

أُوقف المصريون أيضاً اليهودي يوسف كريمونا، وهو يهودي آخر ليس له علاقة بالشبكة، وتوفي كريمونا بعد فترة في أثناء احتجازه. قال المصريون إنّه انتحر لكن جيبلي لم يصدق ذلك. بعد قليل من إعلان الصحافة المصرية عن موت كريمونا أفاد رئيس أمان وزارة الخارجية وهاريل: «وقف كريمونا عدة ساعات تحت التعذيب الشديد حَتّى زُهقت روحه. عندما رأى المصريون أنّه مات، شنقوه في الحمام وتركوه... فيما بعد عاد المصريون «ليبحثوا» عن كريمونا و«وجدوه» مشنوقاً. لقد أثبت تشريح جثة كريمونا أنّه مات قبل أن يُشنق».

اعتقل المصريون أيضاً ماكس بينت وهو جاسوس للوحدة 131 كان يعمل بشكل مُستقل في القاهرة وكانت له اتصالات غير مباشرة مع الشبكة. كانت أمان قد استخدمت بينت وذلك في خرق أساسي لقاعدة الابتعاد والفصل بين العملاء وذلك من أجل أن يوصل النفقات اللازمة لشبكة القاهرة اليهودية. لقد أوشى به إلى المصريين إما عنصر الاتصال في الشبكة مارسيل نينيو أو الاد. أكَّد أيسر هاريل أن الاد خان بينت مع أنَّ زملاءه لم يوافقوا على تأكيداته. كانت نينيو قد كشفت تحت التعذيب عن نوع سيارة بينت وسنة صنعها (لكنها لم تكشف عن إسمه لأنَّها لا تعرفه). أكَّد هاريل بأنَّ الاد قد وشى ببينت قبل أن تدلي نينيو باعترافاتها.

وُلد بينت في هنغاريا عام 1917 من أبوين ألمانيين وهاجر إلى فلسطين عام 1935. عمل بحاراً في يافا وسرعان ما لَفَتَ أنظار الموساد علية بت وعمل معهم، بعدها عمل بينت مع استخبارات الجيش في طهران وبغداد. عام 1951 انضم إلى الوحدة 131 وكان

المسؤول عنه أفراهام دار، عام 1952 أرسل إلى ألمانيا الغربية من أجل تأكيد غطاء العمل.

دخل بينت إلى مصر كممثل لشركة أطراف اصطناعية ألمانية، وأصبح فيما بعد كبير وكلاء فورد في مصر، وهذا المركز مكّنه من زيارة القواعد العسكرية المصرية ومن إقامة علاقات وثيقة مع رئيس المجلس العسكري الحاكم الجنرال محمد نجيب. قبل توقيفه، أرسل بينت زوجته وابنته إلى ألمانيا الغربية. بقي الاد رئيس الشبكة في مصر فترة أسبوعين ثم غادر بعدها البلاد، بعد سنوات اتّهم هاريل علانية الاد بخيانة الشبكة والكشف عنها للمصريين.

بعد انهيار الشبكة بوقت قصير حددت أمان المسؤولية عما حدث للسجناء وعن جهود إنقاذهم. في اجتماع داخلي على مستوى القمة في مكتب رئيس الوزراء في القدس في تشرين الأول/ اكتوبر 1954 وافق جيبلي على ما يلي:

«الاستخبارات هي الهيئة التي أخذت هؤلاء الناس ودربتهم على مهامهم وواجباتهم وجعلت من بعضهم جنوداً وكلفتهم بمهمات معينة، لذلك يجب أن تأخذ على عاتقها أمر الاهتمام بعائلاتهم وأقاربهم مادياً ومعنوياً.. والأكثر من ذلك فإن معرفة رجال الاستخبارات لخلفية السجناء وظروفهم العائلية يعني أنها وحدها تستطيع معرفة ما إذا كان هناك حاجة لمنع الطلبات غير المبررة والابتزاز من قبل أفراد عائلاتهم». وتقرر فرز ضابط من أمان إلى مكتب رئيس الوزراء من أجل هذه المهمة وتولي التعامل مع عائلات السجناء.

بعد الاجتماع قام جيبلي باتصالات أوروبية مكثفة لمحاولة تحسين معاملة المتهمين في القاهرة أو إطلاق سراحهم. ومن بين الذين تمَّ الاتصال بهم برلمانيون فرنسيون مثل كوف دي مورفيل ودانييل ماير ومحامون كبار، فرنسيون وبريطانيون. أقنع جيبلي الحكومة الألمانية الغربية من أجل الإقرار بالمواطنية الألمانية لماكس بينت وبأنْ تتدخل لصالحه لدى الحكومة المصرية.

بدأت محاكمة الشبكة في القاهرة في 11 كانون الأول/ ديسمبر 1954. انتحر بينت في 21 كانون الأول/ ديسمبر. بعد وفاته وفي مناسبة نادرة للتعاون بين أجهزة الاستخبارات العربية أعلم العراقيون المصريين بأن بينت الذي وَرَد إسمه في محاكمة شبكة الموساد في بغداد عام 1951 كان يرئس «شبكة تجسس تعمل في العراق وإيران». حُكِمَ على مرزوق وعازار بالإعدام وتمَّ تنفيذ الحكم في 31 كانون الثاني/ يناير 1955، وحُكِمَ على بقية العملاء بالسجن لفترات تتراوح بين 7 سنوات والسجن المؤبد وتم تبرئة ياكوف وكوهين.

من أعطى الأمر؟

عندما تحصل كوارث من هذا النوع تُشَكَّلُ عادةً لجان تحقيق، وهذه المحاولة الشفافة لإسالة الدماء بين مصر وكل من الولايات المتحدة وبريطانيا لم تكن استثناء، وقد أكّد بنحاس لافون أنه لم يصادق على نشاط الشبكة المصري. تَمَّ تكليف رئيس أركان الجيش ياكوف دوري ورئيس المحكمة العليا بالتحقيق بما أصبح معروفاً في السياسة الإسرائيلية بالقضية أو الارتباك. واجهت لجنة الرجلين إثباتات متناقضة ووثائق مزورة ومحاولات مشبوهة للتخفي، وتوصلت إلى نتيجة بأنّها غير قادرة على تحديد الحقيقة حول السؤال الحاسم «من أعطى الأمر؟». . بعد سنوات صرحت دالية غولدشتين سكرتيرة جيبلي أنها تلقت أمراً من رئيسها بأن تُزوِّر الوثيقة الحاسمة، وهي رسالة مؤلفة من صفحتين موجهة من جيبلي إلى دايان ومؤرخة في 19 تموز/ يوليو 1954، لإظهار أنَّ لافون كان مسؤولاً عن الأمر الذي أعطي بتحريك شبكة القاهرة، وهكذا تلطخت سمعة وزير الدفاع ورئيس أمان.

على الرغم من شكوك هاريل نقل جيبلي الاد إلى ألمانيا الغربية (استناداً إلى هاريل، بهدف إبعاده عن التحقيقات المختلفة الجارية في تل أبيب وحتى لا يعطي الإثباتات الدامغة). تلقى الاد تعليمات بتجنيد عملاء وإنشاء شركات استيراد وتصدير وهمية. أقام علاقة مع العقيد عثمان نوري الملحق العسكري المصري في بون، والذي كان قد التقاه في القاهرة عندما كان نائباً لرئيس الاستخبارات العسكرية المصرية. اقترح الاد على تل أبيب أن يعمل مع نوري حتى يصبح عميلاً مزدوجاً. بحثت أمان الفكرة لكن هاريل رفضها بحزم وطلب عودة الاد فوراً إلى إسرائيل. عاد الاد لكن سرعان ما سمحت له الوحدة 131 بالعودة مجدداً إلى أوروبا. في أثناء إقامته في ألمانيا طلب منه أن يمد تل أبيب بلائحة تتضمن 10 مخبرين ألمان، ومن بين الأسماء الّتي تضمنتها اللائحة شاب ألماني أصبح فيما بعد شريكه في شركة وهمية (لم يكن الألمان يعلمون أنَّ الاد إسرائيلي بل يعلمون بأنه مجرد جاسوس).

لكن الاد على ما يبدو نسي اللائحة، لأنّه في عام 1956 أرسل الشاب الألماني كوسيط إلى العقيد نوري وعرض عليه أن يبيعه مستندات وأسرار تتعلق بالوحدة 131. ومصادفة بدأ أحد عناصر الموساد ديفيد كيمحي، وهو بريطاني المولد، بدراسة اللائحة المؤلفة من 10 مخبرين ألمان، ودعا شريك الاد الألماني إلى تناول كأس واتخذ لنفسه صفة مسؤول في حلف الأطلسي وتحقّق من إمكانية عمله كمخبر وذكر اسم العقيد نوري كهدف محتمل. عندها قال الشاب: «نعم أنا أعرف الرجل وإنَّ شريكي يحاول أن يبيعه شيئاً ما».

وهكذا انتهت اللعبة فقد استدعي الاد إلى تل أبيب وخضع للتحقيق وحوكم وسجن لمدة 10 سنوات بسبب إجراء اتصال مع الاستخبارات المصرية دون أمر. بعد أن أطلق سراحه غادر إلى كاليفورنيا حيث كتب قصة «الرجل الثالث» وهي رواية جيّدة حول دوره في التجسُّس.

استقال لافون من وزارة الدفاع في 17 شباط/ فبراير 1955 (وخلفه في المنصب سلفه السابق بن غوريون الذي كان بصدد تولي رئاسة الوزراء) لأنه كان في إجازة منذ كانون الأول/ ديسمبر 1953، وكان موشي شاريت رئيساً للوزراء منذ ذلك الوقت. وتدحرجت الرؤوس. ففي نيسان/ أبريل نُقل جيبلي من رئاسة أمان، ونقل بن تسور من رئاسة الوحدة 131، وعين هاركابي بدلاً من جيبلي. استقال أفراهام دار من استخبارات الجيش عام 1957 احتجاجاً على فشل إسرائيل في إرغام مصر على إطلاق سراح أعضاء شبكة القاهرة في نطاق تبادل الأسرى الذي حصل بعد حملة سيناء عام 1956. وكان من بين أسرى الحرب المصريين الجنرال محمد ديغوي حاكم غزَّة والذي كان عام 1955 رئيس المحكمة المصرية التي أصدرت حكم الإعدام بحق الجاسوسين الإسرائيليين ولم يكن الإسرائيليون عالمين بأمره.

تمَّ إطلاق سراح السجناء الأربعة الباقين وهم مارسيل نينيو وفكتور ليفي وفيليب ناتانسون وروبرت داسا مع عميلين آخرين هما ولفغانغ لوتز وزوجته عام 1967. وقد دبَّر أمر إطلاق سراحهم خليفة هاريل في رئاسة الموساد مئير أميت الذي اتخذ خطوة غير عادية ووجه نداءً شخصياً إلى جمال عبدالناصر.

في نهاية حرب 1967 كانت إسرائيل تحتفظ بـ 6 آلاف أسير مصري بينما كانت مصر تحتفظ بـ 7 أسرى إسرائيليين و6 عملاء. رَفَضَ عبدالناصر أنْ يسري تبادل الأسرى على العملاء، فاقترح أميت على رئيس الوزراء إشكول بأن لا يمضي في تبادل الأسرى الذي لا يتضمن عملاء الشبكة. أعطى إشكول ومجلس الوزراء أميت مهلة «بضعة أشهر».

في البدء حاول رئيس الموساد استخدام الحرب النفسية، وتكلم أمام الضباط المصريين الأسرى وقال لهم: إنَّ رفض عبدالناصر تحرير العملاء هو الذي أعاق التبادل الشامل لأسرى الحرب، عندها أطلق سراح ضابطين و1000 جندي كبادرة حسن نية، ولكن لم يأتِ أيُّ جواب من القاهرة.

اشتد ضغط أميت ثُمَّ جمع خبراء الشؤون العربية ومجموعة من علماء النفس وأعدَّ رسالة شخصية إلى عبدالناصر. اقترح أميت تبادلاً علنياً لأسرى الحرب. وبالنسبة إلى

العملاء الأسرى قال رئيس الموساد إنّ إسرائيل تتكل على شعور عبدالناصر بمعاناتهم، وإنّ إسرائيل بدورها ستبقي إطلاق سراح العملاء سرياً. وعندما لم يتلق أيَّ جواب كرَّر أميت نداءه وهذه المرة عبر رئيس لجنة الأمم المتحدة الجنرال أود بول والذي طلب منه أن يطلب من عبدالناصر أن يعطي وعداً بإطلاق سراح العملاء «في وقت واحد». أعطى الزعيم المصري الوعد للجنرال بول، وبعد سِتَّة أسابيع من إطلاق أسرى الحرب، غادر العملاء القاهرة جواً إلى سويسرا وسُجل على أوراق إخلاء سبيلهم أن المقصد النهائي هو جنيف.

تقدير الأضرار

لم يكن سجناء الوحدة 131 ولافون ومسؤولو الاستخبارات في تل أبيب الضحايا الوحيدين في هذه القضية. لقد سببت ضرراً كبيراً لعملية السلام المصرية الإسرائيلية الناشئة حديثاً. منذ انقلاب الضباط الأحرار عام 1952 وظهور عبدالناصر كزعيم جديد لمصر نظر المسؤولون الرسميون والسياسيون الإسرائيليون إلى القاهرة على أنَّها أكثر مُرشح واعِد لاستئناف جهود السلام الإسرائيلية العربية. وانتهت الآمال بعقد سلام أردني إسرائيلي منفصل أو معاهدة إنهاء حالة الحرب في المسجد الأقصى في القدس الشرقية في 2 تموز/ يوليو 1951 عندما اغتال مسلح فلسطيني الملك عبدالله. منذ عام 1947 كان الملك عبدالله يبحث فكرة التوصل إلى سلام منفصل مع إسرائيل، ثمَّ كان يتخلى عن هذه الفكرة عندما يصبح توقيع المعاهدة وشيكاً. لقد وضع اغتياله نهاية «للمداعبات» الطويلة بين الأسرة الهاشمية واليهود. وكان الملك طلال ، خليفته، بعيداً عن أيِّ رغبة في القفز فوق ما كان يتخوَّفُ والده المعظم من القيام به. وتحوّلت القدس الآن إلى عبدالناصر.

لقد انهارت الاتصالات السرية بين مصر وإسرائيل والتي بدت في بعض الأحيان واعدة، وذلك على أثر حملة التفجيرات وانكشاف شبكة الوحدة 131. طلبت إسرائيل من مصر أن تمتنع عن فرض أحكام قاسية ضد السجناء وتلقت وعداً مصرياً صريحاً بعدم فرض حكم الإعدام. أكَّد عبدالناصر هذا الوعد للدبلوماسيين الغربيين، لذلك عندما صدرت أحكام الإعدام وأُعلنت ونُفِّذت ساد شعور في القدس بأنَّ عبدالناصر قد تراجع عن كلمته. قال أحد كبار الدبلوماسيين الإسرائيليين: «من الواضح أن نتائج المحاكمة قد وقفت عائقاً بوجه إمكانية التقدم في الطريق الذي خطه عبدالناصر بمبادرته الخاصة.. ستزداد العداوة.. وسيفترض أحدٌ ما أنَّ ضبط النفس الإسرائيلي سوف ينتهي عند أوّل إشارة مصرية عدائية».

كان تقييم جدعون رافايل وهو مستشار وزير الخارجية للشؤون العربية أنَّ هذه

المحاكمة دعمت وضع المسؤولين العسكريين الذين كانوا يريدون عملاً عسكرياً، قال: «في الجانب الآخر، زادت أجهزة الاستخبارات المصرية من نشاطاتها دون خوف من أن تُنفذ إسرائيل تهديداتها». أخيراً وعلى حد قول رافايل حَدَثَ الانفجار في 28 شباط/ فبراير 1955 بغارة إسرائيلية كبيرة على معسكر للجيش المصري في غزة. نفذَّ هذه العملية التي سُمِّيت هنيز شاحور أي السهم الأسود سريتان من المظلين بقيادة المقدم أرئيل شارون وأدَّت إلى مقتل 36 جندياً مصرياً وفلسطينياً ومتطوعاً ومقتل ثمانية إسرائيليين.

الفدائيون

كانت غارة غزة إعلاناً من إسرائيل بأنَّها نَفَضَت أيديها من علاقاتها مع مصر. لكنَّ عواقب أحكام الإعدام كانت أقلَّ من عواقب الغارات التي شنَّها الفلسطينيون والمتطوعون عبر الحدود في قطاع غزة والضفة الغربية، وحوَّلت الغزوات العربية التي جرت على مسافة 10 أميال من تل أبيب وفي ضواحي القدس مناطق حدودية كبرى إلى مناطق قتال حقيقي، وكان القلق الأساسي في إسرائيل هو من هذه الهجمات المفاجئة.

كان التصدي للغزوات العربية والتي عُرِف مُنفذوها فيما بعد بالفدائيين والتحضير لجولة ثانية ضدّ الجيوش النظامية العربية الشغل الأساسي للجيش الإسرائيلي ولاستخباراته في الفترة ما بين 1949 و1956. هذه الهجمات أدّت إلى انبثاق استراتيجية إسرائيلية مبنية على الكمائن والدوريات وعلى الهجمات الانتقامية الكثيفة ضِدّ قواعد المتسللين والقرى العربية الحدودية ومواقع الجيش المصري والجيش الأردني. كانت هذه الهجمات بمثابة ضغط على الحكومات العربية المعنية من أجل إحكام سيطرتها على الفدائيين.

بعد انتهاء حرب 1948 بِعِدّة أشهر بدأت مجموعات صغيرة من اللاجئين الفلسطينيين وعناصر إفرادية من بين الـ 700 ألف لاجىء الذين نزحوا من المنطقة، التي أصبحت إسرائيل، بالتسلل إلى الدولة الجديدة عبر الحدود المنيعة والمحصّنة، وكانت مئات عمليات التسلل تحدثُ كلَّ شهر. أراد بعض المتسللين العودة إلى منازلهم القديمة ـ وهذا غير قانوني برأي الإسرائيليين ـ وبعضهم أراد زيارة أقاربه على الجانب الآخر من الحدود، ومعظمهم كان تسلل بدافع ماديّ إمّا لجني المحاصيل من القرى المهجورة وفيما بعد لسرقة المزارعين اليهود أو تهريب المخدّرات والعملة. كان المتسللون يقطعون خطوط الهاتف ويخربون معدات الريّ، واشتبك بعضهم مع القوات الإسرائيلية ومع المستوطنين، وكان القليل من الغارات يهدف إلى قتل إسرائيليين وتدمير أهداف إسرائيلية أو جمع معلومات.

بحلول شهر نيسان/ أبريل 1952 كان المتسللون العرب قد ارتكبوا أربعة آلاف جريمة معظمها سرقات في الأراضي الإسرائيلية. أُلقي القبض على 6 آلاف متسلل ثم أعيدوا إلى الجانب الآخر من الحدود بعد أن أمضوا أحكاماً في السجن. خلال تلك الفترة قَتَل المتسللون 100 إسرائيلي وقتل 200 في الفترة الممتدة حتى عام 1956. وقد حَدَثت أكبر عملية في 17 آذار/ مارس 1954 عندما كمنت عصابة لباص إسرائيلي يقل مدنيين في معال اكرابيم في وسط النقب وقتلت 11 راكباً.

في البداية كانت عمليات التسلل غير منظمة، ولكن في أوائل عام 1954 بدأت تظهر أيدي المنظمات السياسية والعسكرية العربية في بعض العمليات مثل الإخوان المسلمين والهيئة العربية العليا وحكومة عموم فِلسطين التي كانت تتمركز في مصر. حَدّدت الاستخبارات الأردنية مثلاً أنّ الشيخ توفيق إبراهيم الغلاييني (أبو إبراهيم الصغير) وهو زعيم عصابة ناشط في منطقة جنين بأنّه عميل للهيئة العربية العليا. كانت الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية بوضوح وراء بعض الغارات عام 1954.

بثّ الذعر

في أواسط عام 1955 وبعد الغارة الإسرائيلية الكبيرة على غزة، تحوّلت عمليات الفدائيين إلى حرب عصابات واسعة النطاق أشرفت عليها وموّلتها الاستخبارات العسكرية المصرية بالتعاون المتزايد مع السوريين والأردنيين. واستناداً إلى الملحق العسكري الأردني في القاهرة كانت مصر «تنوي» خلق جو من الخوف وفقدان الأمن داخل إسرائيل ممّا يهز الثقة بالحكومة وبالجيش «وستتوقف الهجرة وتزداد الهجرة المضادة» وتتحسن معنويات الجيش المصري والفلسطينيين في غزة.

كان التحدي الذي واجهته المجموعة الاستخبارية الإسرائيلية معقداً: تحديد المتسللين، قادتهم والمتعاونون معهم، تحديد قواعد التسلل بدقة والطرق والأهداف، واقتفاء أثر الأهداف السياسية والاستراتيجية للعمليات وتقديم النصح والإرشاد حول الطرق التي يتمكن بموجبها الموساد والشين بيت والجيش من مقاتلة الفدائيين. وفي بعض الأحيان تحولت استخبارات الجيش إلى جهاز عملاني وأرسلت عملاءها لمهاجمة المتسللين وقادتهم.

كان الفدائيون الخبز اليومي لقسم الأبحاث وقسم العمليات في أمان وإلى درجة أقل لجهاز الأمن العام والفرع الخاص في الشرطة وذلك حتى عام 1956. كان المخبرون القرويون على جانبي الحدود واللاجئون في المخيمات مصدراً حيوياً للمعلومات، وكذلك كان استجواب المتسللين الأسرى، والأقل أهمية كانت دوريات الاستطلاع التي نفّذها

الجيش والاعتراض الراديوي ومراقبة خطوط الهاتف.

كان أحد العملاء واسمه الرمزي «غادي» مخبراً نموذجياً، إذ إنّه في أوائل عام 1954 أخبر رئيسه الإسرائيلي ضابط الخدمات الخاصة في منطقة القدس حول حديث دار بينه وبين أحد سكان قرية بيت ليكيا في غربي القدس في الضفة الغربية يتعلق بحادثة قتل في مستوطنة يهودية مجاورة. واستناداً إلى غادي فقد تسلل ثلاثة فلسطينيين مسلحين برشاشات شميزر إلى منطقة بيت ماهبير من أجل سرقة البقر والماعز، وفي أثناء وصولهم إلى قرية كسالون أطلقوا النار على يهودي مسلح ببندقية شتين وأخذوا سلاحه، ووصف المخبر الطريق التي استخدمتها العصابة من وإلى كسالون.

كان المتسللون الأسرى يتعاونون عادة مع محققيهم. في 29 أيلول/ سبتمبر 1954 ألقي القبض على حسين حسن فرج العبد وهو بائع خضار متجول من غزة وعمره 21 عاماً وذلك على بعد 15 ميلاً شمالي غزة. بعد استجوابه قدمه المحققون إلى مراقبي الأمم المتحدة كجزء من شكوى إلى لجنة الهدنة المصرية ـ الإسرائيلية المختلطة. (كانت الشكاوى حول الاختراقات على الحدود من أعمال تسلل وتبادل لإطلاق النار تُقدّم بالمئات من قبل إسرائيل والدول العربية إلى لجنة الهدنة التي كان يرئسها ضابط من الأمم المتحدة). حاولت لجان الهدنة تهدئة الوضع على الحدود من خلال مفاوضات محلية، وكانت تُحدد من خرق الهدنة. قال العبد إنّه دخل إلى إسرائيل في أواسط شهر أيلول/ سبتمبر، وقال إنه لم يعرف هدف المهمة، ولكن العقيد مصطفى حافظ رئيس الاستخبارات العسكرية في قطاع غزة أعطاه تعليمات بأن يذهب بصحبة شخص يدعى «عبدربه» إلى جوليس قرب عسقلان. قال العبد: «إني رفضت لكنّ حافظاً هددني بأنه سيضربني ويرميني في السجن ويقطع الإعاشات عني وعن عائلتي، ولهذا لم يكن لدي أيّ بديل آخر» ووعده بإعطائه جنيهاً مصرياً واحداً.

وصف العبد عملية الخروج التي استغرقت عشرة أيام، وادعى أنّه كان غير مسلح وأنّ أصحابه كانوا يحملون بنادق شتين. كان هدف المجموعة الأساسي على ما يبدو جمع المعلومات. كان عبدربه يحمل بالإضافة إلى بندقية شتين «ورقة وقلماً» وفي أثناء تجولهم تبادل المتسللون النار مع الحراس الإسرائيليين وفجروا جراراً زراعياً وسرقوا ملابس من على حبل غسيل في إحدى المستوطنات وخطفوا حمارين وشاتين، وأخيراً واجهوا دورية إسرائيلية، أصيب العبد في ساقه وأُخذ أسيراً وفرّ رفاقه الثلاثة.

كان جمع المعلومات المتعلقة بالمتسللين صعباً حتى العام 1954، لأنّ عمليات التسلل كانت غير منظمة وغير مُنسقة، ولم تكن هناك أهداف واضحة للانتقام منها. أصبح عمل

الاستخبارات الإسرائيلية أبسط عندما اشتركت مختلف المنظمات العسكرية العربية وبدأت تشرف على عمليات الفدائيين.

لغاية عام 1954 كان الجيش الإسرائيلي يقول «للعالم الخارجي» (وكذلك كان يفعل كبار المسؤولين الإسرائيليين) إنَّ التسلل على الحدود الأردنية الإسرائيلية كان يتم برعاية وبإيحاء الجيش العربي. لكن الجيش الإسرائيلي كان يعرف أكثر، كانت تقارير استخبارات الجيش الإسرائيلي تؤكد بوضوح أنَّ الجيش العربي وكذلك الجيش المصري كانا يقومان بجهود من أجل كبح التسلل. في بداية عام 1954 عندما طلب مسؤولو وزارة الخارجية من هاركابي «دليلاً بالوثائق» حول «اشتراك الجيش العربي في أعمال التسلل» أفاد نائب رئيس أمان أنّه لا يوجد دليل كهذا. استنتج هاركابي أنَّ الأردنيين كانوا يقومون بما وسعهم من أجل منع التسلل. عَلَّق أحد مسؤولي وزارة الخارجية بسخرية قائلاً: إذا استمعنا إلى هاركابي وزملائه في تلك الأيام يمكن أن نلتبس بينهم وبين وزارة الخارجية البريطانية. وشرح هذا المسؤول المشكلة التي نشأت بعد تصاريح متكررة لبن غوريون وشاريت وأبا إيبان وقال: «وإذا كان الاشتراك الأردني كذبة فإنه يجب أن نستمر في الكذب، وإذا لم يكن هناك أيّ إثبات لهذا الاشتراك فيجب أن نسهل ذلك «ودون أن نهتم باكتشافات الجيش نتابع التشديد على مسألة اشتراك الجيش الأردني ويمكننا أن نقوم بذلك بوعي كامل».

كان من الواضح لمعظم المسؤولين الإسرائيليين حتى نهاية عام 1955 أنَّ القائد البريطاني للجيش العربي الجنرال جون غلوب (باشا) كان يعارض الغارات لأنها كانت تؤدي إلى ردود فعل إسرائيلية ضد الأردن مما يعقِّد مهام الجيش. في أوائل عام 1954 مثلاً اشتكى غلوب إلى وزير الدفاع الأردني أنه «لم تتم معاقبة» المتسللين إلى إسرائيل. ناقش غلوب «من أنَّ جميع نشاطات التسلل تؤدي إلى ردّ فعل العدو». عَلَّق قسم الأبحاث في وزارة الخارجية الإسرائيلية على ذلك: «هذه المعلومات تتطابق مع معلومات أخرى من الاستخبارات وتثبت أنَّ الحكومة الأردنية لا ترغب في أعمال التسلل، بل على العكس فهي تتخذ خطوات لكبح هذه الظاهرة. وفي الجانب الآخر يبدو أنَّ هناك هوة واسعة بين الأمر الذي أُعطي للحد من التسلل وبين من ينفذ هذا الأمر على الحدود. بعد بضعة أسابيع وبعد مجزرة باص معال أكرابيم أفادت الاستخبارات الإسرائيلية أنَّ غلوب كان يبذل جهوداً كبيرة من أجل تحديد هوية ومكان المتسللين.

لكن غلوب لم يكن يمثل جميع تيّارات الرأي في المملكة الهاشمية، وسرعان ما لحق الأردن بمصر في لعب دور فعّال في تنظيم وتشجيع عمليات الفدائيين. منذ أواسط عام

1955 كانت أمان تنظر ـ وبحق ـ إلى حملات الفدائيين على أنّها جزء من استراتيجية عربية مُنَسقة للتحضير «للجولة الثانية» ضد إسرائيل. قال هاركابي إن مصر كانت تدير هذه الحملات.

وفي أيلول/ سبتمبر تحوّل الانتباه من قطاع غزة باتجاه الشمال إلى الأردن وسوريا ولبنان حيث كان الملحقون العسكريون المصريون يديرون العمليات. تم تدريب بعض العناصر المحليين في مصر على حرب العصابات. كشف هاركابي فيما بعد: «إننا نعلم أنّ المخربين القادمين من غزة قد تلقوا أوامر بالتراجع نحو الخليل وعدم التراجع باتجاه غزة مهما كلّف الأمر من أجل تضليلنا عن طريقهم وإبعاد اللوم عن مصر. حدّد قواعد الفدائيين في إربد في الأردن وفي مارون الراس وبنت جبيل في لبنان، وقال: «إنّنا نعرف أسماء بعض العناصر في العصابات وطريقة عملهم وإنّنا نراقبهم باستمرار»، وعلى الرغم من هذا الإثبات الدامغ انتظرت أمان ستة أشهر من أجل أن تتلقى موافقة الحكومة على شن حملة اغتيالات ضد المشرفين على عمليات الفدائيين.

موت في غزة

كان العقيد مصطفى حافظ رئيساً للاستخبارات العسكرية المصرية في قطاع غزة، وكان أيضاً مسؤولاً عن جميع نشاطات الفدائيين ضد إسرائيل. مساء 11 تموز/ يوليو 1956 أي قبل ثلاثة أشهر من غزو بريطانيا وفرنسا وإسرائيل لمصر، كان حافظ يجلس في الحديقة المجاورة لمقر قيادته عندما وصل أحد العملاء من فلسطين. ذهب حافظ وزميله الرائد عمرو الحريضي لمقابلة الرجل ويدعى محمد طلاقة. كان طلاقة قد ذهب إلى إسرائيل ست مرات في الشهرين الماضيين بتكليف من حافظ. استخدم طلاقة أقاربه البدو الإسرائيليين كوسطاء وتطوّع لتقديم خدماته إلى الاستخبارات الإسرائيلية. وبدا أنّ طلاقة يتجه بنجاح لأن يصبح عميلاً مزدوجاً، ولكن أمان عرفت ذلك من خلال رصد محادثة جرت مع قريب له يتعامل أيضاً مع المصريين. وأعطي مهمته الأخيرة.

كلف رؤساء طلاقة الإسرائيليون ـ وكان يعرفهم باسم صادق وأبو نصاف وأبو سليم ـ بمهمة ذات أفضلية أولى وينتظر أن يتلقى منها مكافأة كبيرة. طُلب منه أن يسلم كتاباً مغلفاً بورقة بنية إلى مسؤول الشرطة في غزة لطفي عكاوي، وأُفهِمَ طلاقة أنّ هذا الكتاب يحتوي على رسائل سرية من الاستخبارات الإسرائيلية إلى عكاوي. خبّأ الكتاب وعبر الحدود وكما كان متوقعاً توجه مباشرة إلى مقر قيادة حافظ حيث أخبر حافظ وحريضي بما حدث معه. طلب طلاقة أن يسلم الكتاب إلى عكاوي شخصياً، ربما لأنّ عينه ما

زالت على المكافأة الإسرائيلية. كان فُضول حافظ زائداً عن حدّه ونزع الغلاف، وقعت قطعة من الورقة أرضاً وانحنى حافظ ليتناولها، عندها انفجرت قنبلة زنتها 400 غرام كانت داخل العلبة. وفي إحدى الروايات أن حافظاً طلب من طلاقة الخروج من الغرفة قبل فتح الرسالة لكن العميل الفضولي كان يحدّق أنظاره بالغرفة من خلال نافذة أو ثقب المفتاح. أُصيب حافظ وحريضي وطلاقة بجروح بالغة، وتوفي حافظ بعد بضع ساعات وأُصيب طلاقة بالعمى. أوقف عكاوي وبعد التحقيق معه أُعلنت براءته وكذلك أُعلنت براءة طلاقة. نص التقرير المصري الذي قُدِّم إلى الرئيس عبدالناصر:

«كان الهجوم على حافظ.. نتيجة تخطيط إسرائيلي شيطاني.. استغلَّ الإسرائيليون غباء العميل المصري طلاقة واستخدموه كأداة في المؤامرة.. كان يعتقد أنَّه يُسلّم إلى حافظ جاسوساً خطيراً هو عكاوي.. وكان خطأ حافظ أنَّه على الرغم من حذره المبالغ وخبرته القوية فتح العلبة شخصياً».

كان الملحق العسكري المصري في عمان المقدم صلاح مصطفى أقلَّ حذراً. كان مصطفى رجل حافظ في الأردن حيث كان يجري الانتقال عبر الحدود الأردنية لتنفيذ هجمات الفدائيين على المستوطنات الإسرائيلية الحدودية. سمع مصطفى عن موت حافظ في اليوم نفسه، ومع ذلك وفي 12 تموز/ يوليو أي بعد يوم من عملية الاغتيال في غزَّة، أحضر سائق مصطفى طرداً بريدياً من مركز البريد كتب عليه، كذباً، أنَّه وارد من مقر قيادة مراقبي الهدنة في القدس الشرقية، أحضر السائق العلبة التي تضمنت كتاباً عن سيرة حياة الماريشال الألماني فون روندشتدت وسلَّمها إلى مصطفى وعندما فتح العلبة انفجرت في وجهه، توفي مصطفى بعد بضع ساعات.

كانت عمليتا التفجير من تدبير أمان وتولى المسؤولية عن إعدادهما شخصياً يهوشافات هاركابي رئيس أمان. في تشرين الأول/ أكتوبر الماضي حدد هاركابي علانية اسم حافظ على أنَّه العقل المدبر لنشاطات الفدائيين وصلاح مصطفى المسؤول عنهم في الأردن، وكان عليهما أن يعتبرا هذا الإعلان على أنَّه تحذير لهما.

كانت التفجيرات مبادرة من حاييم ليفاكوف وهو ضابط استخبارات سابق في البالماح. وبعد بضعة أشهر وبعد سيطرة إسرائيل على قطاع غزة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1956 ذهب ليفاكوف ليفتش عن طلاقة، وعثر عليه في منزل بائس في مخيم للاجئين وعلى رأسه آثار الجراح وكان أعمى كلياً. قال ليفاكوف فيما بعد: قُدِّم لنا الشاي لكننا رفضنا أن نشربه ثم قال لنا: «لا تقلقوا لن أسممه».

الهدف: الأردن

راقبت أمان دور الأردن المتغيّر في عمليات الفدائيين، فقد كان في البداية ضدها ثم اتخذ موقفاً سلبياً منها ثم موقفاً إيجابياً كنصير لها ثم لعب دوراً فعالاً ومستقلاً في تنظيم الغارات. ولغاية أواسط عام 1955 حاولت السلطات الأردنية وخصوصاً البلاط الملكي والجيش العربي وقف التسلل من الأردن إلى إسرائيل. كتب أحد مسؤولي قسم الأبحاث في أواسط العام 1953: «استناداً إلى المعلومات المتوفرة لنا.. فإن الأردنيين يرغبون بصدق في وقف التسلل من بلادهم إلى إسرائيل.. وهم يحاولون.. إنهاءه. إنّه من الواضح أنّ التسلل ليس منظماً ولا موجهاً من قبل السلطات الأردنية المسؤولة».

ورد في مذكرة لقسم استخبارات الجيش في أواسط عام 1956 هذا التحول التدريجي من السلبية إلى المساهمة الفعالة:

«منذ خريف عام 1955 كنا نشاهد نشاط العناصر غير النظامية من الأردن والذين تتولى تنظيمهم السلطات المصرية والسورية... كانت هذه النشاطات تجري حتى وقت قريب دون معرفة السلطات المركزية الأردنية وكانت سرّية.. في نيسان/ أبريل 1956 تغيّر الموقف نحو الأسوأ وازداد تعاون السلطات الأردنية في تنظيم المجموعات غير النظامية (الفدائيين) لتوجيه الأعمال الإرهابية ضد إسرائيل.. عندها استضافت السلطات الأردنية وبطريقة منظمة مجموعات الفدائيين القادمين من قطاع غزة.. وكان عددهم حوالي 70 مقاتلاً.. تم استقبالهم بحفاوة من قبل الجيش العربي وتلقتهم المدن العربية بالترحاب وخصوصاً في الخليل وبيت لحم وأقاموا في معسكرات الجيش العربي... بعد ذلك مباشرة بدأت السلطات بإنشاء تشكيلات من مجموعات غير النظاميين من أجل مهاجمة إسرائيل. خلال الشهر الماضي تَمَّ تجنيد العديد من اللاجئين والمجرمين.. وكان ضباط التجنيد هم قادة كتائب في الحرس الوَطني وقادة مناطق في الشرطة.. تلقى المجندون وعداً بأن يدفع لهم راتب من الجيش العربي.. وتلقّى بعض المتطوعين تدريبات على أعمال التخريب في معسكرات الجيش العربي.. ونحن نملأ لوائح تتضمن أسماء ضباط الجيش العربي والشرطة الذين يقومون بالتجنيد.. في الماضي كنا معتادين على نقل هذه المعلومات إلى الأمم المتحدة وإلى السلطات الأردنية، ولكن على ضوء اشتراك السلطات الأردنية في هذه النشاطات يبدو أن تسليم اللوائح لن يُؤدي إلى أيّ نتيجة ما عدا تعريض مصادر معلوماتنا للخطر.

الاستخبارات واختبارات المعركة 1956

كانت غارات الفدائيين ضد إسرائيل والغارات المضادة السبب الرئيسي لإقدام الجيش الإسرائيلي على غزو شبه جزيرة سيناء في 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1956، في ما كان الجانب الشرقي في هجوم إسرائيلي فرنسي بريطاني على مصر عُرِف بحملة السويس. كانت صفقة الأسلحة المصرية ـ التشيكية عام 1955 التي أدت إلى زيادة الإمكانيات العسكرية المصرية والخوف الإسرائيلي الذي رافقها هو السبب المباشر للهجوم الإسرائيلي. فَقَد تخوَّف قادة الجيش الإسرائيلي من أنَّ تغير عشرات المقاتلات السوفياتية الصنع والقاذفات والدبابات والمدافع التي بدأت تنهال على مصر من الميزان العسكري ضد إسرائيل خلال أشهر وأنَّه يجب توجيه ضربة وقائية من أجل المحافظة على حياة إسرائيل.

اتَّجه القادة الإسرائيليون نحو فرنسا من أجل الحصول على معدات عسكرية غربية، وفي الوقت نفسه دفعت إلى الحكومة بخطط لتنفيذ ضربة وقائية من شأنها أن تدمر الجيش المصري قبل أن يصبح قوياً إلى درجة يتعذر على الجيش الإسرائيلي تدميره. وعندما تَمَّ عقد التحالف مع بريطانيا وفرنسا أعطى بن غوريون رئيس الأركان موشي دايان الضوء الأخضر وفي 29 تشرين الأول/ اكتوبر 1956 بدأت حملة سيناء.

بدأ العد العكسي للحرب مع خطأ فادح للاستخبارات الإسرائيلية، وكان ذلك غارة المتسللين التي أدَّت إلى هجوم الجيش الإسرائيلي على معسكرات الجيش المصري في غزة في 28 شباط/ فبراير 1955. وعلى عكس توقعات أجهزة الاستخبارات فقد أدت الغارة إلى حرب عصابات مصرية واسعة النطاق ضد إسرائيل وأدّت أيضاً إلى صفقة السلاح التشيكية.

استناداً إلى أمان كانت الحدود في غزة هادئة نسبياً في الأشهر التي سبقت الغارة، ولكن منذ بداية شباط/ فبراير زادت مصر من عمليات الاستطلاع وعبور الحدود «مخافة أن تستغل إسرائيل الأزمة الداخلية العربية (الناتجة عن توقيع ميثاق حلف بغداد) لمهاجمة مصر». في 26 شباط/ فبراير قتل الكشافة المصريون دراجاً إسرائيلياً قرب ريهوفوت وضرب الجيش الإسرائيلي بعد يومين انتقاماً له.

في تقدير لمضاعفات غارة غزَّة ناقشت استخبارات الجيش الإسرائيلي أنَّ الاستخبارات العسكرية المصرية قد «توتر الوضع على الحدود» أو تدعم «المنظمات المحلية».

لم يقترح التقرير من أنَّ أحد خيارات المصريين يُمكن أن يكون شن حرب عصابات

وعبور حدودٍ واسعة النطاق، وهذا ما حدث بالضبط. ولم تتوقع أمان في تقريرها الشامل الذي يقع في 12 صفحة أن تتجه مصر إلى الكتلة الشرقية للحصول على الأسلحة كرد فعل عما حصل في غزة وهذا ما حصل فعلاً. في الحقيقة لقد أغفل تقرير الاستخبارات كلياً ذكر الكتلة السوڤياتية في بحثه في ردود الفعل الدولية على الغارة.

عندما أعلن عبدالناصر عن صفقة الأسلحة التشيكية في 27 أيلول/ سبتمبر حدثت في القدس صدمة وذعر شديد، وبدأتِ الأركان العامة والاستخبارات على الفور مداولاتٍ داخلية حول مفهوم هذه الصفقة، وما هو الوقت الذي يستغرقه المصريون لامتصاص هذه الأسلحة ونشرها، وما هي فعالية هذه الأسلحة.

ونتيجة للفشل الذي كشفته الصفقة التشيكية انشأ قسم الاستخبارات فرعين: الفرع التقني برئاسة زفي روتر الذي بحث في إمكانيات الأسلحة السوڤياتية الجديدة التي وردت إلى المنطقة والتي على وشك أن تأتي، وفرع دولي داخل قسم الأبحاث تكون مهمته مراقبة الاختراق السوڤياتي والعسكري في الشرق الأوسط. كان هناك إجماع في الأركان العامة وفي المستويات العليا في أمان أنَّ مصر تميل إلى الحرب وأنَّ صفقة الأسلحة مُعدة «للجولة الثانية». وبقيت الأسئلة: من سيتخذ المبادرة ومتى؟

في نهاية كانون الثاني/ يناير 1956 توضّح حجم الصفقة لإسرائيل وكما ذكر دايان في مذكراته: «كان حجم الصفقة أكثر مما توقعنا: 200 طائرة ميغ 15. . ، و50 قاذفة اليوشن، و65 شاحنة مع مدفع 122 ملم، و275 دبابة ت34». شعر دايان أنَّ المصريين سيصبحون في وضع يمكنهم من مهاجمة إسرائيل بأسلحة أقوى من تلك التي تمتلكها إسرائيل وذلك خلال أشهر. اتّخذ قسم الاستخبارات «نظرة عن الوضع أقلّ إنذاراً».

إنَّ فشل التنبؤ أو التوقع بعواقب غارة غزّة كان بمعنى آخر خلاصة لخمس سنوات من فشل أجهزة استخبارات الجيش في التقدير الصحيح للنتائج التي تحدثها ردود الفعل الإسرائيلية على عمليات التسلل وغارات الفدائيين. خلال أوائل الخمسينات كانت وحدات صغيرة من الجيش تهاجم منازل في قرى كانت تصفها استخبارات الجيش بأنها منازل المتسللين ومراكز انطلاقهم. غالباً ما كانت الغارات الانتقامية ـ وكذلك الهجمات العربية التي تؤدي إلى هذه الغارات ـ تطال الأبرياء أكثر من المذنبين ورفاقهم. وإذا كان هدف هذه السياسة ترويع المتسللين أو الدول العربية التي تستضيفهم من أجل وقف هذه الغارات فقد أدّى ذلك إلى فشل ذريع.

في تشرين الأول/ أكتوبر 1953 وبعد الهجوم على كيبيا حيث قُتل أكثر من 50 قروياً

عربياً على يد القوة الإسرائيلية الغازية، قرَّرت رئاسة الأركان تغيير السياسة ومهاجمة القواعد العسكرية العربية بدلاً من الأهداف المدنية التي كانت تعتبر قواعد للفدائيين خطأً أو حقيقة. وكان الهدف هو إجبار الجيوش العربية على ضبط المتسللين من أجل تجنب الضربات الانتقامية الإسرائيلية التي قد تؤدي إلى انفجار الوضع بأكمله حيث تكون الغلبة للجيش الإسرائيلي.

لم تُقدِّر أمان بشكل صحيح الحقيقة في أنَّ سياسة الانتقام في جميع مراحلها قد فشلت في وقف التسلل، وأنها اعتباراً من عام 1955 أدَّت إلى مزيد من هجمات الفدائيين بل نقلتها رغماً عنها إلى الأركان العامة للجيش. ولكن وعلى الصعيد الميداني والعملاني كان أداء الاستخبارات ممتازاً. لقد اختارت أهدافاً ورسمت خرائط وأعدَّت معلومات حول طرق التقرب المتبعة وعن مراكز العدو. كان أساس عمل أمان في الاستخبارات على الأهداف الكثيفة في الضفة الغربية وقطاع غزة هو «ملفات القرى» التي أُعِدَّت منذ أيَّام الشاي بنظام مفهرس وبيانات مفصلة عن جميع القرى العربية في فلسطين، والتي كانت الأساس المعتمد في عمليات البالماح والهاغانا. تلقى جدعون ماهانايمي ضابط الاستخبارات في لواء المظليين أمراً من قائده أرئيل شارون بأن يتابع العمل في الملفات بشكل آني. وسرعان ما كان هناك ملف يتضمن صوراً أرضية وجوية وتقارير مراقبة وتقارير عملاء حول كل قرية ومركز عسكري ومركز شرطة، كما قدمت دوريات الاستطلاع ومراكز التنصت داخل خطوط العدو واستجواب السجناء معلومات أخرى.

الهدف: مصر

خلال عام 1956 تحوّل تركيز أمان والموساد في جمع المعلومات من الفدائيين في الضّفة الغربية وغزة إلى مصر. وقد حل مكان حرب العصابات ومناوشاتها تضخُّم وازدياد الترسانة المعقدة وتهديدات القاهرة المتكررة لشن جولة ثانية وأخيرة ضد إسرائيل.

بعد إعلان عبدالناصر تأميم قناة السويس في 26 تموز/ يوليو 1956 أصبحت الحرب أمراً لا مفر منه. كانت الوحدة 131 ومن بينها أفري الاد وافراهام دار قد جمعت منذ سنوات معلومات عن القوات المسلحة المصرية وخصوصاً حول ترتيب القتال في سيناء. وكانت فرق الاستخبارات الميدانية قد تسللت مراراً إلى خلف خطوط العدو وذلك لجمع المعلومات عن محاور التقدم (خصوصاً المحاور الصالحة لمرور الدبابات والآليات نصف المجنزرة) وانتشار القوات المسلحة المصرية. وقد استمرَّ هذا العمل بينما كان يوم الغزو يقترب (ليلة 29 تشرين الأول/ أكتوبر). كانت الألوية المدرعة وألوية المشاة على أتمّ الاستعداد.

كانت استخبارات الجيش الإسرائيلي تمتلك صورةً واضحةً عن ترتيب قتال المصريين (والأردنيين والسوريين واللبنانيين) نزولاً حتى مستوى كتيبة وسرية عشية غزو سيناء. في 15 أيلول/ سبتمبر 1956 سجَّل بن غوريون بالتفصيل تقديرات أمان (التي أعدت قبل 4 أيام) حول ترتيب قتال جميع الجيوش العربية.

ذكر دايان في شباط/ فبراير أنَّ مصر قد ركزت 9 ألوية من أصل 16 في سيناء (عام 1955 كان هناك لواء واحد فقط في سيناء). كان رئيس الأركان يعتقد ـ وربما كان مخطئاً ـ أنَّ المصريين كانوا يحضرون للحرب في الربيع، ومع ذلك كانت القوات المسلحة المصرية غير مستعدة لشن حرب ناجحة ضد إسرائيل. وقد أظهرت الوثائق المصرية التي تم الاستيلاء عليها في حملة السويس أنَّ نوايا النظام الناصري حول «الجولة الثانية» كانت منتشرة بين أفراد الجيش المصري. أفاد الموساد في نهاية 1955 أنَّ «دوائر غربية واسعة الاطلاع كانت مقتنعة بأنَّ مصر سوف تهاجم إسرائيل خلال فترة ثمانية أشهر. كانت تقديرات الجيش الإسرائيلي مبنية على أسس صلبة.

تَمَّ سحب العديد من الوحدات المصرية التي كانت متمركزة في سيناء في أوائل عام 1956، وتوجهت خلال الصيف غرباً من أجل حراسة قناة السويس بعد أن أمَّم عبدالناصر هذا الممر المائي بشكل دراماتيكي. أبقت أجهزة الاستخبارات أعينها على التغييرات في مواقع القوات المصرية.

حثَّ دايان بن غوريون على تنفيذ ضربة وقائية ضد مصر، وضغطت إسرائيل على الولايات المتحدة من أجل وقف صفقة الأسلحة التشيكية. لم يكن الجميع يحبون القتال، وقد أبدى وزير الخارجية موشي شاريت وهو من الحمائم قلقه من احتمال الحرب: «تمتلىء الصحف بعناوين مخيفة حول تركيز القوات المصرية على الحدود.. وهذا يعطي انطباعاً بأننا على شفير الحرب، ولكن القارىء المتشكك يمكنه أن يفهم أننا بالغنا في هذا الانطباع من أجل أن ندعم طلبنا للسلاح». شعر شاريت أن أمان كانت تدعم هستيريا الحرب، وقال بعد بضعة أشهر: «تعاني الاستخبارات من الانحياز الواضح من أجل دعم رأيها السياسي».

الخداع

بالإضافة إلى تقديرها الدقيق لترتيب قتال الجيوش العربية، كان نجاح أمان الأساسي عام 1956 هو في خطة الخداع الكبرى التي نُفذت في النصف الثاني من شهر تشرين الأول/ أكتوبر، أي في الأيام الأخيرة التي سبقت الغزو. نشرت أجهزة

الاستخبارات إشاعات في أجهزة الإعلام وعبر العملاء في العالم العربي بأنَّ الأردن وليس مصر هو هدف الهجوم الإسرائيلي.

وتضمن الخداع أيضاً معلومات مضللة حول دخول وحدات من الجيش العراقي إلى الأردن، وقيل للعديد من الاحتياطيين في الجيش الإسرائيلي إنَّ حرباً مع الأردن وشيكة الوقوع. أعلنت القدس عدة مرات أنها تنظر إلى تحركات القوات العراقية باتجاه الأردن على أنّها إعلان حرب. وبعد أن نشرت إشاعات من أنَّ هذا قد حصل فعلاً، تعزز الاعتقاد في الدول العربية وفي بعض العواصم الغربية بأنَّ إسرائيل على وشك مهاجمة الأردن. في 29 تشرين الأول/ اكتوبر 1956 وقبل ساعات من إسقاط كتيبة مظليين على ممر متيلا خلف الخطوط المصرية في سيناء، وصلت برقية من الرئيس أيزنهاور إلى القدس تعبر عن قلقها من التعبئة الإسرائيلية وتُعلم إسرائيل بأنّ القوات العراقية لم تدخل إلى الأردن. وبدوره عزَّز الأردن قواته على الحدود مع إسرائيل وركّز العراق فرقة كاملة قرب حدوده مع المملكة الهاشمية.

قام الموساد بخداع جزئي وذلك بإشراف أيسر هاريل شخصياً، وتضمّن ذلك إرسال معلومات مضللة إلى المصريين عبر قنوات غير مشكوك بها، ربما أحد العَرب المعروفين أو عميل سوفياتي في إسرائيل. استمرت العملية لمدة أشهر ومع اقتراب موعد الهجوم الإسرائيلي مدَّ هاريل هذه القناة بمعلومات قال عنها فيما بعد إنّها كانت «العامل الأساسي في ثني المصريين عن تنفيذ هجمات جوية على المدن الإسرائيلية».

كانت المدن الإسرائيلية عام 1956 تَفتقِرُ إلى دفاعات جوية قوية، وخلال الأيام الأولى والحاسمة للحرب كان سرب القتال الجوي بكامله مشتركاً في الدعم الأرضي أو في الاعتراض الجوي فوق أرض المعركة. كانت تل أبيب وحيفا والقدس خالية من الدفاعات الجوية (ما عدا بضع طائرات كان الفرنسيون قد ركزوها في مطار اللد في وقت الحرب). ساعد خداع هاريل في إبعاد القاذفات المصرية. لم يكن من الواضح ما هي المعلومات المضللة التي أقنعت القاهرة بعدم تنفيذ الهجمات الجوية. ربما تلقت تقارير مبالغاً فيها أو خاطئة حول دعم الدفاعات الجوية، أو ربما كان هناك تلميح بأنَّ هناك تعهداً أميركياً إلى إسرائيل بالتدخل إذا هاجم المصريون مدنها جوّاً.

بدا أنَّ هناك قناة دعم غير مقصود لخطة الخداع التي قام بها الموساد وهو جيمس أنغلتون رئيس قسم مكافحة التجسس في وكالة المخابرات المركزية الأميركية والذي أقام علاقات وثيقة ومتعاطفة مع الإسرائيليين. استناداً إلى روبرت أموري، وهو نائب مدير وكالة المخابرات المركزية، فقد علمت واشنطن بنبأ الهجوم الوشيك عندما أفاد الملحق

العسكري الأميركي في إسرائيل أنَّ سائقه، وهو احتياطي في الجيش الإسرائيلي، قَدْ استُدعي للخدمة، استنتج أموري أنَّ هناك تعبئة عامة. لم يوافق أنغلتون على هذا الرأي، قال له الأشخاص الذين يتصل بهم في إسرائيل إنه لن يحدث هجوم.. غضب أموري وقال عن انغلتون إنه «عميل إسرائيلي» ولكن بعد سنوات ذكر أموري أن أنغلتون كان «ساذجاً ولم يكن عميلاً مزدوجاً».

عشية الحرب سمحت الاستخبارات الإسرائيلية الدقيقة بتنفيذ ضربة قوية ضد المصريين. ليلة 28 تشرين الأول/ اكتوبر قبل ساعات من إسقاط المظليين فوق ممر متيلا أسقطت طائرة أبحاث جوية تابعة للقوات الجوية الإسرائيلية بوساطة المدافع المركزة على جوانحها طائرة نقل اليوشن 14 فوق البحر المتوسط. كانت تلك الطائرة تقل على متنها 18 ضابطاً مصرياً كبيراً في أثناء عودتهم من دمشق بعد توقيع معاهدة دفاع مشترك مع سوريا، ونجا المشير عبدالحكيم عامر لأنه بقي هناك في آخر لحظة. قال دايان لقائد طائرة الأبحاث الجوية يواش تسيدون عندما عاد إلى قاعدته: «لقد انتهى نصف الحرب، دعنا نذهب ونشرب نخب النصف الثاني». لم تعلن إسرائيل مسؤوليتها عن إسقاط طائرة الإليوشن، وتلقى تسيدون تنويهاً دون ذكر تفاصيل ما فعله وذلك لأسباب أمنية.

تعتبر هذه الضربة حسّاسة جداً إلى درجة أنَّه عندما سُمح بإعلان تفاصيلها بعد ثلاثين سنة، اشتكت مصادر الجيش الإسرائيلي من أنَّ المراقب العسكري قد أخطأ في السماح بنشر هذه المعلومات. عند حدوثها كان وقعها قوياً على المصريين، وبعد سنتين في عام 1958 عندما زار عبدالناصر الزعيم اليوغوسلافي تيتو سافر في اليخت حريَّة بحماية مدمرتين، كتب محمد حسنين هيكل وهو مقرب من عبدالناصر: «إن البحر أكثر أمناً من الجو لأنَّه ساد اعتقاد أنه عشية حرب السويس أسقط الإسرائيليون طائرة تحلق فوق البحر المتوسط بوساطة سلاح سري.



5

أعداء الداخل

1967 - 1948

بداية الشين بيت

ولد جهاز الأمن العام الإسرائيلي (شيروت هابيتاشون هاكلالي، شاباك أو شين بيت) في 30 حزيران/ يونيه 1948، وسماه بن غوريون «الشاي الداخلي». أعد قائده أيسر هاريل مقراً للقيادة في مجموعة أبنية مهجورة في يافا حيث فتش رجاله المدينة المهجورة قبل ثلاثة أسابيع، أي بعد النزوح الفلسطيني مباشرة، بحثاً عن وثائق سياسية وعسكرية عربية. وكان معظم مسؤولي الشاي قد نقلوا إلى جهاز استخبارات الجيش الجديد بقيادة أيسر بيري، أما القلائل الذين ذهبوا مع هاريل فقد كانوا يعملون عنده في تل أبيب أو من ممثلي الشاي في حيفا والقدس وغيرها. في أوائل عام 1949 وبعد إقالة بيري من رئاسة الاستخبارات العسكرية، طلب بن غوريون من هاريل أن يتولى أمور مكافحة التجسس بالإضافة إلى مهامه الأخرى. وقد حقّق ذلك كسباً غير متوقع في العديد، ونُقلت شين ميم 3 بكاملها من الاستخبارات العسكرية إلى جهاز الأمن.

بقي الشين بيت تابعاً من الناحية الإدارية للجيش الذي كان يؤمن التغطية والخدمات والترقية والرواتب. منح هاريل رتبة مقدم، وكان نائبه إيزي دوروت وهو يهودي بولندي قدم إلى فلسطين عام 1936 وعمل رقيباً في وحدة استجواب أسرى الحرب التابعة للاستخبارات العسكرية البريطانية، ثم عمل في فرع الشاي في تل أبيب في أواخر أيام الانتداب، وساهم دوروت مثل الآخرين في تنظيم منظمات الدفاع الذاتي اليهودية وتسهيل الهجرة غير القانونية من أوروبا المحرّرة.

كان هاريل يؤمن بشدّة بالحاجة إلى جهاز أمن مدني، وطالب مراراً بأن ينتقل من سيطرة العسكريين الذين ساعدوه في معركة الموازنة والعديد والمنشآت. في أوائل عام 1950 تم التوصل إلى تسوية وأصبح الشين بيت تابعاً لوزارة الدفاع، ومع ذلك وبعد سنة

بقي أيسر الصغير على شكواه من أنَّ هناك صعوبات في العلاقة. قال هاريل لبن غوريون إنَّ هناك 15 عنصراً من الشين بيت يعملون في الخارج ولم يتقاضوا رواتبهم منذ ثمانية أشهر. أمر بن غوريون بدفع مبلغ 70 ألف دولار فوراً، وبعد قليل تحقق الاكتفاء الذاتي للجهاز وصار على علاقة مباشرة برئيس الوزراء وما زالت هذه الترتيبات قائمة حتى اليوم. في كانون الثاني/ يناير 1951 قدّم هاريل موازنتين الأولى 880 ألف ليرة تسمح باستخدام 600 عنصر، والثانية أصغر بقليل 717940 ليرة وتسمح باستخدام 420 عنصراً.

كان الفساد والتجارة في السوق السوداء الشغل الشاغل للجهاز في السنوات التي تلت الاستقلال، وكان بن غوريون يتكل على هاريل القاسي وذلك لتنظيم تقارير حول تأثير ذلك في الحالة العامة في البلاد وعلى شعبية الحكومة. كتب رئيس الوزراء في مذكراته: «يتحدث جميع المهاجرين عن العائلية في توزيع الوظائف، ونادراً ما تجد عائلة لا تشتري من السوق السوداء، وفي منزل أيسر لا يوجد شيء لتأكله لأنّه لا يتعامل مع السوق السوداء».

بقي إنشاء الشين بيت سراً مع أنَّه سرعان ما جذبت نشاطاته الانتباه. عام 1949 شكّل أعضاء الجناح اليميني المعارض حزب حيروت، وهم قدامى منظمة الإيرغون التي ترأسها مناحيم بيغن، وقد لاحظ بعض هؤلاء أنَّ هناك أشخاصاً يلاحقونهم وأخبروا الشرطة التي ألقت القبض على شابين وامرأة ثم تبيّن أنهم عملاء وأطلق سراحهم. منذ أيلول/ سبتمبر 1952 عندما حل هاريل مكان ريفون شيلوح كرئيس للموساد، تولى دوروت واسمه الرمزي دافني قيادة الشين بيت، وهذه الحقيقة لم تعلن إلا بعد وفاته بعد ثلاثين عاماً.

بحلول خريف 1953 وعندما خرج شيلوح عن الطريق وعين مبعوثاً مفوضاً مطلق الصلاحية في السفارة الإسرائيلية في واشنطن، وكان الموساد تحت سيطرة هاريل الذي اختار دوروت المخلص نائباً له وكلفه بالارتباط مع أجهزة الاستخبارات الأجنبية ووافق على تعيين رئيس جديد للشين بيت. طلب بن غوريون من هاريل أن يختار مرشحه، واختار أموس مانور، لكن بعض مستشاري رئيس الوزراء أعربوا عن شكوكهم إزاء هذا الاختيار، عندها هدّد أيسر الصغير بالاستقالة ـ وأصبح ذلك من عاداته حتى ترك نهائياً بعد عشر سنوات ـ قال أحد الزملاء: «انتقد بعض الناس أيسر ورفضوا مانور لأنه مهاجر جديد، ولكنه كان لامعاً ولديه أفكار جيدة، وربما كان المنتقدون يريدون الوظيفة كل لنفسه».

ولد مانور باسم آرثر مندلوفيتش من عائلة كبيرة وغنية في مدينة سايت في ترانسلفانيا

الهنغارية وجاء إلى إسرائيل عام 1949 وترقى بسرعة في الأعمال الحكومية وذلك على الرغم من وصوله المتأخر وافتقاره إلى دعم أيّ حزب سياسي. علمه أبوه الصهيوني كرة القدم واللغة العبرية ودرس في باريس عندما بدأت الحرب العالمية وخدم في منظمة بريشا. وخلال السنوات العشر كرئيس لجهاز الأمن بقي مجهولاً من الجمهور الإسرائيلي ولكنه حاز على احترام زملائه وأسياده السياسيين.

قبل أن يخلف دوروت عام 1953 حاز مانور على سمعة طيبة كرئيس لقسم الكتلة الشرقية السوڤياتية في فرقة مكافحة التجسس في الشين بيت. كان المهاجرون اليهود الجدد القادمون من خلف الستار الحديدي والبعثات الدبلوماسية الإسرائيلية والمجموعات اليهودية في أوروبا الشرقية قد عملوا كمصادر معلومات مهمة لأجهزة الاستخبارات. والأهم من كل هذا فقد زوّدوا إسرائيل بمصادر ثمينة، وذلك في تعاملها مع الأجهزة السرية الصديقة وخصوصاً وكالة المخابرات المركزية ورئيس مكافحة التجسس الأسطوري فيها جيمس أنغلتون. قال هاريل: «جاء مانور بتوصيات ممتازة» وأضاف: «إنَّ لديه خبرة مع الكتلة الشرقية لأنه قدم منها. لقد كان رجلاً موهوباً يتمتع بمنطق سليم وأثبت نفسه تماماً. كانت علاقاتنا صحيحة تماماً ولكننا لم نكن أصدقاء أبداً».

في أيلول/ سبتمبر 1963 عندما قبل رئيس الوزراء الإسرائيلي ليفي اشكول استقالة «مسؤول حكومي كبير ترأس جهازاً حساساً لأكثر من عشر سنوات» مدحته إحدى الصحف دون أن تكون عالمة باسمه:

«لقد قام بوظيفته دون أن يرى إسمه وصورته في الصحافة، ولم يظهر بشكل رسمي إلّا نادراً، وهذا لا يتوافق مع الاتجاه العام السائد بين أناس من رتبته. وهو طويل القامة مهيب الطلعة ويتمتع بحيوية بالغة لدرجة أنّه عندما يدخل إلى المكتب تتطاير الأوراق على الطاولة، ولكن روحه المرحة بقيت فيه على رغم محنة اليهود الأوروبيين تحت الحكم النازي». لم يتكلم مانور عن عمله أبداً، وبعد مضيّ 25 عاماً على استقالته قال لأحد الصحافيين الذي حاول أن يجري معه مقابلة: «أنا لا أهتم حتى ولو كنت هيرودوت.. أنا لست مصدراً عن الفترة التي كنت فيها رئيساً لجهاز الأمن».

ربما كان قدوم مانور إلى عالم الاستخبارات قد حدث من خلال أهود افريل الذي كان قد تعرف عليه من أيّام بريشا. كان يتكلم العبرية بلهجة هنغارية ثقيلة، لكنّه كان متحرّراً وحيوياً وبارزاً ومختلفاً عن أيسر الذي لم يقل عنه أحد إنَّهُ رجل العالم. شعر هاريل بأنّه مرتاح مع مانور، ولكن لم يكن هناك أدنى شك في من كان يحمل عبئاً أكثر، قال أحد رجال الشين بيت: «عندما عين أيسر أموس في البداية وضعه تحت المراقبة، ليس

لأنه لا يثق به، بل بكل بساطة لأن أيسر كان هكذا.

ضم الشين بيت في أوائل أيامه العديد ممن كانوا في منظمة بريشا أو في الجيش البريطاني. كان يوسف هارملين من عناصر الشين بيت وخدم سابقاً في بريشا والجيش البريطاني أيضاً. هاجر إلى فلسطين قادماً من فيينا عام 1939 ورُقي إلى رتبة نقيب في اللواء اليهودي، ثم انضم إلى شين ميم 3 وهو قسم الأمن الميداني في استخبارات الجيش، ثم انتقل مع بعض أركان مكافحة التجسس إلى جهاز الأمن العام. وكان افراهام كيدرون من الشاي أحد قضاة مثير توبيانسكي من عناصر الجهاز أيضاً، وزفي أهاروني وهو من كيوبيتزات ولد في ألمانيا باسم هرمان ارتدت وعمل محققاً مع أسرى الحرب في استخبارات الجيش البريطاني في الشرق الأوسط وأوروبا المحررة. تعرف عليه دوروت (الذي خدم معه في الوحدة البريطانية نفسها) عام 1949 ثم ترأس فرع التحقيق في الشين بيت لمدة عشر سنوات اعتباراً من أوائل الخمسينات. جنّد هاريل أهاروني في أثناء لقاء بينهما في مقهى كابولسكي. طرح رئيس الشين بيت بضعة أسئلة ثم سأل: «ما هو رأيك بالمنشقين (أي عصابتي شتيرن والايرغون أي بالعبرية بورشيم)». كان أهاروني ضعيفاً بالعبرية ولم يكن لديه أدنى فكرة عما تعنيه بورشيم، لكنه لاحظ أن أيسر الصغير قد ركّز كثيراً على هذا السؤال وكأن الجواب سيكون حاسماً. وتذكر فيما بعد: «بدا لي أنّ بورشيم تعني مجرمين لذلك قلت: أنا ضدهم بالتأكيد وبدا أيسر سعيداً لذلك» وعندها تجنّد أهاروني.

عمل دان ليختنشتاين رئيساً لمكتب حيفا الإقليمي لمدة خمس سنوات حتى العام 1955، وبنحاس كوبيل حتى انتقاله إلى الشرطة عام 1953، والآخرون مثل مئير نوفيك وهو ابن لعائلة يهودية أرستقراطية من وارسو قد عمل عند هاريل في أواخر الأربعينات كعضو كبير في الدائرة الداخلية في الشاي. أصبح نوفيك فيما بعد رئيساً للفرع الخاص في الشرطة.

كان اليهود المهاجرون حديثاً من دول الشرق الأوسط وخصوصاً العراق مفيدين للتعامل مع الشؤون العربية، ومع ذلك كان هاريل يتأكد دائماً من أن يكون المسؤولون في هذا القطاع من الاشكناز. كان هؤلاء الرجال السفارديم الذين يعملون في الميدان يجدون صعوبة في شرح المسائل المتعلقة بالشرق الأوسط لرؤسائهم الأوروبيين الشرقيين. لقد توقع العرب أن تجري ملاحقتهم ببطء وبشكل صارم وأن تكسب ثقتهم تدريجياً. إن أساليب التجنيد السريعة والرسمية لم تنفع. كان السفاردي الوحيد الذي تولى منصباً رفيعاً قبل عام 1967 هو «7» المولود في دمشق والذي وصل إلى إسرائيل عام 1950 وعمل لمدة

وجيزة في وزارة الخارجية قبل أن ينضم إلى الشين بيت وترقى إلى أن خلف زفي أهاروني كرئيس لفرع التحقيق في الستينات. كان أيسر الصغير لا يحب قدامى عناصر الشؤون العربية من «المدرسة القديمة» - مثل عزرا دانين - الذين كانت تحركهم اعتبارات شخصية في جهودهم لمصلحة بعض العرب. لم يثق هاريل بتقديرات المحترفين المستشرقين الذين يدعون معرفة العرب وعقليتهم.

ياكوف كاروز وهو هنغاري آخر خدم كمراقب بريطاني في سوريا وأدار عملاء في فرع الشاي في تل أبيب وعمل مع الموساد ليالية بت في شمالي إفريقيا قبل أن ينضم إلى الشين بيت في تموز/ يوليو 1949. ومثل أهاروني، استدعي للقاء هاريل في مقهى قرب مركز قيادة الجهاز في يافا وتم تعيينه على الفور رئيساً لمنطقة تل أبيب، حيث تكثر السفارات الأجنبية - والجواسيس - ويتطلب ذلك عملاً كثيفاً من ضباط مكافحة التجسس. تولى الشين بيت هذه المسؤولية من الفرقة السياسية التي كان يترأسها بوريس غوريل، وذلك في تموز/ يوليو عام 1950. كان عناصر الأمم المتحدة هدفاً للمراقبة أيضاً. زرع الشين بيت ميكروفونات في بار ميلودي وفندق كايت دان في تل أبيب الذي كان يرتاده عناصر قوات حفظ السلام. خدم كاروز فيها بعد ولمدة وجيزة كرئيس لمنطقة القدس قبل أن يتولى الفرع العربي عام 1952. قدم كاروز مساهمة قيّمة إلى المهنة وذلك بإعداد فهرس عبري منظم للتعابير التي تتعلق بالتجسس ومكافحة التجسس، وقد ابتكر تعابير جديدة مثل ميدور (التباعد في الوظائف) وميشلاش دوميم (علبة تحمل رسالة مميتة) وبيت ميفتاشيم (منزل آمن).

ساد جو من الريادة والارتجال في هذا الجهاز الناشيء، قال هاريل عن طريقته: «التجربة والخطأ» وقال أحد كبار مساعديه: «كنا نحاول أن نبني شيئاً من الصفر»، «كنا نحاول أن نتعلم، نحاول أن نحسّن، نحاول أن نبني تقليداً من الامتياز، وأن لا نكون تابعين لأحد. كان تحدياً كبيراً وفي الجانب المقابل كان لنا حسنة وهي أننا بدأنا من الصفر. لم تعقنا التقاليد الموروثة ولا الموضة الجديدة. في الحقيقة كان علينا أن نتعلم، وأن نبني تقليداً خاصاً بنا وكانت عقولنا حرة وكانت السماء الحد البعيد.

كان لمانور اتصال مباشر مع موشي شاريت الذي حلّ مكان بن غوريون في رئاسة الوزراء من تشرين الثاني/ نوفمبر 1953 إلى تشرين الثاني/ نوفمبر 1955. إنَّ مذكرات شاريت الطويلة والمفصلة مليئة بمراجع غير مألوفة والتي وجدها في بعض الأحيان مثيرة، وذلك بأنّه كان تحت حراسة دائمة من عناصر الشين بيت. وقد أنقذه جهاز الأمن العام من إرباك كبير عندما أعاد إليه حقيبة مليئة بالوثائق السرية كان رئيس الوزراء قد فقدها

سهواً على الطريق بين القدس وتل أبيب. كانت المسؤولية حول إجراءات الأمن الروتينية المتعلقة بالمعلومات السرية وفي المؤسسات الحكومية والدفاعية تقع على عاتق الشين بيت منذ البداية.

الأولويات

توزّع عمل الجهاز ما بين مكافحة التجسس والتخريب الداخلي مع إعارة انتباه خاص للأقلية العربية. في تشرين الثاني/ نوفمبر 1948 كان عدد السكان العرب يقدر بـ 156 ألفاً أي حوالي 18٪ من عدد السكان. بحلول عام 1951 وبسبب الهجرة اليهودية الكثيفة تراجعت النسبة إلى حوالي 11٪. في أواسط الخمسينات كان في إسرائيل 200 ألف مواطن عربي ومعظمهم كانوا يعيشون كما ينبغي، حتى ألغي هذا النظام كليّاً عام 1966 وذلك بفرض الإدارة العسكرية ومنع التجول وقوانين المرور والسماح بالسكن. قال أحد العرب لأحد الأجانب الذي زار القاهرة عام 1958: «هذه الحكومة العسكرية ما هي إلّا غطاء دخاني لإخفاء العمل الأمني الحقيقي الذي يقوم به سراً الشين بيت».

وجدت المنطقة الشمالية في الشين بيت التي كانت مسؤولة عن أغلبية كبيرة من المواطنين العرب أنَّ أداة الحكومة العسكرية ظالمة وجائرة دون لزوم وبدأت تدعو إلى إلغائها. في السنوات الأولى استخدم الجهاز طريقة فرض الضغط على العرب وذلك بمنحهم الامتيازات أو كفها عنهم. لكن ذلك له حدود ولم يكن حجة كافية للتأكيد على الحكم العسكري بشكل غير محدود.

كان الشيوعيون العرب وروابطهم في الخارج في بداية الأولويات. عام 1951 طلب جهاز الأمن العام من وزارة الخارجية وقسم استخبارات الجيش مزيداً من المعلومات حول النشاطات الشيوعية في المنطقة، وكشف أنه يعرف أسماء عدة مواطنين إسرائيليين خططوا للاشتراك في لقاءات سرية في الأردن ولبنان. انتقد إلياهو ساسون من وزارة الخارجية التحليل غير الدقيق في تقرير الشين بيت حول الأردن، ولكنه طلب تشجيع المصدر الذي نظم التقرير لأنه كان يتمتع باتصالات جيّدة في مجال الاستخبارات السياسية.

كانت المراقبة الإسرائيلية الرسمية للنشاطات العربية تهتم بخوف السلطة من الراديكالية السياسية بين الأقلية أكثر من نشاطات التجسس والتخريب. ناقش شموئيل ديفون مستشار رئيس الوزراء للشؤون العربية في ذلك الوقت: «أنظر ما قد يحدث إذا الغينا هذه القيود؟».

«إن العرب الذين اعتادوا على العيش في قرى فارغة، والذين ينظمهم الشيوعيون

ويحثّونهم، سوف يعودون ويجثُمون على خرائب القرى ويطالبون باستعادة أراضيهم. أيّ شيء جيد يفعله هذا؟ إنَّ أرضهم مستعملة الآن. وعندما يقومون باضطرابات كثيرة حول أرضهم سوف يبدأون بالمطالبة بعودة اللاجئين. سوف يشكلون المنظمات والأحزاب والجبهات وأيَّ شيء يثير الاضطرابات. هذه هي الخطة في موسكو. ولدينا معلومات حولها. إنَّ الجبهة العربية التي شُكِّلت هي جزء من المخطط الكبير. إنهم بصدد إنشاء ما اعتقد أنهم يسمونه «وضعاً ثورياً» وذلك لجعل إسرائيل جزائر ثانية حيث كانت قد بدأت ثورة ضد الحكم الاستعماري الفرنسي عام 1954».

منعت وزارة الدفاع «الجبهة العربية» المعروفة بـ «الأرض» عام 1964 بعد نزاع قانوني طويل، وكان تدخل الشين بيت السبب الأساسي وراء هذا القرار.

لقد عكست أقوال ديفون بدقة نظرة الشين بيت إلى الخطر الداخلي العربي. في كانون الأول/ ديسمبر 1957 أفاد هاريل بن غوريون أنَّ الانشقاق الذي حصل في الحزب الشيوعي بين الأغلبية العربية والمجموعة اليهودية «ماكي» يعني أنَّ عرب إسرائيل قد عقدوا العزم على اتباع تعليمات موسكو بطلب حق تقرير المصير، وتحويل المثلث والجليل والنقب إلى جزائر ثانية.

كانت الأسباب الأمنية هي الأسباب المعلنة من أجل استمرار الحكم العسكري في المناطق العربية. كان خط وقف إطلاق النار مع الأردن طويلاً وغير محدد بالضبط وليس محمياً بشكل كافٍ، ولكن يعيش مئات آلاف اللاجئين خلفه. سجلت حالات تجسس نادرة، ومع ذلك علق صحافي بريطاني عام 1958 «في معظم الأحيان تورط شباب أغبياء ويعود غباؤهم إلى الإحباط الذي عانوه في ظل الحكم العسكري. ولم تكن أداة الحكم العسكري هي التي ألقت القبض عليهم، إنه الجهاز السري». وافق ياكوف كاروز على هذا التقدير بعد سنوات عديدة: «لم نكن قلقين حول أي شيء محدّد. كل شيء كان جديداً. . وتصرفنا مثل شاب واثق من نفسه. حتى الجواسيس منهم لم يكونوا جديين». وقد ضبط مع العديد من العملاء الأعداء أعداد من مجلة ماراشوت ومجلة باماهان اللتين ينشرهما الجيش الإسرائيلي وتوزعان وتباعان في الأسواق وتختصان بالشؤون العسكرية.

ومع ذلك كانت الشين بيت تصور الجواسيس العرب الذين تعتقلهم على أنهم شياطين. كذلك عام 1961 صدرت نشرة عن وزارة الدفاع حول التجسس في الخمسينات تصف الحالة الغريبة لامرأة من حيفا تدعى نايفة عقلة والمصابة «بحقد مَرَضي على اليهود وكانت تعبد الدكتاتور المصري عبدالناصر». وقد نفذت عدة مهمات لصالح الاستخبارات الأردنية (شراء بطاقات بريدية لمحاولة العثور على صور لقواعد عسكرية) واعتقلت مع

شابين كانا بصحبتها في حزيران/ يونيه 1957 بعدما شوهدت تعبر الحدود في بيت صفصافة وهي قرية جنوبي القدس نصفها في الأردن والنصف الآخر في إسرائيل.

كان محمود ياسين من قرية عَرَبة في الجليل الغربي يعاني من المشكلة نفسها. «كره عميق لدولة إسرائيل وإعجاب أعمى بعبدالناصر». توجه هو وصديقه، وهما عضوان في نادٍ رياضي تابع للحزب الشيوعي الإسرائيلي إلى بلدة القنيطرة في مرتفعات الجولان. في دمشق استجوبهما ضابط كبير في الاستخبارات السورية يدعى برهان بولس وكان رئيس قسم إسرائيل في المكتب الثاني وأعطيا أمراً بالعودة إلى إسرائيل. وفشلت محاولة أخرى لعبور الحدود من إسرائيل إلى سوريا عندما جرح شقيقه أحمد في عراك بينه وبين نيص* كبير. في تموز/ يوليو 1958 نشطت الشبكة عندما تلقى ثلاثة رجال مسلحين يقودهم فلسطيني من عربة كان قد ترك بلده عام 1948 تعليمات من دمشق لتأمين معلومات حول المرافىء الإسرائيلية والمطارات ومعسكرات الجيش ومحطات الرادار. وبلغ عدد عناصر الشبكة 13 عربياً عندما كشفها الشين بيت مؤخراً في الصيف. تضمنت التفاصيل القليلة التي أُذيعت حول الشبكة ما يقال عادة عن قصص التجسس: عملاء يندسون بين صفوف الحجاج الإسرائيليين الذين يعبرون إلى المدينة القديمة لحضور احتفالات عيد الميلاد.. جواسيس مسلحون يعبرون الحدود من سوريا للاتصال بعملائهم. مقدمات سرية بوساطة كلمات متعارف عليها، وعلبة كبريت مصدرها سوريا تقع من جاسوس على الجانب الإسرائيلي من الحدود وتكون مفتاحاً هاماً للشرطة وللشين بيت. إنَّ جهاز الأمن العام يحترم الاستخبارات السورية من الناحية المهنية، مع أنَّ السوريين كانوا غالباً ما يبالغون في إمكانيات عملائهم. في نهاية الخمسينات أرسل جاسوسان للتسلل إلى المفاعل النووي الإسرائيلي في ديمونا وهو أكثر المواقع حساسية وأهمية في البلاد.

سجَّل رجال مانور نجاحات عديدة وذلك بملاحقة اليهود الذين هاجروا حديثاً من الدول العربية، والذين أفادوا أنَّهم تلقوا عروضاً مالية من العرب من أجل التجسس لصالح إستخبارات معادية وخصوصاً الأردنية. أدَّت إحدى عمليات المراقبة إلى اكتشاف مواطن إسرائيلي متوسط العمر مهاجر حديثاً من العراق ويفتقر إلى الروح الوطنية ووافق على العمل مع أجهزة التجسس المعادية. في النصف الثاني من عام 1957 أفاد العديد من الإسرائيليين الذين اجتازوا الحدود إلى الأردن عن غير قصد أو دخلوا البلاد بطريقة غير قانونية بدافع الفضول والمرح ـ وهي ظاهرة شائعة في ذلك الوقت ـ أنهم خضعوا لاستجواب من قبل رجل يهودي المظهر يتكلم العبرية بلهجة مغربية ـ فرنسية. تبين أنه

* حيوان بري له أشواك.

يدعى حاييم أفرجيل وهو إسرائيلي من مواليد المغرب يبلغ من العمر 29 عاماً وكان قد اختفى من منزله في اللد في ذلك الصيف. وعدته الاستخبارات الأردنية بمساعدته للعودة إلى ذويه في المغرب إذا تعاون معهم. عندما عاد أفرجيل إلى إسرائيل عام 1958 أوقف وسجن لمدة 4 سنوات.

في الخمسينات والستينات كانت مصر تمتلك أكثر أجهزة الاستخبارات العربية تطوراً. عام 1963 ألقى الشين بيت القبض على جاسوس مصري يدعى كيبوراك يعقوبيان الذي كان قد تدرّب لكي يصبح جاسوساً طويل الأمد وأعطي هوية مزوّرة، وتلقى تدريبات حول التجسس وأعطي معلومات مفصلة عن الحياة في إسرائيل وعن العادات الدينية اليهودية، وانتحل إسم إسحق كوكوك من تركيا. زُوِّد بصور أقاربه وقبر أمه. نهاية عام 1960 حاز على شهادة لاجىء من الأمم المتحدة في القاهرة وسافر إلى البرازيل في آذار/ مارس 1961. في ريو دي جانيرو حصل على هوية تثبت أنّه يهودي وأجرى اتصالات مع المجموعة اليهودية المحلية ـ وهي صورة مرآتية لما كان يقوم به الجاسوس الإسرائيلي إيلي كوهين مُستخدماً إسم كامل أمين ثابت مع المجموعة العربية في بونس أيرس في الوقت نفسه تحضيراً لمهمته في سوريا. في كانون الأول/ ديسمبر تلقى كوكوك مساعدة الوكالة اليهودية من أجل أن يهاجر إلى إسرائيل.

درس كوكوك العبرية مثل أي مهاجر آخر في مدرسة البان (وهي مدرسة يهودية تعطي دروساً مكثّفة باللغة العبرية). لكنه فشل في الانخراط في الوحدات المدرعة للجيش الإسرائيلي كما طلب منه المصريون. كان الشين بيت والأمن الميداني في الجيش الإسرائيلي مشككين. وأخيراً حاز على وظيفة سائق شاحنة والتي كانت لا فائدة منها في ميدان الاستخبارات. أظهرت الدلائل أنَّ يعقوبيان كان تحت المراقبة لفترة طويلة. وقد عَلِمَ جهاز الأمن العام أنّه كان يستخدم الحبر السري ليقيم اتصالاته مع المشرفين عليه في أوروبا، ولكنهم لم يعرفوا أنَّ المادة التي كان يستخدمها لحل رموز التعليمات التي كانت ترد إليه من الخارج قد أخفاها بشكل طلاء للأحذية. حكم على يعقوبيان بالسجن لمدة 18 عاماً وأُطلق سراحه في آذار/ مارس 1966 مع عميلين مصريين آخرين في نطاق تبادل لثلاثة أسرى إسرائيليين.

قامت الاستخبارات المصرية باستخدام مغامر صغير يدعى مردخاي لوك وهو يهودي مولود في المغرب كان قد فرّ إلى مصر عبر غزة عام 1961. ظهرت قضيته إلى الأضواء بأسلوب غريب وذلك في تشرين الثاني/ نوفمبر 1964 عندما كان متخفياً في صندوق وحُزم وأرسل إلى الخارج عبر طائرة كوميت تابعة لشركة الطيران العربية المتحدة في مطار

فيوميتشينو في روما. كان لوك يشك في إمكانياته للعمل كجاسوس وكان يحاول التملص من المصريين وقد أنقذ حياته حمال إيطالي متيقظ إلا أنَّه حكم عليه بالسجن لمدة 11 عاماً وأبعد بعدها إلى إسرائيل، وعرف «برجل الحقيبة» وتمّ طرد ثلاثة دبلوماسيين مصريين من إيطاليا. واستناداً إلى مصادر إسرائيلية فقد خطط المصريون لإجراء جراحة تجميلية للوك من أجل تغيير مظهره وتزويده بهوية مزوّرة وإرساله إلى إسرائيل ليفتح وكالة سفريات. علق ياكوف كاروز: «وهذا ما يؤمن غطاء ممتازاً لعمل الاستخبارات السري لأنَّه يسمح بإقامة اتصالات مع مختلف فئات الشعب ويبرر «العلاقات المتنوعة مع الدول الأجنبية وقناة جيدة من أجل نقل الأموال». لم يمتلك لوك إمكانيات عميل ناجح لكن المصريين احتفظوا به لأنهم انبهروا به كيهودي إسرائيلي... يرغب بالعمل ضد بلاده.

ساعد انكشاف لوك الشين بيت على كشف إسرائيلي خائن آخر هو شموئيل بوروخ، وهو رجل أعمال من مواليد القدس ومن عائلة سفاردية معروفة. تقرّب من المصريين في سويسرا في أيلول/ سبتمبر 1963 ظاهرياً لأنه كان يحتاج إلى دعم مالي لمصنع نسيج فاشل كان قد أقامه في المدينة الجنوبية الناشئة كيريات غات. كان عناصر الاستخبارات المصرية في العواصم المحايدة موضع مراقبة دائمة، وقد شوهد بوروخ فوراً وتم تصوير اجتماعاته وتسجيلها. شجعه المصريون على أن يكون فاعلاً في النشاطات السياسية، وفي صيف 1964 أصبح المسؤول المالي لحركة إسرائيل هاتزيرا (إسرائيل الصغيرة) وهي حركة سياسية تسعى إلى الحفاظ على مصالح اليهود السفارديم والاشتراك في انتخابات الكنيست عام 1965. كان من المفترض أن يقدم مصنع كيريات غات موطىء قدم للمصريين في منطقة النقب التي كانت تعتبر مهمة من الناحية الاستراتيجية بسبب وجود عدد كبير من المواقع العسكرية فيها. كان مراقبوه من الشين بيت يلاحقونه ليل نهار، إذ كان له صديقة شابة وجميلة. قال كاروز: «لو نجح باروخ في تنفيذ خطته لمصلحة المصريين لاعتبر أحد أكبر العملاء السريين في هذا العصر. ألقي القبض عليه، وسجن لمدة 18 عاماً وذلك في كانون الثاني/ يناير 1965.

إذا كانت الاستخبارات المصرية فشلت في جعل مردخاي لوك وكيل سفريات في إسرائيل فإنّها نجحت مع عميل آخر والذي لم ينكشف إلاّ بعد وفاته، وهو رفعت الجمال مصري من دلتا النيل أمضى 20 عاماً في إسرائيل، وعمل باسم جاك بيتون الذي أسّس عام 1956 وكالة سفريات سيتورز في تل أبيب إلى أنْ غادر البلاد إلى ألمانيا الغربية عام 1968.

كان الشين بيت يهتم بالأجانب أيضاً. في آب/ أغسطس 1957 أُلقي القبض على

اليوناني اليسبياديس كوكاس وهو رجل أعمال قام بزيارات عديدة إلى إسرائيل، وحكم عليه بالسجن لمدة 4 سنوات لأنّه حاول أنّ يقيم شبكة تجسس لمصلحة الاستخبارات المصرية. وهناك قضية غريبة انتهت أيضاً في تلك السنة وهي قضية أورليخ شافت وهو ألماني كان قد خدم في وحدة S S الألمانية. خَتَنَ نفسه عندما كان في معسكر أسرى الحرب في إيطاليا وهاجر إلى إسرائيل منتحلاً صفة يهودي إسمه غبريال زسمان عام 1949، أبعد من البلاد عام 1954 بعدما انتابه مرض السكر وأفصح عن هويته الحقيقية، لكنه أجرى اتصالات مع الاستخبارات المصرية وعاد إلى حيفا بهوية جديدة: سائح. أوقف ثم أبعد مرة ثانية. كان رجال الدين المسيحيون الذين سمح لهم بعبور بوابة مندلبورم بين قطاعي مدينة القدس الأردني والإسرائيلي تحت المراقبة الشديدة. وحكم على كاهن قبطي من يافا بالسجن لمدة 12 سنة لأنه جمع معلومات عسكرية للمصريين.

الخطر الأحمر

كانت سفارات دول الكتلة السوفياتية وعناصرها أهدافاً تراقبها الشين بيت في تلك الفترة، حيث كانت الحرب الكورية محتدمة والحرب الباردة في أوجها. ومع أن ستالين دعم مشروع التقسيم في تشرين الثاني/ نوفمبر 1947 وصوّت إلى جانبه في الأمم المتحدة، ومع أن العلاقات الأميركية الإسرائيلية كانت خفيفة بالمقارنة مع الستينات، فإن الاستخبارات السوفياتية ك ج ب اعتبرت وبسرعة أن إسرائيل ذات أفضلية في عمل الاستخبارات. وقد سهل لها الاختراق العدد الكبير من يهود الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية الذين وصلوا إلى البلاد منذ الاستقلال. ومع ذلك واستناداً إلى إيليا دزيركفلوف الذي عمل في ذلك الوقت في قسم الشرق الأوسط والأدنى في ك ج ب فإن معظم هؤلاء المهاجرين «كانوا نظيفين». في نهاية عام 1947 شكّلت مجموعة خاصة من ضباط الاستخبارات السوفياتية من أجل تجنيد وتدريب المهاجرين اليهود للعمل في إسرائيل. ترأس إحدى هذه المجموعات المقدم فلاديمير فيرتيبركوف الذي خدم سابقاً في الـ ك ج ب في طهران وكذلك العقيد الكسندر كوروتكوف مدير إدارة الـ ك ج ب المختصة بالممنوعات، حاز كلا الضابطين على أوسمة حكومية نظراً لنجاحهما ورقي كل منهما إلى رتبة جنرال. أصبح فيرتيبركوف الذي كان يعرفه أصدقاؤه باسم العم فولوديا رئيس الـ ك ج ب في إسرائيل حيث اعتبره رؤساؤه استناداً إلى دزيركفلوف «أحد الفعالين في مجال جمع المعلومات السرية وتجنيد العملاء الجدد». لكن بعض اليهود السوفيات المهاجرين أطلعوا السلطات الإسرائيلية على محاولات تجنيدهم، واستناداً إلى أيسر هاريل فقد عمل بعضهم بولاء وإخلاص عملاء مزدوجين. قال هاريل فيما بعد: «كان البعض يخبروننا

حالما يصلون ونقول لهم حسناً اهدأوا والآن وبعدما أخبرتمونا، ما هي مماسكهم عليكم؟ وإذا ضغطوا عليكم الآن قولوا لهم أن يذهبوا إلى الجحيم».

كان عدد موظفي السفارة السوڤياتية في تل أبيب في أواسط الخمسينات 60، وكان معظمهم على ما كان يعتقد هاريل منغمسين في نشاطات التجسس. وصل فريق من العلماء السوڤيات ومن بينهم علماء آثار إلى القدس وأعدوا مكتباً في الحي الروسي القديم عام 1951، وكانوا مهتمين بوضع العلوم في إسرائيل أكثر من التاريخ القديم للبلاد. حذر الشين بيت مراراً العلماء الإسرائيليين من أخطار صداقة الدبلوماسيين السوڤيات والآخرين من الكتلة الشرقية والوقوع في فخهم. كان التشيكيون والبولونيون والرومانيون نشيطين وأبدوا علامات احتراف عالية كما ذكر مراقبوهم الإسرائيليون.

عام 1952 نشر كتاب مثير يعطي النظرة المعاصرة، وإن كانت أميركية، حول الخطر الأحمر في إسرائيل وهو «الدم والنفط والرمال» لمؤلفه راي بروك وجاء فيه:

«على رغم الغربلة الشديدة فقد تضمنت موجات المهاجرين إلى إسرائيل رجالاً ونساء كرسوا أنفسهم للإطاحة بالحكومة الإسرائيلية وإنشاء دولة شيوعية في قلب الشرق الأوسط. لقد جاءت زيادة السكان في إسرائيل من مناطق وسط وشرقي أوروبا حيث كانت الشيوعية وحدها من نظّم وسلّح ودرّب عناصر المقاومة ضد العدو السابق».

لم يكن لدى هاريل ومانور أدنى شك في جدية التهديد الشيوعي. كان تخلي الكرملين عن دعمه لإسرائيل وإقامة علاقات معادية معها وعلاقة صداقة مع العرب مخططاً لعزل الأقلية اليهودية في الاتحاد السوڤياتي وتشديد القبضة عليها. لقد أقلق الاستقبال الحماسي الجماهيري الذي نظمه يهود موسكو لغولدا مئير وهي أول ممثل لإسرائيل في الاتحاد السوڤياتي السلطات وفاجأها. كان هدف الـ ك ج ب الأساسي المعلومات العسكرية ومحاولات جديدة من أجل اختراق المجموعة الاستخبارية في إسرائيل.

كان هاريل مدركاً لجهود السوڤيات المتكررة من أجل تجنيد المسؤولين الإسرائيليين الذين يعملون في الخارج. إحدى الحالات التي انكشفت في أوائل عام 1956 أثارت صدمة لأنها تحولت إلى توريط طويل الأمد لعميل للـ ك ج ب. تبيّن أن زئيف أفني الموظف في السفارة الإسرائيلية في بلغراد هو جاسوس للسوڤيات وأعيد إلى الوطن ومثل أمام محكمة سرية. أفاد كل من هاريل ومانور شاريت المذعور عن نتيجة التحقيق عندما اعترف أفني، ومع ذلك أخبر مانور رئيس الوزراء أنه يعتقد أن المدعي العام حاييم كوهين قد أخطأ في عدم تقديم الإثباتات للادعاء ربما بسبب الحساسية الشديدة للموضوع.

وُلِدَ أفني في سويسرا، وكان إسمه ولف غولدشتين وهاجر إلى إسرائيل عام 1948 وانخرط في السلك الخارجي. وكخبير اقتصادي، يجيد عدة لغات، عمل ملحقاً تجارياً في دول البنلوكس* واشترك في مفاوضات التعويضات مع ألمانيا الغربية عام 1952. التقى أفري الاد الرجل الثالث في قضية لافون أفني في سجن الرملة بعد انتهاء فترة سجنه. كتب الاد: «لقد جذب أفني بسرعة انتباه الموساد وانضم إلى المنظمة، وخلال وقت قصير استطاع أن يحدد جميع العملاء الذين قابلهم وذلك لأنه عمل كصندوق بريد بين قيادة الموساد والعملاء الميدانيين». حكم على أفني بالسجن لمدة 15 عاماً وما زالت تفاصيل هذه القضية بالغة السرية حتى اليوم.

ألقي القبض على إسرائيلي آخر يتجسس لدولة من الكتلة الشرقية هو إسحق زلبرمان وهو مهندس من بيساربيا هاجر إلى إسرائيل عام 1949، وعمل في قسم المعادن في مصنع في عكا حيث تنفذ هناك عقود عسكرية. عندما ألقي القبض عليه حاول ابتلاع السم وحكم بالسجن لمدة تسع سنوات بعد محاكمة أجريت في خريف 1959.

أعداء الداخل

لم يكن العرب والجواسيس وحدهم في دائرة اهتمام الشين بيت. فقد رافق الهيمنة السياسية التامة للمباي في أوائل أيام الاستقلال شكوك عميقة حول أحزاب المعارضة والمنظمات السرية اليمينية والدينية المتشددة. كان حزب حيروت الذي أسّسه مناحيم بيغن من منظمة الايرغون أحد الأهداف. في كانون الثاني/ يناير 1952 عندما وصل بيغن إلى حد كبير في استغلال مسألة التعويضات الألمانية، وبدأ يهاجم بن غوريون والمباي، كان هاريل يحيط رئيس الوزراء علماً بالمخططات السرية لحزب حيروت. وكان قدامى الناشطين في عصابة شتيرن الذين انتقلوا يميناً ويساراً بعد عام 1948 موضع اهتمام الشين بيت أيضاً. كانت أول ضربة لهاريل هي تصفية آخر آثار منظمة ليهي بعد اغتيال الوسيط الدولي السويدي الكونت برنادوت في أيلول/ سبتمبر 1948. لقد قتل برنادوت لأنَّ خطة السلام التي اقترحها تضمنت تدويل القدس وهذا ما لم يكن مقبولاً من المتشددين. تقرّب أحد عناصر منظمة ليهي وهو روميك غرينبرغ إلى الشين بيت وعقد اتفاقاً مع مئير نوفيك، مقابل عدم الادعاء عليه. وضع المخبر السري في فندق ليمبل في تل أبيب وساعد مباشرة في البحث عن قائد الجماعة ناتان يلين فريدمان الذي سرعان ما ألقي القبض عليه في منطقة حيفا.

---

* وهي Benelux أي بلجيكا وهولندا واللوكسمبورغ (المترجم).

إلى اليسار كان هناك حزب العمال الموحد المابام وهو يميل باتجاه الحزب الشيوعي «ماكي». قرر بن غوريون أن يُنشيء تحالفاً للحكم لا يضم حيروت ولا ماكي. كان الحزبان كلاهما خارج الاجماع وجرت مراقبتهما بعناية. كانت مهمة بنيامين هوسشتاين مراقبة واختراق هذه الأحزاب والمجموعات، وهو رجل ذكي من قدامى القسم الداخلي في الشاي وأصبح رئيس الفرقة السياسية في جهاز الأمن العام.

بدأ الشين بيت يراقب حزب المابام في كانون الثاني/ يناير 1951. كان لهاريل شكوك قوية حول الولاء المتنازع لهذا الحزب بين الاتحاد السوفياتي والدولة الجديدة. وفي الصيف الفائت أفاد بن غوريون عن عدد أعضاء المابام ومؤيديهم في المصنع العسكري الناشيء الذي تديره الدولة «تاس». انتهزت الشين بيت مناسبة المظاهرات المضادة للحكومة بسبب تغيير سعر دعم الخبز من أجل التقاط صور فوتوغرافية لأعضاء ماكي. تولت هذا العمل وحدة العمليات الخاصة في الجهاز التي انتقلت من البالماح إلى هاريل. كان قائد الوحدة غيرشون رابينوفتز مثل رجال البالماح من عناصر المابام من كيوبيتز روحاما في النقب. بعد ذلك بقليل طلب رابينوفتز إعفاءه من مهماته، عندها صُدم هاريل عندما علم أنَّ الوحدة بكاملها كانت تعمل بشكل سري داخل الشين بيت وكانت تنقل معلومات سرية من الجهاز إلى المابام الذي كان له «جهاز أمن» مستقل. كان الهلع الذي أصاب هاريل ماكراً، فمن الواضح أنه كان يرغب في إزالة العناصر الذين كان يعتبرهم خطرين ومن الجناح اليساري وكان رابينوفتز الذريعة.

في السنتين التاليتين اتّجه الحزب نحو اليسار عندما استقرت إسرائيل في المعسكر المضاد للسوفيات. إن محاكمة سلانكي التي جرت في براغ في كانون الأول/ ديسمبر 1952 واشترك فيها اثنان من القادة البارزين في حزب المابام اللذان كانا في تشيكوسلوفاكيا، توصلت إلى أنَّ هناك مؤامرة صهيونية دولية في قلب العالم الشيوعي. وبعد شهر أوقف تسعة أطباء يهود في موسكو بتهمة الاضطلاع بمخططات ضد السلطة الحاكمة. صدم الإسرائيليون بما بدا أنّه اعلان بشع للعداء للسامية من جانب السوفيات، وانتهز ياكوف هزان أحد قادة المابام هذه المناسبة ليهاجم ارتداد بلاده والسياسة الخارجية الموالية للغرب، وفي الوقت نفسه اقترب منافسه اليساري موشي سنيه نحو ماكي.

في كانونِ الثاني/ يناير 1953 قُبض على اثنين من عملاء الشين بيت بالجرم المشهود وهما يتسللان إلى مقر قيادة الحزب في تل أبيب. أدركت قيادة الحزب منذ بعض الوقت أن تفاصيل الاجتماعات السرية كانت تتسرب إلى الصحافة، ووجد بعض المسؤولين جهاز إرسال راديوي من صنع أميركي مخبأ تحت مكتب أمين عام الحزب مئير ياري. لقد ضُبِط

عنصرا الشين بيت عندما حضرا لتغيير بطاريات الجهاز. رفضت الحكومة أن تتحمل مسؤولية هذا العمل ومع ذلك طلب هاريل أنّ يدلي ببيان في الكنيست وقال إنه إذا أعلن عن وجود جهاز الشين بيت لن يتمكن المابام من الحصول على مكاسب سياسية من هذه القضية، وأنَّ البلاد بأكملها سوف تتفهم الحاجة إلى المراقبة الشاملة. ولكن وفي السنة اللاحقة وفي مناقشة الموضوع في الكنيست أصرّ وزير الشرطة على أنّه لا يوجد شيء نحقق فيه.

ظهرت بعض الادعاءات حول زرع أجهزة استراق سمع من قبل الشين بيت في أواسط الخمسينات. في حزيران/ يونيه 1955 كتب وزير التجارة وهو جنرال صهيوني إسمه بيريز بيرنشتاين في صحيفة الحزب هاكوبر أن «رسائل الوزراء من غير الماباي وكذلك مكالماتهم الهاتفية كانت مراقبة».[1]كان رد فعل شاريت أنّه حقق في هذا الادعاء ووجد أنَّ لا أساس له. على أيّ حال بعد سنة أدّت ادعاءات أخرى إلى إجراء تحقيق من قبل لجنة فرعية منبثقة عن لجنة الشؤون الداخلية في الكنيست. وأكدت اللجنة بعض هذه الادعاءات، لكن بيانها الذي صدر شدد على أنّ هناك أجهزة (لم يسمها) تحصر نشاطها في الحاجات الأمنية الضرورية للبلاد. لم يتأثر الشين بيت. اشتكى مناحيم بيغن أن شقته تعرضت للخلع في محاولة واضحة لزرع أجهزة تنصت. وصرح زعيم حيروت أن صديقاً له في الشرطة أخبره أن هذا من عمل الأجهزة الأمنية.

لم يكن وجود أجهزة المراقبة أمراً سرياً على قيادة الماباي. خلال الخمسينات كان كبار مسؤولي الحزب يتلقون «نشرة معلومات» شهرية دون توقيع، والتي كانت تتحدث عن نشاطات المابام وماكي وخصوصاً اجتماعاتهم مع مسؤولي ودبلوماسيي دول الكتلة السوفياتية. غطت هذه النشرة أيضاً محاولات اليمين المتطرف لإنشاء منظمات تخريبية سرية ومنظمات دينية متشددة مثل: حركة نوتري كارتا المضادة للصهيونية. في القدس كان مراسل خاص يستقل دراجة هوائية قادماً من مكتب رئيس الوزراء يوزع النشرة وكان واضحاً أنَّ هذه النشرة من إعداد أيسر الصغير. ذكر المؤرخ الشخصي لحياة بن غوريون أنَّ هاريل كان يقدم نصائح في مسائل سياسية ليس لها علاقة بالأمن وغالباً ما كانت تتعلق بالتطورات داخل الماباي.

لقد واجه التعامل مع الادعاءات حول المراقبة السياسية بتعقيد هو أنَّ جهاز الشين بيت غير موجود رسمياً. قال يحزقيال ساحار وهو أول مدير للشرطة: «لا يوجد في هذه البلاد جهاز سري ولا شرطة سياسية.وأخيراً سقط هذا الادعاء في حزيران/ يونيه 1957 في بيان هام ألقاه بن غوريون أمام البرلمان. وجواباً على التحركات التي اقترحها بيريز

بيرنشتاين وحاييم لاندو من حيروت وضع «رئيس الوزراء أوراقه على الطاولة: «إن دولة إسرائيل لها جهاز سري له ثلاثة أهداف. ـ وثلاثة أهداف فقط». وشرح أن 95٪ من موازنة الشين بيت والعناصر العاملة فيه كانت مكرسة لمكافحة التجسس. كان هذا الجهاز ناجحاً بشكل كبير في هذا المجال، وفي بعض القضايا جرت محاكمات سرية، وكان شغله الشاغل «المنظمات الإرهابية» و«الطابور الخامس». لم يذكر رئيس الوزراء المواطنين العرب في البلاد ولكنه كان يعني ذلك وقال: «لسوء الحظ إننا لا نعيش في سلام مع جيراننا، لقد قمنا بحملة سيناء وبعمليات أخرى ولا نستطيع أن نعلم ما يحدث في المستقبل» ووصف في مذكراته موقف المعارضة في تلك الليلة: «أنها تحاول أن تصور أن الشين بيت هو وكالة تحرٍّ خاصة للماباي وللحكام».

في نهاية عام 1955 وافق هاريل على إنشاء لجنة وزارية دائمة ـ بناء على طلب المابام كشرط للاشتراك في حكومة جديدة بقيادة الماباي بعد الانتخابات التي جرت في تلك السنة ـ تتلقى عرضاً عن نشاط وعمل الشين بيت. أدى تعليق بن غوريون الأول حول نشاط أجهزة الأمن إلى تدابير محددة من البرلمان للإشراف على موازنته. بعد مضي شهر على بيان رئيس الوزراء في الكنيست أعد هو ومستشاره العسكري غميا ارغوف اقتراحاً يقدم بموجبه الشين بيت تقريراً سنوياً للجنتي الدفاع والشؤون الخارجية في الكنيست وتقريراً عن الموازنة السنوية إلى لجنة فرعية خاصة، على أن يخضع ذلك كله لتدقيق من مراقب عقد النفقات في الدولة. لم يحب هاريل هذا التعرض. وفي نهاية العام طلب من بن غوريون أن يعدل قانون عقد النفقات ليستثني «بعض العمليات».

أداة الظلام

يعود الفضل في إلقاء بن غوريون لبيانه في الكنيست إلى صحافي شاب يدعى يوري أفنيري وهو مدير تحرير مجلة هاعولام هازيه الأسبوعية. لم يأت أفنيري، وهو من قدامى الأعضاء في عصابة شتيرن، على ذكر الشين بيت بل أسماه أداة الظلام، وذلك ليتجنب قيود المراقبة المفروضة. خلال النصف الأول من الخمسينات كان يكتب مقالات مثيرة بهدف إظهار سيطرة بن غوريون والماباي على البلاد بأسرها. قال أفنيري: «جميع أدوات الحكومة تخضع مباشرة لسيطرة بن غوريون وبن غوريون وحزبه شيء واحد» وأضاف: «وكان الشين بيت إحدى هذه الأدوات».

تواجهت هاغولام هازيه عدة مرات مع السلطة، أما بقية الصحف فقد كانت مُروّضة، والمجلات الصغيرة المناضلة كانت تجد نفسها هدفاً لهجمات كلامية ومادية عندما

تتحدث عن الحكومة أو زعماء المباي مثل أبا هشي عمدة حيفا النافذ. كان أسلوب أفنيري اللاذع والمبتكر يختلف كلياً عن الإنشاء الرزين والمحترم الذي تكتبه بقية الصحف. قال عن حيفا إنها «هشي ستان» وأثار السخرية من الجميع.

كان أيسر الصغير يكره أفنيري ويشمئز منه. في كانون الأول/ ديسمبر 1953 تعرض أفنيري ونائبه شالوم كوهين للضرب على يد معتدين مجهولين. اشتكى أفنيري إلى بن غوريون: «دون شك إن هذا من صنع الشين بيت» وقال له: «أو على الأقل علم رئيسه السيد أيسر هالبرين مسبقاً بالأمر ووافق عليه»، وازداد الكره، ففي حزيران/ يونيه عام 1955، وعندما زرع أحدهم قنبلة خارج مكاتب المجلة، قال ميمونة لشاريت إنه من المحتمل أن يكون أفنيري وأصدقاؤه قد بلبلوا الوضع لخلق انطباع على أنهم «شهداء» ومع ذلك فقد غيّر رأيه فيما بعد وقال: إنه يمكن أن يكون ذلك من فعل عناصر أخرى. كان أفنيري متأكداً أن الشين بيت تريد أن تنال منه.

وصلت المواجهة إلى ذروتها حول قضية كاستنر وهي حادثة عاطفية مثيرة أحيت ذكريات وجراح «المحرقة» ومشاعر الذنب الكامنة في اليشوف والوكالة اليهودية التي يسيطر عليها المباي، بأنهم لم يقوموا بما فيه الكفاية لإنقاذ إخوانهم في أوروبا المحتلة. كان الدكتور إسرائيل كاستنر أحد كبار مسؤولي حزب المباي وكان في السابق زعيماً لليهود الهنغاريين، وخلال الحرب العالمية الثانية أجرى مفاوضات مع النازيين من أجل إطلاق سراح آلاف اليهود. عام 1953 اتهم أحد عناصر اليمين مالكيل غرينوالد وهو هنغاري نجا من «المحرقة» كاستنر بأنه تعاون مع الـ S S مقابل تحرير مئات من أقاربه وأصدقائه. انضمت حكومة شاريت إلى كاستنر في مقاضاة غرينوالد بجرم التشهير بعد أن لذعت من التأثيرات العاطفية والسياسية لهذه التهمة. ولكن في حزيران/ يونيه 1955 ثبّتت المحكمة صحة الاتهام ورفضت النظر في القضية. قال تيدي كوليك: «إن زعماء الوكالة اليهودية الذين حاولوا إنقاذ اليهود من المحرقة (ولم ينجحوا) هم أنفسهم الذين يديرون الحكومة، والعديد من الناس يسألون إلى أي حد هم قادرون على القيام بهذا العمل». وقع التحالف في جو من عدم الثقة في التعامل مع هذه القضية. وفي آذار/ مارس 1957 اغتيل كاستنر. علّق أحد المؤرخين: «إن حكم المحكمة قد فتح جرحاً واسعاً في بنية المعنويات الصهيونية والتماسك الاجتماعي، اغتيل كاستنر كإثبات على التوتر الزائد الذي يحدثه البحث في تاريخ المحرقة».

اعتبر أيسر الصغير أنَّ الجزء الصغير من القضية يتعلق بالذنب وبذكريات المحرقة، أمّا الجزء الأكبر فهو الظهور المقلق لخطر المجموعات السرية المتعصبة والتي تُلاحق أهدافها

على حساب المؤسسات الهشة للدولة الجديدة. كان أكشتين، وهو أحَد ثلاثة وطنيين متطرفين حاولوا قتل كاستنر، على علاقة مع الشين بيت مع أنّه كان واضحاً أنّه كان مخبراً يتقاضى أجراً وليس عميلاً. لطالما حذرت هاعولام هازيه من مكائد «أداة الظلام» واقترحت عدة مرات أنَّ جهاز الأمن كان وراء الاغتيال تماماً كما نظم هجمات ضد المجلة بما في ذلك الاعتداء بالضرب الذي حصل عام 1953. ناقش أفنيري أنَّ الحكومة كانت تريد أن تمنع الكشف عن سياسة الوكالة اليهودية خلال المحرقة، وأن قتل كاستنر هو أبسط طريقة لذلك. كان هاريل متخوفاً وبقي متخوفاً لأكثر من ثلاثين عاماً عندما كتب روايته لهذه القضية. قال: كان أفنيري شريراً وساخراً. إن أولئك الذين حاولوا في الخمسينات إضعاف أجهزة الأمن وذلك في سياق حربهم ضد الإرهاب السياسي كانوا يحاولون إضعاف المؤسسات الديموقراطية وتشجيع الإرهاب».

كانت هاعولام هازيه مخطئة تماماً حول دور الشين بيت في قضية كاستنر، وكان أفنيري مهتماً بهذه القضية من أجل أن يلوم الحكومة وليس من أجل عرض صورة موضوعية للقضية. لكن أفنيري كان محقاً في أنَّ السلطات تضطهده. قال: «كنا بالكاد نستمر ولم يكن لدينا مال. كنا على شفير الإفلاس وكان أيسر يرسم صورة للبلاد على أنها خائفة منّا وكأننا العدو رقم واحد أو ساهمنا في المؤامرة المشؤومة مثل بعض النصوص الواردة في بروتوكولات حكماء صهيون. كلفت الحكومة أحد الكتاب المعروفين لكتابة مسرحية تهاجم هذا النوع من الصحافة الذي تمثله هاعولام هازيه. كان عنوان المسرحية «إرمه للكلاب» وحضر حفلة الافتتاح في مسرح هابيما في تل أبيب بن غوريون وزوجته باولا وجميع أعضاء الحكومة.

جند هاريل ومانور بضعة صحافيين موالين لإعداد مجلة أسبوعية منافسة تدعى «ريمون» وتهدف إلى المضاربة على هاعولام هازيه. أدرك شاريت أنه على الرغم من منظر مجلة ريمون الحسن فقد كانت ضعيفة. ومع ذلك في آب/ أغسطس 1956 وزعت 10 آلاف نسخة وفي الشهر التالي تغلبت على هاعولام هازيه. في أيلول/ سبتمبر نشرت المجلة لمحة عن حياة بن غوريون. وبعد أن أجرى شاريت بعض التصحيحات البسيطة شعر بالسرور لكن المقالة كان ينقصها العمق. بعد حملة سيناء أصبح خط ريمون السياسي أكثر وضوحاً، ونشرت مقالات تمتدح العملية وتهاجم مواقف الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. لكن المجلة فشلت. وبحلول أيلول/ سبتمبر 1957 خسرت ما بين 300 ألف و400 ألف ليرة دون أن تؤثر في شعبية هاعولام هازيه. وفي حزيران/ يونيه اتهم أفنيري أنه تم توظيف 250 ألف ليرة «في نشرة غبية مهمتها الوحيدة أن تنشر المواد التي يسلمها عملاء الشين بيت».

الجواسيس السوڤيات

كان التجسس السوڤياتي الشغل الشاغل في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات، وهناك اثنتان من الضربات الموفقة للشين بيت تقعان في المنطقة الرمادية بين التجسس والحرية السياسية القانونية للجناح اليساري والذي رآه هاريل ومانور تهديداً محتملاً لسيطرة الماباي.

بدأت قضية أهارون كوهين عندما انتبه أحد رجال الشرطة المتيقظين، وكان خارج عمله إلى سيارة تحمل لوحة دبلوماسية تسير ببطء خلف البوابة الرئيسية لكيوبيتز شعار هاماكيم قرب حيفا وذلك في نيسان/ أبريل 1958. رُفع تقرير روتيني إلى الشين بيت وتبين أن السيارة مسجلة باسم دبلوماسي سوڤياتي يدعى سوكولوف، والذي كانت أجهزة الأمن تعلم أنه عميل استخبارات.

بدأ عناصر فرع العمليات في الشين بيت المراقبة، وبعد مراقبة اجتماعات سرية أخرى في الكيوبيتز تمكنوا من تحديد الرجل الذي كان يتحدث مع الروس وهو أهارون كوهين. كان كوهين البالغ من العمر 53 سنة أحد قادة حزب مابام ومن قدامى عناصر الشاي وكان خبير الحزب في الشؤون العربية. وكان في البلاد منذ عام 1929 وكرّس حياته لدراسة العالم العربي والنزاع مع إسرائيل.

شوهد مسؤول روسي آخر يجتمع مع كوهين وحُدِّد بأنه فيتالي بافلوفسكي وهو عضو البعثة العلمية السوڤياتية في القدس، والذي كان منذ وقت طويل تحت مراقبة الشين بيت. أفاد مانور هاريل بشكل منتظم عن نتائج المراقبة وسرعان ما بدا واضحاً «لميمونه» أن شيئاً ما مريباً يجري. كان هاريل يكره المابام كثيراً ولكن بما أنَّ الحزب كان عضواً في الائتلاف الحاكم، كان قلقاً جداً من التأثيرات السياسية في توقيف كوهين. وعوضاً عن ذلك قرر أن يتحدث شخصياً مع كوهين.

لم يكن كوهين قلقاً وأخبر أيسر الصغير أن اتصالاته مع الروس هي ذات طبيعة أكاديمية بحتة، وأصرّ على أنه لم يعقد لقاءات سرية معهم. في تشرين الأول/ أكتوبر 1958 اجتمع كوهين مع مسؤول روسي وعلى أثر ذلك أوقفه ضابط في الفرع الخاص في الشرطة له علاقة مع الشين بيت وغالباً ما كان يوقف المشبوهين لصالحهم. كان هاريل ومانور متورطين بشكل كبير في جميع مراحل القضية، وفجأة غادر بافلوفسكي البلاد. وأصرّ كوهين الذي أطلق سراحه بكفالة على براءته، واتهم حزب المابام جهاز الأمن بأنّه يلفق تهم التجسس ليهاجم الحزب وأنَّ توقيف كوهين كان بدافع سياسي.

عندما بدأت محاكمة كوهين في نهاية شهر تموز/ يوليو 1961 واجه تهمة إجراء اتصالات مع عميل أجنبي (وليس بالتجسس)، وحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات. كان الهاجس الأساسي لهاريل هو تبرئة الشين بيت من تهمة الإيحاء السياسي بالقضية، ومع ذلك استمر المابام في معاملة كوهين كبطل ومهاجمة جهاز الأمن واعتباره الشرطة السياسية الخاصة للمباي. خففت المحكمة العليا الحكم إلى سنتين ونصف. ومنح أهارون كوهين عفواً وأطلق سراحه في تموز/ يوليو 1963 بعدما أمضى 17 شهراً من أصل مدة العقوبة.

قضية إسرائيل بير

وُلد بير في ڤيينا عام 1912 وهاجر إلى فلسطين عام 1938 وانضم على الفور إلى الهاغانا، وترقى حتى أصبح عام 1948 مساعداً لإيغال يادين رئيس فرع العمليات في الهاغانا. بعد الحرب أصبح رئيس قسم التخطيط في الجيش الإسرائيلي وتوقع أن يعين نائباً ليادين عندما أصبح هذا الأخير رئيساً للأركان عام 1949. عندما تولى مردخاي مكليف الوظيفة بدلاً منه ترك بير الجيش باشمئزاز وانضم إلى الاحتياط. وفيما بعد ومن زنزانة السجن اتهم هاريل بمحاولة إرغامه على تقديم استقالته.

كان العقيد بير من الجناح اليساري ولم يكن يخفي ذلك. انضم إلى حزب المابام منذ تأسيسه عام 1948 وكان مقرباً من زعيم الحزب الدكتور موشي سنيح، وهو القائد السابق للهاغانا. كان بير يساهم بانتظام بصحيفة الحزب عال هامشمار، وكان يكتب في الشؤون العسكرية ومن ضمن ذلك التطورات الدولية الهامة مثل حرب كوريا، وكان يتمتع بصلاحية كاملة كضابط رفيع في الأركان. استقال العديد من الضباط الذين كانوا أعضاء في المابام بعد حرب 1948 بقليل لأنهم لم يعجبهم أن يصبح الجيش الإسرائيلي جيشاً نظامياً وأن يفقد الحيوية التي كانت في فترة البالماح.

كان بير يتباهى بسيرة حياته، فقد كان عضواً في الشوتزباند أي منظمة الدفاع التابعة للحزب الديموقراطي الاشتراكي النمساوي، وشارك في انتفاضة العمال في ڤيينا ضد المستشار دولفاس الموالي للنازيين وذلك عام 1934 (وهي حادثة تركت علامة تأثير واضحة على جاسوس شهير وهو البريطاني الخائن كيم فيلبي). عام 1936 أرسله الحزب ليقاتل إلى جانب اللواء الدولي في اسبانيا بقيادة العقيد جوزيه غريغوريو وتصادف اطلاعه على سيرة حياة تيودور هرتزل في أوائل عام 1938 حيث تحول بشكل مفاجىء نحو الصهيونية.

كان شخصية غير عادية في الهاغانا في الأربعينات. قال عنه أفرايم ليفي الذي حضر بعض محاضراته في الأربعينات: «كان بير مؤثراً جداً بالمقارنة مع الآخرين، لقد اشترك في

هذه الحروب ونال أوسمة عديدة وكان ضابطاً نمساوياً. كان ضعيفاً باللغة العبرية وكان يقول مازحاً: «لا أستطيع أن أميز بين المذكر والمؤنث باللغة العبرية أمّا في الحقيقة، فإني قادر على ذلك».

في أوائل الخمسينات جذب العقيد انتباه أيسر الصغير عندما كان رئيساً لقسم المعلومات في المابام، والذي كان مسؤولاً عن جمع المعلومات حول المسائل الأمنية ومنها ـ من خلال المساعي الحميدة لجيرشون رابينوفتز ووحدة العمليات الخاصة ـ نشاطات الشين بيت. كان المابام في تلك الفترة تحت المراقبة الدائمة للشين بيت ويدل على ذلك اكتشاف الميكروفون في مركز قيادته. عام 1953 عندما ترك سنيه وبعض عناصر الجناح اليساري في المابام وانضموا إلى ماكي وذلك بسبب الخلافات حول محاكمة الدكتور في الاتحاد السوڤياتي، عندها تحوّل بير إلى أقصى اليمين وانضم إلى حزب الماباي، وبدأ يكتب في صحيفة الحزب دافار. هذا التحول السياسي المفاجىء أثار شكوك أيسر هاريل وأمر بوضع بير تحت المراقبة وكان هذا بداية لهواجس طويلة.

أعجب موشي شاريت بمقدّرة بير على الجمع بين الخبرة العسكرية والكتابة الجيّدة. في أوائل عام 1956 شجع وزير الخارجية صحيفة دافار على الاستمرار بنشر مقالات بير على الرغم من مقاطعة رئيس الأركان موشي دايان للصحيفة لأنه كان يكره بير بشدة.

استخدم بير رصيده السياسي لمحاولة العودة إلى الجيش وذلك على الرغم من معارضة هاريل ودايان. وبعدما حلّ بن غوريون مكان لافون في وزارة الدفاع كلف بير بكتابة التاريخ الرسمي لحرب 1948 وتمتع بحق الاتصال المنتظم مع «الرجل العجوز» وبالاطلاع على الأرشيف السري للجيش وأُعطي مكتباً وسكرتيراً في وزارة الدفاع.

كان أيسر الصغير يعتقد أنَّ العقيد «انتهازي ودون مبادىء» وفي نهاية السنة عندما ازداد التوتر على الحدود وكانت صفقة السلاح المصرية التشيكية في عرض البحر أراد أن يستطلع رأي بير. كتب هاريل: «كان سبب محادثتنا هي سماع وجهة نظر بير حول الاختراق السوڤياتي في الشرق الأوسط، ولكن النية الحقيقية كانت اختبار ولائه، كنت مقتنعاً أن بير لم يقم بتغيير سياسي وإيديولوجي حقيقي وأنَّه كان خطراً جسيماً على الأمن».

خلال النصف الأول من عام 1956 وبينما كانت التحضيرات السرية لعملية السويس في أوجها، كان هاريل المسؤول عن الأمن قلقاً من احتمال حدوث تسريبات. في أيلول/ سبتمبر كان بير- واحداً من عدة أشخاص أنذروا بالتحديد بالابتعاد عن العملاء الأجانب

وخصوصاً الروس. أفاد بير أنه كان قد التقى منذ وقت قريب ممثل وكالة تاس في إسرائيل لوسايف، وأنّ أموس مانور طلب منه أن ينتبه، وقد احتفظ هاريل بشكوكه المتزايدة. عام 1957 تطورت المراقبة إلى مرحلة أبعد إذ داهم رافي إيتان رئيس فرع العمليات في الشين بيت شقة بير في تل أبيب بحثاً عن دليل يجرمه فلم يعثر على أي شيء.

وازداد بير قوة وبدأ يكتب مقالات في الصحيفة اليومية المستقلة هاارتز. وفي عام 1959 عين رئيس قسم التاريخ العسكري في جامعة تل أبيب. كان بير مقرباً من شيمون بيريز الشاب الطموح الذي كان نائباً لوزير الدفاع، وبدأ يقوم بزيارات منتظمة إلى ألمانيا الغربية ويجول على قواعد حلف الأطلسي هناك. وكانت سمعته الأكاديمية وروابطه الوثيقة مع كبار مسؤولي وزارة الدفاع في تل أبيب فضلاً عن أنه كان يجيد اللغة الألمانية، عوامل أدّت إلى اعتباره ضيف شرف، وكان يلتقي في بون وزير الدفاع فرانز جوزيف شتراوس وهو الشخصية الأساسية في تطوير العلاقات بين الدولتين.

كانت هذه العلاقات مثار جدل. في كانون الأول/ ديسمبر 1957 سمع الوزراء من غير حزب الماباي عن رحلة إلى بون يقوم بها دايان وبيريز اللذان كانا يحاولان شراء غواصتين وبعدها تسربت الأخبار إلى الصحافة. كان بير مشبوهاً. وفي احتجاج عنيف هدد بن غوريون بالاستقالة. كان هاريل يعتقد أنّ بير وبكل بساطة يعرف أكثر من اللازم، وازدادت شكوك ميمونة في أواسط عام 1958 عندما طلب بير إذناً للقاء الجنرال اللغز رينهارد غيهلن.

كان غيهلن رئيس استخبارات هتلر على الجبهة الشرقية. بعد الحرب سيطر مكتب الخدمات الاستراتيجية الأميركي* على منظمة غيهلن شبه الخاصة ثم مولتها وأدارتها وكالة المخابرات المركزية الجديدة حتى أصبحت فيها بعد جهاز الاستخبارات الخارجية الرسمي في ألمانيا الغربية وسميت B N D وذلك عام 1956. كان غيهلن رجلاً طموحاً وفي أواخر الخمسينات تحول من التركيز التقليدي على الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية وخصوصاً الاستخبارات العسكرية، إلى الوسائل التقنية الحديثة لجمع المعلومات. طلب منه ألين دالس مدير وكالة المخابرات المركزية أن يحقن المخابرات المصرية «بالحياة والخبرة» وتم تزويد المصريين ببعض قدامى الغستابو ورجال S S وأرسلت الدفعة الأولى التي تضمنت 100 شخصاً كان أوتوسكورزني قد طوعهم عام 1953. وعملاً بمبدأ التساوي «أدرك غيهلن

* جهاز الاستخبارات الخارجية للولايات المتحدة في ذلك الوقت الذي حُلّ بعد الحرب العالمية الثانية وأنشئت وكالة المخابرات المركزية بدلاً منه (المترجم).

الدِّين السياسي الذي يستحق لليهود على ألمانيا. علينا أن نقوم بكل ما نستطيع من أجل المساهمة في حياة إسرائيل».

بعد حملة سيناء كتب رئيس B N D غيهلن:

«بدأنا نزيد اهتماماتنا المهنية بإسرائيل. لقد أعطيناهم النصح والخبرة حول نمو جهازهم السري والصغير والفعال. ووضعنا مؤسساتنا في متناولهم وساعدناهم في وضع عملاء في الدول العربية خصوصاً بعدما تورط عبدالناصر كثيراً مع موسكو وكنا ندرك أن إسرائيل كانت قاعدة أمامية للغرب مثل برلين الشرقية».

اجتمع إسرائيل بير مع غيهلن في أيار/ مايو 1960 على الرغم من رفض هاريل المتكرر للسماح له بذلك. كان أيسر في الخارج في معظم الأوقات في النصف الأول من تلك السنة وذلك ليحضر لعملية اختطاف ايخمان في الأرجنتين. كان هاريل مقتنعاً أن عميلاً للمخابرات السوفياتية K G B هو الذي يصرّ فقط على لقاء رئيس الجاسوسية الألماني. وكان هاريل منزعجاً أيضاً من جهود بير لإقناع الألمان بأهميته وكان يقدم نفسه على أنه قناة رسمية إلى صانعي السياسة في تل أبيب. واستناداً إلى هاريل كان للموساد علاقات محدودة مع B N D في ذلك الوقت وكان غيهلن يريد المزيد.

بدأ بير يظهر علامات في أسلوب حياته الجديد، وسرعان ما بدأ الأكاديمي الأصلع ذو النظارات يرتاد النوادي الليلية في تل أبيب ويشرب الكحول ويلاحق النساء. في أوائل عام 1961 تعرض للضرب من قبل زوج امرأة شابة يغار عليها ويدعى أورا زيهافي، وفسر إصابته لزملائه في وزارة الدفاع على أنها من جراء حادث سيارة. توقف هاريل عند هذه النقطة وأفاد عن شكوكه لرئيس الوزراء بن غوريون وقال لبير: «أعتقد أن رئيس الوزراء ساذج تجاهك».

منع هاريل بير من مغادرة البلاد وزاد مراقبته. وضبط ذات صباح يجري اتصالات مع عدة مسؤولين في السفارة السوفياتية، وشددت المراقبة عليه واتخذ فريق من العملاء مركزاً دائماً مقابل شقته في شارع برانديز في تل أبيب. وكلف زفي مالتنين خليفة رافي إيتان في فرع عمليات الجهاز بالعملية. مساء 30 آذار/ مارس 1961 شاهد مراقبو الشين بيت بير وهو يتصرف بطريقة مراوغة، وساد الاعتقاد أنه سلم حقيبة مليئة بالوثائق إلى الدبلوماسي السوفياتي سوكولوف الذي كان قد انكشف على أنه ضابط في K G B بسبب اتصالاته مع أهارون كوهين.

كان أموس مانور خارج المدينة، وهكذا تولى هاريل شخصياً المسؤولية عن العملية

بعدما كان قلقاً من وضع بير، وكان يظن أن الشين بيت لا يتابع القضية بالجدية الكافية. وكان أيضاً خائفاً من علاقات بير الوثيقة مع بن غوريون، وبسرعة حصل على تفويض وأوقف بير في ساعات الصباح الأولى. كانت حقيبته تحتوي على أجزاء من مفكرة بن غوريون الخاصة وتقرير عن موظف كبير في مؤسسة أمنية سرية ويفترض أن يكون المسؤول الروسي قد صورها.

أكد التحقيق مع بير أسوأ ما كان يتوقعه أيسر الصغير إنّما ليس كل شيء. تضمنت بعض المقدمات في مفكرة بير الخاصة ثلاث أو أربع علامات × وفي كل آخر شهر العدد الكامل من علامات ×. كان هاريل مقتنعاً أنّ المقدمات هي رمز للقاءات مع مسؤول الـ ك ج ب. أصرّ بير لمحققيه ـ الذين كانوا متأثرين شخصياً بنجاحه مع النساء وبأسلوبه الناجح ـ على أن علامات × هي سجل لإنجازاته الجنسية. سئلت السيدة زيهافي من قبل الشين بيت عن هذه العلامة وارتبكت من السؤال لكنها أقرت أن رواية بير صحيحة.

عرف ميمونة أن العقيد كان زائراً منتظماً لسفارات دول الكتلة السوفياتية واكتشف أنه التقى سوكولوف أول مرة سراً في نهاية عام 1957. ورأى مخططات شركة البناء الإسرائيلية سوليل بونيح لبناء قواعد لحلف الأطلسي في تركيا، وكان يعرف الكثير عن دفاعات الحلف. وعلى حد اعتقاد هاريل كان هو من أخبر سوكولوف حول مهمة بيريز السرية إلى ألمانيا لشراء الأسلحة عام 1959 وهذا التسرب هو الذي أدى إلى استقالة بن غوريون.

رفض هاريل فيما بعد الادعاءات التي تقول إن أجهزة أمنية صديقة ساعدت الشين بيت في كشف بير. استناداً إلى أحد التقارير فقد حذر جهاز م 15 البريطاني الإسرائيليين عندما ظهر اسم بير في أوراق غوردون لونسدال وهو العميل السوفياتي كونون مولودي الذي أُلقي القبض عليه في كانون الثاني/ يناير 1961 وسجن لعلاقته بشبكة تجسس بورلشهاوث. وجاء في أحد المصادر أن بير عمل مع رجل الأعمال الكندي هوغ هاميلتون الذي سجن في بريطانيا عام 1982 وذلك بتهمة التجسس لحساب الروس على حلف الأطلسي من عام 1956 إلى 1961.

كانت علاقة بير مع الدبلوماسي السوفياتي وثيقة ومنتظمة. اجتمع الجاسوس مع المشرف عليه أكثر من 20 مرة والتقاه 4 مرات من بداية عام 1961 إلى حين إلقاء القبض عليه في 30 آذار/ مارس. في 10 نيسان/ أبريل توجه سوكولوف لمقابلة بير في الموعد المحدد دون أن يكون على علم بتوقيفه، وبعد بضعة أيام غادر البلاد كما فعل من قبل زميله بافلوفسكي.

تبين أن سيرة بير الأكاديمية مزيّفة تماماً. لم يكن هذا العقيد في الشوتزبوند أبداً، ولم يقاتل في إسبانيا، وفي الحقيقة كان كاتباً بسيطاً في الفدرالية الصهيونية النمساوية. قال لمحققيه أنّ اتصالاته مع السوڤيات كانت تهدف إلى محاولة إقناع موسكو بتغيير سياستها تجاه إسرائيل. استنتج هاريل أنّ بير قد أقام اتصالات مع السوڤيات عام 1956 وبدأ يتجسس في السنة اللاحقة. إن انكشاف سيرته الملفّقة لا يعني، على حد قول بعض المصادر، أنه كان جاسوساً طويل الأمد مزوداً بقصة تغطية.

كان لإعلان توقيفه وقع الانفجار. قال أحد المحققين معه فيما بعد: «بقي خبر توقيف بير سرياً عدة أسابيع، كنا نجري خلالها تحقيقاً معه ثم أعلن النبأ»، وأضاف: لم يكن هناك أسرار في تل أبيب الصغيرة، ولكن الإسم لم يتسرب. كان الناس يتحدثون عن مسؤول كبير كان لصاً أو شيئاً من هذا القبيل وكنا نعرف كل شيء ولا نجرؤ أن نحرك ساكناً. كان شيمون بيريز مهتماً بتأثيرات هذه القضية على وضع وزارة الدفاع، وحاول هو ومساعدوه إقناع هاريل بأن يسمح لهم بالتعامل مع القضية بهدوء، ولم يوافق أيسر الصغير على ذلك. في نهاية آذار/ مارس 1962 حكم على بير بالسجن لمدة عشر سنوات، وبعدما استأنفت الحكومة الدعوى وكذلك المتهم، رفعت المحكمة العليا الحكم إلى خمس عشرة سنة، وذلك في كانون الأول/ ديسمبر 1962. في أيار/ مايو 1966 توفي بير في السجن، ونشر كتابه أمن إسرائيل: البارحة، اليوم وغداً بعد وفاته، ورأى مؤرخو حرب الاستقلال أنه يتضمن أفكاراً أساسية وأنه دخل إلى عمق الحقائق الدبلوماسية والعسكرية في تلك الفترة.

كان لقضية بير ذيول مثيرة لمدة أكثر من 20 سنة. عام 1987 وعندما تبين أن جميع الصفحات في مفكرة بن غوريون من كانون الثاني/ يناير إلى تموز/ يوليو 1956 كانت مفقودة دون تفسير، اقترح موردخاي بارون الذي كان مساعداً لدايان في تلك الفترة أنّ المجلدات المكتوبة باللغة العبرية وبخط مخربش يحتمل أن تكون قد سلمها بير إلى ك ج ب.

ادعى بير أنه أطلع الروس على المذكرات الموجودة بحوزته ليثبت لهم أن بن غوريون كان منفتحاً من أجل فتح علاقة بناءة مع موسكو والعرب. كان بارون يعتقد أن الأجزاء المفقودة من مذكرات عام 1956 يمكن أن تكون قد سُلمت إلى الروس في الوقت نفسه، وذلك لأنّ الروس أرادوا أن يعرفوا عن التحالف المشبوه ضد مصر. وتذكر بارون أنه قبل أن يجري بن غوريون ودايان محادثات سيفر الحاسمة التي أنهت الجزء الفرنسي - الإسرائيلي من خطة السويس في تشرين الأول/ أكتوبر 1956، كان قد رأى بير في مكتب وزير الدفاع في تل أبيب.

قال بارون: «كان يوم جمعة ـ وبعد الظهر ـ ومعظم موظفي المكتب غادروا. وبينما غادرنا رأينا فجأة إسرائيل بير قادماً من إحدى الغرف. فوجئنا بذلك لأننا نعرف عنه أنه كسول جداً. وعلى الطريق نحو المطار قال لي موشي دايان: «ماذا كان يفعل ذلك الجاسوس هناك في ذلك الوقت» وكان ذلك قبل خمس سنوات من إلقاء القبض عليه.

كان بن غوريون كاتب مذكرات مهووساً، وقد ذكر بنفسه في أول المجلد الذي يتحدث عن النصف الثاني من عام 1956 أن مجلدات الستة الأشهر الماضية قد فقدت. ولكن لم يكن واضحاً متى اكتشف فقدانها ولا يوجد أيّ سجل لأي تفسير لسبب فقدانها.

كان التعامل مع الكتلة السوڤياتية والتجسس العربي الشغل الشاغل للشين بيت حتى حرب 1967، ولكن ضباط وحدة مكافحة التجسس المخلصين سوف يقرون فيما بعد وعلى ضوء انتصار الجيش الإسرائيلي في حرب الأيام الستة أنهم قد «بالغوا كثيراً» في حجم التهديد الاستراتيجي الذي فرضه العملاء الأجانب. كما أنه تبين بعد الاستيلاء على أرشيف الاستخبارات الأردنية، والذي تضمن ملفات عن الإسرائيليين الذين كانوا يتجسّسون لصالح المملكة الأردنية الهاشمية، أن الشين بيت كان يعرف عنهم جميعاً.

تبديل الحرس

بعد استقالة أيسر هاريل من منصبه «ميمونة» لأجهزة الاستخبارات والأمن في آذار/ مارس 1963، عقد بن غوريون العزم على أن يعينّ أموس مانور في الموساد، ولكن وبعدما تعذر الاتصال به (كان في طريقه لقضاء عطلة في الكيوبيتز) استدعى رئيس الوزراء بدلاً منه مئير أميت رئيس استخبارات الجيش. كان هاريل متأكداً من أنَّ مانور هو المرشح الواضح لخلافته وكذلك كان مانور. وهكذا استقال مانور في أيلول/ سبتمبر 1963 وحل مكانه نائبه يوسف هارملين وهو من مواليد ڤيينا ومن قدامى اللواء اليهودي ومنظمة بريشا.

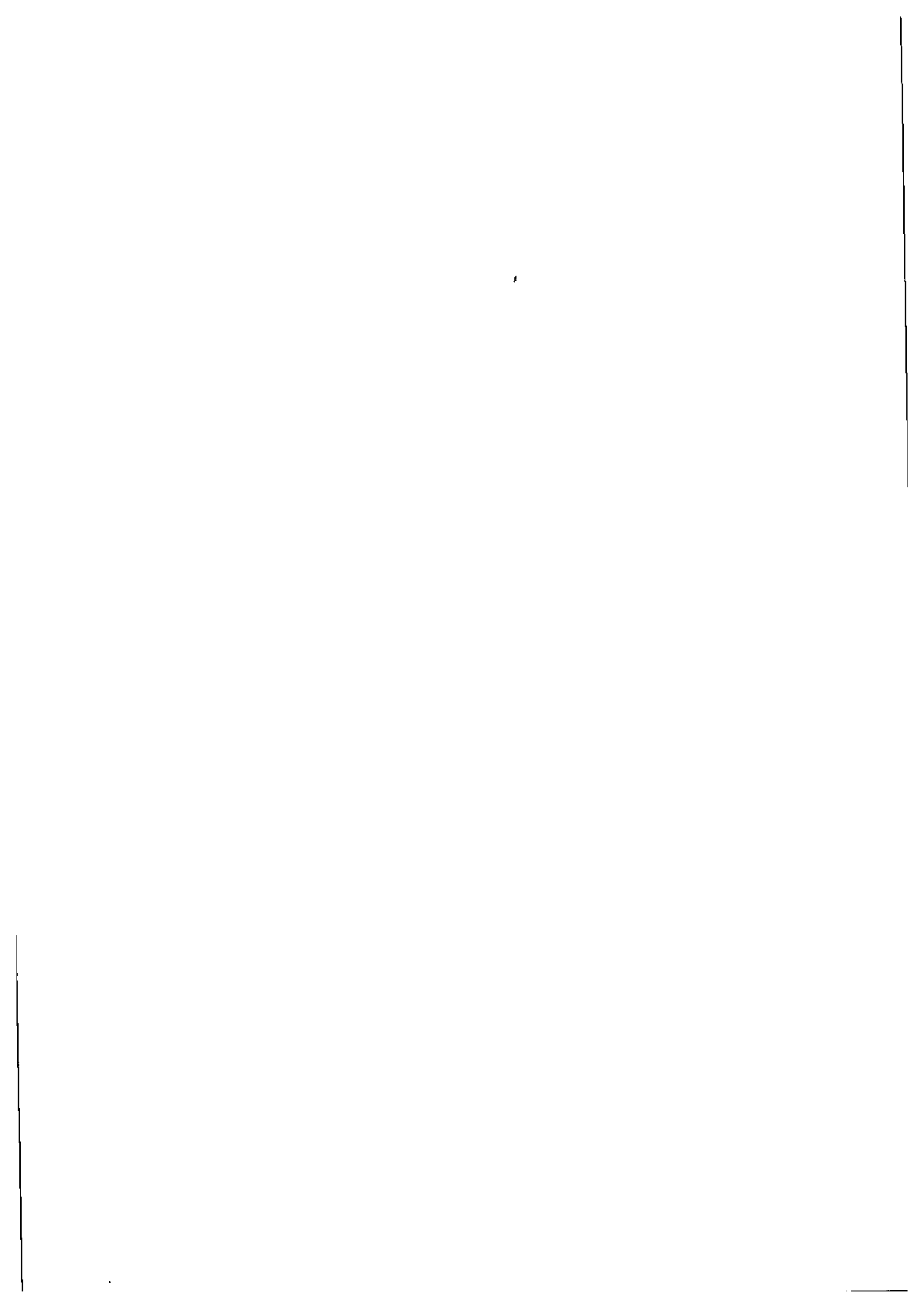
ترقى هارملين إلى أعلى منصب داخل الجهاز وكان معروفاً بالحزم والذكاء والسلوك المهذب. تم استدعاؤه من الخارج ليتسلم منصبه، مع أن الرئيس المغادر كان قد عين ياكوف بن يهودا رئيس الشين بيت في شمالي إسرائيل، عندها استقال بن يهودا. كان هارملين طويل القامة ممتلىء الجسم قويه، وكان زملاؤه يرون فيه كيوبيتزياً. كان ليفي أشكول رئيساً للوزراء من عام 1963 إلى 1968، وكان معجباً برئيس جهاز الأمن وكان غالباً ما يستشيره ـ ومع ذلك لم يتمكن أبداً من إضحاكه. كان هارملين قليلاً ما يتحدث عن عمله، مع أنه عندما استقال كان أكثر كلاماً من سلفه. بعد سنوات قال في مقابلة: «لا يمكنك أن تخبر

الجميع ما تقوم به، إنه من الصعب أن لا تستطيع أن تتقاسم حتى نجاحك مع أقرب الناس إليك».

كان أهم عمل قام به هارملين قبل حرب 1967 هو تقديم توصية شديدة إلى رئيس الوزراء لإلغاء الحكومة العسكرية في المناطق العربية في إسرائيل. كان ميتكادروري رئيس فرع الشؤون العربية في الشين بيت قد حثّ منذ عام 1958 على إلغاء ذلك النظام، ومع ذلك أصرَّ على الحاجة إلى إبقاء تعليمات الطوارىء الموروثة من أيّام الانتداب البريطاني. كان الشين بيت يعرف أنه إذا أُلغيت هذه التعليمات فإنه لن يصدر أي تشريع أحسن منها ومن يدري متى تحتاج إليها.

كان أشكول المتحرر من نفوذ بن غوريون (الذي أراد الإبقاء على الحكم العسكري) يعتقد أن التقرّب الليبرالي نحو الأقلية العربية سوف يرسل رسالة إيجابية للدول العربية حول إمكانية التعايش العربي اليهودي داخل البلاد. لم تكن هذه المسألة سهلة من الناحية السياسية: من مقاعد المعارضة في الكنيست فتح النار كل من حزب حيروت الذي يرئسه مناحيم بيغن وجناح رافي الجديد المنشق عن الماباي عام 1965. تذكر حيروت كيف أحضر البريطانيون تعليمات الطوارىء ليتعاملوا مع مؤيديهم في الأيام التي كان الإيرغون يعمل سراً، ثمّ استغلّ القضية أيضاً ضد الماباي.

عارض الجيش الذي كان يتولى رئاسة أركانه إسحق رابين أي تغيير، وأدت المناقشات الداخلية والوزارية إلى عدم اتخاذ قرار حول الموضوع. لكن هارملين والرئيس الجديد لفرع الشؤون العربية كانا يحبّذان الإلغاء. كان الشين بيت «يغطي» العرب بشكل جيد وكان يعتقد أن منظمة الأرض الراديكالية والتي نجح في منعها عام 1964 تُمثل تهديداً جدياً. وقدمت لائحة تتضمن 700 اسم ممن يجب تقييد نشاطه. وكذلك دعم الإلغاء شموئيل توليدانو المسؤول السابق في الموساد والذي أصبح مستشار أشكول للشؤون العربية عام 1966. قال أفراهام أهيتوف: «إنه رأى القضية على أنها الأمن القومي للبلاد وليس ما إذا كان محمد أو أحمد أولاداً سيّئين، وافق أيسر هاريل على الإلغاء في أواخر أيامه عندما كان مستشاراً خاصاً لرئيس الوزراء لشؤون الأمن والاستخبارات.



6

قفزات طويلة إلى الأمام

أسرار من موسكو

أثبتت حرب السويس أنها الحد الفاصل لإسرائيل في مجالات عديدة، ومن ضمنها أجهزة الاستخبارات. وبشر انتصار سيناء بفترة طويلة من السلام على الحدود وبالنمو الاقتصادي وتوسيع دائرة القبول الدولي بإسرائيل. مقابل ذلك، لعب أيسر هاريل دوراً قيادياً في السياسة الخارجية وفي الهجرة السرية لليهود وفي سلسلة من العمليات السرية الجريئة. وقد هيمن على قطاعات كبيرة من أجهزة الأمن الوطنية، ورفع من شأن المجموعة الاستخبارية الإسرائيلية إلى درجات أسطورية. وقد مارس نفوذاً كبيراً وتجاوز في ذلك الرؤساء المدنيين لأجهزة الاستخبارات في الدول الديموقراطية وذلك من خلال دوره كميمونة للموساد والشين بيت معاً، وعلاقته الوثيقة والمميزة مع بن غوريون. كان ذلك العصر البطولي الذي حقق قفزات طويلة إلى الأمام.

قبل أشهر من حرب 1956 استحصل الموساد على خطاب نيكيتا خوروتشوف التاريخي في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوڤياتي، وهذا ما أثار إعجاب وكالة المخابرات المركزية الأميركية وعزز العلاقة معها. . كان جيمس أنغلتون قد أقام علاقات وثيقة مع الاستخبارات الإسرائيلية منذ أوائل الخمسينات. ومع أنه كان رئيساً لقسم مكافحة التجسس في الوكالة وليس بإمكانه، من الناحية الوظيفية، تأكيد الرواية الإسرائيلية، لكنّه كان يعرف أن هناك عملاء إسرائيليين على مستوى رفيع في الاتحاد السوڤياتي وفي أوروبا الشرقية، وأنهم زودوا الأميركيين بمعلومات قيمة في ذلك الوقت الذي كانت الحرب الباردة تتطلب زيادة الإمكانيات وراء الستار الحديدي. قال مئير دي شاليت الذي خدم في السفارة الإسرائيلية في واشنطن في أوائل الخمسينات: «بدأ جيم استخدام مبدأ الاحترام وقلة الثقة، وأصبح مؤيداً متحمساً لإسرائيل. كان متعصباً ضد

الشيوعية ثم تغيّر رأيه عندما بدأ يتعرف على الناس في إسرائيل وهذا ما زاد اقتناعه في أن إسرائيل لن تصبح دولة شيوعية».

رتب انغلتون اجتماعاً بين بن غوريون ووالتر بيدل سميث مدير وكالة المخابرات المركزية في أيار/ مايو 1951. وبعد ذلك بوقت قصير توجه روفين شيلوح إلى واشنطن لإعداد اتفاقية أميركية إسرائيلية رسمية حول التعاون في مجال الاستخبارات. كتب أيسر هاريل فيما بعد: «كان العبء الأساسي بل الوحيد يقع على كاهل أجهزة الأمن، وسرعان ما ظهر أن إسرائيل لها زخم قوي في مجال المعلومات وخصوصاً في الميدان الاستراتيجي. كان ذلك مفاجأة لنا ولزملائنا الأميركيين».

ساهم الشين بيت في هذا التحالف مع الولايات المتحدة بشكل وحدة تحقيق سرية للغاية تابعة لقسم التحقيقات والتي كانت تستجوب المهاجرين اليهود القادمين من أوروبا الشرقية. لم تكن إسرائيل تهتم بالمؤسسات العسكرية أو المصانع أو خطوط سكك الحديد وراء الستار الحديدي، أما بالنسبة إلى وكالة المخابرات المركزية فقد كانت النتيجة لا تقدر بثمن. قال هاريل: «كنا نعرف أكثر من الأميركيين، وكنّا نعرف عن أوضاع اليهود وعن الأوضاع العامة وعن خيبة الأمل المريرة والطوابير الطويلة للحصول على المواد الغذائية المفقودة، كان لدينا صورة دقيقة ـ ليس عن الخطر السوفياتي فقط بل عن حدود هذا الخطر ـ أكثر من أي أحد آخر». قدم هاريل وشيلوح تقريراً حول استجواب المهاجرين إلى بن غوريون في شباط/ فبراير 1952.

في تلك السنة استضافت وكالة المخابرات المركزية ستة مسؤولين كباراً في الاستخبارات الإسرائيلية ـ ضعيفين من الناحية العلمية على حد قول أحد المشتركين لاتباع دورة حول أصول الاستخبارات الحديثة. وقبل مغادرتهم إسرائيل سلم كل منهم سترة وربطتي عنق ومعطفاً من فرع العمليات في الشين بيت بدلاً من السروال والقميص الكاكيين. كانت هذه الملابس غير ملائمة إلى درجة أنهم، ولدى وصولهم، أخذوها إلى خياط في واشنطن حتى يلائمها على كل منهم.

قام هاريل بزيارته الأولى إلى الولايات المتحدة كرئيس للموساد في آذار/ مارس 1954، وكان ألين دالس قد حل مكان بيدل سميث في وكالة المخابرات المركزية في شباط/ فبراير 1953 واستقبل هاريل بحرارة. قدم هاريل هدية لدالس وهي عبارة عن خنجر صنعه حرفي يهودي إيراني وحفر عليه: «إن حراس إسرائيل ليسوا نائمين ولا هم بغافلين».

رأى أيسر الصغير أن التعاون السري هو أفضل طريقة للتغلب على تحفظات الأميركيين من دعم إسرائيل. قال هاريل: «كانت العلاقة الخاصة، من وجهة نظر نفسية الجواب الملائم والحازم لكل من له شكوك حول دور إسرائيل، وبسبب الحرب الباردة وأعمال التخريب والاعتداءات والتجسس التي يقوم بها السوڤيات والعالم الشيوعي، فقد تحسن وضع وكالة المخابرات المركزية كثيراً. ومن السهل علينا أن نتوقع النتائج التي يمكن أن نصل إليها لو لم تكن هذه العلاقة الخاصة موجودة». وفي مناسبة أخرى كان هاريل أكثر تحديداً: «في الخمسينات كان من المهم لنا أن نظهر صورة إيجابية لإسرائيل في الولايات المتحدة في مواجهة اشتراك اليهود، في الحركات الشيوعية، والذين ضبطوا في الولايات المتحدة في نشاطات تجسس لمصلحة السوڤيات ممّا سبب أضراراً جسيمة إلى إسرائيل واليهود والأميركيين».

كانت علاقة الموساد مع المخابرات الأميركية «قناة خلفية» مفيدة ويمكنها الالتفاف خلف الدبلوماسية التقليدية. قبل حرب السويس ساعدت وكالة المخابرات المركزية في تنظيم اجتماع مع عبدالناصر من وراء ظهر وزارة الخارجية (وسميت عملية شامبليون أو عملية ميراج).

استناداً إلى إحدى الروايات فقد وردت نسخة الموساد لخطاب خوروتشوف الشهير حول «جرائم ستالين» من أحد عناصر الحزب الشيوعي البولندي. وجاء في رواية أخرى أنها وردت من يهودي سوڤياتي عميل لإسرائيل. قال تيدي كوليك في محاولة لإخفاء المصدر الحقيقي إن المهاجرين اليهود الذين يمرون في أوروبا في طريقهم إلى إسرائيل قد ساعدوا في الكشف عن الخطاب. حافظ أيسر هاريل على سرية هذه الضربة لحين تسليم النص بكامله، إلى وكالة المخابرات المركزية. وقرأه موشي شاريت وزير الخارجية بعد أن تسرب إلى صحيفة نيويورك تايمز في أوائل شهر حزيران/ يونيه. حصلت بعض وكالات الاستخبارات الغربية ومن بينها B N D في ألمانيا الغربية التي يرئسها الجنرال غيهلن على النسخ الخاصة بها والتي كانت جزئية، وكان الإسرائيليون الوحيدين الذين حصلوا على النص الكامل للخطاب. بعد سنين عديدة وبعد ضغط على هاريل من أجل أن يكشف المصدر لم يقل إلّا أنه حصل عليه من خلف الستار الحديدي. قال أحد كبار المسؤولين في الموساد: «كان لنا علاقة جيدة جداً مع وكالة المخابرات المركزية، ولكن ودون شك فإن الحصول على خطاب خوروتشوف حسّن موقفنا معهم».

الاتصال الفرنسي

كانت الولايات المتحدة صديقاً جذاباً، ولكن في أواسط الخمسينات كانت فرنسا أوثق حليف لإسرائيل ولم يكن أيسر واثقاً من هذا الوضع. على الرغم من انزعاج الموساد كانت استخبارات الجيش تقيم علاقات خارجية خاصة بها في تلك الفترة، اشتركت أمان في تحضيرات حرب 1956 والتي استخدمت علاقاتها مع الفرنسيين وإلى حد أقل علاقاتها مع البريطانيين. في أوائل تلك السنة أفاد العقيد نشري الملحق العسكري الإسرائيلي في باريس إلى دايان ونائبه هاركابي ويوفال نعمان عن رغبة فرنسية في إقامة «روابط سرية» مع أمان. وفي أول اجتماع جرى في باريس قبل أسابيع من غزو السويس وضع هاركابي قواعد ثابتة للتعاون مع بيار بوريسكوت رئيس جهاز المخابرات الخارجية ومكافحة التجسس وذلك بعد أن تعرف بشكل مفصل على الجهاز الفرنسي. قال رئيس أمان فيما بعد:

«في البداية كان هناك بعض الشكوك والارتباك، وكان يعتقد أني رئيس الجهاز المشابه لجهازه في إسرائيل، وكسرت الجليد عندما قلت له إن رئيس محطة أمان في جيبوتي له اتصالات منتظمة مع رئيس محطة جهازه في تلك المستعمرة. عندها فتح الأبواب ودعاني إلى حفلة عشاء مع جميع رؤساء الأقسام في جهازه. ومنذ ذلك الوقت تبادلت أمان وجهاز المخابرات الفرنسية المعلومات، تقريباً حول كل شيء، حول مصر، حول العالم العربي، وطريقة العمل وكل شيء».

وساهم تعيين نعمان الذي كان يجيد الفرنسية كممثل للجهاز في باريس في توطيد الروابط، وبعد ذلك بوقت قليل حل مكانه شلومو غازيت.

أثارت هذه العلاقة غضب هاريل الذي كان يعتبر أن هذه العلاقات هي من صلاحية الموساد فقط وهدّد بالاستقالة. لكن هاريل لم يكن على أرض صلبة، كان اتصال الموساد في فرنسا، بتشجيع من ياكوف كاروز، مع جهاز الأمن الداخلي الفرنسي وهي صداقة تعود إلى أيام الهجرة غير الشرعية في أواخر الأربعينات. رفض بن غوريون احتجاج هاريل وناقش بأن الحرب المقبلة تفرض التعاون بين أمان وجهاز الاستخبارات الخارجية الفرنسي. تم التوصل إلى تسوية للخلاف بحيث يتلقى الموساد نسخاً عن جميع المواد التي ترد في تلك القناة. أنشأ هاركابي قسماً جديداً في فرع الاستخبارات وأناط به مسؤولية الارتباط مع وكالات الاستخبارات الغربية.

استمر الاتصال الفرنسي بعد حرب السويس مستنداً إلى التعاون الذي بدأ قبل الحرب. أثار اندلاع الثورة الجزائرية عام 1954 حاجة فرنسا إلى معلومات حول العالم

العربي وخصوصاً المسألة المهمة في دعم مصر لثوار جبهة التحرير الوطني الجزائرية.

ازدادت الرغبة الفرنسية في «الروابط السرية» بعد تقدم واستمرار الثورة الجزائرية. في أيار/مايو 1955 كُلف جهاز الاستخبارات الخارجية الفرنسي بالقضاء على الزعماء الرئيسيين للجبهة، لكنه لم يحقق أي تقدم ملموس إلا في السنة التالية. في أيار/ مايو 1956 علم هاركابي أن أمان حصلت على تقارير حول تحركات «أشخاص غير معروفين وغير مشهورين» ثم تبين أن من بينهم رئيس الجبهة أحمد بن بيلا والمسؤول السياسي محمد خيضر. وأمّن المصدر معلومات حول سفرات القادة الجزائريين وحول تدبيرهم لشؤون الثورة وتهريب السلاح إلى الثوار.

والآن امتلكت الاستخبارات الإسرائيلية أداة لا تقدر بثمن يمكن استخدامها لزيادة الرغبة الفرنسية بتزويد إسرائيل بالمزيد من الأسلحة وإيجاد أرضية للتعاون في مجال الاستخبارات. طلبت إسرائيل من الفرنسيين لائحة بأسماء زعماء جبهة التحرير الوطني لأنها اكتشفت مصدراً للمعلومات حول تحركات الثوار. اصغى الفرنسيون باهتمام إلى العرض الإسرائيلي وابتلعوا الطعم. وخلال أسابيع كانت إسرائيل تمدهم بمعلومات آنية ويومية عن تحركات جبهة التحرير الوطني وإمدادات الأسلحة. كما أن باريس استجابت لطلبات الأسلحة المتزايدة من إسرائيل. كانت ضربة أمان حجر الرحى على طريق السويس والدعامة الأساسية في العلاقة الفرنسية الإسرائيلية التي انحسرت بعد حرب 1967.

وتبع ذلك نتائج دراماتيكية: في أواسط شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1956 وقبل أسابيع من عملية السويس اكتشفت سفينة تحمل علماً سودانياً تسمى أثوس تبحر من الإسكندرية في طريق بحري متعرج داخل البحر الأبيض المتوسط وتم اعتراضها، ووجد على متنها 70 طناً من الأسلحة ـ تكفي لتجهيز 3 آلاف رجل ـ كانت الاستخبارات المصرية قد أرسلتها إلى الجزائريين. ورصد حادث الاعتراض محطتا الاستخبارات الفرنسية في بيروت والقاهرة، مع أن المعلومات الأولية الحاسمة جاءت من مصدر في أمان. بعد أسبوع أجبرت الطائرات الفرنسية طائرة بن بيلا التي كانت تحلق فوق الجزائر في رحلة من المغرب إلى تونس على الهبوط، وربما كانت إسرائيل هي التي أمنت المعلومات حول هذه الرحلة. كان لأمان الكثير لتقدّمه. قال هاركابي: «لن أقول إننا جعلنا الفرنسيين يأكلون من طعام غيرنا، لكننا أكدنا لهم موضوع الجزائر». وقال شيمون بيريز في حزيران 1955: «كل فرنسي قُتل في شمالي إفريقيا مثل كل مصري قتل في قطاع غزة، يقربنا خطوة نحو تقوية العلاقات بين فرنسا وإسرائيل».

قام أيسر هاريل بكل ما بوسعه من أجل أن يحطم روابط أمان مع الاستخبارات الفرنسية. وقد أحسن استخدام الفرصة التي سنحت له في آذار/ مارس 1961، عندما تقدم ضابط فرنسي سابق معارض وناقم، من مساعد الملحق العسكري الإسرائيلي في باريس واقترح أن تؤمن إسرائيل أحد عملائها العرب من أجل تكليفه باغتيال ديغول. وبالمقابل فإن النظام الفرنسي الجديد سوف يزود إسرائيل بما تحتاج إليه من الأسلحة. أفادت السفارة القدس بما حصل وقرّر بن غوريون وأيسر هاريل على الرغم من اعتراضات أمان تحذير ديغول على الفور. حوكم الضابط السابق وأعدم. وعندما نشر هاريل روايته لهذه القضية، قال أوزي ناركيس الملحق العسكري الإسرائيلي في باريس: «كانت فرنسا البلد الوحيد في العالم التي كانت استخبارات الجيش تتولى العلاقات مع أجهزة الاستخبارات فيها. حاول هاريل أن يغير هذا الوضع لكنه فشل وما زال يحترق من الغيرة».

لقد ساهم الاتصال الفرنسي بخدمة إسرائيل في مجال آخر: الهجرة السرية من شمالي إفريقيا والتي كانت من أهم نشاطات الموساد في تلك الفترة.

حملة «عليا» المغربية 1955 - 1962

ليلة 11 كانون الثاني/ يناير 1961 غرق 42 يهودياً مغربياً وبحاراً وعامل لاسلكي من الموساد عندما اصطدم الزورق الذي يقلهم ويسمى «بيسيس» بالصخور من جراء عاصفة على الساحل المغربي. كان هذا الزورق، وهو من فئة 20 طن يحمل علم الهندوراس وأعادت الموساد تسميته «أغوز»، ينقل بصورة غير قانونية المهاجرين اليهود من المغرب إلى مضيق جبل طارق في مرحلة أولى من رحلتهم إلى إسرائيل. تم انتشال 22 جثّة ودفنت في المقبرة اليهودية في مدينة القسيمة المغربية المشهورة بصيد الأسماك. وكانت هذه الحادثة نقطة تحول في عملية يديرها الموساد منذ سبع سنوات والتي نقلت سراً عشرات آلاف اليهود المغربيين إلى إسرائيل، كانت أفضل وأكبر وأطول وأنجح عملية سرية لنقل المهاجرين.

بدأت العملية في أواخر أيام النضال المغربي من أجل الحصول على الاستقلال عن فرنسا، في تشرين الثاني/ نوفمبر 1954 جال عميل الموساد الخاص شلومو هافيليو، واسمه الرمزي لويس، في المغرب العربي (المغرب والجزائر وتونس) وعاد في أوائل عام 1955 وأفاد أن الأراضي الفرنسية الإسلامية سوف تحصل على استقلالها قريباً وأن الموجة القومية التي يدعمها عدو إسرائيل الرئيسي عبدالناصر سوف تشكل خطراً على الجالية اليهودية في تلك

البلاد، وعلى إسرائيل أن تساعد في إعداد منظمات دفاع ذاتي و«عليا»* ليهود شمالي إفريقيا. دعا هافيليو في اقتراح قدّمه إلى أيسر هاريل إلى تشكيل منظمة واحدة للبلدان الثلاثة (المغرب ـ الجزائر ـ تونس) يكون مقرها في باريس وفرع مستقل في طنجة. اقترحت الخطة تعيين 20 عنصراً من الموساد لإدارة المنظمة وتركيز ثمانية منهم في المغرب الذي يوجد فيه أكبر جالية يهودية.

في 27 نيسان/ أبريل 1955 اجتمع ياكوف كاروز ممثل الموساد في فرنسا مع المفوض السامي الفرنسي في المغرب فرنسيس لاكوست في الدار البيضاء وطلب منه مساعدة السلطات الفرنسية لزيادة هجرة اليهود المغاربة إلى إسرائيل. كان الفرنسيون يضعون قيوداً على هجرة اليهود وذلك لتفادي حصول اضطرابات من جرّاء ذلك ولعدم إثارة نزاع حول الموضوع. اتفق لاكوست وكاروز على سقف محدد 700 مهاجر شهرياً.

بعد فترة وافقت الحكومة الإسرائيلية على اقتراح هافيليو وأنشأت قيادة عملانية في باريس في آب/ أغسطس 1955 تضم عدداً من عناصر الموساد برئاسة هافيليو. أعد عملاء الموساد قواعد لهم في المغرب. في ذلك الشهر تعرضت مجموعة من المستوطنين الفرنسيين إلى مذبحة في كويدزيم نفذها الوطنيون المغربيون. وفي 24 آب/ أغسطس دخل بعض المشاغبين إلى حي الملا وهو الغيتو اليهودي في مدينة مزغان (الجديدة) قرب الدار البيضاء وقتلوا تسعة يهود وجرحوا 40 ،وأحرقوا 40 منزلاً.

اختار الإسرائيليون اللحظة الملائمة. فقد بدأ التهديد للجالية اليهودية يتضح أكثر فأكثر، ومع مرور كل أسبوع ازداد تقبل الجالية للرسالة الصهيونية. في الوقت نفسه اتخذ الحكم الفرنسي في المغرب ـ الذي دام حتى 2 آذار/ مارس 1956 ـ تدابير لحماية مؤسسة الدفاع الذاتي اليهودي (ميسغيريت). كانت هذه المؤسسة تضم قائداً لها وضابط إدارة وضابط استخبارات وضابط تدريب. وتم فصل القسم العسكري (اسمه الرمزي لافي) عن قسم «عليا» الذي سمي أخيراً «ماخيلا»، لكن رجال «لافي» اختاروا نقاط انطلاق للمهاجرين وأمّنوا الحراسات للمغادرين في أثناء طريقهم إلى الشاطىء. تمّ حشد مئات المتطوّعين اليهود. توجه أكثر من مائة منهم إلى الخارج ـ ومعظمهم إلى إسرائيل ـ وذلك لإجراء التدريب العسكري مع أن بعضهم تدرب في المغرب نفسها. تم تنظيم خلايا ووحدات في المدن الرئيسية (أخيراً كان هناك 12 وحدة محلية). تم شراء الأسلحة ووضعها في مخابىء، وتم تدريب العناصر على استخدام المسدسات والبنادق والسكاكين. وبلغ عدد

* عليا: مختصر لكلمات «الهجرة إلى إسرائيل» بالعبرية.

الميسغيريت في أوج أيامه 600 عنصر في المغرب (و600 عنصر في تونس والجزائر). تابع حوالي 470 عنصراً من المغرب دورات تدريب في فرنسا وإسرائيل.

في أواسط عام 1956 خمدت هذه المهمة، فقد أغلقت الحكومة المغربية التي كان يرئسها السلطان محمد الخامس (أصبح ملكاً فيما بعد) مخيم المهاجرين وذلك بعد تصاعد موجة العداء للصهيونية في العالم العربي وفي المغرب نفسها. وفي 27 أيلول/ سبتمبر أصدر رئيس الشرطة السرية في المغرب محمد لغزاوي الأمر رقم 424 الذي يقضي بمنع الهجرة إلى إسرائيل. لقد هاجر حوالي 110 آلاف يهودي مغربي إلى إسرائيل في الفترة ما بين 1948 و1956 ومنهم 60 ألفاً في العامين الأخيرين، وعلى كل حال بقي 100 ألف يهودي في المغرب.

أدى الغزو الإسرائيلي لسيناء في تشرين الأول/ أكتوبر ـ تشرين الثاني/ نوفمبر 1956 إلى التأثير سلباً على وضع النصف الباقي من اليهود، لكن لم تحصل مذابح. كانت الوكالة اليهودية تتولى الإشراف على هجرة اليهود المغربيين إلى إسرائيل حتى بدء حرب السويس واعتباراً من تشرين الثاني/ نوفمبر لغاية كانون الأول/ ديسمبر تولى الموساد هذه المهمة واستخدم الميسغيريت والتي أصبحت الآن غير قانونية وخطيرة.

كانت العملية تتم بإشراف كاروز وكان هافيليو القائد المباشر للميسغيريت. وكان أحد عملاء الموساد المتمركز في الدار البيضاء مسؤولاً عن «ماخيلا». تم إنشاء قسم خاص منفصل يتعاطى الاستخبارات والتي كانت حيوية بالنسبة إلى نجاح العملية وتخدم «ماخيلا» و«ليفي» معاً. كانت قيادة العملية تجري من باريس باستخدام أجهزة الإرسال والاستقبال الراديوية والبريد. أقام عناصر الميسغيريت علاقات مع رسميين في المغرب ومن بينهم ضباط في الشرطة والجيش، وجمعوا معلومات عن الشرطة والجيش وعناصر الشرطة السرية وطريقة عملها. كان اختراقهم للشرطة السرية المغربية قوياً إلى درجة أن أحد العملاء ويدعى «إي» أخبر كاروز أن الشرطة السرية على وشك أن تلقي القبض على أربعة من عناصر الميسغيريت. ودبّر الميسغيريت أمر تأخير تنفيذ مذكرات إلقاء القبض بضع ساعات وهرب المطلوبون الأربعة فوراً إلى خارج البلاد. كشف أيسر هاريل أنه دفع مبلغ 500 ألف دولار ـ وهو مبلغ كبير في تلك الأيام ـ رشاوى في المغرب. خلال الأشهر الأولى من العملية دبّر الميسغيريت أمر خروج 500 يهودي من البلاد كل شهر ومعظمهم كان يستخدم جوازات سفر فرنسية قديمة أو مغربية مزوّرة. ووُضع أفضل مزوري الموساد في العمل في إسرائيل وباريس ومرسيليا ومن بينهم شالوم وليس (داني) الهنغاري المولد وناج من المحرقة ومن قدامى موساد العلية، وكان قد انخرط في الجيش الإسرائيلي عام 1949 وانضم إلى

الموساد عام 1957 وأرسل إلى باريس والمغرب. درس الفنون الجميلة في باريس وعاد إلى إسرائيل في نهاية عام 1961 بعدما اشترك مع عناصر أخرى من الموساد في خطف أدولف أيخمان من الأرجنتين وتوفي عام 1963 على إثر إصابته بالسرطان.

كان عناصر الميسغيريت يجمعون المهاجرين وينقلونهم ليلاً إلى نقاط تجمع - وهي منازل آمنة قرب المرافىء - وفي حال أوقفت الشرطة الآليات كان الركاب يروون قصة - غطاء مثلاً: نحن ذاهبون إلى حفلة زفاف أو إلى مباراة كرة القدم.

عام 1957 أدت المشاكل التي كانت تقع في المرافىء إلى تغيير كبير في طريقة العمل. ومنذ ذلك الوقت بدأ عناصر الميسغيريت يأخذون المهاجرين عبر الحدود إما براً أو بوساطة زوارق الصيد إلى سوتا ومليلة وهي مناطق تحت الحكم الإسباني وذلك بعلم وتعاون السلطات الإسبانية. وفي بعض الأحيان كانت قوافل المهاجرين تمر من خلال أفني وطنجة، عندما تنقلهم المعديات (زوارق كبيرة) إلى جبل طارق حيث يوجد مخيم للوكالة اليهودية أو إلى الجيسيراس ومن هناك إلى مرسيليا وبعدها بالطائرة أو بالسفن إلى إسرائيل. قال هاريل: «لم يطلب الإسبانيون مالاً ولم أبحث عن دوافعهم لذلك. ولكني ظننت أنهم أرادوا أن يثبتوا حسن نواياهم للشعب اليهودي من أجل التعويض عن العلاقات الوثيقة التي كانت تربط إسبانيا مع هتلر وموسوليني خلال الحرب العالمية الثانية». وقد كان من المستحيل أن تتم هذه العملية دون مساعدة الحكومة الإسبانية.

كانت السلطات البريطانية في جبل طارق على علم تام بما يحدث، وكانت تساعد المهاجرين وتعاملهم بود مثلما كان الإسبان. كان عناصر الشرطة، في الشتاء، يقدمون إليهم أكواب الشاي الساخن كما ساعدوهم في مجال تقديم أوراق السفر وسمحوا للمهاجرين غير الحاملين جوازات سفر بالدخول إلى جبل طارق.

على الرغم من الإجراءات المغربية الصارمة في بعض الأحيان التي يتسبب بها تأرجح السياسة الخارجية للملك (والتي تدور أحياناً في فلك ناصري أو عربي) استمر الميسغيريت بالعمل. لم يحاول المغربيون وقف الهجرة بصدق لأنهم كانوا خاضعين لضغط أوروبي وأميركي، ولأن ميولهم كانت غربية وليست شرقية ولا سوفياتية. وقد زار أيسر هاريل بنفسه المغرب مرات عديدة بين عام 1958 و1962، وفي إحدى المرات أمضى أسبوعين في البلاد أشرف خلالها على عمليات ميسغيريت.

اشترى الموساد زورق «بيسيس» في جبل طارق عام 1960 وقد كان الحلفاء يستخدمونه خلال الحرب العالمية الثانية لإنقاذ الطيارين الذين يسقطون في البحر المتوسط.

وفي تلك السنة تم استبدال شلومو هافيليو كقائد للميسغيريت برجل آخر من الموساد اسمه الرمزي إميل وكان اسمه الحقيقي أوليك غوتمان، وما زال يعتبر البطل المجهول لعملية المغرب. كان غوتمان يهودياً بولونياً وضابطاً سابقاً في الجيش الإسرائيلي وعيّن في المغرب وسكن في الدار البيضاء.

في أواخر عام 1960 بدأ الميسغيريت بنقل المهاجرين مباشرة من المغرب إلى جبل طارق متجاوزاً سيتا ومليلة ويحملهم من الشاطىء قرب القسيمة. وفي رحلته الثالثة عشرة أبحر الزورق في جو عاصف واصطدم بصخور قرب القسيمة وغرق 42 يهودياً وعميل الموساد وعامل اللاسلكي في محطة مرسيليا واسمه تزارفاتي الذي كان يعمل هناك منذ عام 1957 وأحد البحارة. وفي تحد ظاهر وزّع الميسغيريت ملصقات على الجدران في المغرب تقول إن «عليا» سوف تستمر وهاجم مضطهدي الجالية اليهودية. ردّت الشرطة السرية التي كان يرئسها الجنرال محمد أوفقير بتوقيف وتعذيب حوالي 20 عنصراً من الميسغيريت، ومع ذلك لم يلق القبض على أي عنصر من الموساد. تم تعذيب أحد العناصر وهو رافي فاكنين ومات في أحد مستشفيات باريس بعد عدة أشهر. كان فاكنين هو الوحيد من عناصر الميسغيريت الذي مات خلال هذه العملية التي استغرقت سبع سنوات.

أدّى غرق بيسيس وتوقيف عناصر من الميسغيريت إلى ضغوط كبيرة على الملك محمد الخامس من أجل أن يغير سياسته. شنت إسرائيل حملة إعلامية واسعة النطاق لمصلحة اليهود المغربيين. أرسل الرئيس الأميركي جون كينيدي رسالة شخصية إلى الملك محمد الخامس، وهدّد عدد من أعضاء الكونغرس الأميركي بوقف المساعدات الأميركية للمغرب حتى انتهاء حالة الاضطهاد. كذلك تحرّك الرئيس الفرنسي ديغول ومارس ضغوطاً على الرباط.

كان الملك على ما يبدو بصدد الاستجابة لهذه الضغوط وتغيير سياسته، ولكنه في 25 شباط/ فبراير 1961، مات في أثناء إجراء عملية جراحية. كان ذلك، على الأقل، تقدير هاريل قبل موت الملك بخمسة أيام، الذي كتب إلى غوتمان: «لا يوجد أدنى شك أن الخطوات الأخيرة التي اتخذها الملك ووزير الداخلية هي نتيجة لتحركنا وحملتنا الإعلامية في جميع أنحاء العالم». كتب هاريل أنه لم يعتقد أبداً أن المشكلة سوف تُحل بعدد قليل من المهاجرين غير القانونيين إلى إسرائيل بل فقط بقرار سياسي يتخذه المغربيون. لقد ساهمت عملية ميسغيريت وإغراق البيسيس والحملة الإعلامية في تطوير «القرار السياسي» في المغرب. ضغط هاريل على رئيس ميسغيريت بأن يتأكد من أن أكبر عدد ممكن من اليهود قدم طلباً للحصول على جواز سفر (وذلك لإجراء ضغط على وزارة الداخلية المغربية).

حذر هاريل أنه لا لزوم للشروع في عرض المال على المغربيين من أجل أن يسمحوا لليهود بالخروج من البلاد.

نظر المسؤولون في تل أبيب إلى موت الملك على أنه نقطة تحول في حملة «عليا». كتب هاريل إلى غوتمان في باريس: «لا يعرف أحدنا مدى تأثير موت الملك في الأوضاع الداخلية في المغرب... وإن وضع اليهود في المغرب يعتمد كثيراً على الأوضاع الداخلية.. لا يبدو واضحاً ما إذا كان الحسن الثاني، وهو خليفة محمد الخامس، سوف يستمر في سياسة مؤتمر الدار البيضاء العربية أو سيعود إلى التوجه المغربي الموالي للغرب». اقترح هاريل أن تختبر إسرائيل جميع عملائها ووضعهم مع الملك الجديد ومستشاريه، ونصح بمحاولة العثور على روابط مباشرة مع الحاكم الجديد. وإذا تحقق هذا الاتصال سيكون هناك حاجة إلى إعطائه معلومات استخبارية ذات أهمية بالغة بالنسبة إليه.. نحن لا ندين لمعارضيه بشيء». كان اتجاه تفكير هاريل واضحاً.

وفي الحقيقة وفي عهد الحسن الثاني تغيرت سياسة المغرب بسرعة، وافقت المغرب على إصدار جوازات سفر جماعية للذين سيصبحون مهاجرين يهوداً. صدر أول جواز سفر عن وزارة الداخلية في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 1961 وكان يضم 105 يهود، وفي اليوم التالي غادروا البلاد جواً. وخلال السنتين القادمتين غادر معظم من تبقى من الجالية اليهودية إلى إسرائيل. عام 1961 هاجر 11478 شخصاً وعام 1962 هاجر 35758 شخصاً وعام 1963 هاجر 36874 شخصاً.

كان للموساد أيضاً يد في هجرة عدد من الجاليات اليهودية الأخرى في شمالي إفريقيا إلى إسرائيل، ومن ضمنهم يهود بور سعيد في مصر ويهود بنزرت في تونس.

في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1956 توجه فريق استخبارات مؤلف من ثلاثة أشخاص (أريه الياف (ليوفا) وهو مفصول إلى الموساد لتنفيذ هذه المهمة، والرائد أفراهام دار من أمان، وتومي اريلي وهو خبير في الاتصالات) إلى بور سعيد في طائرة نقل فرنسية للانضمام إلى القوات الفرنسية في منطقة القناة والتي كانت القوات الفرنسية ـ البريطانية المشتركة قد احتلتها. كانت مهمة الفريق هي الارتباط مع الفرنسيين في مسائل الاستخبارات وأن يفيد تل أبيب عن حالة القوات الفرنسية ونواياها (وذلك بوساطة جهاز راديو أخذوه معهم)، وعن حالة الجالية اليهودية المصرية، وهل سيتقدم الفرنسيون باتجاه القاهرة، وذلك من أجل تحرير العملاء اليهود المسجونين في القاهرة على أثر قضية لافون.

أمضى الياف ودار الأسبوع الماضي يزيدان معلوماتهما عن مصر وتضمنت لقاءاتهما

جلسة طويلة مع شاوول افيغور الرئيس السابق للموساد علية بت، وحالياً مستشار بن غوريون للشؤون الخاصة، وجلسات مع اليهود المصريين العاملين في أجهزة الاستخبارات ومن بينهم بنيمين سيدبون من الموساد.

في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر انتحل الياف ودار (بزيّ عسكري فرنسي) صفة جنديين يهوديين في الفرقة الأجنبية الفرنسية وأجريا اتصالات مع ممثلين عن الجالية اليهودية في بور سعيد والتي يبلغ عددها 200 شخص. كان اليهود خائفين من أن ينتقم منهم جيرانهم العرب بعد رحيل القوات الفرنسية. طلب الياف ودار لائحة بأسماء اليهود الذين يرغبون بالهجرة إلى إسرائيل، وبعد فترة درسا إمكانية تنظيم قافلة بريّة عبر سيناء لليهود الراغبين بالهجرة. لكن الفكرة سقطت وقرر الياف اعتماد طريق البحر. طلب من تل أبيب إرسال زورقين صغيرين من البحرية الإسرائيلية إلى بور فؤاد على الضفة الشرقية للقناة مقابل بور سعيد. في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر نقلت سفينة إنزال فرنسية حوالي مائة يهودي إلى بور فؤاد حيث استقلوا الزورقين الإسرائيليين ووصلوا إلى إسرائيل في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر.

بدأت هجرة اليهود من بنزرت في أيلول/ سبتمبر عام 1961 بعد نشوب نزاع مسلح بين الجيش التونسي والجيش الفرنسي حول ملكية قاعدة بحرية فرنسية قرب المدينة. وفي أول الاشتباكات احتل الفرنسيون مدينة بنزرت. طالب التونسيون بانسحاب القوات الفرنسية لكنّ الفرنسيين رفضوا. مات مئات العرب، واتهم العرب الجالية اليهودية القوية والتي يبلغ عددها 1200 شخص بالتعاون مع الفرنسيين. كان العديد من اليهود يعمل في القاعدة. وجميعهم كانوا يفهمون أن الفرنسيين بالنهاية سوف يرحلون. هدّد العرب بالانتقام من اليهود الذين كان معظمهم يحمل جواز سفر فرنسياً. وهكذا استطاعوا مغادرة البلاد بعد القتال بسرعة. لكن كان هناك حوالي 300 منهم يحملون جوازات سفر تونسية أو دون جوازات. بدأت الوكالة اليهودية بمساعدة من الموساد والملحق العسكري الإسرائيلي في باريس العقيد أوزي ناركيس في تنظيم عملية ترحيل الجالية. تعاون العسكريون الفرنسيون، وهكذا نقل اليهود من خارج المدينة مباشرة إلى فرنسا عبر الجزائر وذلك بزوارق بحرية فرنسية. تولى الموساد تنظيم المغادرة وتولى المظليون الفرنسيون حراستها.

اهتمامات جانبية

حاولت إسرائيل في السنوات التي تلت حرب السويس أن تعد سياستها الخارجية بطريقة تجني فيها ثمار النصر العسكري الذي حققته على مصر. وكانت الوسيلة هي

اختراق عزلتها الإقليمية بإقامة روابط على أطراف الشرق الأوسط مع الأنظمة غير العربية والتي كانت قلقة من انتشار المد الناصري والشيوعي. لعب أيسر هاريل دوراً بارزاً في هذه الاستراتيجية المبتكرة ودعم وقوّى دوره كأداة للدبلوماسية السرية الإسرائيلية. قال هاريل: «كان هدفي أن أبني سداً في مواجهة الفيضان الناصري ـ السوڤياتي».

ومن أجل القيام بهذا الدور أنشأ الموساد فرقة العلاقات الخارجية في أوائل عام 1958 برئاسة ياكوف كاروز الذي كان متمركزاً في باريس منذ أن انتقل من الشين بيت عام 1954. وسرعان ما أصبحت هذه الفرقة جزءاً هاماً من الاستخبارات الإسرائيلية وتعمل كوزارة خارجية سرية موازية من أجل إقامة العلاقات مع الدول التي لا تستطيع أو لا تريد إقامة علاقات مع الدولة اليهودية ودعم هذه العلاقات.

كانت إيران الجوهرة في التاج فيما أصبح معروفاً بعقيدة المحيط والتي استمرت لأكثر من عقدين من الزمن حتى سقوط الشاه عام 1979. اعترفت إيران بإسرائيل كأمر واقع عام 1950 بعد تركيا بوقت قصير، ومنذ ذلك الوقت كان في طهران وجود إسرائيلي غير رسمي وعلى مستوى منخفض. وفي أوائل هذا العقد كان ماكس بينت مسؤولاً عن محطة أمان في طهران والتي كانت تعمل كمركز عمليات التجسس ضد العراق ولدعم الهجرة السرية لليهود العراقيين إلى إسرائيل.

تحسّنت العلاقات بين الدولتين بطريقة دراماتيكية بعد حرب السويس. في أيلول/ سبتمبر 1957 اجتمع الجنرال تيمور بختيار أول رئيس لجهاز الاستخبارات والأمن الإيراني الجديد سافاك مع كاروز في باريس. كان كاروز يعمل «مستشاراً سياسياً» في السفارة الإسرائيلية. وكان ذلك الاجتماع اختراقاً حيوياً. قال كاروز: «توجه أيسر فوراً إلى وزارة الخارجية وأطلع غولدا مئير على ذلك. لقد كانت هذه أول مرة تعبر دولة إسلامية عن اهتمامها ورغبتها بنا». أقام بختيار علاقة صداقة شخصية قويّة مع هاريل وأمّن الاتصال مع الإسرائيليين ومع وكالة المخابرات المركزية إلى أن عزل عام 1961. اغتاله السافاك فيما بعد في العراق بينما كان في رحلة صيد. وخلف بختيار أخيراً الجنرال المعروف نعمة الله نصيري الذي أقام علاقات وثيقة مع الإسرائيليين إلى أن عزل عام 1978. في ربيع عام 1959 حلّ حاييم هرتزوغ رئيس أمان ضيفاً على نظيره الإيراني الجنرال الافي كيا واتفقا على التعاون العسكري والاستخباري بموافقة شخصية من الشاه ومن بن غوريون. ومع أن الجيش والهيئات الإسرائيلية الأخرى ساهموا في تطوير العلاقات مع الشاه فقد بقي الموساد القناة الرئيسية. كتب هاريل:

«بما أن الأداة الرئيسية لعبدالناصر ـ مثل السوڤيات والشيوعيين ـ كانت التخريب

وتنظيم الطوابير الخامسة، كان من الضروري والملح اتخاذ تدابير فعالة في مجال الأمن الداخلي. لهذا كرّست جهوداً كبيرة لمساندة هذه البلاد في تنظيم استخبارات فاعلة وأجهزة أمن وقوة ضاربة من الجيش أو الشرطة تستطيع أن تقاوم أي محاولة انقلاب مفاجئة سواء أكان موحى بها من الداخل أو من الخارج».

سرعان ما توثق التعاون بين أجهزة الاستخبارات الإيرانية والإسرائيلية. ورد في تقرير لوكالة المخابرات المركزية عام 1976 تم الاستيلاء عليه في طهران عام 1979: «دخل الموساد في علاقات مشتركة مع السافاك منذ أواخر الخمسينات. ساعد الموساد نشاطات السافاك ودعم الأكراد في العراق كذلك أرسل الإسرائيليون إلى الاستخبارات الإيرانية تقارير حول نشاطات مصر في العالم العربي وحول التطورات في العراق والنشاطات الشيوعية التي تؤثر في إيران».

كانت إسرائيل وإيران تعتبران العراق عدواً مشتركاً مع أن الظروف المختلفة أملت على الدولتين طرقاً مختلفة. كانت الحسابات الإسرائيلية ثابتة. وكان العراق البلد العربي الوحيد الذي لم يوقع اتفاقية وقف إطلاق نار مع الدولة اليهودية في نهاية حرب 1948. وبعد الإطاحة بالجنرال عبدالكريم قاسم عام 1963 وإعلان نظام عارف الجديد تحالفه مع مصر الناصرية، عبّر الشاه عن رغبة متزايدة لإضعاف العراق من الداخل، وساعد الثوار الأكراد الذين كانوا استأنفوا ثورتهم عام 1961.

بدأت العلاقات بين الإسرائيليين والأكراد العراقيين بشكل جدّي عام 1964 عندما كان مئير أميت يتولى رئاسة الموساد، وزاد الأكراد هجماتهم ضد الأهداف العراقية. اجتمع شيمون بيريز نائب وزير الدفاع الإسرائيلي سراً مع قمران علي بدرخان الزعيم الكردي القديم الذي كان يتجسس لصالح الإسرائيليين في الأربعينات والخمسينات. وبدأت الدورة التدريبية الأولى لضباط البيشمركة - إسمها الرمزي مارفاد أي سجادة - في آب/ أغسطس 1965 ودامت ثلاثة أشهر. وفي الصيف التالي طلب ليفي اشكول وأميت من أريه الياف، وكان نائب وزير الصناعة والتطوير ومن أعضاء حزب العمل، أن يجول في المناطق الكردية العراقية ويجتمع مع البرازاني. كان حايم ليفاكوف وهو من قدامى عناصر الشؤون العربية في البالماح مكلفاً بتنفيذ برنامج المساعدة الإسرائيلية في أوائل مراحله، ومن أولى المساهمات كان تقديم مستشفى ميداني. زار أشكول طهران في حزيران/ يونيه 1966 وكذلك زارها وزير الخارجية أبا ايبان في نهاية تلك السنة. واستناداً إلى التقارير فقد صدّ البرازاني الهجوم العراقي الكبير في حزيران/ يونيه 1966 بمساعدة ضباط إسرائيليين.

أحاطت الحكومة الإسرائيلية هذه العلاقة السرية بأهمية كبيرة، مع أن بعض الخبراء

في شؤون الشرق الأوسط كان لهم شكوك في الحكمة منها. ترك عزرا دانين العمل في المخابرات وانضم إلى وزارة الخارجية وعمل في برامج الزراعة والتنمية المائية في إيران في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات، وكان له تحفظات كبيرة على الدعم العسكري للأكراد.

كتب عزرا:

«بدا واضحاً بالنسبة إليّ أنّ المساعدة التي قدمناها إلى المقاتلين الأكراد في العراق لا يمكن تفسيرها إلا استغلال للمأساة الكردية لمصلحتنا، مع أن المساعدة بحد ذاتها هي مساهمة نبيلة، وعلى الرغم من الكسب العسكري الذي حققته إسرائيل وذلك بإشغال قسم كبير من الجيش العراقي وإرغامه على التعامل مع المشكلة الكردية».

نتج عن دعم الأكراد أيضاً تزويد الإسرائيليين بمعلومات استخبارية عن الجيش العراقي. لقد جرت إحدى ألمع عمليات الموساد قبل حرب 1967، وهي هروب طيار عسكري عراقي بطائرته الميغ 21 في آب/ أغسطس 1966 إلى إسرائيل بمساعدة كردية على ما يبدو. في هذه الفترة كان للموساد نفوذ على السافاك أكثر مما كان على وكالة المخابرات المركزية. قالت مصادر أميركية إن الإسرائيليين لعبوا دوراً هاماً في القسم الثالث في السافاك، وهو الذي يتغاطى في شؤون الأمن الداخلي والمراقبة. تطورت العلاقة مع إيران ببطء وبحذر وعلى الرغم من أنها لم تكن رسمية ولم يجر تبادل للسفراء فقد قال عنها جدعون رافايل: «كان حجمها المادي يفوق الشكليات الظاهرة». وكانت خلاصة ممتازة تعبّر عن السياسة الشاملة.

أما الجانب الثاني من المثلث فكان أثيوبيا. أبدى الأمبراطور هيلا سيلاسي رغبته في إقامة علاقات مع إسرائيل عام 1955، ودفعه إلى ذلك الخوف من التخريب الناصري والأمل بالمساعدة العسكرية والإنمائية. توجه أشر بن ناتان إلى أديس أبابا في نهاية تلك السنة ومع ذلك كان شاريت يشك في استعداد هيلا سيلاسي لإقامة علاقات دبلوماسية رسمية في تلك المرحلة.

ومن الخلفية نفسها أجريت اتصالات مع السودان الذي كان من المقرر أن يحصل على الاستقلال في كانون الثاني/ يناير 1956. في أيلول/ سبتمبر 1955 عقد جوش بالمون محادثات سرية في اسطمبول مع قادة حزب الأمة المعارض والذي كان يدور في فلك البريطانيين، وأبدوا حماسهم لتقوية العلاقات مع الغرب وكانوا يعارضون التوجه السياسي المصري لبقية الأحزاب. أحضر بالمون أحد هؤلاء القادة واسمه عمر لمقابلة بن غوريون في آب/ أغسطس 1956 والذي قال فيما بعد: «إنهم مسلمون ويتكلمون العربية لكن

المصريين كانوا يعاملونهم بازدراء ويخططون للهيمنة عليهم».

فيما بعد غيّرت إسرائيل سياستها السرية تجاه السودان. وفي الستينات قدم الموساد دعماً محدوداً لثوار انيانيا في جنوبي السودان. عام 1955 ثار سكان الجنوب، وهم ليسوا عرباً لكنهم من السود، ضد الحكومة المركزية في الخرطوم، وفي السنوات اللاحقة واستناداً إلى الجنرال جوزيف لاغو قائد انيانيا، تلقوا أسلحوا وأجهزة اتصالات ومساعدات في التدريب من الإسرائيليين. أظهرت الوثائق التي استولى عليها الجيش السوداني من أنيانيا أن أشخاصاً إسرائيليين قد زاروا معسكرات الثوار مع أن المساعدات التي قدموها كانت قليلة نسبياً. قال أحد الخبراء الغربيين فيما بعد: «إذا تسبب أي أذى لأي بلد عربي فهذا يعتبر من وجهة النظر الإسرائيلية جيداً.. شريطة أن لا تتعرض المصالح الأخرى للأذى... وإلى حد لا يؤدي فيه إيذاء السودان إلى نتائج عكسية. كان واضحاً للإسرائيليين أن الموقف الظاهر في تأييد الجنوب وتقديم المساعدات للثوار سيكون له وقع الكارثة في إفريقية السوداء».

أُقيمت العلاقات الدبلوماسية مع أثيوبيا بعد حرب 1956 بوقت قصير، قام يوسف غميا الذي عمل في السابق ممثلاً لوزارة الدفاع في باريس ببعض المهمات الاستطلاعية التي مهدت لهذه العلاقات. أدى إعلان الوحدة المصرية السورية وإنشاء الجمهورية العربية المتحدة في شباط/ فبراير 1958 إلى دعم اعتقاد إسرائيل في أن سياستها في الاهتمامات الجانبية كانت ضرورية وفاعلة.

أنشأت إسرائيل شركة لتصدير لحم البقر من أثيوبيا وسميت شركة انكودا وتملكها إسرائيل بكاملها، وكانت غطاء تجارياً مفيداً لنشاطات استخبارية. كان يوسي هاريل وهو ضابط سابق في أمان يدير أحد هذه المصانع في أسمرة على البحر الأحمر. قال أحد مديري الشركة فيما بعد: كانت انكودا محطة للاستخبارات الإسرائيلية في إفريقيا. كانت لنا مخابىء ضخمة للأسلحة، وكنا نعمل كغطاء وكان هناك وفد عسكري وكانوا يجرون مراسلاتهم بوساطتنا وكذلك مع الجواسيس الإسرائيليين في الدول العربية. كنا مجرد غطاء لعمليات الموساد. عندما كانوا يريدون إرسال شخص ما إلى بلد عربي، كانوا يقومون بذلك من خلالنا».

في كانون الأول/ ديسمبر 1960 ساعد الإسرائيليون هيلا سيلاسي في سحق محاولة انقلابية وذلك بإعطائه معلومات عن خصومه ومواقعهم بينما كان عائداً من رحلة في الخارج. وتحسنت العلاقة عندما تبين أن أحد المتآمرين الرئيسيين كان رئيس جهاز الأمن الداخلي الذي تم تأسيسه بمساعدة إسرائيلية. وفي الشهر نفسه تجاوز بن غوريون الرقابة

العسكرية وأعلن بنفسه أن الجيش الإسرائيلي كان يساعد في تنظيم وتدريب الجيش الأثيوبي. وقدمت مساعدات أخرى عام 1962 عندما بدأت جبهة تحرير أريتريا القتال ضد هيلا سيلاسي بدعم من مصر وسوريا والسودان. وقد قام حوالي 40 خبيراً إسرائيلياً بتدريب شرطة الطوارىء، وتم إنشاء وحدة لمكافحة الثوار مؤلفة من 3100 رجل للعمل في اريتريا. فيما بعد أقام الأريتريون علاقات مع المنظمات الفلسطينية.

أكملت تركيا مثلث الجوانب مع أنها كانت أقل انكشافاً من إيران وأثيوبيا لأنها كانت عضواً في الحلف الأطلسي وتحظى بالتأييد الأميركي لها. ابتداء من أيلول/ سبتمبر 1957 كان الياهو ساسون السفير في روما يعقد لقاءات منتظمة مع وزير الخارجية التركي فاتن زورلو. وقد لعب روفين شيلوح الذي عاد من السفارة الإسرائيلية في واشنطن وعمل مستشاراً لوزيرة الخارجية غولدا مئير دوراً هاماً في هذه اللقاءات. كانت الأحداث التي تجري في أمكنة أخرى في الشرق الأوسط تساعد الإسرائيليين. وقد حملت الأحداث التي جرت في تلك الفترة طابع التخريب الناصري وهي الحرب الأهلية في لبنان وإنزال مشاة البحرية الأميركية والإطاحة بالملكية العراقية في تموز/ يوليو وقرب انهيار النظام الهاشمي في الأردن. عندما طار الرئيس المصري إلى دمشق وأعلن عن دعمه للنظام الثوري في بغداد، تغلب الأتراك على ترددهم في التعامل مع إسرائيل وتوجّه بن غوريون في آب/ أغسطس سراً إلى أنقره لإجراء مباحثات مع نظيره التركي عدنان مندريس، وذلك بعد أن سعى وراء التأييد الأميركي لخطة الجوانب. كان على جدول أعمال اللقاء التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري، وتمّ الاتفاق على تبادل منتظم لمعلومات الاستخبارات بين البلدين. استناداً إلى تقرير صادرعن وكالة المخابرات المركزية حول أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية فقد أعد الموساد منظمة ثلاثية مع جهاز الأمن القومي التركي وجهاز السافاك الإيراني. اشترطت هذه الاتفاقية الثلاثية بأن يراقب الموساد النشاطات السوفياتية في تركيا وخارجها مقابل تلقي معلومات حول الجمهورية العربية المتحدة مع تركيز على الجانب السوري. وعد الإسرائيليون بتقديم مساعدات لجهاز الأمن القومي التركي في المجال التقني وفي مجال التدريب على مكافحة التجسس كما كانوا يفعلون مع السافاك.

صيد النازيين

لم يكن صيد النازيين من الأولويات الإسرائيلية في السنين الأولى من عمر هذه الدولة. في نهاية الحرب العالمية الثانية قامت جماعات صغيرة من جنود اللواء اليهودي ومن الناجين من المحرقة بإعدام مئات العناصر من الغستابو والـ S S والمسؤولين النازيين في إيطاليا والنمسا وفي ألمانيا نفسها. سميت هذه الجماعات النوكميم (المنتقمون) وأشرف على

تنظيمها إسرائيل كارمي الـذي أصبح فيـها بعد قـائد لـواء دبابـات في الجيش الإسرائيلي، وشايم لاسكوف الذي أصبح فيها بعد رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، ومئير زوريا الـذي أصبح فيها بعد جنرالاً في الجيش الإسرائيلي. كان هؤلاء الثلاثة يخدمون في اللواء اليهودي في الجيش الثامن الإيطالي في أيار/ مايـو 1945، عملوا لحوالي نصف سنـة في التفتيش عن مجـرمي الحرب النـازيـين والقبض عليهم وإعـدامهم. وقـد استخـدمـوا الـزي العسكـري البريطاني واستخدموا وثائق عسكرية وتجهزوا بآليات بريطانية.

كانت إسرائيل في السنوات التي تلت استقلالها منهمكة في مشاكل ضـاغطة أخـرى: بناء الدولة، استيعاب المهاجرين، العداء العربي. ولم تترك هذه المشاكل إلّا وقتـاً قليلاً من أجـل التخلص من أشباح المـاضي. ولكن بعد حـرب السويس زاد الاهتـمام بما جـرى في عهد النازيين. قال هاريل: «في ذلك الوقت قرّرنا أن نعيـر اهتمامنـا للنازيـين لقد تـأخرنـا قليلاً.. ولكن الضرورة الأولى كانت تأمين حياة الشعب اليهودي».

في ما بعد وفي عام 1957 تلقى هاريـل معلومات عن تحـركات أدولف أيخـمان الذي كان ضابطاً في S S وكان معروفاً عنه أنه عـلى قيد الحيـاة، وهو يمثـل الرعب الـذي كانت تنشره «الحلول النهائية» لهتلر. كتب هاريل قصة خطف ايخـمان في كتابـه: منزل في شـارع غاريبالدي. كانت هذه القصة دقيقة إلى حد ما ما عدا حذف بعض التفـاصيل العمـلانية وميل هاريـل للمبالغـة في دوره على حسـاب مرؤوسيه الذين يـظهرون في القصـة بأسـماء وهميـة ـ وذكر قليـل لليهود الأرجنتينيـين الذين سـاعدوه. ومـع ذلـك لم تسمح المـراقبـة العسكرية بنشر الكتاب إلّا عام 1974.

لم يكن هذا الصيد سهلاً منذ بـدايته. نفـذت العملية بعـد مضي سنتين عـلى تلقي أول تقرير حول إيخمان الذي يعيش باسم مستعار في بيونيس أيريس وذلك في أيـار/ مايـو 1960. تـولى أعمال المـراقبة في الأرجنتـين زفي أهاروني رئيس فـرع التحقيق في الشين بيت الذي فصله إلى الموساد أموس مانور. كان أهاروني الذي يظهـر في الكتاب بـاسـم «يوسف كينيت» «أحد أفضل المحققين في البلاد.. وهو رجل معروف بتفانيـه في العمل وإخـلاصه الشديد وكفاءته العالية». وكان قد استجوب «الرجل الثالث» أفري الاد.

فصـل الشين بيت عنـاصر ممتازة لفـريق الخطف والـذين وصفوا بـأنهم متطوعـون، وذلك نظراً للحساسية الدبلوماسية في العمل بصورة غير قانونية في بلد صديق. وكـان من ضمنهم رافي ايتـان رئيس فرع العمليـات في الشين بيت ونـائبه أفـراهام شـالـوم (بنـدور) وكلاهما من قدامى عناصر البالماح. وكان شالوم داني، وهو أكـبر مزور في المـوساد والـذي

ساهم كثيراً في عملية هجرة اليهود المغربيين، وأحد الناجين من المحرقة، من عناصر الفريق أيضاً. خُطف ايخمان في 11 أيار/ مايو- ألقي القبض عليه في شارع غاريبالدي على يد زفي مالستين وهو من فرع العمليات في الشين بيت والذي كان ماهراً في الأمور التكنولوجية والتمويه والخداع - واحتجز في منزل آمن - أحد سبعة منازل تم استئجارها لهذه الغاية في بيونيس ايريس - وبعد تسعة أيام نقل جواً إلى إسرائيل بوساطة طائرة العال التي أحضرت الوفد الإسرائيلي المشارك في احتفالات العيد 150 للأرجنتين. بدأت محاكمته في 11نيسان/ أبريل 1961 وألقت الضوء على أعماله الشريرة وأعدم شنقاً في 31 أيار/ مايو 1962 وهو الرجل الوحيد الذي حكم عليه بالإعدام في تاريخ إسرائيل.

وهناك نازي آخر معروف وهو جوزيف مينغيل الطبيب الذي أجرى تجارب مرعبة على السجناء اليهود في أوشويتز وخصوصاً التوائم، وكان من الصعب العثور عليه. لم يعرف اليهود الكثير عنه وفشلت جميع المحاولات التي جرت في أواخر أيام عملية ايخمان تحديد مكانه. كلف زافي أهاروني بالموضوع وفصل بشكل دائم إلى الموساد وأعد مركزاً للقيادة في باريس والتي مكث فيها لغاية العام 1964. في ربيع عام 1962 وبعد زيارات عديدة وفاشلة إلى الباراغواي اعتقد أهاروني أنه يسير أخيراً وراء أيخمان بشكل حقيقي. وقد جاءته هذه المعلومات من مخبر، كان ضابطاً سابقاً في S S يدعى وليم ساسين الذي قابل ايخمان قبل اختطافه واقتنع أن كل ما قاله اليهود حول المحرقة كان صحيحاً وأن الشرف الألماني قد تلطّخ. تم التعرف إلى ساسين في الأوروغواي في ما وصف على أنه «أغرب عملية تجنيد لجاسوس في تاريخ التجسس» وافق أهاروني على أن يدفع له 5 آلاف دولار شهرياً، أرشد ساسين وعناصر اتصالاته عميل الموساد إلى مزرعة خارج ساوبولو حيث شاهد رجلاً كان متأكداً من أنه منيغيل نفسه. قال أهاروني فيما بعد: «لقد اشتركت في عمليات عديدة وقد لاحقت ايخمان في الباص قبل اختطافه وأمضيت ليلة في الحقول المقابلة لمنزله ولكن في تلك اللحظة كنت أرتجف من الإثارة. ففي عودة إلى باريس، أزاح هاريل هذه المعلومات جانباً بسبب قضية أخرى ضاغطة. اشتكى أهاروني بمرارة: «اعتقدت أننا سنبدأ في التخطيط للعملية لأنني اعتقدت أننا انتهينا من مرحلة التفتيش. وعندما بحثت عن أيسر لأطلعه عما جرى قالوا لي إنه مشغول وإنه يبحث عن يوسيلي. لم يكن أيسر راغباً ولم يكن لديه وقت». مات مينغيل في البرازيل عام 1985 بصورة طبيعية. كان هاريل يصر دائماً أنه قام بكل ما بوسعه من أجل إحضاره إلى المحاكمة، لكن أهاروني لم يوافق على ذلك.

البحث عن يوسيلي

في آذار/ مارس 1962 وقبل تحديد مكان مينغيل بوقت قليل وقبل إعدام ايخمان، طلب بن غوريون من هاريل أن يتولى قضية الطفل يوسيلي شوماخر البالغ من العمر 8 سنوات الذي خطفته مجموعة من اليهود الأورثوذكسيين المتشددين الذين يعارضون الصهيونية وإنشاء دولة إسرائيل، من والديه منذ سنتين. كان الخاطفون على اتصال مع جد الصبي وأرادوا أن يعطوه دروساً دينية ومعادية للصهيونية. كان بن غوريون منزعجاً من هذه القضية وتأثيراتها في العلاقات بين اليهود العلمانيين والمتدينين وعلى حكم القانون. وعلى الرغم من الجهود الكثيفة فشلت الشرطة والمحاكم في إعادة يوسيلي إلى ذويه.

كان هاريل متشككاً حول ما إذا كان على أجهزة الاستخبارات أن تتدخل، لكنه سرعان ما أصبح مقتنعاً، مثل بن غوريون، بأنها مهمة وطنية حساسة. وانتابه هاجس التفتيش عن الصبي وكرّس مصادر معلوماته من أجل ذلك. وفي النهاية اشترك أكثر من 40 عميلاً في هذه القضية. كتب فيما بعد: «بدا أن الدولة كانت تفقد السيطرة.. وأن التوازن الدقيق بين المتدينين والعلمانيين، وبين المدنيين والهالاشيك (المتدينين اليهود) سوف ينهار بسبب هذا الصبي المخطوف».

سمّيت العملية بـ «عملية النمر» وكانت معقدة وغير عادية وكان يعارضها أكثر من مسؤول كبير ومن ضمنهم رئيس الشين بيت أموس مانور. قال شموئيل تولدانو أحد رجال الموساد الذين عيّنوا لهذه القضية: «كانت حسنتنا أن لدينا أشخاصاً من مختلف الجنسيات، عرب، ألمان، وغيرهم. وعندما وصل الأمر إلى قضية شوماخر كانت ملفاتنا تزخر بصور الحاخامات ولكن وجدنا صعوبة في العثور على أشخاص يشبهون لوبافيتشر أو ساتماريز هاسيد. لكننا وجدنا الشخص المناسب وهو أفراهام أهيتوف الذي كان مفصولاً إلى الموساد وأصبح فيما بعد رئيساً للشين بيت، وتخفى بزي أسود وشعر طويل على الجوانب مثل المتشددين ثم تلقى أمراً باختراق عالم الماسيديم السري المقفل. نشأ أهيتوف في بيئة متدينة لكن لم يكن جدياً أو متشدداً بشكل يسمح له بأن يصبح حاخاماً. وفي أثناء بحثه عن الصبي في مدينة مونترو السويسرية طلب طعاماً من امرأة يهودية ففوجىء بجواب صعقه وهو أن ذلك اليوم كان يوم صيام جزئي. قال أحد العاملين في هذه القضية «شعرت كأني نزلت على كوكب المريخ وأنه عليّ أن أضيع وسط جمهور من الرجال دون أن يلاحظني أحد». تم تجنيد العملاء والمخبرين في مختلف المناطق حتى انثورب وباريس ولندن، وأعدت خطط معقدة من أجل معرفة المشبوهين ومواجهتهم والضغط عليهم. أخيراً تم تحديد مكان الطفل في نيويورك وأعيد إلى إسرائيل بمساعدة مكتب التحقيق

الفدرالي الأميركي. كان تيدي كوليك يعمل في مكتب رئاسة الوزراء وكان له شكوك حول الحكمة من هذه العملية وقال فيما بعد:

«لقد صرف النظر عن بعض النشاطات المهمة في الموساد بسبب عدم توفر العناصر. لم توضع الحلول البديلة أمام بن غوريون. ولو قيل لـه إن التفتيش عن يوسيلي سيتم على حساب مراقبة نشاطات العدو لكان قراره معاكساً تماماً - أو على الأقل أعطاه أفضلية أقل. وعندما تم العثور على يوسيلي أخيراً - كيف سيتحمل أيسر عدم العثور عليه وهو الذي طارد ايخمان وأمسك به؟ - واجه أيسر فجأة قصص العلماء الألمان في مصر مما أثار خوفه».

صواريخ لأيسر الصغير

في 21 تموز/ يوليو 1962 وفي أثناء العرض العسكري التقليدي احتفالاً بالذكرى العاشرة للثورة المصرية كشف الرئيس عبدالناصر عن سلاح سري في المواجهة ضد إسرائيل، وقال: إن صاروخ الظافر والصاروخ ذا المدى الأطول القاهر وهما يعملان بالوقود السائل يمكنهما ضرب أي هدف جنوبي بيروت. تعرّض هاريل للوم بسبب فشله في التنبؤ بهذه التطورات، وحصل تذمر منه لأنه أضاع وقت الموساد وإمكانياته في صيد النازيين وفي التفتيش عن يوسيلي شوماخر في سائر أنحاء العالم. كانت العلاقات بين الأمان والموساد متوترة منذ سنوات. وعد ايسر بأن يفيد بن غوريون عن الوضع بسرعة، وسرعان ما أفاده عملاؤه أن الصواريخ قد صنعها العلماء الألمان الذين كانوا يعملون في مصر منذ عام 1959.

كان الجنرال مئير أميت الرئيس الجديد للاستخبارات العسكرية من أشد المنتقدين للموساد وقال فيما بعد:

«نحن في أمان نعتقد أن المشكلة الأساسية هي الأمن وليس يوسيلي شوماخر ولا حتى خطف أيخمان. إن إحضار ايخمان إلى إسرائيل واستعادة يوسيلي أعطى استخباراتنا شهرة جيّدة وخبرة. لكن أمان كانت تناضل وسط مشاكل كثيرة. لقد تطلبت هذه العمليات الأخيرة جهوداً كثيرة إلى درجة أنه كان عليّ أن أخبر رؤسائي بأنني لست مستعداً لأن أكمل في هذه الطريق عندما يكون هناك نقص حاد في المعلومات ناتج عن تحويل مصادرنا وإمكانياتنا إلى اتجاه آخر».

قبل أميت طلب رئيس الأركان زفي تسور بأن يتولى قيادة أمان في أوائل عام 1962، أي في الوقت الذي كان تأثير قضية لافون ما يزال ظاهراً، وكانت العلاقة مع الموساد في أسوأ

أحوالها. وقد حذره مرؤوسيه من أن عليه استمالة ايسر الصغير لكنه تجاهل تحذيراتهم وسرعان ما تدهورت العلاقات بينهما. اشتكى أميت من أن الموساد لا تعرف كثيراً عن الجيوش العربية ولا عن الطيران الحربي العربي. كان هاريل يتباهى بأنه الوحيد الذي يعرف. قال أميت لأحد زملائه: «لقد كان فعلاً يعرف كل شيء ولكنه لم يتحمل أي انتقاد».

تحرك ايسر بسرعة. في نهاية تموز/ يوليو 1962 أعد الموساد وحدة خاصة للتعامل مع مسألة الصواريخ وكانت تنسق مع القسم التقني في أمان. في أواسط آب/ أغسطس قام بضربة موفقة في مجال الاستخبارات، فقد عرض على بن غوريون رسالة مؤرخة في 24 آذار/ مارس من عالم ألماني كبير هو البروفيسور ولفغانغ بيلز إلى المدير المصري لمصنع الصواريخ واسمه الرمزي 333. استناداً إلى هذه الرسالة كان العمل يجري لصنع 900 صاروخ، وكان هناك دليل عن إجراء أبحاث لتركيب رؤوس حربية أو بيولوجية أو كيميائية. والنقطة المضيئة الوحيدة كانت أنه كانت هناك شكوك حول فعالية جهاز التوجيه: أقام الألمان ثلاثة مصانع سرية تعمل على إنتاج الطائرات النفاثة والمحرّكات النفاثة والصواريخ المتوسطة المدى التي تعمل بالوقود السائل. وتم إنشاء عدة شركات وهمية في ألمانيا لتأمين التغطية اللوجستية، وتم إنتاج ثلاثين صاروخاً حتى الآن. كان زفي مالشين وأعضاء آخرون من فرق المراقبة في الموساد يراقبون نشاطات بيلز في ألمانيا. تسلّل مالشين إلى داخل مختبر بيلز في مدينة كولونيا والتقط صوراً للمستندات بعدما تمكن من خداع كلب الحراسة الضخم وهو من نوع دوبرمان.

اعتقد هاريل أن العلماء الألمان كانوا يعملون لإنتاج أسلحة تهدد وجود إسرائيل، واقترح على بن غوريون أن يطلب رسمياً من المستشار الألماني كونراد اديناور بالتدخل لوقف هذا العمل بحجة أن على حكومة بون واجباً أخلاقياً تجاه الدولة اليهودية. لكن بن غوريون رفض القيام بأي عمل قد يعيق تطور العلاقات بين الدولتين، وفضل أن يطلب من بيريز أن يبحث المسألة بهدوء مع وزير الدفاع الألماني فرانز جوزيف شتراوس. ورفض ايسر بعض التهم الموجهة إلى الموساد بأنه كان عليهم أن يعرفوا أكثر.

لقد أفاد رجاله أول مرة عن المحاولات المصرية لحيازة تكنولوجيا متطورة عام 1956 ثم مرة ثانية عام 1959 و1960 و1961. كان الموساد في تلك الفترة يجري عمليات استخبارات ويحيل المعلومات إلى وزارة الدفاع والجيش الإسرائيلي من أجل تقييمها. في أيلول/ سبتمبر 1961 أصدرت أمان تقريراً حول تطور الصواريخ أرض ـ أرض في مصر. وفي تشرين الأول/ أكتوبر تنبأ تقرير آخر لقسم الاستخبارات بأنه خلال فترة تتراوح بين

سنة وسنة ونصف ستتمكن مصر من وضع 100 صاروخ في العمل.

شعر ايسر الصغير بأن منظمته قد اختيرت لتكون كبش الفداء بسبب فشل الآخرين. وقد لام بيريز، الذي كان يشمئز منه، بسبب الانكشاف المبكّر لإمكانيات إسرائيل الناشئة في مجال الصواريخ في تموز/ يوليو 1961 وقال إن إطلاق صاروخ شافيت 2 عشية الانتخابات السنوية كان عملاً سياسياً نبّه المصريين إلى إمكانيات عدوهم التكنولوجية. لم يصدق أحد الرواية الرسمية في أن شافيت ـ 1 كان فعلاً من أجل إجراء أبحاث مناخية. ولم يزعج أحد نفسه بالسؤال عن مصير شافيت ـ 1. أما الحقيقة فهي بكل بساطة أنه لم يكن هناك شافيت ـ 1.

رفض هاريل الانتقادات من أن عمليتي يوسيلي وايخمان قد أضاعتا إمكانيات الموساد، لأن العمليتين تمتا بموافقة بن غوريون ونظر إليهما على أنهما تمثلان أهمية قومية. وقال فيما بعد: إن بيريز أرعب رئيس الوزراء بمخاوفه المبالغ بها. واعتقد أن نائب وزير الدفاع الطموح قد وقع ضحية نظرته المتضخّمة حول التفوق التكنولوجي الإسرائيلي على العرب.

تحوّل الخلاف البيروقراطي حول نجاح الاستخبارات بسرعة إلى خلاف سياسي، قال أحد المسؤولين: لقد حاز هاريل على دعم وزيرة الخارجية غولدا مئير التي وافقت على اقتراح رئيس الموساد بشن حرب ضد العلماء وكأنهم ما زالوا من النازيين، وكأنه ليس هناك ألمانيا جديدة تتخذ موقفاً مسانداً لإسرائيل في القضايا المالية والأمنية. أدرك أميت أن النزاع كان حول السياسة الداخلية الإسرائيلية وعلى خلافة بن غوريون ولم يكن حول قضايا أخرى.

«عملية داموكليس»

انشق أحد العلماء النمسويين العاملين في البرنامج المصري ويدعى أوتو جوكليك وتقرّب من الإسرائيليين. فدعم بذلك التقارير المقلقة حول درجة البرنامج. وعندما أزيلت جميع الشكوك حول إمكانية زرعه كجاسوس، أحضر سراً إلى تل أبيب وخضع لتحقيق. صرح جوكليك بأنّ المصريين كانوا يحضرون لتجهيز صواريخهم برؤوس تحتوي على مواد مشعة من المتبقيات* وذلك في إطار عملية إسمها الرمزي إيبس، وبشكل أكثر خطورة يتم الإسراع في مشروع كليوباتره من أجل إنتاج رؤوس حربية تحمل السلاح النووي.

---

* مواد متبقية حافظة للأشعة الصادرة عن انفجار نووي.

دخلت العملية الإسرائيلية واسمها الرمزي داموكليس في دفع كبير، فقد طار هاريل بنفسه إلى أوروبا عدة مرات للقاء المسؤول عن العملية جو رانان (رايسمان)، وهو إسرائيلي مولود في ألمانيا كان قد انضم إلى استخبارات القوى الجوية في أيار/ مايو 1957 وكان من أفضل العاملين في ميدان الاستخبارات. كان هاريل يأمر رانان عندما يلتقيه في المقاهي ويقول له: «كُلْ الكعكة وإلا فإن منظرنا سيثير الشكوك» محاولاً بذلك أن يبدو طبيعياً.

كان إسحق شامير وهو أحد قادة عصابة شتيرن والذي جنّده هاريل عام 1955 كجزء من سياسة احتواء المنشقين السابقين، والذي كان يمتاز بمهارات في النشاطات السريّة خلال النضال السري ضد البريطانيين من الشخصيات العامة في هذه العملية. أُعطي شامير غرفة بمحاذاة هاريل وأشرف على تنفيذ مثل هذه العمليات التي تتضمن الاغتيالات وأُوفِدَ إلى باريس عام 1956. وبدوره أحضر معه خمسة من قدامى عصابة شتيرن لتنفيذ عمليات على مستوى منخفض. كان أحدهم هرتزل اميكام الذي انضم إلى الموساد عام 1961 وبقي فيها لمدة أحد عشر عاماً.

في أيلول/ سبتمبر اختفى الدكتور هاينز كروغ مدير شركة تتعاطى مع المصريين ومقرها ميونيخ وتدعى انترا ومن المرجح أنه قتل. في 7 تشرين الأول/ أكتوبر غادر هاريل إلى أوروبا للإشراف «شخصياً على العمليات المرخص بها وبرنامج خاص لجمع المعلومات». في تشرين الثاني/ نوفمبر أرسلت أمان عدة رسائل تحوي على قنابل إلى مواقع الصواريخ في مصر وانفجرت إحداها وهي علبة كبيرة أرسلت بالبحر من هامبورغ وقتلت خمسة مصريين. وقد أطلق أحد الظرفاء على هذه العملية إسم بريد الموت.

في شباط/ فبراير 1963 حاول فريق قتل من الموساد من عناصر إسحق شامير اغتيال الدكتور هاينس كلينواتشر وهو خبير الكتروني كان يعمل في مشروع هتلر 2 - 7 خلال الحرب، وكان هاجس هاريل هو التخلص منه، وقد أمضى ليلة كاملة داخل سيارة بصحبة أحد عناصر شامير الذي كان يخفي بندقية رشاشة تحت حرام خارج منزل كلينواتشر في لوراخ ولكن الهدف لم يصل. كما أطلق النار عليه عنصر من فريق قتل آخر لكنه أطلق مبكراً فأصابت الطلقة زجاج السيارة. وانعكست واستقرت قرب الشخص - الهدف - ثم تعطل سلاحه، كما أرسلت رسائل تهديد عليها طابع بريد مصري للعلماء وعائلاتهم.

إحدى هذه الرسائل أرسلها جاسوس إسرائيلي يدعى ولغفانغ لوتز الذي كان أيضاً مصدراً مهماً للمعلومات التي تلقاها الموساد حول العلماء والألمان في مصر. كان لوتز

إسرائيلياً ولد في ألمانيا وكان يعمل في القاهرة منذ العام 1961 وأمضى قبلها سنة في ألمانيا ليتخذ شخصية ـ تغطية ضابط سابق في الوهرماخت ومربي خيول ثري. ولد في مانهايم عام 1921 من أم يهودية هاجرت معه إلى فلسطين عام 1933، ولم يجر عملية الختان «وكان ذلك عاملاً يثبت القصة التغطية لحياته وساعده في إنقاذ حياته». على حد قوله.

كانت أجهزة الأمن المصرية متشددة، وكان الأجانب يخضعون لمراقبة مخابرات الأمة والشرطة السرية. كتب دبلوماسي بريطاني كان يعيش في القاهرة في تلك الأيام: «لقد نشرت أجهزة الاستخبارات القوية التي كان يعتمد عليها عبدالناصر جواً من الرعب. كانت الاتصالات الهاتفية تخضع للمراقبة وكانت المحادثات تسجل وكان السجن يعج بمعارضي النظام»، لكن لوتز كان له أصدقاء نافذون وشجّع الإشاعات التي تقول إنه كان يخدم في الـ S S وليس في الوهرماخت، وهكذا تعرّف على باب يصل من خلاله إلى مجموعة النازيين السابقين الذين كانوا يعيشون في مصر. في آب/ أغسطس 1962 وبعد الكشف عن موضوع الصواريخ الجديدة في يوم عيد الثورة طار لوتز إلى باريس للقاء المشرف عليه «يوسف» وتلقى أمراً بالحصول على المزيد من المعلومات حول مشروع الصواريخ.

تحوّل زفي أهاروني الذي كان يشرف في باريس على صيد قدامى النازيين إلى داموكليس، لم يرق للإسرائيليين التعامل مع قدامى عناصر S S ولكن وليم ساسين قرّبهم من مينغيل ولم يعتبروهم مصدراً يمكن الاتكال عليه. لقد تلقى الموساد معلومات أكثر أهمية من أوتو سكورزني العقيد المغوار الأسطوري الذي شن غارة جريئة لإنقاذ موسوليني من أيدي الوطنيين الإيطاليين في أيلول/ سبتمبر 1943. كان سكورزني يعيش في إسبانيا عندما تقرب منه عملاء الموساد في أوائل عام 1963. لم يكن واضحاً ما إذا كان هذا النازي السابق يعلم أنه يتعامل مع الإسرائيليين. والثابت أن أحد أصدقاء سكورزني القدامى الذي كان يعمل في مشروع الصواريخ في مصر قد حضر لزيارته والتقى هذا العالم إثنين من الإسرائيليين ينتحلان صفة «مسؤولين في حلف الأطلسي» وهذا «العلم الخاطىء» ساهم في الحصول على معلومات مهمة حول مشروع داموكليس.

كان أهارون موشيل عميلاً إسرائيلياً آخر يعيش في مصر في تلك الفترة، وهو يهودي ألماني يعمل صحافياً والذي، على حد ما ذكر في مذكراته، تقرّب منه المسؤول في الموساد ديفيد كيمحي عام 1961 في رسالة كتبها على دفتر ملاحظات في مجلة «لوبزرفاتور دو مويان أوريون إي دي لافريك» «مراقب الشرق الأوسط وإفريقيا» ومقرها في باريس.

ذهب موشيل إلى القاهرة كمراسل لصحيفة ألمانية وموّه تقاريره الاستخبارية في

رسائل كان يبعثها إلى عمته في كولونيا. كان يعيش في مكان قريب من مركز البرق والهاتف الرئيسي مما ساعد على صعوبة كشف جهاز الإرسال الراديوي الذي كان بحوزته. لم تتضح قيمته كجاسوس في الروايةِ الغريبة التي سردها حول حياته في عالم التجسس مع أنه سرق مرة بطاقة هوية من الشرطة السرية المصرية من أحد عمال الفندق وأعطاها إلى الموساد مما سمح لهؤلاء بتزويرها.

كان موشيل مثل لوتز مهتماً بمراقبة العلماء والتقنيين الألمان، وقد التقى بعضهم في حفلة أقامها الملحق الصحافي في سفارة ألمانيا الغربية وسمعهم يشرحون المشاكل التي واجهتهم في برنامج صناعة الصواريخ والطائرات ومن ضمنها عدداً من«الأخطاء الفادحة». غادر موشيل القاهرة بعد إلقاء القبض على لوتز وترك التجسس، لكن الموساد استمر في مساعدته عندما انتقل إلى اللوكسمبورغ ونشر مجلة «أنباء الشرق الأوسط» التي أصبحت معروفة في السفارات العربية في بون.

في آذار/ مارس 1963 انفجرت قضية العلماء الألمان في العلن. أُلقي القبض على جوكليك وعلى عميل للموساد يدعى يوسف بن غال في سويسرا بعد أن هدّدا هايدي غوركي ابنة الخبير الالكتروني الدكتور بول غوركي الذي كان يعمل في القاهرة. قام الإسرائيليون بواجباتهم وكانوا يأملون بإمكانية ابتزاز غوركي وإقناعه بالعودة إلى وطنه. كشف رانان فيما بعد أن هايدي نفسها كان لها علاقة مع مسؤول مصري كبير، وأن والدها كان على علاقة سرية بزوجة مهندس مصري وأنه كان لهما عش غرام في ضاحية الزمالك قرب القاهرة. كما أن عدداً من زملائه كانوا يمارسون الشذوذ الجنسي.

كان رانين عصبياً تجاه هذه الخطة وقد أفهم بن غال الموضوع قبل أن يذهب مع جوكليك لمقابلة هايدي في فندق دري كونيغ في 2 آذار/ مارس، لكن هايدي كانت قد أطلعت الشرطة وأوقف الرجلان، راقب رانان عملية الإمساك ببن غال في محطة سكك الحديد في زيوريخ. سمع هاريل الأنباء السيئة من رانان في ٨ آذار/ مارس حيث عاد ميمونه إلى إسرائيل وأبلغ بن غوريون عما حصل. كانت الأزمة تخرج من اليد، ففي 15 آذار/ مارس أعلنت سويسرا توقيف الرجلين وطالبت الحكومة الألمانية باسترداد بن غال. تخوف بن غوريون من ذلك وبادر ايسر إلى إطلاع كبار الصحافيين الإسرائيليين حول خلفية هذه القضية. وقد اشترط عليهم أن يذكروا أنهم حصلوا على معلوماتهم من أوروبا وليس من إسرائيل. وكانت النتيجة حملة صحافية شديدة هدّدت بتدهور العلاقة مع بون وبتقويض سياسة رئيس الوزراء المثيرة للجدل تجاه ألمانيا الغربية. وجرى حديث عن

«أشعة الموت» وأسلحة خيالية أخرى وعن تجدد المحاولات الألمانية للبحث عن «حل نهائي» للمسألة اليهودية.

إعادة تقييم واستقالة

عاد شيمون بيريز من فرنسا وتولى المسؤولية، وأزاح هاريل عن القضية «بسبب قيامه بعمل غير مدروس ومبني على تقارير غير دقيقة» وطلب من الجيش الإسرائيلي ووزارة الدفاع إعادة تقييم تهديد الصواريخ المصرية. كانت النتائج غير عادية: توصل قسم الأبحاث في أمان الذي يشرف عليه أهارون ياريف إلى أنه لا يوجد أي دليل يثبت أن العلماء الألمان كانوا يعملون في الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية. كان جوكليك محتالاً أو دجالاً، وكان مشروع ايبيس وكليوباتره وبكل بساطة غير موجودين! في 24 آذار/ مارس استمع بن غوريون إلى تقرير بهذا الموضوع من شيمون بيريز وتسور واميت. غضب هاريل وقال لرئيس الوزراء إن بيريز قدم رواية سياسية لحقائق استخبارية لا مجال للشك بها. وفي اليوم التالي استقال ايسر الصغير.

كان أميت يجول في منطقة البحر الميت في 25 آذار/ مارس عندما تلقى أمراً للإتصال برئيس الوزراء بصورة عاجلة. أرسلت إليه طائرة حيث استقلها وعاد إلى تل أبيب. عرض عليه بن غوريون رسالة وجهها إلى ميمونه يبلغه فيها قبوله الاستقالة. طلب بن غوريون من أميت أن يتولى رئاسة الموساد لحين البحث عن خليفة لهاريل. في اليوم التالي وصل أميت إلى مكتب هاريل حين كان سيد الجواسيس كما وصفه أميت فيما بعد «حامضاً كالليمون». قال هاريل بضع كلمات فظّة لخليفته ثم غادر. كان جميع العاملين في الموساد تقريباً يبكون.

وعلى رغم الانتقادات السابقة، استمرت الحملة ضد العلماء الألمان مما أعطى هاريل حجة قوية في أن إعادة التقييم التي قامت بها أمان هي جزء من مؤامرة سياسية للتخلص منه. استقال جو رانان من مركز الموساد في أوروبا وحلّ مكانه رافي ايتان رئيس فرع العمليات في الشين بيت الذي قاد الفريق الذي خطف ايخمان في الأرجنتين. أمّا المنصب الذي كان ايسر الصغير قد وعد به رانان فقد عين فيه ريهافيا فاردي وهو ضابط سابق في وحدة الخدمات الخاصة، وكان قد عمل رئيس قسم جمع المعلومات في أمان تحت رئاسة أميت.

لكن ايسر لم يستسلم. دعاه حلفاءه السياسيون إلى اجتماع للجنة الأمن الوزارية بحيث يمكنه أن يعرض قضيته. مثل هاريل أمام اللجنة ومعه ملف زاخر وأخذ يقتطف من المستندات السرية للغاية ويقرأها على مسمع أعضاء اللجنة إلى أن قاطعه بن غوريون

بغضب وخرج من الاجتماع شاكياً من أنه لم يعد له الحق في حيازة الوثائق السرية. لكن رواية ايسر لهذه الحادثة تنكر هذه القصة.

سمح هاريل لنفسه بآخر عمل سري في أثناء ذهابه إلى أوروبا في عطلة، فقد توجه لزيارة بن غال الذي كان قد أطلق سراحه من السجن في سويسرا والتقيا في مطعم روسي. صغير في بار كان ايسر يتردد عليه عندما كان في تلك المدينة. كتب هاريل: «لم أكن قد شربت الكحول من قبل في ذلك المطعم، لكن صاحب المطعم لاحظ أن هذه مناسبة خاصة واحضر زجاجة فودكا وفوجىء بموافقتي كما فوجىء أكثر عندما كلمته شاكراً بلغته الأم «أي الروسية» والتي لم يكن يخطر بباله أنني أجيدها».

لم تكن أمان وحدها الراضية عن رحيل هاريل فقد كان تيدي كوليك مدير مكتب رئيس الوزراء منذ عام 1952 يعترض دائماً على طريقة العمل بين رئيس الوزراء ورئيس الموساد، وكتب فيما بعد: «كان ايسر يتحدث مباشرة وبكل ثقة إلى رئيس الوزراء فقط وليس إلى أي أحد غيره. لم يكن هناك أي وسيلة للتثبت من صحة تقييمه للمعلومات حيث إن جميع أعضاء الحكومة دون استثناء كانوا في ظلام دامس. ولم تكن ثقة بن غوريون غير المحدودة بايسر مبرراً لهذا الوضع».

يأجوج ومأجوج

ندم ايسر هاريل على استقالته ورأى أنه من الصعب عليه أن يتقبل أن يخلفه أميت. واستناداً إلى روايات عديدة لم يترك ميمونه القديم أي وسيلة إلاّ واستخدمها من أجل الحط من الرئيس الجديد للموساد، خصوصاً بعدما أصبح التعيين نهائياً في كانون الثاني/ يناير 1964. رد أميت الهجمات بتردد أولاً ثم بطريقة المسمار والسن وقد شبه إسرائيل ليور المستشار العسكري لإشكول صراعهما بنزاع يأجوج ومأجوج في التوراة، وهي معركة هائلة بين قوتين كبيرتين. فشل هاريل في إثبات صحة رأيه حول الخط المتشدد الذي اتبعه مع العلماء الألمان، لكنه وجد فرصة في شن حرب على أميت عندما عيّنه اشكول في أيلول/ سبتمبر 1965 مستشاراً خاصاً لشؤون الاستخبارات والأمن. وقد اقترحت لجنة يادين ـ شاريف التي شكلت عام 1963 لبحث هيكل أجهزة الاستخبارات وعملها على ضوء فشلها في مصر عام 1954 استحداث هذه الوظيفة.

عارض أميت تعيين هاريل في هذا المنصب وهدد بالاستقالة. كان أميت يعتقد أن هاريل يخدم مصالح بعض الوزراء مثل غولدا مئير وإيغال ألون وذلك في نطاق نزاعهم مع بن غوريون. كان على أميت أن يناضل داخل الموساد وخارجه، وكان نائبه ياكوف كاروز

أحد أكبر المؤيدين المخلصين لايسر ووصفه أحد المسؤولين بـ «خادمه المطيع». وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1965 وانتقاماً من العلاقة الوثيقة بين كاروز وهاريل طلب أميت من نائبه أن يذهب بإجازة، وعندما رفض كاروز فرض عليه أميت قيوداً في الاطلاع على الوثائق السرية. سلم أميت تقارير استخبارية إلى هاريل لكنه لم يحاول إخفاء نفوره من هذا العمل. وفي بعض الأحيان وعندما كان يغيب أميت في مهمات خارج البلاد، كان هاريل يستدعي رؤساء الأقسام في الموساد لمقابلة رئيس الوزراء أشكول، واطلاعه على رأيهم الصريح بأميت. كتب ليور: في الاجتماعات التي خصصت للمصادقة على عمليات الموساد، كان هاريل يرفض أي اقتراح يصعب تنفيذه ولم يكن أميت يتلقى التأييد الكافي».

قضية بن بركة

وصلت المواجهة إلى ذروتها في أواخر عام 1965 في أخطر قضية عرفتها المجموعة الاستخبارية الإسرائيلية منذ قضية لافون، وهي تورط الموساد في خطف وقتل المهدي بن بركة زعيم المعارضة المغربية.

أثارت قضية بن بركة تحقيقات داخلية في الحكومتين الإسرائيلية والفرنسية، وطلب هاريل إقالة أميت أو استقالة أشكول. حاول هاريل استخدام هذه القضية كنقطة ارتكاز تمكنه من الإطاحة بمنافسه. ومع ذلك أدّت إلى استقالة هاريل النهائية في حزيران/ يونيه 1966.

تحدّث هاريل في مذكراته التي حذفت المراقبة العسكرية أقساماً منها، وبشكل خفي عن «تدهور خطير». منذ أن اعتلى الملك الحسن الثاني عرش المغرب عام 1961 كان هناك علاقات خاصة بين الاستخبارات الإسرائيلية وأجهزة الأمن المغربية. كان البلدان يعتبران مصر عبدالناصر عدواً مشتركاً، وكانا قلقين من طموحاته العربية والجمهورية. رأى هاريل بسرعة زخماً شديداً في هذه العلاقة السرية وساعد الإسرائيليون الملك في إصلاح أجهزة الأمن المغربية وتدريب عناصرها. عام 1965 وصل الجنرال محمد أوفقير وزير الداخلية المغربي والمسؤول الرسمي عن أجهزة الأمن سراً إلى إسرائيل بصحبة ديفيد كيمحي من الموساد. وفي ربيع تلك السنة طلب أوفقير من أميت مساعدة الموساد في العثور على بن بركة وقتله. وساعد في ذلك ضباط من جهاز مكافحة التجسس الفرنسي الذين يعادون عبدالناصر وأصدقاءه القوميين العرب بسبب دعمهم لجبهة التحرير الوطني الجزائرية منذ بداية حرب استقلال الجزائر.

كان بن بركة المدرّس الخصوصي للملك الحسن الثاني ورئيساً سابقاً للجمعية الوطنية في البلاد، وقد اشترك في مؤامرات عديدة للإطاحة بالملكية وحكم عليه القضاء المغربي مرتين بالإعدام غيابياً. وبدأ العملاء الإسرائيليون والمغربيون والفرنسيون ملاحقته من منزله في جنيف، وقد استدرج إلى باريس - وكان الموساد من دبر هذه الخطة - حيث ألقي القبض عليه من قبل فريق مشترك من العملاء الفرنسيين والمغربيين. في 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1965، تم سوق بن بركة إلى فيلا تملكها إحدى الشخصيات الفرنسية المغمورة في إحدى ضواحي باريس حيث تعرض للاستجواب والتعذيب ثم قتل وذلك بحضور أوفقير ودفن في حديقة الفيلا ثم أخرجت جثته من القبر وأعيد دفنها على ضفاف السين بعد بضعة أسابيع.

أثار احتجاج أحزاب المعارضة الفرنسية الشديد الذي تبع عملية خطف بن بركة الرئيس ديغول الذي بدأ تحقيقاً واسع النطاق، وانتهز هذه الفرصة ليطهّر أجهزة الأمن الفرنسية من بقايا اليمينيين الذين عملوا مع منظمة الجيش السري في عهد «الجزائر الفرنسية»، وقد أجريت محاكمتان حيث أدين أوفقير وحكم عليه غيابياً في إحداهما.

أدرك الفرنسيون الدور الإسرائيلي في القضية، لكنهم اقتنعوا بإخفاء الموضوع وذلك لأسباب داخلية في أجهزتهم. ولكن في القدس، عرف هاريل عن الموضوع من ياكوف كاروز وأثار عاصفة. قال هاريل إنَّ ثمة بلداً آخر استخدم الموساد من أجل اغتيال زعيم معارض. وإن عمل الموساد هذا هو خرق واضح للقوانين المحلية والدولية على أرض أجنبية صديقة، وقد عرّض العلاقات الفرنسية الإسرائيلية للخطر والتي كانت حجر الزاوية في سياسة إسرائيل الخارجية منذ عام 1956. ومن أهم مظاهر هذه العلاقات أن فرنسا كانت المصدر الأساسي للسلاح إلى إسرائيل. وقد تعرض هذا أيضاً للخطر. أنكر أميت أن يكون العملاء الإسرائيليون قد شاركوا في الخطف أو القتل، لكنه أكد أن دور الموساد كان «هامشياً». لقد أمن الموساد للمغربيين «جواز سفر» و«عدة سيارات» وأكد أميت أيضاً أن أشكول قد وافق على العملية. لكن أشكول أصرّ فيما بعد أنه لم يكن يعلم شيئاً عن القضية إلّا بعدما حصلت. لم يسأل أحد عن دور إسرائيلي وكما حصل في قضية لافون كان السؤال: «من أعطى الأمر؟».

أجريت ثلاثة تحقيقات: كلف أشكول فريق يادين - شاريف لتفحص المسألة «بصورة خاصة». لامت لجنة الرجلين أشكول عما حدث، وأُجري تحقيق مواز داخل الماباي دعا إلى استقالة أشكول. لكن هاريل أقنع أشكول استناداً إلى وثائق الموساد التي زوده بها كاروز «بأن أميت قد خدعه» وطلب منه أن يقيل رئيس الموساد. كتب أحد

المؤرخين الإسرائيليين: «بقيت تفاصيل هذه الحادثة ضبابية مثل تفسير الوثيقة الأساسية في القضية: رسالة من أشكول إلى أميت يمكن قراءتها على أنها موافقة على أن يساعد الموساد المغربيين في خطف بن بركة».

في محاولة من أميت لتجنب الإرباك الناتج عن المواجهة المميتة مع هاريل والتي وعد أميت أنها ستكون مثيرة، عيّن لجنة أخرى مؤلفة من وزيرة الخارجية غولدا مئير ووزير العدل ياكوف شابيرا ووزير الدولة إسرائيلي غاليلي والرئيس السابق للموساد علية بت شاوول أفيغور للنظر في هذه القضية. طلبت اللجنة استقالة أميت فوراً. رفض رئيس الموساد وقال إنه يريد أن يرحل فقط هو وأشكول معاً. رفضت قيادة الماباي وأشكول الضغط في هذه المسألة وهذا ما يعني معركة مفتوحة وعلنية خصوصاً مع وجود بن غوريون وحزب رافي الجديد بانتظار الانقضاض. وتبع ذلك ركود طويل. طالب هاريل بقرار، ولم يصدر أي قرار، وبعدها أحبط وشعر بالمرارة لأن منصبه قد أفرغ من محتواه. استقال أخيراً في حزيران/ يونيه 1966 وسرعان ما خلفه كاروز. وهكذا نجح أشكول وأميت في تهدئة العاصفة وأبقيا القضية طي الكتمان.

كان هناك استثناء واحد لهذه السريّة المحيطة بالقضية، تماماً كما أراد قدامى السياسيين في الماباي تهدئة الموضوع أراد منافسوهم استخدامه ضد أشكول. في أوائل أيلول/ سبتمبر 1966 تم تسريب الخبر إلى مجلة بول المثيرة والإباحية الأسبوعية. صودرت جميع النسخ وتم الادعاء على محرريها الإثنين بموجب قانون التجسس وحكم عليهما بالسجن لمدة سنة. وعلى الرغم من تشديد الرقابة العسكرية فقد ظهرت الحقيقة ونشرت صحيفة نيويورك تايمز التفاصيل في شباط/ فبراير 1967.

بقي هاريل وأميت عدوّين لسنين عديدة. وكتب أميت رداً على انتقادات هاريل:

«لم أواجه من قبل مثل هذه المجموعة من أنصاف الحقائق، والوقائع المجردة من محتواها والأكاذيب الملفقة، إن تفسيري الوحيد لهذه الظاهرة المحزنة هو أن ايسر هاريل الذي أقفل الباب خلفه عندما ترك الموساد واعتقد أنه من المستحيل أن يعمل بدونه، والحقيقة المذهلة هي أنه بعدما ترك تحسن عمل الموساد بشكل ملحوظ».



7
ستة أيام في حزيران/ يونيه
1967
سرقة طائرة ميغ

في 16 آب/ أغسطس 1966 هبطت طائرة ميغ 21 تابعة للقوات الجوية العراقية، وكانت في ذلك الوقت الطائرات المقاتلة تقدماً، التي زود الاتحاد السوفياتي الدول العربية بها، في قاعدة جوية في شمالي إسرائيل، وهكذا انتهت بنجاح إحدى أعقد وألمع العمليات السرية التي قام بها الموساد. تمكنت الولايات المتحدة وإسرائيل من دراسة الخصائص التقنية والملاحية والقتالية لهذه الطائرة، وهذا ما جعل القوات الجوية الإسرائيلية في موقف جيّد قبل أقل من سنة من قضائها على القوات الجوية في مصر وسوريا والأردن في الساعات الأولى من حرب حزيران/ يونيه 1967.

بدأت العملية في أواسط عام 1963 في ملاحظة مميّزة قالها قائد القوات الجوية الإسرائيلية عزرا وايزمان لمئير أميت الذي كان قد حلّ مكان ايسر هاريل في رئاسة الموساد. قال وايزمان: «إذا استطعت أن تحضر لي طائرة ميغ 21 فإنّ ذلك سيكون أفضل عمل». بدأ إنتاج هذه الطائرة في الاتحاد السوفياتي عام 1959 ووصل أحدث طراز منها إلى الدول العربية ودخل الخدمة على جبهات مصر وسوريا والعراق وكانت تمثل التحدي الجوي الرئيسي لإسرائيل في أي حرب مستقبلية.

تعتبر دراسة أسلحة العدو المتقدمة من أولويات عمل أجهزة الاستخبارات، مع أنه من النادر جدّاً الحصول على هذا النوع من الأسلحة. حاول الموساد الحصول على طائرة ميغ من قبل وفشل. كان جين توماس وهو عميل إسرائيلي يعمل في مصر في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات، أرمني الأصل ومن مواليد مصر، وقد غادر البلاد بعد ثورة عام 1952، وفي أثناء وجوده في ألمانيا الغربية جُنّد لحساب الموساد على يد أحد عناصره جون رانان الذي يعمل في أوروبا، ومع ذلك لم يتضح ما إذا كان توماس يعرف في البدء

أنه يعمل لصالح إسرائيل. وقد اعتقد أصحابه أنهم يعملون لصالح سفارة دولة غربية في القاهرة، مما يحمل على الاعتقاد أن التجنيد تم بعلم خاطىء ـ وهو أسلوب معروف للموساد ـ وذلك لإخفاء علاقة إسرائيل بالموضوع. حاولت الشبكة العثور على طيار في القوات الجويّة المصرية يمكن أن يفرّ بطائرة ميغ 21 إلى إسرائيل مقابل مليون دولار، وأدّت محاولتهم هذه إلى كشفهم من قبل ضابط في القوات الجوية يدعى أديب حنا. أُلقي القبض على توماس وخمسة آخرين في كانون الثاني/ يناير 1961 وأُدين آخرون ومن ضمنهم والد توماس الأرمني الذي كان يظهّر الأفلام لابنه الجاسوس ومسؤول في وزارة الحربية المصرية. أُعدم توماس واثنان من رفاقه شنقاً في كانون الأول/ ديسمبر 1962 وصدرت بحق الآخرين أحكام أقل.

لم تكن المحاولة الثانية للحصول على طائرة ميغ أكثر نجاحاً، فقد تعرّض طياران عراقيان للاعتداء من قبل عملاء الموساد لضمان سكوتهما بعد رفضهما محاولات إسرائيلية لتجنيدهما، واحد بينما كان في الولايات المتحدة يتبع دورة تدريبية والآخر في بغداد نفسها.

لكن المحاولة الثالثة نجحت، ففي أواخر عام 1964 عندما اتصل تاجر يهودي عراقي يدعى يوسف، وهو في الستينات من العمر ومصاب بداء السكري وله علاقات سرية في العراق، بالمسؤولين الإسرائيليين في طهران وأوروبا. كانت شقيقة صديقته قد تزوجت طياراً في القوات الجوية العراقية يدعى منير روفا. وهو كاثوليكي وكان نائب قائد سرب ميغ 21. أخبر يوسف الإسرائيليين أن منيراً اجتاز بنجاح الترقية من أجل أن يصبح قائد سرب في مطار قرب كركوك حيث كانت تنطلق المهمات ضد الثوار الأكراد، وأنه لم يكن يسمح له الطيران إلا بمقدار قليل من الوقود لأنه مسيحي. لم يثق رؤساؤه به وشعر منير بالإحباط. استناداً إلى يوسف، كان منير مستعداً لأن يذهب إلى إسرائيل مع طائرته الميغ. وفي الحال فُصِل ضابطان، طيار في القوات الجوية وضابط من استخبارات القوات الجوية إلى الموساد من أجل المساعدة في تخطيط العملية.

أُعطيت التعليمات إلى يوسف من أجل إقناع منير بالموافقة على الاجتماع مع ممثلي إسرائيل في أوروبا، وقد جرى هذا الاجتماع في غرفة في فندق في مدينة روما وحضره منير وضابط استخبارات القوات الجوية ويوسف وصديقته، وكان مئير أميت يراقب منيراً شخصياً من ثقب مما يدل على الأهمية التي أُحيطت بها هذه العملية منذ بدايتها. كانت المسألة الأساسية هي كيف يمكن إخراج عائلة منير من العراق، وكان هذا هو الشرط الذي وضعه منير من أجل تنفيذ العملية. طالب منير بتهريب والديه وزوجته وأطفاله وبعض الأقارب من البلاد قبل أن يطير إلى إسرائيل، وتم الاتفاق أيضاً على منحه مبلغ مليون دولار.

تم الاتفاق على جميع النقاط وبقي الانتظار لنقله إلى قاعدة جوية قريبة من إسرائيل. أرسل فريق من عملاء الموساد إلى بغداد من أجل مُراقبة الطيار والاستعداد لترحيل عائلته. في أواسط عام 1966 نُقل منير إلى قاعدة الرشيد الجوية قرب بغداد، عندها بدأ الموساد بنقل عائلته. سافر أحدهم إلى أوروبا «لتلقي العلاج الطبي» وآخر غادر البلاد للسياحة.

دُعي منير إلى إسرائيل ليطلع على المدرج الذي سيهبط عليه وقد توجهت عميلة من الموساد وهي امرأة أميركية غنيّة إلى بغداد واصطحبت منيراً إلى باريس حيث حصل على وثائق مزوّرة. توجّه منير إلى إسرائيل وهناك قابل قائد القوات الجوية الإسرائيلية الجنرال مردخاي هود الذي قدّم له ضمانات حول الممر الجوي وهو إخراج عائلته.

في أوائل شهر آب/ أغسطس 1966 أفاد منير أنه سيُسمح له قريباً بأن يطير في رحلات طويلة وأن يتزوّد بوقود يمكّنه من الطيران مسافة 900كم. في 16 آب/ أغسطس لاحق رادار أردني طائرة نفّاثة تحلق بسرعة كبيرة عبر شمالي الأردن. اتصل الأردنيون بالقوات الجوية السورية الذين أجابوا بأن الطائرة يحتمل أن تكون إحدى القاذفات السورية في رحلة تجريبية، وعندها حطت الطائرة في إسرائيل.

بعد بضع ساعات عقد منير روفا مؤتمراً صحافياً في إسرائيل وصف فيه رحلته. «لدى اقترابه من المجال الجوي الإسرائيلي التقت به طائرتان مقاتلتان من طراز ميراج من القوات الجوية الإسرائيلية ثم أخفض جناح طائرته وحط مستعملاً آخر قطرات الوقود». قال أحد طياري الميراج إنه لم يقل لهما أحد أي شيء عن هذه العملية بل طلب منهم اعتراض الطائرة العراقية دون إطلاق النار عليها.

صباح اليوم الذي أقلع فيه منير برحلته، استأجر عملاء الموساد سيارتي ڤان أقلّتا من تبقى من أفراد عائلته الذين تظاهروا بأنهم ذاهبون في رحلة. توجهوا إلى الحدود الإيرانية حيث أرشدهم لعبورها بعض الثوار الأكراد العراقيين، وبعد وصولهم إلى إيران بأمان أقلتهم طائرة هلكوبتر إلى مطار حيث استقلوا طائرة وتوجهوا إلى إسرائيل. بعد بضعة أشهر أُعيرت الطائرة إلى الولايات المتحدة من أجل اختبارها. وبعد سنتين أي بعد حرب حزيران/ يونيه بـ 11 شهراً حلقت الطائرة في مقدمة العرض الجوي العسكري الذي أجري في يوم الاستقلال في أيار/مايو 1968.

بعد الحرب، اعتبر الجنرالات الإسرائيليون أن الاستيلاء على الطائرة ميغ 21 كان عاملاً مساعداً هاماً في تخطيط الأركان العامّة. لقد مكّنت الجيش الإسرائيلي من اتخاذ التدابير الدقيقة حول الطائرة الأساسية التي يستعملها العرب للمواجهة: سعة الوقود،

الارتفاع، المدى، السرعات، مدة التحليق، التسليح ـ وذلك تحضيراً لهجومها صباح 5 حزيران/ يونيه 1967 على مطارات الدول العربية المجاورة مستهلة بذلك الحرب.

نظرت وكالة المخابرات المركزية الأميركية إلى عملية الاستيلاء على طائرة الميغ العراقية بالمنظار نفسه حتى قبل أن يتضح ذلك بعد الحرب. قال مدير وكالة المخابرات المركزية ريتشارد هلمز في اجتماع لمجلس الأمن القومي في 24 أيار/ مايو 1967 رداً على تقليل وزير الدفاع روبرت مكنمارا من شأن إمكانيات الجيش الإسرائيلي: «لقد استخدم الإسرائيليون طائرة الميغ القادمة من العراق في جميع أنواع المناورات وأثبتوا في معركة جوية مع سوريا في 7 نيسان/ أبريل أنهم تعلموا دروسهم جيداً».

كانت تلك المعركة التي أُسقطت فيها ست طائرات ميغ 21 سورية بوساطة طائرات ميراج 3 ث الإسرائيلية ودون خسائر إسرائيلية تمهيداً للنصر الجوي الساحق بعد شهرين. وكانت أيضاً ذروة التصعيد في الاشتباكات بين السوريين والإسرائيليين وغارات الفلسطينيين الذين ترعاهم سوريا ضد أهداف مدنية وعسكرية على الحدود السورية الإسرائيلية واللبنانية الإسرائيلية والأردنية الإسرائيلية. وقد أدّى هذا التوتر والمخاوف السوفياتية من أن تعاقب إسرائيل النظام القائم في دمشق إلى سلسلة من الحسابات الخاطئة التي أدت إلى حرب الأيام الستة وهي الحرب التي لم يكن يرغب بها أو ينوي خوضها بالفعل أي من الأطراف وأدّت إلى عواقب وخيمة في المستقبل.

مفاجأة عبدالناصر

في 14 و15 أيار/ مايو بدأت وحدات متقدمة من فرقتين مصريتين بالتحرّك شرقاً عبر قناة السويس وأخذ مراكز لها في شبه جزيرة سيناء. وخلال ثلاثة أسابيع انتشرت ثلاث فرق يبلغ عددها 100 ألف جندي و900 دبابة في صحراء سيناء على الحدود الإسرائيلية. هذا التحرك المصري الذي تقرر بعد اجتماع عبدالناصر مع القيادة العليا في 13 أيار/ مايو أو فجر 14 أيار/ مايو فاجأ أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية تماماً.

كانت سيناء، استناداً إلى اتفاقات الأمم المتحدة منطقة عازلة بين مصر وإسرائيل، إلّا أنها كانت تحت السيادة المصرية. وقد اشترطت إسرائيل حتى تنسحب منها في نهاية حرب 1956 نزع السلاح منها (عملياً كان لمصر فرقة عسكرية واحدة قبل 1967) وتركيز قوات حفظ السلام الدولية على الجانب المصري من الحدود.

وحدث في شباط/ فبراير 1960 عندما كان حاييم هرتزوغ رئيساً للاستخبارات العسكرية أن فاجأت مصر إسرائيل ودفعت بقوات كبيرة إلى سيناء بهدف ردع إسرائيل

عن الهجوم على سوريا. لم يكن هناك مبرر للانتشار المصري لأن إسرائيل لم يكن لديها نية بالهجوم على سوريا مع أن المناوشات كانت على أشدّها بين الإسرائيليين والسوريين على الحدود وهذا ما أبقى الوضع متوتراً لمدة أسابيع. بعد ذلك تم سحب القوات المصرية من سيناء بهدوء دون أي حادثة تذكر ودون اهتمام الرأي العام بذلك.

ولكن وفي أواسط الستينات كان تقدير أمان أن مصر لن تكون مستعدة للحرب قبل نهاية عام 1970. وكان هذا الرأي مبنياً على حالة الاقتصاد المصري وحالة القوات المسلحة المصرية (التي كان عليها أن تستوعب الأسلحة السوڤياتية الجديدة). والأهم من كل هذا هو استمرار انتشار القوات المصرية في اليمن، والتي كانت ما تزال حتى العام 1967 تدعم الجناح الجمهوري في الحرب الأهلية ضد الملكيين المدعومين من السعودية. قالت أمان إن مصر لن تبادر إلى شن حرب ضد إسرائيل ما دامت قواتها دون مستوى القوات الإسرائيلية. وكانت أمان تعتقد أن الوضع سيظل على هذا المنوال طوال الستينات، ولكن في عام 1967 فشلت في معرفة أن تقدير عبدالناصر للتوازن العسكري المصري الإسرائيلي كان مختلفاً. في أيار/ مايو بدا أن عبدالناصر كان يعتقد، ربما مستنداً على المقارنة الكمية بين عدد القوات المصرية والإسرائيلية وتسليحها، أنه إذا حدثت حرب فإن مصر ستتغلب على الجيش الإسرائيلي.

كانت إسرائيل تفكر بطريقة مختلفة، فقد قدّر قسم الاستخبارات في تقريره نصف السنوي الصادر في تشرين الأول/ أكتوبر 1964 أنه لا يتوقع هجوماً عربياً على إسرائيل قبل 1968 ـ 1969». عام 1966 ـ 1967 لم تصدر أمان، لأسباب تقنية، التقدير السنوي. لكن شعور أمان كان شبه أكيد بأن الحرب بعيدة جداً. وفي أوائل أيار/ مايو بحثت الأركان العامة مسوّدات تقدير الاستخبارات السنوي لعام 1967 وحزمت أمان بوضوح أنه لا توجد «أي فرصة» لاندلاع الحرب في السنة القادمة. قال أهارون ياريف رئيس أمان فيما بعد:

«كان تقديرنا أنه في المستقبل المنظور ـ أي خلال سنتين أو ثلاث ـ لا يُتوقع أي هجوم عربي على إسرائيل. وفي الجانب الآخر كان هناك تقدير أن مصر يمكن أن ترسل قوات إلى سيناء لتتمركز دفاعياً.. في أحد تقديرات أمان الصادرة أواخر العام 1965 أو أوائل العام 1966 طرحنا إمكانية إقفال المضائق، ولكن كان صحيحاً أنه عندما دخلت القوات المصرية إلى سيناء في 14 ـ 16 أيار/ مايو لم يكن لدينا تحذير مسبق أكثر من بضع ساعات».

ولكن رئيس الوزراء الإسرائيلي ليفي أشكول كان له شعور مختلف مبني على مزاجه

أكثر مما كان مستنداً على معلومات الاستخبارات. في شباط/ فبراير 1967 مثلاً قال في اجتماع لكبار ضباط الجيش الإسرائيلي إنّ الحرب يمكن أن تنشب خلال وقت قريب، وحثّ على استقدام المزيد من الطائرات والدبابات. كانت أمان تعتقد أنه إذا قامت إسرائيل بعملية رئيسية ضد سوريا فإن مصر لا يمكنها إلا أنّ تتدخل. قال ياريف فيما بعد: «لكننا لم نأخذ في الحسبان أن المصريين والسوڤيات سوف يردون إذا كنا فعلاً على وشك شن هجوم واسع النطاق ضد سوريا».

تحذيرات سوڤياتية

كان الانتشار المصري في سيناء في 14 أيار/ مايو مبنياً على تقارير سورية وسوڤياتية من أن إسرائيل تحشد تشكيلات مدرعة على الحدود الشمالية وأنها تنوي شن هجوم على سوريا. استناداً إلى موشي دايان الذي عُيّن وزيراً للدفاع قبل نشوب الحرب، فإن ضابط استخبارات في السفارة السوڤياتية في القاهرة «أكّد» للعسكريين المصريين في 12 أيار/ مايو أنباء الحشود العسكرية. وكان هذا النوع من التقارير يصدر من دمشق منذ أسابيع وينجم عن العصبية السورية إزاء التستر على أنباء الاشتباكات الحدودية المستمرة. ولم يكن واضحاً ما إذا كان السوڤيات هم الذين حقنوا السوريين أم أنّهم اخترعوا هذه الأنباء من تلقاء أنفسهم. استنتجت الاستخبارات العسكرية الأردنية، التي «كشفت أنه لا يوجد أي دليل على حشود إسرائيلية على حدود سوريا» أن السوڤيات كانوا يحاولون إلهاب «المشاعر» وكان هدفهم زيادة مصر في اعتمادها عليهم.

منذ العام 1965 كان الموساد وأمان يحذران الحكومة دائماً (وكذلك واشنطن) حول الجهود السوڤياتية لإثارة الاضطرابات في الشرق الأوسط. استناداً إلى جيمس كريتشفيلد رئيس فرقة الشرق الأوسط في وكالة المخابرات المركزية الأميركية في الستينات، فإن إسرائيل عبّرت في تقديراتها بشأن الدور السوڤياتي عن «تحذيرها الشديد» منه. كانت هذه التقارير تصل إلى وكالة المخابرات المركزية بشكل عادي عن طريق مئير أميت. يذكر ريتشارد هلمز مدير وكالة المخابرات المركزية أن «الإسرائيليين كانوا يزدادون خوفاً في النصف الأول من عام 1966 وزاد قلقهم في الشهور اللاحقة. لقد لاحظنا قلقاً بالغاً في تقديراتهم» فيما يتعلق بالنوايا والأعمال السوڤياتية.

في أواسط شهر أيار/مايو وعندما لم يكن هناك حشود عسكرية إسرائيلية على الحدود مع سوريا، وبعد الارتباك الحاصل حول دور موسكو في التصعيد، دعا أشكول السفير السوڤياتي في إسرائيل ديمتري شوباخين لزيارة الجانب الإسرائيلي من الحدود مع سوريا

ليرى الوضع بنفسه. رفض شوباخين، وفي 14 أيار/ مايو أفاد الأمين العام للأمم المتحدة يوثانت، وهو من رعايا بورما، إلى مجلس الأمن في نيويورك أن مراقبي الأمم المتحدة في المنطقة لم يجدوا أي دليل على حشود إسرائيلية.

ولكن في اليوم السابق أي 13 أيار/ مايو قال الرئيس السوفياتي نيقولاي بودغورني لأنور السادات مساعد عبدالناصر إنّ القوات الإسرائيلية تحتشد وتنوي غزو سوريا. تحدث الزعيم السوفياتي عن اللواءين 11 و13 من الجيش الإسرائيلي وربما حدد يوم «17 أيار/ مايو» موعداً للهجوم الإسرائيلي على سوريا. أخبر السادات عبدالناصر بسرعة ما سمعه. كانت موسكو قد حذّرت سوريا من قبل حول الهجوم الإسرائيلي الوشيك. في 13 أيار/ مايو أعلم وزير الدفاع السوري حافظ الأسد نظيره المصري عبدالحكيم عامر عن الحشود الإسرائيلية، وطلب تحركاً مصرياً من أجل تخفيف الضغط عن سوريا. في ذلك اليوم توجه رئيس أركان الجيش المصري محمد فوزي إلى دمشق.

كان للتحذيرات السوفياتية وللخطوة المصرية في سيناء، مع أنها فاجأت أمان، جذور في التطورات التي حدثت قبل ستة أسابيع. في نيسان/ أبريل وفي أوائل أيار/ مايو تزايدت تحذيرات السياسيين والعسكريين الإسرائيليين لسوريا في وسائل الإعلام. وكان سبب ذلك ازدياد غارات الفدائيين الفلسطينيين انطلاقاً من سوريا ضد إسرائيل، ومعظمهم من منظمة فتح التي يرأسها ياسر عرفات. قال ياريف في محاضرة قبل ثلاثة أسابيع من الحرب: «لقد استخدم السوريون هذا السلاح، أي نشاطات الفدائيين، لأنهم لا يستطيعون مواجهتنا في معركة مفتوحة». لكن الحشود الإسرائيلية كانت من نتاج الخيال العربي وربما من التلفيق السوفياتي. يبدو أن موسكو كانت تعتقد أنه إذا حدثت الحرب فإن المصريين سوف يهزمون إسرائيل أو على الأقل يقاتلون الجيش الإسرائيلي ويوقفونه في سيناء. لكن لم يبد أن السوفيات كانوا فعلاً يريدون الحرب، لقد دفعوا أصدقاءهم (زبائنهم) إلى نجاح سياسي وإذلال إسرائيل حليفة أميركا، ولكنهم كانوا يعتقدون أن كلاً من مصر وإسرائيل سوف تتوقفان على شفير الحرب. لقد أخطأت الإستخبارات السوفياتية حساباتها.

بعد الانتصار تبيّن كم كان السوفيات يفكرون قليلاً باحتمال نشوب الحرب، وذلك عندما أطلع أحد زعماء الحزب الشيوعي الإسرائيلي موشي سنيح أهارون ياريف على محادثة جرت في أيار/ مايو مع السفير السوفياتي شوباخين في تل أبيب:

سنيح: إسرائيل سوف تربح الحرب.

شوباخين: من سيقاتل؟ هل هم أولاد آلات القهوة المضغوطة*؟ أم قوّادي شارع ديزنغوف (الشارع الرئيسي التجاري في تل أبيب)؟

الأزمة

وصلت التقارير الأولى من الاستخبارات حول التحركات غير العادية للقوات المصرية نحو الشرق إلى السكرتير العسكري لرئيس الحكومة الكولونيل إسرائيل ليور وإلى أشكول نفسه عشية 14 أيار/ مايو. وفيما بعد وفي تلك الليلة، أطلع رئيس الأركان إسحق رابين رئيس الوزراء على تفاصيل أخرى بينما كان رئيس الوزراء بصحبة عدد من الشخصيات السياسية والعسكرية يتفرّجون من على شرفة مكتب رئاسة الوزراء على ملعب الجامعة العبرية، حيث كان العرض العسكري بمناسبة يوم الاستقلال على وشك أن يبدأ.

في اليوم التالي 15 أيار/ مايو أعلم رابين أشكول أن القوات المسلحة المصرية قد وُضعت في حالة التأهب القصوى. لقد انتقل المصريون إلى تشكيل دفاعي، وكان رئيس الأركان محمد فوزي قد زار دمشق في 13 ـ 14 أيار/ مايو. قال ليور: «علمنا أن فوزي قد طلب من السوريين أن يمنعوا هجمات الفدائيين الفلسطينيين ضد إسرائيل بحيث لا يعود لها أي سبب للتدخل». وبعد الظهر علم رابين عدد الدبابات والمدافع المصرية التي انتقلت إلى سيناء ومكان انتشارها. في 16 أيار/ مايو أفادت تقارير الاستخبارات أن هناك ثلاث فرق مصرية كاملة منتشرة في سيناء. بدأت إسرائيل بتعبئة ما بين 15 ألف و18 ألف احتياطي.

كان تقدير رابين وأمان الفوري أن المصريين يكررون ما فعلوه عام 1960 من أجل ردع إسرائيل عن مهاجمة سوريا. وقد أقنعت المعركة الجوية التي جرت في 7 نيسان / أبريل والتي حلقت فيها طائرات الميراج الإسرائيلية فوق دمشق، كلاً من القاهرة ودمشق أن هناك تحضيرات لمعاقبة سوريا وأكدت ذلك التصريحات العنيفة والتي تدعو إلى الحرب والتي أدلى بها السياسيون والعسكريون الإسرائيليون ومن ضمنهم رئيس الوزراء أشكول نفسه.

كانت إسرائيل قلقة من الانتشار المصري في سيناء في 15 أيار/ مايو أكثر من الوضع في سوريا. ومع ذلك كانت أمان تعتقد أن التحركات المصرية هي على سبيل إظهار القوة وأن هذه الفرق سرعان ما ستعود إلى قواعدها. وكان تقدير الأركان العامة أن مصر ليست

* يشبه الأولاد الإسرائيليين بالقهوة التي تصنع بواسطة آلة ضغط القهوة.

لديها «نوايا هجومية». شعر الإسرائيليون أن تحركات القوات المصرية هي عرض مسرحي وخداع وليست مخططاً هجومياً حقيقياً. واستند هذا التقدير على أن الفرقة المدرّعة الرابعة وهي نخبة القوات المصرية ما زالت غربي القناة. لكن ياريف أشار إلى علامات مقلقة ومن ضمنها انتقال سرب من قاذفات اليوشن 280 من داخل مصر إلى مطار بيرتمادا في سيناء.

في 16 أيار/ مايو طلب عبدالناصر من يو ثانت أن يسحب قوات الطوارىء الدولية من الحدود المصرية الإسرائيلية، وحتى هذا الطلب لم يقرع أجراس الإنذار في القدس. وفي اجتماع الأركان العامة في 17 أيار/ مايو في تل أبيب ساد الرأي من أن الخطوة المصرية هي لردع إسرائيل عن مهاجمة سوريا قال ياريف: «سوف يقول المصريون إنهم يتحركون.. واستناداً إلى اتفاقهم مع السوريين وأنهم يساعدونهم في وقت الشدة وهكذا تظهر مصر زعامتها للعالم العربي». لقد بنت أمان تقديراتها على الطبيعة الدفاعية لانتشار القوات المصرية في سيناء وخصوصاً الفرقة الثانية على خط العريش ـ القسيمة. لكن ياريف أنذر الإسرائيليين بأن القوات المصرية قد جهزت بالغازات السامة.

غيّر قسم الأبحاث في الاستخبارات لهجته بطريقة دراماتيكية عشية 17 أيار/ مايو عندما وصلت إلى القدس أنباء الإذعان المفاجىء ليو ثانت أمام الطلب المصري. وجاء في التقدير الجديد: «إذا انسحبت قوات الأمم المتحدة من المنطقة سوف ينشأ وضع جديد يؤدي إلى إعطاء الانتشار المصري طابعاً هجومياً وليس دفاعياً. قدّرت أمان أن المصريين أنفسهم قد فوجئوا وربما انزعجوا من سرعة استجابة الأمين العام للأمم المتحدة لطلبهم. لكن أمان استنتجت أن المصريين، وبعدما أبدوا حماستهم، لن يستطيعوا الآن سحب قواتهم وذلك إنقاذاً لماء الوجه.

ومع ذلك ففي الاجتماع الصباحي حول القضايا الأمنية الذي جرى يوم 18 أيار/ مايو والذي حضره أشكول ووزير الخارجية أبا ايبان وكل من الجنرال رابين والجنرال ياريف والجنرال أميت من الموساد كان التقدير الاستخباري أن الحرب «ما زالت بعيدة الاحتمال».

أصرّ ياريف في اجتماع الأركان العامة في 19 أيار/ مايو، وبعدما نشر المصريون ست فرق في سيناء، على أن نوايا عبدالناصر ليست هجومية، ومع أن الموقف قد تغيّر بصورة جذرية نتيجة لموافقة الأمم المتحدة على سحب قواتها فإنه سوف ينتظر المصريون طويلاً، لأنهم لم يتوصلوا بعد إلى تعاون استراتيجي مع الدول العربية الأخرى، ولأنّ قواتهم لم

تـزل موزعـة بين ضفتي القنـاة. فيما بعـد وفي ذلك النهـار قدّر يـاريف أن مصر لها أربعـة خيارات:

١ ـ أن تقوم باستفزاز يجر إسرائيل إلى مواجهة واسعة النطاق.
٢ ـ المحافظة على الوضع الراهن وعدم القيام بأي شيء آخر.
٣ ـ شن هجوم صاعق عبر الحدود إلى النقب.
٤ ـ البدء بحملة استنزاف من أجل إنهاك إسرائيل التي عبـأت قواتهـا، وبعد ذلـك شن هجوم أرضي صاعق.

اقـترح أميت أن تنشر إسرائيـل عـلى المـلأ وفي الخـارج صـور الاستـطلاع الجـوي للانتشار المصري من أجـل تبريـر إقدامهـا على التعبئـة العامـة لقواتهـا، لكنّ هذه الفكـرة رفضت.

علمت الاستخبارات أن المصريين قد أمروا ثلاثة ألوية موجودة في اليمن بالعودة إلى بلادهم، وفي 20 أيار/ مايو احتلوا شرم الشيخ على الطرف الجنوبي لشبه الجزيـرة وبذلـك تحكـموا بمدخل خليج العقبة وهو بوابة إسرائيـل التجاريـة على إفريقيا وآسيـا. ناقشت أمان أنه بينـما كان الـدخول إلى سينـاء له غـايات خـاصة وقـد تم بناء عـلى مخطط صغير وبهدف الردع المحدود، فإن الرئيس المصري قد انجرف وراء تحركاته ومضاعفاتها الظاهـرة إلى مخطط كبير بأهداف سياسية وعسكرية هامة. في 21 أيار/ مايو أعلن عبدالناصر التعبئة العامّة للجيش المصري.

في اجتماع آخر للأركان العامة في 22 أيار/ مايو توقّع ياريف أن تكمـل مصر انتشار قواتها في سيناء في اليوم التالي. والاحتمال التـالي هو إغـلاق مضائق تـيران ـ وبذلـك تقفل خليـج العقبة، لكن شعبـة الاستخبارات رأت أن احتـمال ذلك ضعيف. في منتصف تلك الليلة أعلن عبـدالناصر إغـلاق مضائق تيران أمام المـلاحة الإسرائيليـة وتم إسقاط كتيبـة مظليين على شرم الشيخ. لقد كانت إسرائيل تعتبر دائماً إن إغلاق المضائق هو بمثابة إعلان للحرب.

كـان ردّ فعل يـاريف في اجتماع الأركـان العامـة في صباح اليـوم التالي في تـل أبيب الـذي حضره أشكول، محـدّداً ودراماتيكيـاً: قال: «انتهت مـرحلة ما بعـد السويس، إنها ليست مجرد مسألة حرية الملاحة. إذا لم ترد إسرائيـل على إغـلاق المضائق فلن يعـود هناك أي قيمة لمصداقيتها ولا لقوّة ردع الجيش الإسرائيلي، وذلك لأنّ الدول العربية سوف تعتبر ضعف إسرائيل فرصة ممتازة للانقضاض عليها وتهديد وجودها»، ودعا رئيس أمان إلى عمل عسكري إسرائيلي فوري. وأيّد عزرا وايزمن هذا التحرك.

كان لرأي ياريف وزن كبير وذلك بسبب الاحترام الذي يكنه له كبار الضباط والزعماء السياسيون، ولأنه كان يترأس «الهيئة الوحيدة القادرة على إعطاء معلومات الاستخبارات الاستراتيجية العسكرية والتقديرات».

ولد ياريف في موسكو عام 1920 ووصل إلى فلسطين عندما كان طفلاً، وانضم إلى الهاغانا عام 1939. خلال الحرب العالمية الثانية خدم في الجيش الثامن البريطاني برتبة نقيب وعمل فيما بعد في الموساد علية بت في أوروبا. عام 1948 كان قائد كتيبة في لواء الكرمل، وعام 1954 عين أول مدير لكلية القيادة والأركان في إسرائيل وأصبح بعد ثلاث سنوات الملحق العسكري في السفارة الإسرائيلية في واشنطن، ثم عين مديراً لاستخبارات الجيش الإسرائيلي في عام 1964 واستمر في هذا العمل حتى العام 1972. قبل حرب 1967 وخلالها وبعدها حظي ياريف بموقع هام في المجموعة الاستخبارية. وغطّى على بقية رؤساء أجهزة الاستخبارات. كان محترماً إلى درجة أنه كان يشترك بشكل منتظم في اجتماعات الحكومة وحتى في بعض الاجتماعات التي تبحث في أمور غير عسكرية. وظهر ياريف على أنه الشخصية العسكرية الثانية بعد إسحق رابين رئيس الأركان وذلك في التعاطي مع الوزراء.

أيّد رابين ياريف ووايزمان في الاجتماع الذي عقد في 23 أيار/ مايو مع بعض التحفظات، وتمّ إعداد توصية الجيش وهي الدخول في الحرب فوراً. والآن أصبح الأمر بيد الحكومة، لكن الوزراء الذين سيطرت عليهم طبيعة أشكول المترددة والرغبة في إعطاء فرصة للقوى الغربية وخصوصاً الولايات المتحدة لحل المشكلة بالوسائل الدبلوماسية، أجّلوا اتخاذ القرار.

في الأيام التالية استنتج فرع الاستخبارات أن عبدالناصر حقق نجاحاً في الأيام الماضية وأنه ينوي شن هجوم على إسرائيل.

وصل الشعور العربي بالغبطة والنصر على «الكيان الصهيوني» إلى نقطة حاسمة في 30 أيار/ مايو عندما قام الملك حسين بزيارة مفاجئة إلى القاهرة حيث وقّع هو وعبدالناصر، الخصمان السابقان، اتفاقية للدفاع المشترك. عندها شعرت استخبارات الجيش الإسرائيلي أنها وقعت. بدأ القادة العرب ومحطات الإذاعة في الدول العربية من بغداد إلى تونس تعلن يومياً عن تدمير إسرائيل خلال وقت قريب. وهكذا ساد شعور أن حبل الشرك قد اشتد على العرب.

في الأيام القليلة التي سبقت الحرب ارتكبت الاستخبارات أخطاء جسيمة في التقدير. كان رئيس قسم الأردن في أمان زئيف بارلافي، وهو من قدامى رجال

الاستخبارات، ويعرفه زملاؤه باسم «بايبر» قد أصرّ في تقديره على أن الملك حسين سوف يبتعد عن الحرب. قال له ياريف. «أفِق يا بايبر إنها لعبة جديدة».

كان من الصعب جدّاً أن يتنبأ أحد بسلوك الأردن قبل الحرب مباشرة، واستناداً إلى ضابط الخدمات الخاصة لأمان في القدس رافي سيتون، استمر الإسرائيليون بجمع المعلومات وتجنيد العملاء حتى قبل يومين من بدء القتال، ثم أصبح من غير الممكن المتابعة بسبب الانتشار العسكري الكثيف على خطوط الجبهة، وقال: «مع أنهم (أي الأردنيين نشروا قواتهم على الجبهة إلا أننا كنا نعتقد أنهم لن يدخلوا الحرب. كان انتشارهم مزيجاً من الدفاع والهجوم». واعتباراً من 25 أيار/ مايو انتشر عناصر من الشين بيت مع وحدات الجيش استعداداً للحرب ولكن فقط على الجبهة الجنوبية استعداداً للاستيلاء على قطاع غزة.

خلال الفترة الممتدة ما بين 15 و30 أيار/ مايو أثبتت أمان عدم قدرتها على توقع خطوات عبدالناصر بدقة ـ دفع القوات إلى سيناء وسحب قوات الطوارىء الدولية وإغلاق المضائق. وفيما بعد برَّر غازيت وأميت وآخرون أن سلسلة الفشل التي حصلت في أيار/ مايو 1967 تعود إلى أن شخصاً واحداً كان يملي كل شيء ويتصرف بطريقة غير عقلانية وخارج أي سلوك طبيعي، وكان يتوجّه بعوامل خارجية غير متوقعة (مثل «التحذير» السوفياتي حول الحشود العسكرية الإسرائيلية وقرار يو ثانت المميت بسحب قوات الطوارىء الدولية من سيناء).

في 2 حزيران/ يونيه انتهت فترة الأسبوعين التي تميزت بالرحلات الدبلوماسية المكوكية بين واشنطن وتل أبيب وتبادل البرقيات أيضاً والتخوف الإسرائيلي من «محرقة» ثانية، وذلك عندما اتخذ مجلس الوزراء في اجتماع حضره جميع أعضاء الحكومة وأركان الجيش الإسرائيلي قراراً مبدئياً بالحرب. كان أهارون ياريف مرة أخرى المتحدث الأساسي من الجانب العسكري. قال إن تأجيل أي عمل قد يؤدي إلى تقوية مصر إذ سوف يصل المزيد من القوات من اليمن ومزيد من التجهيزات من الاتحاد السوفياتي، وسوف تُبنى تحصينات جديدة في سيناء. وأضاف: «كل يوم يمر يقلل من فرص إسرائيل في تحقيق التفوّق الجوي». وعلى الجبهة السياسية ناقش رئيس أمان أن كل يوم يمر يقلل من إمكانية الردع الإسرائيلي ويضعف موقف الغرب في الشرق الأوسط. وأضاف: «نحن نرى أن الولايات المتحدة لا تنوي جدياً وقف حظر الملاحة المفروض ضد إسرائيل في مضائق تيران بالقوة. . . وأن الولايات المتحدة تتفهم أنه علينا أن نتحرك».

كشف ياريف في محاولة لإقناع الحكومة بحتمية الضربة الوقائية، بعضاً مما تعرفه أمان

عن انتشار القوات المصرية ومعنوياتها. قال للوزراء إن المصريين ما زالوا مشغولين بدفع قواتهم عبر القناة وأنهم يتسرعون كثيراً إلى درجة أنهم تركوا قسماً من قواتهم دون ماء وطعام لمدة يومين. وفي إحدى المرات وصل الاحتياطيون إلى وحداتهم وهم يرتدون الجلابية (رداء عربي تقليدي)، لأنه لم يكن هناك وقت لتسليمهم الملابس العسكرية. كذلك ضغط بقية ضباط الأركان العامة في الاتجاه نفسه. قال الجنرال ماتيتياهو بيليد: «ماذا ننتظر؟».

مع ذلك بقي أشكول متريّثاً، واتخذ القرار النهائي بالحرب في اجتماع الحكومة الإسرائيلية في القدس في 4 حزيران/ يونيه. أقنع أميت رئيس الوزراء الذي كان قلقاً من موقف القوى العظمى من الضربة الوقائية الإسرائيلية، وكان أميت قد زار واشنطن سرّاً في الأيام الثلاثة الماضية، واستطلع آراء الزعماء الأميركيين حول هذا الموضوع. وصل أميت يرافقه سفير إسرائيل في واشنطن أفراهام هارمان إلى منزل أشكول يوم 3 حزيران/ يونيه في منتصف الليل حيث كان ينتظره جميع كبار القادة السياسيين والعسكريين: أشكول وإيبان ودايان ورابين وألون ويادين وآخرون.

بدأ أميت بسرد التعليمات التي تلقاها، لقد أوفد إلى واشنطن:

«أ - من أجل التوضيح والاختيار والمقارنة مع معلومات وتقديرات المجموعة الاستخبارية الأميركية فيما يتعلق بالقوات العسكرية... و... التطورات السياسية.

ب - لتوضيح مهمة قوة العمل البحرية الخاصة التي تتولى شؤون الشرق الأوسط.

جـ - لتوضيح مضمون الرد الأميركي إذا قرّرنا أن نتدخّل عسكرياً..».

كلف أميت كذلك بإحضار مجموعة من آخر صور الأقمار الاصطناعية الأميركية والتقارير حول انتشار الجيوش العربية على الحدود الإسرائيلية».

كان رئيس الموساد قد أجرى محادثات مطوّلة مع نظيره رئيس وكالة المخابرات المركزية الأميركية ريتشارد هلمز وعدد من كبار مسؤولي وزارة الدفاع الأميركية. لم يجد أميت «أي فرق» بين تقدير إسرائيل للوضع العسكري وتقدير الولايات المتحدة. إن قوة العمل البحرية الغربية أو الأميركية المقترحة لفك الحصار المصري عن مضائق تيران لن تبصر النور. وناقش في أن الأميركيين «سوف يباركون أي عملية إذا نجحنا في تحطيم عبدالناصر». كانت هذه العبارة تناقض سيل المواقف الأميركية المعلنة والتصريحات والبرقيات التي ترد من الدبلوماسيين الإسرائيليين في واشنطن، كما أنها فاجأت القادة الإسرائيليين المجتمعين. ويبدو أنه مع استمرار الأزمة إلى شهر حزيران/ يونيه يئس الأميركيون من الحل السياسي واقتنعوا بحتمية الحرب، بينما تابعوا في العلن الدعوة إلى اعتماد الحوار والدبلوماسية.

توصّل أبا ايبان وزير الخارجية إلى استنتاج مماثل لأميت بناه على تقرير سرّي تلقاه من مسؤول أميركي كبير في 1 حزيران/ يونيه وكان محتوى هذا التقرير: «أن الولايات المتحدة سوف تدعم إسرائيل».

ولكن الآن وإذ تبين أن الصباغ قد ذاب فإن أميت يملك مفاجأة في جعبته: اقترح أن تنتظر إسرائيل أسبوعاً آخر وذلك لاختبار الحصار المصري وإرسال قافلة سفن إسرائيلية إلى مضائق تيران. لكن الحكومة رفضت هذه الفكرة.

توصلت محادثات الموساد ووكالة المخابرات المركزية إلى نتيجتين: توصل أميت إلى استنتاج أن الولايات المتحدة سوف تدعم ضربة وقائية ينفذها الجيش الإسرائيلي، بينما توصل محادثوه الأميركيون إلى شعور بأن إسرائيل على وشك شن هذه الضربة. لقد دعم الاجتماع مع أميت الاعتقاد الأميركي بأن إسرائيل مصمّمة على الحرب. في 2 أو3 حزيران/ يونيه أرسل هلمز رسالة شخصية إلى الرئيس ليندون جونسون قدّر فيها أن إسرائيل سوف تشن هجوماً خلال أيام قليلة. توصل الأردن إلى الاستنتاج نفسه تقريباً في الوقت نفسه، وأفادت الاستخبارات العسكرية الأردنية أن إسرائيل حشدت قواتها غربي اللطرون وفي منطقة العفولة المقابلة لمدينة جنين في الضفة الغربية، وأفادت أيضاً في 3 حزيران/ يونيه أن اندلاع القتال أصبح وشيكاً جداً. صرح الملك حسين في مؤتمر صحافي عقده في 4 حزيران/ يونيه أن الحرب ستقع «خلال أيام قليلة».

كان للوزراء والجنرالات الإسرائيليين صبر ودبلوماسية كافية، فقد قرّر أشكول ودايان وألون ورابين الحرب. استُدعي مجلس الوزراء لعقد جلسة في الساعة 8,15 من صباح يوم 4 حزيران/ يونيه. مرة أخرى تحدث ياريف أمام الوزراء: تمّ نقل فوجي مظلات مصريين جواً إلى الأردن. تتوقع إسرائيل أن تبدأ أعمال الإرهاب والتخريب عبر الحدود وأضاف: «بدا واضحاً أن المصريين ينتقلون إلى الوضعية الهجومية في سيناء وأنه يتوقع تحريك وحدات الكوماندوس المصرية إلى منطقة إيلات للاستيلاء على هذه المدينة». وافق دايان على الصورة التي رسمها ياريف، وقال أشكول لأعضاء الحكومة إنه شعر أيضاً أن لا مجال لأي تأجيل. صوّت الوزراء لصالح الحرب وتركوا تحديد الوقت لرئيس الوزراء ووزير الدفاع وجنرالات الجيش.

المعركة

قال إسرائيل ليور إن مردخاي هود قائد القوات الجوية الإسرائيلية قد عرض الوضع في الاجتماع المشترك للحكومة والأركان العامة في 2 حزيران/ يونيه 1967 وبدا واضحاً «أن

القوات الجوية الإسرائيلية كانت تعرف بدقة مكان كل طائرة مصرية، وماذا كانت تفعل هذه الطائرة، وماذا تستطيع أن تفعل؟».

كان الهجوم الجوي الصاعق الذي جرى في 5 حزيران/ يونيه على القوات الجوية لمصر وسوريا والأردن مفتاح النصر في الحرب. قامت طائرات القوات الجوية الإسرائيلية، وهي من نوع ميراج 3 C وسوبر ميستير وأوراغان وڤوتور، بتدمير 403 طائرات مصرية وهي جاثمة على أرض المطارات (من أصل 419 طائرة) و53 طائرة سورية (من أصل 112 طائرة) و28 طائرة أردنية (من أصل 28 ومعظمها من نوع هوكر هنتر البريطانية)، وكانت هذه الطائرات المدمرة تشكل من 70 إلى 80 بالمئة من القوى الجوية العربية على الجبهة. كذلك تسببت الغارات الإسرائيلية بتعطيل المطارات العربية لبعض الوقت. وانتهى اليوم الأول من الغارات بهجوم بعيد المدى على القاعدة الجوية العراقية الغربية هـ ـ 3 حيث دمّرت عشر طائرات على الأرض. وجاء الهجوم على قاعدة هـ 3 بعد هجمات جوية عراقية على عدة أهداف إسرائيلية.

جرى الهجوم الرئيسي على موجتين منفصلتين صباح 5 حزيران/ يونيه ضد سبع عشرة قاعدة جوية ومحطة رادار مصرية. تركت القوات الجوية الإسرائيلية اثنتي عشرة طائرة مقاتلة من أجل حراسة الأجواء الإسرائيلية. وشنّت الموجة الثالثة من الغارات الساعة 12,15 ضد سوريا والأردن، وذلك بعدما قام الطيران السوري والأردني بهجمات على أهداف إسرائيلية (لم يطلع عبدالناصر دمشق ولا عمان أن قواته الجوية قد دمرت).

كان سر هذا الهجوم الجوي الصاعق والذي يعتبر أكبر ضربة جوية حاسمة في التاريخ العسكري هو الاستخبارات الدقيقة ـ حول القوات الجوية المصرية (وإمكانيات الطائرات وهيكلية القيادة والروتين. .) والمطارات والدفاعات الجوية (الرادار، الصواريخ، المدفعية). وكما قال الملك حسين وهو طيار: «كان طياروهم يعرفون بالضبط ما يتوقعون. . كان لديهم تفاصيل دقيقة حول جميع القواعد الجوية العربية الاثنتين والثلاثين وما هي الأهداف التي سيضربونها وأين ومتى وكيف. لم يكن لدينا شيء مثل هذا».

كان لدى المصريين فكرة تستبعد احتمال اعتماد إسرائيل الاستراتيجية الهجومية، وربما جاءت فكرتهم من خلال الخبراء السوفيات. صرّح الحسين فيما بعد أنه أثناء اجتماعه مع عبدالناصر في 30 أيار/ مايو في القاهرة «أنذر عبدالناصر من هجوم إسرائيلي محتمل. . لقد شرحت. . أنه إذا قررت إسرائيل الهجوم فإن هدفها الأول سيكون القوات الجوية العربية، وأن هجومها الأول سوف يوجه ضد القوات الجوية المصرية». قال الحسين إن عبدالناصر أجابه: «هذا واضح ونحن نتوقعه. ». . تحدث عبدالناصر أمام جنرالاته قبل

يومين من المعركة وحذّرهم بالتحديد من ضربة جوية وقائية إسرائيلية.

لكن توقيت هذه الغارات واتجاهها أثار صدمة في القاهرة، ويعود الفضل بالتوقيت الجيّد إلى الاستخبارات الإسرائيلية الدقيقة، وخصوصاً الاستخبارات الخاصة للقوات الجوية الإسرائيلية. لقد كانت القواعد الجوية المصرية بحالة إنذار عند الفجر، وكان هناك دوريات للطائرات الاعتراضية تحلق في الجو تحسّباً لهجوم جوي إسرائيلي ما بين الساعة 4,00 أو5,00 إلى 7,00 صباحاً. واستناداً إلى الملك حسين فقد كان المصريون يرسلون 4 دوريات تتألف كل منها من اثنتي عشرة طائرة من الساعة 4,00 إلى 7,00 صباحاً على الحدود الإسرائيلية وقناة السويس وفوق البحر المتوسط، بعد ذلك تعود الطائرات إلى القواعد ويذهب الطيارون وعناصر المراقبة لتناول طعام الفطور. كان ذلك أقصى نقطة ضعف في الجانب المصري، وكما شرح هود لرابين في 4 حزيران/ يونيه: «في الأسبوعين الماضيين كنا نراقب التحركات الدقيقة للطائرات المصرية. . عند أول ضوء كانت تقلع لإجراء الدوريات وتبقى في الجو لمدة ساعة تقريباً. . ثم تعود إلى قواعدها ويذهب الطاقم لتناول طعام الفطور. كان كل شيء بين الساعة 7,00 و8,00 ميتاً. . وكان التوقيت 7,45 صباحاً مثالياً بالنسبة إلينا». وفي الساعة 7,45 هاجم الطيارون الإسرائيليون الذين كانوا قد تمتعوا بليلة مريحة، القواعد الجوية المصرية وكان أغلبها دون دفاعات جوية.

لقد جرت معظم الهجمات الجوية من الغرب إلى الشرق ومن الشمال إلى الجنوب وذلك على عكس ما كان متوقعاً. جاءت الطائرات الإسرائيلية على ارتفاع منخفض فوق البحر المتوسط ثم اتجهت جنوباً إلى مصر السفلى، آخذة بعين الاعتبار إمكانيات أجهزة الرادارات المصرية التي كانت موجهة نحو الشرق، ثم اتجهت شرقاً وقصفت القواعد الجوية من الغرب أو الشمال. وقد تطابق ذلك مع التهمة (التي لا أساس لها) التي وجهها المصريون ضد الطيران الأميركي (من الأسطول السادس) والبريطاني (من قبرص) بالقيام بهذه الغارات أو الاشتراك بها.

لقد استفاد الطيارون الإسرائيليون من مساعدة غير منتظرة: ففي صباح 5 حزيران/ يونيه كان وزير الدفاع المصري عبدالحكيم عامر وقائد القوات الجوية المصرية الجنرال محمد صدقي داخل طائرة نقل من نوع اليوشن ـ 14 في رحلة من القاهرة إلى سيناء لإجراء تفتيش على القواعد الرئيسية، وخوفاً من أي حادث مؤسف قد يأتي من هياج وعصبية القوات أعطت القيادة العليا أمراً للمدافع المضادة للطائرات في القناة وفي بعض أنحاء شبه جزيرة سيناء بعدم إطلاق النار على أي طائرة تحلق في ذلك الوقت، لم يكن واضحاً متى علمت أمان بهذا الأمر أو إذا كانت قد علمت به وقت حصوله.

صباح 5 حزيران/ يونيه زُوِّد طيارو القوات الجوية الإسرائيلية بلوائح للأهداف حددت بدقة الأهداف الحقيقية من الأهداف الكاذبة من طائرات ومدارج ومدافع مضادة للطائرات إلخ. . انتهى الهجوم الرئيسي على المطارات المصرية الساعة 11,00 صباحاً. وبعد ساعة بدأ الهجوم على القواعد الجوية السورية الأردنية وقاعدة هـ 3 العراقية وذلك بعدما شن الطيران السوري والأردني والعراقي هجمات غير فعّالة على أهداف داخل إسرائيل وخلال ساعتين دمرت القوات الجوية السورية والأردنية.

الاستخبارات البشرية

جُمّعت الاستخبارات البشرية واستخبارات الاتصالات والاستخبارات بوساطة الصور الفوتوغرافية، وأعطت الأركان العامة وقادة القوات الجوية الإسرائيلية صورة دقيقة عن القوات الجوية العربية وخصوصاً المصرية. أمضى الجواسيس الذين يشرف عليهم الموساد واستخبارات الجيش سنوات في تصوير المطارات وأجهزة الدفاع الجوي العربية وجمع المعلومات عنها. بعد الحرب مباشرة ذكرت الصحف المصرية أنه تم إلقاء القبض على عربي يعمل لإسرائيل ويعيش قرب مرفأ الإسكندرية. اتهم هذا العميل بإعطاء إسرائيل تفاصيل حول منشآت البحرية المصرية وعن السفن الحربية ونظام العمل في مرفأ الإسكندرية الذي أغار عليه رجال الضفادع الإسرائيليين خلال الحرب. كذلك شاعت روايات عن عميل إسرائيلي آخر وهو ضابط إشارة في الجيش المصري برتبة رائد قتل خلال الحرب خلال غارة إسرائيلية على سيناء. تم تجنيد هذا الضابط في القاهرة وعمل لصالح استخبارات الجيش لمدة ثلاث أو أربع سنوات، وأعطى الجيش الإسرائيلي معلومات مفصلة حول أمر العمليات المصري وعن بعض كبار الضباط المصريين. أُعطي أمراً بالاتصال بالإسرائيليين في حالة نقله إلى سيناء فقط، وأرسل أول رسالة له بالراديو في 17 أيار/ مايو. لقد كان للاستخبارات البشرية دور حاسم في إعطاء القوات الجوية الإسرائيلية القدرة على التمييز بين الأهداف الحقيقية والأهداف الكاذبة على الأرض.

بعد الحرب قال سمير الرفاعي وهو أحد مساعدي الملك حسين إن طائرة واحدة من نوع سوبر ميستير هاجمت مكتب الملك حسين في القصر الملكي في عمان بعد ظهر يوم 5 حزيران/ يونيه. وأضاف الرفاعي: «إن الطائرة الإسرائيلية قصفت بالرشاشات مكتب الملك من مسافة قريبة وبدقة بالغة توحي بمعرفة دقيقة للهدف».

إيلي كوهين

لغاية عام 1964 كانت أعمال زرع الجواسيس في الدول العربية المحاذية لإسرائيل والإشراف عليهم من مسؤولية استخبارات الجيش. كان عملاء الموساد في الدول العربية ينطلقون من بلدان أخرى وخصوصاً أوروبا الشرقية حيث كانت باريس مقر القيادة الإقليمي للموساد.

من العاصمة الفرنسية كانت تتم إدارة الجواسيس في جميع أنحاء العالم العربي. أمّنت الوحدة بين مصر وسوريا والتي دامت من 1958 لغاية 1961 فرصة سانحة لتجنيد عملاء تحت أعلام ورايات كاذبة. كان عملاء الموساد يعتمدون هذه الطريقة: كان الإسرائيليون الذين ينتحلون صفة أشخاص مصريين يقنعون المواطنين السوريين بالعمل لصالح الرئيس عبدالناصر، وذلك أسهل لهم من إقناعهم بالعمل لصالح الصهاينة ـ وتلك كانت مسألة مختلفة تماماً. كان أحد كبار المسؤولين شموئيل توليدانو يتكلم اللغة العربية باللهجة الفلسطينية المحلية وبطلاقة واضحة. في صيف 1965 وبينما كان في مهمة في سويسرا التقى فايز الصايغ من أهالي طبريا وهو صديقه منذ الطفولة والذي أصبح فيما بعد مسؤولاً في منظمة التحرير الفلسطينية. دعا توليدانو، وهو من مسؤولي الموساد، الصايغ لزيارة وطنه. وفشلت هذه الخطة عندما رفض الصايغ وقال إنه يريد أن يعود إلى فلسطين بعد تحريرها. قال توليدانو فيما بعد: «كنت أتصور أنه يعلم حقيقة عملي كما كنت أعلم حقيقة عمله. كل منّا كان مطلوباً من المنظمة التي ينتمي إليها الآخر. كان ديفيد كيمحي يتكلم اللغة الإنكليزية كلغته الأم، كما كان إلياهو بن اليسار البولوني الأصل يظهر على أنه فرنسي أو بلجيكي (عمل فيما بعد في شرقي إفريقيا وفي عام 1979 أصبح أول سفير لإسرائيل في مصر)، وكان أيضاً جورانان وولفغانغ لوتز يظهرون كأنهم ألمانيون وغيرهم.. كان شاليتل بن يار وهو من قدامى عناصر شتيرن والذي لحق بإسحق شامير إلى الموساد يتكلم العربية والفرنسية بطلاقة. كان يعمل في مصر تحت غطاء خبير بلجيكي في الماشية وحصل على تفاصيل هامة عن القواعد العسكرية وبقية المؤسسات العسكرية الحساسة. كان العديد من عناصر الموساد في النصف الأول من الستينات من الأوروبيين ومن غير اليهود: لقد ألقى المصريون القبض على إيطاليين وهولندي ثم حوّلوهم إلى العمل كعملاء مزدوجين.

عام 1964 تولى أميت رئاسة الموساد وياريف رئاسة أمان، وتم نقل الوحدة 188، التي كانت مسؤولة عن زرع الجواسيس الإسرائيليين والإشراف عليهم في الدول العربية، إلى الموساد (هذه الوحدة خلفت الوحدة 131 التي وردت في قضية لافون). اتفق أميت

وياريف على أن يتولى الموساد الإشراف على العملاء العرب والإسرائيليين في الدول العربية بينما تتولى أمان الإشراف على العملاء العرب في الدول العربية المجاورة، لقد أدى هذا الترتيب الجديد إلى انتقال بعض مسؤولي أمان ومنهم مسؤولي الوحدة 188 إلى الموساد مما أدى إلى إزالة شكوى الجيش بأن تلك المؤسسة المدنية فشلت في تزويده بمعلومات الاستخبارات العسكرية.

كان إيلي كوهين أحد العملاء الواعدين والذي نقل من أمان إلى الموساد عام 1964 وألقى السوريون القبض عليه وأعدموه في السنة التالية. خلال السنوات الثلاث التي أمضاها كوهين في دمشق زوّد إسرائيل بكمية هائلة من الاستخبارات السياسية والعسكرية على أعلى المستويات، ومن ضمنها تفاصيل التحصينات السورية على مرتفعات الجولان التي احتلها الإسرائيليون عام 1967.

كان كوهين أول جاسوس إسرائيلي يلقى القبض عليه ويعدم على أنه إسرائيلي. وقد ولد في الإسكندرية في مصر عام 1924 وهاجر إلى إسرائيل عام 1957، وذلك بعد طرد العناصر الناشطين في المنظمات الصهيونية بعد حرب 1956، عام 1955 ذهب سراً إلى إسرائيل وتلقى تدريباً على أعمال التخريب والاتصالات وذلك بعد ظهور قضية لافون والقبض على عناصرها ومحاكمتهم. بعدما هاجر إلى إسرائيل عمل كوهين في الجيش الإسرائيلي كمترجم، ثم جندته الوحدة 188 في أيار/ مايو 1960. في شباط/ فبراير عام 1961 حصل على وثائق مزورة تثبت أنه يدعى كامل أمين ثابت وهو سوري أرجنتيني وسافر إلى بونيس ايريس حيث بدأ يختلط بالجالية اللبنانية والسورية.

كان آل ثابت عائلة سورية انتقلت إلى مصر عام 1933 ثم انتقلت بعدها إلى الأرجنتين عام 1948، وقد ولد كامل في بيروت عام 1930، وقال لأصدقائه في الأرجنتين إنه رجل أعمال ثري وإنه يود العودة إلى وطن آبائه وأجداده سوريا. وصل كوهين إلى دمشق في كانون الثاني/ يناير 1962.

كان كوهين عميلاً واعداً منذ البداية. عندما وجّه أول رسالة بالمورس من دمشق إلى تل أبيب وكان ذلك في 25 شباط/ فبراير، فتحت زجاجة شمبانيا في مقر قيادة الوحدة 188. كان اسمه الرمزي ميناخ وقد استخدم الحبر السري في كتابة التقارير الطويلة التي كان يهربها إلى رجل اتصال في أوروبا وذلك بعد أن يخفيها في داخل مفروشات من صنع دمشق كان يصدّرها إلى أوروبا. تمكن كوهين بفضل اتصالاته الواسعة في أميركا الجنوبية وأوروبا والشرق الأوسط من الاختلاط مع كبار الشخصيات السياسية والاقتصادية والعسكرية وتمكّن من إقامة علاقات وثيقة مع بعض كبار زعماء حزب البعث.

في تموز/ يوليـو توجـه إلى إسرائيل جـوّاً عـبر قبرص. أمضى ضبـاط في أمان أيـاماً يشرحـون له عن الشؤون السياسية والعسكـرية السـوريـة. وفي أيلول/ سبتمـبر عـاد إلى سوريـا حيث اصـطحبـه أحـد الأصـدقـاء إلى رحلة في مـرتفعـات الجـولان حيث زار التحصينات العسكرية. ربما تمت المبالغة كثيراً في أهمية هذه الزيـارة، وكان ذلك جزءاً من البـطولة الأسـطورية التي رسمت حـول شخصية كـوهين في إسرائيـل، لأن بعض الخـبراء يعتقـدون أنه يمكن الحصـول على المعلومـات حول هـذه التحصينات الـدفاعيـة عن طريق الاستـطلاع الأرضي والجوي، كـذلك اطلع كـوهين عـلى الأسلحة السـوڤياتيـة الجديـدة. ازدادت أهمية كوهين في تل أبيب بعدما سيطر حزب البعث عـلى الحكم في دمشق على أثـر انقلاب عسكري، وقـد تولى بعض أصـدقائـه المقربـين مناصب حكـومية حسـاسة. بعـد أسابيع قام كوهين بزيارة إلى تل أبـيب حيث التقى بالرئيس الجـديد للمـوساد مئـير أميت ثم عاد إلى دمشق في أيار/ مايو.

لم يكن كوهين جاسوساً مثاليـاً، خلال زيـاراته تلقى تحـذيرات عـديدة من رؤسـائه بعدم كثرة الإرسال الراديوي وبالانتباه إلى الموجات التي يعمل عليها. فقد أرسل ذات مرة رسالة يعبر فيها عن خيبة أمله من خسارة فريق كرة القـدم الإسرائيلي وكـان غالبـاً يرسـل تحيـات إلى زوجته نـاديا ورسـائل شخصيـة أخرى. كـان شقيقه مـوريس يعمل في مـركـز اتصالات الموساد وسرعان ما عرف حقيقة هوية ميناخ. اعتقد بعض مسؤولي الاستخبارات أنه يمارس لعبة خطرة. قال أهارون ياريف: «كان عميلاً ممتازاً بمعنى أنـه أصبح قـريباً من بعض السوريين المهمـين». كان رافي إيتـان وهو من قـدامى مسؤولي الموسـاد الذي أشرف على كثير من العملاء، يعتقد أن كوهين «جاسوس مسكين» وأنه بكل بساطـة تصرف بغباء واضح في دمشق.

كان كوهين يستعمل الاتصالات الراديوية مثل الهـاتف. «كنـا نوجـه له سؤالاً عنـد الصبح ونتلقى الجواب بعد الظهر» على حد قول أحد المشرفين عليه. كذلـك في الفترة مـا بين 15 آذار/ مارس و29 آب/ أغسطس 1964 أرسل حوالي مائـة رسالـة بمعدل 9 دقـائق للرسالة. وفي الفترة ما بين 2 كانـون الأول ويوم القبض عليـه في 18 كانـون الثاني/ ينـاير 1965 أرسل 31 رسالة جميعها في الساعة 8,30 صباحاً. لقد أدى كثرة استخدام الاتصالات الـراديويـة إلى إلقاء القبض عليـه. حدّد رجـال الأمن السوريـون بوسـاطة أجهـزة تحديـد الإرسال الراديوي وبالاستعانة بالخبراء السوڤيات مصدر الإرسال: شقة كوهين.

عاد «رجل إسرائيل في دمشق» مرتين إلى بلاده في كـانون الأول/ ديسمـبر 1963 إلى آذار/ مـارس 1964، وخلال تشرين الأول/ أكتـوبر وتشرين الثـاني/ نـوفمـبر 1964. وفي

الزيارة الثانية استجوبه ضباط أمان من وراء ستار، وذلك من قبيل الاحتياطات الأمنية الزائدة لأنه كان هناك شعور في القيادة ولدى كوهين نفسه أيضاً أن حظه على وشك أن ينتهي.

استخبارات الإشارة عام 1967

كانت إسرائيل تعتمد على الاستخبارات بوساطة الصور الفوتوغرافية الجويّة لجمع المعلومات الميدانية إلى جانب استخدام الاستخبارات البشرية. كان تصوير الأهداف الهامة في سيناء وفي مصر قبل عام 1967 يواجه مشاكل كثيرة وذلك خشية إثارة التوتر العسكري وردود فعل الدول الغربية. ولكن نُفذت رحلات استطلاع وتصوير جوي فوق أهداف محدّدة وهامة. في معظم شهر أيّار/ مايو كبحت الحكومة رغبة الجيش بتنفيذ مهمات استطلاع جوي. ولكن في الأيام التي سبقت 5 حزيران/ يونيه سمح للجيش بتنفيذ مهمات استطلاع قصيرة المدى وبعيدة أيضاً للحصول على صور دقيقة عن انتشار القوات العربية.

ساهمت استخبارات الإشارة أيضاً في تحقيق النصر وخصوصاً في نجاح الضربة الجوية الأولى. قال الملك حسين فيما بعد: «اعترض الإسرائيليون رسائلنا الراديوية مرات عديدة في الجو وعلى الأرض» أمنت استخبارات الإشارة فوائد سياسية واستراتيجية، وأبرز مثل على إمكانيات استخبارات الإشارة الإسرائيلية هو اعتراض وتسجيل مكالمة هاتفية راديوية جرت صباح 6 حزيران/ يونيه بين عبدالناصر والملك حسين. جرت هذه المكالمة، استناداً إلى الملك حسين على خط الهاتف العادي:

عبدالناصر: كيف حالك، الأخ (أي الملك حسين) يريد أن يعرف ما إذا كان القتال يدور على كامل الجبهة.. هل تعلم أن الولايات المتحدة تشترك إلى جانب إسرائيل في الحرب؟ هل تعلن ذلك؟ هل تقول إن الولايات المتحدة وبريطانيا تشتركان أم الولايات المتحدة فقط؟ (قال عبدالناصر فيما بعد إن الأميركيين اشتركوا في الضربة الجوية الأولى من أجل تبرير هزيمته).

الحسين: الولايات المتحدة وبريطانيا.

عبدالناصر: هل تملك بريطانيا حاملات طائرات؟

الحسين: غير واضح.

عبدالناصر: جيّد.. سوف يدلي الملك حسين ببيان وأنا أدلي بآخر.. ونتأكد من أن السوريين أيضاً يدلون ببيان آخر من أن الأميركيين والبريطانيين يستخدمون حاملات

طائراتهم ضدنا. . إن طائراتنا ما تزال تهاجم المطارات الإسرائيلية منذ الصباح.

جرى الاعتراض في قاعدة قرب تل أبيب ونفّذه ضابطان من أمان باستخدام معدات تعود إلى أيام الحرب العالمية الثانية. أمضى الرجلان يوم 5 حزيران/ يونيه الفائت «يتابعان» تراجع القوات المصرية في سيناء. في البدء لم يدركا أهمية هذا الاعتراض إلى أن قال لهما أحد الضباط «إن هذا الاعتراض يساوي الملايين. أعدّوا أربع نسخ».

بدا أن فحوى هذه المحادثة يوضح أن عبدالناصر كان يحاول أن يقنع الملك حسين بأن الضربة الجوية التي جرت صباح 5 حزيران/ يونيه قد قامت بها إسرائيل بالاشتراك مع الولايات المتحدة وبريطانيا. وربما كان محتملاً أن يعتقد الزعيمان العربيان في ذلك الوقت أن الوضع كان كذلك، واعتقد ذلك أيضاً مسؤول سوڤياتي كبير كان موجوداً في الإسماعيلية على قناة السويس.

عارض ياريف نشر محادثة عبد الناصر - الحسين وذلك لتجنب الكشف عن إمكانيات استخبارات الإشارة في إسرائيل، ولكن دايان وأشكول لم يوافقا على رأيه وتم نشر المحادثة في اليوم التالي حيث كانت الحرب ما تزال دائرة وكان لذلك وقع سياسي هام.

دفع نشر هذه المكالمة العرب إلى اتخاذ تدابير لتأمين سلامة اتصالاتهم وأدت إلى صعوبة الاعتراض الإلكتروني الذي كانت أمان تقوم به. قال أحد كبار المسؤولين في الاستخبارات الإسرائيلية فيما بعد إن نشر هذه المكالمة قد كلف إسرائيل خسارة 60 بالمئة من إمكانياتها في استخبارات الإشارة في الدول العربية. وساد شعور في العواصم العربية أنه إذا كان الإسرائيليون قادرين على اعتراض مكالمة على هذا المستوى العالي فمن يعرف ما هي قدرة استخبارات الإشارة في أمان؟ كان أحد أهداف نشر هذه المكالمة هو تطوير هذا الشعور. وكان هناك سبب آخر هو دق إسفين بين مصر والأردن، وذلك بإظهار كذب عبدالناصر على الملك (لم يعترف عبدالناصر بتدمير قواته الجوية وقد قال للملك حسين في 6 حزيران/ يونيه إن طائراته ما تزال مشغولة في مهاجمة المطارات الإسرائيلية).

منذ صباح 6 حزيران/ يونيه بدأت محطات الإذاعة في مصر والأردن وسوريا تبث أنباء التواطؤ الأميركي البريطاني مع إسرائيل واشتراك أسراب من الطائرات البريطانية والأميركية في قصف المطارات المصرية. هاجمت الجماهير الغاضبة القنصلية الأميركية في الإسكندرية وأحرقتها وصدر نداء من مصر وسوريا إلى العالم العربي لمهاجمة المؤسسات الأميركية، وقطعت الدول العربية علاقاتها بشكل جماعي مع الولايات المتحدة. وقد أربك نشر هذه المكالمة عبدالناصر والحسين.

وقد جرى الاعتراض الأهم الساعة 2,00 من بعد ظهر يوم 6 حزيران/ يونيه للأمر العام الذي أصدره عبدالناصر بانسحاب جميع القوات إلى قناة السويس، وذلك بعدما اخترقت القوات الإسرائيلية التي كان يقودها الجنرال إسرائيل تال على المحور الشمالي في سيناء والجنرال ارئيل شارون على المحور الجنوبي، وهذا ما مكّن قيادة الجيش الإسرائيلي من اتخاذ قرار بشن هجوم على مرتفعات الجولان السورية بعد ثلاثة أيام.

قبل الحرب تمكّن أحد عناصر أمان واسمه شاوول شاماي من حل رموز الاتصالات المصرية، وخلال مجرى الأعمال القتالية أربكت الاستخبارات الإسرائيلية القادة المصريين والوحدات وذلك بإصدار أوامر خاطئة. فيما بعد ذكرت الصحف السوفياتية حادثة وهي أن ضابطاً في استخبارات الإشارة الإسرائيلية أمر طائرة ميغ مصرية بإلقاء قنابلها في البحر بدلاً من أن تهاجم أهدافاً إسرائيلية، وعندما تحداهم بإظهار حقيقة هويتهم أعطى الإسرائيليون الطيار واسمه مرتجى معلومات مفصلة حول زوجته وأطفاله، عندها تخلى عن الطائرة والقنابل وقفز بالمظلة بسلام.

قامت الاستخبارات الإسرائيلية قبل أسابيع من بدء الحرب بعملية خداع كبيرة تهدف إلى إقناع المصريين بأن الجهد الإسرائيلي سيكون على المحور الجنوبي في سيناء قرب القسيمة وذلك بدلاً عن الطريق الساحلي المعروف في الشمال. استخدمت أمان وحدة وهمية. ابتلع المصريون الطعم وأعادوا انتشار قواتهم ومن ضمنها قوة العمل المدرعة التي يقودها الجنرال سعدالدين الشاذلي وذلك على ضوء التهديد المنتظر على الجبهة الجنوبية.

خلال القتال بدت الاستخبارات ضئيلة الأهمية، وذلك بعدما اندفعت التشكيلات المدرعة الإسرائيلية في سيناء متجاوزة جميع التوقعات وحققت نجاحاً وسرعة في التقدم. وتفكك المصريون وفروا بسرعة باتجاه الغرب مما جعل من الصعب على وحدات الاستخبارات أن تستمر في مراقبتهم. تم إلغاء التصوير والاستطلاع الجوي خلال اليومين الأولين الحاسمين عندما اشتركت جميع طائرات القوات الجوية في مهمات الاعتراض والهجوم. في 7 حزيران/ يونيه قام سرب مؤلف من إحدى عشرة طائرة بايبركاب وبداخلها ضباط من أمان بمرافقة الطوابير الإسرائيلية المتقدمة وذلك لتحديد الأهداف للمدفعية والمدرعات.

المنافع

كانت حرب 1967 هبة عظيمة لأمان. فقد حصل الجيش الإسرائيلي على معلومات هامة عن الجيوش العربية الثلاثة التي هزمها، تنظيمها، وتسليحها وعقيدتها القتالية

ومستوى عناصرها. أمضت وحدات أمان شهوراً في استجواب أسرى الحرب وفي تفحص المستندات العائدة للاستخبارات العسكرية والشرطة السرية في غزة وسيناء واستخبارات الجيش العربي واستخبارات الأمن في القدس ورام الله ونابلس ومركز قيادة الاستخبارات العسكرية السورية في القنيطرة. استخدمت المعلومات التي تم الحصول عليها من الأردن لتدمير بنية منظمة التحرير الفلسطينية وخصوصاً بنية وخلايا الحزب الشيوعي في الضفة الغربية وذلك في الأشهر التي تلت الاحتلال الإسرائيلي في حزيران/ يونيه 1967.

أدّت الحرب إلى إحداث نفور بين السوڤيات وزبائنهم العرب، فقد ألقى عبدالناصر والسوريون اللوم الكثير على النوعية السيئة للأسلحة السوڤياتية وعلى عدم ملائمة العقيدة القتالية السوڤياتية وعدم جدوى التدريب الذي جرى على أيدي الخبراء السوڤيات وهذا كله سبّب الهزيمة. تحركت إسرائيل بسرعة من أجل توسيع هذا الصدع. ففي تموز/ يوليو 1967 نشرت الاستخبارات الإسرائيلية تقريراً من الاستخبارات العسكرية السورية صادراً عام 1965 يظهر أن عملاء هذه الاستخبارات كانوا يراقبون الخبراء السوڤيات في دمشق والقنيطرة. كان هذا التقرير مزعجاً بالنسبة إلى الروس. كتب الرائد محمد شريف السعود «كانوا يائسين حتى تجاه بعضهم البعض».

وسارعت أمان أيضاً إلى طبع ونشر تقرير آخر من الاستخبارات السورية وذلك بهدف تسويد صفحة سوريا أمام أعين عناصر الأمم المتحدة.. هذا التقرير هو عبارة عن أمر أصدره قائد اللواء السادس العقيد محمد زياد الحريري يعود تاريخه إلى عام 1962 وقد أعطى تعليمات إلى المواقع العسكرية السورية في مرتفعات الجولان بإخفاء الأسلحة الثقيلة وعديد الوحدات الذي يشكل مخالفة لبنود اتفاقية الهدنة السورية الإسرائيلية والتي كان يشرف على تطبيقها مراقبون من الأمم المتحدة.

لصوص في الليل

كانت حرب الأيام الستة بداية النهاية للتحالف الفرنسي ـ الإسرائيلي الذي كان أحد أبرز أوجهه مبيعات الأسلحة. تعمقت هذه العلاقة في أواسط الخمسينات وذلك بالتعاون ضد الثورة الجزائرية وبالعداء المشترك لعبدالناصر وبالمعلومات الهامة التي كانت إسرائيل تعطيها لفرنسا حول تحركات زعماء جبهة التحرير الوطني الجزائري. لكنّ الجزائر نالت استقلالها عام 1962 وفي أواسط هذا العقد وجد ديغول أنه من الحكمة إعادة الروابط الفرنسية العربية. خلال الأزمة في أيار/ مايو 1967 حذّر إسرائيل من عدم شن ضربة وقائية، وعندما تجاهل الإسرائيليون هذه النصيحة اعتبر ديغول ذلك إهانة شخصية له.

انتقمت فرنسا بأن فرضت حظراً على مبيعات الميراج إلى إسرائيل، هذه الطائرات التي أثبتت فعاليتها في 5 حزيران/ يونيه. وبعد إغارة الكوماندو الإسرائيلي على مطار بيروت الدولي في كانون الأول/ ديسمبر 1968 حيث دمرت ثلاث عشرة طائرة مدنية بحجة الانتقام من هجمات عناصر منظمة التحرير الفلسطينية الذين يتمركزون في لبنان على الطائرات الإسرائيلية، تشدّد الحظر وأصبح يشمل جميع أنواع الأسلحة. كان الفرنسيون يحافظون منذ عقود على موقف خاص ومدافع عن لبنان. منع ديغول نقل خمسة زوارق صواريخ إسرائيلية (من أصل 12) والتي صنعتها شركة شانتييه للصناعات الميكانيكية في النورماندي والمعروفة C C M في حوض في مرفأ شيربورغ.

ردّت إسرائيل على الحظر الفرنسي على مستويين: شنت الحكومة حملة لإقناع الولايات المتحدة بأن تحل مكان فرنسا كمصدر رئيسي للأسلحة إلى إسرائيل، وعلى المستوى العاجل أعطيت أوامر للقوات المسلحة وللاستخبارات لتعويض الخسائر بأي وسيلة كانت.

في سويسرا حيث كانت تصنع الطائرات الفرنسية بترخيص فرنسي قام الموساد بالاشتراك مع القوات الجوية الإسرائيلية ولاكام (وحدة التجسس التكنولوجي في وزارة الدفاع) بالاستحصال على مخططات طائرة الميراج 3 ث مما مكّن إسرائيل من صنع طائرات ميراج خاصة بها وهي «النسر» و«كفير» .اأوقف مهندس سويسري هو الفريد فرونكيخنت عام 1969 وحكمت عليه محكمة سويسرية عام 1971 بالسجن لمدة 4 سنوات ونصف وذلك بعدما نقل 200 ألف تصميم للآلات الدقيقة التي تستخدم في صناعة الميراج.

تم تهريب الزوارق الخمسة التي كانت تعتبرها إسرائيل جزءاً حيوياً من أسطولها البحري في شيربورغ في فرنسا عشية عيد الميلاد عام 1969 وأبحرت إلى حيفا ووصلتها عشية رأس السنة. استخدمت هذه العملية شركة وهمية من بلد آخر وحضر أطقم الزوارق الإسرائيليون في ثياب مدنية إلى فرنسا وأشرف عليها الأميرال مردخاي ليمون رئيس بعثة شراء الأسلحة الإسرائيلي في فرنسا، وهو كان سابقاً قائداً للبحرية الإسرائيلية. خدعت الحكومة الفرنسية بعدما ظنت أن الزوارق بيعت إلى شركة نرويجية للتنقيب عن النفط (أدرك المسؤولون الفرنسيون العاديون حقيقة الأمر قبل خروج الزوارق من شيربورغ ولكنهم إما أنهم فشلوا في إقناع رؤسائهم وإما تجاهل رؤساؤهم هذه المعلومات). لم يشترك الموساد في هذه العملية في جميع أوجهها.

8

التحديات الفلسطينية

1967 - 1973

ثمن النصر

مع أنَّ النصر العسكري الذي تحقق في ستة أيام كان ساحقاً، إلا أنَّ إسرائيل لم تكن مستعدة لعواقبه. لقد أُقحِمَ الفلسطينيون بحكم التاريخ والجغرافية في الصراع العربي ـ اليهودي منذ نكبة عام 1948. والآن عاد معظمهم (أي حوالي مليون نسمة) إلى مركز الأحداث مرة أخرى مصدومين بالكارثة الجديدة التي حلّت بهم. في 10 حزيران/ يونيه 1967 وبعدما احتلت إسرائيل الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة، كان أهمَّ عمل لقوات الاحتلال هو السيطرة على السكان العرب المعادين وذلك في المستقبل المنظور بانتظار تسوية قد تأتي أو لا تأتي من أنقاض الحرب. وقد أثار احتلال هضبة الجولان السورية وصحراء سينا المصرية الشاسعة مشاكل مختلفة.

عُيِّن شلومو غازيت، وهو ضابط في الاستخبارات العسكرية برتبة عقيد، «منسّقاً لعمليات» الحكومة في الأراضي المحتلة وذلك «لعزل الإرهابيين [يستخدم في العبرية تعبير ميهابيل للدلالة على الإرهابي مع أن معناه الدقيق هو مخرّب] عن السكّان وعدم تقديم المساعدات لهم ولا الملجأ، مع أن السكان كانوا يتعاطفون مع الإرهابيين وليس مع الإدارة الإسرائيلية». كان غازيت، وهو ضابط رصين ولكنه ثقيل وممل إلى حدّ ما، قد عمل لدى أهارون ياريف رئيساً لقسم الأبحاث في أمان في السنوات الثلاث الماضية، وأكدّ أنّه على الرغم من بعض الخروقات فإنَّ النظام الأمني الإسرائيلي قد عمل بصورة جيدة ومفاجئة للجميع. تابع الشين بيت وأمان والموساد القيام بالمهمات التي اعتادوا عليها قبل الحرب لكنّهم وسّعوا نشاطاتهم لتتلاءم مع متطلبات الوضع الجديد.

احتفظت أمان بالمسؤولية الكاملة عن الاستخبارات القومية وتمّ إعداد أولويات للفرعين الآخرين من المجموعة الاستخبارية. كُلِّف الشين بيت بالإشراف على

الاستخبارات العملانية في الأراضي المحتلة، وأعطيت أوامر إلى الموساد باختراق المنظمات الفلسطينية في الخارج. لم تكن هذه من الأولويات القصوى قبل الحرب: منذ عام 1948 اختفت المجموعات الوطنية الفلسطينية بسرعة، تماماً كما ظهرت بسرعة. وعلى مرّ السنين لم تُعِرْهم الاستخبارات الإسرائيلية إلّا قليلاً من الاهتمام. وقد صَنَّفَ قسم الأبحاث في أمان الشؤون الفلسطينية ـ أيٍّ بشكل عام منظمة التحرير الفلسطينية التي يقودها أحمد الشقيري، تحت عناوين أخرى، واعترض بعض ضباط أمان على إنشاء ما سمّاه غازيت «مكتب نشاطات التخريب المعادية» عام 1965، أي في أوّل سنة تقوم فيها حركة فتح التي يرئسها ياسر عرفات بعمليات عسكرية. حتى ذلك الوقت كان الفلسطينيون، كأهداف للاستخبارات، تتم مراقبتهم مع البلدان التي يقيمون فيها والتي كانت تساعدهم أيضاً وهي ـ مصر وسوريا والأردن ـ. عام 1964 عندما تولى ياريف رئاسه استخبارات الجيش بدلاً من أميت قيل له إنّ «منظمة التحرير الفلسطينية لن تسبب قلقاً لإسرائيل».

قبل عام 1967 بدت حركة فتح، وهي كبرى المنظمات الفلسطينية، على أنّها تهديد كبير للأردن أكثر مما هو لإسرائيل وتعاملت الأداة الاستخبارية للملك حسين مع هذا الواقع بعناية (كانت الاستخبارات الإسرائيلية معجبة بعمل وخبرة الاستخبارات الأردنية). في نيسان/ أبريل 1966 مثلاً أوقف الأردنيون 200 «مخرباً» ومن بينهم أركان مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في عمان الذي أُقفل بعد شهرين. في الفترة ما بين تشرين الأول/ أكتوبر وأواسط تشرين الثاني/ نوفمبر من تلك السنة شنَّ الفلسطينيون المدعومون من سوريا ستَّ غارات من أصل 11 على إسرائيل من الحدود الأردنية، وتسبّبت بانتقام إسرائيل من قرى الضفة الغربية. وهذا ما حدث بالضبط في 13 تشرين الثاني/ نوفمبر عندما هاجم الجيش الإسرائيلي في أعنف عملية له منذ حرب السويس قرية سامو جنوبي الخليل. وفي الوقت الذي جرت فيه غارة سامو أوضح الملك حسين لإسرائيل أنّه لم يضع حداً بعد لنشاطات حركة فتح في منطقة الخليل. وقد حدث في هذه الفترة بالتحديد أنْ قبل الأردن تسلُّم لوائح من إسرائيل بأسماء بعض أهالي الضفة الغربية الذين يتعاونون مع مجموعات الفدائيين، وهكذا وفي مناسبات عديدة، أُوقف العديد من الأشخاص استناداً إلى هذه اللوائح.

الشين بيت يتولى المسؤولية

بعد الحرب مباشرة لم يكن الشين بيت مُستعدّاً لحجم العمل الذي واجهه، مع أنّه تَمَّ تعبئة جميع الاحتياطيين وخصوصاً الذين يتكلمون العربية. فقد مضى وقت طويل قبل أن يصبح قادراً على تجنيد وتدريب العناصر اللازمة للقيام بالمهمات العملانية. قال أحد

كبار ضباط الشين بيت: «لم يكن الجهاز مستعداً لاحتلال هذه المنطقة الكبيرة وهـذا العدد الكبير من السكان. كانت خبرتنا السابقة فقط من قطاع غزة عام 1956 وافترضنا أنَّ الأمـر نفسه سيحدث وأنّهُ سينتهي كل شيء وأنّنا سننسحب خلال أشهر قليلة».

قال أهارون ياريف فيما بعد: «كنت مرتاحاً جداً عندما تولى الشـين بيت كل شيء، فلدينا ما يكفينا من الأعمال». في فترة الهدوء والتي استمرت 11 سنة بعد حرب السويس، تـطور الشين بيت إلى منـظمة أمن ومكـافحة تجسّس وكـان لها مهمتـان رئيسيتان: مـراقبة الأقليـة العربيـة والتصدي لتهـديد عمليـات التجسس الأجنبيـة عـلى الأراضي الإسرائيليـة ومعـظمها من الـدول العربيـة ودول الكتلة السوفيـاتية. لم يؤدِّ إلغـاء الحكم العسكري في المنـاطق العربيـة داخل «الخط الأخضر» عـام 1966 إلى تخفيف الأعبـاء الملقـاة عـلى عـاتق المختصين بالشؤون العربية، كما أدَّى إقفال جميع سفارات دول الكتلة السوفياتية بعد قـطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيـل عام 1967 إلى تحـرير بعض عنـاصر مكافحـة التجسس من بعض المهمات، كما أنَّ العناصر الذين يجيـدون اللغة الـروسية أو التشيكيـة لم يكن لهم فائدة في الضفة الغربية ولا في قطاع غزة.

وفي الأسابيع الأولى التي تلت الأعمال العسكرية بقي الفلسطينيـون في حالـة صدمـة جماعية. ولكن في منتصف شهر تموز/ يوليو 1967 أفـاد الشين بيت رئيس الوزراء إشكول أنَّ الرعب قد تحوَّل إلى غضب، وأنَّ هناك إشـارات عن استعدادات لحملة عصيـان مدني ضد سلطات الاحتلال. أحَدُ العوامل التي ساهمت في وضع الفلسطينيين وجهاً لوجه أمـام الواقع الجـديد هـو العدد الكبـير من الإسرائيليين الـذين بدأوا يتجـولون في معـالم المنطقـة المحتلة ويتسوَّقون في أسواق القدس ونابلس والخليل.

بدأت أجهزة الأمن بالعمل منذ البداية. اقتراح شموئيل توليدانو، وهو مستشار رئيس الـوزراء للشؤون العربيـة، إنشاء لجنـة تنسيق حكوميـة داخلية، وطلب دايـان من غازيت ترؤسها في أواسط شهر آب/ أغسطس. لكن يوسـف هارملين رئيس الشين بيت منذ العام 1963 هو من أعدَّ الاقتراح ونظّمـه. شرح هارملين لـدايان كيف كـان يتم تنسيق عمليات الحكومة المتعلّقة بالعرب الإسرائيليين، واقترح إطار عمل مماثـل في الضفة الغـربية وقـطاع غزة والقدس الشرقيـة. مثّل أفـراهام أهيتـوف رئيس قسم الشؤون العربيـة في الشين بيت هذا الجهاز في اللجنة.

هذا الوضع الجديد تطلَّبَ رجالاً جديدين وطُرَقَ عمـل جديـدة: كانت الحـرب قد انتهت لكنَّ النضـال الحقيقي كان في بـداياتـه. كلف هارملين يهـودا أربيل، مـدير مكتب القدس الإقليمي وهو من أصل هنغاري، مسؤولية الضفة الغربية والقدس الشرقية. وبعد

وقف إطلاق الناس مباشرة تَمَّ إنشاء مركز قيادة متقدم في فندق أمباسادور في ضاحية الشيخ جراح حيث كانت تتمركز القيادة المركزية لقوات الجيش.

قبل الحرب كانت القدس أهدأ منطقة يعمل فيها الشين بيت ولم يكن هناك إلاَّ عمل قليل يتعلق بالشؤون العربية. وما عدا قرية أبو غوش وثلاث قرى غربية صغيرة (من ضمنها نصف سكان بيت صفصافة) لم يكن هناك أيّ سكان عرب في المنطقة. كان أربيل يدير معظم أعماله من مطعم بيتر وهو مطعم شعبي تديره أرملتان من هنغاريا.

في أوائل الستينات فكَّر في ترك الخدمة لأنَّ العمل كان مملاً. جُنِّد أربيل عام 1958 على يد زميله أموس مانور وهو من ترانسلفانيا بعدما عمل بضع سنوات في الشرطة. لقبه مانور بـ «الغجري». وفُصِلَ إلى الموساد من عام 1959 إلى 1962 وهي فترة العمليات ضد النازيين والمجرمين والعلماء الألمان في مصر كما عمل في ألمانيا. كان أربيل رجلاً وسيماً ذا عينين زرقاوين يحب الحفلات الصاخبة والنساء، وكان يشبه ريتشارد بيرتون إنما أنحف منه. كان يحب أن يقول لأصدقائه: «أنا ثمرة ليلة حب بين ملك تتري وامرأة غجرية». كان يظهر أحياناً في العلن بعد الحرب وهو يرتدي اللباس العسكري ويرافق دايان وكبار الشخصيات السياسية والعسكرية في جولات في المنطقة. خلال إحدى الجولات في الخليل ساعدت ابنة أربيل التي تبلغ من العمر 12 سنة على زيادة شغف وزير الدفاع بالآثار وذلك بأن دخلت عبر فتحة صغيرة إلى كهف «مخبيلا». لكن العمل الحقيقي كان يجري خلف الأضواء.

تصعيد النضال

بدأت حركة فتح، والتي لم تشترك في الحرب، بإثارة الدعوات إلى الأعمال العسكرية. جاء في بيان لجناحها العسكري «العاصفة» صدر في دمشق في 22 حزيران/ يونيه 1967: «لقد قررت منظمتنا استمرار النضال ضدَّ المحتل الصهيوني. نحن نخطط للعمل بعيداً عن الدول العربية بحيث لا تتعرض للأعمال الانتقامية الإسرائيلية ردّاً على غارات الفدائيين: إنَّهُ من المستحيل أنْ يتحمَّل الشعبُ العربي بأكمله مسؤولية حربنا. إنَّ منظمتنا هي منظمة الشعب الفلسطيني ونعلن أننا قد توحَّدنا من أجل تحرير وطننا السليب من أيدي الصهاينة».

كانت هذه كلمات شجاعة، لكن الفلسطينيين كانوا غير مستعدين لهذا النوع من الكفاح الشعبي الذي يطمحون إليه متأثرين بحركات التحرير المعادية للاستعمار في الجزائر وفيتنام. أُرسل نائب عرفات خليل الوزير المعروف بـ «أبو جهاد» ضباطاً إلى الضفة الغربية

/

وقطاع غزة. تابع حوالي 500 متطوع دورة تدريبية عسكرية وإيديولوجية في معسكرات فتح ،في سوريا، وعُرِضوا أولاً على «لجنة أمنية» للتأكد من عدم وجود عملاء إسرائيليين بينهم. وفي الوقت نفسه تابع 500 فلسطيني آخر من الذين يتابعون دراساتهم في أوروبا ومصر تدريبات عسكرية مختصرة في الجزائر، ثم وُزِّعوا على مُدنهم وقراهم في الأراضي المحتلة. لكن هذه الدورات القصيرة لم تكن كافية ولم يكن جهاز أمن فتح فعّالاً بما فيه الكفاية.

عندما وصلت أوّلُ دفعةٍ من الفدائيين إلى الضفة الغربية وغزة في ذلك الصيف لم يهتموا بإخفاء هوياتهم وتحركاتهم، وكانت أجهزة الأمن المصرية والأردنية قد ضيّقت على الحركة الوطنية الفلسطينية قبل الحرب، بحيث كان من الصعب عليهم إقامة البنية التحتية. كانت العمليات الأولى غير متقنة، ولم يكن هناك فصل بين المجموعات العاملة. كانت الخلايا كبيرة جداً، وكما قال أحد الصحافيين الإسرائيليين:

«كان من السهل التعرف على هؤلاء الناس. في بعض الأحيان كان عناصر الأمن ينتظرون العملاء السريين في المقاهي ويلقون القبض عليهم عندما يقتربون من طاولاتهم، وعندما لا يظهر أحد العناصر السريين في مقهى معين كانت القرية بأكملها تعرف قائد خليته، وكان هناك دائماً من يحدّد مكان وجوده. وكقاعدة، كان توقيف عضو واحد كافٍ لكشف الخلية بأكملها».

رأى أحدُ مساعدي ياسر عرفات صلاح خلف المعروف بـ«أبو أياد» أنَّ سبب النكسات الفلسطينية مزدوج: «فعالية الأجهزة السرية الإسرائيلية وإهمال مقاتلينا». وصل عرفات بنفسه إلى الضفة الغربية سرّاً في أواسط تموز/ يوليوأو آب/ أغسطس وأنشأ مركز قيادة في القباطية شمالي نابلس ومن ثَمَّ في نابلس نفسها. لكن زعيم فتح لم يكن صبوراً ودعا إلى عمل عسكري فوري، بينما كان الأجدر به أن يكون أعقل ويبني قواعد ثم يتلقى الدعم تدريجياً. كان يقوم بأكثر من الكلام أمام مؤيديه لرفع معنوياتهم واختبار استعدادهم. كان أحد الذين التقاهم فيصل الحسيني الذي أعطاه بندقيتين ثم أوقفته القوات الإسرائيلية بعد ذلك وأُدخل السجن.

أُرغِمَ عرفات على ترك المنطقة وتخفّى بشكل امرأة في النصف الثاني من كانون الأول/ ديسمبر بعدما فوجىء بغارة شنّها الشين بيت بقيادة يهودا أربيل على المنزل الذي كان يختبىء فيه في رام الله على بعد أمتار من مقر الحاكم العسكري. كانت الفرشةُ التي ينامُ عليها عرفات ما تزالُ دافئة وتمّت مصادرتها واستخدمها ضابط أمن إسرائيلي كان مركز عمله في تلك المدينة في السنوات اللاحقة. فرَّ عرفات إلى نابلس ومن هناك إلى العاصمة

السورية حيث كان زملاؤه في حركة فتح مجتمعين لبحث مستقبل المقاومة. (أعلن عرفات فيما بعد أنَّه زار الأراضي المحتلة مرة أخرى، وكذلك تل أبيب عام 1968 لكن المصادر الإسرائيلية نفت ذلك).

من هذه البداية المتواضعة وفي أوَّل نشوة النصر، أصبح الشين بيت وبسرعة قوة يُحسبُ لها حساب. استغل الإسرائيليون الفرصة من أنَّ فتح كانت في أوّل مراحل التنظيم وقاموا بإجراءاتهم المضادة قبل أنّ تتمكن من تنفيذ عمليات التخريب. وافق إشكول على تطويع عناصر جديدة لجهاز الأمن وكذلك للموساد وللشرطة ولحرس الحدود، تمَّ سحب جميع العاملين في الشؤون العربية واستنفرت عناصر الجهاز في المنطقة الشمالية حيث كان يعمل معظمهم. قال أحدُ المسؤولين فيما بعد: «لقد أخذنا أيَّ شخص يتحدث العربية قليلاً ودفعناه إلى العمل. لقد كان عملاً كثيفاً. كان علينا أن نعرف كلَّ قرية ولم يستطع بعض عناصرنا تحمل هذه الخطوة خصوصاً الذين تركوا عائلاتهم في الشمال».

إعداد الخطوة

مع أنَّ المراقبة العسكرية أخفت دور الشين بيت من وسائل الإعلام إلا أنَّ اسمه بقي مصدر خوفٍ بين الفلسطينيين في المناطق المحتلة. وقد نتجَ عن الاحتكاك بين ضباط الجيش الإسرائيلي ـ الحكام العسكريون وقادة الأفواج وغيرهم ـ تعاونٌ وثيق. قال أحد ضباط الجهاز: «بدأ الشين بيت بإعداد الخطوة والوسائل والتوقيت. كان التغيير الكبير أنَّنا لم نَعُد نجمع المعلومات فقط، بل صرنا نتحرّك ونقوم بعمليات فورية».

تمَّ الاستيلاء على كميات كبيرة من الملفّات السرية من مكاتب المخابرات الأردنية في القدس الشرقية وحورا قرب نابلس، وكانت مفيدة جداً للوضع الجديد وخصوصاً تجنيد المخبرين مع أنَّ المعلومات الموجودة في هذه الملفات قد تخطاها الزمن ولم يكن لها فائدة كبيرة في مجال معرفة مؤيدي الفدائيين. وَرَدَ في أحد الملفات أنَّ إحدى شخصيات نابلس المعروفة قد غَشَّ في امتحان شهادة الثانوية العامة. هذه الأخبار لم يكن لها أيُّ فائدة بالنسبة إلى الشين بيت، لقد كان اهتمامهم بالفلسطينيين الذين كانت الاستخبارات الأردنية تراقبهم لأنَّهم يمارسون نشاطات وطنية ولهم انتماء شيوعي.

كان يهودا أربيل القوة المحركة وقد ابتدع طرقاً جديدة للعمل ونَفَخَ في مرؤوسيه روح الحماسة. شدّدَ على تجنيد أفضل الأشخاص. بعد عقد من الزمن استلم جميع مرؤوسيه أرفع المراكز في الجهاز. سرعان ما حظيت منطقة القدس باهتمام الشين بيت أكثر من غيرها، وبذلك أصبحت تستغني عن طلب الموافقة من مقر القيادة في يافا على كل

عملية توقيف. كانت هذه الخطوة سريعة جداً بالنسبة إلى العناصر الجدد في الجهاز.

سلّمت استخبارات الجيش، التي ارتاحت عندما استلم الشين بيت الأعباء، العملاء الفلسطينيين، الذين كانت تديرهم في الضفة الغربية والقدس الشرقية قبل الحرب. وصف رافي سيتون، وهو من قدامى ضباط المهمات الخاصة، التغيير الكبير الذي حصل في ستّة أيام وقال: «بعد الحرب صرنا نقوم بعمل مختلف تماماً. لقد زالت الحدود ومهما كان ذلك مرحاً لم يكن باستطاعتنا العيش دون حدود أيّ مثل السمكة التي تُرمى إلى أرض جافة».

مع ذلك ثابرت أمان على استخدام مصادرها الخاصة على الجانب الآخر من خط وقف إطلاق النار. قدَّم أحد أفضل عملاء سيتون وهو فلسطيني مقيم في الأردن واسمه الرمزي «ادموند» نسخة كاملة عن مقررات القمة العربية الطارئة التي عُقِدَت في العاصمة السودانية الخرطوم في 29 آب/ أغسطس. عَبَرَ مبعوثُ أدموند نهر الأردن سباحة ومعه نسخة مؤلفة من 32 صفحة، والتي ترجمت فور وصولها إلى العبرية وَوُضِعَت على مكتب إشكول في 4 أيلول/ سبتمبر أيْ بعد يوم من انتهاء أعمال القمة التي جاءت «بلاءاتها الثلاث»: لا صلح، لا مفاوضات، لا اعتراف بإسرائيل، وقد دُفِعَ إلى إدموند مبلغ يوازي 500 دينار أردني.

لقد أُزيحت الحدود بكل بساطة، أرسل الإسرائيليون ضابطاً سابقاً في الاستخبارات الأردنية هو عزمي الصغيّر في مهمة تجسس في الضفة الشرقية حيث تحوّل إلى الفدائيين. شرح الصغيّر مدى ما يعرفه الإسرائيليون عن تنظيم ونشاطات منظمة التحرير ثم أُعيد اعتباره وعاد إلى صفوف حركة فتح وقُتِل في لبنان في غزو عام 1982. كما أمَّن أحد ضباط الاستخبارات الأردنية السابقين في منطقة طولكرم دلائل هامة كانت مفيدة في عملية مطاردة ياسر عرفات.

اتّفق الزعماء الفلسطينيون أنّه لم يكن هناك أمن في عمليات فتح وناقشوا الأسباب التي أدّت إلى هذا الأداء الضعيف. رأى هاني الحسن، وهو من المقربين إلى ياسر عرفات، أنّ اللوم يقع على الموساد لأنّه كان يراقب الطلاب الفلسطينيين في أوروبا الغربية وخصوصاً في ألمانيا والنمسا، وكما قال أحد مسؤولي حركة فتح:

«نتيجة لعمل الموساد كان لدى السلطات العسكرية الإسرائيلية ملف لكل شخص منّا في الوقت الذي كنا مستعدّين للبدء بالأعمال العسكرية. كانوا يعرفون أسماءنا وعناويننا وكان لديهم صور لنا. ويجب أن أقول إنّ عناصر الاستخبارات الإسرائيلية كانوا متمكّنين

من أعمالهم. توصلنا إلى معرفة أنه كان لديهم صورتان مع كل ملف: الصورة الأولى هي «مثلاً» عندما دخل أحدُنا إلى الجامعة في أوروبا، والصورة الأخرى كانت مشابهة وإنما كان معتمراً الكوفية على رأسه. باعتمارك الكوفية يمكنك بسهولة أن تغيّر شكلك، كان الإسرائيليون يتوقعون منا أنْ نفعل ذلك، وعندما يتوفر للإسرائيليين جميع هذه المعلومات لَنْ يصعب عليهم ملاحقتنا عندما تبدأ النشاطات.

نفت المصادر الإسرائيلية ادعاءات هاني الحسن واعتبرتها أنَّها دون معنى وتصبُّ في إطار خدمة الذات، واعتبرت ذلك تبريراً لفشلَ منظمة التحرير الفلسطينية. والحقيقة أنَّه في السنوات الأولى من الاحتلال، وعلى الأقل حتى العام 1970 - لم يكرّس الموساد كثيراً من الاهتمام للفلسطينيين في الخارج، كانت معظم المعلومات عن الفدائيين تجمع على الأرض من الضفة الغربية وغزة.

مع أنَّ الإسرائيليين كان لديهم استخبارات جيدة إلاَّ أنَّها لم تكن الحسنة الوحيدة لصالحهم، فقد ذكر صحافي بريطاني في ذلك الوقت:

«مهما كانت عقيدة الفدائيين فإنَّ الضفة الغربية ليست ڤيتنام. إنَّ جبال اليهودية والسامرة مع أنَّها جميلة، فهي صخرية وقاحلة. يمكن رصد أيِّ تحرك ومراقبته. يجب على المتسلّلين أن يتسلقوا من قعر وادٍ سحيق عندما يقطعون نهر الأردن وأن يجتازوا منحدرات صخرية وهم يحملون الأسلحة والذخائر، ثُمَّ عليهم أن يتكلوا على أهالي الضفة الغربية (الذين من المحتمل أن يكونوا أصدقاءهم أو أقاربهم) من أجل تقديم الطعام والمأوى وإخفائهم».

لم تكن الطبوغرافيا إلى جانب المحتلين أيضاً، كانت المنطقة القاحلة المحيطة بالخليل مليئة بمئات الكهوف وهي مخابىء مثالية للفدائيين، خصوصاً إذا كان لهم معارف من السكان المحليين أو تلقوا مساعدةً منهم. لم يستطع الجيش في عمليات التمشيط أن يكتشف الهاربين بل كان يتكل على المعلومات المحددة.

بدأت العمليات العسكرية لحركة فتح في أوائل شهر أيلول/ سبتمبر، لكن الإسرائيليين كانوا قلقين من الاضطرابات التي يثيرها السكان المدنيون في تلك الرحلة. قال دايان: «كان أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر أصعب شهرين لإسرائيل منذ وقف إطلاق النار». اجتمع الزعماء السياسيون والدينيون الفلسطينيون في نابلس ورفعوا شعار الثورة، وأُعلن الإضراب العام. ولكن بحلول شهر تشرين الثاني/ نوفمبر انتهت أسوأ مرحلة. في الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 1967 أُلقي القبض على معظم شبكات الفدائيين. كان الإسرائيليون لطفاء مع عدوهم الفلسطيني. تحدث الجنرال عوزي ناركيس

القائد العسكري للضفة الغربية عن الفدائيين وقال: «كأنهم شباب جيّدون وضالُّون».
أدرك ناركيس أن الظروف تحولت لصالح إسرائيل:

«قال الجنرال إنه عندما يلقى القبض على فدائي فإنَّه يُبلّغ عن أكثر من 40 رجلاً. لا يمكن أن يبقى أيّ شيء سرياً في هذا المجتمع المليء بالخلافات العائلية والعداوات التي تجعل الجميع تحت المراقبة. كان بعضُ المخبرين يهدفون إلى تصفية خلافات قديمة أو البدء بمشاكل جديدة أو كسب بضع ليرات.. زَرَعت أجهزة الأمن الإسرائيلية مخبراً في قرية للاتصال ببعض الفدائيين المعروفين. وخلال 24 ساعة بلّغ عن شقيقه».

ذكر ميشال ساسار، المتحدث باسم الحكومة العسكرية في الضفة الغربية في السنوات الأولى بعد الحرب في مذكراته، أنَّ معظم التبليغات كانت مريبة. قدَّم أحدُ المحامين من رام الله «لائحة للتوقيف» من أربعة أسماء وكان اثنان منهم محامين ـ منافسين في المهنة. وفي حالة أُخرى أحد الرجال المسنين الذي كان قد تقدم للزواج من امرأة صغيرة وعارض ذلك شقيقها، أخبر الإسرائيليين أن شقيق المرأة، وهو الذي أفسد سعادته، عضو في حركة فتح، يصرُّ ضُبَّاط الشين بيت أنَّ معلوماتهم كانت قيِّمة ويُتّكلُ عليها.

كان بعضُ المخبرين الفلسطينيين أكثر مكراً. كان الشيخ محمد علي الجعبري، وهو من قدامى المحافظين ورئيس بلدية الخليل، يعلمُ تماماً أنَّ نشاطات منظمة التحرير الفلسطينية سوف تجُرُّ الخراب على مدينته. ذات مرة في صيف 1967 ألَمحَ إلى مسؤول الشين بيت ـ وهو من قدامى خبراء الشؤون العربية وكان يستخدم إسم نور وعمل سابقاً في بئر السبع ـ أنَّ شخصاً غريباً قد وصل منذ قليل إلى المدينة ويستحق إجراء تحقيق معه. سُرَّ نور لذلك لكنه لم يُفاجأ عندما تبينَّ أنَّ هذا الغريب هو عضوٌ في حركة فتح.

لم يكن هذا النوع من التبليغات المصدر الوحيد للشين بيت. كان العدو الأول للفلسطينيين هو الإهمال واللامبالاة المتفشية بينهم وعدم إتقان أصول العمل السري. في كانون الأول/ ديسمبر 1967 اكتشف الإسرائيليون أكثر من 42 عضواً في حركة فتح لدى اقترابهم من صندوق للرسائل الميتة* وضع قرب برّاد للمشروبات الغازية في الخليل، وبما أنَّ الصندوق كان يفتحُ نهار الجمعة فقط فقد كان من السهل أن تنتظر وتراقب وتوقف كل من يقترب منه. كنت إذا أمسكت برجل فإنَّهُ بسهولة يقودك إلى الآخرين ـ وإذا اعتُقِلَ

* الرسالة الميتة هي رسالة تتلف في إدارة البريد أو تعاد إلى مرسلها بسبب نقص أو خطأ في العنوان (المترجم).

غريبٌ وهو يشتري السجائر والطعام في قريـة منعزلـة فإنّ ذلـك يؤدي إلى حملةٍ واسعة من الاعتقالات.

في الأشهر الأولى كان الإسرائيليون يعتمدون على حليفٍ قوي ضد منظمـة التحريـر الفلسـطينية وهـو الأردن. يقول طـاهر السعـدي الذي ولـد في يافـا عام 1946 وقـاتـل في صفوف الجيش العراقي خلال حرب الأيّـام الستة ثم فـرَّ عبر النهـر إلى عمان. وانضم إلى حركة فتح عندما كانت تقوم بأوائل غاراتها في الضفة الغربية:

«كانت مهمتي الأولى عملية استطلاع لالتقاط صور لمصانع البوتاس في غور الصـافي جنوبي البحر الميت عندما كنـا في طريق العـودة كشفتنا الاستخبـارات الأردنية وطـوّقتنا ثم سلطت الأضـواء علينـا وأرغمتنـا عـلى اجتيـاز النهـر من نقـطة ظـاهـرة بحيث يستـطيـع الإسرائيليـون أن ينالـوا منّا. كـان ذلك في 15 تشرين الثـاني/ نـوفمـبر 1967. إنَّ الأردن بالنسبة إليَّ لا يختلف عن الولايات المتحدة».

كان السعدي وأصحابه محظوظين مرتـين. لقد عـبروا نهر الأردن دون أن تكتشفهم الدوريات الإسرائيلية وحصلوا على الطعام من فلاح من بلدة طوبـاس قرب نـابلس، ثُمَّ عبروا النهر بعد ليلتين وعـادوا إلى قواعـدهـم سالـمين. كان الآخـرون أقلُّ حـظاً. في تلك الأيّام لم يجد القليل من الفدائيين الذين نجحوا في عبور النهر إلى الضفة الغربية دعماً كافياً من السكان المحليين.

تَمَّ تدعيم الحاجـز الطبيعي ـ وهـو نهر الأردن ـ بتدابـير وقائيـة ثابتـة ومتحركـة، ثمَّ أصبحت مـع مرور الـوقت متطوّرة. تضمنت هـذه التـدابـير «ممـرات مسـوّاة» من الأرض المحـروثة، بحيث تُسهِّـلُ اكتشاف آثـار الأقدام وحـواجز من الأسـلاك الشائكـة والألغـام والأفخاخ وآلات مراقبـة إلكترونيـة، تَمَّ تسيير دوريـات على كـامل خط الجبهـة من شمالي البحر الميت إلى جنوبه، ومن صحراء عرفة إلى إيلات، وتعزَّزت هذه الدوريات بكـمائن في أماكن متفرقة على الطريق التي يسلكها الفدائيون.

حاول المتسللون جهدهم لاختـراق الدفـاعات الإسرائيليـة: ومن الأساليب البسيـطة والخيالية هي احتذاء الأحذيـة بالمقلوب بحيث تظهر آثار الأقدام للقادم إلى المنطقة على أنَّه عائد منها! كان أحد الرجال يحمل رفيقـه على ظهـره بحيث يضلِّلُ الإسرائيليين في حسـاب العـدد الحقيقي للمتسللين. وكان المتسللون يـرمون البهـارات على الـطريق لإبعاد كـلاب المطاردة البوليسية عنهم، وإذا فَشِل الجيش في الإمساك بالفـدائيين خـلال ساعـات عندهـا يبـدأ الشين بيت تحـرياتـه في القرى والتـلال المحيطة بـوادي الأردن. عنـدمـا يتمُّ اعتقـال المتسللين واستجوابهم، تفيد أجهزة الأمن الجيش عن الطريق التي سلكـوها لعبـور الحدود

وكيفية ذلك. وهكذا كانت الدفاعات تتحسن باستمرار.

المصادر والوسائل

اعتباراً من شهر آب/ أغسطس بُذِلت جهود كبيرة لتجنيد عملاء عرباً يمكنهم أن يؤمنوا معلومات عن الفدائيين، واشتدت هذه المحاولات في أيلول/ سبتمبر. كانت المشكلة ملحة وتَمَّ اعتماد الحلّ الذي استخدمته أجهزة الاستخبارات الألمانية الغربية B N D التي وجدت نفسها دون تغطية استخبارية ملائمة على جانبي جدار برلين، وشنّت حملة واسعة النطاق حسب قاعدة «أضرب أو أفقد». كانت النظرية هي أنَّه إذا حاول عدد كبير من الناس الاقتراب، يمكن استناداً إلى القوانين الإحصائية، أن يتحول بعض منهم إلى مصادر معلومات مفيدة. كان للإسرائيليين خبرتهم الخاصة وهو «سليمان»: أحد عناصر الشين بيت الذي كان يعمل في مرتفعات الجولان وقام بعمليات مماثلة على الحدود اللبنانية قبل العام 1967. استدعى أربيل سليمان إلى القدس وطلب منه تطبيق الطريقة نفسها في الضفة الغربية. وهكذا بدأ العمل بحملة تجنيد جديدة سميت «عملية الفيضان». أمضى سليمان ووحدته أسبوعين في صحراء اليهودية يتجولون ويُعيرون اهتماماً خاصاً لطرق التسلل المعروفة عبر نهر الأردن. كان سُليمان ينتقي المخبرين ويلتقط لكل منهم صورة ثم يستجوبه ويسلّمه نصف ورقة مالية من فئة 10 دنانير أردنية ويعده بإعطائه النصف الآخر إذا أعطاه معلومات مفيدة. وإذا أظهر العملاء عن إلمامهم وأعطوا معلومات مفيدة يُسلمون إلى مشرفٍ دائم يُعيّنُهُ ممثل جهاز الاستخبارات في تلك المنطقة. في أوائل شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 1967 وفي إحدى أكبر العمليات الناجحة في «الفيضان» أفاد مزارعٌ من قرية شيوخ قرب الخليل عن وجود جماعة من الفدائيين قوامها سبعةُ أشخاص يختبئون في كهف. قُتِل العناصر السبعة في غارة شَنَّها الجيش الإسرائيلي بعد ساعات من إقدام المزارع على إبلاغ ضابط الشين بيت «نور» في الخليل، وذلك بأمل الحصول على النصف الآخر من ورقة العشرة دنانير. بعد ذلك تسلّم النصف الآخر وأعطي عشرة دنانير أخرى مكافأة له.

كانت فترة من الإثارة والارتجال في الجانب الإسرائيلي. يعقوب كوهين، وهو من قدامى خبراء الشؤون العربية والذي بدأ العمل في البالماح المستارفيم في أواخر الأربعينات وأُرسِلَ فيما بعد في مهمات سرية إلى مصر، اكتشف عدداً كبيراً من المتسللين وذلك عندما تخفَّى بشخصية رجل فلسطيني وتظاهر بأنَّهُ أحد أعضاء جماعة فتح. أشرف يهودا أربيل بنفسه على بعض العمليات واستجوب بعض العناصر، وكان يتكلم بضع كلمات عربية بلهجة هنغارية ثقيلة. ذات مرة وفي عام 1968 تغلّب على حاجز اللغة عندما استجوب

مجموعة من جيش التحرير الفلسطيني كانوا قد تدرّبوا في ألمانيا الشرقية وتعلموا هناك اللغة الألمانية، وقد ساعده نائبه والذي خلفه لاحقاً وهو خبير في الشؤون العربية كان قد أمضى سنوات في المنطقة الشمالية في الشين بيت.

أثبتت أجهزة الأمن منذ البداية مهارتها في التعامل مع هذا النوع من الإرهاب. تمَّ اكتشاف خلية من حركة فتح في منطقة القدس بسرعة بعد وقوع انفجار في فندق فاست في أيلول/ سبتمبر، وإحباط محاولة تفجير قنبلة في سينما ميدان صهيون في 8 تشرين الأول/ أكتوبر. لم يُصَبْ أحدٌ بأذى لكن الهجوم على قاعة السينما كان سابقة خطيرة ومقلقة: إنَّها المرة الأولى التي يحاول فيها الفلسطينيون مهاجمة أهداف مدنية، ولو تسنى لهم النجاح لأصيب عددٌ كبير من الناس بأذى شديد. كان قائد الخلية عمر عودة خليل أو كما يُعرف «الدكتور نور» لاجئاً فلسطينياً من لبنان. لقد جنّد ثلاثين رجلاً من بينهم مواطنون من مدينة القدس ومخرّبون كانوا قد تدربوا في سورية وعبروا إلى الأردن عندما بدأت العمليات. كان العديد منهم من الجالية الإفريقية في القدس الذين يتحدرون من أصول الحجاج المسلمين الذين استقروا في القدس القديمة. وهكذا عندما أوقفت امرأتان شابتان من السود بعد محاولة تفجير قاعة السينما كان أمام الإسرائيليين دليل واضح. لقد كان عملاً غير متقن: لقد أدلى المشتبه بهم بكُلِّ شيء وأعطوا الشين بيت أسماء رفاقهم ومعلومات محددة حول التدريب الذي تلقّوه في سورية وطرق التسلل وتنظيم الخلايا الأخرى في الضفة الغربية. وخلال 48 ساعة تَمَّ اكتشاف الخلية بأكملها واستولى الشين بيت على أسلحة ومتفجرات وآليات.

لكن أجهزة الأمن كانت أقلُ نجاحاً عندما توصّل الأمر إلى مقاومة شعبية عريضة أدت إلى إزعاج الإسرائيليين في السنوات القادمة. في أيلول/ سبتمبر 1967 تقرر إبعاد الشيخ عبدالحميد السائح زعيم لجنة التوجيه الوطنية ورئيس المجلس الإسلامي الأعلى. كانت علامة حاسمة، فقد كان من الصعب التعامل مع منظمات مثل اتحاد الطلبة الفلسطينيين والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية. كان توقيف العناصر يتم في حالة ـ المعارضة السياسية التي يرافقها أعمال تخريب فقط. تمَّ وضع الناشطين السياسيين تحت المراقبة. بحيث كان يجري توقيف المشبوهين واستجوابهم بعد كل هجوم. احتلّ السائح، مثل معظم المبعدين في السنوات الأولى للاحتلال، مركزاً مرموقاً في منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج. كان الشين بيت يعتبر الإبعاد سلاحاً فاعلاً: وعندما يُسمح باللجوء إلى الاستئناف ـ في المحكمة العسكرية وفي المحكمة العليا فيما بعد ـ في السنوات اللاحقة، فَقَدَ هذا السلاح فاعليته. في المرحلة الأولى كانت إسرائيل تأمل أن يدعو الزعماء

الفلسطينيون في الأراضي المحتلة إلى الاعتدال في الموقف العربي بشكل عام. ورد في تقرير للشين بيت عُمِّم على الوزراء في كانون الأول/ ديسمبر 1967 أنَّ الرسائل التي كان يرسلها مواطنون من نابلس إلى الدول العربية كانت تدعو إلى اتخاذ موقف أكثر واقعية تجاه إسرائيل.

لكنّ نهاية السنة الأولى من الاحتلال في الضفة الغربية كانت هادئة نسبياً، ولكن كان هناك الكثير للعمل. قدّر الشين بيت أنّه ما زال هناك ما بين 100 و200 ناشط فلسطيني يختبئون في أزقة الحي القديم المعروف بكاسبا في نابلس. ضَغَطَ هارملين وأربيل من أجل القيام بعمل ما، لكن دايان لم يكن سعيداً علّق أحد المسؤولين في ذلك الوقت: «إذا كانت أجهزة الأمن والحكومة العسكرية غير قادرة على تفتيش بضعة منازل في كاسبا وتوقيف المشبوهين والمشبوهين فقط، فإنَّهُ يفضل عدم إلقاء القبض على المخربين بدلاً من تخريب الوضع وتعكير السلام ومعاقبة الجميع بالتفتيش ومنع التجوّل». تخوَّف الشين بيت أنَّه إذا لم تُفكك نواة خَليّة الفدائيين فإنَّهم سيتمكنون من التدريب والتنظيم دون إزعاج من أحد ومن العمل حالما تتحسن الظروف. طَرَح شلومو غازيت أن تمارس أجهزة الأمن ضغوطاً على دايان لإقناعه بالموافقة على عملية نابلس والتي كان اسمها الرمزي «الحلقة». وافق وزير الدفاع بعد أن اغتيل فلسطيني بسبب تعاونه مع إسرائيل. في 13 شباط/ فبراير 1968 تم تطويق كاسبا ثُمَّ اعتقل آلاف الرجال في معسكرات وعُرضوا أمام مقنعين يعملون مع الشين بيت. تَمَّ العثور على مخبأي أسلحة وحُدِّدَ 74 رجلاً على أنَّهم أعضاء في منظمات الفدائيين.

لم يكن دايان راضياً عن أجهزة الأمن وطريقة عملها في تجاوز القوانين المرعية التي لا تسمح بإدانة أي شخص بناء على تقارير المخبرين أو على الاعترافات التي يتم الحصول عليها بطرق غير مقبولة وظروف مريبة. وفي إحدى اجتماعات الأركان تساءل عن التوقيف الإداري للفلسطينيين في الوقت الذي يمكن فيه اتّهامهم ومحاكمتهم وتنفيذ الأحكام بحقهم، واشتكى لإفراهام اهيتوف قائلاً:

«اعترف أحدهم أنَّهُ كان عضواً في مجموعة ألقت قنبلة، لماذا لم تجر محاكمته؟ وهنا حالةٌ أُخرى عن أحد الأشخاص الذي حوكم وأُخلي سبيله، لكن الشين بيت وضعه في التوقيف الإداري. لا أظن أنَّ ذلك صحيح. إنّه هزءٌ بنظامنا القضائي. هناك نسبة كبيرة من القضايا التي عرضتها عليَّ فيها اعترافات لماذا لم تحاكموهم؟ تقول: «لقد شكَّل المحققون انطباعاً سيئاً عنه» وأنا متأكد أنَّ أيَّ شخص يستجوبني يمكن أن يُشكِّل انطباعاً جيداً أو سيِّئاً عني ولكن، والكلام بيننا، كل محقّق يُشكِّلُ انطباعاً جيداً عن أيِّ شخص يُقبِّلُ

حذاءه وانطباعاً سيئاً عن أيِّ شخص يقول أنّ هذه هي أرضُه».

احتجّ أهيتوف وقال: «يمكن أن ترتكب بعض الأخطاء عندما نُوقف بعض الأشخاص ولكن ليس دائماً. كان دايان يتكّتم عندما يطّلع على إثباتات سرية ـ لا يمكن عرضها على المحكمة ـ تبرر التوقيف الإداري. اتخذ الشين بيت موقفاً متشدداً من بعض المسائل الأخرى منتقداً رئيس المراقبة العسكرية الذي اتخذ مواقف ليبرالية وتقرب من الصحافة العربية في القدس.

الكرامة وما بعدها

في الأشهر الأولى من عام 1968 تحوّل اتجاه تركيز الجهود. فقد دُفِع الفدائيون الفلسطينيون عبر نهر الأردن إلى الضفة الشرقية بعد أن منيوا بخسائر فادحة، وتابعوا ضغوطاتهم وعملياتهم ضد إسرائيل انطلاقاً من قواعدهم في الأردن وسورية ولبنان. جرت محاولات متكررة لعبور النهر والعودة إلى تلال الضفة الغربية، ولكن معظم المجموعات كُشِفت بسرعة بعد عبورها وقُتِلَ منها الكثير وأُسِرَ الباقون. رَدَّت إسرائيل على الهجمات بغارات انتقامية ـ من البر والجو ـ على مراكز الجيش الأردني وعلى المناطق الحدودية، وهذه الاستراتيجية حقّقت رغبة إسرائيل في زيادة الشقاق بين الملك حسين والفلسطينيين. في أوائل آذار/ مارس تلقت أجهزة الاستخبارات العسكرية الأردنية وكذلك عملاء عرفات تقارير تفيد أنَّ الإسرائيليين كانوا يحضّرون لعملية عسكرية كبيرة.

كانت الشرارة التي أطلقت هذه العملية هي عندما مرَّ باص يقلُّ طلاب إحدى المدارس فوق لغم في صحراء عرفة في 21 آذار/ مارس 1968 ممّا أدى إلى مقتل شخصين وجرح العديد من الأطفال وقيام إسرائيل بغارة واسعة النطاق. كان هذا أكبر هجوم إسرائيلي منذ نهاية الحرب، وتم تخطيطه بهدف منع الدعم الأردني للمقاومة الشعبية الفلسطينية والتي كان الملك حسين ووزراؤه قد منعوها فعلاً. قال حاييم بارليف الذي خلف إسحق رابين في رئاسة أركان الجيش الإسرائيلي إنَّ هدف العملية هو «مساعدة الحسين في التضييق على فتح». كانت الكرامة نقطة تحوّل في مجالات عديدة.

تَمَّ تنفيذ الهجوم على ثلاثة محاور وقوامه 15 ألف رجل مدعومين بالدبابات والمدفعية والطيران ضد قواعد الفدائيين. فقدت إسرائيل 28 رجلاً وخسر الفلسطينيون 150 وأُسِرَ منهم 130 شخصاً. لعبت الاستخبارات دوراً حيوياً في التخطيط للعملية، وكان يرافق القوات الإسرائيلية على كل محور ضابط من الشين بيت وأحدُ الأسرى الفلسطينيين الذين تدربوا في الكرامة.

هـرع الكثير من المتـطوعين لـلانضمام إلى فتـح. قال أبـو أياد: «بعـد الكرامـة دفع الإسرائيليون بمئات الجـواسيس والعملاء بـاتجاهنـا وهم من الفلسطينيـين الذين تجنـدوا في الضفـة الغربيـة وغـزة عن طـريق الابـتزاز والـترهيب. . ودون شـك قـام بعض العمـلاء الجواسيس بالكشف عن معلومات هامة مكّنت القوات الجوية من تنفيذ غارات دقيقـة على قواعدنا. لكننا أدركنا أنّ العديد من شعبنا قد أُرغموا على الخيانة بالقوة».

لن يعرف أحدٌ أبداً درجة الاخـتراق الإسرائيلي لفتـح ولبقية المنظمات الفلسطينيـة، ولكن هدفه المبـاشر كان التخلص من الشبكـات قبل أن تتمكن من تنفيـذ خططهـا. كان الإسرائيليـون يواجهـون ما اعتقـدوا أنَّهُ مشكلة آنيـة وليست طويلة الأمـد. كانـوا مهتمين بالحصول على المعلومات وليس في إيجاد شخصيات هامة تعمل لهم وخصوصاً أنَّ قيادة فتح كانت ترتابُ من المتطوعين الجدد القادمين من الضفة الغربية.

في أوائل شهر أيلول/ سبتمبر 1967 أفاد أحـد المتسللين الفلسطينيـين والذي اعتقل لدى عبوره الحدود، في أثناء محاكمته، أنَّ هناك 37 فلسطينيـاً متهمين بـالتجسس معـتقلين في قاعدة فتح الرئيسية في سوريا. كتب أحد الخبراء الإسرائيليين: «لقد بُذِلت جهود خاصة من أجل زرع مخبرين في قواعد الفدائيين في الأردن وتمكينهم من التسلل إلى الشبكات التي تعمل في المناطق الإسرائيلية المدارة».

عملاء وعملاء مزدوجون

كان الفلسطينيـون يعتقدون أنَّ الاخـتراق كبير، واستمـر قلقهم إزاءه. قال أبـو أياد عن العملاء:

«لقد أتوا إلينا وأخبرونا أنَّهم أُخِذوا إلى هذا وذاك المكان وتعلمـوا كيف يستخدمـون الحبر السري وذلك لتحضـير رسائلهم السريـة. ولكن نتيجة للعبـة الإسرائيلية كـان لدينـا فرصتنا أيضاً. لقد قلنا لبعض عناصرنا أن يتابعـوا التجسس لصالـح الإسرائيلين عـلى أن يعطوهم فقط المعلومات التي نُحضّرها لهم، وهكذا خلقنا العديد من العملاء المـزدوجين. بهذه الطريقة تمكنّا من تزويد الإسرائيليـين بمعلومات خـاطئة، وسـاعدتنـا بعض المعلومات التي كنا نتلقاها من العملاء المزدوجين على توقّع التحركات الإسرائيلية».

لا شـك أنَّ هناك فخـراً وغـروراً في هـذه الادعـاءات الفلسـطينيـة. تُصرُّ المصـادر الإسرائيلية أنَّ «العملاء المزدوجين» الـذين يتحدث عنهم أبـو إياد هم من نسـج خيالـه أو عـلى الأقل أنَّـهُ بالـغ كثيراً في عـددهم. إنَّ تـزويـد الشـين بيت بمعلومـات خـاطئـة عن

الفلسطينيين هو أمرٌ ممكن، ولكن لا يوجد أيّ دليل على اختراق منظمة التحرير الفلسطينية لأجهزة الأمن الإسرائيلية.

كان الشين بيت سريعاً في استغلال الشكوك الفلسطينية. لقد استخدم عناصر الشين بيت تقنية كانت قد أثبتت فعّاليتها عندما استخدمها الفرنسيون في الجزائر، وهي أن تنطق «سهواً» باسم أحد «المتعاونين» أمام يحد المعتقلين ثم تخلي سبيله أو تبعده. في حالات عديدة كان الفلسطينيون يعتبرون هذا الشخص خائناً ويزيد خوفهم من الاختراق الإسرائيلي وهذا ما يؤدي إلى حملة تطهير بينهم.

واستناداً إلى أحد كبار الضباط الإسرائيليين:

«كان أحد أكبر الإنجازات هو خلق حاجز بين عامة الشعب والمنظمات الإرهابية. كان الناس يعرفون أنّ كل من يساعد الإرهابيين سوف يُنسَفُ منزله أو يُعتقل أو يُبعد. وكذلك أثبتنا لهم أنَّ الإرهابيين والأسرى كانوا أوَّل من يبلغ عنهم. وخلقنا انطباعاً أنَّ أولئك الذين يُفترض بهم أن يحرروا شعبهم كانوا أكثر من يخون الناس الذين ساعدوهم. كان ذلك قراراً مدروساً. كنّا نذهب إلى قرية ونفرض منع التجول ثمَّ نجمع الناس في إحدى الساحات ونعرضهم على أحد الإرهابيين الأسرى وهو يجلس في سيارة معصوب العينين. والآن سواء ما إذا كان هذا الأسير قد حدَّد مشبوهين أم لا كُنَّا نتظاهر أنَّهُ قام بذلك. كانت نتيجة ذلك هي أنَّهُ عندما يعود الإرهابيون إلى هذه القرية يقول لهم السكان المحليون: «ارحلوا من هنا نحن نعلم أنكم ستبلّغون عنا». لقد أجرينا اختباراً لذلك بأن أرسلنا مجموعة من الجنود يرتدون لباس الإرهابيين إلى إحدى القرى وطلبوا العون من سكانها وكان جوابهم كما توقّعنا بالضبط».

كان هناك ثغرة كبيرة في الأمن الفلسطيني استفاد منها الشين بيت بشكل كبير حتى نهاية العقد (الستينات). كانت معظم فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وخصوصاً فتح قد تلقَّت تدريبات في مخيمات في سوريا والأردن. كانت إحدى المجموعات الكبيرة يرتدي عناصرها النوع نفسه من اللباس وأحذية من نوع «كريب»، وبعدما تسلل هؤلاء إلى الضفة الغربية ثابروا على ارتداء هذه الملابس بكل غباء.

يمكن لفدائي مُعتقل أن يُحدث ضرراً بالغاً. كان الشين بيت يأخذ أحد الأسرى ويُلبسه زيَّ الجيش الإسرائيلي مع نظارات سوداء ويطوفُ الضفَّة الغربية من شمالِها إلى جنوبها حيث يُحدِّد الوجوه التي كان قد رآها في المعسكرات على الجانب الآخر من النهر. عندما يشعر ضباط الشين بيت أنَّ هذا الفلسطيني قد أُرهِق كانوا يُعيدونه بكلِّ بساطة إلى السجن. وانطلاقاً من مبدأ السلسلة المترابطة كان اسم واحد يؤدّي إلى معرفة العديد.

كان ضباط الشين بيت يهتمون كثيراً بإخفاء هوية مخبريهم: وهذا بدوره زاد من شكوك الفلسطينيين حول الاختراقات الإسرائيلية. وهناك طريقة أخرى استُخدمت كثيراً وهي أن تشنَّ القوات الإسرائيلية حملة تفتيش من أجل إلقاء القبض على شخص وهي تعرف عنوانه بوضوح ولا تتمكن من العثور عليه، وبذلك تهدّىء من روع الشخص المطلوب. بحيث يشعر بأمان زائف ويبقى في مكانه ثُمَّ يعتقل فيما بعد.

كان أحد أكثر المخبرين فعَّالية في تلك الفترة الحاسمة في خريف وشتاء 1967 رجلٌ من جيش التحرير الفلسطيني يدعى أبو سبعة. دخل هذا الرجل الضفة الغربية بعد نهاية الحرب بقليل وأُسِرَ في أثناء محاولته العودة إلى الأردن واستجوبه الضابط المسؤول في الشين بيت في منطقة أريحا ويدعى هارون، وقد أبدى استعداده للتعاون خلال التحقيق. أطلق سراح أبو سبعة ـ حسب قول مصدر إسرائيلي دون قصد ـ ثم فرَّ إلى الضفة الشرقية. أوقف في معسكر جيش التحرير الفلسطيني لاتهامه بأنَّهُ جاسوس لإسرائيل ثم سُمِحَ له بالعودة إلى الأراضي المحتلة شرط أن يقتل هارون. سلَّم أبو سبعة نفسه في 1 أيلول/ سبتمبر وأرشد الشين بيت إلى كهف قرب طوباس حيث كان يختبىء اثنا عشر رجلاً مدججين بالأسلحة. وعندما تسلم هذا العميل المزدوج مكافأته «انخرط في » الشين بيت في احتفال ساخر أُقيم في منزل آمن في القدس. ترأسَّ يهودا أربيل الاحتفال وأقسم على القرآن برزانةٍ ووَعَدَ بإعطاء «أبو سبعة» راتباً منتظماً بالإضافة إلى المكافآت الإضافية التي تلقاها.

ومع مرور الوقت تعلَّمت منظمة التحرير الفلسطينية الدرس وبدأت تقيم الدورات التدريبية على نطاق ضيق، وبذلك تخفف من أخطار التسريبات. كلما تطور الفلسطينيون زادوا من قيودهم الأمنية وذلك بأن قللوا من حجم دورات التدريب ومن عدد العناصر المتسللين. بحلول أوائل عام 1970 كانت معظم العمليات تجري على صعيد فردي. وصار النظام المتبع هو عَزْلُ جماعات الفدائيين عن بعضهم حتى بداية العملية.

كانت حركة فتح قلقة من ظاهرة الاختراقات إلى درجة إنَّها أنشأت في نهاية العام 1967 وحدةً خاصة لمكافحة التجسس سُمِّيَتْ جهاز الرصد وذلك للقضاء على التَجسس والتخلص من عملاء العدو «وتحويل» بعضهم ضدّ إسرائيل. كان فاروق القدومي أوَّل من ترأس هذا الجهاز ثم خلفه أبو أياد الذي طلب فيما بعد من الشاب علي حسن سلامة أنْ يحل مكانه.

تم تدعيم نواة هذه المجموعة بعشرة أعضاء من حركة فتح ومن ضمنهم أبوداوود الذي اتبع دورة دراسية على الاستخبارات في مصر لمدة ستة أسابيع ـ اعتباراً من آب/

أغسطس 1968. لكن لم يكن هناك أيُّ تنسيق بين مختلف مجموعات الفدائيين: فإذا راقبت فتح الشين بيت أو إذا تبنّى الجيش الإسرائيلي أيَّ تدابير احترازية مضادة، لم تُمرَّر هذه المعلومات إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والعكس صحيح أيضاً. استطاع الإسرائيليون أنْ يبنوا خبرة بسرعة وبشكل مستمر مستفيدين من التجارب. كان الفدائيون أبطأ بكثير منهم. لقد كان نزاعاً غير متكافىء.

أعلنت المصادر الفلسطينية أنَّ الاختراق الإسرائيلي ضِدَّهم كان يهدف إلى خلق مواجهة مع الملك حسين. وتبقى هذه مسألة فيها نظر لكن ليس هناك أدنى شك في أنَّ الإسرائيليين رحّبوا بتصاعد التوتر بين الفدائيين والأردنيين. بدأت الاشتباكات العنيفة بين الفدائيين والجيش الأردني في تشرين الثاني/ نوفمبر 1968 وقُتِل على أثرها 28 فلسطينياً و4 أردنيين.

بعد أقلّ من سنتين وفي خريف عام 1970 تلقّى الفلسطينيون ضربةً قاسية عندما قضى الملك حسين على الآلاف منهم فيما عُرِف بأيلول/ سبتمبر الأسود وذلك بعدما تخوّف من إنشاء دولة لمنظمة التحرير الفلسطينية داخل الدولة الأردنية. كانت شرارةُ تلك الأحداث هي إقدام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي يرئسها جورج حبش على خطف ثلاث طائرات إلى مطار صحراوي في الأردن يسمى حقل داوسن.

تابعت إسرائيل عملية الخطف عن كثب. أمر دايان الشين بيت بأن يضمن بأن يعرف مخططو عملية الجبهة الشعبيةِ بسرعة أنَّ المئات من أقاربهم الذين يعيشون في الأراضي المحتلة هم رهائن. أمر بعض هؤلاء الأقارب بعبور الجسر إلى الأردن الذي فُتِح خصيصاً لهم يوم السبت وذلك لتوضيح الموقف. عندها أُطلق سراح ركاب الطائرات الثلاث دون أيّ أذى ثم فُجِّرت الطائرات.

فَرّ العديد من الفدائيين من الضفة الشرقية خلال المواجهة الثانية والنهائية مع الملك حسين في تموز/ يوليو 1971. استسلم 72 شخصاً إلى الإسرائيليين خلال أربعة أيام بدلاً من الاستمرار بالمواجهة الدموية مع الجيش الأردني. «تحوّل» بعض هؤلاء الفدائيين، وذلك تعبيراً عن الامتنان لإنقاذ حياتهم واستخدمهم الإسرائيليون لإجراء اتصالات مع بقية أفراد المجموعات الذين سرعان ما اعتقلتهم القوات الإسرائيلية. تلقى أعضاء خليَّة لحركة فتح وعوداً بإعطائهم كمية كبيرة من المال وتذاكر سفر إلى أميركا الجنوبية إذا وافقوا على العمل «لمطاردة» وحدات الفدائيين الموجودة في الضفة الغربية. سُمِحَ للفدائيين بالاحتفاظ بأسلحتهم ولباسهم وتجهيزاتهم والطعام والمؤن التي أحضروها معهم عبر النهر ثم لاحقهم الشين بيت والجيش. وتبع ذلك عدة نجاحات: عُثِرَ على مخبأ كبير للأسلحة في نابلس في

25 تموز/ يوليو وأعلن الإسرائيليون أنهم اكتشفوا شبكة فتح المسؤولة عن انفجارات القنابل في حيفا وتل أبيب بين تموز/ يوليو 1969 وأيلول/ سبتمبر 1970. في 30 أيلول/ سبتمبر 1971 وفي إحدى أطول وأعقد العمليات أُلقي القبض على 90 شخصاً في الخليل يُشْتَبَه بأنَّهم أعضاء في حركة فتح. وعلى المنوال نفسه بدأت حملة أخرى بعد اعتقال اثنين من الفدائيين ثم تدحرجت كرة الثلج بسرعة. وفي أثناء التحقيق وضع الإسرائيليون أيديهم على خطة، كانت في ذلك الوقت في مراحلها النهائية، من أجل تفجير سيارة في القدس.

في السنوات الأولى للاحتلال تبين أن العمل الجاد والبارع والمحظوظ بالإضافة إلى ضعف العدو كان السبب الأساسي لنجاح الشين بيت. كان من المفترض رسمياً أن لا يدير الجهاز عملاء خارج الضفة الغربية وقطاع غزة، لكنه استغل عملاءه في الأراضي المحتلة للحصول على معلومات الاستخبارات التكتيكية حول عمليات منظمة التحرير الفلسطينية. كان الإشراف على العملاء في الخارج ما يزال، تقنياً، من مسؤولية أمان (ضد الأهداف العسكرية) والموساد (ضد الأهداف السياسية والعسكرية)، ومع ذلك كانت منظمة التحرير الفلسطينية هدفاً في أدنى أفضليات الجهازين.

لم تكن استخبارات الجيش سعيدة في أن ترى الشين بيت يقترح هذه الترتيبات، وأوضحت ذلك في سياق مناقشات بيروقراطية طويلة ومملة. كان الارتباط الداخلي بين أجهزة الأمن ضعيفاً في السنوات الأولى للاحتلال، وحتى حرب 1973 وبعد الفوضى التي سادت المجموعة الاستخبارية لم تجر الإصلاحات بشكل مُرْض. تم توزيع المسؤوليات بشكل دقيق للإشراف على العملاء وجمع المعلومات ضد الأهداف الفلسطينية وذلك عام 1974 على يد رئيس أمان الجديد شلومو غازيت. بقي التجسس السياسي على منظمة التحرير الفلسطينية نقطة ضعيفة.

القساوة في غزة

وصل الكفاح الإسرائيلي ضد الفدائيين في الجنوب الغربي في قطاع غزة إلى ذروته في النصف الثاني من عام 1971. كتب صحافي أجنبي في شهر آب/ أغسطس 1971 أن غزة هي «المكان الوحيد التي تستحق فيه المقاومة الفلسطينية اسمها بثمن غالٍ وعناد مستميت». كانت الأوضاع مختلفة كلياً عن ما هي في الضفة الغربية، كانت مساحة القطاع، الذي يبلغ طوله 48كم وعرضه 8كم، أقل بكثير بينما كان عدد السكان 350 ألفاً، نصفهم تقريباً من اللاجئين، أكثر كثافة ويعيشون في ظروف مروّعة لم تتغير إلا قليلاً

منذ النزوح الكبير عام 1948. في الصيف كانت الروائح النتنة للمجارير في الأزقة الضيقة في مخيمات اللاجئين لا تحتمل، وفي الشتاء كانت الشوارع غير المعبدة تتحول إلى سيول من الوحول التي لا يمكن عبورها. لم يكن لدى الشعب في غزة أيَّ شيء ليخسره أكثر من أهالي الضفة الغربية الذين كان يعيش نسبة 10٪ منهم فقط في مخيمات اللاجئين.

جرت محاولات جدّية لضم الضفة الغربية إلى المملكة الأردنية الهاشمية قبل إعلان ضمها رسمياً من قبل الملك عبدالله عام 1950، حاز الفلسطينيون على الجنسية الأردنية. أما المصريون فهم على العكس شجعوا على إبقاء الهوية الفلسطينية لقطاع غزة. عُقد المؤتمر الثالث لمنظمة التحرير الفلسطينية عام 1966 وكان جيش التحرير الفلسطيني قد أنشىء قبل 1967. بعد الحرب بوقت طويل بقيت مئات القطع من الأسلحة ومعظمها من نوع كارل غوستاف وكالاشنيكوف مخبأة في مخابىء سرية. ثم تهربت الكثير من البنادق والقنابل اليدوية إلى قطاع غزة وباعها البدو الذين عثروا عليها في المراكز العسكرية التي أخلاها المصريون في سيناء. تم الحصول على المتفجرات بطريقة خطرة وذلك بتفكيك الألغام من الحقول القديمة وكان سعرها غالياً جداً. بدأ البدو بممارسة التجارة ولكن دون ولاء سياسي. فعندما عرض الحاكم العسكري الإسرائيلي في شمالي سيناء دفع مبلغ 10 ليرات إسرائيلية ثمناً لكل قنبلة، تم تسليم 15 ألف قنبلة في سنة واحدة! كذلك تم دفع مبالغ أخرى ثمناً لكل بندقية أو رشاش الخ.

في أواخر عام 1968 وأوائل عام 1969 بدأت كل من منظمة فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ببناء قوتيهما وخصوصاً في مخيمات اللاجئين، وشهدت المنظمات تنافساً مريراً. عمل الشين بيت في قطاع غزة برئاسة أفراهام اهيتوف بعد الاستيلاء على القطاع في أثناء حملة السويس وإلى حين انسحاب القوات الإسرائيلية عام 1957. وبعد عقد من الزمن، وتغيّر الظروف بشكل جذري، كان عبءُ الاستخبارات يقع على كاهل أجهزة الأمن الداخلي ومكافحة التجسس.

كان للشين بيت كمية من المعلومات لا يستهان بها ومعظمها يأتي من شبكة واسعة من المخبرين الذين يتقاضون أجراً، ولكن كان من الصعب استثمار هذه المعلومات بشكل صحيح. أمر دايان بخروج الجيش من داخل المخيمات الفلسطينية في أوائل عام 1970، انسجاماً مع سياسته القاضية بالتخفيف من التدخل في الحياة اليومية للسكان، وذلك على الرغم من معارضة أهيتوف الشديدة.

اشتكى أحد كبار ضباط أجهزة الأمن قائلاً:

«كانت النتيجة أنّنا تخلينا عن المخيمات وأصبحت تحت السيطرة التامة للمنظمات

الإرهابية والعصابات الإجرامية في الوقت نفسه. كان لدينا استخبارات جيّدة، ولكن عندما كنا نخبر الجيش ـ مثلاً ـ أنّ هناك مجموعة من حركة فتح في القسم ت في جباليا، كانت القوة تغادر مركز المدينة وعندما تصل إلى المكان المحدد يكون الإرهابيون قد تلقوا الإنذار وتركوا المنطقة. كان المواطنون يقولون «بيع، بيع» لإظهار أن الجنود قادمون. كانوا مثل الجنادب. وهكذا لم نكتف بعدم اعتقال الإرهابيين بل تسببنا بفقدان الثقة باستخبارات الشين بيت».

فُرضَ حظر التجول لفترات طويلة؛ وفي عام 1970 وقعت حوادث متكررة من إلقاء قنابل على الدوريات الإسرائيلية وإطلاق الرصاص عليها، مع أنَّ القتال الذي نشب على قناة السويس والحرب الأهلية في الأردن غطت على هذه الأحداث. خلال عام 1970 قتل 106 من أهالي غزة منهم 94 قتلوا في نزاعات مميتة وأُلقيت جثثهم في الجورة وهي بحيرة نتنة في وسط مخيم جباليا وهو أكبر مخيم في قطاع غزة، وقتل الجيش الإسرائيلي 12 فلسطينياً. في نهاية تلك السنة قُتِل طفلان إسرائيليان وأصيبت والدتهما بجراح بالغة عندما أُلقيت قنبلة على سيارتهم. قرر دايان وبارليف أنّه يجب إعادة الهدوء إلى غزة. وأُنيطت هذه المهمة بالجنرال أرئيل شارون وهو ضخم كالثور ويعمل في قيادة المنطقة الجنوبية والذي سرعان ما حسَّن التعاون العملاني مع أجهزة الأمن.

قسّم الجيش قطاع غزة إلى أحياء بالتعاون مع الشين بيت أعطي كل منها إسماً رمزياً، كُلِّفت وحدة من نخبة الكوماندوس تمشيط المنطقة حيّاً إثر آخر حتى لم يعد هناك أيُّ إرهابي. أمر شارون بقطع الأغصان السفلى من جميع الأشجار وذلك لتحسين مجال المراقبة والرمي وإزالة الأغطية، وتم إغلاق الكهوف والدشم. جاء في سيرة حياة شارون أنه: «حقّق أهدافه بالعمل المنظم والدؤوب وكان يظهر دائماً حين تبرز المشاكل، يعطي الحلول ويشجّع الجنود ويطلب تحقيق نتائج».

سرت شائعات عن جنرال يجول في المنطقة ومعه لائحة من المطلوبين يحملها في يده ويشطب منها أسماء الذين تخلّص منهم، في الحقيقة تسلمت وحدات الجيش لوائح بأسماء الفدائيين ـ وبصورهم في بعض الأحيان ـ كانت أسماء «المطلوبين» تطبع باللون الأسود بينما تطبع باللون الأحمر أسماء «المطلوبين والخطرين». كان الرجال يوقفون عشوائياً ويتعرضون للتفتيش، كما فرض حظر التجول كثيراً على المخيمات. في كانون الثاني/ يناير أحضرت وحدة من حرس الحدود الدروز للعمل، وفي الأسبوع الثالث من ذلك الشهر وحده، قتلوا خمسة فلسطينيين لم يمتثلوا لأوامر التفتيش الروتينية. تكاثرت الأعمال الوحشية كما حصل في الإعدامات الجماعية التي نُفّذت ضد المتعاونين مع الشين بيت والجيش، وفي بعض الأحيان

كانت تجري في وضح النهار. لكن لم يستهدف إلا القليل من المخبرين الحقيقيين للشين بيت.

دخل وقف إطلاق النار على قناة السويس حَيِّز التنفيذ في آب/ أغسطس 1970 مما سمح للمزيد من الوحدات النظامية للجيش بدخول قطاع غزة. وبناء على قرار شارون تَمّ اعتقال عائلات المطلوبين وإرسالهم إلى معسكر اعتقال بعيد على ساحل سيناء إسمه أبو زنيمة. تَمّ تفجير المنازل في المخيمات مثل الشاطىء وجباليا وتوسيع الطرقات وإنشاء حقول نارية. قال غازيت فيما بعد: «الشيء الأساسي كان صدمة تفجير عدد كبير من المنازل ونقل سكانها، وهذا ما أظهر أنّ اليهود الدمويين كانوا يعتنون بأعمالهم». كتب أحد الخبراء الأجانب بعد ذلك بوقت قصير:

«كانت حسابات الإسرائيليين أنّ هناك حوالى مائة رجل على لوائح المطلوبين وربما أكثر من مائة فدائي آخر يعملون سراً في قطاع غزة ولا يعرف شيء عنهم. بدا أنّ الفدائيين المعتقلين يستعدون للكلام ويبلغون عن زملائهم (الذين يتعرضون للتوقيف) يبررون خيانتهم بالإدعاء أنهم تعرضوا للتعذيب».

أقدم زياد الحسيني، وهو عقيد في جيش التحرير الفلسطيني وقائد المقاومة في غزة، على الانتحار بدلاً من أن يُسلّم نفسه وذلك في تشرين الثاني/ نوفمبر 1971 بعدما كان مختبئاً في قبو منزل رئيس بلدية غزة رشاد الشوا. كما نجا القائد المحلي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الذي يعرفه الإسرائيليون باسم تشي غيفارا (نسبة إلى غيفارا الثوري الأرجنتيني الذي قتل في بوليفيا عام 1967). ما بين تموز/ يوليو وكانون الأول/ ديسمبر 1971 قتل وأسر 742 «إرهابياً» غالباً في قتال متقارب وداخل مخابىء محصّنة. في تموز/ يوليو 1971 وعندما تولى شارون الإشراف المباشر في غزة، وبعد تعيين قائد جديد للشين بيت، سُجّلت أربع وثلاثون حادثة إرهابية. في كانون الأول/ ديسمبر من تلك السنة سُجّلت حادثة واحدة فقط. قال أحد كبار ضباط الشين بيت: «قبل أن يتولى شارون زمام الأمور كان كل ضابط يجادلنا حول كيفية تنفيذ العمليات، ولكن بدأت قيادات الجيش تدريجياً تفهم كم كانت الأجهزة السرية جيدة. لقد رأى أرئيل أننا حققنا نتائج وهذا ما حسّن الأمور كثيراً». في شباط/ فبراير 1972 قُتِل خمسة من كبار الفدائيين في اشتباك مع الجيش كما استسلم عشرون آخرون. في آذار/ مارس ولأول مرة منذ احتلال غزة عام 1967 لم تُسجّل أيّة حادثة إرهابية.

تعود شرارة الأزمة الأردنية ـ الفلسطينية لعام 1970 - 1971 إلى الاتجاه التدريجي نحو العمليات الخارجية، والذي كان يأخذ حيزاً في الاستراتيجية الفلسطينية وخصوصاً في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين منذ عام 1968. بينما كان الشين بيت يهتم بالأمن الداخلي في الأراضي المحتلة، بقي الموساد مسؤولاً كما كان قبل الحرب عن النشاطات الاستخبارية الإسرائيلية في الخارج. قرر مئير أميت الذي فعل الكثير من أجل زيادة واهتمام الموساد في الإمكانيات العسكرية للجيوش العربية ونواياها، وتحت ظروف معينة، أن يكرس جهداً إضافياً من أجل مراقبة المنظمات الفلسطينية وتحسين علاقات التعاون الأمني مع الأجهزة السرية الصديقة. مع ذلك لم تراقب الموساد عن كثب نشاطات منظمة التحرير الفلسطينية إلّا بعد أيلول/ سبتمبر الأسود.

وصلت تقارير جدية حول خطط الفلسطينيين من أجل ممارسة كفاحهم في الخارج إلى إسرائيل في صيف 1968. وكانت عملية خطف أوّل طائرة العال في رحلة لها من روما إلى تل ييبب في 22 تموز/ يوليو مفاجأة غير سارة. أمر ثلاثة رجال مسلحين، تبين فيما بعد أنهم أعضاء في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ربّان الطائرة وهي من نوع بوينغ 707 بالتوجه نحو الجزائر «لتذكير العالم» بأن الكثير من الفلسطينيين يعانون في السجون الإسرائيلية. كان على متن الطائرة ثمانية وثلاثون راكباً وطاقم قوامه عشرة أشخاص. تم إخلاء سبيل الأجانب وجميع النساء والأطفال بعد خمسة أيام، وتم احتجاز الاثني عشر رجلاً إسرائيلياً لمدة 39 يوماً وأطلق سراحهم أخيراً بعد مبادلتهم بـ15 فلسطينياً كانوا محتجزين في السجون الإسرائيلية. كانت تلك الحادثة إهانة مريرة للإسرائيليين، والأسوأ من ذلك أنها كانت سابقة خطرة. كانت عملية الخطف هذه بداية لمرحلة جديدة ومتوترة في نظام الأمن الوقائي الإسرائيلي. في الداخل تم إغلاق حاجز نهر الأردن تماماً، وتمّ احتواء تهديد الفدائيين إلى مستوى مقبول. ثم طبقت تدابير دفاعية في الطرق البحرية والجوية إلى إسرائيل وإلى منشآتها في الخارج، وتولى مسؤولية ذلك فرع الأمن الوقائي في الشين بيت. تم اتخاذ الخطوات الأولى فوراً وبعد يوم أو يومين من عملية الخطف التي حصلت لطائرة روما، تم وضع حُراس مسلحين على طائرات العال ورُكِّبت أجهزة وقاية أيضاً عليها. كانت التكاليف باهظة.

كان عملاً ضخماً مذهلاً ولم يحدث أي تقصير فيه. كان جمع المعلومات واختراق المنظمات الفلسطينية جزءاً من القصة. ومهما كان هذا النظام كاملاً، ومهما كان تعاون الأجهزة الأجنبية شاملاً، فإنه يلزم وضع مزيد من الحواجز أمام الإرهابي العنيد والمصمم.

كانت نقطة التحول التالية في 26 كانون الأول/ ديسمبر 1968 عندما فتح مسلحان من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين النار على طائرة العال وهي على الأرض في مطار أثينا وقتلا مهندساً إسرائيلياً. ألقت السلطات اليونانية القبض على الفلسطينيين اللذين تبين أنهما كانا قد تدربّا في لبنان ووصلا منه. كان رد فعل إسرائيل على هذا العمل بأن دعا رئيس الوزراء ليفي أشكول كبار المسؤولين العسكريين والأمنيين إلى «اجتماع أزمة» في النهار نفسه وهم دايان وهارملين وزفي أمير ـ الذي خلف مئير أميت كرئيس للموساد ـ وقرروا مهاجمة مطار بيروت وتدمير الطائرات المدنية وهي جاثمة على الأرض. دعت الخطة إلى تدمير ثلاث أو أربع طائرات تعود لشركات عربية. وفي النهاية تم تدمير 14 طائرة، وهذا ما أثار انزعاج إشكول، لأنَّ دايان تخوف من أن يُفَسَّر أيُّ شيء آخر على أنه ضعف إسرائيلي. لكن ردّ الفعل الدولي على غارة بيروت أثار صدمة في القدس، ومنذ ذلك الوقت اتخذت أعمال الانتقام ضد الفدائيين الفلسطينيين شكل القصف المدفعي والغارات الجوية والأرضية على أهداف فلسطينية في المناطق الحدودية داخل البلدان التي تستضيفهم ولا سيما الأردن ولبنان. إنَّ ما سمّته غولدا مئير (التي أصبحت رئيس الوزراء بعد وفاة أشكول في آذار مارس 1969) سياسة الحكومة في الدفاع الإيجابي عن النفس، كان يعني أنَّ هذه الهجمات كانت تنفذ دون العودة إلى توقيت الحوادث الإرهابية أو طبيعتها.

الدفاع الإيجابي عن النفس

كانت «الكرامة» أكبر غارة إسرائيلية على الأهداف الفلسطينية في الدول العربية المجاورة ولكنها لم تكن الوحيدة. منذ نهاية العام 1969 عندما أعطت اتفاقية القاهرة لمنظمة التحرير الفلسطينية حرية العمل في لبنان (ودون المس، ظاهرياً، بسيادة لبنان)، تكرّرت الغارات الإسرائيلية ضد لبنان وخصوصاً المنطقة الحدودية المعروفة «فتح لاند». في نيسان/ أبريل وأيار/ مايو 1970 شنَّ الفلسطينيون 61 هجوماً من فتح لاند ضد أهداف إسرائيلية ومن ضمنها 21 مستوطنة. استخدم الجيش الإسرائيلي الكمائن ورمايات المدفعية والغارات الجوية طبقاً لما ذكرته تقارير الاستخبارات حول مواقع منظمة التحرير الفلسطينية، لكنَّ هذه الإجراءات لم تكن فعّالة. في 12 أيار/ مايو 1970 شنَّ الجيش الإسرائيلي عملية هجومية اسمها الرمزي «كالاهات ـ 2)» ضد خمس قرى في فتح لاند واستخدم الدبابات وناقلات الجند في أراضٍ صعبة. كان عامل الاستخبارات في هذا الهجوم واضحاً. تمَّ فصل أكثر من 46 من المحققين المختصين بأسرى الحرب إلى الفوج المهاجم وذلك لاستجواب الأسرى وتفحّص الوثائق. أصبح لبنان هدفاً للغارات الانتقامية الإسرائيلية بعد طرد منظمة التحرير الفلسطينية نهائياً من الأردن. في أواخر شباط/ فبراير 1972 شن

الإسرائيليون هجوماً كبيراً على فتح لاند، وبعد سنة شنوا غارة ضد قواعد الفدائيين في منطقة طرابلس. بشكل عام، كان لهذه الأعمال العسكرية تأثير محدود في ردع العمليات الفلسطينية مع أنَّها زادت من معنويات الإسرائيليين وخلقت انطباعاً عن جهد قوي ضد الإرهاب. كما أدَّت الخسائر التي وقعت بين المدنيين الفلسطينيين وخصوصاً في الغارات الجوية التي شنتها القوات الجوية الإسرائيلية، إلى زيادة تصميم منظمة التحرير الفلسطينية على استمرار النضال.

حرب الأشباح

عام 1969 كانت الهجمات الفلسطينية على الأهداف الإسرائيلية في الخارج تشكل نسبة ضئيلة من الهجمات داخل البلاد وفي الأراضي المحتلة. في 18 شباط/ فبراير قتل أحد حراس طائرات العال أحد عناصر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الذي كان قد أطلق النار على طائرة الركاب وأصاب الطيار ومساعده بجروح وذلك في باحة مطار زيوريخ. أصبح هذا الحارس ويدعى مردخاي رحاميم والذي برَّأته فيما بعد المحكمة السويسرية، بطلاً في إسرائيل ورمزاً للاستعداد الجديد لمقاتلة الإرهاب الفلسطيني في الخارج.

في أيّار/ مايو أُوقف ثلاثة من العرب وسويدي في كوبنهاغن بتهمة التآمر لاغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق ديفيد بن غوريون، ثم أُطلق سراحهم لعدم وجود دليل كاف. صرّح أحد المعتقلين فيما بعد أنَّ الاستخبارات الإسرائيلية قد لفّقت هذه التهمة.

في آب/ أغسطس 1969 خطفت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين طائرة بوينغ تابعة لشركة الخطوط الجوية العالمية T W A إلى دمشق واحتجزت السلطات السورية، التي أربكها هذا الحادث، راكبين إسرائيليين لمدة ستة أسابيع. لم تشأ سوريا التي كانت تدعم الفلسطينيين أن تظهر علناً أنّها تؤيد القرصنة الجوية، وبعد ذلك تم بهدوء إطلاق سراح طيارين سوريين محتجزين في إسرائيل. في أيلول/سبتمبر أعلنت منظمة حبش مسؤوليتها عن إلقاء قنابل على السفارات الإسرائيلية في هيغ وبون وعلى مكتب شركة العال في بروكسيل. في تشرين الثاني/ نوفمبر ألقى أعضاء في جبهة النضال الشعبي، المقرّبة من الاستخبارات المصرية، قنبلة على مكتب العال في أثينا.

في نهاية العقد تحوّلت جهود الاستخبارات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين إلى الخارج. عام 1971 كانت العمليات الخارجية تشكل أكثر من 3% من النشاطات العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وفي السنة اللاحقة ارتفعت النسبة إلى 12% ووصلت إلى أعلى نسبة لها «30%» عام 1973. في تلك الفترة أصبحت أوروبا الغربية أرض العمليات الرئيسية فيها

أصبح معروفاً «بحرب الأشباح» بين الطرفين.

كان باروخ كوهين، وهو مواطن يجيد اللغة العربية من عائلة يهودية قديمة في حيفا، أحد كبار المسؤولين في الموساد في هذا الميدان. وكان قد انضم إلى الشين بيت عام 1959 بعدما رُفِض في الشرطة بسبب قصر قامته. عمل في المنطقة الشمالية في القرى العربية في الجليل ثم انضم إلى قسم التحقيق في الموساد عام 1966. بعد حرب عام 1967 عمل في الشين بيت في نابلس، وهي أكبر مدينة عربية في الضفة الغربية، إلى أن نُقِل إلى قطاع غزة عام 1969. عام 1970 فُصِل إلى الموساد وأُرسل إلى السفارة الإسرائيلية في بروكسيل تحت غطاء دبلوماسي واستعمل اسم موشي حنان يشاي.

كانت مهمة كوهين مراقبة النشاطات الفلسطينية في أوروبا، وقد أرغمه هذا العمل على التجول في جميع أنحاء القارة متنقلاً من مدينة إلى أخرى للاجتماع مع رجال الاتصال والمخبرين. كان عمله هذا يختلف قليلاً عن ما قام به في الضفة الغربية وقطاع غزة، لكنه كان مكشوفاً ومعرضاً للخطر لأنّ العديد من الفلسطينيين الذين قابلهم في الأراضي المحتلة كانوا يعرفونه بهيئته إن لم يكن باسمه ووظيفته. وقد استدرجه عميل مزدوج مغربي هو وزميله زادوك أوفير إلى مقهى في بروكسيل في أيلول/ سبتمبر 1972 ويطلق النار عليهما وأصابهما بجروح. وكان لكوهين وزادوك صور في «ألبوم» نشره الجيش الإسرائيلي عام 1970 في ذكرى مرور 1000 يوم على حرب الأيام الستة. فيما بعد وبعد محاولة اغتيال كوهين تساءل البعض عن فداحة الخطأ الذي ارتكب في خرق الأمن العملاني. كان أوفير الذي يجيد العربية يجمع المعلومات حول النشاطات العربية، وكان المهاجم المغربي ويدعى محمد رباح ينفذ حكماً بالسجن في أحد سجون بلجيكا ومن هناك كان يراسل السفارة الإسرائيلية في بروكسيل ـ وكذلك بعثات إسرائيلية أخرى في أوروبا ـ وعرض تقديم معلومات عن حركة فتح ثم فَرَّ بعد محاولة الاغتيال.

أيلول الأسود

أعدَّ باروخ كوهين شبكة عمل من الطلاب الفلسطينيين، ومعظمهم من الأراضي العربية المحتلة، وقد استخدمهم لجمع المعلومات عن الفدائيين واختراق المسؤولين عنهم. في نهاية 1971 بدأ الإسرائيليون بالاستماع إلى بعض التفاصيل حول منظمة جديدة تعمل في الظل داخل حركة فتح وهي منظمة أيلول الأسود، وقد اختارت أهدافها للانتقام من مذبحة الملك حسين ضد الفلسطينيين. كان ظهورها العلني الأول في القاهرة عندما اغتالت في 28 تشرين الثاني/ نوفمبر رئيس الوزراء الأردني وصفي التل على سُلَّم فندق

شيراتون بينما كان على وشك الذهاب إلى اجتماع في الجامعة العربية. استناداً إلى كاتب إسرائيلي مطّلع «كانت إحدى نتائج هذا الاغتيال رغبة الأردن في التعاون مع أجهزة الأمن الإسرائيلية في ملاحقة عناصر الإرهاب الفلسطيني وتصفية قادتهم في جميع الأماكن خارج الشرق الأوسط». وفي الشهر اللاحق جرت محاولة لاغتيال زيد الرفاعي سفير الأردن في بريطانيا. في شباط/ فبراير 1972 عُثِر على خمسة من عملاء الاستخبارات الأردنية مقتولين في قبو في لندن، تابعت منظمة أيلول الأسود هجماتها على المنشآت الصناعية ومصافي النفط في هولندا وإيطاليا. أشارت تقديرات الاستخبارات أن هذه المنظمة كانت تضم أكثر من 1000 فلسطيني وحوالي 15 أوروبياً.

واستناداً إلى الكاتب البريطاني آلان هارت، الذي كتب سيرة حياة عرفات، قرّر الموساد اختراق أيلول الأسود بعد قليل من اغتيال وصفي التل. أعلن أبو أياد أنّ الإسرائيليين أدخلوا رجالهم في المنظمة وذلك عن طريق تهديد الفلسطينيين في أوروبا وخصوصاً في ألمانيا الغربية، بأنّه لن تجدد إجازات عملهم إلّا إذا وافقوا على التعاون، وحَذَّروا آخرين من أنَّ أهاليهم في المناطق المحتلة سوف يعانون. قال أبو أياد: «عندما تقرّب عملاء الموساد من بعض الفلسطينيين كان لديهم صور لهم وأفلام عن عائلاتهم، وتبينّ من المعلومات التي كشفها الموساد أنهم يعرفون كُلَّ شيء عن عائلاتهم، الأسماء، العادات، المشاكل، نقاط الضعف وغيرها».

استُخدم عناصر من غير العرب في بعض الأحيان لاختراق المنظمات الفلسطينية. أحد هؤلاء وهو الفرنسي روجيه كودروي قبلته منظمة فتح بين صفوفها بعد تحريات أمنية واسعة عام 1968. ولكن بعد أسابيع قليلة قيل إنه أصيب في حادث تدريب وقُتل. وسرت شائعات في ذلك الوقت أنَّه تبين أنه عميل للموساد وأُعدم. عام 1969 و1970 استضافت مخيّمات اللاجئين مئات الشباب الأوروبيين المتعاطفين، ومع ذلك خضع القليل منهم لتدريبات عسكرية. وكان بعض هؤلاء ينتمون إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وفي نيسان/ أبريل 1971 أوقف أربعة فرنسيين في مطار اللد بينما كانوا يحملون متفجرات وصواعق.

لم تُهمل الاستخبارات الإسرائيلية الشرق الأوسط في نشاطها ضد منظمة التحرير الفلسطينية. أرسل باروخ مزراحي، وهو إسرائيلي ولد في مصر وكان يعمل قبل عام 1967 مدرساً في حلب في سوريا، إلى اليمن الشمالية في أوائل السبعينات من أجل مراقبة نشاطات الفلسطينيين هناك. في حزيران/ يونيه 1971 أطلقت وحدة من الجبهة الشعبية العاملة في ميناء الحديدة اليمني على البحر الأحمر صواريخ على ناقلة نفط تتجه شمالاً إلى

إيلات. أُلقي القبض على مزراحي الذي كان ينتحل صفة رجل أعمال مغربي بينما كان يلتقط صوراً في الحديدة في أيار/ مايو 1972. تَمَّ تسليمه للاستخبارات المصرية وسُجِن لبعض الوقت ثم أُطلق سراحه عام 1974 في نطاق عملية تبادل جواسيس وأسرى حرب.

تصاعدت الحرب الفلسطينية الإسرائيلية عام 1972. في أوائل أيّار/ مايو خطفت طائرة تابعة لشركة سابينا بينما كانت في رحلة من بروكسيل إلى تل أبيب، وهبطت في مطار اللد. طلب الخاطفون إطلاق سراح 317 فلسطينياً معتقلين في السجون الإسرائيلية. هاجمت وحدات إسرائيلية متخفية بزي ميكانيكيي الطائرة على المدرج وقتلت اثنين من الخاطفين الأربعة ومسافراً واحداً في عملية إنقاذ اسمها الرمزي «ايزوتوب»، والتي خطط لها قسم العمليات في قيادة الجيش الإسرائيلي. أعلنت منظمة أيلول الأسود مسؤوليتها عن عملية الخطف. كان علي أبو سنينه، وهو من عناصر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، من قاد أول عملية خطف لطائرة البوينغ التابعة لشركة العال إلى الجزائر عام 1968 ولطائرة تابعة لشركة لوفتهانزا إلى عدن في شباط/ فبراير 1972، وكشفت الامرأتان المعتقلتان اللتان اشتركتا بالخطف وهما من بيت لحم ومن عكا، في أثناء استجوابهما أنَّ رئيس عمليات أيلول الأسود في أوروبا هو شاب يلقب «أبو حسن»، هو الذي أرسلهما، وكان اسمه الحقيقي علي حسن سلامة.

ثم حدث الأسوأ من ذلك. في نهاية أيار/ مايو قَتَل ثلاثة عناصر من الجيش الأحمر الياباني كانوا قد تجنَّدوا لصالح الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين 26 شخصاً معظمهم راهبات من بورتوريكو وجرح 76 في مجزرة في قاعة الوصول في مطار اللد. انتحر اثنان من الإرهابيين وأُسِر الثالث وهو كوزو أوكاموتو وحُكِمَ وسُجِن.

مذبحة ميونيخ

في أيلول/ سبتمبر 1972 احتجز ثمانية من أعضاء منظمة أيلول الأسود 11 رياضياً إسرائيلياً كانوا يشتركون في الألعاب الأولمبية في ميونيخ في القرية الأولمبية، وكانوا قد خططوا لهذه العملية التي سموها «أقرت وبرعم» (نسبة إلى قريتين فلسطينيتين في شمالي الجليل أبادهما الإسرائيليون) في اجتماع لهم في بيروت في كانون الثاني/ يناير الماضي. قُتِل اثنان من الرياضيين في أثناء اقتحام مقرهم في كونوليشتراس. رفضت رئيسة الوزراء غولدا مئير طلب الخاطفين بإطلاق سراح 234 فلسطينياً معتقلين في السجون الإسرائيلية وقالت: «لو وافقنا على ذلك لن يشعر أيّ إسرائيلي في أيِّ مكان في العالم بالأمان». رفضت السلطات الألمانية إلغاء الألعاب. وخلال اليوم العصيب، في 5 أيلول/ سبتمبر تلقّى

عناصر أيلول الأسود ما بدا أنه رسائل مُرمّزة من إذاعة الثورة الفلسطينية التي تبثُّ من دمشق. وُضِعت وحدة إسرائيلية مختصة بمكافحة الإرهاب بحالة الإنذار، لكن الوقت كان قصيراً كما رفض الألمان السماح لها بالعمل على أراضيهم. وصل رئيس الموساد آفي زامير إلى مكان الحادث في اللحظة الأخيرة لكن لم يلق استقبالاً جيداً، فقد رفض رئيس شرطة ميونيخ أن ينقله بسيارته إلى المطار العسكري الذي كان من المنتظر أن يقلع منه الإرهابيون بصحبة رهائنهم.

كان بصحبة زامير ضابط من الشين بيت يجيد اللغة العربية - تكلم قليلاً مع الخاطفين - والذي اعتبرت أجهزة الأمن أنّ الدور الذي لعبه في هذه الكارثة يمثل خبرة الشين بيت في التعامل مع الإرهاب الفلسطيني.

كان زامير ومساعده يراقبان من برج المراقبة بينما كانت السلطات الألمانية، تدير عملية الإنقاذ بشكل غير متقن. قال رئيس الموساد فيما بعد في أول ظهور علني له: «كان هناك هُوّة عميقة بين تقديراتنا وبين قدرات الألمان وتخطيطهم وتنفيذهم». قُتِل التسعة الباقون من الرياضيين الإسرائيليين وأُسِر إرهابيان وبقيا على قيد الحياة ثم أُطلق سراحهما فيما بعد.

شعرت مئير بالمرارة وقالت: «أعتقد أنّه لا يوجد أيّ إرهابي معتقل في أيّ سجن في العالم. الجميع يتنازلون ونحن الوحيدون الذين لا نتنازل».

كانت عملية ميونيخ مؤذية. وذلك بعيداً عن الحقيقة في أن تحضير الألمان للمذبحة قد أثار ذكريات أليمة، فقد كان هناك تقصير أمني إسرائيلي بالغ تمثل بفشل أجهزة الأمن في توقع هذا العمل. صدرت دعوات متكررة للانتقام جوبهت بصمتٍ رسمي، وقيل لعائلات الرياضيين القتلى بصفة خاصة إنّه سيجري الانتقام من قتلة أحبائهم. كانت هذه المجزرة الأكثر دراماتيكية في سلسلة من المواجهات الفاشلة في الحرب ضد الإرهاب. هوجم زادوك أوفير في بروكسيل في 12 أيلول/ سبتمبر وبعد اسبوع قتل الملحق الزراعي في السفارة الإسرائيلية في لندن في انفجار قنبلة وضعت داخل رسالة.

قبل حادث ميونيخ كانت الصحف الإسرائيلية تمتلىء بالمقالات التي تدعو إلى الردّ. في حزيران/ يونيه ذكر الياهو بن اليسار، وهو من قدامى الموساد، في صحيفة ها ارتز أن هناك سوابق في اتخاذ مبادرات غير تقليدية ضد أعمال العنف المعادية: 'أعاد إلى الأذهان التقارير حول قتل الضباط المشرفين على الفدائيين في الخمسينات والحملة ضد العلماء الألمان في الستينات. بعد حادثة ميونيخ ساد خوف شديد. أوقف أميهاي باغكين وهو الرئيس السابق لعمليات عصابة ايرغون، في نهاية أيلول/ سبتمبر بينما كان يحاول تهريب

أسلحة ومتفجرات إلى الخارج لاستخدامها في الانتقام ضد الهجمات العربية، بدت الحكومة أنها عاجزة، قال وزير الخارجية أبا ايبان أنَّه يجب حَصْرْ الرد الإسرائيلي في الشرق الأوسط وهنا تساءل أحد النقاد المتخوفين: «كيف يعتقد وزير الخارجية أننا نستطيع أن نحارب عمليات الإرهابيين في أوروبا وذلك بالرد في الشرق الأوسط».

في أوائل تشرين الأول/ أكتوبر وبعد تحقيق سرّي حول التقصير في الأمن في القرية الأولمبية والذي أجراه بنحاس كوبيل وهو ضابط سابق في الشين بيت تم طرد ثلاثة من كبار المسؤولين في الشين بيت من وظائفهم. هدَّدَ يوسف هارملين بالاستقالة لكن مئير أقنعته بأن الصرف من الخدمة يحافظ على ثقة الرأي العام بالشين بيت. بقي هارملين في منصبه وعينّ أفراهام شالوم أحد قدامى البالماح والذي كان يعمل في قسم العمليات وكان العميل رقم 2 في عملية خطف ايخمان، رئيساً لقسم الأمن الوقائي في الشين بيت.

عندما توصلت لجنة كوبيل إلى استنتاجاتها، غضب الشين بيت من الدليل الذي قدمه زفي زامير. قال رئيس الموساد للجنة التحقيق إن منظمته تلقّت معلومات عن وحدة من منظمة التحرير الفلسطينية تنتقل من الشرق الأوسط إلى مكان ما في أوروبا. قال الشين بيت إن التقرير كان غامضاً إلى درجة أنّه اعتبر غير مفيد ولا يمكن أن نغيّر درجة الإنذار المحيطة بالفريق الأولمبي الإسرائيلي.

الانتقام

كانت مجزرة ميونيخ نقطة تحوّل في حرب إسرائيل ضد الإرهاب الفلسطيني. قررت غولدا مئير أنّه حان الوقت من أجل انتقام شامل ليس لمجرد الانتقام بل للردع، وبعد استشارة أهارون ياريف الذي ترك الجيش وعُينّ مستشاراً خاصاً لشؤون الإرهاب وزامير الذي كانت تدور حوله شكوك بعد سلسلة النكسات المتلاحقة، قررت مئير تكليف الموساد باغتيال قادة أيلول الأسود أو على الأقل الذين اشتركوا بشكل مباشر في حادثة ميونيخ.

لم تظهر الحقيقة الكاملة حول الفرق الإسرائيلية الضاربة. كانت هذه العمليات تواجه بإنكار تام، لكن هذا الإنكار لم يكن قابلاً للتصديق. في هذه الحالة كان هناك حاجة إلى سرية بالغة في العمليات لسببين: ضمان سلامة القاتلين والعناصر الداعمة لهم، وتجنب انكشاف أي اتصال رسمي في هذه الاغتيالات. أثارت هذه الأحداث الاهتمام، وصدرت كتب ومقالات كثيرة حولها في السنين اللاحقة. أدى الفشل إلى خلق فتحة ضيقة من الدعاية غير المقصودة سمحت بتسرب بعض الحقائق، ولهذا كانت جميع الروايات حتماً متحيزة ومتناقضة ومربكة.

كانت المشكلة الأولى هي التوقيت. فقد استهدف الإسرائيليون وخصوصاً مسؤولي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قبل وقت طويل من موجة الاغتيالات التي أعقبت حادثة ميونيخ. في تموز/ يوليو 1970 أطلقت صواريخ على شقة وديع حداد رئيس العمليات الخارجية في الجبهة الشعبية. قتل غسان كنفاني، وهو روائي موهوب والناطق باسم حبش هو وابنة شقيقته في انفجار سيارة في العاصمة اللبنانية في تموز/ يوليو 1972. وكانت الصحافة الإسرائيلية قد ألقت اللوم عليه بسبب مذبحة أيار/ مايو في مطار اللد، وبعد عدة أيّام أصيب خليفته بسام أبو شريف بجراح بعد انفجار قنبلة داخل طرد بريدي.

تسارعت الخطى بعد مجزرة ميونيخ. في الأشهر العشرة اللاحقة قُتِل تسعة رجال على الأقل في حوادث عنف، وهم ممن ربطهم الإسرائيليون بالإرهاب الفلسطيني. لم يكن بعض هذه الاغتيالات متعلقاً بحادثة ميونيخ. مثلاً وائل زعيتر الذي أطلقت عليه النار وقتل في روما في 16 تشرين الأول/ أكتوبر (حيث كان ممثلاً لمنظمة التحرير الفلسطينية) اعتبر مسؤولاً عن تنظيم أول عملية خطف لطائرة العال إلى الجزائر في آب/ أغسطس 1968 وعن تهريب آلة تسجيل مفخّخة على متن طائرة العال في آب/ أغسطس 1972. كما قتل محمود الهمشري بانفجار قنبلة وضعت في جهاز الهاتف في شقته في باريس وتم تفجيرها عن بعد في 8 كانون الأول/ ديسمبر. كان الهمشري ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في باريس وهو مثل زعيتر رجل فكر أكثر من إرهابي. لكن الإسرائيليين كانوا يعتقدون أنَّه اشترك في عدة حوادث ومن ضمنها ميونيخ. ثم قتل حسين الشير في نيقوسيا في 25 كانون الثاني/ يناير 1973 ووُصف أنَّه رجل الاتصال بين منظمة التحرير الفلسطينية والاستخبارات السوفياتية كـ ج ب في قبرص وذلك بواسطة انفجار قنبلة تحت سريره في فندق أوليمبيك. فُجِّرت هذه القنبلة عن بُعد أيضاً.

في اليوم التالي كان دور إسرائيل في المعاناة من الضحايا من «حرب الأشباح». اغتيل باروخ كوهين في مقهى خارج مدينة مدريد بعدما أجّل اجتماعه مع رجل اتصال عربي بناء على طلب الأخير ـ وهو فلسطيني يبلغ من العمر 25 عاماً يدرس الطب في العاصمة الإسبانية ـ. استناداً إلى «أبو إياد» كانت فتح وأيلول الأسود تعرفان نشاطات كوهين، ولكن:

«ما لم يكن يعرفه كوهين هو أنَّ العديد من الطلاب الذين جنّدهم كانوا يعملون لصالح أيلول الأسود وتظاهروا بالتعاون معه بناء على طلب المنظمة. عندما تولد لديه شكوك جدية حول الذين فشلوا في تنفيذ المهمات التي كلفهم بها مختلقين أعذاراً مختلفة، اتُّخِذَ قرارٌ بإعدامه. أصبح التخلص من كوهين أمراً ملحّاً بَعدَما صرَّح في أوائل كانون

الثاني/ يناير وبعد اغتيال محمود الهمشري في باريس بقليل أنّه يريد أن يغادر إسبانيا للانتقال إلى وظيفة أخرى».

أعلن أبو أياد أنَّ عملية القتل كانت تتطلب تفكيك الشبكة الإسرائيلية في إسبانيا بكاملها، لأنَّ الموساد لم تعلم من هو العميل المزدوج لأيلول الأسود، وقد فرّ الثلاثة الذين قتلوا كوهين.

جذب اغتيال كوهين الأنظار في ذلك الوقت ولكن فيما بعد كشف عن لمحة مثيرة في الجانب الإنساني في تلك الفترة السوداء من الحرب الإسرائيلية الفلسطينية. استناداً إلى أرملته نوريت:

«لم يكن باروخ رجلاً قاسياً. وعلى العكس كان قصير القامة وبعيداً عن مظهر الجاسوس المثالي. لم يكن يعرف كيف يرقص. لم يستطع أن يشرب الكحول. كان خجولاً ومنغلقاً. لكن كان يعرف كيف يصغي. وإذا كان له أن يختار مهنة أخرى كان بإمكانه أن يصبح طبيباً نفسانياً. كان الكلام معه مُيسرّاً جداً. كان يقول كلمة هنا وكلمة هناك ثم يتابع الشخص الآخر حديثه. وكان يوحي كثيراً بالثقة. ما كان سيقدّم هؤلاء الرجال إلا أنفسهم؟».

شاهد ابن كوهين في إحدى المرات والده في الشارع يتحدث مع عربي وسأله ما إذا كان جاسوساً. وجد الصبي أيضاً وسائل للتخفي مثل زوج ونظارات وعدسات زجاجية. بعد ذلك لم تجد زوجته الارتياح، في التلميحات من أنه جرى الانتقام لمقتله.

«كانوا يترددون علي لرؤيتي ويسألونني وكأنهم عاديون: «هل رأيت في الصحف النبأ حول الشخص الذي قتل أو ذاك الذي فُجِّر؟ ماذا تظنون. . هل يريحني ذلك؟ هذا يعني أنَّ عائلة أخرى قد تعرّضت للأذى وهناك امرأة أخرى تُركت وحيدة وبضعة أطفال فقدوا والدهم».

واستمرت الحرب. في 12 آذار/ مارس 1973 قتلت أيلول الأسود إسرائيلياً آخر في قبرص وصفته أنه عميل للموساد ويدعى سيمحا غيلزر. لكن الصحافة الإسرائيلية جميعها ذكرت أنّه كان رجل أعمال قديم ولم يكن له أيّة نشاطات استخبارية. وعلى العكس من ذلك حصل اعتراف بأن باروخ كوهين كان له صفة رسمية بعد قليل من إعلان وفاته. في نيسان/ أبريل قتل عراقي في باريس يدعى باسل قبيسي وقتل فلسطيني آخر في نيقوسيا.

في 13 نيسان/ أبريل شن الإسرائيليون أكبر غارة انتقامية دراماتيكية عندما هاجمت قوة مشتركة من الموساد ورجال الكوماندو في الجيش في بيروت وقتلت ثلاثة من كبار مسؤولي

منظمة التحرير الفلسطينية في منازلهم في قلب مدينة بيروت. وُصف اثنان منهم وهما كمال عدوان ومحمد النجار بأنهما من كبار مسؤولي أيلول الأسود، وكان الثالث وهو كمال ناصر المتحدث باسم منظمة التحرير الفلسطينية. وهاجمت قوة أخرى مبنى الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين، وشنَّت وحدتان أخريان هجومين منفصلين ـ أحدهما لتحويل الانتباه ـ على مراكز لوجستية فلسطينية في شمالي وجنوبي المدينة. سُمّيت هذه العملية: «ربيع الشباب» وأصبحت الرمز لقدرة إسرائيل على الجمع بين الاستخبارات الدقيقة والإمكانيات العسكرية في الضرب في قلب معسكر العدو. وصل عناصر الموساد الستة إلى بيروت قبل أسبوع من تنفيذ العملية على رحلات منفصلة من روما ولندن وباريس. استأجروا سيارات وبحثوا عن منازل آمنة قبل أن تصل قوة الهجوم في الزوارق. تضمنت الملفات التي تم الاستيلاء عليها في غارة بيروت معلومات مهمة حول عمليات أيلول الأسود وخلايا منظمة التحرير الفلسطينية ـ وخصوصاً الجبهة الديموقراطية المشهورة بتنظيمها القوي ـ في الضفة الغربية. اعترفت إسرائيل بمسؤوليتها عن الهجوم.

بعد قليل قتل الإسرائيليون ثلاثة من عناصر أيلول الأسود، وكان الأكثر أهمية بينهم هو الجزائري محمد بوضيا الذي أمَّنَ علاقات تنظيمية مع شبكة واسعة من المنظمات الإرهابية الأوروبية ومن ضمنهم الفنزويلي كارلوس. وتقول بعض المصادر إنَّ بوضيا كان يعمل مع الجبهة الديموقراطية أكثر مما كان مع أيلول الأسود، ومهما كان انتماؤه التنظيمي فقد قُتِل بعد تفجير سيارته في باريس في 28 حزيران/ يونيه.

إخفاق في ليلهامر

اتجهت الأمور نحو الأسوأ في تموز/ يوليو 1973. فقد أقدم فريق من عملاء الموساد كانوا يطاردون رجلاً يعتقدون أنه علي حسن سلامة، على قتل النادل المغربي البريء أحمد بوشيكي في مدينة ليلهامر النرويجية. أُلقي القبض على ستة عناصر من الإسرائيليين وحوكموا وأصبحوا أكثر قضية مكشوفة تضر بالنشاطات السريّة خارج البلاد، ومما زاد الأمور سوءاً وقوع الحادث على أرض صديقة. وقد حدّد وجود سلامة أو بالأحرى ضلل ذلك، الجزائري كمال بنامان الذي كان عميلاً مزدوجاً للموساد ولأيلول الأسود.

تولى مايك هراري وهو رئيس عمليات الموساد ويبلغ من العمر 46 سنة ومن قدامى البالماح المسؤولية عن عملية ليلهامر. وكان قد تدرب على عمل أجهزة الراديو وعمل في روما لصالح الموساد علية بت خلال حملات الهجرة غير القانونية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وكان اسمه الرمزي آنذاك «ألكس». عام 1950 وبعد أن أنهى خدمته العسكرية،

انضم هراري إلى الشين بيت بوساطة ياكوف كاروز ثم اختفى في العالم السري. في أوائل الستينـات أصبح في المـوساد يشرف عـلى العملاء في أوروبـا (كـان قـد أعـطى التعليـمات لأهارون موشيل قبل ذهـابه إلى مهمتـه في مصر عام 1962). في نهايـة العقد أصبـح نائب رئيس العمليات في الموسـاد ثم رئيساً للعمليـات اعتباراً من عـام 1970. وظهر اسمـه مرة ثانية في أواسط الثمانينات بإرتباطاته الوثيقة والمثيرة للجدل مع الدكتـاتور البـانامي السـابق الجنرال مانويل نورييغا.

فشلت محاولات طمس التورّط الإسرائيلي. كان الفريق يتمتع بثقة زائدة في النفس، كما أنَّه كان يفتقر إلى الخبرة، وأظهر ذلك صعوبة الموساد في العثور عـلى العناصر الصـالحة لتنفيذ عمليات الانتقـام. كان عـلى هراري وهـو من قدامى العـاملين في حقل العمليـات السرية أن لا يقوم بعملية اغتيال في مدينة صغيرة مثل ليلهامر، حيث كان الأجانب موضع شبهة دائمة، ولم تسجل أية حادِثة قتل منذ 40 عاماً. في 1 شباط/ فبراير 1974 حُكِم على سيلفيا رافايل وأبراهام غيهمر بـالسجن لمدة خمس سنـوات، وكذلـك على دان اريبيـل لمدة خمس سنوات لارتكابهم جريمة القتل من الدرجة الثانية. وحكم على ماريان غـلانديكـوف بالسجن سنتين ونصف وزوي شتينبرغ بالسجن لمدة سنة. أطلق سراح ميتال دوزف رجل اتصـالات الفريق الإسرائيـلي. لقد كـانت كـارثـة. عَلَّق خـبراء إسرائيليـون قـائلين: «إنَّ انكشـاف عملاء معتقلين يُشكـل عاصفـة قويَّـة ضد البنيـة التحتية السـريّـة للمـوسـاد في أوروبـا. استدعي العمـلاء الذين انكشفوا وتمَّ إخلاء المنـازل المستخدمـة وغُـيِّرت أرقـام الهواتف وعُدِّلت طرق العمل.

ساد اعتقاد أن إخفاق ليلهامر قد وضع حداً لعمليات اغتيال الإرهابيين الفلسطينيين التي كـان يقوم بهـا الموسـاد. لكن ذلـك لم يكن صحيحـاً، ومـع ذلـك فقـد خفت وتـيرة الهجـمات وجُرِّبت وسـائل أخـرى فيها بعـد. في آب/ أغسطس 1973 أجبرت الـطائـرات الإسرائيلية المقاتلة طائرة لبنانية على الهبوط ظناً من الإسرائيليين أن الـدكتور جـورج حبش كان على متنها. بعد ست سنـوات تقريبـاً وفي كانـون الثاني/ ينـاير 1979 قُتِل علي حسن سلامة وكان يسميه الموساد «الأمير الأحمر» في انفجـار سيارة في بـيروت ولم يكن آخر قـائد فلسطيني يلقى حتفه على يد الإسرائيليين.

جواسيس إيديولوجيين

في كـانـون الأول/ ديسمـبر 1972 في نهايـة تلك السنـة الـداميـة في النضـال ضـد الفلسطينيين، كشف الشين بيت عن جماعة من اليساريين اليهود والمـؤاطنين العـرب الذين

تغاونوا في تشكيل شبكة تجسس وتخريب تديرها الاستخبارات السورية. ونظراً لأهمية هذه الحادثة استدعي باروخ كوهين من عمله في الموساد في أوروبا ليتولى التحقيق مع هذه الشبكة. كان بعض اليهود الإسرائيليين قد انكشفوا وهم يعملون لصالح أجهزة الأمن السرية للدول العربية ودول الكتلة السوفياتية، ولكن لم يكن لتلك الحالات المفعول القوي الذي كان لهذه الحالة. كانت سورية من أشد أعداء إسرائيل، وكان اليهود المتورطون من نخبة المجتمع الإسرائيلي. وكان الأكثر شهرة بينهم هو أودي أديف طالب جامعي من حيفا يبلغ من العمر 25 عاماً، وهو من عناصر المابام ومن سكان الكيوبيتز وكان لاعباً مشهوراً في كرة السلة وأمضى الخدمة العسكرية في وحدات المظليين وقاتل في حرب الأيام الستة. ومن الشخصيات الأخرى دان فيريد وهو أستاذ رياضيات يبلغ من العمر 28 عاماً ينتمي إلى عائلة ثرية في تل أبيب. كان المعنى الإجتماعي لهذه القضية، في المفهوم الإسرائيلي، يشبه خيانة البريطانيين الذين كانوا يتجسسون لصالح الاتحاد السوفياتي في كومنترن كامبريدج في الثلاثينات، لكن في مجال الاستخبارات كان لها أهمية هامشية.

أنشأ هذه الشبكة داود تركي، وهو مسيحي عربي كان يدير مكتبة سياسية في حيفا وكان له وجهات نظر قومية وشيوعية جعلت منه هدفاً دائماً للشين بيت. التقى مع أديف عام 1970 في اجتماع المنظمة الاشتراكية الإسرائيلية المعروفة ماتزبن، وهي منظمة يهودية معادية للصهيونية ساهمت في المعارضة الداخلية ضد الاحتلال الإسرائيلي بعد عام 1967. كانت إيديولوجية ماتزبن مزيجاً من الماوية والتروتسكية، وكان لها تأثير قوي في جامعات أوروبا الغربية في ذلك الوقت. كان عناصر ماتزبن ينظرون إلى النزاع العربي الإسرائيلي على ضوء «الثورة الفرنسية»* في عام 1968 وحرب فيتنام والحركة الدولية المعادية للاستعمار. عام 1970 كانت هذه الحركة في بدايتها وتضم حوالى 100 عضو وحوالى 100 مؤيد آخر. انقسم هذا التنظيم إلى مجموعات داخلية متنافسة، وغادر معظم الأعضاء المؤسسين والمثقفين البلاد في أواخر الستينات، لكنه حاز على شهرة فاقت قوته السياسية أو عدد أعضائه وساهمت التقارير حول «الحوار الثوري» مع الجبهة الديموقراطية التي يترأسها نايف حواتمه والتي انشقت مؤخراً عن جماعة حبش، في لفت أنظار المجتمع الإسرائيلي لحركة ماتزبن. لقد اخترقها الشين بيت بشكل جيد.

اتصل تركي بالاستخبارات السورية عندما كان يبحث عن دعم مالي لمنظمته الثورية السرية في نهاية عام 1970 جنّد عدة أعضاء عرب وكذلك أديف وفيريد اللذين زارا دمشق سراً وتلقيا تدريباً على استخدام الرموز والأسلحة والمتفجرات، ونظّما تقارير حول

* يقصد بها انتفاضة الطلاب في فرنسا عام 1968 (المترجم).

الوضع السياسي والاقتصادي والعسكري في إسرائيل. قال أديف فيما بعدُ «إنَّ المعلومات التي ذكرها في تقاريره كانت تافهة». لقد كانت غير متقنة ومليئة بالنظريات الإيديولوجية أكثر مما هي معلومات محترفين.

كتب أحد المراسلين الأجانب: «كان آديف وفريد أحصنة الثورة ووقعا في فخ عقيدتهما الخاصة، وذلك عندما جنحا من الانشقاق إلى الخيانة، وكانا يؤمنان، مثل كوزو أوكاموتو الذي نفذ عملية اللد، أنَّ النظريات لم تكن كافية. وقد استهزءا براديكالية المقاهي وتحوّلا إلى السلاح».

غنّى تركي نشيد الأممية عندما حُكِم عليه هو وأديف بالسجن لمدة 17 عاماً. أطلق سراحهما عام 1985 بعدما أمضيا 13 سنة. أطلق سراح تركي في نطاق عملية تبادل الأسرى المثيرة للجدل وغير العادية مع الجبهة الشعبية القيادة العامة التي يترأسها أحمد جبريل. قال تركي في ما بعد أن الشين بيت اخترق الشبكة وإنّه أخبر أديف عن ذلك قبل حوالي إسبوعين من توقيفهما.

كفة الميزان

احتوت أجهزة الاستخبارات والأمن الإسرائيلية المقاومة الفلسطينية بشكل فعال في السنوات التي تلت حرب 1967. في الضفة الغربية تم استئصال نشاطات المجموعات المسلحة المنتمية إلى منظمة التحرير الفلسطينية في نهاية عام 1968 وفي قطاع غزة في أوائل عام 1971. انتشر الشين بيت الذي لم يكن مستعداً لعواقب النصر في حرب الأيّام الستة وازداد حجمه بسرعة وبشكل خيالي ليسحق الفدائيين قبل أن تسنح لهم الفرصة بالضرب وحيازة الخبرة العملانية. كان التاريخ والجغرافيا والتنظيم جميعها إلى جانب إسرائيل. كان إقفال الحدود مع الأردن يعني عزل الضفة الغربية بشكل تام عن العالم الخارجي، وكان سكانها ـ وهم قسم كبير من الشعب الفلسطيني ـ معزولين وتحت حكم الاحتلال. لم يكن هناك مناطق محظورة على الإسرائيليين ولا مناطق محررة تزدهر فيها المقاومة. كان الشين بيت يعمل عن قرب مع الجيش، وكان سريعاً وقاسياً ويلقي بذور الشك باستخدامه الكثيف للمخبرين، ولم يتخل عن شيء في أثناء كفاحه.

منع هذا النجاح الفلسطينيين من شن حرب شعبية في اللحظة التي كانت إيديولوجيتهم تقضي بذلك. لم تتحول الأراضي المحتلة إلى جزائر أو فيتنام. وبدلاً من ذلك أنشأ الإسرائيليون نظاماً أمنياً مبنياً على استخدام «الجزرة» المحركة و«العصا» للعقاب الشديد. لقد عمل هذا النظام بنجاح في السنين اللاحقة.

مع ذلك كان هناك ثمن لكبح أعمال المقاومة في الأراضي المحتلة. لقد نقل

الفلسطينيون كفاحهم المسلح، إلى الخارج بعدما طرد الملك حسين نهائياً منظمة التحرير الفلسطينية من الأردن عام 1971، وكانت حدوده مع الضفة الغربية المسلوبة شبه مقفلة. وكان لإعادة إنتشارهم في لبنان عواقب مأساوية عميقة في المستقبل. تحولت الجماعات الراديكالية مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي يترأسها جورج حبش والتي لم تعد قادرة على مهاجمة إسرائيل من الداخل ولا عبر الحدود إلى ضربها في نقاط الضعف: الطيران والسفارات ومكاتب شركة العال ومؤسسات أخرى في الخارج. تمّ ضرب الأهداف اليهودية أيضاً لأنها يهودية وتشترك بشكل آلي في تقديم الدعم لإسرائيل. كان الصراع ضد هذه الظاهرة يحتاج إلى جهد قوي في مجال الأمن الوقائي، وسرعان ما وصل الشين بيت إلى القمة، بعد الذكريات السيئة لمجزرة ميونيخ. كان المنع يحتاج إلى معلومات استخبارات مفصّلة وآنية: الحصول على معلومات حول الخطط الفلسطينية؛ اختراق المنظمات الصغيرة والجيّدة التنظيم التي شنت هجمات ضد إسرائيل وغالباً بمساعدة الدول العربية. وهنا ساعدت إسرائيل الحقيقة في أنها كانت تسيطر مادياً على الأراضي المحتلة وعلى مصادر استخبارية على الأرض: استطاع العملاء من الضفة الغربية وغزة التسلل إلى داخل منظمة التحرير الفلسطينية والعمل في الخارج. كانت الاستخبارات البشرية وما زالت المفتاح الذهبي في الحرب ضد الإرهاب.

كان عمل إسرائيل معقداً، وذلك بسبب الحاجة إلى العمل في أرض معادية أو محايدة. لم يستطع عناصر الموساد في بروكسيل ومدريد العمل بكل حرية كما يعمل زملاؤهم في الشين بيت في نابلس والخليل بحماية الجيش. كانت نشاطاتهم خطرة ومكشوفة، ومهما كانت الارتباطات مع أجهزة الأمن الأجنبية الصديقة وثيقة، فإنّ الحكومات الأوروبية لم تتسامح في تحدي قوانينها. كانت كارثة ليلها مر في تموز/ يوليو 1973 ضربة قاسية ضد إمكانيات الموساد للعمل في الخارج. كان الإرهاب مثيراً وفي بعض الأحيان دموياً ومذلاً، ولكنه لم يكن أكثر من مثير. كان مفعوله الإعلامي أكثر من الضرر الحقيقي الذي يقع على الأمن الإسرائيلي. مع ذلك ما زالت هناك حاجة إلى استخدام طاقة بشرية كبيرة وموارد مالية من قبل المجموعة الاستخبارية. وكذلك كانت الهجمات الوقائية والانتقامية التي قام بها الجيش الإسرائيلي ضد قواعد منظمة التحرير الفلسطينية ومخيمات اللاجئين في الأردن ولبنان. وقد شجعت هذه بدورها على المزيد من الانتقام، ولم تؤد إلّا إلى تعميق النزاع. عشية حرب 1973 لعبت المقاومة الفلسطينية دوراً هامشياً في إحداث الفوضى في الحياة الإسرائيلية. كان الموساد والشين بيت مُحقين في افتخارهم بالإنجازات التي جعلت الوضع الراهن حقيقة يمكن التمسك بها، وذلك بالنسبة إلى مواطنيهم على الأقل، ولكن ما زال هناك الكثير لإنهاء هذه المعركة.



9

المحدال

1973

احتمال ضئيل

بعد انتصار إسرائيل عام 1967 قدّرت استخبارات الجيش الإسرائيلي أنه يلزم للجيوش العربية فترة من «سنة إلى سنة ونصف» لاستعادة نشاطها وحيويتها أو على الأقل لتعويض معداتها المفقودة. وفي الحقيقة كانت قوة مصر العسكرية، على الأقل على الورق، أكبر مما كانت قبل الحرب. خلال سنوات ما بعد الحرب والتي سادتها حرب إسرائيل ضد تسلل الفدائيين الفلسطينيين عبر نهر الأردن وحرب الاستنزاف التي شنتها مصر ضد الضفة الشرقية للقناة، أعدت الاستخبارات العسكرية شبكة مراقبة الكترونية ومحطات الاتصال على خطوط وقف إطلاق النار الجديدة. وتم بناء التحصينات المدعّمة والمجهّزة بهوائيات في جبل حرمون على الطرف الشمالي لمرتفعات الجولان والمطل على سهل دمشق، وكذلك على طول نهر الأردن. وفي قناة السويس تَمَّ تجهيز محطة أم خشيبة على المرتفعات التي تبعد 30كلم شرقي القناة والتي تطل على مصر السلفى.

كانت أمان تتنصت على الاتصالات العربية في نقاط عديدة من خط الجبهة. في أوائل السبعينات، اكتشفت أجهزة مكافحة التجسس المصرية عمود هاتف مجوّفاً قرب القواعد العسكرية على خليج السويس يحتوي على بطارية وجهاز إرسال، وكان يبث نداءات على طول الخط. كانت أمان وبكل بساطة قد وضعت هذا العمود الذي يحتوي على هذه المعدات المعقدة مكان العمود الأساسي.

خلال حرب الاستنزاف (1968 - 1970) والتي كانت تمتاز بتبادل مستمر للقصف المدفعي وغارات الكوماندو، ثم في مراحلها النهائية بهجمات جوية إسرائيلية على مواقع مصرية على خط الجبهة وعلى مواقع استراتيجية في وادي النيل، لعبت الاستخبارات العسكرية دوراً مسانداً هاماً في تزويد رجال الكوماندو الإسرائيليين والطيارين بلوائح

للأهداف المصرية. وأثبتت نجاحها في إعطاء المعلومات وتسهيل تدمير جسر نجع حمادي ومنشآت الكهرباء، وكذلك في غارة شنتها الوحدات المدرعة في الجيش الإسرائيلي واستخدمت فيها دبابات سوفياتية الصنع من نوع ت55 وناقلات جند سوفياتية الصنع أيضاً؛ واستيلاء وحدة مظليين على محطة رادار من طراز ب 12 سوفياتية الصنع ليلة عيد الميلاد عام 1969 وتفكيكها، ثم نقلها من الغردقة على خليج السويس إلى إسرائيل.

في ذلك الوقت بدأت استخبارات الجيش الإسرائيلي تطور الطائرات الموجهة دون طيار التي تحمل كاميرات تصوير لمراقبة خط الجبهة دون أن تعرّض حياة الطيارين الغالية لخطر الأسلحة الأرضية. بدأ الرائد مردخاي بريل من أمان العمل بهذا المشروع وأقنع رؤساءه بشراء ثلاث طائرات - ألعاب - تُقاد عن بعد من صنع الولايات المتحدة بثمن مقدار 850 دولاراً. وفي أثناء تجربة هذه الطائرات التي يبلغ عرض كل منها 1,5م، فوق بطارية مدفعية مضادة للطائرات تبيّن أنه يصعب إصابتها بالنيران الأرضية. كانت العملية الأولى في صيف 1969 فوق المواقع المصرية قرب الإسماعيلية ناجحة جداً. لم يطلق المصريون النار على الطائرة وعادت إلى قواعدها حاملة صوراً واضحة. كذلك نفذت رحلة أخرى فوق مواقع الجيش العربي في وادي الأردن وكانت ناجحة أيضاً. فيما بعد أصبحت الطائرات الموجهة دون طيار ذات مدى أطول وجهزت بكاميرات تلفزيونية وغدت المصدر الأساسي لمعلومات أمان عن المواقع العسكرية المعادية.

أطلق العنان للقوات الجوية الإسرائيلية على طول قناة السويس في تموز/ يوليو 1969 بعدما عجزت قوات المشاة والمدرّعات والمدفعية الإسرائيلية المتحصّنة على الضفة الشرقية عن مواجهة الحجم الهائل للنيران المصرية. عملياً كانت القوات الجوية تعمل كمدفعية تحلّق في الجو! في كانون الثاني/ يناير 1970 وبعد ستة أشهر من الغارات الجوية الإسرائيلية التي فشلت في إسكات المدفعية المصرية بدأت القوات الجوية الإسرائيلية بمهاجمة معسكرات الجيش المصري وأهداف استراتيجية في وادي النيل، وذلك باستخدام الطائرات الجديدة من طراز فانتوم ف - 4. أرغمت هذه الاختراقات العميقة عبدالناصر، على الذهاب إلى موسكو في 24 كانون الثاني/ يناير، وطلب مساعدة سوفياتية واسعة النطاق للدفاع عن الأجواء المصرية. ردَّ السوفيات بسرعة وأرسلوا بطاريات صواريخ سام المضادة للطائرات ومن ضمنها أحدث طراز وهو سام 3 مع أطقم عمل سوفياتية وأسراب من طائرات ميغ 21 مع طيارين وفنيين سوفيات أيضاً. ولكن وعلى الرغم من تراكم المعلومات من تشرين الأول/ أكتوبر إلى تشرين الثاني/ نوفمبر 1969، وفي الاتجاه الصحيح، فقد فشلت أمان في توقع وصول وحدات الدفاع الجوي السوفياتية إلى مصر. وكان قد صدر تقرير عن أمان يفيد أنَّ هناك احتمالاً ضئيلاً لنشر قوات سوفياتية، وقد أيّد

هذا التقدير، تقديرٌ آخر من وكالة المخابرات المركزية الأميركية.

اعتباراً من نيسان/ أبريل 1970 نفّذ السوڤيات دوريات جوية فوق وادي النيل وأوقفت إسرائيل اختراقاتها إلى عمق البلاد. عندها بدأ السوڤيات بدفع بطاريات الصواريخ والدوريات الجوية شرقاً باتجاه قناة السويس لتأمين تغطية القوات المصرية على خط الجبهة والتي كانت ما تزال تتعرض للقصف اليومي من قبل القوات الجوية الإسرائيلية. ردّت إسرائيل بقصف قواعد الصواريخ السوڤياتية المتمركزة على الحد الشرقي الأقصى لها. أرسل السوڤيات طائرات ميغ لحماية صواريخهم، وعندها عادت الطائرات الإسرائيلية أدراجها. لقد كان الأمر مسألة وقت حتى حصول مواجهة جوية إسرائيلية سوڤياتية، في نهاية تموز/ يوليو 1970 أسقطت طائرات الفانتوم الإسرائيلية أربع أو خمس طائرات ميغ يقودها طيارون سوڤيات، في اشتباك جوي غربي القناة.

أثار القلق من تصعيد المواجهة السوڤياتية ـ الإسرائيلية الحضور الأميركي، أعدَّ وزير الخارجية الأميركي وليم روجرز خطة لوقف إطلاق النار على جبهة قناة السويس. وكان عبدالناصر قد توصل، منذ وقت طويل، إلى اقتناع بأنَّ حرب الاستنزاف قد فشلت في تحقيق هدفها في إزاحة إسرائيل عن قناة السويس، ولم يكن السوڤيات ولا الإسرائيليون يريدون مواجهة جدية. دخل وقف إطلاق النار حَيّز التنفيذ في 7 آب/ أغسطس. في أثناء نقل شبكة الصواريخ المضادة للطائرات، قامرت القاهرة وذلك بأن اعتبرت أنَّ إسرائيل لن تلجأ إلى القوة للرد على خرق شروط وقف إطلاق النار. وكان المصريون على حق: فقد عضّت إسرائيل على أنيابها ولم تفعل شيئاً.

ومن سخرية الأقدار أنَّ أمان كانت قد حذرت الحكومة قبل أسابيع من أنَّ المصريين حتماً سيخالفون شرط تحديد عدد القوات وسيحركون مظلة الصواريخ باتجاه الشرق. بحلول تشرين الأول/ أكتوبر 1970 كان هناك حوالى 50 بطارية صواريخ سام على جبهة السويس منها 16 بطارية يشغلها خبراء سوڤيات. عندما اشتكت إسرائيل إلى الولايات المتحدة من أنَّ مصر قد خرقت الاتفاق قال رئيس وحدة الاستخبارات في وزارة الخارجية الأميركية راي كلاين للبيت الأبيض إنَّ الشكوى الإسرائيلية لا أساس لها من الصحة. عندما قال سفير إسرائيل في واشنطن إسحق رابين للملحق العسكري الجنرال إيلي زعيرا ما حدث، طلب زعيرا على الفور من تل أبيب أنْ ترسل له إثباتات فوتوغرافية وصوراً جوية تظهر الانتشار المصري. وصلت هذه الصور في حينها واستدعي زعيرا إلى البيت الأبيض وعَرَض هذه الإثباتات أمام الرئيس نيكسون. عندها عبّر نيكسون عن غضبه من كلاين وأمر وزارة الدفاع الأميركية برفع القيود عن عدة أنواع من الأسلحة كان الإسرائيليون قد طلبوا شراءها قبل عدة أشهر.

الرسالة المصيرية ـ «فجل»

ساد الهدوء لمدة ثلاث سنوات، بين صيف 1970 وخريف 1973، على حدود إسرائيل مع كل من سوريا ومصر. بدا هذا الوضع الراهن أنَّه ثابت. تمَّ احتواء المقاومة الفلسطينية المسلحة في الضفة الغربية وقطاع غزة بينما جذبت الهجمات الإرهابية لمنظمة التحرير الفلسطينية في الخارج الانتباه الدولي وأثبتت عجز هذه المنظمة عن مواجهة عدوها القوي. كانت إسرائيل مقتنعة بالوضع، لكن العرب الذين كانوا ما يزالون يعتبرون أنَّ احتلال مرتفعات الجولان وشبه جزيرة سيناء يشكل إهانة قوية، صمموا على وضع حد لهذا المأزق.

في الساعة 1,55 بعد ظهر يوم السبت الواقع في 6 تشرين الأول/ أكتوبر 1973 هاجم الجيش المصري والجيش السوري كل على جبهته المواقع الإسرائيلية على الضفة الشرقية لقناة السويس وعلى مرتفعات الجولان. وقد فوجىء الجيش الإسرائيلي تماماً بهذا الهجوم، وسيطر المهاجمون على معظم المواقع خلال دقائق وساعات. وكان ذلك أحد أسوأ المفاجآت الاستراتيجية منذ أن غزا هتلر روسيا عام 1941. ادعى قادة الجيش الإسرائيلي فيما بعد أنَّ أمان والموساد قد سبّبتا هذه المفاجأة.

مع ذلك كان لدى إسرائيل فترة إنذار هي 36 ساعة قبل موعد الهجوم، ففي الساعة 2,30 من فجر يوم الجمعة في 5 تشرين الأول/ أكتوبر وصلت برقية إلى رئيس الموساد زفي زامير مع رسالة من أكثر عملاء هذا الجهاز أهمية. قالت الرسالة: تزنون (أي فجل بالعبرية) وكانت الكلمة المتفق عليها تعني أنَّ «الحرب وشيكة» وكان ذلك ما ينتظره الموساد وأمان بالضبط منذ أسبوعين، وفي هذين الأسبوعين لم يجر هذا المصدر الذي وصفه مسؤول إسرائيلي كبير «أفضل عميل تملكه أيَّ دولة في زمن الحرب ومصدر عجائبي» أيَّ اتصال. قال مدير مكتب زامير وهو أوَّل مسؤول إسرائيلي يطلع على البرقية ويفهم مضمونها: «لم يكن لدينا أي شيء مثلها» ووعدت الرسالة بتفاصيل إضافية خلال الأربع وعشرين ساعة التالية.

لم يخبر زامير رئيسة الوزراء مئير ولا وزير الدفاع دايان ولا رئيس الأركان ديفيد اليعازر عن هذه الرسالة. بعد بضع دقائق اتصل رئيس أمان إيلي زعيرا بزامير ليطلعه على آخر المعلومات الواردة من مصر وسوريا، عندها أخبر زامير أنَّ رسالة قد وردت من مصدره الرفيع المستوى. قال رئيس الموساد بكل بساطة: «إنَّها الحرب ليس لدينا تاريخ معينً، إنَّها وشيكة». مع ذلك كان غياب أيُّ تاريخ أو توقيت للهجوم، حاسماً جداً. ومرةً أخرى ودون أن يخبر رئيسة الوزراء تشاور زامير مع زعيرا وقرر أن يطير إلى أوروبا

لأخذ موعد ـ شخصياً ـ مع المصدر ويتبين الوضع. كان يريد تأكيداً وكان بحاجة إلى التوقيت. نام زعيرا على الرسالة وانتظر أن يسمع شيئاً من زميله رئيس الموساد.

أطلع زعيرا دايان على رسالة «الفجل» لأنه فيما بعد وفي يوم الجمعة أشار وزير الدفاع إلى المعلومة التي تلقاها زامير «من صديقه» وذكر أنَّ رئيس الموساد سيتلقى سريعاً تأكيداً لمضمونها. ترك زامير منزله الساعة 5,00 صباحاً وغادر جواً ثم اجتمع مع عميله في منتصف الليل. لم يتم حساب حوالى ثلاث أو أربع ساعات. اتصل زامير بزعيرا الساعة 3,45 من فجر يوم السبت 6 تشرين الأول/ أكتوبر وأخبره بأن المصريين والسوريين ينوون شن حرب «في غروب» ذلك اليوم. وقد تبع هذه المكالمة الهاتفية الدراماتيكية برقية أرسلت بالشيفرة إلى مقر قيادة الموساد وزعيرا.

يبدو أنَّ زامير فشل في إرسال المعلومات التي حصل عليها حوالى منتصف ليل 5 - 6 تشرين الأول/ أكتوبر، لأنه لم يكن هناك عامل شيفرة يداوم في السفارة الإسرائيلية حيث كان وذلك بسبب عطلة يوم الغفران. على أيِّ حال قرر في الساعة 3,45 أن يتجاوز الاحتياطات الأمنية ويرسل هذه المعلومات هاتفياً على خط عادي.

أدلى زعيرا فيما بعد بشهادته أمام لجنة أغرانات التي حققت حول فشل الاستخبارات قبل الحرب وقال:

«كان هذا المصدر قد أعطى في أوقات سابقة عدداً من التواريخ والتوقيتات لنشوب الحرب ولم تقع الحرب. من الممكن أن لا تكون الحرب قد وقعت لأنَّ المصريين لاحظوا أنّنا عبأنا قواتنا في تلك الأوقات. لكنه من الممكن أيضاً أن يكون هذا المصدر قد ضللنا.. وفي أيِّ حال هذه المرة (في 6 تشرين الأول/ أكتوبر) قال المصدر بوضوح: اليوم».

ما يزال المصدر الحقيقي لهذه الرسالة المصيرية سراً وثيقاً ودفيناً. وصفه دايان على الشكل التالي: «لم يكن تقريراً عن النشاطات العربية في الميدان بل رسالة استخبارات حول قرار عربي بدخول الحرب. لقد تلقينا رسائل مشابهة في الماضي وعندما لم يحصل أيُّ هجوم بعدها، كان الرئيس السادات يشرح أنَّهُ غيّر رأيه في اللحظة الأخيرة».

حوالى الساعة 4,30 اتصل المقدم أفنز شاليف مدير مكتب اليعازر برئيس الأركان وأخبره «أنَّ المعلومة التي كان ينتظرها قد وصلت وأنها واضحة تماماً ـ ينوي الجيش المصري والجيش السوري شن هجوم على إسرائيل الساعة 6,00 بعد الظهر. سيجري الهجوم في وقتٍ واحد على جبهتي السويس ومرتفعات الجولان».

كـان هذا الخـطأ أو التضليل في المعلومـات حول تـوقيت الهجـوم المصري السـوري المشترك الساعة 6,00 بعد الظهر حاسماً ولا يُقَدَّر بثمن لدى الجانب العربي. بدأ الهجوم في الحقيقة قبل ساعات أي الساعة 1,55 بعد الظهر مما أدّى إلى مفاجأة العديد من الـوحدات الإسرائيلية وهي ما زالت بين القواعد الخلفية والمراكز الأمامية.

كانت المعلومة الأصلية على ما يبدو دقيقـة أو أدق. ولكن وكما تبين من التحليل أنَّ هذه الرسالة التي تتحدث عن نشوب حرب في «ساعات بعد الظهر» أو «قبل الغروب» قد جرى تحويرها على الطريق حتى صارت في موعد محدد «الساعة 6,00 بعـد الظهـر» أو عند الغـروب. كان غـروب الشمس في يوم السبت 6 تشرين الأول/ أكتـوبـر 1973 السـاعـة 5,20. لامت لجنة اغرانات زعيرا ونائبه ومدير قسم الأبحاث في أمان الجنرال أريه شـاليف لخطأهما في إعداد التوقيت.

في اجتـماع الحكومـة الإسرائيلية صبـاح يوم 6 تشرين الأول/ أكتـوبر قـالت رئيسـة الوزراء: «إن الحرب ستبدأ الساعة السادسة مساء. . . وربمـا كان المعنى السـاعة الـرابعة» وصفت وصول الرسالة المصيرية «بالمعجزة» قال دايان إنَّهُ يفترض أنَّ العرب سوف يفتحون النار الساعة 5,00 مساء. تساءل وزير التجارة والصناعة حاييم يارليف وهو سلف اليعـازر في رئاسة الأركان من أنَّ التقريـر الذي يقـول أنَّ الهجوم سيجـري السـاعـة 6,00 مساء لا معنى له من الناحية العسكرية. أيَّد إيغال آلون وزير التعليم والذي كان جنرالاً في حـرب 1948 بارليف، لكن اليعازر كان صلباً وقال: إن هذه هي الرسالة وإنَّها موثوقة.

خطة الحرب العربية

كانت أمان على علم بخطة الهجوم المصرية عبر قناة السويس وفق تفاصيلها الدقيقـة وتشكيل موجات الهجوم والجدول الزمني وأهداف المدرعات والمدفعية وذلك منذ أواخر عام 1971. استناداً إلى المشروع المصري لعبور القناة على نطاق واسع والـذي جرى في الشتـاء الماضي وإلى المشاريـع الصغيرة التي نفـذت في السنوات الـلاحقة، تمكن قسم الأبحـاث في أمان من الإحاطة بدقائق الخطة. قدّر قسم الأبحاث في تحليله نصف السنـوي الذي نُـظِّم في أواسط عام 1972 أنَّ القيادة المصرية العليا قد رفضت فكرة استئناف حرب الاستنـزاف وأنَّها كانت تخطط لعبور القناة على نطاق واسـع بهدف الاستيـلاء على قسم من سينـاء يمتد شرقاً حتى ممري الجدي ومتيلا الحيويين. دعت الخـطة المصرية والتي كـان اسمها الـرمزي «عملية بدر» إلى اقتحام الممر المائي على مرحلتين بخمس فـرق مشاة تشكـل خمسة رؤوس جسـور منفصلة بعمق 10كم (والتي في النهايـة تلتحم مـع بعضهـا لتشكـل جبهـة كـاملة)

وبأفواج من قوات الكومـاندو المحمـولة جـواً لإعاقـة أعمال المؤخـرة الإسرائيلية عـلى نقاط تقاطع الطرق الهامـة. كانت الفـرق الخمس وهي الثامنـة عشرة والثانيـة والسادسـة عشرة والسابعة عشرة والتاسعة عشرة ـ تعتبر عناصر المقدمة للجيشين الثاني والثالث اللذين كانـا يضمان ثلاث فرق مدرعة أيضـاً. (كان الجيش الأوّل يتـألف من فرقتـين مؤللتين وفـرقة وحـدات خاصة قد تُرِك ليدافع عن القـاهرة ووادي النيـل). كان من المقـرر أن يتبع هجـوم المشاة مرحلة جديدة حيث تعبر المر المائي فرقتان مدرعتان ولواءان مدرعان مستقلان وتنتقل من خـلال رؤوس الجسور وتتقـدم للوصول إلى خط الممـرات. وفي الوقت نفسـه تستولي قـوة عمل مشتركة من وحـدات البحرية والمظليين على شرم الشيخ عـلى الطرف الجنـوبي لشبه جزيرة سيناء.

في أواسط عام 1973 كانت أمان تعرف الخـطة بكاملهـا. وعلى هـذا الصعيد كـانت الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية مخطئة في أنها لم تـدرك أنّه وخـلافاً للعقيـدة العسكريـة السوڤياتية، فرض المصريون توقفـاً مصطنعـاً أو «توقفـاً عملانيـاً» بين مـوجة العبـور الأولى وإعـادة التجميع وبـين بدايـة المرحلة الثـانية مـرحلة الاختراق المـدرع. ولـو كـان الجيش الإسرائيلي يعرف ذلك لما دفع بكتائب الدبابـات إلى شن هجمات معـاكسة دمـوية وفـاشلة على رؤوس جسور المشاة في يوم 8 تشرين الأول/ أكتوبر خشية أن يتقدم المصريون مباشرة إلى ممـري الجدي ومتيـلا. أعدَّ الخـطوط العامـة لهذه الخـطة الـرئيس السـادات والجنـرال سعدالدين الشـاذلي. كانت أمـان تعرف أيضـاً تفاصيـل كثيرة عن خـطة الحرب السـورية وذلك كما قال زعيرا في اجتماع لكبار ضباط الجيش في 5 تشرين الأول/ أكتوبر.

كانت معرفة خطة أو خطط الحرب العربية شيئاً، والاعتقاد بأنَّ العرب ينـوون فعلاً الـدخول في الحـرب شيئـاً آخـر تمـامـاً. في خـريف عـام 1973 أثبت القـادة السيـاسيـون والعسكريون الإسرائيليون عدم قدرتهم على الانطلاق من تلك المعرفة إلى ذلك الاعتقـاد. وكان يقف أمام طريقهم ما كان يسمى بالعبرية «كونتزبزيا» أي «الاعتقـاد» أو مجموعـة من الافتراضات الخاطئة.

الاعتقاد أو الافتراضات الخاطئة

بعد أن خلف أنور السادات جمال عبدالناصر في أيلول/ سبتمـبر 1970 بوقت قصـير بدأ يعلن عن نواياه باستئنـاف الحرب ضـد إسرائيل. وفي أوائـل عام 1971 أعلن أنَّ تلك السنة «هي سنة الحسم» لكن سنة 1971 مضت دون استئناف العمليات العسكريـة، وهذا ما أقنع قسم الأبحاث في أمان والأركان العامة في الجيش الإسرائيلي والزعماء السياسيين في البلاد أنَّ الزعيم المصري الجديد لا يعني ما يقوله، وقد سمّاه العديد منهم «بالمهرج».

في أواخر الستينات وأوائل السبعينات ساد «اعتقاد» أنَّ العرب لا نيَّة لديهم ولا يستطيعون في المدى القريب والمتوسط أنْ يشنوا حرباً ضد إسرائيل. كان هذا الاعتقاد مبنياً على افتراضات متعددة:

1 ـ الهزيمة الساحقة التي ألحقتها إسرائيل بالجيوش العربية عام 1967،واستمرار احتفاظها بالأراضي العربية المحتلة التي شكلت لها عمقاً إقليمياً وأعطت البلاد تقدماً عسكرياً كان العرب يقرّون به.

2 ـ لن تجرؤ سوريا وحدها ومن تلقاء نفسها أن تخاطر بحرب ضد إسرائيل.

3 ـ لن تخاطر مصر باللجوء إلى الحرب ما دامت ضعيفة في الجو، (في القوات الجوية وفي قوات الدفاع الجوي).

كان تقدير أمان للمخططات العربية حتى 5 تشرين الأول/ أكتوبر 1973 أي قبل يوم واحد من يوم الغفران هو أنَّ الحرب «غير محتملة» أو غير «محتملة على الإطلاق» كان هذا الافتراض غير الصحيح أساس الخطأ الفادح في الاستخبارات ـ المحدال وهو تعبير جديد استخدم بعد الحرب ـ والذي أدّى إلى الكارثة وغيّر وجه الشرق الأوسط في السنين اللاحقة.

كان استبعاد إسرائيل لاحتمال الحرب مبنياً على ازدراء تام للعرب. أنكر الإسرائيليون بكل ابتهاج الإعلانات المصرية المتكررة من أنَّ الوضع الراهن لا يمكن القبول به وأنَّ الحرب حتمية ولا يمكن تجنبها. قال زفي زامير فيما بعد:

«نحن وبكل بساطة، لم نعتقد أنَّهم أكفَّاء. عملياً كانت هذه مشكلتي الشخصية، لقد كنا نحتقرهم. قال لي أحد الجنرالات: ضع جميع مظلييهم مع صواريخ ساغر (الصواريخ المضادة للدبابات التي دمرت الدبابات الإسرائيلية) على تلة وأنا أقضي عليهم بدبابتين. حتى عندما تلقينا معلومات عن المدفع المائي الذي كانوا ينوون استخدامه لإزالة الحاجز الرملي على جوانب خط بارليف، كان لدينا الشعور نفسه: أيّ مدفع مائي؟!».

في الدوائر العليا في الحكومة الإسرائيلية، وبالتحديد في وزارة الخارجية، كان هناك البعض ممن لم يسقطوا أمام هذا الاعتقاد. كتب جدعون رافايل وهو دبلوماسي رفيع المستوى فيما بعد:

«لقد تجرأ البعض منا على الاختلاف مع تلك النظرة. بغض النظر عن التطورات التي حصلت منذ بداية عام 1973 فقد بدأت تقديرات الاستخبارات وبشكل متزايد تؤكد نفسها.

لقد تنبأوا بشكل قاطع باستمرار وقف إطلاق النار دون إزعاج. ومن الصعب أن نعرف من أثّر بمن؟ ما زال السؤال ما إذا كان العسكريون هم الذين أثّروا بعقول السياسيين وأراحوها أو ما إذا كانت حالة الرضا الذاتي السائدة هي التي بلّدت العقل العسكري؟».

الخداع السياسي العربي

كان هناك عنصر خداع سياسي وعسكري في الخطط الحربية المصرية ـ السورية. اجتمعت سلسلة من الأحداث العرضية المصادفة خلال الأشهر والأيام السابقة للحرب مع حملة الخداع، وأدّى ذلك إلى أخطاء في تقدير الإسرائيليين لما حدث أو لما كان على وشك أن يحدث. هذه الأحداث إما أنها حرّفت الانتباه عن التحضيرات العربية للحرب، أو خدعت المراقبين الإسرائيليين واعتقدوا أنّ ما يشاهدونه ليس تحضيراً للحرب. وقد نجحت خطة الخداع العربية وكان ذلك مفاجأة لواضعيها. وساهمت تصريحات الرئيس السادات المتكررة حول نواياه عام 1972 وفي النصف الأول من عام 1973 في تعمية القادة الإسرائيليين عن مشاهدة التحضيرات المصرية للحرب. وكان وَقْعُها على آذان الإسرائيليين مثل غيرها. وفي السنة اللاحقة كان هناك أسلوب مماثل. في عيد العمال في أوّل أيار/ مايو صرح السادات: «في السنة القادمة لن أتباطأ في تحرير الأرض.. يجب أن تتوقف وقاحةُ إسرائيل المستمرة منذ 23 عاماً. وكما قلت: أنا مستعد للتضحية بمليون شخص في هذه المعركة». في تشرين الثاني/ نوفمبر قال السادات لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي الحاكم إنّ مصر سوف تذهب إلى الحرب خلال ستة أشهر وإلى أبعد تقدير خلال سنة.. في كانون الأول/ ديسمبر قال السادات أمام مجلس الأمن القومي المصري إنه قد فشلت جميع الجهود للتوصل إلى تسوية سلمية وإنّ الحرب هي السبيل الوحيد «لتحرير الأرض المغتصبة».

أثّرت تهديدات السادات المتكررة على مصداقيته وأصبح كلامه مثل عواء الذئب. خلال ربيع وصيف وخريف عام 1973 تُرجم الرفض الإسرائيلي للسادات إلى عدم الأخذ بتهديداته. وتحوّل عدم الأخذ بتصريحاته إلى الخطأ الفادح بعدم الأخذ بنشاطاته على الأرض على محمل الجد. كان هذا عاملاً حيوياً في إخماد الإسرائيليين.

وهكذا لم يأخذ الإسرائيليون في القدس على محمل الجد إعلان راديو القاهرة في 11 أيلول/ سبتمبر 1973 أنّ موضوع الاجتماع الذي جرى في القاهرة بين السادات والملك الأردني الحسين كان «بحث التحضيرات للمعركة المصيرية ضد إسرائيل».

استخدمَ خطاب السادات في ذكرى وفاة الرئيس عبدالناصر في 28 أيلول/ سبتمبر

1973 ـ أي قبل أسبوع من الحرب ـ لخداع المستمعين الإسرائيليين الذين كانوا يزدادون قلقاً من الحشود العسكرية المصرية والسورية على الحدود. لم يكشف عن الحاجة إلى قتال إسرائيل بل كان هناك كلام روتيني وأكّد السادات وبغموض على أنّ تحرير الأرض هو الأولوية المطلقة، وقال: «بإذن الله سوف نحقق هدفنا».

تحويل الأنظار إلى شنو

تم استكمال الخداع السياسي بعدة تحويلات خلال مرحلة العد العكسي للحرب، وكانت قضية شنو أخطر حادثة، وقد حوّلت انتباه أجهزة الاستخبارات السياسية والعسكرية بعيداً عن الشرق الأوسط إلى أوروبا لمدة خمسة أيام حاسمة.

في 28 أيلول/ سبتمبر احتجز مسلحان عربيان على الحدود النمساوية قطاراً قادماً من تشيكوسلوفاكيا يقل مهاجرين من اليهود السوفيات. بعد احتجاز الرهائن اليهود والنمساويين طالب المسلحان بإغلاق مخيم شنو في ڤيينا الذي كان يعمل كمحطة على الطريق لليهود السوفيات المهاجرين إلى إسرائيل وذلك لقاء إطلاق سراح الرهائن. أذعن المستشار النمساوي برونو كرايسكي بسرعة. تخوّفت إسرائيل من هذا الخضوع للإرهاب. وفي 1 تشرين الأول/ أكتوبر غادرت رئيسة الوزراء مئير إلى ڤيينا لمحاولة إقناع كرايسكي (وهو يهودي اعتبر في القدس خائناً لأنه كان يميل إلى منظمة التحرير الفلسطينية) لإلغاء قرار إقفال المخيم. فشلت مئير في ذلك. وفي 3 تشرين الأول/ أكتوبر ذكرت أمام اجتماع الحكومة الإسرائيلية أنّ كرايسكي لم يقدم لها حتى كأساً من الماء.

ساهمت دراما الخطف وإذعان كرايسكي ومهمة مئير الفاشلة في ڤيينا جميعها في تحويل الانتباه الإسرائيلي من التطورات الوشيكة الوقوع على مقربة من الوطن. هل كانت حادثة شنو بالفعل جزءاً من عملية الخداع؟ لا يوجد أيُّ إثبات واضح. لم يُصرّح أيُّ زعيم عربي أنّها كانت كذلك، ولكن في تلك الأوقات كان من الصعب أن يعلن أيُّ زعيم عربي مسؤوليته عن هجوم إرهابي مهما كانت دوافع هذا الهجوم. كان المسلحان من عناصر منظمة الصاعقة، وهي جناحٌ من منظمة التحرير الفلسطينية تشرف عليه الحكومة السورية. ومن غير المعقول أن يقوما بمثل هذه المهمة الحسّاسة من دون ضوءٍ أخضر من حكومة دمشق. وقبل ذلك بأيّام قليلة، ندد زعيم هذه المنظمة زهير محسن بالهجمات الإرهابية في الخارج واعتبرها «أعمال مراهقين». لكن هذه الحادثة ساعدت في مجال جذب الاهتمام الإسرائيلي لمدة أربعة أو خمسة أيّام حاسمة.

إنّ ما حدث في القدس وتل أبيب بسبب الأحداث التي جرت على الحدود

النمساوية ـ التشيكية خلال الأيّام الأولى من شهر تشرين الأول/ أكتوبر هو نسخة مصغرة عن الاتجاه الخاطىء لطاقات الاستخبارات الإسرائيلية الذي تم سلوكه منذ عام 1970 وتحديداً وبشكل أدق اعتباراً من عام 1972.

أدّت زيادة الهجمات الفلسطينية على الأهداف الإسرائيلية واليهودية في الخارج إلى تحويل مصادر الاستخبارات بعيداً عن الجيوش النظامية العربية وذلك للتركيز على مقاتلة الإرهاب. وأصبح هذا التركيز أكثر حدة بعد مجزرة الألعاب الأولمبية في ميونيخ في أيلول/ سبتمبر 1972. أعلنت المصادر العربية فيما بعد أنه منذ حرب الأيام الستة، سحبت إسرائيل عدداً كبيراً من عملائها من مصر وسوريا «لأنها لم تعد تتعامل مع تهديد الحرب بجدية وأنها قررت أن تركز على اختراق المنظمات الإرهابية».

ربما كان انكشاف بضعة عملاء للموساد في مصر عاملاً ساهم في تعمية الإسرائيليين قبل أشهر من الحرب. فقد أوقف اثنان من العملاء وهما ضابط مصري في سلاح الهندسة وصديقته في حزيران/ يونيه 1973 وأعدما في السنة اللاحقة بعدما اكتشف موظف متيقظ في البريد ما تبين أنّه رسالة مشفّرة على الجانب الآخر من طابع البريد. تضمنت الرسالة معلومات عن قواعد الصواريخ. كان نبيل النحاس أحد قدامى العملاء الإسرائيليين في مصر وكان رئيس القسم التقني في منظمة التضامن الأفرو أسيوي في القاهرة أوقف في أواسط شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 1973 لكنه كان تحت المراقبة الشديدة قبل وقت طويل. كما أعلن في القاهرة عام 1974 عن اعتقال وإعدام حوالى 16 مصرياً بتهمة التجسس لإسرائيل وأوقف معظمهم عام 1973.

هناك عميل إسرائيل آخر ظل ينشط حتى عتبة حرب يوم الغفران وهو إبراهيم شاهين الذي كان يعمل هو وزوجته وفيما بعد أبناؤه الثلاثة في أخذ صور فوتوغرافية وتنظيم خرائط «لمواضيع ميدانية» مثل تحديد التحصينات والمطارات وقواعد الصواريخ وانتشار مختلف الوحدات. كان شاهين فلسطينياً جندته أمان في العريش بعد وقت قصير من الاستيلاء على سيناء عام 1967، وذلك كعميل على مستوى منخفض وطُلب منه أولاً الحصول على معلومات غير مضرة وغير مهمة ـ مثل أسعار المواد الغذائية وأسعار وسائل النقل ـ قبل أن ينتقل إلى الأمور العسكرية، ثم بدأ يتلقى مبالغ مالية بشكل منتظم من المشرفين عليه. أمّن معلومات عن التحركات الكثيفة للقوات في منطقة القناة قبل شهر من يوم الغفران ولكن أُعلن فيما بعد أنَّ هذه المعلومات وصلت إلى إسرائيل بعد الحرب. أوقف شاهين في آب/ أغسطس 1974 وأعدم شنقاً عام 1977.

في أوائل شهر أيلول/ سبتمبر أعادت مصر والأردن العلاقات الدبلوماسية بينهما،

والتي كانت القاهرة قد قطعتها في آذار/ مارس 1972 عندما أعلن الملك حسين عن خطته لإقامة فدرالية فلسطينية ـ أردنية. فشلت الاستخبارات الإسرائيلية في أن تربط هذا التحرك بالتحضيرات المصرية للحرب.

خلال عام 1973 عقد الوزراء المصريون محادثات مع الحكومات الغربية وكانوا «يتكلمون بتعابير هادئة.. وكانت الصحافة والإذاعة تتحدث عن اهتمام مصر وسوريا في البحث عن حل سلمي لنزاع الشرق الأوسط». وفي نهاية شهر أيلول/ سبتمبر وافق وزراءخارجية العرب وإسرائيل على الاجتماع سراً في الولايات المتحدة للبحث في إجراء المفاوضات.

ذكرت صحيفة الأهرام أنَّ وزير الدفاع المصري أحمد إسماعيل علي قرَّر أن يجتمع مع نظيره الروماني في 8 تشرين الأول/ أكتوبر. يوم بداية الحرب أرسل الرئيس السادات مبعوثاً إلى زعماء الطائفة اليهودية في مصر في ذكرى يوم الغفران. ولكن استنتج محلل إسرائيلي واحد على الأقل أن المصريين لم يكن لهم أمل كبير في الخداع السياسي ولم يتكلوا عليه كثيراً. كان السادات يعتقد أنَّ تحضير الشعب للمعركة أهم من خداع العدو. في زياراته إلى الوحدات العسكرية المصرية وخطاباته فيها خلال فترة العد العكسي للحرب، حاول الرئيس السادات عمداً أن يخلق «شعوراً واضحاً بأنَّ الحرب القادمة ضرورية».

كان هناك أيضاً خداع سياسي من جانب سوريا، أعلن راديو دمشق في 4 تشرين الأول/ أكتوبر أنَّ الرئيس الأسد سوف يبدأ جولة لمدة تسعة أيَّام في المناطق الشرقية السورية وذلك اعتباراً من 10 تشرين الأول/ أكتوبر.

الخداع العسكري المباشر

كان الخداع أحد الأسلحة الرئيسية لمصر قبل 6 تشرين الأول/ أكتوبر مع أنَّ السادات لم يتكل على نجاح عملية الخداع كي يشن الحرب.

قدرت الاستخبارات المصرية أنه سيكون لإسرائيل «مهلة إنذار تتراوح بين 3 إلى 15 يوماً»، قبل الهجوم. وتوقعوا أنَّه في أحسن الأحوال سوف تشن القوات الإسرائيلية الهجمات المعاكسة ضد رؤوس الجسور على الضفة الشرقية للقناة بعد 24 ساعة من بدء القتال، وفي أسوأ الأحوال تحصل هذه الهجمات بعد فترة من 6 إلى 8 ساعات من العبور. وبالتأكيد فاجأ نجاح الخداع القيادة المصرية العليا.

كان عنصر الخداع الأساسي في «عملية بدر» هو أنها جرت في إطار مشروع تدريبي

شائع اسمه الرمزي «تحرير 41» وبالتحديد في نهاية هذا المشروع، خدعت أمان وأجهزة الاستخبارات الإسرائيلية الأخرى وذلك بأن اعتقدت أن الحشود المصرية الكثيفة على الجانب المصري من القناة كانت-جزءاً من مشروع تدريبي على عبور القناة أكثر مما هي تحضيرات لعملية عبور حقيقية. عام 1970 وزعت فرقة الأبحاث العسكرية في وزارة الحربية المصرية على قادة الفرق كتاباً عن الخداع في أثناء عبور قناة السويس وذلك قبل المباشرة بالمشروع التدريبي «تحرير 41» الذي كان من المقرر أن يبدأ في تشرين الأول/ أكتوبر من ذلك العام. تضمن هذا الكتاب وسائل الخداع العديدة التي من الممكن استخدامها وشرح كيف يمكن تحويل المشروع التدريبي إلى هجوم حقيقي في اليوم «ي».

كان نجاح خدعة «تحرير 41» عظيماً إلى درجة أن رئيس أمان إيلي زعيرا لم يعر اهتماماً بجميع التدابير المصرية المتخذة خلال التمرين (حالة الإنذار التي أعلنت في القطاع الشمالي والأوسط من منطقة القناة) وذلك انطلاقاً من المخاوف المصرية من أن تستغل إسرائيل المشروع التدريبي لتشن هجوماً. استخدم زعيرا هذه القضية في اجتماع لكبار الضباط في 5 تشرين الأول/ أكتوبر أي قبل 26 ساعة من بدء الحرب.

بدأ مشروع «تحرير 41» في 1 تشرين الأول/ أكتوبر. وكان من المقرر أن يمتد لغاية 7 تشرين الأول/ أكتوبر 1973. نص أمر العمليات الصادر في 30 أيلول/ سبتمبر أنه بعد إعلان كلمة ـ رمز متفق عليها يتحول المشروع إلى هجوم حقيقي. تم استدعاء الاحتياطيين المصريين على دفعتين، وقد سرح العديد من عناصر الدفعة الأولى. في الأيام الأولى من شهر تشرين الأول/ أكتوبر عممت القيادة العليا تعليمات مسبقة على الاحتياطيين المسرحين بأن يعودوا إلى العمل قبل 7 تشرين الأول/ أكتوبر. كذلك أعلن عن استئناف الدروس في كلية القيادة والأركان والأكاديمية الحربية في 9 تشرين الأول/ أكتوبر، ونُشرت تعليمات موجهة إلى العسكريين الراغبين بالذهاب إلى العمرة، وهي رحلة حج صغيرة إلى مكة، في صحيفة الأهرام وفي شبكات الاتصال العسكرية التي كانت أمان تراقبها حتماً. تم نقل معدات الجسور إلى منطقة القناة قبل أسابيع. كان بعضها مخبأً في تحصينات تحت الأرض وتم نقل بعضها ظاهرياً إلى قواعد الجيش الرئيسية في وادي النيل خلال الأيام الأخيرة التي سبقت الحرب. في 4 تشرين الأول/ أكتوبر نشرت وسائل الإعلام المصرية أنّه تم تسريح 20 ألف احتياطي. وقبل الهجوم وفي صباح 6 تشرين الأول/ أكتوبر نشر المصريون حضائر خاصة من القوات على طول القناة وكانت مهمتهم التنقل دون اعتمار الخوذة ودون سلاح وأن يسبحوا ويصطادوا السمك ويأكلوا البرتقال.

كان الخداع العسكري المصري فعالاً جداً. في اجتماع الأركان العامة للجيش

الإسرائيلي في 1 تشرين الأول/ أكتوبر وصف زعيرا «تحرير 41» بالتفصيل وطرح جانباً الفكرة التي تقول إنَّ هذا المشروع التدريبي هو تمويه لهجوم حقيقي. لاحظ رئيس أمان أنَّ القيادة المصرية العليا قد أصدرت تعليمات إلى وحداتها بتجديد إجازاتهم في 8 تشرين الأول أكتوبر وذلك بعد يوم من انتهاء المشروع. سُمح لبعض الضباط بالذهاب إلى مكة وهذا لا يمكن أن يحصل إذا كانت هناك حرب. وفي صباح يوم 5 تشرين الأول/ أكتوبر وفي اجتماع مع كبار ضباط الجيش أطلع زعيرا، الذي كان ما يزال يناقش في «الاحتمال الضئيل»، على تقرير يفيد بأن طلاب المدرسة الحربية المصرية الذين أرسلوا إلى منطقة القناة قد تلقوا أوامر بالعودة إلى القاهرة في — تشرين الأول/ أكتوبر، كانت الصورة كاملة لكنها مخطئة تماماً.

ذكرت وسائل الإعلام السورية واللبنانية أنَّ الجيش السوري قد وضع في حالة إنذار خوفاً من ضربة وقائية إسرائيلية. وقد دعم هذا رأي أمان بأنَّ الانتشار السوري كان دفاعياً. أما الإنذار الذي أعلن في اليوم نفسه على القطاعين الشمالي والأوسط من القناة فقد تم ربطه بـ «تحرير 41».

أحد الأسباب الرئيسيّة للنجاح الكبير لخطة الخداع هو أن القيادة المصرية نفذتها وكانت عينها على المراقبة الإسرائيلية وعلى الوحدات المصرية في الوقت نفسه. في الأشهر السابقة للحرب كان عدد قليل من الوزراء والجنرالات المصريين لا يصل إلى 10 عناصر، وكذلك عدد مماثل في الجانب السوري، يعلمون أنّه قد جرى التخطيط لحرب في الخريف. كان من بين هؤلاء الرئيسان أنور السادات وحافظ الأسد ووزيرا الحربية ومديرو العمليات ومديرو الاستخبارات العسكرية وقائدا القوات الجوية والدفاع الجوي في كل من البلدين. على الجانب المصري كان الرئيس السادات ووزير الحربية إسماعيل علي وحدهما مطلعين على الخطة بأكملها. أُعلم قادة الفيالق والفرق المصريين ومن يعادلهم من ضباط الأركان العامة عن الحرب في 1 تشرين الأول/ أكتوبر وذلك في أثناء اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة. كذلك علم نظراؤهم السوريون عن الحرب واليوم «ي» في اجتماع مماثل في دمشق. علم قادة الألوية والكتائب في كل من الجيشين عن الهجوم الوشيك في 5 تشرين الأول/ أكتوبر أو في صباح اليوم التالي أي في اليوم الفعلي للهجوم. أما الأغلبية الساحقة من الضباط والعسكريين المصريين والسوريين فلم يجدوا أمامهم إلاّ ساعتين أو ساعة قبل موعد الهجوم الحقيقي.

خلال الأيام الأخيرة من العد العكسي توقف القادة المصريون والسوريون السياسيون والعسكريون عن تبادل الرسائل بالهاتف أو باللاسلكي أو بالبرقيات، وكانوا قد تعلموا

درساً قاسياً من الإمكانيات الإسرائيلية في استخبارات الإشارة عام 1967. جرت المحافظة على أمن الاتصالات بوساطة آلة سويدية تسمى كريبتو والتي دخلت الاستعمال في الجيش السوري عام 1972.

العد العكسي للحرب وفشل الاستخبارات الإسرائيلية 1972 إلى 6 تشرين الأول/ أكتوبر 1973

في أواسط شهر تموز/ يوليو 1972 طردت مصر الخبراء السوڤيات وعددهم 20 ألفاً. فَسّرت أمان ذلك بأنها إشارة إلى قرار السادات بعدم الدخول في حرب في الوقت الحاضر، ولأنَّ الطرد يعني التخلي بشكل مؤقت عن شحنات الأسلحة السوڤياتية، وإضعاف الجيش المصري بشكل عام. في تبرير لهذه الخطوة فيما بعد وبَّخ السادات الاتحاد السوڤياتي لعدم تزويد مصر ببعض الأنواع من الأسلحة التي كان الأميركيون يزودون إسرائيل بها. وقد دعم هذا اعتقاد رئيس أمان بأنَّ السادات كان يدرك تفوق الجيش الإسرائيلي على جيشه، وأنَّه يرفض الخيار العسكري. في الحقيقة كان السادات مدفوعاً برغبته في تحرير نفسه من القيود السوڤياتية؛ إنَّه لن يسمح لموسكو بمعارضة أيِّ قرار يتخذه للذهاب إلى الحرب.

استناداً إلى أمان كان هدف السادات من طرد الخبراء السوڤيات هو إقناع الولايات المتحدة بأنَّ مصر قد تركت الاتحاد السوڤياتي وأنها تمثل إلى التوصل إلى حل سياسي في نزاع الشرق الأوسط، وهذا ما تستطيع واشنطن وحدها أن تتوسط من أجله، لكن الأميركيين لم يردوا على هذه الخطوة بفرض ضغوطات جديّة على إسرائيل لتقديم تنازلات.

في ذلك الخريف توصل السادات إلى استنتاج إلى أنَّ الحرب يجب أن تكون أحد خياراته، ولكنه مع ذلك ضغط باتجاه التحركات الدبلوماسية بأمل أن يؤدي الضغط الأميركي أو الضغط الأميركي ـ السوڤياتي إلى الحصول على تنازلات من إسرائيل وعلى نوع من الانسحاب الإسرائيلي دون حرب. في أوائل ربيع عام 1973 بدا أنَّ السادات أصبح مقتنعاً بأنَّ الخيار الدبلوماسي لن يؤدي إلى أيَّة نتيجة، وقد دعم هذا الانطباع الاجتماعات غير المثمرة التي عقدت بين مستشاري الأمن القومي في إدارة نيكسون ونظام السادات هنري كيسنجر وحافظ إسماعيل في شهر شباط/ فبراير من تلك الفترة. وهكذا اتخذت التحضيرات للحرب منحى قوياً.

كانت الإشارة الجديّة الأولى في أنَّ السادات كان يبحث في الحرب هي عندما أقال وزير الحربية الجنرال محمد أحمد صادق وعيّن بدلاً منه الجنرال أحمد إسماعيل علي في 1

تشرين الأول/ أكتوبر 1972. من المعروف أنَّ صادق كان يؤيد التقرُّب المتمثل بالخطة غرانيت 2 وغرانيت 3 الذي يدعو إلى شن هجوم مصري واسع النطاق بهدف الاستيلاء على شبه جزيرة سيناء بأكملها وكذلك قطاع غزة. كان السادات وبتأييد من رئيس أركان الجيش سعدالدين الشاذلي يعتقد أنَّ خطة محدودة لعبور القناة والتوقف على ممرات سيناء هي معقولة وممكنة.

خلال الشتاء دعم المصريون بقوة تحصيناتهم الدفاعية على جبهة القناة، وجَرَتْ مراجعات متكرّرة لخطة العبور ولمفهوم «التوقف العملاني» الحاسم ـ بين موجة العبور الأولى للمشاة وإعادة التجميع وبين الموجة الثانية المدرعة والتقدم في الداخل ـ زار حافظ إسماعيل ووزير الحربية إسماعيل علي موسكو في كانون الثاني/ يناير وشباط فبراير 1973 وتوصلا إلى اتفاقيات جديدة لشراء الأسلحة.

توجه إسماعيل إلى سوريا مرة واحدة على الأقل في شهر شباط/ فبراير للتنسيق الاستراتيجي مع السوريين، وربما لحثهم على الاشتراك في الهجوم. وافق السادات والأسد على مبدأ الهجوم المشترك في وقت ما قبل نهاية العام وذلك في 23 نيسان/ أبريل 1973 تم إعداد مجلس عسكري مشترك لتنسيق العمليات. في 12 أيار/ مايو اجتمع كبار قادة الجيش لتنسيق الضربة الجوية وبعض شؤون يوم «ي» الأخرى.

في أواخر آب/ أغسطس قرر البلدان بدء الحرب في الفترة ما بين 7 و11 أيلول/ سبتمبر أو ما بين 5 و11 تشرين الأول/ أكتوبر وتم الاتفاق أن تعطي مصر لسوريا فترة خمسة أيام قبل اليوم «ي». ويبدو أنّه قد تم اختيار اليوم «ي» في 6 تشرين الأول/ أكتوبر في لقاء قمة سرّي بين السادات والأسد في القاهرة في 12 أيلول/ سبتمبر (واستناداً إلى بعض الروايات جرى ذلك في 1 أو 2 تشرين الأول/ أكتوبر في اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية). في 3 تشرين الأول/ أكتوبر توجه الجنرال علي وزير الحربية مرة أخرى إلى دمشق وأعلم السوريين عن موافقة مصر النهائية على الموعد المحدد. في هذا الاجتماع اتفق الجيشان على الساعة «س». كان السوريون يفضلون هجوماً عند الفجر (أن تكون الشمس خلف الطوابير المهاجمة) والمصريون يفضلونه عند الغروب. تَمَّ التوصل إلى تسوية وهي الساعة 2,00 بعد الظهر. كما يبدو أنَّ السفير السوفياتي في القاهرة قد أعلم في 3 تشرين الأول/ أكتوبر عن نيَّة مصر «بخرق وقف إطلاق النار». وفي اليوم التالي أعلم الأسد السفير السوفياتي في دمشق عن الساعة «س».

منذ نيسان/ أبريل 1973، التقطت الاستخبارات الإسرائيلية إشارات قويَّة عن التحضيرات المصرية والسورية للحرب. في أوائل ذلك الشهر هبط في مصر سِربٌ مؤلف

من 16 طائرة عراقية من نوع هنتر وسرب مؤلف من 16 طائرة ليبية من نوع ميراج، وذلك لدعم القوات الجوية المصرية. أشارت مصادر الاستخبارات ومن بينها المصدر الرفيع نفسه الذي أمّن التحذير النهائي والحاسم «فجل» إلى الموساد في 6 تشرين الأول/ أكتوبر، إلى أنَّ السادات قرَّر عبور القناة بخمس فرق مصرية وذلك في اليوم «ي» وهو 15 أيار/ مايو.

بدأ الجيش الإسرائيلي التحضير لصد هذا الهجوم. أُعطيت هذه العمليات الاسم الرمزي كاحول ـ لافان أي الأزرق والأبيض، وكانت تتضمن تعبئة بعض وحدات الاحتياط ودعم التحصينات والأفخاخ المضادة للدبابات وحقول الألغام في الشمال والجنوب.

في البداية كان رئيس أركان الجيش الإسرائيلي ديڤيد اليعازر متشككاً، وفي اجتماع الأركان العامة في 6 نيسان/ أبريل تساءل: «ما هو عدد المرات التي يمكن لقائد معين أن يكرر تهديده؟ عام 1971 قال إنَّ هذه السنة هي سنة الحسم؛ ثم قال إنَّ السنة 1972 هي سنة الحسم: ثم قال إنَّه قبل عيد المولد النبوي سوف يحرر الأراضي المحتلة؟ وهو يعد أنَّ الاشتباكات سوف تبدأ هذه السنة». . وافق اليعازر على رأي رئيس أمان زعيرا من أنَّ احتمال الحرب بعيد وأنَّ هناك «احتمال ضئيل». كذلك استبعدت أمان احتمال شن هجوم مشترك على الجبهتين السورية والمصرية. يمكن أن يشترك السوريون في الحرب فقط بعد أن يثبت المصريون نجاحهم، وعلى حد اعتقاد أمان، كانوا يتخوفون من القوات الجوية الإسرائيلية.

ولكن في اجتماع 15 نيسان/ أبريل لم يكن رئيس الموساد زامير لا مبالياً تجاه النوايا والإمكانيات العربية. قال إنه لم يكن هناك تأكيد من أنَّ العرب سوف يهاجمون كذلك لم يكن هناك تأكيد أنهم لن يهاجموا. على أيّ حال كانت التحضيرات العسكرية المصرية مثيرة للقلق وكان هناك سبب معقول للحرب. كانت شروط السادات للذهاب إلى الحرب قد تحققت. أصبح للفرق التي من المقرر أن تعبر القناة مظلة من الصواريخ المضادة للطائرات، وكان لهم معدات جسور كافية، وكان لديهم نظام دفاع جوي فعال عن وادي النيل. شارك وزير الدفاع دايان زامير بنظرته المتشائمة: العرب ينوون الحرب لأنه لم يعد باستطاعتهم تأييد الركود السياسي والدبلوماسي.

في هذه المرحلة عُقِد الاجتماع الحاسم للقادة الإسرائيليين في 9 أيار/ مايو في قاعة الحرب في وزارة الدفاع في تل أبيب. استمر زعيرا في استبعاد الحرب. قال اليعازر أن الاحتمال ضئيل ولكنه أضاف إنه كان أعلى احتمال منذ عام 1967، واقترح أنَّه إذا نشبت الحرب فإنها ستقع على الجبهتين.

في نيسان/ أبريل وأيار/مايو أكّد زعيرا عدة مرات للأركان العامة وللحكومة أنَّ الاستخبارات الإسرائيلية سوف تؤمن، في جميع الأحوال، فترة إنذار من خمسة إلى ستة أيام قبل أن يشن العرب حرباً شاملة، وأنّه في أسوأ الأحوال سوف يؤمن على الأقل فترة 48 ساعة عندما يكون الوضع بمثابة الكارثة. لم تجر أيٌّ مناقشة حول ما إذا كانت أمان قادرة على تأمين فترة الإنذار الضرورية قبل ستة أيّام أو قبل 48 ساعة. لم يفكر أحد في مناقشة زعيرا حول تأكيداته المتكررة حول هذه النقطة الحاسمة.

في أشهر الصيف ظهرت بعض إشارات الحرب ثم مرت دون أيّ حادث. بدا أنَّ زعيرا وقسم الأبحاث في أمان هم المنتصرون الحقيقيون على الموساد الذين يتخوفون من الحرب وإلى حد ما على اليعازر ودايان. أدّى هذا النصر إلى تعزيز مسؤولية أمان عن الفشل الذريع للاستخبارات في أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر القادمين. كانت أمان على حق في الربيع، إذاً. . أذعنت أمان لذلك في الخريف وبثمن مأساوي.

حدث تغيير كبير في الوضع على جبهة الجولان في آب/ أغسطس عندما نَفَّذَ السوريون الحذِرون انتشاراً غير متوقع وغير مبرر على خطوط وقف إطلاق النار. وأكثر ما كان مثيراً للقلق هو انتشار شبكات الصواريخ المضادة للطائرات في مواجهة دفاعات الجولان، والتي غطت أجواء الجولان وكذلك المجال الجوي فوق الفرق السورية. واعتبرت أمان ذلك تحركاً دفاعياً لحراسة الممرات المؤدية إلى دمشق من خطر الهجمات الجوية الإسرائيلية. . ما زال «الاعتقاد» سائداً.

هدوء ما قبل العاصفة

بقيت أمان على هدوئها خلال شهر آب/ أغسطس وأوائل أيلول/ سبتمبر ولم تزعجها التحركات الأرضية المصرية على جبهة القناة. شوهد المصريون وهم يبنون طرقات تقرب جديدة ويدرّبون الوحدات على اختراق السواتر الترابية التي تنحدر باتجاه الماء. تقبل الإسرائيليون التفسير المصري الذي أرسل عبر الأمم المتحدة من أنَّ هذه النشاطات هي «روتينية».

بدأت مصر وسوريا في اعتبار يوم الغفران اليوم «ي» لأنه كان من المفترض أنَّ هذا اليوم هو أقدس عيد عند اليهود وحتّى العلمانيين منهم حيث تقفل جميع القطاعات العامة (النقل، الإذاعة. .) ويجد الجيش الإسرائيلي صعوبةً في تعبئة احتياطييه بسرعة. بالإضافة إلى ذلك يكون القمر بدراً وتكون اعتبارات المد والجزر ملائمةً من وجهة النظر المصرية.

على الصعيد السياسي لم تتحرك إسرائيل إزاء إشارات تحذير مختلفة، مثل سيطرة

ليبيا على شركات النفط الغربية، والحديث عن حظر نفطي عربي شامل ضد الغرب. استبعد أحد كبار الضباط في أمان السعودية بازدراء وقال: «على السطح هناك رجال وبعض الناس المتخلفين وتحت الأرض هناك النفط».

عندها حدثت المعركة الجوية في 13 أيلول/ سبتمر حيث هوجمت الطائرات الإسرائيلية من قبل طائرات ميغ السورية عندما كانت في مهمة استطلاع فوق سوريا، ونتيجة لهذه المعركة سقطت اثنتا عشرة طائرة سورية وطائرة إسرائيلية واحدة. كان لهذه المعركة مفعول في إسكات المخاوف الإسرائيلية وتغطية التحضيرات العربية. استبعدت أمان الإنذار الذي أعلن في القوات الجوية المصرية والسورية واعتبرته نتيجة للمعركة الجوية ثم نُظر إليه فيما بعد على أنّه دفاعي محض.

بعد مراجعة شاملة للوضع من قبل الأركان العامة في 17 أيلول/ سبتمبر أصدر زعيرا التقديرات التالية: ما زال العرب غير قادرين على شن حرب بسبب التفوّق الجوي الإسرائيلي الساحق، والذي ثبت بيانياً قبل أيّام. إذا تحسنت إمكانياتهم في مجال الدبابات والدفاع الجوي، يمكن أن يلجأوا إلى شن حرب استنزاف ـ إنما ليس قبل نهاية عام 1975. كرر زعيرا هذه التقديرات في اجتماع مغلق لمسؤولي وزارة الخارجية في 21 أيلول/ سبتمبر.

استناداً إلى أحد المصادر، في 22 أيلول/ سبتمبر أعلم السادات الزعيم السوڤياتي ليونيد بريجنيف أنّه سيشن الحرب في 6 تشرين الأول/ أكتوبر. في 24 - 25 أيلول/ سبتمبر رصدت أمان إشارات لتحركات كبيرة للقوات المصرية من قواعدها في وادي النيل باتجاه قناة السويس. وتبع ذلك تقارير عن تحرك الزوارق المصرية إلى مواقع قريبة من القناة، وعن إلغاء الإجازات؛ وعن تأجيل امتحانات الترقية للضباط المصريين في تشرين الأول/ أكتوبر إلى تشرين الثاني/ نوفمبر. قبل نهاية ذلك الشهر أفادت أمان عن تعبئة وحدات الاحتياطيين المصريين.

لكن قسم الأبحاث في أمان استبعد جميع هذه النشاطات وأعادها ببساطة إلى التحضيرات لمشروع «تحرير 41» الذي كان من المقرر أن يبدأ في 1 تشرين الأول/ أكتوبر. تنبأت استخبارات الجيش الإسرائيلي بالاستناد إلى المشاريع التدريبية السابقة أن المصريين سوف ينقلون الذخيرة ومعدات الجسور ووحدات أخرى إلى الجبهة ـ وقد حصل ذلك طبعاً ـ. لكنّ تعزيز الوحدات في حوران وإلغاء الإجازات وحالة الإنذار واستدعاء الاحتياط في الجيش السوري بدت جميعها أكثر إثارةً للقلق.

مرة أخرى حكم قسم الأبحاث في أمان في 26 أيلول/ سبتمبر أنَّ سوريا لن تذهب إلى الحرب ولن تبدأ الأعمال العسكرية. لكن قائد الجبهة الشمالية الجنرال إسحق هوفي ووزير

الدفاع موشي دايان لم يكونا مرتاحين إزاء الاستعدادات السورية. ففي اجتماع الأركان العامة في 25 أيلول/ سبتمبر أعلن هوفي أنَّ هناك «خطراً من هجوم مفاجىء». قال دايان إنه متخوفٌ من عملية سورية قصيرة وسريعة «لانتزاع» قسم من أرض الجولان. قال رئيس الأركان اليعازر إنَّ هذا بعيد الاحتمال وإنَّ القوات الجوية الإسرائيلية، قادرة على التغلب على نظام الدفاع الجوي السوري خلال «نصف يوم».

في 24 أيلول/ سبتمبر أُرسل إلى إسرائيل تقدير مشترك نظمته وكالة المخابرات المركزية الأميركية ومجلس الأمن القومي ووكالة الاستخبارات الدفاعية يفيد أنَّ هناك احتمال هجوم مصري سوري مشترك. كان التقدير الأميركي مبنياً على مشروع تدريبي مصري غير عادي على مستوى فرقة، يستخدم شبكة اتصالات متطورة. لكن وكالة المخابرات المركزية وجهت طلباً بعد يومين من أجل أن تُقَدِّر الاستخبارات الإسرائيلية الوضع وتلقت جواباً غير مقلق.

في 26 أيلول/ سبتمبر وبعد مخاوف هوفي وإصرار دايان قرر الجيش الإسرائيلي تعزيز دفاعاته في الجولان التي كان يتمركز فيها لواء مدرع (اللواء 188) وفوج أو اثنين من المشاة وعناصر من لواء مدرع آخر (السابع)، وبموجب هذا التعزيز، تصل بقية وحدات اللواء السابع إلى الجولان قبل بدء القتال بقليل، وقد أثبت ذلك جدواه خلال الأيَّام الأولى للحرب. في الحقيقة كان وجود اللواء السابع هو العامل الأساسي الذي حدَّد الفرق بين الهزيمة وخسارة مرتفعات الجولان من جهة وطرد القوات السورية الغازية من جهة أخرى. بدأت الدبابات الإضافية بالوصول إلى المرتفعات عشية يوم رأس السنة اليهودية الجديدة (روش هاشانا) في 28 أيلول/ سبتمبر. كان قرار الحكومة بالسماح لرئيسة الوزراء بإلقاء خطاب أمام البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ في 30 أيلول سبتمبر وإيفاد وزير الخارجية أبا ايبان لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك دليلاً على عدم الاهتمام الإسرائيلي وكذلك اصطحب رئيس الأركان ديفيد اليعازر عائلته إلى شرم الشيخ لقضاء عطلة نهاية الأسبوع.

مع ذلك استمر السوريون بأعمال التحصين مما أزعج الجيش الإسرائيلي. في 30 أيلول/ سبتمبر قررت الأركان العامة أن ترسل كتيبة أخرى من اللواء السابع إلى الجولان. في ذلك الاجتماع تساءل نائب رئيس الأركان الجنرال إسرائيل تال حول تقارير أمان المهدئة (تختلف المصادر حول هذه النقطة) وربما قال: «إننا ذاهبون إلى الحرب» لكن تال لم يضغط كثيراً في رأيه ولم يطلب اجتماعاً مع وزير الدفاع لعرض قضيته. واستمرت الأركان العامة بناء لتوجيهات أمان في اعتبار الحرب «احتمالاً ضئيلاً جداً».

تغيَّرت الأمور بشكل دراماتيكي في اليوم التالي، 1 تشرين الأول/ أكتوبر. في ساعات الصباح الأولى تلقت أمان تقريراً يفيد أنَّ مصر وسوريا تنويان شن هجوم واسع النطاق في اليوم نفسه، استناداً إلى التقرير قررت مصر أن تعبر القناة وتبني رؤوس جسور وتضغط على القوى العظمى من أجل إجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي المحتلة. وجاء في التقرير أنَّ المشروع التدريبي المصري يمكن أنْ يتحول إلى خطة حقيقية لعبور القناة.

كان هناك علامات أخرى للاستعداد العربي، تَمَّ إغلاق مطار القاهرة الدولي لفترة وجيزة، وتمَّ استدعاء وحدات جديدة، وتحركت وحدات جاهزة إلى القناة. اجتمعت الأركان العامة الإسرائيلية في ذلك الصباح، وجاء في تقرير أمان الصباحي كما قال زعيرا: «إن الوضع طبيعي جداً ولن يتطور إلى حرب، لا يوجد نية للتحول إلى الحرب». كان زعيرا يلمّح إلى بداية «تحرير 41» في ذلك الصباح. شَهِدَ هذا المشروع التدريبي تحركات غير عادية للقوات على حد قول زعيرا. بدأت فرقة مدرعة أخرى بالتحرك من شمالي سوريا إلى الجولان، ولكن ذلك ليس له علاقة بالحرب، لأنَّ السوريين لن يبدأوا الحرب دون مصر، ومصر ليست ذاهبة للحرب لأنه كان ينقصها الدفاع الجوي. لم يعترض أحد، لا الجنرالات ولا دايان ولا رئيس الموساد زامير. قيل للأميركيين أن لا يقلقوا ومع ذلك أُعطيت الأوامر لما تبقى من اللواء السابع بالذهاب إلى الجولان وفي آخر لحظة.

بعد فترة اجتمعت رئيسة الوزراء غولدا مئير مع زعماء أوروبا الغربية وطارت إلى فيّينا في 1 تشرين الأول/ أكتوبر من أجل اجتماع شنو مع المستشار كرايسكي. اتصل أحد الوزراء الكبار إسرائيل غاليلي بها قبل أن تغادر ستراسبورغ وذكر لها أنَّ هناك توتراً في مرتفعات الجولان ولا شيء غير ذلك. تابعت رئيسة الوزراء رحلتها إلى فيّينا وأيَّدت مهمتها تظاهرات في تل أبيب وهجمات في وسائل الإعلام على كرايسكي ومنظمة التحرير الفلسطينية. تحوّل الانتباه من الشرق الأوسط في هذه اللحظة الحرجة، خلال ذلك الأسبوع ما بين رأس السنة اليهودية 28 أيلول/ سبتمبر و5 تشرين الأول/ أكتوبر قرر زعيرا أن لا يقوم فيما يوصف بأنَّه «إجراءات إضافية في جمع المعلومات» وذلك بهدف التكهن بالنوايا الحقيقية لدمشق والقاهرة. هذا وتلقى زعيرا تأنيباً من لجنة اغرانات في السنة التالية لعدم اتخاذ هذه التدابير بينما أعطى انطباعاً لدايان واليعازر بأنَّه قد اتخذها.

في 2 تشرين الأول/ أكتوبر سأل رئيس الموساد زامير ـ الذي كان مهتماً بالتطورات منذ أيار/ مايو أكثر من زملائه في أمان ـ زعيرا لماذا لم تُدعم خطوط الجبهات. أجابه زعيرا: «نحن نرسل لواء آخر (أي السابع) إلى الجولان». في 3 تشرين الأول/ أكتوبر

حاول زامير أن ينذر مئير بخطورة الوضع لكن رئيسة الوزراء قالت له أنْ يتحدث مع دايان. في ذلك الصباح ذكرت وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية بالخطأ أنَّ الجيشين المصريين الثاني والثالث قد وُضعا في حالة الإنذار، وقد نفى المسؤولون المصريون هذه الأنباء خلال دقائق.

في الساعة 11,00 من صباح 3 تشرين الأول/ أكتوبر اجتمع كبار أعضاء الحكومة ومن ضمنهم مئير، والتي كانت قد عادت لتوّها من أوروبا، وكبار ضباط الجيش لإعادة تقييم الوضع على جبهة الجولان. كيف يجب أن ترد إسرائيل إذا ما هاجم السوريون؟ كان زعيرا مريضاً. ومثَّل أمان الجنرال أريه شاليف رئيس قسم الأبحاث. بناء على طلب اليعازر اجتمعَ شاليف مع سميّه المقدم أفنير شاليف مدير مكتب اليعازر وأصدرا بسرعة تقريراً يتضمن تحليلاً عن الانتشار السوري. ذكر تقرير «الشاليفين» أنَّ هناك ما بين 750 و800 دبابة سورية على الجبهة بالمقارنة مع 250 دبابة في أيّار/مايو الماضي، و550 مدفعاً بالمقارنة مع 180 مدفعاً، و31 بطارية صواريخ بالمقارنة مع اثنين في بداية عام 1973. واستنتج التقرير أنَّ هناك «احتمالاً ضئيلاً» لهجوم سوري، واعتبرت التعزيزات السورية دفاعية. في اجتماع 3 تشرين الأول/ أكتوبر (الذي لم يدع إليه زامير) عبّر اليعازر ودايان عن قلقهما من التحركات السورية. كانا منزعجين بصورة خاصة من تعزيز شبكة الدفاع الجوي السورية والتي لم يكن لها تبرير معقول. قال الجنرال شاليف:

«هناك تقرير يشير إلى خطة سورية للهجوم. استناداً إلى هذا التقرير، هناك نيّة لتنشيطها في المستقبل القريب.. بالنسبة إلى مصر هناك تقرير مقلق من مصدر مطّلع في 30 أيلول/ سبتمبر يقول إنّه في 1 تشرين الأول/ أكتوبر، أي منذ يومين، في الصباح، كانت مصر على وشك أن تهاجم سيناء وسوف يتحرك السوريون فوراً على جبهة الجولان».

لكن شاليف استبعد هذه التقارير وكذلك استبعد مخاوف اليعازر ودايان. لم يكن هناك أيُّ احتمال لهجوم سوري مصري. وهناك «احتمال ضئيل للحرب». استمر تقدير أمان في السيطرة على الآراء.

في ذلك اليوم غادر وزير الحربية المصري إسماعيل علي إلى دمشق لعقد جلسة التنسيق الأخيرة. لم يبد أنَّ أحداً من أمان لاحظ مغادرته غير الطبيعية لمصر خلال مشروع «تحرير 41» الكبير.

أصوات في البرية

بينما كان رؤساء الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي منشغلين في إقناع السياسيين بأنّ الحرب لا يمكن أن تقع، كان الضباط المتوسطون في أمان في قيادة الجبهة الجنوبية منشغلين في كبح جماح المنشق الوحيد والذي تحوَّل إلى بطل انبثق بكلّ شرف من بين أنقاض الاستخبارات وهو الملازم بنيمين سيمانتوف أحد صغار ضباط الاستخبارات في القيادة الجنوبية. في 1 تشرين الأول/ أكتوبر عندما بدأت «تحرير 41» على الجانب الآخر من القناة كتب سيمانتوف مذكرة عنوانها: «تحركات في الجيش المصري ـ احتمال استئناف الأعمال الحربية»، وناقش أنَّ هذا المشروع التدريبي يبدو تمويهاً لهجوم مصري حقيقي ولعبور للقناة. وفي غياب أيِّ رد فعل من رئيسه المباشر المقدم ديفيد جيداليا ضابط الاستخبارات العسكرية على الجبهة الجنوبية، أتبع سيمانتوف تقريره هذا بتقرير آخر في 3 تشرين الأول/ أوكتوبر وبتحليل شامل عنوانه: «تقرير أوضاع حول الجيش المصري: 13 أيلول/ سبتمبر ـ 2 تشرين الأول/ أكتوبر 1973». نام المقدم جيداليا دون أيّ تأثر من التقريرين ولم يرفعهما إلى قيادة أمان.

سُئِل جيداليا في إحدى المرات من قبل لجنة اغرانات: متى توصلت إلى استنتاج أنَّ هناك حرباً؟

أجاب جيداليا: في يوم الغفران (6 تشرين الأول/ أكتوبر) الساعة 2,00 بعد الظهر. أنا خائف.. الساعة 2,00 بعد الظهر».

كان الملازم سيمانتوف الصوت الوحيد في بريّة «الاعتقاد»، وكانت رتبته صغيرة جداً، ولم يُعرف أنَّ هناك منشقاً آخر في أمان كان قد انغمس في النزاع في ذلك الأسبوع. كان ذلك الجنرال يوئيل بن بورات رئيس قسم جمع المعلومات في أمان الذي طلب من زعيرا أن يستدعي عناصر الاحتياط في وحدته. رفض زعيرا. عندما بدأت التقارير حول الانسحاب السوڤياتي في 4 تشرين الأول/ أكتوبر تحدى بن بورات فيتو زعيرا واستدعى العشرات من رجاله، وفي ذلك المساء ذهب إلى رئيس أمان وعدّد له الإشارات التي كان يعتقد أنّها تدل على أنَّ الحرب واقعة. أجاب زعيرا: «توقف عن التقدير وعد إلى عملك وهو جمع المعلومات».

أضواء الإنذار في تل أبيب

يوم الخميس في 4 تشرين الأول/ أكتوبر بدأت الأضواء الحمراء تظهر في تل أبيب.

بدأ زامير يزداد قلقاً ولكنه لم يعبّر للوزراء عن تشاؤمه، واجتمع مع زعيرا وجهاً لوجه حيث راهن أنَّ الحرب ستقع، وأخبر زعيرا عن المبادرة التي ينوي اتخاذها. وافق زعيرا وخلال ساعات كان رئيس الموساد في طريقه إلى موعده المصيري في أوروبا لمحاولة تأكيد تحذير «الفجل».

التقطت أمان المزيد من الإشارات التحذيرية في ذلك النهار. اعترضت استخبارات الإشارة أمراً من القيادة المصرية العليا إلى بعض الوحدات من أجل وقف صيام رمضان (حيث يمتنع المسلمون عن الطعام والشرب من الفجر حتى الغسق لمدة شهر) وأطفأ المصريون اللهب الصادر عن حقول النفط في خليج السويس من أجل تقليل تعرضها لخطر الهجوم الجوي. في تلك الليلة وصلت تقارير إلى قيادة أمان وقيادة الموساد عن تحضيرات سريعة لمغادرة عائلات الخبراء السوفيات من مصر وسوريا. غادر أسطول من طائرات النقل العائد لشركة ايروفلوت الاتحاد السوفياتي إلى الشرق الأوسط.

في يوم 5 تشرين الأول/ أكتوبر عند الظهر كانت الطائرات في طريق عودتها إلى الاتحاد السوفياتي. وبعد ظهر اليوم نفسه أفاد زعيرا كبار ضباط الجيش الإسرائيلي أنَّ إحدى عشرة طائرة نقل سوفياتية قد هبطت خلال الساعات القليلة الماضية في مطار دمشق.

خلال الليلة الماضية انتهى قسم الأبحاث في أمان من تظهير وتحليل مجموعة كبيرة من الصور كانت قد التقطتها في ذلك اليوم (الخميس عند الصباح الباكر) طائرة إسرائيلية غربي القناة. كانت تلك أوّل عملية استطلاع جوي منذ نهاية شهر أيلول/ سبتمبر. كان الجيش الإسرائيلي قد أوقف مهمات الاستطلاع الجوي من أجل عدم تصعيد التوتر وبسبب منع الطيارين من الاحتكاك ببطاريات الصواريخ المضادة للطائرات. أظهرت الصور أنَّ انتشار المدفعية المصرية قد زاد خلال 10 أيام من 800 مدفع إلى 1100 مدفع. اتخذت التشكيلات المدرعة مواقع لها خلف السواتر الترابية على ضفة القناة مباشرة، وكان هناك حشود لمعدات الجسور. تحدث ضباط قسم الأبحاث عن مفعول «المطرقة» الذي أحدثته الصور. كُتب التقرير الأولي للصور الساعة 6,55 من صباح يوم 5 تشرين الأول/ أكتوبر وانتهى بجملة جافة وإنما منذرة: «اتّخذ المصريون في منطقة القناة انتشاراً طارئاً أكثر من أيّ انتشار آخر سبق أن عرفناه». ولكن الصدمة الأولية خفّت تدريجياً في التقدير النهائي الشامل لنتائج الاستطلاع. كتب المقدم يونا بندمان المسؤول عن مصر في قسم الأبحاث في أمان (الساعة 13,15 بعد الظهر):

أ ـ من الممكن أن يكون هذا الانتشار الطارىء هو أحد المواضيع التي يجري اختبارها

في إطار المشروع التدريبي الذي تشترك فيه عدة فرق (تحرير)41.

ب ـ مع أنَّ اتخاذ المصريين وضع الانتشار الطارىء على جبهة القناة يتضمن علامات تشير إلى مبادرة هجومية، فاستناداً إلى تقديراتنا لم يتغير أيّ شيء في تقديرنا للمصريين وخصوصاً بالنسبة إلى قوة جيشنا النسبية. لذلك فإنَّ احتمال أن ينوي المصريون استئناف الأعمال الحربية ضئيل».

مع ذلك ذهب ضباط قسم الأبحاث، الذين اجتمعوا مرةً أخرى عند الظهر في يوم الجمعة لبحث الوضع، إلى منازلهم لقضاء عطلة يوم الغفران «وبقلب ثقيل».

قضت الصُور الجوية على تأكيدات أمان، وأدَّت مغادرة العائلات السوڤياتية إلى صدمة أخرى. هل كانت مغادرتهم تخوفاً من هجوم إسرائيلي أو استناداً على خطط هجومية عربية؟ وإذا كان هناك احتمال هجوم إسرائيلي فهل أنَّ الاتحاد السوڤياتي تقرَّب من الولايات المتحدة من أجل كف يد إسرائيل عن الهجوم؟ وفي 5 تشرين الأول/ أكتوبر حدث الكثير من العلامات المنذرة. أبحرت السفن التجارية السوڤياتية إلى خارج مرفأ الإسكندرية وبور سعيد وتوجهت إلى عرض البحر، كذلك غادرت أربع طائرات مدنية مصرية من نوع بوينغ مطار القاهرة الدولي إلى مطار جدة في العربية السعودية ـ تفادياً لإصابتها. أعلن اليعازر حالة الإنذار (المرحلة ـ 3) وهي (أعلى مرحلة في الجيش الإسرائيلي) على جميع الجبهات. أُلغيت جميع الإجازات ووضعت القوة المختصة باستقبال الاحتياطيين في حالة جهوزية تامة. لم يعترض زعيرا ويبدو أنَّ تأكيداته قد تزعزعت، لكن لم يدع اليعازر ولا دايان إلى التعبئة العامة للاحتياط.

في اجتماع آخر للقادة العسكريين والسياسيين عُقِد في الساعة 11,30 من صباح يوم الجمعة 5 تشرين الأول/ أكتوبر أقرَّ رئيس الأركان أنَّه لم يعد متأكداً من أنَّ «احتمال الحرب ضئيل». قال اليعازر إنَّه ما يزال يتوقع، إذا كانت الحرب وشيكة الوقوع، فترة تحذير تتراوح من 12 إلى 24 ساعة. وإذا كان التحذير قريباً فإنه سيشكل «مفاجأة تامة». ولكن في اجتماع الأركان العامة الذي تبع ذلك الاجتماع عاد زعيرا إلى تأكيداته السابقة: هناك احتمال «ضئيل جداً» لهجوم مصري ـ سوري مشترك. ما زال حتى الآن رئيس أمان لا يعتقد أنَّ الحرب ـ وهي على بعد 24 ساعة ـ وشيكة الوقوع. انفضَّ الاجتماع دون أيِّ قرار؛ كان الجميع ينتظرون معلومات جديدة ومحددة من زامير (قالت غولدا مئير فيما بعد إنّه منذ تلك الأيام في أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر لم تعد تطيق الاستماع إلى كلمة احتمال. . كل مرة أسمعها أُصاب برجفة. . .).

في الساعة 5,00 من بعد ظهر 5 تشرين الأول/ أكتوبر تم اعتراض معلومة حيوية

من استخبارات الإشارة ـ وهي رسالة غير عربية تقول إنّه هناك حرباً وشيكة الوقوع على الجبهتين ـ، أرسل بن بورات هذه المعلومات إلى رئيس قسم الأبحاث الجنرال أريه شاليف ولكن، ولبعض الأسباب، لم تصل هذه المعلومة إلى رئيسة الوزراء ولا إلى وزير الدفاع ولا إلى رئيس الأركان. بعد ساعة أو أكثر أي في الساعة 6,35 تلقى زعيرا معلومات تفيد أنّ السفن السوڤياتية كانت تبحر من المرافىء المصرية إلى عرض البحر.

كان زعيرا قد تلقى المعلومات الحيوية ـ الفجل ـ التي أرسلها إليه زامير من أوروبا الساعة 2,30 من فجر يوم 5 تشرين الأول/ أكتوبر، لكنه كان ما يزال ينتظر تأكيدات زامير الشخصية. وصلت هذه التأكيدات بعد عدة ساعات من الاجتماع الذي عقد في أوروبا عند منتصف الليل بين رئيس الموساد وعميله، عندها بدأ زعيرا بإجراء اتصالات هاتفية بالجنرالات والوزراء: إنها الحرب. . لقد انتهت أسابيع الشك والتردد.

اجتمع كبار الضباط حوالى الساعة 6,00 من صباح يوم 6 تشرين الأول/ أكتوبر في مكتب اليعازر في تل أبيب. أفاد زعيرا أن إخلاء عائلات الخبراء السوڤيات قد تبعه الآن نزوح كبير للخبراء أنفسهم. عرض زعيرا خطة الهجوم المصري المحتمل استناداً إلى المعلومات المتوفرة منذ زمن طويل عن الخطط المصرية. كان وصف زعيرا دقيقاً. أمّا الوضع المعذّب فهو أنّ الجيش الإسرائيلي لم يكن في وضع يمكنه من استغلال هذه المعلومات. في الوقت نفسه تقريباً الذي وصلت فيه رسالة «الفجل» القاطعة من زامير إلى تل أبيب أي بين الساعة 8,00 و9,00 مساء بتوقيت واشنطن أي حوالى الساعة 3,00 فجراً بتوقيت إسرائيل توصل رئيس وحدة الأبحاث في وزارة الخارجية الأميركية راي كلاين إلى استنتاج من أنّ الأعمال الحربية لا يمكن تجنبها ولكنه تباطأ في إبلاغ هذه المعلومات إلى كيسنجر.

بدأ الهجوم المصري السوري الساعة 1,55 بينما كانت الحكومة الإسرائيلية منعقدة في جلسة طارئة (وكانت تتوقع بداية الأعمال الحربية الساعة 6,00 مساء أي بعد 4 ساعات). حشد السوريون خمس فرق قوامها حوالى 1400 دبابة و1000 قطعة مدفعية، وكان بمواجهتهم من الجانب الإسرائيلي لواءان مدرعان و177 دبابة وفوجا مشاة و50 قطعة مدفعية. حشد المصريون تسع فرق و1700 دبابة و2000 مدفع، وكان بمواجهتهم من الجانب الإسرائيلي فرقة مدرعة و300 دبابة و30 مدفعاً. كانت المشكلة التي واجهت الوحدات الإسرائيلية غير المعزّزة في الساعات الأولى والأيام الأولى من الحرب واضحة جداً.

أداء أمان خلال حرب 1973

بعد الحرب، انتقدت لجنة اغرانات بعنف أداء أمان في خلال الأيام الأولى للحرب. لقد تلقى الجنرالات الذين يديرون المعارك صورة غير صحيحة ومُضلّلة عن الانتشار العربي وعن التسليح وخطوط التقدم والنوايا من استخبارات الجيش الإسرائيلي. قال اليعازر بعد ظهر يوم 6 تشرين الأول/ أكتوبر: «ما كانوا يعرفونه كان غير صحيح وما كان صحيحاً لم يتمكنوا من اطلاعي عليه في الوقت المناسب. عن (أي وحدة عربية) كان وأين؟» لم تتوصل أمان إلى معرفة عدد الجسور التي ألقاها المصريون عبر القناة وأفادت عن عبور فرقتين مدرعتين مصريتين إلى الضفة الشرقية قبل حدوث ذلك.

بينما كانت أمان تعرف أنَّ العرب يملكون أحدث سلاح مضاد للدبابات مثل صاروخ ساغر السوفياتي الصنع، فإنّها فشلت في تقدير مفعوله في ميدان المعركة وفي نشر هذه المعلومات عن الأسلحة الجديدة بين وحدات الجيش الإسرائيلي، ولم تتنبأ بالاستخدام الكثيف لهذه الأسلحة أو فعاليتها عندما تستعمل بشكل غزير. دمّرت صواريخ ساغر وأر بي جي 7 التي استخدمها المشاة المصريون والكوماندو السوريون المدرعات الإسرائيلية في الأيّام الثلاثة الأولى من الحرب.

فشلت أمان وكذلك الجيش الإسرائيلي أيضاً في تقدير الفعّالية الكاملة لشبكة صواريخ الدفاع الجوي التي بناها ونظمها السوفيات في مصر وسوريا. كانت التقديرات تستند إلى خبرة حرب الاستنزاف عام 1968 ـ 1970 عندما صمدت طائرات الفانتوم الإسرائيلية أمام صواريخ سام المصرية. صباح يوم 6 تشرين الأول/ أكتوبر وقبل ساعات من الحرب قال قائد القوات الجوية الإسرائيلية بني بيليد لأليعازر: «نحن نسمح للطيران السوري ساعة واحدة في ظروف الطقس الملائم (أي إن القوات الجوية الإسرائيلية تستطيع تدمير القوات الجوية السورية خلال ساعة واحدة) ويمكننا الانتهاء من نظام صواريخ الدفاع الجوي عند الظهر وبعدها نتحول باتجاه مصر». كانت هذه التقديرات متفائلة جداً وأثبتت أن المقيمّين في أمان وقسم الاستخبارات في القوات الجوية الإسرائيلية لم يقوموا بواجباتهم بصورة جيدة.

بالنسبة إلى الأسلحة المضادة للدبابات، أدركت أمان مَا حدث استناداً إلى التقارير الأولية الواردة من الجبهة. عند التخطيط لأول هجوم معاكس في الحرب في ليلة 7 ـ 8 تشرين الأول/ أكتوبر حذّر زعيرا من تعرض الدبابات الإسرائيلية للأسلحة الجديدة المضادة للدروع قبل اتخاذ تدابير لمواجهتها. لكنَّ اليعازر لم يوافق على ذلك وناقش أنه بما أنَّ الوضع سيّء الآن فإنّه يمكن أن يكون أسوأ في الأيام القليلة القادمة عندما يضيف

المصريون مزيداً من الصواريخ والألغام والحواجز المضادة للدبابات إلى انتشارهم الدفاعي على الضفة الشرقية للقناة. بدأ الهجوم يوم 8 تشرين الأول/ أكتوبر ونفذته فرقة أفراهام أدان وأرييل شارون المدرعة، لكن المصريين صدّوه، ومنيت فرقة أدان بخسائر فادحة.

كان وصول قوات عراقية كبيرة إلى جبهة الجولان دون تحذير مسبق للقوات الإسرائيلية ودون كشف ذلك بالصور الجوية، أكبر فشل لأمان خلال الحرب. خلال الأيّام الأولى للحرب وصلت قوة عراقية قوامها فرقتان مدرعتان (الثالثة والسادسة) مع 500 دبابة و700 ناقلة جند و30 ألف عنصر بعد أنْ انتقلت دون كشفها من الحدود العراقية السورية عبر الصحراء وقطعت مسافة 400 ميل وسارت على محور أو محورين ووصلت إلى حوران واشتركت مباشرة بالمعارك في الفترة ما بين 12 و19 تشرين الأول/ أكتوبر. أدّى الهجوم المعاكس العراقي، مع أنّه مني بخسائر فادحة، إلى وقف الزخم الإسرائيلي وأعطى السوريين المرهقين مهلة بضعة أيّام قاموا خلالها بإعادة التجميع وعززوا دفاعاتهم غربي مدينة دمشق. لم يكن واضحاً ما إذا كانت أمان قد أبلغت الأركان العامة عن قرب وصول القوات العراقية ومحاور تقدمها، أو أنَّ الأركان العامة فشلت في استغلال هذه المعلومات أو كما قالت بعضُ المصادر إنَّ أمان لم تُصدر أيَّ بلاغ أو تحذير غامض يمكن أن يتجاهله القادة العسكريون.

حققت أمان بعض النجاح خلال الأيّام المظلمة في الحرب. من ذلك التنبؤ بالمرحلة الثانية من الهجوم المصري قبل يومين. قدمت هذه التقييمات إلى اليعازر في 12 تشرين الأول/ أكتوبر في وقت كانت الحكومة والأركان العامة في حالة ضياع ولا يعرفون كيف ستتطور الحرب، وجاء في التقييم أنَّ مصر سوف ترسل وحداتها المدرعة عبر القناة وتتقدم باتجاه ممري متيلا والجدي في 14 تشرين الأول/ أكتوبر وكانت دبابات الجيش الإسرائيلي مستعدةً لهم.

كما حقق قسم استخبارات الإشارة نجاحاً مهماً في 16 ـ 17 تشرين الأول/ أكتوبر عندما لاحق اللواء 25 المدرع المصري إبان تحركه من قطاع الجيش الثالث باتجاه منطقة عبور الإسرائيليين. وقد ساعد التحذير المسبق لتقدم اللواء فرقة الجنرال شارون بإعداد كمين مؤلف من لواءي دبابات على شاطىء البحيرة المرة الكبرى، دُمِّر اللواء 25 المدرع تماماً وأُصيب الإسرائيليون بخسائر طفيفة.

وردت إشارة عن الانهيار المصري في 14 تشرين الأول عندما تغيرت نوعية تقارير الجيش المصري الواردة من مناطق القتال إلى القيادة العليا. في الأيّام الأولى من الحرب وبينما كان المصريون يحققون نجاحاً كانت التقارير دقيقة. في 14 تشرين الأول/ أكتوبر

أرسل القادة المصريون تقارير كاذبة من أنَّ قواتهم قد استولت على قاعدة بالوزا الإسرائيلية الخلفية أو على ممر الجدي. التقطت أمان هذه الرسائل وفهمت الأركان العامة أنَّ وجهة المعركة قد تحوّلت. تعرضت القيادة المصرية العليا للتضليل، وبغياب أية صورة صحيحة عن أرض المعركة، بدأت تفقد سيطرتها على القوات.

كذلك تنبأت أمان بصورة صحيحة وعلى عكس تنبّئها عام 1967 بأنَّ الأردن سيمتنع عن دخول الحرب وقد ساعد هذا التقدير الجيش الإسرائيلي على إرسال فرقة عسكرية كانت معدة للانتشار على نهر الأردن. في يوم الأحد 7 تشرين الأول/ أكتوبر رصدت استخبارات الإشارة رسالة حاسمة مفادها أنَّ الملك حسين لن يتدخل. خلال الأيام الأولى للحرب كان الجيش الإسرائيلي قد ترك ٨٢ دبابة فقط على طول الجبهة الأردنية.

ربما كانت أهم معلومة وصلت إلى وحدات الجيش الإسرائيلي في الميدان هي تحديد الثغرة بين الجيش المصري الثاني الذي عبر القناة من منطقة الإسماعيلية والجيش المصري الثالث الذي عبر في المنطقة بين السويس والبحيرات المرة. كانت الثغرة أكثر النقاط المصرية ضعفاً وكانت المكان الذي اخترق منه الجيش الإسرائيلي الجبهة المصرية في 15 تشرين الأول/ أكتوبر، ووصلت القوات الإسرائيلية إلى دير سوير ثم عبرت إلى الضفة الغربية وشكّلت بداية الانهيار المصري.. ولكن واستناداً إلى روايات كثيرة، مع أنها مختلفة، لم تكن أمان من اكتشف الثغرة.

استناداً إلى أرييل شارون فقد اكتشف فوج الاستطلاع من فرقته الثغرة في 9 تشرين الأول/ أكتوبر عندما انتقلت شمالاً عبر الضفة الشرقية للبحيرة المرة الكبرى، وحاولت الاتصال بالمواقع الإسرائيلية المحاصرة، وقد جاء التصريح نفسه من الجنرال شموئيل غونين قائد الجبهة الجنوبية. قال غونين إنَّه بينما كان يتفحص صور الاستطلاع الجوي التي أحضرتها القوات الجوية الإسرائيلية في 11 تشرين الأول/ أكتوبر عثر على الثغرة.

إذا كان أداء الاستخبارات الميدانية ضعيفاً خلال حرب 1973 فإنَّ استخبارات الإشارة سجلت نجاحاً مميزاً. ما زال معظمها سرياً جداً ولكن إحدى الاعتراضات الراديوية أعطت قيادة الجبهة الشمالية فكرة دقيقة عن تحديد مكان وهدف اللواء 47 المدرع السوري. فقد رصدت أمان القائد السوري وهو يفيد أنَّه «يرى بحر الجليل وخلال ساعة سوف يسبح فيه».

بعد ذلك: لجنة اغرانات

بما أنَّ أمان كانت وكالة الاستخبارات الإسرائيلية الأساسية المعنيّة بجمع المعلومات

وتقييمها، فقد أصبحت الضحية الأولى لحملة التطهير التي تلت حرب يوم الغفران. تم تشكيل لجنة اغرانات في تشرين الثاني/ نوفمبر 1973 برئاسة رئيس المحكمة العليا شيمون اغرانات وأصدرت ثلاثة تقارير: صدر تقريرها الأولي في 2 نيسان/ أبريل 1974 وتضمن معظم الوقائع التي حصلت عليها اللجنة والتوصيات اللازمة. وصدر التقرير النهائي في 30 كانون الثاني/ يناير 1975 وانتقد أداء أمان في الميدان خلال الأيام الثلاثة الأولى من الحرب. كان قاسياً حول عدم فعالية الاستخبارات الميدانية قبل الهجوم المعاكس غير الناجح الذي جرى في الجنوب في 8 تشرين الأول/ أكتوبر وخلال ذلك الهجوم.

أوصت اللجنة بإقالة رئيس أمان إيلي زعيرا ونائبه أريه شاليف وضابط استخبارات الجبهة الجنوبية ديفيد جداليا والمسؤول عن مصر في قسم الأبحاث المقدم يونا بندمان من كل عمل في الاستخبارات (أوصت اللجنة مع بعض المعارضة بإقالة رئيس الأركان ديفيد اليعازر وبمعارضة أقل إقالة قائد الجبهة الجنوبية شموئيل غونين). بعد بضعة أيام من نشر التقرير الأولي ترك زعيرا الجيش وحل مكانه الجنرال شلومو غازيت الذي كان رئيس قسم الأبحاث في أمان حتى العام 1967، ومنذ ذلك الوقت كان منسقاً عاماً للعمليات في الضفة الغربية وقطاع غزة، وحلّ مكان شاليف الجنرال يهوشاع ساغي ضابط الاستخبارات في الجبهة الجنوبية سابقاً وقائد مدرسة الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي، وحل مكان جداليا المقدم زفي شيلر.

وفي المجال التنظيمي كانت توصية لجنة اغرانات الأساسية هي كسر احتكار أمان في تقدير المعلومات وبدء العمل فيما سمي «التعاون الجماعي في جميع أنواع تقديرات الاستخبارات». بعد نشر التقرير الأولي تمَّ توسيع قسم الأبحاث في وزارة الخارجية بهدف الحصول على «تقديرات لاستخبارات سياسية استراتيجية مستقلة»، وتمَّ إنشاء قسم أبحاث كبير في الموساد.

أوصت اللجنة أيضاً أن تعيّن الحكومة مستشاراً لرئيس الوزراء لشؤون الاستخبارات والذي يستطيع بالتعاون مع عدد قليل من «الأركان الماهرين» أن يُقدِّر المقدرين (وبهذا تكرر توصيات لجنة يادين ـ شاريف لعام 1963 التي تم إنشاؤها بعد الاضطرابات التي أحدثتها قضية لافون والخلاف حول العلماء الألمان في مصر). تم تنفيذ هذه التوصية.

بعد إنشاء قسم الأبحاث في الموساد وتوسيع عمل قسم الأبحاث في وزارة الخارجية انتهى احتكار أمان للتقديرات، لكنها بقيت وحدها مسؤولة عن تقدير معلومات

الاستخبارات العسكرية وبقيت عملياً مسؤولة عن إصدار تقديرات استراتيجية قومية ومنع تكرار المفاجآت الاستراتيجية.

في الأشهر التي تلت حرب يوم الغفران وبعد نشر التقرير الأولي للجنة اغرانات، بدأت عملية نقد ذاتي كبيرة في أمان، ونشأت «عقدة بيرل هاربور» وجهد غازيت كثيراً لرفع المعنويات. أعطت لجنة اغرانات تعليمات خاصة إلى أمان بإصلاح قسم الأبحاث بحيث يتم تخصيص عدد أقل من العناصر وطاقة ووقت أقل لجمع الاستخبارات السياسية وتحليلها وزيادة الطاقات والوقت حول الأبحاث العسكرية البحتة. وزاد عدد الضباط في القسم العسكري بشكل كبير. أعيد تشكيل القسم وتمَّ إنشاء قطاعات جغرافية متكاملة بحيث أصبح رئيس كل قطاع مسؤولاً عن الاستخبارات العسكرية والسياسية والتكنولوجية والاقتصادية في منطقته. تمَّ إنشاء قطاع جديد ـ وهو قطاع المراجعة ويرئسه ضابط كبير ـ وذلك للعمل «كمحامي الشيطان» في جميع الحقول: كان عمله أن يعرض الحالة غير التقليدية والمتناقضة حول كُلّ قضية، وتمّ تشجيع صغار الضباط لعرض آرائهم الخاصة مهما كانت مؤيدة أو معارضة. تمَّ إعداد طريقة لإشارات التحذير من الحرب القادمة. أصبحت تقديرات أمان، التي كانت تعمّم على القادة السياسيين والعسكريين في البلاد، منفتحة في المستقبل وأقل تقييداً في لهجتها وتضمنت آراء غير محافظة، وبذل جهد لإبقاء الحقائق بعيدة عن التقديرات.

أحد أهم ما توصلت إليه لجنة أغرانات هو أنَّ أمان فشلت في التمييز الصحيح بين «إشارات» (الحرب الوشيكة) و«الضجة» الخلفية التي وقعت هذه الإشارات في شركها. لم تكن الإشارات مفقودة ولم تفقد. كانت موجودة وكانت كثيرة ورصدتها أمان وبقية وكالات الاستخبارات الإسرائيلية. ولكن استخبارات الجيش، والمقصود هنا قسم الأبحاث ـ قد فشلت في فصلها عن الضجة الخلفية، وكان قسم من هذه الضجة متعمداً (الخداع) بحيث فُهِم من الإشارات أنَّ وقف إطلاق النار الروتيني ما زال مستمراً.

توصلت لجنة اغرانات في تقريرها الأولي إلى ما يلي:

«في الأيَّام التي سبقت يوم الغفران كان لدى أمان (أي قسم الأبحاث) كمية من المعلومات المنذرة والتي أمّنها قسم جمع المعلومات في أمان ووكالات الاستخبارات الأخرى في الدولة. لم تقّدر أمان (قسم الأبحاث) ولا رئيس أمان بشكل صحيح التحذيرات الواردة في نُتَفِ المعلومات، وذلك بسبب التزامهم العقائدي «بالاعتقاد» السائد وبسبب استعدادهم لتبرير التحركات المعادية على خطوط الجبهة.. بأنها انتشار دفاعي في سوريا ومشروع تدريبي متعدد الأسلحة في مصر ومشابه لمشاريع أخرى نُفِّذت من قبل».

في تقريرها النهائي أوصت اللجنة بتغيرات في الاستخبارات الميدانية في الجيش الإسرائيلي. توقفت وحدات أمان عن العمل في الأيّام الأولى من الحرب. وكان ذلك صحيحاً خلال المواجهات الدفاعية التي حصلت ما بين 6 ـ 8 تشرين الأول/ أكتوبر على الجبهة الجنوبية.

كانت التغييرات الأساسية في الاستخبارات الميدانية هي استقدام الطائرات الموجهة لاسلكياً وذلك للاستطلاع الجوي للعمل في القيادات الإقليمية. وعلى مستوى فرقة، وكذلك إنشاء وحدة مراقبة أرضية تستخدم أجهزة مراقبة كهربائية ـ بصرية. تمَّ تعزيز فروع أمان في القيادات الإقليمية الثلاث (الشمالية والوسطى والجنوبية) من أجل إعطائها وزناً مساوياً لأقسام قيادة أمان. تمَّ إنشاء منصب جديد وهو كبير ضباط الاستخبارات يكون برتبة جنرال وذلك لتخفيض الأعمال الإدارية الملقاة على رئيس أمان وتمكينه من تكريس وقته لأعمال الأقسام الحساسة في البحث والتقييم. كان كبير ضباط الاستخبارات في أمان دوف تاماري وكان سابقاً نائب قائد لواء مظليين وضابطاً في قيادة فرقة مدرعة. وضع الأشخاص الجدد أخطاء حرب 1973 وراءهم ولكن هذه الأخطاء سوف تكون هاجسهم والبلاد بأكملها ـ في السنين القادمة.

الدروس

نتج عن الفشل الكبير للاستخبارات الإسرائيلية عام 1973 درسان أساسيان: إنَّ الاعتقاد المسبق والانحياز، كان يسيطر غالباً على الحقائق الصعبة خصوصاً عندما تشير هذه الحقائق إلى مستقبل كئيب، وإنَّ وكالات الاستخبارات مهما كانت قيادتها جيدة وتنظيمها جيداً ومهما كانت تجهيزاتها متطورة سوف تواجه صعوبات في الفصل بين القمح (الاستخبارات الجيدة) والزؤان (الاستخبارات المضللة)، وبين الإشارات الدالّة والضجة الخلفية التي لا معنى لها. في النهاية يعود الأمر إلى المقدّرين والمقيمين ولأسيادهم السياسيين لتفسير المعلومات المتوفرة بشكل صحيح. وإذا استبعدوا بازدراء عدوهم واعتبروه أحمقاً وغير مؤهل، وعندما يكون ذلك مبرراً بطريقة موضوعية، لن يحصل أيُّ ضرر. ولكن عندما لا يكون مبرراً فقد يقود ذلك البلاد إلى الهلاك.

أدّت كارثة يوم الغفران إلى زيادة الحذر والتردد في تقديرات الاستخبارات وإلى التقليل من المواقف المستبعدة تجاه جيران إسرائيل المولعين بالحرب. إحدى النتائج السلبية لهذا والتي ظهرت بحدة عام 1977، هي درجة الشك المربكة التي ظهرت في المجموعة الاستخبارية ـ وخصوصاً أمان ـ تجاه مبادرة مصر السلمية.

على الرغم من إصلاحات ما بعد الحرب ـ والتي كانت الروح الجماعية فيها موضع تساؤل العديد من المحترفين ـ استمرت مجموعة من العوامل الموضوعية والجيوسياسية والاستراتيجية في كبح المجموعة الاستخبارية الإسرائيلية بأكملها بطريقة حدّت من قدراتها في استباق أيّ هجوم عربي. وليس أخيراً، الحقيقة في أنَّ أغلبية الجيش الإسرائيلي تتألف الآن وفي ذلك الوقت من الاحتياطيين الذين يجب استدعاؤهم وتجهيزهم وانتشارهم في زمن الحرب لمساعدة الجيش النظامي المؤلف من المحترفين والمجندين في القيام بخدمة الوطن. أما أعداء إسرائيل فإنهم على العكس يحتفظون بجيوش نظامية كبيرة يمكنها الانتقال من الانتشار الدفاعي إلى الانتشار الهجومي خلال ساعات. إنَّ أي خطأ في تقدير التهديد العسكري العربي قد يؤدي إلى عواقب سياسية واقتصادية صعبة على الدولة اليهودية. وإنَّ أيَّ تعبئة غير ضرورية لوحدات الاحتياط في الجيش الإسرائيلي ـ والتي يسهل أن يراها العدو ـ قد تؤدي نفسها إلى تصعيد خطير في الأزمة. لقد كانت هوامش الخطأ وستبقى ضيقة بشكل خطير.

إنَّ طبيعة الأنظمة العربية التي تواجهها إسرائيل هي عامل ثابت أيضاً، ومعظمها أنظمة أوتوقراطية حيث يستطيع رجل واحد فجأة أن يقرر الحرب أو السلم. إنّ الرئيس السوري الأسد والرئيس العراقي صدام حسين والملك حسين عاهل الأردن لا يحتاجون إلى مناقشات نيابية أو حكومية قبل إعطاء الأمر للهجوم. وإنَّ المعرفة الواضحة لقرارهم تختلف عن المعلومات المسبقة للاستخبارات الإسرائيلية. إن المصادر الشبيهة بصاحب الرسالة الحاسمة «فجل» التي تلقاها زفي زامير في 5 تشرين الأول/ أكتوبر 1973 هي قليلة وبعيدة المنال.

يبقى يوم الغفران جرحاً مفتوحاً لإسرائيل. استمر الأبطال المتقاعدون من عناصر المجموعة الاستخبارية المسحوقين، بشهر سيوفهم بين فترة وأخرى، يدافعون عن سجلاتهم ويحاولون تبرئة أسمائهم عندما تطفو التهم القديمة على السطح بشكل نُتَفٍ من المعلومات تظهر كل سنة. بقي زفي زامير صامتاً حتى عام 1989 حيث رَدَّ بعنف وعلانية على التهم التي وجهها يول بن بورات رئيس قسم جمع المعلومات في أمان عام 1973 وأصرَّ بحرارة على أنَّ استخبارات الجيش وليس الموساد هي التي فشلت في أحرج اللحظات.

إن قصة المحدال هي عبارة عن صندوق باندورة * المليء بالشؤون المؤلمة وغير المنجزة،

* باندورة: امرأة أرسلها الإله زيوس عقاباً للجنس البشري بعدما سرق بروميثيوس النار وأعطاها صندوقاً عندما يفتحه أحد ما بدافع الفضول تنطلق منه جميع الشرور فتعم البشر ولا يبقى فيه غير الأمل، وهي من الأساطير الدينية الإغريقية (المترجم).

والذي عندما فتحته لجنة اغرانات ظلَّ يعطي أسراراً سوداء ومركبة. وربما أكثر ما يثير الاهتمام ما كشف أخيراً من معلومات، وهو أنّه في 25 أيلول/ سبتمبر 1973 أي قبل 12 يوماً من بداية الحرب تلقت رئيسة الوزراء مئير تحذيراً شخصياً عن هجوم مصري ـ سوري وشيك.

إنّ أهمية هذا الادعاء بالغة جداً. في السابق تحملت المجموعة الاستخبارية الإسرائيلية وليس السياسيون وطأة الملامة عن حرب يوم الغفران. ولكن إذا كانت رئيسة الوزراء نفسها تلقت مثل هذا التحذير ـ ومن مصدر عربي مطلع ـ فكيف تفشل في تمريره إلى أمان أو الموساد؟ ومع ذلك ولو مرّرته فهل كان ذلك كافياً لتغيير «الاعتقاد» المصيري.

10
الانقطاع إلى السلام
1974 - 1980
تغييرات ما بعد الحرب

كانت إسرائيل بعد حرب يوم الغفران في حالة صدمة جماعية عميقة. ومع الوقت جرى دفن 2500 قتيل وأصدرت لجنة اغرانات تقريرها حول الأخطاء والأعمال المرضية التي سبقت الحرب وأضحى ثلثا المجموعة الاستخبارية في البلاد تحت تدبير وإدارة جديدين. في الفترة ما بين صدور تقرير اللجنة الأوّلي والتقرير الأخير حل إسحق هوفي، وهو عسكري سابق وكان قائداً للجبهة الشمالية في الجيش الإسرائيلي، مكان زفي زامير، وبذلك تمت المحافظة على التقليد الذي بدأ بعد هاريل بتعيين جنرالات في الجيش رؤساء للموساد. حلَّ شلومو غازيت مكان إيلي زعيرا كرئيس لاستخبارات الجيش. في نهاية عام 1974 أُقيل يوسف هارملين وهو رئيس جهاز الأمن السري الوحيد الذي لم يتعرض للانتقاد بسبب الفشل قبل تشرين الأول/ أكتوبر ولا لاتهامات بعد الحرب وعُيِّن مكانه في رئاسة الشين بيت نائبه أفراهام أهيتوف.

بدت الحرب بعيدة الاحتمال في الشرق الأوسط بعد التوصل إلى اتفاقات لفصل القوات نتيجة مفاوضات ماراتونية دبلوماسية مكوكية أجراها وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر بين مصر وإسرائيل (كانون الثاني/يناير 1974 وأيلول/ سبتمبر 1975) وعرفت اتفاقية سيناء الأولى واتفاقية سيناء الثانية) وسوريا وإسرائيل (حزيران/ يونيه 1974 على مرتفعات الجولان). أرغم كيسنجر إسرائيل على التخلي عن شريط من الأرض حول القنيطرة وإعادته إلى سوريا، وعلى الانسحاب من قناة السويس إلى شرقي ممري متيلا والجدي، ولكن معظم سيناء والأهم من ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة بقيت تحت الاحتلال. وهكذا بقيت المشكلة الفلسطينية التي يعتقد العديد أنّها قلب وأساس الصراع العربي الإسرائيلي دون حل، وبدا أنَّ السلام من أيٍّ نوع كان، ما زال هدفاً بعيد المنال.

صدمة السلام

بعد أربع سنوات من كارثة 1973 فشلت المجموعة الاستخبارية الإسرائيلية مرة أخرى في تأمين تحذير مسبق حول حادثة كان لها وقع الزلزال. كان «المحدال» هذه المرة في عدم التنبؤ بمبادرة الرئيس السادات السلمية التي أدَّت إلى التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد في أيلول/ سبتمبر عام 1978، وبدء المفاوضات لحل المشكلة الفلسطينية ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في آذار/ مارس 1979 التي أنهت حوالى ثلاثين عاماً من النزاع المسلح بين الدولة اليهودية وأقوى وأكبر أعدائها العرب.

في أوائل عام 1976 بدأ رئيس أمان شلومو غازيت يقلق من أنَّ الإسرائيليين لن يلاحظوا التحول في العالم العربي من النوايا العدوانية إلى السلمية. بعد صدمة يوم الغفران زادت أمان من حساسية هوائيها لجميع ما يتعلق بالتحضيرات العربية للحرب. ولكن هل كانت أجهزة استقبالها متناغمة مع التحركات العربية باتجاه السلام؟ ماذا ستكون إشارات التغيير في القلب العربي؟ في أيلول/ سبتمبر 1976 بدأ غازيت يفكر بجديّة حول هذا الموضوع وتقرّب من أجهزة استخبارات أجنبية عديدة ـ وبصورة أساسية وكالة المخابرات المركزية الأميركية ـ وسأل عن آرائها بشأن هذه الدلائل، لكن إجاباتها لم تكن مفيدة. عندها تحوّل غازيت إلى هيئة دراسات الشرق الأوسط الأولى في إسرائيل، وهي مؤسسة شيلوح في جامعة تل أبيب (سميت نسبة إلى روفين شيلوح) وسأل الأكاديميين عن عدة مؤشرات. وأخيراً أعدَّ ضباط أمان والأساتذة سؤالين:

١ ـ هل هناك تغيير في المقولات الشعبية العربية حول إسرائيل؟

٢ ـ هل هناك تغيير له معياره في الموقف العربي إزاء إسرائيل وفكرة السلام؟

استندت أمان على هذه الخطوط العامة وبدأ قسم الأبحاث بالعمل وتوصل في تشرين الأول/ أكتوبر 1977 ـ أي قبل حوالى ستة أسابيع من زيارة السادات لإسرائيل ـ إلى نتيجة أنَّه لا يوجد أيُّ تغيير في العالم العربي فيما يتعلق بالموقف إزاء إسرائيل. كان قسم الأبحاث يعتقد أنَّ السادات قد وصل إلى مفترق الطرق وأنَّ أمامه خيارين الحرب أو السلم. أُعِدَّت اتفاقية سيناء بين مصر وإسرائيل في أيلول/ سبتمبر 1975 على أن ينتهي مفعولها في تشرين الأول/ أكتوبر 1978، وكانت أمان مقتنعة أنَّ مصر لن تجددها وهذا يعني أنَّ الوضع الراهن في سيناء في خطر. كان قسم الأبحاث يميل إلى الرأي القائل بأنَّ السادات سيختار الحرب على الرغم من عدم استعداد مصر الواضح لاستئناف الأعمال الحربية. منذ عام 1973 كانت القوات المسلحة المصرية تتراجع بشكل مثير. قال أحد كبار ضباط أمان في سياق المناقشات التحضيرية من أجل إعداد تقدير الأمن القومي السنوي

عام 1977، وهو تقريباً يمـزح، إنَّ مصر يمكن أن تختار السـلام. تذكـر غازيت فيـما بعد: «أن الجميع ضحكوا».

إنّ اعتقـاد إسرائيل الأسـاسي حول المـواقف العربيـة من النـزاع جعـل من الصعب عليها أن تأخذ فكرة السـلام بعين الاعتبـار. كتب ألوف هـاريغين الـذي عمل في مـراكز أبحاث رفيعة في استخبارات الجيش وفي الموساد: «إنَّ الثلاثين سنة من النـزاع التي سبقت زيـارة السادات قـد بلورت طرق التفكـير عندنـا، بطريقـة أنَّ العديـد منا كـانـوا يـرون احتمالين: التعايش المسلح أو الحرب».

في ربيـع 1977 دُعيت شارلـوت جاكـوبسـون رئيسـة منـظمـة المـرأة الصهيـونيـة في الولايـات المتحـدة لزيـارة القاهـرة، وهذه بـادرة غير عـادية من النـظام المصري. سـألت حكومة رابين عن رأيها وتلقت نصيحة بعدم الذهاب لأنّه كما قـال الإسرائيليون، يمكن أن يستغل المصريون هذه الزيـارة للدعايـة. لكن جاكـوبسون ذهبت، وعـادت إلى الولايـات المتحـدة عن طريق القـدس حيث أبدت حمـاستها مما شاهـدته وسمعتـه. قالت للحكـومة الإسرائيلية إنَّ المصريين مهتمون بتسوية وإنّها لقيت معاملة في غاية اللطف والكياسة. قال غازيت: «لم تظهـر أيُّ كلمة عن الـزيارة في وسـائل الإعـلام المصرية وهـذه ليست إشارة جيدة». ساد الاعتقاد بأنَّ الإعلان عن زيارة جاكوبسـون قد يتضمن تعـاطفاً تجـاه الدولـة اليهودية. وهكذا استنتجت أمان في تقديرها السنوي عام 1977 أنّه بينما كان هناك تغييرات لفظية في وسائل الإعلام المصرية في التعامل مع إسرائيل، فإنّها كانت على الأرجح «مسألة دعاية». لا يوجد أيُّ مؤشر على قرب السلام. لم يكن الموساد أعقل وذلك على الرغم من وجود قسم الأبحاث الذي أنشىء بنتيجة توصيات لجنة اغرانات.

كـانت استخبارات الجيش الإسرائيـلي أمـام عـائق كبـير فهي لم تعلم عن الاجتـماع السري الـذي عُقد في 16 أيلول/ سبتمبر بين وزيـر الخارجيـة موشي دايـان ونائب رئيس الوزراء المصري حسن التهامي في المغرب، وبشكل أوضـح لم يكن لها أيُّ طـريقة لتعـرف أنَّ رئيس الـوزراء بيغن سوف يـردُّ بالـترحيب على مبـادرة مصر. نادراً مـا كـانت عـلاقـة إسرائيل القديمة مع ملك المغرب الحسن الثاني مفيـدة. فقد زار إسحق رابـين عندمـا كان رئيسـاً للوزراء المغـرب سراً في تشرين الأول/ أكتـوبر 1976 وسمـع من الملك الحسن قلقاً حول تصاعد المد الراديكالي العربي وتخوفاً من نموه إذا لم يجد النزاع مع إسرائيل حلاً. لقد رتب محادثات دايان ـ التهامي في مراكش أحد كبار مسؤولي الموساد (وحضرها أيضاً استناداً إلى بعض المصـادر رئيس المـوسـاد نفسه إسحق هـوفي، ويـدعي آخـرون أنَّـه ديفيـد كيمحي) لكنها أُحيطت بسرية بالغة وعلى أيّ حـال لم تكن مثمرة. في بـداية شهـر تشرين

الثاني/ نوفمبر اقترح نائب رئيس الوزراء إيغال يادين استدعاء الاحتياط الإسرائيلي لمواجهة تهديد مصري محتمل في سيناء.

وهكذا عندما أعلن السادات في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر استعداده لزيارة إسرائيل وإلقاء كلمة في الكنيست كانت أمان متشككة كثيراً إن لم تكن مشتبهة بها تماماً. ناقش غازيت: «إنها تبدو خارج إطار التفكير والحالة العامة في مصر». فوجىء وزير الخارجية المصري إسماعيل فهمي واستقال فوراً. في اليوم نفسه قال غازيت لمردخاي غور بشكل دراماتيكي: «هذا هو خداع القرن العشرين».

كان لأمان أسباب جيدة للشك في أنَّ خطوة السادات حقيقية. إن الذكريات المرة لحرب 1973 قد غرست في أذهان خبرائها في الشؤون المصرية إدراكاً مبالغاً به لدور الخداع في الاستراتيجية العربية. أظهرت تقارير الاستخبارات أنَّ الجيش المصري قد كثَّف التدريب وأنَّه كان يحضّر للحرب عام 1978. كما أنَّ الملاحظات التي أبداها السادات في زيارته للعربية السعودية عززت المخاوف من الخداع. قال الرئيس المصري: «إذا اعتقدت أنَّ الإسرائيليين يريدون السلام فلن أذهب إلى القدس بل أتبع مفاوضات عادية. لكن الإسرائيليين كانوا متطرفين وهذا ما أريد منهم أن يظهروا به أمام العالم».

بعد بضعة أيّام ترجمت شكوك أمان في تصريح لرئيس أركان الجيش الإسرائيلي مردخاي غور من أنَّ تحرك السادات يمكن أنْ يكون خطة خداع مصرية لحجب المخططات الهجومية الحقيقية.

في 14 تشرين الثاني/ نوفمبر قال غازيت لعزرا وايزمن وزير الدفاع: «لا يهم ما يقوله المصريون.. علينا أن نفترض أنهم يستعدون للحرب ولن نعلم متى. إنَّ أعمالهم تخدم كستارة للحرب. سوف يقول السادات إنَّه مستعد للذهاب في الطريق بأكملها، وإنَّ إسرائيل لم تتجاوب. إنَّ قرار الحرب يتوقف على خمسة أو ستة أشخاص ولا نستطيع أن نتكل على موعد».

لكن الزيارة التاريخية مضت قدماً. وصل السادات إلى القدس في 19 تشرين الثاني/ نوفمبر وتكلّم أمام الكنيست وفتح الطريق أمام المحادثات المصرية الإسرائيلية، واتفاقات كامب ديفيد والبحث غير المجدي عن «الحكم الذاتي» الفلسطيني في الضفة الغربية، وأخيراً معاهدة السلام وعودة سيناء إلى السيادة المصرية. شرح غازيت فيما بعد أنَّ سياسة السلام هي «نتيجة قرار شخصي، قرار لم تجرِ مناقشته ولم يقبل به أو يتفحصه أيُّ منبر في الدوائر الحاكمة في القاهرة. إنَّه لا يستند إلى أيِّ إجماع عربي عريض».

بقي غور الذي حيّا الزعيم المصري على أرض مطار بن غوريون (قال له السادات أنا لا أبلف) غير نادم. وقال فيما بعد: «لقد اعتقدت حقاً أنها خطة خداع على مستوى استراتيجي عال. لم أفكّر في أنّ الرئيس المصري كان يريد أن يبدأ الحرب خلال الزيارة أو بعدها مباشرة. لم أعنِ هذا النوع من الخداع. بل الخداع بمعنى تحضير جاد للحرب عام 1978». بينما كان السادات يلقي كلمته أمام الكنيست، أرسل عزرا وايزمن ملاحظة إلى رئيس الأركان تقول: «باشر بالاستعداد للحرب».

إنّ فشل المجموعة الاستخبارية بأكملها في التنبؤ بمبادرة السادات السلمية طرح ظلالاً على إصلاحات ما بعد يوم الغفران الجماعية وإمكانياتها في توقع التغيرات السياسية والاستراتيجية الكبرى في الشرق الأوسط. ولم تكن هذه المرة الأخيرة التي يظهر فيها هذا الضعف الأساسي.

إسرائيل وإيران والأكراد 1967 - 1979

في شباط/ فبراير 1979 وقبل شهر من توقيع معاهدة السلام مع مصر فقدت إسرائيل أهم حليف لها في الشرق الأوسط. سقط شاه إيران أمام تحالف من الأصوليين الإسلاميين واليساريين، وهي نكسة أساسية للولايات المتحدة وكذلك لإسرائيل. توسعت العلاقات بين طهران والقدس وتعمقت منذ أن بدأت فرقة العلاقات الخارجية في الموساد برعايتها وإعدادها كمثل على سياسة المحيط* الناجحة التي اعتمدتها في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات. كان صاحب العرش الطاووسي قد اشترى كميات ضخمة من الأسلحة الإسرائيلية وكان شريكاً هاماً في التجارة وتبادل معلومات الاستخبارات. كان آية الله الخميني يكره اليهود ويعارض وجود إسرائيل وكان قريباً من المنظمات الفلسطينية الراديكالية المعادية. لم يكن إقدام الحرس الثوري على تسليم بناء السفارة الإسرائيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية مجرد مبادرة لباقة.

عندما سقط الشاه لم تعد العلاقة الإسرائيلية الإيرانية تستخدم الأكراد المعروفين بتعاسة حظهم. كانت المساعدة الإسرائيلية لمقاتلي البيشماركه العراقيين قد ازدادت دراماتيكياً بعد حرب 1967 وأصبحت بسرعة أحد الأسرار في الشرق الأوسط. زار زعيم الحزب الديموقراطي الكردي الملا مصطفى البرازاني إسرائيل في أيلول/ سبتمبر من تلك السنة وظهر مع موشي دايان بخنجر كردي منحنٍ. كان الهجوم بنيران الهاون على مصافي النفط

* سياسة المحيط: إقامة علاقة مع الدول المحيطة بالعالم العربي تركيا إيران أثيوبيا (المترجم).

في كركوك في آذار/ مارس 1969 على حد اعتقاد الكثيرين من عمل الإسرائيليين. وقال الصحافي المصري محمد حسنين هيكل عام 1971 «إنَّ الضباط الإسرائيليين في كردستان كانوا على اتصال راديوي مستمر مع إسرائيل وكانوا يشاركون في أعمال التجسس داخل العراق». كانت الصحافة العراقية تتحدث بشكل منتظم عن الوجود الإسرائيلي مع الأكراد.

استمر الشاه في اتباع سياسة إضعاف العراق داخلياً وعندما تمَّ توقيع معاهدة الصداقة العراقية السوفياتية في نيسان/ أبريل 1972 حصل على مؤيدين جدد. في الشهر التالي دبر الشاه سراً وبالتعاون مع الرئيس نيكسون ووزير خارجيته الدكتور هنري كيسنجر مساعدات اقتصادية وعسكرية كبيرة للأكراد العراقيين وذلك لشل الجيش العراقي. وخلال السنوات الثلاث اللاحقة قدمت وكالة المخابرات المركزية الأميركية C I A 16 مليون دولار للأكراد من ميزانيتها. ذكرت مصادر أميركية، ربما في وزارة الخارجية التي كانت تعارض هذه السياسة، أنَّ الإسرائيليين كانوا يعملون كقناة اتصال ويقدمون 50 ألف دولار كل شهر. قام زفي زامير رئيس الموساد في ذلك الوقت بزيارة إلى الأكراد أيضاً.

كانت الترتيبات محسوبة ببرودة كما وصفتها فيما بعد لجنة بايك التي قدمت تقريرها إلى مجلس النواب الأميركي. جاء في التقرير: «كان الرئيس نيكسون والدكتور كيسنجر ورئيس دولة أجنبية (الشاه) يأملون أن لا يسيطر زبائننا (الأكراد)، وكانوا يفضلون عوضاً عن ذلك أن تستمر أعمال العنف على مستوى معيَّن يكفي لإضعاف موارد الدولة الجارة لحليفنا (العراق). هذه السياسة لم يُفصح عنها لزبائننا الذين شُجّعوا على استئناف القتال. حتى في مجال العمل السرّي كان مشروعنا معيباً».

انطبقت الحسابات نفسها على إسرائيل التي زادت دعمها للأكراد في صيف 1972. قابلت غولدا مئير الشاه في طهران قبل وصول نيكسون وكيسنجر. في آب/ أغسطس 1972 بدأت الاضطرابات مجدداً في كردستان.

تمَّ تحويل كميات ضخمة من الأسلحة السوفياتية التي استولت إسرائيل عليها في حرب 1967 إلى الأكراد. عمل ياكوف نمرودي الملحق العسكري الإسرائيلي النافذ في طهران كقناة اتصال رئيسية. جاء في إحدى الروايات الصحافية أن البرازاني الذي كان معتاداً على تلقي الأسلحة المصنوعة من الكتلة الشرقية «فوجىء وسُرَّ عندما تسلم هاوين مصنوعة في إسرائيل ووجد أنَّها متفوقة. وطلب المزيد منها»، كان لبرازاني آمال مبالغ بها حول الإمكانيات الإسرائيلية: استناداً إلى مصدر مطلع أعدّ خطة لحملة مشتركة حيث

تستولي إسرائيل على سوريا وهو يحتل العراق». على الرغم من تورطهم العميق، حاول الإسرائيليون البقاء في الظل ومن غير المؤكد ما إذا كان مقاتلو البيشماركة العاديون قد تعرفوا عليهم. كان الخبراء الإسرائيليون يرتدون أحياناً اللباس العسكري الإيراني ولكن لم يستطيعوا جميعهم التحدث باللغة الفارسية.

كان للإسرائيليين أوهام قليلة حول طبيعة علاقتهم مع الشاه. عند انتهاء دعم الأكراد العراقيين، عام 1974 وأوائل عام 1975، بدأ التوتر بالظهور. كانت إيران تريد إرباك العراق وليس أكثر من ذلك لأنها كانت دائماً تحسب حساب 5 ملايين كردي يعيشون على أراضيها. كان ممثلو إسرائيل في إيران يعرفون أنّ وجودهم، الذي لم يتفق مع القواعد الدبلوماسية، كان مقبولاً طالما أنّه يخدم مصالح العرش الإيراني. أصبح يوري لوبراني سفيراً في أيلول/ سبتمبر 1973 وكان من قبل سفيراً في إثيوبيا من العام 1968 ـ 1971 في ظروف سياسية هشة مشابهة، وأصبح الخيار الدائم للمهمات الصعبة في الأماكن الحساسة، وفي أيّار/ مايو 1983 عُيّن منسّقاً للنشاطات الإسرائيلية في لبنان. بقيت الاستخبارات والأمن جزءاً حيوياً في العلاقات الإيرانية الإسرائيلية إلى نهاية عام 1979. كان آخر سفير إسرائيلي في إيران قبل الإطاحة بالشاه يوسف هارملين الذي كان رئيساً للشين بيت من عام 1963 إلى عام 1974.

استناداً إلى بعض المصادر، طلبت إسرائيل من البرازاني أن يشن هجوماً جديداً في تشرين الأول/ أكتوبر 1973 لمحاولة وقف التحركات العراقية لدعم الجيش السوري على جبهة الجولان. عارضت وكالة المخابرات المركزية الأميركية وكيسنجر الخطة. وفي الوقت نفسه وعد الشاه صدام حسين أنه لن يستغل انتشار القوات العراقية ـ 60 طائرة و30 ألف رجل و400 دبابة ـ على خط الجبهة ضد إسرائيل، وعندما سُحِق العراقيون على الجولان خسروا 21 طائرة و80 دبابة و125 قتيلاً ـ سُرّ الشاه من هذه المناورة.

في آذار/ مارس 1970 أعدت حكومة بغداد والبرازاني خطة سلام مؤلفة من 15 بنداً وتقرّر أن تنفذ عام 1974 بعد فترة انتقالية لمدة 4 سنوات. وهكذا تعرضت تسوية المسألة الكردية في العراق إلى خطر جسيم بعد زيادة الدعم الإيراني ـ الأميركي ـ الإسرائيلي للبرازاني. كان هذا الدعم الدولي يعني أنّ بإمكانه الاستمرار في الحرب. وفي هذه الأوقات زاد قائد البشماركة مطالبه وأصرّ على أن تشمل المنطقة الكردية كركوك وآبار النفط وأن يكون للأكراد جيشهم الخاص وأن يديروا شؤونهم الخارجية. عملياً رفض المقاتلون الأكراد التخلي عن سلاحهم ووقف الحرب الأهلية في آذار/ مارس 1974 أي في نهاية الفترة الانتقالية. كان الجيش العراقي، الذي زادت إمداداته من الأسلحة السوفياتية،

قادراً على تحقيق النصر العسكري. في أوائل آذار/ مارس 1975 وافق العراقيون على عرض إيراني لوقف دعم الأكراد مقابل تسوية حول شط العرب. انهارت الثورة الكردية وكان مصير نداءات البرازاني إلى كيسنجر الإهمال. سأل وليم كولبي مدير وكالة المخابرات المركزية الأميركية وزير الخارجية كيسنجر فأجيب بفظاظة أن «العمليات السريّة ليست مثل عمل الإرساليات». بقي سر الدعم الإسرائيلي للأكراد العراقيين حساساً جداً. عندما تحدث رئيس الوزراء بيغن بشكل مفتوح وبفخر عن الموضوع بعد قليل من اندلاع حرب الخليج عام 1980 انتقده مئير أميت لطيشه في التحدث عن العمليات الماضية.

إذا كانت أميركا والغرب قد «خسروا» إيران عام 1979 فإنه ليس بسبب عدم وجود إنذار إسرائيلي، لأنّ الإسرائيليين كانوا «أوّل من بدأ يقرع أجراس الإنذار». كان لوبراني، المعروف بسعة اطلاعه، يكتب تقديرات متشائمة حول فرص الشاه في البقاء منذ أوائل عام 1978. في أوائل حزيران/ يونيه أرسل برقية طويلة إلى الوطن ناقش أنّه لم يعد هناك مسألة «ما إذا كان الشاه يستطيع البقاء» بل «كم من الوقت يمكنه أن يصمد». استبعد الأميركيون تقاريره كما استبعدوا تقارير الاستخبارات الفرنسية والتي كانت جهاز الاستخبارات الغربي الوحيد الذي تنبأ بالكارثة. كتب لوبراني: «بعد أن ذهبت من إثيوبيا إلى إيران رأيت مَلَكية في طور التعفّن. أدركت باكراً خلال إقامتي أنّ البنية التحتية المنظمة الوحيدة التي لها مجال للعمل هي المجموعة الدينية». توصل روفين ميرهاف ممثل الموساد في طهران إلى استنتاجات مشابهة في الوقت نفسه تقريباً. كان أحد كبار ضباط الارتباط في الموساد يتشاور مع رئيس السافاك الجنرال بغيري موغادام حول أيّ من «مثيري الشغب» يمكن أن يفيد توقيفهم في إحباط أيّ معارضة أخرى للنظام.

تقرير وكالة المخابرات المركزية الأميركية C I A

هناك نتيجة أخرى للثورة الإيرانية أربكت المجموعة الاستخبارية الإسرائيلية كثيراً. من الوثائق التي تمّ الاستيلاء عليها من السفارة الأميركية في طهران في تشرين الثاني/ نوفمبر 1979 نسخة عن تقرير سري لوكالة المخابرات المركزية عنوانه: «إسرائيل: لمحة عن الاستخبارات الخارجية وأجهزة الأمن». نشر الإيرانيون التقرير. كان هذا التقرير قد نُظِّم عام 1976 واستند جزئياً على معلومات معروفة علناً ثم أُعيد توزيعه عام 1979. تضمن أخطاء عديدة واضحة، ولكن بشكل عام كان أكثر رواية تفصيلية سبق وأن نُشرت حول هيكل وأولويات وأداء الأجهزة السرية الإسرائيلية. جاء في التقرير أنّ الموساد كان يضم بين صفوفه من 1500 إلى 2000 موظف بينهم حوالى 500 ضابط. كان الشين بيت يضم

1000 موظف بينهم 550 برتبة ضابط. وكانت الاستخبارات العسكرية تضم 7000 موظف بينهم 450 ضابطاً.

استناداً إلى وكالة المخابرات المركزية كان الموساد يُقَسَم إلى ثمانية أقسام:

١ ـ قسم التخطيط العملاني والتنسيق.
٢ ـ قسم الجمع.
٣ ـ قسم العمل السياسي والارتباط.
٤ ـ قسم القوة العاملة والمالية واللوجستية والأمن.
٥ ـ قسم التدريب.
٦ ـ قسم الأبحاث.
٧ ـ قسم العمليات التقنية.
٨ ـ القسم التكنولوجي.

كان الشين بيت يتألف أيضاً من ثمانية أقسام، منها ثلاثة أقسام عملانية:

ـ قسم الأمن ـ قسم الشؤون العربية ـ قسم الشؤون غير العربية.

وخمسة أقسام مساندة:

ـ قسم التخطيط والتنسيق ـ قسم الدعم العملاني ـ القسم التكنولوجي ـ قسم التحقيق ـ القسم الإداري والقانوني.

الفصل العراقي: قصف مفاعل بغداد

لم تكن إسرائيل متأكدة من الوسيلة التي ترد بها بصورة استراتيجية عندما نشبت الحرب بين العراق وإيران في أيلول/ سبتمبر 1980. لكن كان هناك فرص تكتيكية قصيرة المدى يجب اقتناصها. على الرغم من سلوك نظام الخميني القاسي المعادي للغرب والمعادي لإسرائيل، استمرت إمدادات السلاح إلى طهران سراً وبدا أنَّ هناك مغزىً هاماً لاستغلال انهاك العراق بحرب الخليج وتوجيه ضربة لهذا العدو العربي القوي.

وجّهت إسرائيل ضربتها القوية في صيف 1981. الساعة 5,34 في يوم 7 حزيران/ يونيه انقضت ثماني طائرات ف ـ 16 تابعة للقوات الجوية الإسرائيلية تغطيها ست مقاتلات من نوع ف ـ 15 على المفاعل النووي العراقي «أوسيراك» الذي صنعته فرنسا في التويثة شمالي بغداد وقصفته وحوّلته إلى أنقاض. قال رئيس أمان يهوشاع ساغي إنَّ توقيت الغارة كان شديد الدقة، كان دوام العمل قد انتهى في المفاعل، الذي كان في مرحلة متقدمة من البناء، قبل حوالى ساعة.

هذه الضربة الجراحية التي قُتل فيها تقني فرنسي وقتل وجرح تسعة عراقيين كانت ثمرة أشهر من التخطيط الإسرائيلي للقضاء على برنامج التطوير النووي العراقي. كان من المقرر أن يصبح مفاعل التويثة «حاراً» ـ وذلك بإدخال اليورانيوم إلى قلبه ـ في تموز/ يوليو أو أيلول/ سبتمبر. وبعد ذلك يمكن أن تسبب الغارة التلوث في منطقة بغداد وموت وإصابة عدد كبير من السكان العراقيين.

ما زال العراق وإسرائيل رسمياً بحالة الحرب منذ الغزو العراقي لفلسطين عام 1948. وعلى عكس بقية الدول العربية المحاربة، رفض العراق توقيع اتفاقية هدنة مع إسرائيل. كان الزعماء الإسرائيليون وعلى رأسهم مناحيم بيغن يعتقدون أنَّ البرنامج النووي العراقي الذي أطلقه الرئيس صدام حسين يهدف إلى إنتاج قنبلة نووية، وأنَّ تلك الأسلحة ـ على الرغم من الحرب المستمرة ضد إيران ـ سوف توجه أخيراً ضد إسرائيل. كان بيغن ومعظم زملائه يفكرون باحتمال «محرقة ثانية».

بدأ العمل بالبرنامج النووي العراقي في أواخر السبعينات. تم توقيع اتفاقيات سريّة مع الحكومة الفرنسية وشركات فرنسية لبناء المفاعل وتزويده بالتقنيين والوقود النووي. بدأ التخطيط لهجوم القوات الإسرائيلية في تشرين الثاني/ نوفمبر 1979.

في البداية أي في أواخر عام 1978 عارض رئيس أمان شلومو غازيت (الذي حل مكانه فيها بعد يهوشاع ساغي) ورئيس الموساد إسحق هوفي خطة القصف. كانا يعتقدان أنه ما زال هناك سنوات حتى يبدأ المفاعل بتشكيل تهديد على إسرائيل وتخوّفاً من أنَّ أيَّ ضربةٍ قد تُصَعد إلى حرب تعوق أو تعطل عملية السلام المصرية الإسرائيلية. وقد دعمهما حتى العام 1981 نائب رئيس الوزراء إيغال يادين.

استناداً إلى غازيت كانت أمان تمتلك «معلومات أكيدة ومن مصادر موثوقة» أن العراق يتجه إلى إنتاج أسلحة نووية أكثر من اتجاهه لإجراء أبحاث سلمية. ولكن خلال العد العكسي للغارة بقي غازيت مقتنعاً أنَّ إسرائيل يجب أن تحاول وقف البرنامج العراقي بوسائل غير عسكرية. واستناداً إلى مصادر صحافية نمساوية، كان أحد مصادر الموساد الرئيسيين عن وضعية البرنامج النووي العراقي في ذلك الوقت هو وليم ريختر الموظف في الوكالة الدولية للطاقة النووية (أقيل ريختر من وظيفته بعد الغارة وذلك بعد شكوى عراقية من أنه زود إسرائيل والولايات المتحدة بمعلومات سرية).

اتبعت إسرائيل عدداً من الاستراتيجيات الدبلوماسية لوقف البرنامج النووي العراقي. تمَّ بحث الموضوع مع فرنسا مرات عديدة بصورة مباشرة وغير مباشرة، وطلبت من الولايات المتحدة أن تضغط على فرنسا. لم ينفع شيء. في 6 نيسان/ أبريل 1979

اتخذت إسرائيل أول مبادرة لها على الأرض لإعاقة البرنامج: أغار عملاء الموساد على مخازن المنشآت النووية في لاسين سورمير قرب طولون حيث كان يجري بناء قلب المفاعل. تم تفجير القلب وأعلنت منظمة مجهولة مسؤوليتها عن الهجوم وهي «المجموعة الأيكولوجية* الفرنسية». اشتبهت أجهزة الأمن الفرنسية في أنّه يحتمل أن يكون عناصر من الموساد قد نفذوا العملية.

وبُذل جهد آخر لثني الفرنسيين عن زيادة المساعدات النووية والعراقيين عن الاستمرار بالمشروع. في حزيران/ يونيه 1980 اغتيل الدكتور يحيى المشهد وهو عالم مصري وعضو في لجنة الطاقة النووية العراقية والذي كان في فرنسا لإكمال الترتيبات مع الفرنسيين والخاصة بشحن الوقود النووي إلى بغداد، وذلك في غرفته في الفندق على يد مجهول. عثرت خادمة الغرفة على جثته في 14 حزيران/ يونيه. كان مصاباً بعدد كبير من الطعنات بالسكين ولم يتبين أن السرقة كانت دافعاً لهذه الجريمة. ذكّرت هذه الجريمة بالهجمات الغامضة ضد العلماء الألمان الذين كانوا يعملون في برنامج عبدالناصر لإنتاج الصواريخ في أوائل الستينات. في 1 تموز/ يوليو أجرى جهاز الأمن الفرنسي D S T تحقيقاً مع عاهرة كانت قد اجتمعت مع العالم المصري عشية وفاته وسمعت أصواتاً من داخل غرفته، وفي 12 تموز/ يوليو قتلت في حادث صدم.

في أيلول/ سبتمبر 1980 تلقت إسرائيل المساعدة من جهة غير متوقعة. فقد أغار الطيران الإيراني مرتين على موقع التويثة وأصاب الأبنية المساعدة في المفاعل بأضرار. زاد العراقيون من تدابير الأمن ومن أسلحة الدفاع الجوي في محيط المفاعل. وهذا ما أمّن للإسرائيليين فرصة أخرى، هذه المرة تجنيد عملاء في منطقة المفاعل بحد ذاتها. بعد الغارة ذهب جميع الخبراء الفرنسيين والإيطاليين إلى بلادهم ورجعوا في شباط/ فبراير 1981. وفي هذه الفترة تمّ حتماً تجنيد عملاء من الداخل.

في 14 تشرين الأول/ أكتوبر 1980 اجتمع كبار صانعي السياسة ورؤساء أجهزة الاستخبارات الإسرائيليين في القدس لبحث مشكلة المفاعل النووي. كان الكولونيل أفيم سيلا رئيس عمليات القوات الجوية الإسرائيلية مشغولاً بخطة القصف. فرض بيغن رأيه بقوة ـ وهو أن تدمير المفاعل كان أهون الشرين. استمر إيغال يادين ووزير الداخلية يوسف بورغ في معارضة القصف ودعمهما في ذلك هوفي وساغي ورئيس قسم التخطيط في قيادة الجيش الإسرائيلي الجنرال أفراهام تامير. ناقش ساغي أنَّ الضربة يمكن أن تحث

* من أيكولوجيا وهو علم التبيؤ وهو فرع من علم الأحياء يدرس العلاقات بين الكائنات الحية وبيئتها (المترجم).

العراق وإيران على عقد صلح وتحويل انتباههم إلى إسرائيل. ومن المثير للاهتمام أنّ نائبي رئيسي وكالتي الأستخبارات، أمان والموساد قد دعما بيغن. أكّد نائب رئيس أمان أفيزيه ياري أنّ القنابل التي تصنع في بغداد مُعَدَّة للاستخدام ضد إسرائيل، وناقش نائب هوفي ناحوم أدموني أنّ الضربة ستكون تحذيراً مفيداً للآخرين في العالم العربي.

ناقشت الحكومة بكامل أعضائها المسألة في 28 تشرين الأول/ أكتوبر حيث دعا ساغي وهوفي إلى تأجيل الغارة حتى يعرفا كيف تطور البرنامج النووي العراقي. ناقش رئيس أمان بقوة ضد الخوف من «المحرقة الثانية». إنّ وجود الأسلحة النووية بأيدي العرب لا يعني تدمير إسرائيل. إنّ تدمير المفاعل لن يوقف البرنامج النووي العراقي وعلى الأقل لن يصبح العراق في وضع يمكنه إنتاج أسلحة نووية حتى أوائل التسعينات على الأقل. كان ساغي قلقاً من ردود الفعل العربية على هذه الضربة. وناقش أنها يمكن أن تسبب «هوّة عميقة وأزمة حادة بين إسرائيل والولايات المتحدة». وبقي مقتنعاً أنه يمكن وقف البرنامج العراقي بوسائل أخرى. لكن معظم الوزراء لم يتأثروا برأيي رئيسي الموساد وأمان. قررت الحكومة مبدئياً القيام بضربة جوية. في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1980 عرض ديفيد أفري خطة القوات الجوية الإسرائيلية على الأركان العامة.

في 15 آذار/ مارس 1981 أقرّت الأركان العامة الخطة. أبدى ساغي تحفظه المبدئي واقترح أنه يمكن أن تفشل القوات الجوية الإسرائيلية في تدمير المفاعل وسوف تجلب إسرائيل لنفسها غضب العالم. في 3 أيار/ مايو قال رئيس أمان إنّ الغارة المقترحة سوف تؤدي إلى إعادة إنشاء الجبهة الشرقية المعادية لإسرائيل ـ من سوريا والأردن والعراق ـ وفي أي حال فإن القنابل العراقية ما زالت بعيدة. أثارت معارضة ساغي أزمة على مستوى عال قبل يومين من شن الغارة (حصلت عدة تأخيرات في التنفيذ بسبب أزمة لبنان واجتماع القمة بين بيغن والرئيس المصري أنور السادات..) في 4 حزيران/ يونيه وعندما علم أنه لم يبلغ عن موعد الغارة المقرر في 7 حزيران/ يونيه، انفجر ساغي وقال إنه ليس مسؤولاً عن العملية وإنّه لن يكون هناك «معلومات» لكنه هُدّىء أخيراً.

مضت الغارة دون أيّ حادث. حلّقت الطائرات فوق العربية السعودية والأردن لأكثر من ساعة وفاجأت الدفاعات الجوية العراقية ودمّرت مبنى قلب المفاعل والأبنية المحاذية. أطلق العراقيون، بعد تأخير واضح، بعض صواريخ سام وأرسلوا طائراتهم الاعتراضية لكن لم يحصل أي تماس وعادت القوة الإسرائيلية إلى وطنها دون أيّ أذى.

وعلى عكس مخاوف أمان والموساد وتحذيراتهم أدّت الغارة إلى ردود فعل سلبية طفيفة. كان هناك إدانات من العالم العربي وبعض الانتقاد الشكلي من الغرب وأوقفت

الولايات المتحدة تسليم الطائرات ف ـ 16 لفترة وجيزة. انتكس البرنـامج النـووي العراقي وتراجع سنوات إلى الخلف وأوقف الفرنسيون تزويد العراق باليورانيوم كما طالبت إسرائيل بذلك منذ وقت طويل.

كـانت إحدى النتـائج المعـاكسة والمؤقتـة، قرار الـولايات المتحـدة بوضـع قيود عـلى إسرائيل في اطلاعها على معلومات الأقمار الاصطناعية الأميركية عن البلدان التي لا تهددها مباشرة ولا تقع على حدودها. كان وليم كايسي رئيس وكالة المخابرات المركـزية الأمـيركية الطائش مسروراً شخصياً لأنّ الإسرائيليين تخلصوا من المشكلة النـووية العـراقية، وأعجب بجـرأتهم لكنه أيّـد القيود الجـديدة ووقف تسليم طـائرات ف ـ 16 بعـد شهـر من عمليـة القصف زار يهوشاع سـاغي كايسي. لم تتعـرض العلاقـة الاستخباريـة الطويلة الأمـد بين البلدين لأي ضرر.

في الشهر التالي حقق بيغن مكاسب سياسية وفوزاً ساحقاً في الانتخـابات هـو وكتلته الليكود للمرة الثـانية وتبجّح في نجاحـه ولم يعر اهتـماماً للمعلومات التي تـوفرت في أثنـاء التخطيط للغارة وتطوع بإعـطاء معلومات غـير صحيحة عن عمق المختـبر العراقي السري تحت الأرض وألمح إلى تعـاون مع الولايات المتحدة. وقال رئيس الموساد في مقابلة صحافية غـير متوقعـة إنّه يحث السيـاسيين عـلى وقف إجراء الاتصـالات مع أجهـزة الاستخبـارات الصديقة وكشف المعلومات السرية التي يزودوننا بها. ذكر كاتب سيرة حياة بيغن: «لم يكن بحاجة إلى تسمية السياسيين الذين كان يفكر بهم».

كان لهزيمة أمان في موضوع مهاجمة المفاعل ـ فقد عارضته بشدة ثم نفذ ولم يحصل أي رد فعـل خطير كـما توقعت ـ تـأثـير خـطير، في الأشهـر الـلاحقـة، عـلى وصـول معلومـات الاستخبارات إلى الجيش الإسرائيلي وذلك خلال العـدّ العكسي لغزو لبنـان بعد سنـة تمامـاً. عارض ساغي مشروع الغزو، وهو كان قد عارض قصف مفاعل الثويثة، لكن لم يصغ أحد له.

منظمة التحرير الفلسطينية تتكيّف

وعد هنري كيسنجر إسرائيل عام 1975 أن لا تتعامل واشنطن مـع منظمـة التحريـر الفلسطينية التي يرئسها ياسر عرفات إلاّ عندما تقبل دون مساومة قراري مجلس الأمن 242 و338 وتعترف بحق إسرائيل في الوجود. ولكن خـلال النصف الأول من السبعينات وقبـل رحلة الرئيس السادات للقدس وبعدها، بقيت منظمة التحريـر الفلسطينيـة مشكلة خطيرة لصانعي السلام في المنطقة وللمجموعة الاستخبارية الإسرائيلية في آن واحد.

لم يكن الفلسطينيون سعداء باتفاقيات فصل القوات الثلاث بين إسرائيل ومصر وسوريا بصورة أساسية، لأن نجاح التقرب الثنائي لكيسنجر في مشكلة الشرق الأوسط قد قطع عليهم الطريق لأخذ دورهم في مؤتمر السلام الشامل. لقد شعروا بالعزلة وبعدم الأهمية. لكن منظمة التحرير الفلسطينية بدأت تكيّف استراتيجيتها في وضع ما بعد الحرب. في حزيران/ يونيه 1974 دعا المجلس الوطني الفلسطيني - وهو برلمان المنظمة - إلى إنشاء «سلطة وطنية مقاتلة ومستقلة» فوق أيّ قسم من التراب الفلسطيني يتم تحريره من الإسرائيليين. مع أنَّ ذلك فُسِّر على أنّه تغيير تكتيكي فإنّه، كما قال أحد الخبراء، يعتبر علامة على «تغيير حقيقي في موقف منظمة التحرير الفلسطينية تجاه الأراضي المحتلة. فقد استكمل الدعم غير المشروط للنضال العسكري بالرغبة في أخذ الوسائل السياسية بعين الاعتبار». ومن الواضح في هذا القرار هو الاستعداد لإقامة سلطة فلسطينية على قسم فقط من فلسطين التاريخية.

في مؤتمر القمة الذي عقد في الرباط في المغرب في تشرين الأول/ أكتوبر 1974 أكّدت جميع الدول العربية وأبرزها الأردن على وضع منظمة التحرير الفلسطينية «كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني»، وأعطت المنظمة سراً حقّ الفيتو ضد أيّ مشروع سلام عربي. كانت النتيجة الأساسية لهذه التحركات هي وضع الضفة الغربية وقطاع غزة في مقدمة السياسة والاستراتيجية الفلسطينية. وقد أدّت أيضاً إلى زيادة الخلافات والمنافسات القائمة بين مختلف المجموعات التي تنتمي إلى منظمة التحرير الفلسطينية. بدأت منظمة فتح المجلس الثوري المدعومة من النظام البعثي في بغداد والتي يرئسها صبري البنا المعروف بـ «أبو نضال» بشن حرب اغتيالات ضد منظمة ياسر عرفات في أوروبا والشرق الأوسط. لكن «أبو نضال» لم يكن وحده، فقد قادت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين برئاسة جورج حبش المعارضة لقرارات المجلس الوطني الفلسطيني والتي أصبحت تعرف «بالرفض». ومع ذلك قام التيّار الأساسي (تيار عرفات) بحصته من الهجمات الدموية. قبل انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني وفي نيسان/ أبريل 1974 قَتَلَ ثلاثة من أعضاء الجبهة الشعبية القيادة العامة التابعة لأحمد جبريل ثمانية عشر إسرائيلياً من بينهم ثمانية أطفال في هجوم على مبنى سكني في كريات شمونة. وفي أيار/ مايو وبينما كان كيسنجر يقوم بجولاته المكوكية بين دمشق والقدس لمحاولة التوصل إلى اتفاقية لفصل القوات بين سوريا وإسرائيل، تسلل ثلاثة من أعضاء الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين التي يرئسها نايف حواتمه - التي كانت تدعم خط عرفات - عبر حدود إسرائيل الشمالية واحتلوا مدرسة في بلدة معالوت في الجليل. قُتِلَ الإرهابيون الثلاثة وكذلك اثنان وعشرون طفلاً وجُرح أكثر من سبعين شخصاً في تبادل إطلاق نار مع الجيش الإسرائيلي. تمَّ تهريب صواريخ

كاتيوشا عبر البحر الميت واكتشفها الشين بيت فيما بعد وهي موجهة باتجاه فندق الملك داود في القدس حيث كان كيسنجر يقيم.

حقق عرفات تقدماً دبلوماسياً في 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 1974 عندما ألقى خطاباً أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. قال: «جئت وأنا أحمل غصن الزيتون وبندقية المقاتل من أجل الحرية، لا تدعوا غصن الزيتون يسقط من يدي». بعد أقل من أسبوع ضربت جماعة من الجبهة الديموقراطية وقتلت أربعة إسرائيليين وجرحت عشرين قبل أن يُقتل الإرهابيون في بناية في بيسان. في آذار/ مارس 1975 هاجمت جماعة من البحرية الفلسطينية فندق سافوي في تل أبيب كما حصل انفجار قوي في القدس في أوائل شهر تموز/ يوليو.

بدأت الحرب الأهلية اللبنانية في صيف 1975. ومنذ ربيع عام 1976 بدأت إسرائيل تنظر نحو الشمال لترى كيف تتحول المتغيرات في السياسة اللبنانية لصالحها في نطاق حربها مع الفلسطينيين. كان الإرهاب وما يزال الأولوية المطلقة لرؤساء أجهزة الاستخبارات والأمن في البلاد وبقي كذلك في السنين اللاحقة ولأول مرة منذ حرب 1967 كان عليهم أن يتعاملوا مع نشاطات مسلحة سرية للمتطرفين اليهود.

إنقاذ في عنتيبة

قامت إسرائيل بأشهر عمل لها في حربها ضد الإرهاب وذلك على أرض مطار عنتيبة الدولي في أوغندا في 4/3 تموز/ يوليو 1976. تبقى هذه العملية مثلاً كلاسيكياً على الجرأة العسكرية المجتمعة مع الاستخبارات الدقيقة التي تمّ الحصول عليها من مصادر متعددة وفي ظروف متغيرة بشكل سريع وفي أرض بعيدة وصعبة. لعبت أمان والموساد كلتاهما دوراً حيوياً في التخطيط للعملية.

بدأت الأزمة في 27 حزيران/ يونيه عندما خطفت طائرة تابعة لشركة اير فرانس على الطريق بين تل أبيب وباريس، بعد توقف في أثينا حيث يشتهر المطار بتدابير أمنية ليّنة. بعد يومين وبعدما أمضت الطائرة يومين في الدار البيضاء وبعدما رفض السماح لها بالهبوط في الخرطوم وصلت الطائرة إلى عنتيبة. كان الخاطفون مجموعة مختلطة من العرب والألمان الذين يعملون في جناح وديع حداد التابع للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وطالبوا بإطلاق سراح 40 فلسطينياً معتقلين في السجون الإسرائيلية وكذلك حوالى عشرة معتقلين في دول أوروبية، كذلك طالبوا بالشابين الألمانيين الغربيين توماس روتير وبريجيت شولتز اللذين أوقفا سراً في كينيا من قبل، عندما حاولا إسقاط طائرة العال بينما كانت تقلع من مطار

نيروبي بواسطة صواريخ سام 7، وهددوا بتفجير الطائرة والركاب إذا لم يصل السجناء جواً إلى أوغندا في 30 حزيران/ يونيه.

لم يكن وزراء الحكومة متحمسين حول الخيار العسكري الذي عرض عليهم وحبذوا مبدئياً الرضوخ لمطالب الخاطفين. أمر رئيس الوزراء الشين بيت، وهو يستبق الاعتراضات، بأن يعد تقريراً يظهر أنَّ هناك سوابق في إخلاء سبيل قتلة مدانين. قبل انقضاء الموعد النهائي أي 30 حزيران/ يونيه بوقت قليل قال رئيس الأركان مردخاي غور إنَّه لا يوصي بعمل عسكري بسبب غياب أيِّ معلومات حول الوضع على الأرض مع أنَّ فصل الركاب الإسرائيليين عن الآخرين ـ الذي أطلق سراحهم ـ بدا منذراً بالشؤم وأثار للبعض ذكريات مزعجة.

صدر بيان حكومي متقن وساعد في الحصول على وقتٍ إضافي: أُعطي الوزراء صلاحية الاستمرار في الجهود لتحرير الرهائن. افترض الخاطفون أنه قد تمت الموافقة على مطالبهم وأجلوا المهلة النهائية حتى 3 تموز/ يوليو وذلك للسماح بتبادل الأسرى. لعبت المعلومات المضلّلة حول النوايا الإسرائيلية والتي تسرّبت عمداً إلى فريق ثالث دوراً في الخداع.

تسارع التخطيط العسكري عندما توفر المزيد من معلومات الاستخبارات. وساعد في التحضيرات وجود عدد من كبار ضباط الجيش الإسرائيلي والطيارين الذين عملوا في أوغندا في مهمات تدريب ودعم في نظام عيدي أمين الذي كان على علاقة ممتازة مع إسرائيل حتى العام 1972. تمَّ استدعاء مسؤولين في شركة بناء الهستدروت «سوليل يونيه» التي بنت مطار عنتيبة. تمَّ عرض أفلام تُظهر استقبال عيدي أمين على المطار وجاء أحد الضباط بالفكرة اللامعة باستخدام سيارة المرسيدس السوداء الطويلة والفخمة ـ مثل التي يستعملها أمين ـ كخدعة لإبعاد الحرس الأوغنديين. قال الرائد ماكي بتزر أحد المخططين للعملية والمشاركين في قوة الهجوم: «لم يساعدنا كل هذا على معرفة أشياء محددة مثل مكان الطائرة وكم هو عدد الإرهابيين وفي أي غرفة كانوا في المطار». تم الاتصال هاتفياً بأمين وهذا ما ساعد الإسرائيليين على معرفة أنَّه كان يتعاون مع الخاطفين.

ساعد عملاء الموساد في كينيا وأوغندا نفسها، حيث يوجد مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية، في إعداد صورة مفصلة حول الموقف على الأرض. في 2 تموز/ يوليو قبل يوم من عملية الإنقاذ تلقى المخططون معلومات حيوية وصوراً لمطار عنتيبة التُقِطت في اليوم السابق. استدعي عملاء الموساد من جميع أنحاء أوروبا إلى باريس لسؤال الركاب غير الإسرائيليين الذي أطلق سراحهم ونُقلوا جواً إلى مطار أورلي، وفي ذلك الوقت تمَّ

الحصـول على المعلومـات الحاسمـة والمفقودة. كـان أحد هؤلاء وهـو يهودي فـرنسي يدعى ميشال كوجو موهوباً في تذكّر المطار وتحديد مكان الرهائن والإرهابيين والشحنـات المتفجرة التي زرعوها.

بدأت عملية الإنقاذ ـ واسمها الرمزي ـ دوي الـرعد ـ أخيـراً استناداً إلى معلومـات دقيقة في الاستخبارات حول مواقع الخاطفـين والقوات الأوغنـدية. كـانت إحدى المشـاكل المقلقة هي وجود طائرات ميغ المقاتلة في مطار عنتيبة واحتمال استعمالها لإسقاط طائرة النقل الإسرائيليـة ث 130 خلال تحليقهـا باتجـاه الشمال بعـد عملية الإنقـاذ. (استناداً إلى رئيس أمان شلومو غازيت كان الاحتمال ضئيلاً). تمَّ تـدمير طـائرات الميـغ الإحدى عشرة خـلال غارة لضمان سلامة عودة قوة العمل والرهائن.

حَلّقت القوة المؤلفة من ست طائرات على ارتفاع منخفض فوق البحر الأحمر لتجنب الرادارات المعادية. حطت طائرة هيركوليس التي كانت في المقدمة ـ وهي طائرة هادئـة جداً على الرغم من ضخامتها ـ بعد عدة دقائق من هبوط طائرة بـريطانيـة. انتهى كل شيء في دقائق قليلة. قُتِل جميع الإرهابيين وأكثر من عشرة جنود أوغنديـين. خسرت القوة المهـاجمة ضابطاً هو المقدم يوناتان نتنياهو وأصيب جندي بجراح بالغـة أدَّت إصابتـه إلى شلل تام. قُتِل ثلاثة رهائن وقُتلت دورا بلوح وهي راكبة تبلغ من العمر 73 عـاماً كـانت تتعالـج في كمبالا على يد قوات عيدي أمين. ومنذ ذلك الوقت لم تخطف أيًّ طائرة تـطير إلى إسرائيل أو منها.

كان الاتصال الكيني للمـوساد حيـوياً في تـأمين قـاعدة أمامية. مضت عمليـة الإنقاذ بهدوء بسبب مساعدة بروس مكنزي وهو رجل أعمال بريطاني ووزير كيني سابق كان يعمل مستشاراً للرئيس جومو كينياتا لشؤون الاستخبارات والأمن، كان رجال مكنزي هم الذين اعتقلوا توماس رويتر وبريجيت شولتز في كانون الثاني/ يناير الماضي ورتَّب أمـر نقلهما سـرّاً إلى إسرائيل لمحاكمتهما. حكم على الألمانيين بالسجن لمدة عشر سنـوات ثُمَّ أُطلق سراحهما بعـدما أمضيـا أقل من نصف فـترة العقوبـة وذلك في كـانون الأول/ ديسمـبر 1980. قتل مكنزي عام 1978 بتفجير قنبلة كانت مزروعة في طائرتـه الخاصـة. ساد اعتقـاد بأن ذلـك كان من فعل عملاء أوغنديين انتقاماً لدوره في عملـية الإنقاذ في عنتيبة.

كرة أم رصاصة؟

عـلى مقـربـة من الـوطن، وفي أواسط السبعينـات جـاء وقت التغيـير السيـاسي في الأراضي المحتلة. في كانون الأول/ ديسمبر 1975 أعلنَ وزير الدفاع العـمالي شيمون بـيريز

عن إجراء الانتخابات في الضفة الغربية في نيسان/ أبريل القادم. تمَّ تعديل قانون الانتخابات الأردني بحيث أصبح حق الانتخاب ليشمل جميع البالغين فوق سن 21 ولأول مرة النساء. ذكر كاتب سيرة حياة بيريز أنَّ «السماح لسكان الأراضي بإجراء تجربة على قيم الديموقراطية سوف يُعطيهم حِسّاً من الحكم الذاتي ويخفف من تأثيرات الاحتلال». كان وزير الدفاع يأمل أيضاً باستخدام الانتخابات كأساس لنوع من الإدارة المحلية الذاتية ويعتقد أنَّ معظم رؤساء البلديات الموالين للأردن والمحافظين والبراغماتيين الموجودين في السلطة، سوف يُعادُ انتخابهم، وأنَّ ذلك سيكون حاجزاً ضِدَّ تصاعد نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية. تحوّلت انتخابات الضفة الغربية إلى غلطة وحماقة سياسية، لكن قرار المضي بالانتخاب قد اتخذ ليس بسبب الاستخبارات الخاطئة بل بالتقييم غير الصحيح للحقائق المعروفة.

عام 1972 جرت انتخابات بلدية في الضفة الغربية في شهري آذار/ مارس وأيار/ مايو وذلك على الرغم من معارضة منظمة التحرير الفلسطينية القوية. وبعد تشجيع طفيف من الشين بيت عاد المرشحون التقليديون في المدن الكبيرة إلى مناصبهم. لم يقدم أيّ دعم مالي. ناقش جهاز الأمن الشين بيت الذي تمكن في أوائل عام 1968 من احتواء المقاومة المسلحة لمنظمة التحرير الفلسطينية، أنَّ النشاطات الإرهابية تضمحل ولم يعترض على إعطاء سكان الضفة الغربية فرصة محددة للتعبير السياسي. كان قلق منظمة التحرير الفلسطينية له ما يبرره. عكست النتائج المؤيدة للملك حسين ولإسرائيل أكثر من ياسر عرفات تعاون الأمر الواقع الموجود بين إسرائيل والأردن واستعداد الزعماء المحليين للتعاون مع السلطات الإسرائيلية حول المسائل اليومية. كان للاستفتاءات البلدية دلائل بالغة منذ عام 1967 لأنّها كانت الشكل الوحيد للحياة الديموقراطية تحت الاحتلال وقد جعلتها الإصلاحات الإسرائيلية أكثر أهمية. كان موشي دايان القوة المحركة لاستفتاء 1972 وقد جرى في مفهوم الانفتاح الذهني ومَدّ الجسور مع السكان العرب وإقامة اتصالات شخصية منتظمة معهم.

في أثناء العد العكسي ليوم الاستفتاء في 12 نيسان/ أبريل 1976 بدأ الوضع يثير القلق، فُرِضت ضغوط على اثنين من كبار التقليديين وهما الشيخ محمد علي الجعبري من الخليل والحاج معزوز المصري من نابلس لترشيح نفسيهما. في 28 إذار/ مارس وفي مجال مساعدة الجعبري، أبعد منافسُه الدكتور أحمد حمزة النتشة إلى لبنان، وأبعد معه أيضاً مرشح البيرة الموالي لمنظمة التحرير الفلسطينية. اتخذ هذا القرار وزير الدفاع، فقد طلب ببساطة من الشين بيت تزويده بأسماء المرشحين الذين يستحقون الإبعاد. لكن اليد الطولى ما زالت للراديكاليين وجرى حديث عن إلغاء الانتخابات. في 4 نيسان/ أبريل قال بيريز

للحكومة إنَّه «لا يضمن النتائج» وأضاف إنَّهُ «قرأ بأسف مقالات في الصحافة الإسرائيلية يفهم منها وكأنَّ اليسار ومنظمة التحرير الفلسطينية قد ربحوا الانتخابات فعلاً».

في 8 نيسان/ أبريل وقبل 4 أيام من الانتخابات حذَّر الشين بيت وزير الدفاع أنَّهُ يُرَجّح فوز مرشحي منظمة التحرير الفلسطينية في معظم الأماكن. لكن كان هناك نصيحة مناقضة: أصرَّ البروفوسور أمنون كوهين أحد كبار المستشرقين في الجامعة العبرية والذي كان يعمل مستشاراً للشؤون العربية لدى الحكومة العسكرية في الضفة الغربية على أنَّ التقليديين سوف ينجحون وأنَّ المصالح العائلية ما زالت أقوى من السياسة الحديثة. اتخذ مستشار بيريز ديفيد فرحي رأياً أقلَّ وضوحاً من رأي كوهين.

كانت النتائج كارثة لإسرائيل. حقق مرشحو منظمة التحرير الفلسطينية وبتشجيع من المنظمة في الخارج، فوزاً ساحقاً. كانت نتيجة الاقتراع 72 % وكان المرشحون الناجحون من الشباب المثقفين والوطنيين وأفضل من رؤساء البلديات السابقين. نجح في نابلس بسام الشكعة وهو بعثي سابق، وفي الخليل فهد القواسمة، وأعيد انتخاب الراديكاليين كريم خلف في رام الله وحلمي حنون في طولكرم. كما فاز إبراهيم الطويل عن البيرة ومحمد ملحم عن حلحول قرب الخليل وهما من الوطنيين. وهكذا أصبحت مدن الضفة الغربية تحت سيطرة رجال موالين لمنظمة التحرير الفلسطينية ويعتبرونها الممثل الشرعي والوحيد لهم وكانوا يرفضوا سياسة الأردن ويعارضون الاحتلال الإسرائيلي.

تبع ذلك حملة اتهامات ساهمت في إذكاء نار المنافسة القديمة بين رابين وبيريز وانقسام حزب العمل بينهما. كان رئيس الوزراء رابين يتمتع بسلطة مباشرة على الشين بيت والموساد وكان وزير الدفاع بيريز أقل اهتماماً بالشؤون اليومية للضفة الغربية من سلفه موشي دايان. أمر رابين الشين بيت بإعطائه في المستقبل معلومات الاستخبارات كما هي بالإضافة إلى التقديرات الاستخبارية السياسية التي تعطيها لوزارة الدفاع، اتهم أهيتوف بأنّه يعمل لصالح بيريز وليس لصالحه، تخوف جهاز الأمن واحتج فيما بعد وقال إنه حذّر بوضوح من أنَّ نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية يتعاظم. ذهب أهيتوف إلى افراهام أورلي منسق العمليات الحكومية في الضفة الغربية وغزة وطلب إعطاء معلومات للصحافة توضح أنَّ الشين بيت كان على حق. هاجم رابين وزير دفاعه علناً وقال في مقابلة صحافية: لقد أخطأ بيريز في تقديراته وقاد خطأه هذا حكومة إسرائيل إلى اتخاذ خطوات لم تؤدِّ إلى أيِّ شيء يدعم مركزها». طلب رئيس الأركان غور استقالة أمنون كوهين وديفيد فرحي مستشاري الشؤون العربية، لكنهما بقيا في مركزيهما.

وكما حدث قبل يوم الغفران، فشلت وزارة الدفاع في استباق الأحداث. لم يكن

سبب عجزها في توقع نتائج انتخابات الضفة الغربية ناجماً عن نقص في معلومات الاستخبارات الملائمة بل بسبب التقيد التام بمفهوم لا يقر بنفوذ منظمة التحرير الفلسطينية المتصاعد في الأراضي المحتلة وزيادة شعبيتها. كانت النظرة السائدة تستند إلى الانقسام القديم بين اللاجئين والموالين للأردن، ولم تعر قرارات المجلس الوطني الفلسطيني ومؤتمر قمة الرباط عام 1974 الانتباه الكافي. في استعادة لأحداث الماضي ناقش ضباط الشين بيت أنهم كانوا يعيرون انتباههم للإرهاب ولم يركزوا على التغييرات السياسية في المشكلة الفلسطينية. قال أحدهم: «كانت الأولوية المطلقة هي مقاتلة النشاطات الإرهابية المعادية ويمكن أن نقيس نجاحنا في هذا المجال. على الأقل نشرت الصحافة جميع إنجازاتنا. طبعاً كانت السياسة مهمة لكننا لا نستطيع أن نتخذها مقياساً».

افراهام أهيتوف

كان نجاح منظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية نكسة لأفراهام أهيتوف رئيس الشين بيت. عندما كانت غولدا مئير رئيسة للوزراء أعطت موشي دايان حريّة العمل في الأراضي المحتلة ولكن علاقات رابين المتوترة مع وزير دفاعه شيمون بيريز جعلت الأمور صعبة على أهيتوف. في تموز/ يوليو 1975 وقعت حادثة بشعة حشرت الشين بيت بين الزعيمين المتنافسين لحزب العمال. فقد عَثَر عامل عربي في فندق ديبلومات في القدس على وثيقة سرية جداً صادرة عن وزارة الخارجية على أرض قاعة الطعام بعد أن كان موشي دايان (كان في ذلك الوقت عضواً متواضعاً في حزب العمل) قد تناول طعام الفطور هناك. كَشف تحقيق الشين بيت أنَّ بيريز قد أعطى سلفه المميز بعض الأوراق السرية وأنَّ دايان قد أضاع إحدى هذه الأوراق مصادفة. منذ حرب يوم الغفران كان هناك حساسية عامة من أيّ مساهمة من موشي دايان في شؤون الأمن، وقد سرب مكتب رئيس الوزراء الخبر إلى الصحافة مما أدّى إلى تسليط الأضواء على بيريز. والأسوأ من ذلك أمر رابين بوقف تعميم بعض الوثائق السرية على بيريز إلا أنّه ألغى قراره فيما بعد.

حتى العام 1976 أي بعد عامين من تسلمه المنصب أوصل أهيتوف جهاز الشين بيت إلى نفوذ كبير في مسائل الأمن الداخلي. وفي عهده تم إعداد قواعد عمل داخلية مع بقية عناصر المجموعة الاستخبارية. وقد أشرف على الانتقال نحو جهاز كامل التأليل (أي باستخدام أجهزة الكومبيوتر) وساعد في تجنيد الشباب اللامعين. عام 1975 تمَّ بحث موضوع الرواتب وظروف العمل ومساواتها مع الجيش النظامي وذلك كاعتراف متأخر بالوضع العملاني للجهاز على الأراضي المحتلة. وقد عينَّ شباباً مغامرين في أواسط الثلاثينات ـ معظمهم من أتباع يهودا أربيل ـ لرئاسة مختلف الفروع. قال أحد الخبراء

عنه: «عرف أهيتوف على أنّه رجل ذو سلطة قوية وقائد بارع وحازم». ووصفته وكالة المخابرات الأميركية C I A بأنّه «لامع جداً وجادّ في عمله وطموح» مع أنَّهُ يمكنه أن يكون «عنيداً وعنيفاً».

انضم أهيتوف إلى جهاز الأمن عندما كان ما يزال تابعاً للجيش الإسرائيلي عام 1950 وبدأ عمله في قسم الأمن العسكري بإشراف يوسف هارملين. أمضى تقريباً سنة واحدة يتابع دورة تدريبية متقدمة على الاستخبارات قبل عودته إلى عمله في القسم. وُلد في ألمانيا عام 1930 وبعد خمس سنوات أحضره والداه معهما إلى فلسطين، وذلك في نطاق الهجرة الكثيفة لليهود الألمان والتي تعرف في التاريخ الصهيوني «بالعلية الخامسة» تلقى تعليماً دينياً وطنياً مثل عناصر الطبقة المتوسطة في ضاحية بات يام قرب تل أبيب، وأظهر ميلاً للعمل في المعادن وذلك في أوّل وظيفة حصل عليها في شركة الكهرباء الوطنية. خلال حرب 1948 أصيب بجراح وأدّى ذلك إلى إصابته بالعرج طوال حياته.

أشرف على عمليات الشين بيت في قطاع غزة في الفترة ما بين حملة سيناء في تشرين الثاني/ نوفمبر 1956 والانسحاب الإسرائيلي في ربيع 1957 وهذه التجربة أعطته خبرة استفاد منها بعد عقد من الزمن عندما لعب الشين بيت دوراً مركزياً في تحديد السياسة تجاه الأراضي العربية المحتلة في حرب الأيام الستة. وفي ذلك الوقت، التقى رئيس الأركان موشي دايان والذي كانت تربطه به علاقات شخصية وثيقة وكذلك علاقات عمل. ومن المرجح أنّه بناء على توصيات دايان أصبح أهيتوف نائباً لهارملين عام 1971.

عمل في الموساد في الخارج ما بين 1961 و1965 ومِثْلُ زميله يهودا أربيل كان يعمل في القضايا المتصلة بالعلماء الألمان وخبراء الصواريخ في مصر وفي مطاردة مجرمي الحرب النازيين. وساعدته خلفيته الدينية وإجادته اللغة البيدية* بطلاقة على أن يكون المرشح المثالي للاشتراك في البحث عن يوسيل شوماخر الولد الأورثوذوكسي الصغير الذي أدّى خطفه إلى تحويل الأجهزة السرية عن عملها الأساسي للبحث عنه. كان معظم عمل أهيتوف في إسرائيل مكرساً للشؤون العربية حتى التغير الكبير الذي حصل عام 1967 وذلك بالاشتراك في تقرير السياسة تجاه الأقلية العربية في البلاد. بعدما حل مكان يوسف هارملين بفترة قصيرة لعب أهيتوف دوراً هاماً في قضية المطران هيلاريون كبوجي وهو أسقف طائفة الروم الكاثوليك السوري الأصل والذي اعتقل بالجرم المشهود وهو يهرّب

---

* البيدية لهجة من لهجات اللغة الألمانية تكثر فيها الكلمات السلافية والعبرية وينطق بها اليهود في الاتحاد السوفياتي وبلدان أوروبا الوسطى وتكتب بأحرف عبرية.

أسلحة ومتفجرات لحركة فتح. حكم على كبوجي بالسجن لمدة 12 عاماً لكن أطلق سراحه عام —1977

رفض رئيس الشين بيت بحزم التعامل مع التسريبات الواردة من مؤسسات الحكومة ومجلس الوزراء والتي قد تورّط الجهاز في نزاعات ومجادلات مع الوزراء والمسؤولين الرسميين والصحافيين. كان أهيتوف صارماً جداً مع مرؤوسيه. قال أحد الزملاء عنه إنه «في اللحظة التي يصل فيها إلى المبنى، 'كل ما نسمعه هو طنين الذباب» لكنه لم يكن أقل قساوة مع نفسه. لقد كان عصامياً وأكمل تعليمه الثانوي وحصل على البكالوريوس وعلى إجازة في الحقوق في الوقت القليل الذي يسمح له. وحصل على إجازة لممارسة مهنة المحاماة عام 1971. ومن المفاجىء أنه كان يحوز على سمعة ليبرالية.

الإرهاب اليهودي

في يوم السبت اليهودي. في 2 أيار/ مايو 1980 كمنت جماعة من فتح مؤلفة من 4 رجال مسلحين ببنادق هجومية وقنابل وشحنات متفجرة للمستوطنين الإسرائيليين خارج بيت هداسا في مركز مدينة الخليل في الضفة الغربية وقتلت ستة منهم. كان ذلك أفضل الهجمات تخطيطاً وأشدّها دموية ينفذها الفلسطينيون منذ بداية الاحتلال. بالنسبة إلى منظمة التحرير الفلسطينية كان الهجوم ضربة بالمطرقة على رأس أشدّ المعادين لها في إسرائيل. لم يطل الأوان للانتقام. وعندما بدأ هذا الانتقام ورَّط الشين بيت في أحد أصعب القضايا التي واجهها وأكثرها حساسية.

بحلول صيف 1980 أصبح الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية واقعاً. كانت الخليل التي تحوي قبر النبي سليمان، مكاناً مقدساً ودينياً للوطنيين اليهود. وكانت جالية يهودية تعيش هناك إلى أنَّ قُتِل 69 منهم في مذبحة قام بها جيرانهم العرب عام 1929، وتعتبر هذه من أبرز أحداث فترة الانتداب.

في ربيع عام 1968 وبعد أقل من سنة على حرب الأيّام الستة احتفل حاخام متشدد يدعى موشي ليفنغر ومجموعة من مؤيديه بعيد الفصح اليهودي في فندق بارك في المدينة. وفيها بعد وبعد الحصول على إذن من الجيش انتقل المستوطنون إلى بناية حكومية عسكرية، وكان ذلك بمثابة نواة لمستوطنة في قلب المدينة. وفي أيلول/ سبتمبر 1970 تم بناء ضاحية كريات أربع المؤلفة من بنايات إسمنتية على تلة جرداء خارج المدينة.

عام 1973 كان ليفنغر أحد مؤسسي حركة غوش إمونيم (كتلة المؤمنين) التي أنشأت داخل الحزب الوطني الديني وذلك للالتزام بالتقاليد الأورثوذوكسية وأرتير إسرائيل

(أرض إسرائيل)، كانت السنة الأولى صعبة بالنسبة إلى هذه الحركة. كان حزب العمل غير متحمس لموضوع الاستيطان في المناطق العربية الآهلة بالسكان، مع أنَّ العديد من الوزراء وخصوصاً إيغال آلون القائد السابق للبالماح أغمض عينه أو وافق بهدوء على نشاطات الحركة. عام 1969 أعدَّ نائب رئيس الوزراء آلون خطة يتم بموجبها السماح ببناء المستعمرات في وادي الأردن فقط، مع بعض الاستثناءات، والتي تخدم أمن الحدود الإسرائيلية في حال التوصل إلى تسوية سلمية. إحدى هذه الاستثناءات هي كفار إتزيون التي اكتسحها الأردنيون عام 1948. عام 1974 طرد الجيش مجموعة من المستوطنين بعدما حاولوا إنشاء مستوطنة قرب نابلس. في كانون الأول/ ديسمبر 1976 نجح هؤلاء المستوطنون وبدأوا في مخيم للجيش ثم أنشأوا مركزاً أسموه «كادوم». تمَّ إنشاء مستوطنة «أوفرا» قرب رام الله و«معال إيدوميوم» على منتصف الطريق بين القدس وأريحا بصورة غير قانونية عام 1975. أنشأت المستوطنات الثلاثين الأخريات بين 1968 و1977 في إطار مخطط آلون.

بدأ عهد التسهيلات للمستوطنين في أيّار/مايو 1977 عندما وصل مناحيم بيغن إلى السلطة على قاعدة زيادة المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولكن بيغن عبّر عن خيبة أمل، ليس لاستعداده لتوقيع معاهدة سلام مع مصر في آذار/ مارس 1979، بل أيضاً لإصراره على أن تتولى الحكومة وليس حركة غوش إيمونيم تحديد وتيرة الاستيطان. أقلقت اتفاقيات كامب ديفيد التي منحت الفلسطينيين الحكم الذاتي في الضفة الغربية حركة غوش إيمونيم مع أنَّ الفلسطينيين رفضوها بعنف. قال أحدُ الموالين لمنظمة التحرير الفلسطينية: «إنَّ الحكم الذاتي لا يعني أكثر من سلطة جمع النفايات والتخلص من البرغش (الناموس)». لكن اليمينين الإسرائيليين كانوا قلقين من اليهود أكثر من قلقهم من العرب، وعندما أعيدت مستوطنتا «يامتي» و«شال سينا» إلى المصريين، اعتبر هذا سابقة خطرة. مع ذلك حافظ بيغن على كلمته. الاستيطان فيما أصبح يعرف عالمياً بـ «يهودا والسامرة» بدأ يتجاوز الحدود الضيقة للغوش. بدأت نوعية الحياة في الأماكن الفسيحة المفتوحة والأسعار الرخيصة والتقديمات الأخرى تجذب العديد من الإسرائيليين غير المتدينين وخصوصاً من الضواحي المزدحمة قرب تل أبيب والقدس.

وقد تطابق هذا مع تصاعد الأعمال العسكرية للفلسطينيين. في تشرين الأول/ أكتوبر 1978 وبعد شهر من توقيع اتفاقيات كامب ديفيد أسَّس تحالف من المنظمات الفلسطينية وبعض الأفراد لجنة التوجيه الوطني لمحاربة مشروع بيغن للحكم الذاتي. ضمَّ الأعضاء الاثنين والعشرين رؤساء بلديات موالين لمنظمة التحرير الفلسطينية من الضفة الغربية وقطاع غزة وممثلين عن الهيئات الدينية والتجارية والمهنية والطلابية. أمِلَ وزير

الدفاع عزرا وايزمن الذي كان مدفوعاً بالتجربة السعيدة في المفاوضات مع مصر أن تثبت لجنة التوجيه الوطني استقلالها عن منظمة التحرير الفلسطينية وأن تعمل كشريك في حوار بين إسرائيل والفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال. وهكذا سمح لهذه الهيئة بعقد اجتماعات عامة خلال الأشهر الأولى من إنشائها. سمح للدكتور النتشة الذي كان قد أبعد إلى الأردن عشية انتخابات 1976، بالعودة إلى وطنه ورفض وايزمان توصيات الشين بيت بإبعاد رئيس بلدية نابلس الراديكالي بسام الشكعة. قلق المستوطنون وكتب أحدهم:

«لم يعد القادة الفلسطينيون الجدد يزيّنون أنفسهم بلباس مرقط أو يحملون بنادق كالاشنيكوف. عوضاً على ذلك أصبحوا يرتدون البزات الأنيقة والأحذية العالية ويمسكوا بالميكروفونات ويدعون مؤيديهم في الساحات العامة لمقاومة الاحتلال. بعدما كانوا حفنة من الإرهابيين تتخفى في منظمات سرية وتعمل تحت جنح الظلام، فقد تطوع عشرات الآلاف من الشباب المحليين بحماسة في الحملة الجديدة التي شنوها دون أي متفجرات».

بدأ زعماء غوش يتحدثون علناً عن تخزين الأسلحة إذا طُبِق مشروع الحكم الذاتي الوارد في كامب ديفيد، وشجبوا إعطاء الفلسطينيين المزيد من الحرية السياسية. تكاثرت الهجمات بقذف الحجارة على المستوطنين وبدأ هؤلاء بالرد بعدما وقف الجيش دون تدخل. في آذار/ مارس 1979 حوكم يهودي من كريات أربع لإقدامه على قتل طالبة عربية وذلك بإطلاق النار على تظاهرة قرب حلحول. حكم ببراءته لكن التوتر تصاعد. في أوائل عام 1980 وقع بسام الشكعة في مأزق آخر لأنَّ الجنرال داني مات مُنسقّ العمليات الحكومية في الأراضي المحتلة سرّب إلى الصحافة ملاحظات أدلى بها ويبرّرُ فيها الهجمات الإرهابية. وبعد الضجة التي تلت ذلك تَقرّر إبعاد الشكعة، ولكن أُلغي القرار بعد شهر، ارتاح وايزمان واتصل هاتفياً بوزير الدفاع المصري ليعلمه أنَّ عملية السلام والتي بدا أنَّ التصرفات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة تهددها، سوف تستمر. لَقِي الشكعة، الذي كان محتجزاً، استقبال الأبطال في نابلس وفي الأشهر القليلة التالية تصاعد العنف في الضفة الغربية، في 30 نيسان/ أبريل أيّ قبل يومين من الهجوم على بيت هداسا أُرْدِي فلسطيني من طولكرم بعدما كان حوكم بسبب هجومه على الحاكم العسكري للمدينة.

بعد حوادث القتل في الخليل مباشرة تقرّر بناء على اقتراح الحاكم العسكري للضفة الغربية الجنرال بنيامين بن اليزير، طرد رئيس بلدية الخليل فهد القواسمة وحلحول محمد ملحم، وكلاهما من مؤيدي منظمة التحرير الفلسطينية وكانا قد انتخبا عام 1976 وكذلك أُبعد الشيخ راغب التميمي قاضي الخليل الشرعي الإسلامي. قبل شهر كان الثلاثة قد حضروا اجتماعاً حاشداً في قاعة مدينة الخليل وقد شاهدهم الإسرائيليون واعتبروهم

مسؤولين عن الحالة النضالية التي سبقت هجوم بيت هداسا . دعم وايزمان قرار الإبعاد وكان من قبل قد رفض اقتراحاً متطرفاً لمات بإبعاد جميع أعضاء لجنة التوجيه الوطني. لم تجر استشارة أهيتوف الذي كان يكره التحركات المتطرفة.

لم يكتفِ المستوطنون المذعورون بذلك. بعد مأتم ضحايا بيت هداسا بقليل اجتمع 20 مستوطناً في كريات أربع للبحث في عمل انتقامي. بدأ اثنان من زعمائهم مناحيم ليفني ويهودا أزيتون بالتخطيط لهجمات ضد القادة السياسيين الفلسطينيين الفاعلين بالإضافة إلى رئيس بلدية نابلس بسام الشكعة ورام الله كريم خلف والبيرة الطويل فإنهم استهدفوا أيضاً الدكتور نتشة وإبراهيم دقاق وهو مهندس من القدس الشرقية كان يعمل أمين سر لجنة التوجيه الوطني. جرى رد الفعل في 2 حزيران/ يونيه 1980 أي بعد مرور ثلاثين يوماً ـ وهي فترة حداد تقليدية عند اليهود ـ على عملية الخليل. تَمَّ تنفيذ العملية بواسطة خلايا تتألف كل منها من ثلاثة رجال سائق وعنصر لوضع القنبلة في سيارة الضحية ومراقب. في أثناء المراقبة الأولية اتكل المستوطنون على الحقيقة في أنَّ ظهور المدنيين الإسرائيليين في مدن الضفة الغربية يُربَط بالشين بيت، لذلك ارتدوا لباساً عسكرياً في أثناء تنفيذ العملية. ونتج عن ذلك أن فقد الشكعة ساقيه وخلف قدميه عندما انفجرت القنابل داخل سيارتيهما. لم يكن دقاق في منزله وكذلك ردع كلب نابح خارج منزل النتشة في بيت لحم الفريق المهاجم. أما القنبلة التي استهدفت الطويل فقد أدَّت إلى إصابة خبير متفجرات إسرائيلي بالعمى بينما كان يحاول تعطيلها.

الشين بيت يحقق

أدان بيغن الهجمات ووعد بإجراء تحقيق سريع. كان المستوطنون منقسمين في ردّة فعلهم. بعضهم سُرَّ لذلك وتخوّف البعض الآخر من أن يستفيد أعداؤهم من هذه الهجمات. وشك العديد في أن يكون الشين بيت هو من نفذ هذه الهجمات.

كان التحقيق صعباً. قبل التفجيرات لم تكن مجموعة المستوطنين هدفاً للشين بيت مثلما كانت لجنة التوجيه الوطني أو الحزب الشيوعي أو أي سفارة أجنبية أو قنصلية. كان للجهاز مصادر بين اليهود في الضفة الغربية وغزة، لكن لم يكن له عملاء يتولون المراقبة. ولإجراء المراقبة كان بحاجة إلى قرار من رئيس الوزراء والذي على الأرجح لم يكن ليوافق على هكذا قرار. ما كان الشين بيت يعرفه حول المستوطنين جاء نتيجة المراقبة الشاملة لليهود المتطرفين سياسياً. وهكذا لم تكن المعلومات المطلوبة مركّزة في أيِّ قطاع. كانت خلفية أهيتوف الدينية قد جعلت منه متعاطفاً بشكل عام مع أنّه عارض إعادة بناء حي

يهودي في الخليل وكان قاسياً تجاه كل من لا يذعن للقوانين.

كان أفراهام أهيتوف وبيغن على علاقة ممتازة. كان رئيس الشين بيت من الملامح المثيرة في الصورة الإسرائيلية، كان رجلاً من الطراز القديم يميل إلى الجدية وكان يشارك رئيس الوزراء في مزايا كثيرة. كان أهيتوف يرتدي ملابس قاتمة ويضع حمّالات للسروال. كان بيغن معجباً به كان يتمتع بفهم سياسي واسع وكان سريع الاستجابة لطلبات رئيس الوزراء في عرض رأي الجهاز في التأثيرات الأمنية لمشروع الحكم الذاتي.

مع ذلك ما زال التحقيق حساساً جداً. ألمحت الصحافة عدة مرات إلى اجتماع طلب فيه أهيتوف من بيغن الموافقة على توقيف بعض المستوطنين باعتبار أنهم مشبوهون. وَعَد رئيس الشين بيت: «سوف نسمعهم خلال التحقيق». رفض بيغن، لكنه استمر بالضغط على أهيتوف لإظهار تقدم في التحقيق. قال أحد كبار مسؤولي الشين بيت: «لم يكن بيغن غبياً كي يحاول أن يوقف التحقيق، لكنه كان ذكياً ليوضح ما يريد بالضبط». أدرك رئيس الوزراء أنَّهُ يجب ملاحقة القضية ولكنه كان يعرف أيضاً إلى أين قد تؤدي. وكان له ذكريات شخصية حول مراقبة الشين بيت لحزب حيروت الذي يرئسه في الأيَّام القديمة السيئة في الخمسينات عندما ـ على حدٍّ اعتقاد اليمين ودون تبرير ـ قاد أيسر هاريل جهاز الأمن على أساس مصلحة الماباي وبن غوريون.

بعد ذلك بوقت قصير ذاع نبأ القصة. ذكرت صحيفة واشنطن ستار الأميركية أنَّ أهيتوف على وشك تقديم استقالته لأنَّ بيغن أمره بوقف التحقيق. ردَّ أهيتوف وذلك في مقابلة مع إذاعة إسرائيل ومع صحيفة يديعوت أحرونوت، ونفى القصة بأكملها.

أعطى جهاز الأمن التحقيق أولوية مطلقة. قال هاغاي سيغال أحد منفذي التفجيرات والذي كتب كتاباً فيما بعد حول القضية: «اعتبر الشين بيت أنَّ اعتقالنا هو مسألة تحد وهيبة ولم يألُ جهداً في البحث عن مخرج للإحباط الذي وصل إليه».

استخدم الشين بيت عدة وسائل لمحاكمة واعتقال الإرهابيين اليهود. شوهد أحد أصحاب المحلات في كريات أربع في شارع في القدس واصطحبه أحدهم إلى فندق لتبادل الحديث معه وعَرَض فيلم فيديو أمامه يظهره في وضع مُربك مع امرأة، تم تصوير الفيلم في غرفة الفندق نفسها وهدَّد العملاء بعرضه على زوجته إذا لم يقل لهم ما يعرفه عن التفجيرات التي طاولت رؤساء البلديات. فيما بعد وعندما رفض أن يتعاون رتَّب الشين بيت أمر تأخير بعض المدفوعات المستحقة له في وزارة الدفاع. ولما صار على حافة الافلاس وجد ذلك الرجل طريقة يخبر فيها بيغن عما حصل معه. تدخل رئيس الوزراء

وأمر الشين بيت بترك المشبوه وشأنه إلا إذا كان لديهم معلومات تفيد أنَّ له علاقة بالهجمات.

شأن عادي

أصبح التحقيق مع المنظمات اليهودية الشغل الشاغل للشين بيت، لكن استمر عمله الروتيني في التعامل مع العنف الفلسطيني والتخريب السياسي. على الرغم من نموه الكبير منذ حرب 1967 ما زالت السرِّية المحيطة بعمل الجهاز في الأراضي المحتلة شديدة، وكان هناك فُرصٌ قليلة خفف فيها المراقب العسكري من قبضته على المواضيع البالغة الحساسية.

كانت الأمور تتكشف عند حصول عمليات لمنظمة التحرير الفلسطينية أو اكتشاف شبكات لها. وبرز إلى الأضواء مثلٌ دراماتيكي وذلك في تشرين الأول/ أكتوبر 1978 تماماً في الوقت الذي كانت حركة غوش إيمونيم ومستوطنو الضفة الغربية قلقين جداً من تصاعد النضال الفلسطيني: تمَّ اكتشاف شحنة هائلة من المتفجرات خارج قاعة سينما في قلب مدينة القدس. أدّى تحقيق الشين بيت إلى اكتشاف عدد من الناشطين من حركة فتح الذين كان يعاونهم المجرم اليهودي يوسف نندام المعروف (جوجو)، والذي كان يتعاطى عادة شؤون المخدرات وسلم لهم كميات كبيرة من الأسلحة والمتفجرات التي تمَّ تهريبها عبر الحدود اللبنانية. تَمَّ تشديد المراقبة في هذه الفترة على أفراد القوات الدولية العاملين في نطاق قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان UNIFIL وهي قوة حفظ سلام دولية. كان أفراد قوة الأمم المتحدة يعبرون الحدود بحرية وكانوا هدفاً للتجنيد من قبل منظمة التحرير الفلسطينية.

وهناك فرص قليلة أخرى ألمحت إلى عمل الشين بيت عندما قُتِلَ بعض العملاء في أثناء الخدمة. في نيسان/ أبريل 1979 قُتِل ضابط يدعى موشي غولدفارب في السامرة. ومن غير العادي أعلن عن وفاته ومن غير العادي أيضاً تولت لجنة رسمية التحقيق في ظروف الوفاة مع أنَّ النتيجة لم تعلن.

بعد أكثر من سنة وفي حزيران/ يونيه 1980 قتل عميل آخر للشين بيت. كان اسمه موشي غولان وعمرهُ 34 سنة وكان له خمس سنوات في خدمة الجهاز وهو مولود في مصر. سبب موته انكشافاً وجيزاً ودراماتيكياً للشين بيت ومديحاً مفرطاً للجنود المجهولين الذين عملوا في الظلال. تمثلت الحكومة في مأتمه برئيس الوزراء شخصياً ونائب وزير الدفاع.

قُتل غولان على يد مخبر شاب للشين بيت يدعى بسام محمد حبش الذي كان يعيش في مخيم بلاطة للاجئين قرب نابلس. كان حبش قد أمَّن لمشرفه معلومات أدَّت إلى

انكشاف خليتين لفتح. دبّر رجل الشين بيت الاجتماعات الروتينية مع حبش في منزل آمن في مدينة ناتانيا الساحلية الإسرائيلية. خلال الجلسة رمى المخبر فجأة البهارات في عيني غولان ثم طعنه حتى الموت وأخذ مسدسه ومشطين ملآنين ثم فرّ. أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أنَّ العميل الإسرائيلي قد أُعدم على «يد إحدى مجموعاتنا العاملة في الوطن المحتل» وذلك انتقاماً لمقتل طالب فلسطيني خلال تظاهرة في بيت لحم. طرح إعلان الجبهة الشعبية إمكانية أن يكون حبش عميلاً مزدوجاً وأنّه أجرى اتصالات مع الإسرائيلي لتضليله ثم نصب له فخاً وقتله. ربما، أو ربما أراد المخبر أن يخرج وسلك السبيل الوحيد الممكن. بعد ثلاثة أيّام وبعد مطاردة شديدة وتعبئة طارئة من جميع المصادر العاملة مع زملاء غولان تمت مطاردة حبش وقتل في تبادل إطلاق نار مع وحدة للجيش في نابلس. تَمَّ فرض منع التجول في مخيم بلاطة في الليلة التي دفن فيها حبش. وبعد ثلاثة أيام أيضاً تَمَّ جرف منزل ذويه وتحوَّل إلى ركام وذلك عبرة للآخرين.

وهناك انكشاف آخر للشين بيت عندما صدرت ادعاءات عن القساوة في أثناء التحقيق مع المعتقلين الفلسطينيين. تمَّ إنشاء لجنة تحقيق رسمية عام 1987، وذلك عندما أصبحت قضايا جهاز الأمن مثار اهتمام الرأي العام أكثر مما كانت قبل عقد من الزمن، وقالت هذه اللجنة إنّ عام 1971 كان النقطة التي بدأ فيها الشين بيت يكذب على المحاكم حول أسلوبه في الاستحصال على اعترافات المشبوهين. في حزيران/يونيه 1977 نَشرت صحيفة صنداي تايمز اللندنية تقريراً طويلاً وموثقاً حول ادعاءات عن تعذيب المعتقلين الفلسطينيين. ردَّت إسرائيل رسمياً بشدة على المقالة، وبعد عقد من الزمن أكّدت لجنة لاندو معظم التفاصيل التي تضمنتها.

لم يفاجأ إسماعيل عجوة وهو صحافي شاب من قرية قرب القدس بما توصلت إليه اللجنة. اعتُقل عجوة أوّل مرة في كانون الأول/ ديسمبر 1978 في ذروة المعارضة الفلسطينية لمشروع الحكم الذاتي الوارد في اتفاقات كامب ديفيد. خلال أول ثمانية عشر يوماً أمضاها عجوة في الاحتجاز، وُضع في مبنى قيادة الشرطة في القدس ـ الذي يعرفه العرب بالمسكوبية ـ حيث ضربه عنصرٌ شاب في الشين بيت وأساء معاملته وذلك لاتهامه بأنَّ له صلة مع منظمة التحرير الفلسطينية. تذكر عجوة قائلاً: «فيما بعد استجوبني أبو نهاد بذكاء وهو عراقي يبلغ الخامسة والأربعين: «كان يتكلم العربية بطلاقة وأفضل مني. لم يستخدم العنف ولكنه حاول إرغامي على توقيع تعهد بأن أغادر البلاد لكني رفضت. كذلك قال لي المحققون إن زوجتي تقابل رجالاً آخرين في القرية». ادعى عجوة أنَّه قُيّد بالسلاسل ويداه نحو الخلف ووضعت مخنقة على عنقه وقناع على رأسه لمدة 72 ساعة.

مهما كانت وسائله، فقد كان للشين بيت نسبة نجاح عالية في حل الهجمات

الإرهابية في إسرائيل والأراضي المحتلة. عام 1980 تم إيجاد حلّ لـ85% من القضايا التي تعامل بها.

نهاية اللعبة

بعد خدمة 30 سنة في الشين بيت منها ست سنوات رئيساً للجهاز، تقاعد أفراهام أهيتوف في كانون الأول/ ديسمبر 1980. وكان آخر قرار هام له هو إقناع الحكومة بمنع مؤتمر سياسي للعرب الإسرائيليين الذين، على ما بدا، صاروا أكثر راديكالية وفلسطينية في آرائهم. طلب منه بيغن أن يوصي بمرشحين لخلافته. اقترح أهيتوف إسم نائبه أفراهام شالوم وديفيد رونين وهو من مواليد القدس ومن قدامى العاملين في الشؤون العربية وله خبرة طويلة في الضفة الغربية، وكان قد كتب رواية مفصلة عن نشاطات الجهاز في السنوات الأولى للاحتلال. حصل شالوم على المنصب وكان رجلاً عملانياً ممتازاً وكان العديد قد فوجئوا عندما أصبح الرجل رقم 2 عند أهيتوف، عام 1974 ـ كان أهيتوف، الذي كان دائماً على علاقة جيدة مع بيغن، يفضّل التعامل مع السياسة العليا والمشاريع الكبرى وكان بحاجة إلى رجل عملي إلى جانبه. وتداولت الألسن في العالم السري أنّ أهيتوف قد اختار شالوم ليخلفه بحيث يبدو بعد أن يترك منصبه مؤثراً. قال أحد المسؤولين: «لقد كان ميكيافيلياً تماماً. لم يعيّن خليفة يمكن أن يرمي الظلال على إنجازاته في عمله».

كان شالوم، الذي جاء والداه من ألمانيا إلى فلسطين عام 1933، من عناصر البالماح وانضم إلى جهاز الأمن في سنواته الأولى. عام 1960 عمل نائباً لرافي إيتان في عملية خطف إيخمان. علم الرأي العام الإسرائيلي فيما بعد أنه: «اشترك في جميع العمليات البارزة التي نفّذها الجهاز ودائماً على الصعيد العملاني وفي الميدان. كان كشافاً أكثر منه قائداً وكان رجلاً يبني فهمه للأمور على تجربة قوية وعمل جاد ومثابر». عيّن شالوم روفين هازاك نائباً له.

كانت أولوية شالوم التحقيق في موضوع المنظمات اليهودية السرية، والذي كان يسير ببطء دون تحقيق أيّ نجاح يذكر. وكان الإرهابيون يزيدون من وقاحتهم. بعد الهجمات على رؤساء البلديات في حزيران/ يونيه 1980 عاد بعض الأعضاء المتشددين إلى فكرة تفجير قبة الصخرة ـ وهي مسجد في المدينة القديمة بُني مكان معبد يهودي قديم ـ وبهذا يوجهون ضربة للإسلام بشكل عام والفلسطينيين بشكل خاص ويعجلون بقدوم «المسايا». وكنتيجة إضافية، يؤدي هذا العمل إلى وقف عملية السلام مع مصر وانسحاب القوات

الإسرائيلية من سيناء. وزاد من حدة الوضع بين المستوطنين، إخلاء مستوطنة ياميت في نيسان/ أبريل 1982 وهي أوّل مستوطنة يجري تسليمها إلى المصريين استناداً إلى معاهدة السلام. هدّد أعضاء حزب كاخ الذي يرئسه الحاخام المتطرف مئير كاهانا بانتحار جماعي قبل أن تسيطر عليهم قوات الجيش والشرطة.

ضرب الجماعة السرية مرة أخرى في صيف 1983. بعدما طُعن مستوطن شاب حتى الموت في الخليل قرروا الانتقام العشوائي. في 26 تموز/ يوليو ألقى ثلاثة أعضاء من الجماعات السريّة يرتدون الكوفيات العربية وملثمين وجوههم بينما كانوا يقودون سيارة بلوحة مزورة قنبلة على مجموعة من الطلاب في الكلية الإسلامية في الخليل وأتبعوها برشقات من أسلحة رشاشة. قُتل ثلاثة طُلاب وجرح حوالى الثلاثين. قال الحاخام ليفنغر: «إنّ من قام بهذا العمل، مهما كان، فقد طهّر اسم الله علناً».

أصيب بيغن بصدمة عندما اتصل به أفراهام شالوم وأخبره عن حادثة الكلية الإسلامية، وأمر الشين بيت بأن لا يدخر أيّ جهد من أجل إحضار الفاعلين إلى العدالة. كان الجهاز ما يزال فاشلاً في حلّ مشكلة الهجمات التي نفذت عام 1980 على رؤساء البلديات وكذلك مقتل أحد الناشطين في حركة السلام الآن، إميل غرينزويغ في أثناء إشتراكه بتظاهرة في القدس في شباط/ فبراير 1983. في بعض الوقت في ذلك الصيف رُفعت القيود عن التحقيقات. ألمح أفراهام أهيتوف سلف شالوم في الشين بيت والذي أصبح الآن متقاعداً أنّ هناك بعض الصعوبات في التعامل مع تلك المجموعة التي كانت تتمتع بتعاطف سياسي من أعلى مستويات الحكومة.

كتب الرئيس السابق للشين بيت: «إنّ الفشل في توقيف الفاعلين يعود على الاستخبارات. كانوا جيدين من الناحية العملانية. وكان حذرهم شديداً وكان محيطهم السياسي المباشر يحميهم». قال أهيتوف إنّ جماعة المستوطنين رفضت التعاون مع تحقيق الشين بيت بسبب إحساسهم بالتضامن مع الجماعات السرية ـ مع بواعثهم إن لم يكن مع وسائلهم. وإنّ موافقة الحكومة المتأخرة على نشاطات الاستيطان غير القانونية تعني أنّه لا يمكن أن يُعطى تبرير لتحويل جماعة المستوطنين بأكملها إلى هدف استخباري. إنّ الشين بيت لا يستحق الملامة، كان على السياسيين أن يتحملوا الوزر.

أقنع رجال شالوم شاباً من اليهود الأورثوذكس للعمل كعميل في الجماعة السرية وتم تجنيد امرأة في الحي اليهودي في الخليل. شددت المراقبة على كبار أعضاء الجماعة، وعُيّن ضابط في الشين بيت متوسط العمر في وحدة احتياط الجيش التابعة لمناحيم ليفني في لبنان لمراقبة رجل كريات أربع. أشار عدد من عملاء الشين بيت الذين كانوا يرتدون اللباس

العسكري لسيارة ليفني ،بينما كانت في وادي الأردن،وطلبوا منها التوقف بحجة أنَّ أحدهم تعرض لحادث وفي أثناء ركوبهم فيها زرعوا بداخلها «جهاز تنصت وتحديد المكان».

كانت العملية التالية هي العملية الأخيرة التي قامت بها الجماعات السرية. علم الشين بيت أنَّ هناك خطة لوضع قنابل داخل خمسة باصات في القدس الشرقية. عشية تنفيذ هذه الخطة أي في 26 نيسان/ أبريل 1984 وُضِعت في العمل شبكة مراقبة قوية من الخليل إلى القدس. وضع جندي من عناصر الاحتياط في مركز حراسة دائمة مقابل منزل «شاوول بيتر» وجُهّز بمعدات مراقبة وتنصّت. تحرك الشين بيت الذي كان يلتقط صوراً للعملية بأكملها عندما جرى زرع القنابل فعلاً. تم توقيف 27 شخصاً، واعتقل الحاخام ليفنغر لمدة 10 أيام ثُمّ أطلق سراحه.

تَمَّ انتزاع الاعترافات بسهولة ودون استعمال العنف، ولكن باستخدام أسلوب الترغيب والترهيب، وأعطيت وعود بالعفو لتشجيع التعاون، وأعلن عن هذه العملية التي كان اسمها الرمزي «مؤامرة جبل المعبد». وقد أدلى 15 عنصراً من الشين بيت بشهادتهم أمام المحكمة وعلناً وسُمح بنشر ما قالوه مما أدى إلى نشر المعلومات حول طرق الاستجواب التي يعتمدونها. ولكن في الوقت الذي كانت تجري فيه محاكمة الجماعات السرية اليهودية كانت أجهزة الأمن ـ وأفراهام أهيتوف شخصياً ـ قد انهمكت في قضية دراماتيكية ومدمّرة أخرى.



11
المستنقع اللبناني
1978 - 1985
موت على الطريق الرئيسية

عند الصباح الباكر في 11 آذار/ مارس 1978 رسا زورقان مطاطان يحملان أحد عشر فلسطينياً على شاطىء البحر المتوسط في إسرائيل قبل مجمع ماغان ميشال. كان كل منهم يحمل بندقية كلاشينكوف أل 47 وعشرة مخازن للبندقية و4 قنابل ورزمة متفجرات ت ن ت.

في البدء قتلوا المصوّر الأميركي الإسرائيلي غايل روبين عندما كان يلتقط صوراً للعصافير، ثم مشوا مسافة 3كم إلى طريق حيفا تل أبيب الساحلي وهي الطريق الدولية الرئيسية في إسرائيل. بعدما أطلقوا النار على بضع سيارات تمكنوا من توقيف باصين مليئين بالركاب وكذلك سيارة تاكسي. حشر الفلسطينيون معظم الركاب في باص واحد ويمروه بالتوجه جنوباً إلى تل أبيب ويخذوا يطلقون النار على السيارات القريبة وعلى سيارات الشرطة التي تلاحقهم. لم يطلق رجال الشرطة النار على الباص خوفاً من إصابة الرهائن.

اجتمعت قوة مشتركة من الشرطة وحرس الحدود وجنود الجيش بسرعة على تقاطع طرق غليلوت شمالي تل أبيب. عندما اقترب الباص من التقاطع رأى أمامه حاجزاً وتعرض لإطلاق النار على عجلات الباص ثم على نوافذه التي كان يطلق الإرهابيون النار منها. انفجرت القنابل واحترق الباص. وعندما وصلت سيارات الشرطة والإسعاف عثرت على 9 إرهابيين قتلى وكذلك عشرات القتلى الإسرائيليين ومعظمهم أحرق كلياً. بالإجمال قتل 37 إسرائيلياً وجُرح 78 آخرون، وأصيب أربعة من الناجين بحروق بالغة. أصبحت مجزرة الطريق الساحلي نقطة تحوّل في العلاقات الإسرائيلية اللبنانية. وإذا أخذنا بعين الاعتبار عدد الضحايا الإسرائيليين، وحصول الحادثة على الطريق الحيوي الإسرائيلي بين تل أبيب

وحيفا، فإنّ هذه المجزرة كانت حداً فاصلاً. لم تكن أيٌّ من الغارات السابقة التي شنت من لبنان أكثر ضرراً ولم يضرب أحد في قلب إسرائيل من قبل بمثل هذا التأثير المميت. تفهم الجميع على الفور أنَّ على إسرائيل أن تنتقم بعنف ضد قوات منظمة التحرير الفلسطينية عبر الحدود الشمالية.

وصف شلومو غازيت رئيس أمان الوضع فيما بعد:

«عندما يحصل عمل وحشي مثل مجزرة الطريق الساحلي وترى الحكومة الإسرائيلية كل شيء أحمر من غير المعقول أن لا ترد. حضر الزعماء السياسيون إلى أمان كأنهم يتسوقون في سوبرماركت. قلنا لهم، هذه أهداف محتملة للانتقام. ثم اختاروا الصنف أ و ب و ت من على الرف وهكذا حصل».

وكانت النتيجة بعد خمسة أيام.. عملية الليطاني.

عملية الليطاني

كانت عملية الليطاني حيث هاجمت عدة ألوية إسرائيلية تضم حوالى 7 آلاف رجل لبنان لغاية نهر الليطاني (ما عدا جيب صور جنوبي النهر) نموذجاً لأكبر العمليات التي قام بها الجيش الإسرائيلي: فقد تحولت إلى شيء ما أبعد طموحاً من الوقت والنظرة مما كان مخططاً له بالأساس.

كانت سوريا حَذِرةً في الابتعاد عن القتال. تقدمت المدرعات الإسرائيلية على ستة محاور وكانت تسبقها ضربات الطيران والمدفعية على مواقع منظمة التحرير الفلسطينية. تم إنزال المظليين بالهليكوبتر في عمق المنطقة لقطع الطريق على أيّ تراجع للعدو. تقدمت القوات الإسرائيلية ببطء وبعناية وذلك للتخفيف من الخسائر، وفي هذا فإنها خففت من خسائر منظمة التحرير الفلسطينية».

كان الأمر هو التقدم مسافة 10كم إلى الأمام وتدمير قواعد ومعسكرات منظمة التحرير الفلسطينية. والتمسّك بأربعة جيوب تَمَّ تسليمها إلى حليف إسرائيل جيش لبنان الحرّ الذي يقوده الرائد سعد الحداد. وبعدها يتم الانسحاب. لكن العملية مضت بسهولة. بحيث تقدمت الوحدات شمالاً حتى الليطاني. قال غازيت: «لم ترد كلمة الليطاني في خلال التخطيط للعملية» وانتهينا بقطاع كامل غير متقطع يسيطر عليه حداد، بدلاً من أربعة جيوب منفصلة».

لم يتم تبني فكرة القطاع غير المتقطع في البدء لأنّ أمان لم تؤمن بقدرة جيش لبنان

الحر على السيطرة على العدد الكبير من السكان المسلمين الشيعة في القطاع الحدودي. تخوّف غازيت أيضاً من أن يضغط اليمين الإسرائيلي لإنشاء مستوطنات في جنوب لبنان.

أدّى الغزو إلى إنشاء قوة حفظ سلام دولية جديدة هي قوات الطوارىء الدولية في لبنان UNIFIL والتي انتشرت عندما انسحب الجيش الإسرائيلي إلى الحدود في 31 آذار/ مارس. أصبح قطاع حداد متواصلاً كشريط عرضه من 10 إلى 15كم شمالي الحدود الدولية من البحر المتوسط إلى جبل حرمون.

وضع الأسس: 1975 - 1981

كان غزو إسرائيل للبنان في حزيران/ يونيه 1982 نتيجة لعمليتين: الأولى بدأت في أواخر الستينات والثانية بدأت في عام 1975. كانت الأولى الانتقال التدريجي لمركز عمليات منظمة التحرير الفلسطينية من عمان ونهر الأردن إلى بيروت وجنوبي لبنان، والثانية كانت بداية الحرب الأهلية اللبنانية وصياغة التحالف الإسرائيلي ـ الكتائبي.

بدأت منظمة التحرير الفلسطينية بشن عملياتها انطلاقاً من مخيمات اللاجئين في جنوبي لبنان اعتباراً من نهاية عام 1968. كلما زاد نجاح الإسرائيليين ضد منظمة التحرير الفلسطينية في الأردن، زاد تصميم الفلسطينيين على فتح «جبهة ثانية». بلغت العملية ذروتها في أيلول الأسود عام 1970 عندما سحقت قوات الملك حسين القوّة العسكرية الفلسطينية في الأردن. ونقلت منظمة التحرير المسحوقة مركز قيادتها وما تبقى من قواتها إلى بيروت وجنوبي لبنان، وأعادت بناء وحداتها وشددت ضرباتها على إسرائيل. سرعان ما أنشأت منظمة التحرير الفلسطينية دولةً داخل الدولة تمتد من مخيمات اللاجئين قرب بيروت إلى عين الحلوة والمية ومية قرب صيدا وإلى الرشيدية والنبطية في الجنوب.

كان تدفق منظمة التحرير الفلسطينية إلى لبنان أحد العوامل التي أدَّت إلى التفكك التدريجي للدولة اللبنانية وللمجتمع اللبناني خلال النصف الأول من السبعينات. أدّت عمليات عبور الحدود التي كانت تقوم بها المنظمة إلى أعمال انتقامية قام بها الجيش الإسرائيلي ضد سكان جنوبي لبنان، وهذا ما أدَّى بدوره إلى فرار اللاجئين الشيعة إلى ضواحي بيروت الجنوبية. تعرض الفقراء الشيعة إلى المرارة من التركيبة اللبنانية التي يهيمن عليها المسيحيون وتحولوا بسرعة إلى الأصولية الدينية. وأصبحوا عاملاً مهماً في عدم الاستقرار والذي أدّى بالنهاية إلى اندلاع الحرب الأهلية. وعندما بدأت الحرب، أثيرت المجموعة المسيحية في البلاد التي كان يقودها الموارنة ـ الذين يهيمن عليهم القوات اللبنانية لحزب الكتاب ـ ضد تحالف هش للمسلمين واليساريين يضم ميليشيا يمل الشيعية ومقاتلي

الحزب التقدمي الإشتراكي الدروز و«المرابطون» الناصريين. وخلال المرحلة الأولى من الحرب الأهلية كانت معظم جماعات منظمة التحرير الفلسطينية في نقطة أو في أخرى تساند التحالف الإسلامي ـ اليساري ضد المسيحيين.

إن انهيار النظام اللبناني الذي حدث في أثناء المنافسة بين الدول العظمى والنزاع العربي الإسرائيلي والخلافات العربية الداخلية قد جَذَب المناضلين من الخارج. وبينما كانت الميليشيات اللبنانية تسعى إلى حلفاء في الخارج قادرين على التمويل والتسليح والتدريب أصبحت الدول المجاورة راغبة في دعم اللبنانيين للدفاع عن مصالحها الخاصة (مثل قلق إسرائيل حول الأمن على حدودها الشمالية وقلق سوريا حول ضربة إسرائيلية من اليسار ضد دمشق عبر وادي البقاع اللبناني).

بعد اندلاع الأعمال القتالية بقليل تحوَّل المسيحيون إلى اليهود الذين كانوا منذ عام 1948 قد عرضوا وبشكل متقطع إقامة تحالف «طبيعي» بين أكبر أقليتين غير إسلاميتين في المنطقة. كان اهتمام إسرائيل بالتحالف مع المسيحيين اللبنانيين عاملاً مركزياً في نظرية «المحيط» منذ الخمسينات. لقد قدمت الحرب الأهلية الشروط اللازمة كي تتحول النظرية إلى واقع عملي. كان الموساد وإلى حد أقل الاستخبارات العسكرية القناتين اللتين تمَّ من خلالهما نسجُ هذا التحالف.

بدأت الحرب الأهلية اللبنانية في نيسان/ أبريل 1975. وفي أيلول/ سبتمبر قام المسيحيون، بعد أن بدأوا باستعداداتهم القتالية، بتقربهم الأول ـ عبر محطة للموساد في أوروبا وعلى الأرجح في باريس ـ مع القدس. طلب داني شمعون زعيم ميليشيا نمور الأحرار المسيحية الصغيرة ونجل الرئيس اللبناني الأسبق كميل شمعون من إسرائيل مساعدة إسرائيلية عاجلة. كان رد فعل القدس حذراً وامتنعت عن التدخل مباشرة ولكنها مرَّرت عبر أقنيتها بعض الأسلحة الخفيفة للكتائب.

اعتبر ديفيد كيمحي الذي كان يُشرف على الوضع اللبناني في الموساد حتى أواخر السبعينات أنَّ ذلك ردّ فعل طبيعي. وناقش فيما بعد:

«في البداية قمنا بالشيء الصحيح. قبل وقت طويل من زيارة السادات للقدس كان كل تقرب من أيّ دولة عربية إلى إسرائيل مهماً جداً لنا لأنه في ذلك الوقت كانت منظمة التحرير الفلسطينية المشكلة الأساسية للبنانيين. لأول مرة كان جيراننا يقفون في الطابور ليتحدثوا معنا. كانت السياسة أنّه مهما حدث فإننا لن نساعد بشكل فعّال ولكن نساعدهم كي يساعدوا أنفسهم».

استمر الوضع العسكري المسيحي بالتدهور. في ربيع عام 1976 كان الكتائب يائسين. في 12 رذار/ مارس لعبوا الورقة الإسرائيلية: استقل مبعوث الحزب، جوزف أبو خليل زورق صواريخ إسرائيلياً وذهب بحراً إلى حيفا لمقابلة رئيس الوزراء رابين ووزير الخارجية إيغال ألون. ناشد أبو خليل المساعدة. قرَّر رابين إرسال بعثة استطلاعية تتألف من ضابط كبير من أمان (هو بنيامين بن اليزر والمعروف فؤاد) وأحد كبار مسؤولي الموساد. بعد بضعة أيّام التقى الإثنان بشير وأمين الجميل ابني الزعيم القديم لحزب الكتائب بيار الجميل على متن زورق صواريخ في ميناء جونيه شمالي بيروت. غادر الإسرائيليان دون أيّ انطباع.

مع ذلك سرعان ما أُنشأت علاقة ارتباط دائم حيث تمركز مسؤول أو اثنان من الموساد في جونيه لمراقبة الحرب الأهلية. كانت العلاقة مع الكتائب من مسؤولية الموساد ومع ذلك استمرّ ضباط أمان في الاجتماع مع قادة تلك الميليشيا وذلك لإصدار تقاريرهم وتقديراتهم الخاصة.

أرسل فريق من أربعة ضباط بقيادة الكولونيل بن اليزر لتقدير حاجات الكتائب. راقب الفريق التدريب واجتمع مع ضباط الكتائب وراقب الهجوم المسيحي على مخيم تل الزعتر الحصين. وأفاد القدس عن نقاط الضعف العسكرية وعن وضع الميليشيا ولكنه ذكر إخلاصهم في كره منظمة التحرير الفلسطينية والاشمئزاز منها وأوصى بزيادة إمدادات الأسلحة الإسرائيلية.

أصبح الدخول السوري إلى لبنان الذي بدأ بالوكالة عبر جيش التحرير الفلسطيني في كانون الثاني/ يناير، مباشراً وواسع النطاق في حزيران/ يونيه وغيّر الموقف بصورة جذرية. مع أنّ الدخول السوري تَمَّ بناءً على دعوة من المسيحيين ولخدمة أغراضهم، فإنه أدّى إلى قرع أجراس الإنذار في بيروت الشرقية المسيحية وفي القدس. مهما كان السبب المزعوم للتدخل فقد بدت سوريا أنّها على وشك التهام جارها الغربي. شعرت إسرائيل أنّ عليها أن تتدخل.

في آب/ أغسطس اجتمع رئيس الوزراء الإسرائيلي رابين عدة مرات مع كميل شمعون على متن زورق صواريخ إسرائيلي على مقربة من الشاطىء اللبناني. وكان الأهم الاجتماع الذي عقد فيما بعد بين رابين وآل الجميل الأب والابنين. لم يجر ذلك بسهولة ومع ذلك تقدمت علاقة إمدادات الأسلحة خطوات قليلة. شرح رابين لشمعون أنّ إسرائيل «ترغب في مساعدة المسيحيين على أن يساعدوا أنفسهم». خلال أسابيع وصلت شحنات إسرائيلية من البنادق والصواريخ المضادة للآليات ودبابات شيرمان القديمة إلى جونيه. تحولت مسؤولية تسليح الكتائب والتي أصبحت عملية لوجستية كبيرة من الموساد

إلى وزارة الدفاع مع أنَّ ديفيد كيمحي بقي المسؤول الإسرائيلي الوحيد عن العلاقة مع اللبنانيين المسيحيين.

مع ذلك أراد المسيحيون المزيد. في أيلول/ سبتمبر وخلال مهمة بن اليزر الثالثة إلى الجيب المسيحي طالبه بشير الجميل بتدخل إسرائيلي لإزاحة السوريين. كرَّر الجميل طلبه خلال زيارة له لإسرائيل برفقة داني شمعون حيث اجتمعا مع رابين.

انتهت الجولة الأولى من الحرب الأهلية في تشرين الأول/ أكتوبر 1976 عندما أدّى هجوم سوري ناجم إلى إنهاء آمال التحالف اليساري ـ الإسلامي ـ الفلسطيني من أنَّ بإمكانهم سحق المسيحيين. كانت السنتان التاليتان فترة تعبئة وتضامن وشهدت صعود بشير الجميل كشخصية عسكرية مهيمنة في المعسكر المسيحي، ومن أسباب ذلك أنه هو الذي هندس الاتصالات الحاسمة مع إسرائيل.

ازدهرت علاقة بشير مع الموساد. وبرز الموساد في إسرائيل برئاسة إسحق هوفي على أنَّه كبير المدافعين عن التحالف الكامل مع الكتائب. أما استخبارات الجيش فهي على العكس لم تكن متحمسة من البداية للاتصال مع المسيحيين وسلطت الأضواء على عيوب الكتائب. قال ساغي فيما بعد منتقداً أنَّ الموساد «نظر إلى المسيحيين على أنهم مصدر ثمين ووثق بهم». لكن أمان لم تثق بهم.

أقام الكتائب علاقات صعبة مع سوريا، لكن الأمور وصلت إلى نقطة حاسمة في حزيران/ يونيه 1978 عندما اغتال رجال بشير، طوني فرنجية وهو زعيم جناح ماروني موالٍ لسوريا في معقله الجبلي في زغرتا. كان ردُّ الفعل السوري ـ قصفاً شديداً وكثيفاً على المواقع المسيحية في بيروت الشرقية وجونيه والمتن ـ مدمراً.

في القدس وبعد وقت قصير تغيّرت الحكومة. دفعت نتيجة الانتخابات الدراماتيكية حزب العمل الذي يرئسه رابين إلى موقع المعارضة لأول مرة منذ عام 1948. وأصبح مناحيم بيغن زعيم الليكود والزعيم السابق لجماعة إيرغون ومؤسس حزب حيروت اليميني رئيساً للوزراء. كان رابين حذراً حول لبنان. تحدّث بيغن بشكل علني ومتكلف عن التزام إسرائيل بمنع إبادة المسيحيين. حذّرت أمان رئيس الوزراء من أنَّ الكتائب وليس السوريين كانوا المسؤولين عن دورة العنف في بيروت وحولها وقرَّر وزير الدفاع عزرا وايزمان أن لا يطلق العنان للجيش الإسرائيلي ضد المدفعية السورية. كذلك رفض الإسرائيليون طلب بشير الجميل لأن تنزل إسرائيل قواتها في جونية لردع السوريين. مع ذلك تفهم بيغن هذه النقطة، وحشدت إسرائيل قواتها المدرعة على جبهة الجولان في عملية إظهار قوة لسوريا. وفي 6 تموز/ يوليو حلقت ست طائرات إسرائيلية من نوع كفير

فوق بيروت. وأعطى بيغن تعهداً للجميل من أنَّ إسرائيل سوف تساعد المسيحيين بالمساندة الجوية إذا استخدمت سوريا قواتها الجوية ضد المسيحيين. أوقف السوريون إطلاق النار.

وبرزت أزمة جديدة بين الكتائب وإسرائيل في ربيع 1981. في كانون الأول/ ديسمبر. تولت وحدات من الكتائب السيطرة على الأمن في مدينة زحلة المسيحية على طريق بيروت دمشق. وبسرعة اشتبكت هذه الوحدات مع السوريين الذين فرضوا حصاراً على المدينة. وبعدما ذاب الثلج على جبال لبنان بدأ الفريقان يحفران مراكز على التلال المشرفة على زحلة وتجددت الاشتباكات في 1 نيسان/ أبريل 1981. أعلن الجميل أنَّ المسيحيين «سيقاتلون حتى النهاية» وادعى أن السوريين يزيلون زحلة عن وجه الأرض ويبعدون سكانها. أرسل الجميل رسائل عاجلة بهذا المعنى إلى بيغن وعبر الموساد. تحرك الزعيم الإسرائيلي. قال أمام لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست في 30 نيسان/ أبريل: «إن ما يتعرض له المسيحيون اليوم في لبنان هو تماماً ما فعله النازيون باليهود في أوروبا في الأربعينات». في 8 نيسان/ أبريل أرسلت لجنة الأمن الحكومية إلى الجميل تأكيداً للالتزام بحماية المسيحيين من أيِّ هجوم جوي سوري. في 25 نيسان/ أبريل استولت وحدة من الكوماندو السوريين محمولة بواسطة طائرات الهلكوبتر على مركز كتائبي هام على جبل صنين يسيطر على زحلة ووادي البقاع.

أصدر السوريون إشارات واضحة للإسرائيليين بعدم التدخل. في أواسط نيسان/ أبريل حفروا في البقاع مراكز لبطاريات صواريخ مضادة للطائرات لكنهم لم يستقدموا الأسلحة. كانت الرسالة، والتي التقطتها أمان، واضحة: إذا تدخلت إسرائيل فإنَّ سوريا سوف تحضر بطاريات الصواريخ إلى لبنان وتغيّر الوضع الاستراتيجي الراهن.

لم يكن يهوشاع ساغي مرتاحاً لتطورات الأحداث في زحلة، وشكَّ في أنَّ هناك فخاً تعمَّد المسيحيون نصبه لزج إسرائيل في الوحول اللبنانية. وافق إسحق هوفي على رأي رئيس أمان من أنَّ زحلة هي مؤامرة كتائبية لإغواء إسرائيل. لكن ناهيك نيقوت وهو كبير مسؤولي الموساد الذي كُلِّف في أواخر السبعينات بالإشراف على الشؤون اللبنانية، وكان مسؤولاً عن العلاقة مع الكتائب، ضغط باتجاه تدخل إسرائيلي. كانت وكالة المخابرات المركزية الأميركية تعرف نيقوت بـ«بيتر ماندي» وكان نظراؤه الأميركيون يعتبرون: «أنه وللأسف... كان يوزع عليهم قليلاً من معلومات الموساد الواردة من المصادر البشرية فقط عندما يخدم ذلك المصلحة الإسرائيلية». قال سلف نيقوت وهو ديفيد كيمحي الذي ترك الموساد بعد خلاف مع هوفي حول سياسة الجهاز في لبنان، فيما بعد، أنه أيضاً رأى

زحلة نقطة تحول في مسار الأزمة.

في اجتماع الحكومة الحاسم في 28 نيسان/ أبريل 1981 اقترح رئيس الأركان رافي إيتان ضربة جوية ضد جبل صنين. عارض ساغي ذلك وحذّر من أنّ السوريين سوف يدخلون مباشرة صواريخ مضادة للطائرات إلى لبنان وسوف تتعرض عمليات جمع المعلومات بواسطة التصوير الجوي لأذى بالغ. دعم العديد من الوزراء ساغي لكن بيغن واجه الجميع: «لن نسمح لهم بارتكاب عملية إبادة في لبنان».

وعلى الرغم من غياب أيِّ قرار واضح للحكومة أمر إيتان على الفور القوات الجوية الإسرائيلية بالتدخل وتمَّ إسقاط طائرتي هلكوبتر سوريتين فوق جبل صنين. في اليوم التالي ورداً على ذلك أدخل السوريون بطاريات صواريخ سام 6 إلى البقاع كما نشروا صواريخ أرض ـ أرض متوسطة المدى من طراز سكود قرب دمشق. ردَّ بيغن بأن تعهد بتدمير الصواريخ إذا لم تسحب.

في 30 نيسان/ أبريل أوقفت في آخر لحظة الضربة الجوية المخططة ضد الصواريخ بسبب ضعف الرؤية. فيما بعد في ذلك اليوم طلبت الولايات المتحدة من إسرائيل بأن تمسك نفسها وتسمح للدبلوماسية الأميركية بإقناع الرئيس الأسد بسحب الصواريخ. كان بيغن سعيداً بهذا المخرج. احتلت القوات السورية ما تبقى من جبل صنين.

بينما كان المبعوثُ الأميركي الخاص فيليب حبيب يقوم برحلات مكوكية بين بيروت ودمشق والقدس لمحاولة إطفاء نار الأزمة كانت مواجهة جديدة تلوح في الأفق. في 28 أيار/ مايو قامت القوات الجوية الإسرائيلية بعملية قصف مركّزة ضد تجمعات منظمة التحرير الفلسطينية في جنوبي لبنان، وبدا كأنّه، وبعد إحباط إسرائيلي في مسألة الصواريخ السورية، قد أطلق العنان للغضب الإسرائيلي على هدف بديل وأسهل منالاً. كان إيتان وبيغن يتلهفان لمواجهة «نهائية» وواسعة النطاق مع منظمة التحرير الفلسطينية. كان ردّ فعل منظمة التحرير حذراً بحيث ضبطت نفسها ولم تقع في الفخ الإسرائيلي.

لكن هجوم القوات الجوية الإسرائيلية الثاني في 10 تموز/ يوليو استنفر الفلسطينيين. فقد ضربت الطائرات الإسرائيلية أهدافاً لمنظمة التحرير الفلسطينية في بيروت ـ وقتلت أكثر من 100 شخص (بينهم 30 فدائياً) وجرحت 600 آخرين. ردَّ الفلسطينيون بسدّ من النيران ضد المدن الإسرائيلية الحدودية مثل كريات شمونه ونهاريا، إذ رموا أكثر من 2000 قذيفة وصاروخ (قتلوا ستة وجرحوا 59). ودخل الطيارون الإسرائيليون ورجال المدفعية في مواجهة مع بطاريات المدفعية الفلسطينية لمدة أسبوعين كاملين ليلاً ونهاراً. فرَّ أكثر من 70% من سكان كريات شمونه إلى الجنوب، وتدفق اللاجئون الفلسطينيون والشيعة نحو

الشمال، أدّى القصف الإسرائيلي المستمر تقريباً إلى تركيع منظمة التحرير الفلسطينية. لكن بيغن وبعد ضغط أميركي قوي وصدمة من إخلاء المدنيين الإسرائيليين للمدن الحدودية قرّر تهدئة الموقف.

فشلت القوة النارية الإسرائيلية المتفوقة بإزاحة أو طرد منظمة التحرير الفلسطينية. فاوض حبيب على وقف لإطلاق النار وسكتت المدافع في 24 تموز/ يوليو وبدأت منظمة التحرير الفلسطينية فوراً بالمحافظة على البنية التحتية العسكرية في الجنوب، وأضافت إليها عشرات قطع المدفعية وراجمات الصواريخ. بقي التهديد للمستوطنات الإسرائيلية الحدودية حاداً كما كان. كانت «مدافع تموز/ يوليو» نقطة تحول؛ فقد تركوا علامة دائمة وعميقة على بيغن والمؤسسة الدفاعية الإسرائيلية، وكانت عاملاً يذكر أنّه يجب تصفية الحسابات مع منظمة التحرير الفلسطينية في أقرب فرصة.

في آب/ أغسطس 1981 عينّ بيغن الذي كان رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع منذ استقالة عزرا وايزمن عام 1980 أرئيل شارون اليميني والذي اشترك في جميع الحروب منذ عام 1948 والمعروف بأنه يدعو إلى إنشاء إسرائيل الكبرى ورجل بصيرة وتصميم ـ وقد أقرّ بذلك أعداؤه ـ وزيراً للدفاع. منذ تلك اللحظة بدأ شارون يعمل دون تعب «لحل مشكلة لبنان حلاً نهائياً» كما قال. في خلال الأشهر الأحد عشر التالية كان جنوبي لبنان برميل بارود ينتظر الانفجار. أدّت هزيمة أمان في موضوع الهجوم على المفاعل النووي العراقي إلى الحد من نفوذها في المسألة اللبنانية. تَمَّ تجاهل يهوشاع ساغي في مناسبات عديدة. كذلك أزاح أسلوب الوزير الجديد الجارف إسحق هوفي أيضاً. قال أحد كبار المسؤولين الإسرائيليين بمرارة: «فقد الموساد أهميتهم حالما وجد المسيحيون الطريق مباشرة إلى حظيرة شارون».

التحضير للحرب

رأى الإسرائيليون أنّ وقف إطلاق النار الذي توسط الأميركيون لأجله مع منظمة التحرير الفلسطينية كان بمثابة ستارة تمكنت منظمة التحرير خلفها من إعادة بناء وتوسيع قواتها العسكرية، والتي بدأت تدريجياً تظهر كجيش تقليدي بدائي صغير. بحلول صيف 1982 واستناداً إلى شارون كان لمنظمة التحرير جيش يضم 15 ألف رجل منهم 6 آلاف في جنوبي لبنان مسلحين بحوالى 100 دبابة (معظمها دبابات قديمة من طراز ت 34 وت 54) وحوالى 350 مدفعاً وراجمة صواريخ و150 عربة مصفحة وإمكانية ضئيلة في مجال الدفاع الجوي.

كان الثلاثي الذي يوجه السياسة الدفاعية الإسرائيلية في حكومة الليكود الثانية اعتباراً من آب/ أغسطس 1981 يتألف من بيغن وشارون ورئيس الأركان إيتان. كان هدف شارون المباشر والذي وافق عليه بيغن وبعض الوزراء هو إزالة «تهديد» منظمة التحرير الفلسطينية من على حدود إسرائيل الشمالية. وكان الهدف العريض هو توجيه ضربة لمنظمة التحرير بحيث لا تستعيد عافيتها بعدها. كانت استراتيجية شارون العريضة مبنية على المنطق القائل إنَّه بعد ضرب منظمة التحرير الفلسطينية، فإنَّ إسرائيل تجد من الأسهل عليها أن ترهب الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة والذين لن تعود لهم أي قيادة، من أجل الموافقة على مشروع الحكم الذاتي الفلسطيني وبهذا يعبّد الطريق لضمها نهائياً إلى إسرائيل.

وكان جزء من مشروعه هو إنشاء «روابط القرى» في الضفة الغربية وذلك لتعبئة القطاع الريفي ضد المدن التي تهيمن عليها منظمة التحرير الفلسطينية. كان أعضاء روابط القرى من أتباع السياسة الأردنية وكانوا مثل قائدهم وهو مصطفى دودين من الخليل معروفين بسلوكهم المريب وخلفيتهم الإجرامية. وتسلم العديد منهم أسلحة من الإدارة المدنية الإسرائيلية وكان رفاقهم الفلسطينيون ينظرون إليهم على أنهم متعاملون مع العدو. كان للشين بيت تحفظات كبيرة حول المشروع لكن لم يكن له أدنى خيار إلّا الانصياع.

كان الجزء اللبناني من مشروع الهجوم هو تدمير القوة الفلسطينية والمسلمة بحيث ينبثق لبنان «الجديد» تحت سيطرة الكتائب. عندها يُتوقع أن يكون لبنان الدولة العربية الثانية التي تقيم سلاماً مع إسرائيل.

كان شارون ينوي تحقيق أهدافه من خلال نسخة مكبّرة عن خطة كان الجيش الإسرائيلي قد وضعها لغزو لبنان في نيسان/ أبريل عام 1981 واسمها الرمزي «عملية الصنوبرات». جرت مراجعة الخطة الأساسية «الصنوبرات الصغيرة» والتي تدعو إلى تقدم الجيش الإسرائيلي حتى عمق صيدا وكذلك خطة «الصنوبرات الكبيرة» التي وضعت تصوراً لتقدم حتى شمالي بيروت وطريق بيروت دمشق الدولي في أيلول/ سبتمبر 1981 من قبل القائد الجديد للجبهة الشمالية الجنرال أمير دروري.

منذ البداية كان شارون يفكر بخطة «الصنوبرات الكبيرة» أكثر من «الصنوبرات الصغيرة» مع أنّه أخفى ذلك عن زملائه في الحكومة. وكان في تشرين الأول/ أكتوبر 1981 قد تكلم في إيجاز له أمام الأركان العامة للجيش الإسرائيلي عن إدخال بيروت في الحملة المنتظرة.

كم من الوقت يجب أن يبقى الجيش الإسرائيلي في لبنان من أجل ضمان انبثاق نظام

جديد تهيمن عليه الكتائب؟ كان شارون يفكر بستة أسابيع. لكن ساغي كان أقل تفاؤلاً ويعتقد أنَّ الأمر يتطلب ثلاثة أشهر على الأقل. كانت خطة النظام الجديد وطرد منظمة التحرير الفلسطينية نهائياً من لبنان، تعتمد بشكل كبير على انتخاب بشير الجميل رئيساً للجمهورية، والذي كان قد أعلن ترشيحه لمنصب الرئاسة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1981. كان من المقرر إجراء الانتخابات في الصيف المقبل.

في البدء عرض شارون خططه على مجلس الوزراء في 20 كانون الأول/ ديسمبر 1981. لم يأت وزير الدفاع على ذكر «الصنوبرات الكبرى» بالإسم ولكن الخريطة التي أحضرها كانت تظهر سهماً يشير إلى أنَّ الجيش الإسرائيلي يتقدم إلى طريق بيروت - دمشق. كانت تلك المرة الأولى التي سمع فيها الوزراء عن نية غزو لبنان أو أخبروا عن الخطوط العامة لهدف الحملة. صُدم العديد منهم وكذلك اعترض البعض. كان شارون - وبيغن أيضاً - قد تلقى تحذيراً من أنّه سيواجه معارضة شديدة في الحكومة. ولذلك تابع وزير الدفاع بحذر كبير دون أن يدع زملاءه في الحكومة يفهمون كل ما يفكر به.

في الأسبوع الثاني من شهر كانون الثاني/ يناير 1982 زار شارون يرافقه ناحيك نيڤوت من الموساد وعدد من الجنرالات المساعدين له لبنان سراً وأخبر بشير الجميل عن الغزو الوشيك. وكان صريحاً بأن الخطة تتضمن طرد منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت. اعترض ساغي: «يجب أن لا نذهب بعيداً حتى بيروت. سوف نعجز عن التقدم هناك». إلى جانب ذلك فإنّ احتلال عاصمة عربية سوف يؤدي إلى تدخل عربي وأميركي. أجرى شارون تراجعاً تكتيكياً. قال إن الكتائب سوف يحتلون بيروت الغربية الإسلامية. لكن ساغي أصرَّ على أنَّ المسيحيين ليسوا أهلاً لهذا العمل.

فيما بعد وفي تلك الجولة قدّم زعماء الكتائب دعماً غير مباشر لموقف ساغي وذلك بعرض نفورهم من مساعدة الجيش الإسرائيلي. أوضح بيار الجميل أنَّه على الصعيد السياسي يجب أن لا يتوقع الإسرائيليون معاهدة سلام بين الدولتين بعد الغزو. وقيل لشارون الذي أصيب بصدمة إنَّ الكتائب لا يمكن أن يصبحوا «خونة» في المعسكر العربي.

لكن الخطط مَضت قُدُماً. في شباط/فبراير أوفد بيغن ساغي إلى واشنطن لاستطلاع موقف إدارة ريغان، قال ألكسندر هيغ وزير الخارجية لرئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية إنَّ الولايات المتحدة سوف تسمح بهجوم إسرائيلي واسع النطاق فقط كرد على خرق منظمة التحرير الفلسطينية الفاضح لوقف إطلاق النار. عاد ساغي إلى بلاده راضياً.

في الشهر نفسه أُلقي القبض على وحدة من منظمة التحرير الفلسطينية بعد عبورها

الحدود من جهة الأردن. أصرَّ الشين بيت أنَّ الفدائيين قدموا من عمان. أنكر إيتان ذلك وشدّد على مسؤولية قيادة منظمة التحرير في بيروت. تمَّ ترتيب وتنظيم معلومات الاستخبارات لتتلاءم مع المخطط السياسي والعسكري الكبير.

في آذار/ مارس زار رئيس الأركان بيروت مرة أخرى، ولكن في نيسان/ أبريل برزت مشكلة جديدة. انضم إسحق هوفي إلى ساغي في معارضة المشروع بكامله. كان نيڤوت من الموساد مسؤولاً عن الارتباط والعلاقات اليومية مع الكتائب. وفي الحقيقة فقد رفض السماح لضباط الجيش الإسرائيلي بالاجتماع مع الكتائب دون حضوره. ودعم نيڤوت استناداً على تأثره ببشير الجميل، الاجتياح. لكن هوفي أيّد رأي أمان من أنّه لا يمكن الاتكال على الكتائب. كان رئيسا جهازي الاستخبارات الأساسيان في إسرائيل يقوضان استراتيجية شارون.

مع ذلك استمر التخطيط. أعدت وحدات الاستخبارات والاستطلاع الإسرائيلية خرائط لمحاور الاجتياح واستطلعت الجسور والممرات والطرق على طول المسافة إلى بيروت. في ربيع 1982 حثّت سلسلة من الهجمات في الخارج وعلى الحدود مع إسرائيل وفي الأراضي المحتلة، على التخطيط للحرب. في 3 نيسان/ أبريل قامت مجموعة تدعى الأجنحة الثورية اللبنانية المسلحة بإطلاق النار على ضابط في الموساد يدعى ياكوف يارسيمانتوف خارج منزله في باريس حيث قتل على الفور. اعتبر بيغن أنَّ هذا الاستفزاز الكبير مبرر لشن عملية الصنوبرات الكبيرة. لكن في 11 نيسان عارض خمسة وزراء. في 21 نيسان/ أبريل قُتِل جندي إسرائيلي وجرح اثنان عندما انفجر لغم بسيارتهم داخل المنطقة الأمنية في جنوبي لبنان. فيما بعد وفي اليوم نفسه قصفت الطائرات الإسرائيلية أهدافاً لمنظمة التحرير الفلسطينية داخل لبنان. أمسكت منظمة التحرير عن إطلاق النار. لكن موجة أخرى من غارات القوات الجوية الإسرائيلية في 9 أيار/ مايو تطلب رداً فلسطينياً. رمت المدافع وراجمات الصواريخ الفلسطينية عشرات القذائف إلى الجانب الإسرائيلي من الحدود ولكن لم تصب أيُّ قذيفة أيّة بلدة أو قرية إسرائيلية. كانت الرسالة الفلسطينية واضحة: «نحن نتجنب إصابة المراكز المدنية الإسرائيلية، لكننا قادرون على ذلك وإذا تم استفزازنا فإننا سنقوم بذلك».

لم يكن لدى السوريين أيُّ فكرةٍ عن الغزو الإسرائيلي الوشيك حتى نهاية نيسان/ أبريل، وكان لهم فرقة عسكرية متحصنة في وادي البقاع الشرقي ولواء داخل بيروت. كانت الاستخبارات السورية ما تزال تفكر «بعملية الليطاني» الموسّعة. بينما كانت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في الجانب الآخر تتخوف من شيء ما بحجم «الصنوبرات الكبيرة».

أحضر بيغن نسخة مخفّفة عن خطة «الصنوبرات الكبيرة» إلى اجتماع الحكومة في 10 أيار/ مايو. صوّت أغلبية 11 من أصل 18 وزيراً لصالحها. كان بيغن قد حدّد موعد الغزو في 17 أيار/ مايو بصورة غير نهائية لكنّه دعا إلى إلغائها عندما استمرّ الوزراء السبعة المعارضون بعدم القبول بأيّ هجوم أرضي واسع النطاق. في اجتماع الحكومة في 10 أيار/ مايو عرض شارون وبيغن خطة «الصنوبرات الصغيرة» موسّعة عوضاً عن هجوم شامل حتى بيروت. تحدَّث شارون عن عملية «محدودة» و«بوليسية» وليس عن حرب. لكن نائب رئيس الاستخبارات العسكرية الجنرال أفيزيه ياري الذي كان يحل مكان ساغي (لغيابه خارج البلاد) حذَّر من أن هذه العملية تعني حرباً مع سوريا. وبدأ بيغن وشارون من الآن يبيعان الوزراء خطة هجوم «الصنوبرات الصغيرة» المحدودة والتي قد تؤمّن موافقة أعضاء الحكومة. وخفف الحديث عن «مرحلة ثانية» من التقدم إلى بيروت وطريق بيروت ـ دمشق ولم يعرضها شارون إلّا بعد ما بدأت الحرب وكتخطيط تتطلبه مقتضيات المعركة.

لكن شارون كان يميّز في التعامل مع جنرالاته. بعد ثلاثة أيّام وفي اجتماع الأركان العامة كان يتعامل معهم على أساس خطة «الصنوبرات الكبيرة» دون أي تعديل. وكان الهدف هو الاتصال مع الكتائب في بيروت والوصول إلى طريق بيروت ـ دمشق وقطعها. كان واضحاً من الجميع أن الغزو سيؤدي إلى اشتباك مع السوريين. عرض ساغي رأي أمان ضد «الصنوبرات الكبيرة» دون أيّ تجاوب. قال رئيس الاستخبارات العسكرية إنّه لا مفرَّ من اشتباك كبير مع السوريين، وإنَّ السوريين عززوا قواتهم وإنَّ على إسرائيل أن تتعامل مع الصواريخ السورية. كذلك تنبأ ساغي بأنَّ الكتائب لن يرفعوا إصبعاً لمساعدة الجيش الإسرائيلي في عملية الغزو. وأضاف إنَّ الغزو لن ينجح في القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية. حذَّر ساغي من ردود فعل القوى العظمى على الحرب واستنتج أن الأمة والجيش يمكن أن ينقسما ـ ليس هناك أيّ مجال للدخول في هذه الحرب.

لم يستطع ساغي أن يتحدث بوضوح أكثر، لكنه أدلى بكلامه أمام اجتماع الأركان العامة. أمّا في اجتماعات الحكومة وهي الأكثر أهمية فإنه إما كان يلتزم الصمت أو يتحدث بوضوح أقل أو بحزم أقل وبهذا يسمح لآراء بيغن وشارون بأن تسود في الاجتماعات.

أبو نضال يضرب ثانية

حوالى منتصف الليل في 3 حزيران/ يونيه 1982 حصل الصقور في الحكومة الإسرائيلية على الإثارة المطلوبة. فقد أطلق مسلح فلسطيني النار على سفير إسرائيل في

بريطانيا شلومو أرغوف وأصابه في رأسه وذلك في فندق دورشستر في لندن. وكان هذا المسلح ورفيقاه ينتمون إلى جماعة منشقة يقودها أبو نضال (صبري البنا) وهو أحد المسؤولين السابقين في حركة فتح يدعمه العراق ويعارض قيادة ياسر عرفات «الاستسلامية» لمنظمة التحرير الفلسطينية. بدا أنَّ محاولة الاغتيال قد أعدت بالتحديد من أجل إثارة هجوم إسرائيلي ضد مواقع عرفات في لبنان.

لم يهتم بيغن بمن أطلق النار على أرغوف بالضبط ولماذا. عقدت الحكومة جلسة طارئة في صباح يوم الجمعة 4 حزيران/ يونيه وكانت النتيجة، وعلى الرغم من غياب شارون الذي كان في رحلة سرية إلى رومانيا، القرار السابق. كان بيغن قد أمر في الليلة الماضية إيتان بأن يرسل قواته الجوية لمهاجمة الأهداف الفلسطينية. ثم دعيت الحكومة لعقد اجتماع من أجل وضع الخاتم على القرار. بدأ اجتماع الحكومة بإيجاز لافراهام شالوم رئيس الشين بيت والذي كان مسؤولاً عن أمن الأشخاص الإسرائيليين في الخارج. قال شالوم إنَّه من المحتمل أن يكون هذا الهجوم من فعل جماعة «أبو نضال». كان جدعون ماهانايمي مستشار رئيس الوزراء لشؤون الإرهاب على وشك أنّ يتوسع في الحديث عن طبيعة هذه الجماعة عندما قاطعه بيغن بحدة قائلاً: «كلهم منظمة التحرير الفلسطينية». اتخذ رافي إيتان الرأي نفسه بعد عدة دقائق عندما أخبره أحد مساعديه لشؤون الاستخبارات أنَّ هذا العمل على الأرجح من فعل جماعة معادية لعرفات وقال له: «أبو نضال، أبو شميدال، يجب أن نضرب منظمة التحرير الفلسطينية».

بعدما صمت رؤساء أجهزة الاستخبارات اقترح إيتان قصف مقر قيادة منظمة التحرير في بيروت. وقدَّر كل من إيتان وساغي الرد المحتمل لمنظمة التحرير الفلسطينية وهو قصف القرى الشمالية الحدودية الإسرائيلية. قال رئيس الأركان إنّه إذا حدث ذلك فإن الجيش الإسرائيلي سوف ينتقم بعنف. فهم جميع الحاضرين أنَّه يتحدث عن «عملية الصنوبرات» في أحد نوعيها. لم يعترض أيٌّ من الوزراء وما لم تكن تعرفه الحكومة هو أنَّ أمان والموساد حصلتا منذ أشهر على نسخ من أوامر منظمة التحرير الفلسطينية إلى وحدات المدفعية الأمامية على الجبهة بالردّ الفوري وبسدود من النيران على المستوطنات الإسرائيلية إذا ما هاجمت القوات الجوية الإسرائيلية مقر القيادة في بيروت.

وتبع ذلك، السيناريو المنتظر، قصفت الطائرات الإسرائيلية بيروت الساعة 3,15، وبعد ساعتين فتحت المدافع وراجمات الصواريخ الفلسطينية نيرانها على مستوطنات الجليل. تبادل الجانبان القصف في اليوم التالي. ويوم السبت 5 حزيران/ يونيه مساء اجتمعت الحكومة الإسرائيلية مرة أخرى في منزل بيغن في القدس. طلب رئيس الوزراء

من الوزراء الموافقة على اندفاع القوات الإسرائيلية مسافة 40كم في جنوبي لبنان لتدمير المدافع الفلسطينية وراجمات الصواريخ التي يصل مداها إلى مستوطنات الجليل. لم يذكر أحد أيَّ تقدم أكثر من 40كم أو احتلال بيروت أو الاتصال مع الكتائب. تحدّث بيغن عن عملية لمدة 24 ساعة. انتقد وزير واحد هو الجنرال السابق مردخاي تسيبوري خطة الغزو وتخوّف من مجابهة مع سوريا، لكنّه اقتنع بالتصويت مع الأغلبية ـ وهو مثل كلاسيكي عن ما يسميه عالم الاجتماع ايرفيف جانينس «التفكير الجماعي». امتنع وزيران من حزب الأحرار عن التصويت وكان ساغي وهوفي حاضرين لكنهما لم يدعيا إلى الكلام ولم يتكلما.

كان من المقرر أن يبدأ الغزو في صباح اليوم التالي. في ليلة 5 حزيران/ يونيه استدعي بشير الجميل على وجه السرعة للاجتماع مع إيتان وتلقى تحذيراً مسبقاً عن العملية. طلب رئيس الأركان من الكتائب أن يفتحوا النار عبر الخط الأخضر الذي يفصل بيروت الغربية الإسلامية عن بيروت الشرقية المسيحية، وبالسماح للفرق المقاتلة الإسرائيلية بالنزول في جونيه. لم يوافق الكتائب على أيّ من الطلبين.

خوض الحرب

بدأت الطوابير المدرعة الإسرائيلية بعبور الحدود يوم الأحد في 6 حزيران/ يونيه. لم يكن لدى القادة العسكريين الإسرائيليين أيّ تحديد واضح لأهدافهم وذلك بسبب خداع شارون لزملائه في الحكومة. ولذلك كان يجب إعادة تنظيم تحركات الجيش. لا يمكن تنفيذ الإنزالات الجوية والبحرية في العمق، كما يقتضي ذلك من الناحية الاستراتيجية، في مؤخرة العدو أو على طريق بيروت ـ دمشق من أجل الإيقاع بالوحدات السورية والفلسطينية الموجودة في الجنوب وبيروت ووادي البقاع.

تضمنت الخطة التقدم شمالاً على أربعة محاور: المحور الغربي (فرقة واحدة) يقودها الجنرال إسحق مردخاي على الطريق الساحلي عبر التجمعات الأساسية لمنظمة التحرير الفلسطينية حول صور وصيدا باتجاه الدامور وبيروت. ومحور أوسط (فرقة واحدة) يقودها الجنرال أفيغدور كاهلاني شمالاً باتجاه النبطية عبر الجبال المشرفة على الطريق الساحلي المؤدي إلى صيدا. ومحور أوسط ثانٍ (فرقة واحدة) يقودها الجنرال مناحيم إيتان تتحرك اعتباراً من آخر خط تصل إليه فرقة كاهلاني شمالاً باتجاه جبال الشوف إلى طريق بيروت دمشق. ومحور شرقي (فرقتين) يقودهما الجنرال أفيغدور بن غال تتجه إلى حاصبيا وراشيا الفخار ثم تندفع شمالاً باتجاه التجمعات السورية الرئيسية في البقاع الشرقي. وهناك قُوّة خامسة محمولة بحراً يقودها الجنرال عاموس يارون أنزلت على جسر الأولي شمالي صيدا.

كانت أمان قد تنبأت أنّه إذا تقدم الجيش الإسرائيلي عبر المحور الأوسط فإن السوريين سوف يتدخلون.

في الغرب واجه الغزاة جيشاً من مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية يبلغ عدده 6 آلاف ويتألف من لواءين وعدة أفواج مستقلة وكان هناك في البقاع فرقة سورية وفي بيروت لواء سوري مستقل. في نهاية الأسبوع الأوّل من الحرب انضمت فرقة سورية أخرى إلى الفرقة الموجودة في البقاع.

لم يقاتل الفلسطينيون على الساحل وعلى التلال الشرقية المشرفة في وحدات كبيرة منظمة، لكنهم أبّدوا مقاومة شجاعة وقوية غير متوقعة وأخّروا الجيش الإسرائيلي المتفوق مدة 72 ساعة. وقد واجه الإسرائيليون مقاومة عنيفة في مخيمات اللاجئين القريبة من صيدا وصور (الرشيدية البص عين الحلوة) وفي مدينة صيدا نفسها.

جرى الاتصال بين فرقة مردخاي وقوة يارون البرمائية عند جسر الأولي في 9 حزيران/ يونيه، وكان ذلك أيضاً اليوم الذي بدأت فيه الاشتباكات الإسرائيلية السورية في شرقي لبنان.

كانت القوات الإسرائيلية قد قتلت بعض الوحدات السورية في 7 حزيران/ يونيه كما دمرّت القوات الجوية محطتي رادار سوريتين. في 8 حزيران/ يونيه اشتبكت دبابات إيتان مع المواقع السورية المحيطة بجزين ثم احتلت هذه المدينة، ثم هاجمت قوة سورية بقوام لواء في عين زحلتا إلى الشمال. قرر السوريون أن يواجهوا تقدم إيتان إلى طريق بيروت دمشق. وفي معركة الممر الجبلي الباهظة الثمن نجح رجال الكوماندو السوريون بالاشتراك مع الدبابات في تأخير التقدم الإسرائيلي لوقت يكفي لضمان عدم وصول إيتان إلى الطريق قبل أن يتحقق وقف إطلاق النار الذي فرضته القوتان العظميان والذي دخل حيز التنفيذ عند ظهر يوم 11 حزيران/ يونيه.

بعد فترة أصدر شارون ثلاثة أوامر حاسمة حوّلت الحملة التي تقرر أن تكون بعمق 40كم إلى حرب: أمر يارون بالتقدم إلى بيروت وأمر قائد القوات الجوية الإسرائيلية بضرب 22 بطارية صواريخ سورية في وادي البقاع وأمر بن غال بأن يندفع شمالاً من خلال حاصبيا باتجاه البقاع لتدمير الفرقة الأولى السورية.

بدأت العملية الإسرائيلية ضد الصواريخ في الساعة 2,00 من بعد ظهر يوم الأربعاء في 9 حزيران/ يونيه وتضمنت قصفاً جوياً وسداً من الصواريخ أرض ـ أرض ونيران المدفعية بعيدة المدى وانتهت الساعة 4,15 من اليوم نفسه. استغرقت الضربة الأولى 35

دقيقة وكانت الضربة الثانية التي بدأت الساعة 3,45 عملية تطهير. وصف وزير الدفاع السوري الهجوم ذا المراحل الثلاث: عملية إعماء شامل قامت بها أجهزة تشويش إلكتروني أرضية ومحمولة جواً ضد الرادارات والمحطات الإلكترونية السورية. وسد من صواريخ جو أرض (أطلقته القوات الجوية الإسرائيلية من مسافة 35كم) ونيران صواريخ أرض ـ أرض ومدفعية الميدان ضد رادارت الصواريخ ومحطات التوجيه. وفي ضربة نهائية قامت بها 40 طائرة فانتوم وسكايهوك وكفير تمَّ تدمير 17 بطارية صواريخ. دفع السوريون بطائراتهم المعترضة في محاولة لإنقاذ الصواريخ إلاّ أنَّهم خسروا 29 طائرة دون أيّ خسائر إسرائيلية. كذلك فقد السوريون خمسين طائرة أخرى في الأيّام التالية ومرة أخرى دون خسائر إسرائيلية. كان تدمير نظام الدفاع الجوي السوري في لبنان ضربةً رئيسية موفقة للاستخبارات الإلكترونية والقوات الجوية. فيما بعد عزا طلاس النصر الإسرائيلي في الأجواء اللبنانية إلى تفوق أجهزة التوجيه الأرضية الإسرائيلية وطائرة الإنذار المبكر هوك أي وإلى «إعماء الرادارات السورية» وذلك لعدم قدرتهم على نشر محطات رادار في المناطق اللبنانية التي لا يسيطر عليها السوريون.

بدأت قوة بن غال تقدمها في البقاع بعد ظهر يوم الأربعاء في 9 حزيران/ يونيه. وكان هدفها (والذي لم تحققه) هو الوصول إلى طريق بيروت دمشق وقطعها في جنوبي شرقي شتورة. كان التباطؤ في التقدم والمعوقات التقنية ومن ضمنها النقص في الوقود ومشاكل السير الطرقي والمقاومة العنيفة وخصوصاً التي أبدتها الفرقة الأولى السورية حول السلطان يعقوب عوامل منعت القوة الإسرائيلية المتفوقة من الوصول إلى الطريق قبل دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ.

بعد فترة بدأ مظليو الجنرال يارون الذين انضموا إلى قوة كاهالاني باندفاعهم شمالاً باتجاه بيروت عبر الدامور. انضم ضابط ارتباط كتائبي إلى القوة الإسرائيلية صباح يوم 11 حزيران/ يونيه عند الطرف الجنوبي للعاصمة اللبنانية. بعد أن قاتل عناصر منظمة التحرير الفلسطينية واللواء 85 السوري شق مظليو يارون طريقهم ببطء إلى التلال الشرقية المشرفة على طريق صيدا بيروت واتّصلوا مع قوات الكتائب في بعبدا في الساعة 1,00 من بعد ظهر يوم 13 حزيران/ يونيه. وهكذا تم أخيراً قطع طريق بيروت دمشق. وحصل لقاء مرح بين بشير وبيار الجميل وبين الجنرالات الإسرائيليين. وهكذا وصل الجيش الإسرائيلي إلى ضواحي بيروت.

أثبتت المدينة بحد ذاتها والتي كان يُدافع عنها 10 آلاف مقاتل من منظمة التحرير الفلسطينية تدعمهم الميليشيات الإسلامية وبقايا اللواء السوري أنها صعبة وعنيدة. تحوَّل

تطويق بيروت إلى حصار. طلبت إسرائيل أن يغادر السوريون وعناصر منظمة التحرير الفلسطينية المدينة. قاومت المنظمة. تحدث زعيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عن «ستالينغراد ثانية». طلب بيغن وشارون من الكتائب احتلال بيروت الغربية لكن آل الجميل رفضوا. بدأ السفير الأميركي فيليب حبيب، مفاوضات معقدة بين الفلسطينيين والسوريين والمسلمين اللبنانيين من جهة وإسرائيل من جهة أخرى للتوصل إلى إخلاء السوريين والفلسطينيين المدينة سلمياً.

خلال الشهرين التاليين قصفت القوات الإسرائيلية بيروت الغربية وقطعت عنها الماء والكهرباء وتقدمت شيئاً فشيئاً نحو الدفاعات الفلسطينية في هجمات أرضية قصيرة. وقد أدّت سلسلة من انفجارات السيارات ـ التي قال عنها طلاس وكذلك منظمة التحرير أنها تمت على يد عملاء إسرائيليين ـ إلى تقويض المعنويات في المدينة المحاصرة. وإلى الشرق شن الجيش الإسرائيلي عدداً من الهجمات نحو الشمال للسيطرة على نقاط أخرى تشرف على طريق بيروت ـ دمشق (في عاليه وبحمدون). قصف الطيران الإسرائيلي عدة مرات الأبنية التي كان يعتقد أنَّ قادة منظمة التحرير يختبئون فيها ولكن دون أن يقتل أحد منهم كما أدّت سلسلة هجمات للمظليين الإسرائيليين على المناطق الجنوبية من بيروت الغربية إلى تأكيد الرسالة من أنَّ الجيش الإسرائيلي قد صمّم على احتلال المدينة إذا لم يغادرها مقاتلو منظمة التحرير. في النهاية وبعد ضغط من المسلمين اللبنانيين ومخاوف منظمة التحرير من أن يطبق الجيش الإسرائيلي على بيروت الغربية اقتنع عرفات بالموافقة على الانسحاب. بدأ الانسحاب في 21 آب/ أغسطس تحت غطاء قوة متعددة الجنسيات (أميركية ـ فرنسية ـ إيطالية) غادر حوالى 15 ألف مقاتل فلسطيني وسوري المدينة في الأيام القليلة اللاحقة. وقد استقل الفلسطينيون سفناً يونانية وأبحروا إلى تونس والجزائر، أما السوريون فقد توجهوا بالشاحنات عبر طريق بيروت ـ دمشق. وقد كان ياسر عرفات على مرأى قناص إسرائيلي عندما قال وداعاً.

خلال الحرب ضد السوريين ومنظمة التحرير الفلسطينية استخدم الجيش الإسرائيلي بفعالية تامة طائرات التجسس دون طيار والموجهة عن بعد وكذلك التشويش الإلكتروني. استخدمت الطائرات دون طيار لتصوير تحصينات الفلسطينيين في قلعة بوفور التي تشرف على نهر الليطاني والمواقع السورية حول جزين وفي وادي البقاع على طرق التقدم التي سلكتها قوات بن غال. وفي السلطان يعقوب لم تصل معلومات الاستخبارات إلى القادة الميدانيين في الموعد المحدد ولم يظهر تأثيرها في أرض المعركة.

لغز بشير الجميل

تم انتخاب بشير الجميل رئيساً للبنان بمساعدة الحراب الإسرائيلية والمال في 23 آب/ أغسطس بعد يومين من بدء قوات منظمة التحرير الفلسطينية إخلاء بيروت. على الرغم من عدم فعالية الكتائب خلال المعركة بدا أنَّ التحالف الإسرائيلي الماروني قد حصل فعلاً. ولكن وخلال أيّام بدأ يتداعى «مخطط شارون الكبير» لحكم كتائبي في لبنان ينحاز لإسرائيل.

في 30 آب/ أغسطس طار الجميل إلى نهاريا لعقد اجتماع مع بيغن، وكانت الولايات المتحدة قد أطلعت رئيس الوزراء الإسرائيلي عن خطة سلام جديدة في الشرق الأوسط أعدتها إدارة ريغان. لقد كانت صفعة في وجه الذين كانوا يعتقدون أنَّ تدمير منظمة التحرير الفلسطينية سوف يؤدي إلى تدعيم تمسك إسرائيل بالأراضي المحتلة. دعت خطة ريغان إلى انسحاب إسرائيل من معظم أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة وإقامة وحدة فدرالية بينها وبين الأردن. وكأن ذلك لم يكن كافياً، فقد بدأ الرئيس اللبناني المنتخب بالتذمر. عندما سأله بيغن عن توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل أجابه الجميل: «لا أستطيع أن أقرر وحدي في هذه المسائل.. لا يوجد أيّ مبرر للتعجيل في توقيع المعاهدة لا أمنياً ولا سياسياً...» اقترح بيغن أن يقوم الجميل بزيارة علنية إلى إسرائيل بعد تسلّمه منصبه مباشرة واقترح تاريخ الزيارة ـ 31 كانون الأول/ ديسمبر 1982 ـ حيث يجري توقيع اتفاقية سلام. لكن الجميل طلب «إمهاله مدة سنة».

اقترح بيغن على الجميّل أنّ يعين الرائد سعد الحداد قائداً لمنطقة الجنوب العسكرية في لبنان. ردّ الجميل بأنّ حداد ما زال يواجه تهمة الخيانة. وأن عليه أنّ يخضع للمحاكمة، مع أنّ ذلك كان من الشكليات. أراد الإسرائيليون الإبقاء على قوات حداد وعلى الحزام الأمني. كان ردّ الجميل أنَّ السيادة اللبنانية يجب أن تصل إلى الحدود الدولية. عندها رجع بيغن إلى ذكر زملاء بشير الذي كانوا يفضلون توجهاً سورياً للبنان، واقترح أنه يجب تجنب هؤلاء الأشخاص وعرض أن يعطي الجميل لائحة إسمية بهم. بعد مغادرة بشير، أنَّب بيغن ناهيك نيفوت من الموساد لعدم تسليمه «البضاعة الكتائبية».

غضب بشير الجميل من هذا الازدراء لاستقلال لبنان ولسيادته، وعندما عاد إلى الوطن اشتكى لأبيه أنَّ بيغن «قد عاملني كطفل».

حصل انقسام في الرأي داخل المؤسسة الدفاعية الإسرائيلية حول مسألة الجميل والكتائب. هل تضع إسرائيل كل بيضها في سلة واحدة وتتكل على الرئيس المنتخب

وحزبه كدعامة أساسية لها في لبنان؟ أو هل تشعب اتصالاتها وتفتح قنوات مع أحزاب أخرى؟ هل يمكن الوثوق بالكتائب؟ استمر شارون وإيتان والموساد ـ مع أنّ رئيس الموساد إسحق هوفي كان يزداد ريبة منهم ـ في دعم الاتصال الوحيد مع الكتائب. كان أمير دروري وضباط القيادة الشمالية متشككين وضغطوا من أجل تشعّب الاتصالات.

عبّر تقدم وحدات حداد شمالاً إلى الزهراني والأولي عن عدم الثقة بالكتائب وعن الثقة المستمرة بحداد. وهكذا فإنّ رؤية «نظام جديد» أيّ لبنان سيد مستقل يحكمه الجميل ويسيطر تماماً على البيت الداخلي قد أُسدل عليها الستار نظراً لحاجة إسرائيل إلى حراسة حدودها الشمالية. بدأ التحالف الكتائبي الإسرائيلي بالانهيار من الجانبين.

الاغتيال والمجزرة

اجتمع بشير الجميل وأرئيل شارون لآخر مرة في 12 أيلول/ سبتمبر 1982. بادر شارون الذي كان يصحبه نيفوت إلى هذا الاجتماع لمحو أثر المرارة التي خلّفها اجتماع بيغن ـ الجميل في نهاريا قبل أسبوعين ولتنسيق العمل «لتنظيف بيروت الغربية من بقايا الإرهابيين».

طلب شارون أن تتولى الكتائب ووحدات الجيش اللبناني تنفيذ العملية. تحدث الجميل عن تدمير مخيمات اللاجئين وتحويل المنطقة إلى حديقة حيوانات، قال الجميل إنّه يجب شحن الفلسطينيين إلى سوريا في «باصات مكيّفة». لم يبد شارون اعتراضاً على هذه الخطة. فيما بعد أوضح تقرير لجنة كاهان أنَّ الجميل كان قد أخبر مسؤولي الموساد عدة مرات عن نيّته في «إزالة المشكلة الفلسطينية من لبنان عندما يتسلم السلطة ـ حتى لو كان ذلك يعني اللجوء إلى أساليب شاذة. .».

في 14 أيلول/ سبتمبر زار الجميل مركز قيادة حزب الكتائب في منطقة الأشرفية ليلقي كلمة أمام الحزبيين. منذ أواخر السبعينات كان الرئيس الأسد ينظر إلى بشير على أنّه عدوُّه الرئيسي في لبنان. وزاد شعوره حدة مع الغزو الإسرائيلي وبعد انتخابه رئيساً. قرَّر السوريون تحريك أحد حلفائهم اللبنانيين الحزب السوري القومي لإزالة الماروني المزعج. كان حبيب الشرتوني عضواً سرياً في الحزب السوري القومي. وكانت شقيقته تعيش في الطابق الثالث من المبنى الذي يقع فيه مركز الكتائب في الأشرفية. في 13 أيلول/ سبتمبر أُعطي شرتوني تعليمات من مُشرفه السوري من روما باغتيال الجميّل وذلك بتفجير قنبلة في شقة شقيقته والتي تقع فوق مركز الكتائب بطابق واحد.

تأكّد شرتوني من خروج شقيقته من المنزل ووضع 300كغ من المتفجرات، وانتظر

على سطح مجاور وكان يحمل جهاز إرسال وسيطرة عن بعد في الساعة 4,10 وبينما كان الجميل يلقي كلمته فجّر شرتوني القنبلة، انهار مركز الكتائب وأصبح ركاماً. قُتِل 27 كتائبياً وجرح 37. أعلن السوريون بسرعة أنَّ الإسرائيليين مسؤولون عن التفجير. اعتقل الكتائب الشرتوني وأعلنوا أنَّ سوريا تقف وراء عملية الاغتيال. هرع ناهيك نيفوت الذي كان في بيروت مصادفة إلى مكان الحادث وقيل له إنَّ بشيراً قد أصيب بجراح وأنه أنقذ. ولكن بعد خمس ساعات من الانفجار وجد الزعيم الكتائبي ميتاً. ونُقِلت الأنباء فوراً إلى القدس.

قرّر بيغن وشارون احتلال المناطق الحساسة في بيروت الغربية. ما زالت المدينة تعج بمسلحي منظمة التحرير الفلسطينية والموالين للسوريين. وكان اغتيال الجميل إثباتاً لهذا - إذا ما كان هناك حاجة إلى هكذا إثبات. كذلك تحدث بيغن عن الحاجة إلى حماية مسلمي المدينة من الانتقام الكتائبي. وكان تقييم أمان مشابهاً وناقشت أنَّ الاغتيال قد يؤدي إلى أعمال عنف ونزاعات أهلية، وأنَّ الجيش الإسرائيلي كان «عامل استقرار» ومن الأفضل أن يدخل بيروت الغربية ويقضي على أي اضطرابات في مهدها.

تحركت المدرعات ووحدات المظليين الإسرائيلية إلى بيروت الغربية في الساعة 5,00 من صباح 15 أيلول/ سبتمبر. كان أحد محاور التقدم الرئيسية يحاذي مخيمي صبرا وشاتيلا والتي أُطلق منها عشرات الفلسطينيين النار على الإسرائيليين في أثناء تقدمهم. في الساعة 9,00 صباحاً وعلى سطح مقر قيادة الفرقة المشرف على شاتيلا قال شارون لجنرالاته إنَّ الكتائب سوف يدخلون المخيمات «بإشراف الجيش الإسرائيلي». أنكر ساغي الذي كان حاضراً أن يكون قد سمع هذا الأمر. توجه شارون وساغي إلى مقر قيادة الكتائب في الكرنتينا. تحدث وزير الدفاع عن تحركات كتائبية مع الجيش الإسرائيلي وقال عن «الإرهابيين» الذين بقوا في بيروت الغربية: «لا أريد أن أترك واحداً منهم»، لكن يبدو أنَّ شارون لم يتكلم بوضوح - في ذلك الوقت أو بعد الظهر في بكفيا حيث اجتمع مع بيار وأمين الجميل - عن الحاجة إلى الثأر لمقتل بشير.

خلال بعد ظهر يوم 15 أيلول/ سبتمبر قال نائب رئيس أمان أفيزيه ياري إنَّ السكان المسلمين في بيروت رأوا الدخول الإسرائيلي إلى بيروت الغربية حاسماً: كانوا يعتقدون أنَّ الجيش الإسرائيلي وحده يمكن أن يحميهم من انتقام الكتائب. كانت تلك حجة بيغن الحقيقية أو الظاهرية للموافقة على دخول بيروت. قال ساغي إنَّه من المحتمل أن يكون اغتيال بشير من فعل الميليشيا اليسارية الناصرية «المرابطون» ولهذا لا يوجد أيُّ سبب كي ينتقم المسيحيون من الفلسطينيين. كان تقييم الموساد الأولي حول من كان وراء الاغتيال مطابقاً مع أمان.

بعد ظهر يوم 16 أيلول/ سبتمبر وفي تل أبيب بحث السفير الأميركي الخاص موريس درايبر والسفير سام لويس وإيتان وساغي دخول الجيش الإسرائيلي إلى بيروت الغربية. قال ساغي إنَّ الكتائب كانوا يرغبون بالدخول. قال إيتان: «لبنان على حافة انفجار الأعمال الانتقامية. . . أستطيع أن أرى من عيون قادة الكتائب أنه ستكون مذبحة قاسية».

لم يكن لقلق إيتان نحو المستقبل موعد محدد. كان الكتائبيون قد اندفعوا إلى مخيمي صبرا وشاتيلا وساعدتهم الهواوين الإسرائيلية بإطلاق القذائف المضيئة. تابع ضباط أمان تقدم الكتائب من على شرفة مقر قيادة الجنرال عاموس يارون عبر أجهزة الراديو. وفي ذلك الوقت كان هناك ضابط ارتباط من الموساد في الكرنتينا. الساعة 7,00 مساء حصل مستمعو أجهزة الراديو على أوّل لمحة عن المذبحة التي كانت قد بدأت. سأل ضابط كتائبي عما يفعل بخمسين امرأة وطفلاً كانَ قد جمعهم أعطاه قائده جواباً رهيباً. . : «هذه آخر مرة تسألني، أنت تعرف ما عليك أن تقوم به».

حذر يارون من إيذاء المدنيين، ولكن الكتائب لم يكترثوا بحساسيات الجيش الإسرائيلي. كانت الأوامر المعطاة للكتائبيين أن يقتلوا الشباب الفلسطينيين من أجل إثارة نزوح كثيف من المخيمات. وبعد ساعة أي حوالي الثامنة، سمع مستمع الأجهزة في مقر قيادة يارون قائداً كتائبياً يسأل عما يفعل بـ 45 أسيراً فلسطينياً وأجابه رئيسه «نفّذ مشيئة الله».

في ذلك المساء وعندما اجتمعت الحكومة الإسرائيلية في القدس لبحث دخول الجيش الإسرائيلي إلى بيروت الغربية، تحدث شارون عن اندفاع الجيش الإسرائيلي لكنه لم يذكر الكتائب. غادر ساغي الاجتماع وقال إنَّه متعب. قبل نهاية الاجتماع قال إيتان إنَّ الكتائب يعملون الآن داخل صبرا وشاتيلا وأعطى انطباعاً أنهم كانوا تحت سيطرة الجيش الإسرائيلي، ثُمَّ حذَّرَ دون أن يربط تحذيره بعملية الكتائب من الانتقام الوشيك وقوعه بين الأطراف اللبنانية.

كان تصريح إيتان المرة الأولى التي يسمع فيها رئيس الموساد الجديد ناحوم أدموني، الذي حل مكان هوفي في 12 أيلول/ سبتمبر، بأن الكتائب قد كلفوا بتنظيف المخيمات. أكّد أدموني تحذيرات إيتان وقال: من المحتمل أن تحدث هجمات انتقامية مسيحية.

خلال ليلة 16 ـ 17 أيلول/ سبتمبر سجّل عدّة ضباط من أمان الرسائل الراديوية التي كانوا قد استمعوا إليها وأرسلوا تقارير حول الفظائع المرتكبة إلى قسم الأبحاث في أمان وإلى القيادة الأمامية للجبهة الشمالية في عاليه. تحدث أحد التقارير عن مقتل 300

فلسطيني. من بينهم مدنيون. لكن ضابط الدوام من أمان أصرَّ على عدم إيقاظ ساغي ولم يكن أيّ أحد يمتلك صورة واضحة عما يحدث في المخيمات.

في صباح اليوم التالي 17 أيلول/ سبتمبر وحوالى الساعة 11,00 تضايق الجنرال يارون والجنرال دروري وأمرا وحدات الكتائب في المخيمات بوقف هجماتهم. ولكن في أوّل بعد الظهر سمح يارون لقوة من 150 كتائبياً بالانضمام إلى رفاقهم داخل المخيمات. وفي الاجتماع بين إيتان وقادة الكتائب الساعة 5,00 بعد الظهر سمح رئيس الأركان لوحدات الكتائب بالبقاء في المخيمات حتى صباح اليوم التالي لإنهاء مهمتهم. عندها على الكتائب أن يرحلوا كما قال إيتان بسبب «الضغط الأميركي». وفي تلخيص للمحادثات أجراه ضابط في الموساد قال إيتان إنه تلقى «انطباعاً إيجابياً.. من بيانات القوات الكتائبية ومن سلوكهم في الميدان...» طلب الكتائب من الجيش الإسرائيلي جرافات لإزالة الأبنية «غير القانونية في المخيمات». دعم ممثل الموساد هذا الطلب ووافق إيتان ومع ذلك أعطت لهم جرافة واحدة فقط لا يوجد عليها علامة الجيش الإسرائيلي. وفشلت تقارير أخرى وإشاعات عن الفظاعات المرتكبة كانت قد وردت بعد الظهر وعند المساء، في توضيح ردّ الفعل الإسرائيلي، واستمر الكتائب بقتل الفلسطينيين ودفنهم تحت أنقاض الأبنية التي جرفوها انزعج الجنرالات الإسرائيليون من الإشاعات لكنهم كانوا منهمكين بمشاكل أخرى.

بحلول الساعة 8,00 من صباح اليوم التالي 18 أيلول/ سبتمبر لم يُخلِ الكتائب المخيمات، وأمر الجيش الإسرائيلي الوحدات المسيحية بالخروج من المنطقة، وبعد بضع ساعات تم اكتشاف المذبحة.

مع ذلك كانت الاتصالات، حول الموضوع، بين الجيش الإسرائيلي وبقية البيروقراطيات الإسرائيلية ناقصة. علم بيغن عن المذبحة الساعة 5,00 بعد الظهر من الإذاعة البريطانية. عندها اتصل بشارون الذي أمر بإجراء تحقيق حول التقرير. بعد فترة أعلنت إذاعة صوت لبنان الكتائبية أنّ وحدة من قوات الرائد حداد قد نفّذت المجزرة. اجتمع إيتان مع قادة الكتائب في الكرنتينا ووجّه إليهم تأنيباً قاسياً وطلب منهم أن يتحملوا علناً تبعة المجزرة، ورفض قادة الكتائب. قدّرت أمان فيها بعد أنَّ ما بين 700 و800 فلسطيني ولبناني مسلم قد لقوا حتفهم في المجزرة.. ذكر الهلال الأحمر الفلسطيني أن عدد القتلى 2000 بينما قدّر المدعي العام اللبناني أسعد جرمانوس الذي أجرى تحقيقاً في القضية عدد القتلى بـ 460 قتيلاً.

في اجتماعها مساء الأحد حاولت الحكومة الإسرائيلية إبعاد نفسها عن المذبحة وذلك بالإعلان أنَّ هذه الفظائع قد ارتكبتها «وحدة لبنانية» دخلت المخيمات من «نقطة بعيدة عن

مراكز الجيش الإسرائيلي». وكان الانطباع أنّ الكتائب والذين لم تذكرهم إسمياً، قد ارتكبوا المجزرة دون علم أو إشراف الجيش الإسرائيلي.

لكن الرأي العام الإسرائيلي الذي كان غير مرتاح منذ أسابيع لتطور الحرب انفجر غضباً عندما وصلت أنباء المجزرة. أمّا الجهود الرسمية لتغطية الموضوع، فقد أذكت نار السخط والغضب. وأخيراً وبعد تظاهرة غير متوقعة تضم 400 ألف شخص للاحتجاج على المجزرة واستقالة وزير الطاقة إسحق يرمان وبعد أنّ هاجم الرئيس الإسرائيلي إسحق نافون ورئيس الأكاديمية الإسرائيلية للعلوم والشؤون الإنسانية البروفوسور افرايم أورباخ المجزرة وبعد مطالبة شركاء صغار في التحالف الحكومي استجاب بيغن وعينّ لجنة تحقيق قضائية يرئسها رئيس المحكمة العليا إسحق كاهان

لجنة كاهان

عقدت لجنة كاهان التي كانت تتألف من إسحق كاهان رئيس المحكمة العليا وعضو المحكمة أهارون باراك والجنرال في الاحتياط يونا أفرات اجتماعاتها اعتباراً من 1 تشرين الأول/ أكتوبر 1982 لغاية 7 شباط/ فبراير 1983، واستمعت إلى 58 شاهداً وقرأت شهادة 163 شاهداً آخر من بينهم فلسطينيون ولبنانيون وأوروبيون كانوا يعملون في المستشفيات الفلسطينية في بيروت وعسكريون إسرائيليون، وعناصر من الاستخبارات الإسرائيلية. وبينما كانت مكلفة بتفحص «جميع الحقائق والوقائع المتصلة بالفظائع التي ارتكبتها وحدة من القوات اللبنانية (الإسم الرسمي لميليشيا الكتائب) ضدّ السكان المدنيين في مخيمي صبرا وشاتيلا»، ركّز التحقيق على الدور الإسرائيلي في هذه المجزرة، وبمفهوم أكبر إنه تحقيق في العلاقات الإسرائيلية ـ الكتائبية. وهكذا كان لا مفر للجنة من أن تركّز على الموساد وأمان وعلاقتهما مع المسيحيين.

تبين للجنة كاهان أنّ الجيش الإسرائيلي مسؤول بطريقة غير مباشرة عن المجزرة، وناقشت أنه كان على الضباط المعنيين، استباق ما قد يحدث وكان عليهم أن يتدخلوا أو يوقفوا العملية لدى تلقيهم التقارير الأولى.

وحملت اللجنة «درجة معيّنة من المسؤولية» على رئيس الوزراء بيغن واتهمت وزير الخارجية إسحق شامير بارتكابه خطأً بعدم متابعته تقريراً عن المجزرة كان قد تلقاه في 17 أيلول/ سبتمبر. لكن معظم ما توصلت إليه اللجنة من نتائج وما أصدرته من توصيات على الصعيد السياسي كان موجهاً ضد أرييل شارون. فقد اتهمت وزير الدفاع بأنه «أهمل القيام بواجباته» وذلك بإنكاره احتمال حصول المجزرة. أوصت اللجنة بأن «يتخذ القرار

الشخصي الملائم» (الاستقالة) أو أن يقيله رئيس الوزراء من منصبه. لم يستقل شارون، إلّا أن بيغن أقاله من وزارة الدفاع وبقي وزيراً دون حقيبة.

أما بالنسبة إلى العسكريين فقد حكمت اللجنة أنّ رئيس الأركان رافي إيتان كان مهملاً في القيام بواجباته وفشل قبل المجزرة وخلالها في اتخاذ أيّ إجراء يمنع أو يحد من أعمال القتل. لكن إيتان كان على وشك إكمال الفترة المحددة له كرئيس للأركان العامة، ولهذا لم تحكم اللجنة بأيّ شيء يتعلق ببقائه في مركزه. وقد أعفت اللجنة قائد المنطقة الشمالية أمير دروري من أيّ إجراء وإنما مع تأنيب بسيط. أما قائد الفرقة المسؤول عن بيروت الغربية الجنرال عاموس يارون فقد تبين للجنة أنه مذنب لعدم قيامه بواجباته بشكل صحيح وأوصت بعدم تسلمه منصباً قيادياً لمدة ثلاث سنوات على الأقل (على أثر ذلك عُيِّن ملحقاً عسكرياً في السفارة الإسرائيلية في واشنطن).

أما يهوشاع ساغي رئيس أمان فقد اتهمته اللجنة بالإهمال وذلك لعدم تحذير رؤسائه مما كان على وشك أن يحدث أو مما كان يحدث فعلاً. أوصت اللجنة بإقالة ساغي من منصبه (استقال وترك الجيش ثم انتخب عضواً في الكنيست عن الليكود عام 1988). أما رئيس الموساد الجديد ناحوم أدموني فقد أُعفي من أيّ إجراء مع تأنيب قاسٍ لأنه لم يتكلم بوضوح في اجتماع الحكومة في 16 أيلول/ سبتمبر).

قالت لجنة كاهان إنّه بينما كان هناك انقسام في العمل بين الموساد وأمان، فإن ذلك قد ترك وبشكل واضح مجالاً «لسوء الفهم والازدواجية في العمل في مناطق متعددة». أقامت كل من الوكالتين علاقات مع الكتائب وأصدرتا تقديرات حول تلك العلاقة. ومع إدراكها الضمني للفرق الواضح في المواقف التي اتخذتها الوكالتان من الكتائب، رأت لجنة كاهان أن «الحقيقة هي أنّ الموساد كان إلى حدّ قليل تحت تأثير الاتصالات الوثيقة والمستمرة مع النخبة في الكتائب، وكان شعور المسؤولين فيها إيجابياً تجاه تقوية العلاقات مع الكتائب». وفي اتخاذ هذا الحكم استندت اللجنة على مقتطفات من أقوال ناحوم أدموني أمامها: «حاول الموساد قدر استطاعته، وخلال هذه الفترة، أن يعالج الموضوع بصورة موضوعية ما أمكنه ذلك، لكن بما أنّه كان يقيم اتصالات، افترض أنه انبثقت عن هذه الاتصالات علاقات ذاتية وليس موضوعية فقط. وأنا أقِرّ أنّه، في أثناء الاتصالات، وعندما نتحدث مع الناس يمكن إقامة العلاقات».

ولتوضيح هذه النقطة استند أعضاء اللجنة إلى تقرير كتبه ضابط من أمان كان مفصولاً إلى مجموعة ارتباط الموساد مع الكتائب خلال الحرب، وتقرير آخر كتبه ممثل الموساد في الوقت نفسه. قدّم تقرير أمان «تقييماً سلبياً. . عن الكتائب» بينما «رفض تقرير

ضابط الموساد هذه النتائج بشدة».

إنهاء الحرب

تباينت الأحداث اللبنانية بالنسبة إلى إسرائيل في أيلول/ سبتمبر 1982. بعد أسبوع تماماً من اغتيال بشير الجميل تمّ انتخاب شقيقه أمين رئيساً للجمهورية بدعم من الولايات المتحدة. وكان الأميركيون قد رفضوا دعم الحل البديل الذي اقترحته إسرائيل ـ تمديد رئاسة الياس سركيس وتشكيل حكومة يهيمن عليها رئيس الاستخبارات العسكرية اللبنانية العقيد جوني عبدو.

رفضت الحكومة الإسرائيلية اقتراحاً قدمه الجنرال أمير دروري لإنهاء الخسائر والانسحاب من جانب واحد إلى جنوبي لبنان. قرّر شارون وإيتان التماسك ومحاولة انتزاع أكبر كسب سياسي وعسكري من المستنقع اللبناني، وكان ذلك خطأً آخر مميتاً في الحكم على الأمور.

أمضت إسرائيل والولايات المتحدة الأشهر الأخيرة من العام 1982 والأشهر الأولى في العام 1983 تحاولان إجبار الرئيس اللبناني الجديد على الموافقة على التعهدات التي قطعها شقيقه «بتطبيع» العلاقات مع إسرائيل وضمان أمن الحدود الشمالية لها. تفاوض الجانبان على اتفاق على عدم اللجوء إلى الحرب، وذلك خلال محادثات سريّة عُقِدت في مزرعة أرييل شارون في النقب، وفي جلسات مفتوحة وعلنية بين وفود لبنانية وأميركية وإسرائيلية عقدت في خلدة جنوبي بيروت، وفي ناتانيا وكريات شمونه في إسرائيل. وكان أمين الجميل مكبوحاً من جراء خوفه من سوريا وأتباعها اللبنانيين الدروز والشيعة والفلسطينيين وآخرين. وقد أوضح السوريون رأيهم عندما فجر مسلحون شيعة قادمون من وادي البقاع شاحنة في السفارة الأميركية في بيروت في 18 نيسان/ أبريل 1983. أدّى هذا التفجير إلى مقتل 61 شخصاً وإصابة 120 آخرين بجراح.

وافق لبنان في الاتفاق الذي وقع أخيراً في 17 أيار/ مايو 1983 على إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل (والتي ما زالت مستمرة رسمياً منذ العام 1948) وعلى حد من تطبيع العلاقات وعلى القيام بدوريات إسرائيلية لبنانية مشتركة في منطقة الحدود الجنوبية. حصل الجميل على تنازلات كبيرة من إسرائيل. لم تكن الاتفاقية معاهدة سلام، واشترطت انسحاباً إسرائيلياً كاملاً ولم تسمح لإسرائيل بتركيز محطات مراقبة أو قواعد على الأراضي اللبنانية.

مع ذلك رفضت سوريا وحلفاؤها اللبنانيون اتفاقية أيار/ مايو وبدأوا حملة عصابات

ضد قوات الاحتلال الإسرائيلية، وقاموا بهجوم على الجميل شخصياً وعلى مواقع الكتائب وخصوصاً في جبال الشوف، وكذلك على حلفاء الجميل. في الوقت نفسه دعمت سوريا انتفاضة ضد زعيم منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات في داخل حركة فتح، وسرعان ما حاصر السوريون والمنشقون الفلسطينيون آخر معقل لبناني لياسر عرفات في طرابلس في شمالي لبنان.

في آب/ أغسطس انسحبت القوات الإسرائيلية من الشوف إلى الجنوب على خط نهر الأولي. لكن الأسد أراد إخراج الأميركيين والإسرائيليين من لبنان بصورة تامة. وسرعان ما وقعت وحدات مشاة البحرية الأميركية، التي قدمت إلى لبنان في أيلول/ سبتمبر 1982 أساساً لضمان انسحاب قوات منظمة التحرير الفلسطينية، والذين بقوا فيما بعد حول العاصمة اللبنانية من أجل دعم رئاسة أمين الجميل، ضحية لأتباع سوريا. في 23 تشرين الأول/ أكتوبر تم تدمير مقر قيادة مشاة البحرية في بيروت بواسطة شاحنة محملة بالمتفجرات تابعة للشيعة مما أدّى إلى مقتل 241 شخصاً. طلب رئيس وكالة المخابرات المركزية الأميركية وليم كايسي الذي كان يقدر المصادر الاستخبارية البشرية للموساد - خصوصاً في سوريا ولبنان والاتحاد السوفياتي - من ناحوم أدموني أن يجري تحقيقاً. وتتبع الإسرائيليون المفجرين بسرعة إلى سوريا وإيران. وفي اليوم نفسه انفجرت شاحنة أخرى مليئة بالمتفجرات ودمرت مقر قيادة القوات الفرنسية في العاصمة اللبنانية مما أدّى إلى مقتل 74 مظلياً فرنسياً. وكان المسلحون الدروز والشيعة يطلقون نيران الأسلحة وقذائف المدفعية بشكل منتظم على مواقع مشاة البحرية في مثلث خلدة ومطار بيروت. ردَّ الأميركيون بسد ناري مدفعي من المدمرة نيوجرسي على مواقع الدروز في الشوف، ومع ذلك توقف ريغان عن السماح بالغارات الجوية على المواقع السورية في وادي البقاع. وتغلب التحالف الدرزي الشيعي بسرعة على الوحدات المسيحية في الجيش اللبناني وشقت قواته ممراً من الشوف إلى البحر في الدامور وخلدة. انسحب الأميركيون من لبنان في شباط/ فبراير 1984 وبقيت إسرائيل.

محاربة الشيعة

تصاعدت حرب العصابات الشيعية - الفلسطينية ضد الإسرائيليين في خريف عام 1983. كانت أكبر ضربة مؤلمة هي تفجير مبنى قيادة الشين بيت في مدينة صور في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1983 حيث قتل حوالى 30 إسرائيلياً من بينهم خمسة ضباط أمن. وقد انسجمت رغبة سوريا في طرد إسرائيل من لبنان مع رغبة السكان المحليين الشيعة

بالتخلص من المحتل الأجنبي. كان الشيعة الجنوبيون تقودهم حركة أمل قد رفعوا السلاح ضد الجيش الإسرائيلي مكرهين. فقد رحّب العديد منهم بالإسرائيليين واعتبروهم مخلصين أو على الأقل أعطوا موافقتهم الصامتة على الغزو، وكانوا سعداء في تدمير البنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية. كتب فؤاد عجمي وهو أفضل من أرّخ لهذه الطائفة: «بقضائها على القوة الفلسطينية في صيف 1982 تكون إسرائيل قد فعلت للشيعة ما لم يكونوا قادرين على فعله».

قبل الحرب بوقت طويل وفي أواخر السبعينات خسر ديفيد كيمحي في مناقشة داخلية في الموساد حول ما إذا كان سيبني تحالفاً مع اللبنانيين الشيعة كما حصل مع المسيحيين: اعترض بعض صغار الضباط في الموساد على اقتصار الاعتماد على الكتائب المسيحيين. تم السعي إلى مساعدة إيران في التعامل مع المؤسسة الدينية الشيعية في الجنوب. كشفت الاستخبارات الإسرائيلية بعد استجوابها عدداً من الأسرى من المسلحين الإيرانيين خلال «عملية الليطاني» تفاصيل عن تدريب منظمة التحرير الفلسطينية للمعارضة الإيرانية في طهران، وسّع الشاه مساعداته للشيعة اللبنانيين لمنعهم من دعم آية الله الخميني الذي كان في ذلك الوقت ما يزال في فرنسا. لكن ثورة عام 1979 وضعت حداً نهائياً لكل هذا.

كانت هناك فرصة قليلة لخيار إسرائيل الشيعي. كتب عجمي فيما بعد: «بعكس المسيحيين لا يستطيع الشيعة معانقة الإسرائيليين. لم يكونوا أناساً من هذا النوع. منذ قرون كان الموارنة يمارسون لعبة دعوة الغرباء وتقديم مواردهم لهم. أما الشيعة فهم على العكس كانوا عصبيين من مواجهة الغرباء خوفاً من تشويه السمعة. إنّ علاقة الشيعة الخاصة بالعالم العربي الكبير ـ كانوا جزءاً من هذا العالم إنما ليس تماماً ـ جعلتهم غير قادرين على الالتقاء مع الإسرائيليين. ومثل زوجة القيصر كان عليهم أن يبقوا فوق الشبهات. كانوا متأكدين أنهم لن يُسامحوا إذا أقاموا علاقة وثيقة مع إسرائيل».

بعد غزو 1982 كان بعض الضباط الإسرائيليين ما يزالون يأملون بلعب الورقة الشيعية. لكنّ أمان ناقشت أن «أمل» لا يمكن الوثوق بها بسبب وجود عناصر راديكالية موالية لإيران في داخلها. وعوضاً عن ذلك بذل جهد لتطويع جنود شيعة في جيش سعد حداد ذي الأغلبية المسيحية. تَمَّ استخدام الحرب النفسية لمحاولة استغلال المنافسات الطائفية والمذهبية لمصلحة إسرائيل وكما قال أحد ضباط الجيش الإسرائيلي فيما بعد:

«كان هناك معلومات ومعلومات مضللة. كنا نرمي مناشير تحذّر السكان الشيعة من عواقب مهاجمة إسرائيل. كنا نُمسك أناساً ونحدثهم عن سيئات المعادين لنا: إنّه مختلس،

إنَّه شاذ جنسياً، إنّه جبان وغيرها. . عندها كنا نحاول أن نثبت فوائد التعاون مع إسرائيل. موّلنا محطات الإذاعة والصحف وجعلناهم ينشرون عن المستشفيات والخدمات الطبية التي كنا نقدمها للسكان».

ولكن الأحوال الجائرة للاحتلال الإسرائيلي المستمر حطمت بسرعة هذه الآمال. في 16 تشرين الأول/ أكتوبر 1983 وفي يوم عاشوراء ـ الذي يحيي ذكرى شهيد الشيعة الإمام الحسين ـ قتل جنود إسرائيليون عصبيون شخصين وجرحوا بضعة آخرين في أثناء الاحتفال التأبيني التقليدي في مدينة النبطية الجنوبية. وكانت العملية الانتحارية التفجيرية قد وقعت بعد ثلاثة أسابيع. في أوائل عام 1984 قُتِل أحد زعماء رجال الدين الشيعة الشيخ راغب حرب. وبدا أنّ عملاء إسرائيليين قد قتلوه ـ في جبشيت، وأصبح العنف المسلح من الأمور التي تحدث يومياً.

كانت استخبارات الجيش الإسرائيلي قد تنبأت أنّه إذا مدّدت إسرائيل إقامتها فإنَّ عدم السرور الشيعي سوف يتحول إلى مقاومة فاعلة. وهكذا حصل حوّل المقاتلون الفلسطينيون والشيعة كل طريق إلى قطاع إطلاق نار وأصبح كل مركز إسرائيلي هدفاً مما أثار دورة لا نهاية لها من الكمائن والاعتقالات والتفتيشات وتفجير المنازل والتوقيفات الجماعية والمزيد من التفجيرات على الطرق والكمائن والمزيد من الانتقام الإسرائيلي، وانجرَّ المزيد والمزيد من السكان المحليين إلى حالة العداء. كان هناك القليل للجيش الإسرائيلي ليقوم به من أجل القضاء على المقاومة ما عدا العقوبات الجماعية وعمليات الإبعاد. وكانت النتيجة اعترافاً إسرائيلياً بطيئاً بالهزيمة كان لا مفر منه، وأعقبه انسحاب باتجاه الجنوب إلى حدود «المنطقة الأمنية».

بدأت حملة العصابات في أواخر عام 1982 بهجمات منفصلة شنتها أعداد قليلة من الشيوعيين اللبنانيين واليساريين، وهيمن عليها تدريجياً حزب الله الأصولي الإسلامي الذي يقع تحت تأثير إيران (وغالباً ما كان يتلقى الأموال والتدريب من سوريا) وبقايا منظمة التحرير الفلسطينية. انضم إلى هؤلاء في أوائل عام 1984 رجال ميليشيا حركة أمل. سرعان ما بدأ الشيعة يشنون حوالى 100 عملية في الشهر أدَّت جميعها إلى مقتل حوالى 200 إسرائيلي خلال سنتين ونصف. كان من الصعب على الجيش الإسرائيلي، بسبب النقص في البنية التحتية الاستخبارية، أن يحدد مكان عناصر المقاومة ويلاحقهم، وقد كانوا يتنقلون بسهولة داخل وخارج القرى.

في نهاية عام 1982 تم حشد الشين بيت، والذي لم يكن يعمل بصورة طبيعية في الأراضي المعادية، وذلك لمساعدة الجيش الإسرائيلي. توجّه عدد من عناصر الأمن إلى

مخيمات اللاجئين الفلسطينيين مباشرة بعد الغزو، لكن ذلك كان عملية قصيرة المدى وامتداداً لعمله المنتظم في الضفة الغربية وغزة. تم احتجاز آلاف الرجال في حزيران/ يونيه وتموز/ يوليو بعد أن عرف عنهم مخبرون مقنعون وأُخذوا للاستجواب في معسكرات في جنوبي لبنان وفي إسرائيل. وقد تداول الجميع قصص الإهانة والضرب والتعذيب وشروط الاعتقال القاسية في المعسكرات الإسرائيلية. أُجبر السجناء على الوقوف لمدة ساعات تحت أشعة الشمس الملتهبة. ووضعت أكياس الخيش على رؤوسهم. لقد صعق العديد من اللبنانيين والفلسطينيين إلى درجة تمكن الإسرائيليون من العثور على راغبين بالتعاون معهم لتحديد المشبوهين. قال أحدهم: «هؤلاء الرجال هم أفضل سلاح يملكه الجيش الإسرائيلي ضدّنا. يمكنهم أن يسلموا أيّ شخص منا بغض النظر عما إذا كان مذنباً أو بريئاً. لقد كانوا مسؤولين عن لوائح الأسماء التي قام الإسرائيليون بتوقيفنا على أساسها».

كان المحققون يرغبون بالحصول على أيّ معلومات حول نشاطات منظمة التحرير الفلسطينية:

«إذا قال أحد أنَّ مهنته مدرس كان الإسرائيليون يضربونه أكثر من الآخرين ويقولون له: «أنت لم تعلم طلابك أيّ شيء جيد، إنك بكل بساطة نظمتهم سياسياً». إذا كان أحد ما يعمل بائعاً كان يسمع: «إنّ البائع بحاجة إلى رأسمال وأنت حصلت عليه من الإرهابيين أو استدنته منهم». كان المحققون الإسرائيليون يقولون للطلاب: «الطالب بحاجة إلى المال كي يدرس. أنت حصلت عليه من الإرهابيين». تعرض الصحافيون للضرب لأنهم كانوا يكتبون ضد إسرائيل. وكانوا يطلبون من موظفي المصارف أن يعرفوا كم كان حساب «أبو الهول» وهو رئيس استخبارات منظمة التحرير الفلسطينية».

عارض أفراهام شالوم أيَّ توسيع في انتشار الشين بيت، ولكن في النهاية كان أمامه خيار واحد. كان شالوم يعلم أنه لا يمكن لأيّ جهاز أمن أن يعمل بشكل مرض دون السيطرة العسكرية الشديدة على المنطقة. كان يعلم أنّه تحرّكٌ باهظ الثمن، ليس له أي فرصة في النجاح. قتل تسعة ضباط من الشين بيت في انفجار تشرين الثاني/ نوفمبر 1982 عندما انهار مبنى مقر قيادة الشين بيت المتعدد الطبقات في صور بعد انفجار في الغاز. كان عاموس ريمون وهو من الكيبوبيتزات أعلى ضباط الشين بيت رتبة من بين الذين ماتوا. بعد ذلك تم إنشاء مقر قيادة جديد في المدينة وتم تعيين يوسف عينوسار، رئيس المنطقة الشمالية الذي يتمركز في حيفا، قائداً «لمسرح العمليات اللبناني».

بدأ الشين بيت بإنشاء نظام مشابه للمعمول به في الضفة الغربية وقطاع غزة،

ويتألف من مخبرين وعمـلاء ومنازل آمنـة ومنشآت للتحقيق. كـان عناصر الجهـاز يتنقلون عادة في قافلة تتألف من سيارتين على الأقل ويستخدمون سيارات مـرسيدس تـظهر عليهـا عيوب كثيرة ولوحات تسجيل لبنانية، وهكذا ينسجمون مع الصورة الداخلية اللبنانية. كان يرافقهم عادة مجموعة من جنود الجيش الإسرائيلي. وقـد حصلت كارثـة في كانـون الأول/ ديسمبر 1983 عندما كانت سيارة للشين بيت تسير بسرعة في صيـدا وأطلقت النار ممـا أدى إلى مقتل جندي إسرائيلي من المرافقين. رفض غينوسار أن يتحمل مسؤوليـة العمل عنـدما واجهـه قائـد كتيبة الجنـدي القتيل، وبـذل جهوداً لإبعـاد عناصره عن هـذا المأزق. وقـد انكشفت هذه القصة فقط عندما وقع غينوسار في ورطة أكبر.

سمح المراقب العسكري بنشر القليل في إسرائيل عن حرب الشين بيت السريّة ضد الشيعة والفلسطينيـين. ولكن يمكن الحصول عـلى فكرة جيـدة عن طبيعة هـذا النضال من التقارير البيانية التي نشرها مراسل صحيفة التـايمز اللنـدنية السـابق في بيروت والـذي كان يتنقل كثيراً في الجنوب وله مصادر جيّدة.

وصف فيسك إحدى العمليات التي جرت في أواسط شهر حزيران/ يونيـه 1984 في قرية بدياس الشيعية في مثلث الصمود الشهير في صور. توقف خمسة عشر رجلاً من الشين بيت في ثلاث سيارات مرسيدس خارج كارج يملكه مرشد نحاس وهو من القادة المحليـين لحركة أمل. نادى أحد الإسرائيليين على النحاس بـالاسم بينها أخـذ ثمانيـة آخرون مـراكز حول الكاراج وجالت سيارتان حول الساحة لإبعاد القرويين. ظهر نحـاس وتم سحبه إلى صنـدوق سيارة مـرسيدس. قـالت إحدى النسـاء فيها بعـد إنها سمعت الإسرائيـلي يقـول لنحاس: «اختر نوع الموت الذي تريده» وعثـر فيها بعد عـلى جثة الـرجل في مكـان قريب مصابة بالرصاص. قال قائد أمل في الجنوب وهو مدرس يـدعى داود داود، فيها بعـد، إنّ الإسرائيليين طلبوا من نحاس أن يعمل معهم لكنه رفض.

بقيت بدياس مركزاً للنشـاطات المعـادية لإسرائيـل. في أوائل كـانون الثـاني/ ينايـر نظفت مجموعة مشتركـة من الشين بيت والجيش الإسرائيـلي البلدة. تَمَّ تكريس جـزء كبير من اهتمـام الشين بيت إلى قـرية «معـركة» وهي من معـاقل الشيعـة قرب صـور أوقف الشين بيت حوالى 100 قروي في حزيران/ يونيه 1984 بعد هجمات متكررة على المواقع الإسرائيليـة في المنطقة. في 4 آذار/ مـارس انفجرت قنبلة كـانت مخفاة عـلى سقف مسجد البلدة ودمـرت معـظم مقر قيـادة حركـة أمل في المنـطقة. اتهم القـرويون الـوحدة الإسرائيليـة التي غـزت البلدة في اليوم السابق بأنها تركت القنبلة وراءها. ومن بين القتلى الاثني عشر كان خليل جرادي ومحمد سعد ومحمد حسين خليل وهم ثلاثة قادة بارزين في حركة أمل.

كانت الأشهر الأخيرة في لبنان مصدر إجهاد كبير لرجال الشين بيت الذين كانوا يعملون ساعات طويلة في ظروف خطرة وقاسية وفي وضع معنوي سيّىء، وفي وقت كان معظم الإسرائيليين لا يريدون شيئاً غير ترك المأزق اللبناني. في أيلول/ سبتمبر 1984 قُتِل ضابط أمن يدعى زئيف غيفا في كمين قرب مجدل بلهيص. كان غيفا ينتقل في قافلة مؤلفة من سيارتين مع عدد اخر من ضباط الشين بيت وحرس من الجيش الإسرائيلي عندما فتح مسلحون شيعة نار الأسلحة الرشاشة وقاذفات أر بي جي. قتل غيفا وأحد الجنود على الفور.

كان الشين بيت يتخذ على الأقل ثلاثة مراكز تحقيق عدا مركز القيادة في صور حيث قتل عشرات المُعتقلين هم ومُعتقليهم في انفجار تشرين الثاني/ نوفمبر 1982 وتشرين الثاني/ نوفمبر 1983. وقد أرسل المتهمون بالنشاطات في المنظمات الفدائية إلى مركز اعتقال كبير في «أنصار» جنوبي شرقي صيدا. وفي أوائل آب/ أغسطس 1982 كان يضم 10 آلاف معتقل استناداً إلى تقديرات منظمة العفو الدولية. كان الشين بيت يجري اعتقالات عشوائية أملا في الحصول على معلومات عن الفدائيين. وقد رأى السكان المحليون في ذلك محاولة لإرهابهم وترويضهم.

في محاولة لإعادة تطبيق طريقة عمله في الضفة الغربية وقطاع غزة اعتمد الشين بيت على عملاء ومخبرين محليين. لم يجد الجهاز صعوبة في تجنيد العملاء من بين المجموعات الدينية اللبنانية المتناحرة ـ كان لكل شخص تقريباً ثأر شخصي من هذه الجماعة أو تلك المنظمة أو العشيرة. تَمَّ تجنيد عماد غربية وهو سائق تاكسي لبناني على حاجز للجيش الإسرائيلي قرب جزين عام 1984. طُلِب منه أن يجمع معلومات عن الجماعات اللبنانية اليسارية والفلسطينية التي تقاتل الجيش الإسرائيلي. وقد مكّنت المعلومات التي أمّنها، الإسرائيليين من تعطيل قنبلة على جانب طريق. كذلك زرع غربية جهاز تنصت في قرية درزية في الشوف. وكان يشرف عليه مسؤول في الشين بيت يدعى «أبو إبراهيم» والذي اجتمع مع غربية مرة واحد على الأقل في قبرص ورتّب له زيارة إسرائيل حيث تلقّى تدريبات على الاتصالات لأنه أرسل أيضاً في مهمات تجسس إلى سوريا حيث كان يرسل معلومات عن الجيش السوري إلى مصدر في بلجيكا. أخيراً حوكم غربية في إحدى المحاكم اللبنانية «بتهمة التعامل مع العدو» وصدر بحقه حكم ببضع سنوات أشغال شاقة.

لقد كان واحداً من المحظوظين، فقد أُعدم العديد من المخبرين العاديين الذين كانوا يعملون لصالح إسرائيل فيما بعد. وقدجرت إحدى هذه الاغتيالات في صيدا قبل أيام

قليلة من انسحاب الجيش الإسرائيلي. ذكر مراسل التايمز «أنَّ سيارة توقفت خارج محل حلويات وترجّل منها رجل يرتدي قناعاً أصفر وأطلق خمس رصاصات على صاحب المحل ثمّ صعد إلى سيارته بهدوء وتابع سيره».

ولقي حيدر الدايخ من بلدة جويّا مصيراً مماثلاً بعدما كان قد تعاون مع الإسرائيليين، ظهر اسمه في لائحة من 45 إسماً «لمتعاونين» على ملصقات وُزِّعَت في المنطقة المحتلة بتوقيع «المقاومة الوطنية». في كانون الثاني/ يناير شهر رَجَلٌ مسدسه خارج منزله وأفرغ مخزن الممشط في بطن الدايخ ثم فرَّ. كان فريقا قتل فلسطينيين منفصلين يُنفذان أحكام الإعدام بحق المتعاونين في صيدا خلال الأيّام الأخيرة للحكم الإسرائيلي. أحد الرجال ممن نجوا كان قد فرَّ عبر زورق من مرفأ المدينة مع حوالى 20 شخصاً من أتباعه قبل أيّام قليلة من الانسحاب الإسرائيلي.

أصبح لبنان مثلاً للوحشية وكانت تجربة الشين بيت هناك أكثر قساوة. قال رافي مالكه رئيس فرع العمليات في الجهاز فيما بعد:

«أعطانا لبنان اللبننة والاستشراق.. من أجل أن تبقى على قيد الحياة عليك أن تقوم بأشياء غير مقبولة. لم يكن الشين بيت استثناء لقد كان ذلك ـ نضالاً في مناطق وحشية حيث دفع الناس حياتهم عندما حاولوا التصرف وفق قواعد مقبولة. لم يكن التأثير العام جيداً إنما معتدلاً».

كان لمالكه سبب جيّد يعكس، بعد وقت قصير، كيف كان تأثير الحرب مسيئاً في الشين بيت.

الفشل اللبناني

كان لبنان أكبر فشل استخباري لإسرائيل. كان للموساد ولأمان يد في التحضير للحرب في مجال إقامة علاقات مع الكتائب وتقديم النصائح العملانية لهم. وقد فشل الجيش الإسرائيلي. فشل في تدمير منظمة التحرير الفلسطينية (مع أنه أزاح الفدائيين مؤقتاً من بيروت) وفشل في إزاحة السوريين وفشل في تهدئة الجنوب. عارضت أمان الحرب منذ بدايتها. كان الموساد مؤيداً وقد ساهم بعض كبار مسؤوليه مثل ناهيك نيڤوت في تطوير التحالف المصيري مع المسيحيين، بينما حاول رئيسه إسحق هوفي التراجع. ومع ذلك وعندما أمّن مسلحو «أبو نضال» الذريعة المنتظرة منذ وقت طويل، بدأت الحرب ضد منظمة التحرير الفلسطينية وفشلت بشكل حزين وانتهى جهاز الاستخبارات الثالث في إسرائيل «الشين بيت» إلى فشل ذريع في حرب العصابات القاسية والخاسرة ضد

الفلسطينيين والمسلحين الشيعة. كانت هذه الهزيمة آخر معركة بشعة ضد العصابات المسلمة في الجنوب وقد أرغمت إسرائيل على أن تنهي «حرب الخيار» في لبنان. بقيت هذه الجروح وقتاً طويلاً قبل أن تلتئم.

12
مخاطر الاحتلال
1984 - 1987
زمن الفضيحة

علّق مؤرخ أسترالي على انشقاق عميلين سوفياتيين وهما من آل بريتوف في أوائل الخمسينات قائلاً: «تبرز القضايا عندما يسود داخل العالم السياسي للأمة جدال مرير حول تفسير سلسلة من الأحداث. تنبثق الفضائح من هذه القضايا التي تبدو أنّها الأطراف الأكثر حساسية في المجتمع ـ وهي المسائل الأساسية للمثل العليا والإخلاص للوطن.

اعتباراً من أوائل الثمانينات، وبينما كانت إسرائيل تتعثر في الداخل، وبعدما تراجعت المعنويات من جراء كارثة المغامرة اللبنانية، انفجرت عدة فضائح بشكل متتابع في قلب العالم السرّي للبلاد. تساءل الجميع، ليس فقط عن المنافسات الشخصية في المجموعة الاستخبارية، إنما عن عمل الأجهزة السرية بشكل عام وفي إسرائيل بشكل خاص، ليس فقط عن حسّ التهرّب من المسؤولية السائد بين كبار الجواسيس والسياسيين، إنما حول المعنويات والعدالة والمسؤولية. وفوق كل ذلك لامست الفضائح مسألة سيطرة الحكومة على أجهزة الاستخبارات والأمن ومسؤولية هذه الأجهزة عن أعمالها، وطُرح السؤال العريض عن حكم القانون في المجتمع الديموقراطي. بدأت أولى هذه الفضائح بالظهور في 12 نيسان/ أبريل 1984 قبل بضعة أيام من انكشاف جماعة سريّة يهودية وتوقيفها على يد الشين بيت.

موت في حقل الحنطة

الساعة 6,20 من مساء ذلك اليوم استقلّ أربعةُ مراهقين من قطاع غزة الباص رقم 300 من محطة تل أبيب المكتظة، وكانوا ينوون التوجه إلى عسقلان. وفي منتصف الطريق قفز أحد الركاب وكان قد ارتاب بأمر العرب الأربعة ومن نواياهم، وحاول أن يُنذر

السائق بمخاوفه، ثـمّ صـرخ: «إرهابيون إرهابيون».

وما حدث خلال الساعات الإثنتي عشرة التالية أدّى إلى أخطر فضيحة أصابت جهاز الأمن الداخلي في إسرائيل، وعلى أثرها تمّ كشف إسم رئيس الشـين بيت أفراهـام شالـوم ثُم إرغامه على تقديم استقالته، وجرى ذلك أيضـاً لبعض كبار المسؤولين في ذلك الجهاز. وقد أصبحت بعض طرق العمل السرية معروفة لدى الرأي العام، وأصبح الجهاز موضـع اهتـمام وانتقاد الـرأي العام في الـداخل والخـارج وطرحت قضيـة البـاص 300، أو قضيـة الشين بيت كما عرفت فيما بعد، أسئلة حول النزاع بين حكم القانون ومكافحة الإرهاب، وحول إسرائيل وعلاقتها بالفلسطينيين. لقد اعتـبر الكثيرون هـذه الفضيحة نمـوذجاً حـديثاً لقضية لافون.

بدأت عندما هدّد أحد الفلسطينيين ويدعى جمال قبلان سائق الباص بسكـين وقنبلة يدوية، وشهر الخاطف الثاني ويدعى محمد بركه علبة سبراي (رذاذ)، واتخذ الثـالث مجدي أبو جمعه مركزاً في وسط الباص ممسكاً بحقيبة تظهر منها بعض الأسـلاك، ووقف ابن عمه صبحي أبو جمعه قـرب الباب الخلفي وقـال إنه يحمـل قنبلة. صَرخَ أحـد الخاطفـين: «لا تتحـركوا ليس لنـا شأنٌ معكم. . نحن فقط نـريد أن نُـطلق سراح رفـاقنـا من السجن». سُمِحَ لامرأة حامل من الركاب بالنزول قرب أشدود والتي سرعان ما أنـذرت الشرطة. تم نصب حـواجز عـلى الطريق لكنَّ البـاص تابـع سيره إلى بضعـة أميال جنـوبي مدينـة غـزة ووصـل إلى مشارف ديـر البلح حيث أطلق الجنود النـار على العجـلات الخلفيـة مما أرغم الباص على التوقف بموازاة خط سكة حديد مهجور. فَرَّ السائق وتعـرض للضرب من قبل الجنود الذين ظنّوا أنه أحد الخاطفين.

في الساعة 8,30 من ذلـك المساء وعنـدما أعلِمَ وزيـر الدفـاع موشي أرينـز عن هذه الحادثة، كانت وحدة مكافحة إرهـاب من الشرطة ووحـدة من نخبة الجيش جـاهزتـين في مراكز لهما حول الباص تنتظران الأوامر. وكان رئيس الأركان الجنرال موشي ليفي في مكان الحادث بصحبته عدد من كبار الضباط بينهم الجنرال إسحق مردخاي قائد المظليين وسلاح المشاة، وكان حاضراً أيضاً أفراهـام شالـوم ونائبـه روفين هـازاك وخمسة عنـاصر من الشين بيت على الأقل.

بدأت المفاوضات مع قبـلان الذي كـان ما يـزال واقفاً قـرب مقعد السـائق. طلب قبلان مقابلة السفـير المصري وإخلاء سبيـل 500 معتقلٍ فلسـطيني. في هذا الـوقت وصل عـدد من الصحافيـين والمصورين إلى مكـان الحـادث. أُحضِر بـاص آخـر ممـاثـل للبـاص المخـطوف إلى باحـة قريبـة وبدأ فـريق الجيش بالتـدرب عليـه. اقتحم الجنـود البـاص في

الساعة 4,43 من فجر يوم الجمعة. وقد فَضَحَ فريق التلفزيون الإسرائيلي اللعبة عندما سلّط الأضواء على القوّة المهاجمة في اللحظة الحرجة. أُطلقت النار على قبلان وبركة من مسافة قريبة وقتلا ودخلت القوة إلى الباص. رمى معظم الركاب أنفسهم من الباص إلى الأرض لكن سبعة منهم أصيبوا بجراح وتوفي أحد الركاب (وهي جندية في الجيش) متأثرة بجراحها.

تمت السيطرة على الخاطفين الآخرين صبحي ومجدي أبو جمعه وتعرضا لضرب شديد على رأسيها وجسميهما من أجل أن يفقدوهما وعيهما ثم سحبا من الباص وسألهما الجنرال إسحق مردخاي ما إذا كان لهما رفاق وما إذا كانت الحقيبة مفخخة. استناداً إلى رواية إسحق مردخاي الأخيرة فقد ضربهما عدة مرات بمسدس كان في يده. تمّ تعطيل الشحنة المتفجرة التي كانت في الحقيبة على يد خبير متفجرات من الشرطة وسُلّم الخاطفان وهما يتعثران ومصابان بالدوخة إلى رجال الشين بيت والجنود. وقد شاهد أربعة مصورين صحافيين من ضمن عدد كبير من الناس، الخاطفين وهما يُدفعان بخشونة إلى حقل حنطة قريب بمحاذاة خط سكة الحديد. التقط جميع المصورين صوراً لذلك.

أصدر الجيش الإسرائيلي في الساعة 6,00 من ذلك الصباح بياناً وصف فيه الحادثة بشيء من التفصيل، ولكنه لم يذكر الخسائر التي وقعت بين الخاطفين. ذكر راديو إسرائيل في نشرة أخبار الساعة 7,00 صباحاً أنّه قد قتل خاطفان في الهجوم وأسر إثنان آخران. ولكن فيما بعد في ذلك اليوم ورداً على أسئلة الصحافيين قال الناطق العسكري الإسرائيلي أنّ اثنين من الخاطفين قُتِلا في أثناء اقتحام الباص وأن الاثنين الآخرين ماتا وهما على الطريق إلى المستشفى في عسقلان.

بدأت الشكوك حول صحّة البيانات الرسمية تدور جدياً. تجاهل مراسل النيويورك تايمز قيود الرقابة العسكرية وأفاد أنَّ هناك شكاً في أنَّ الخاطفين قتلا بعد أسرهما. وساد شعور حرج في الأوساط الصحافية وفي الأركان العامة من أنّ أحداً ما لم يخبر القصة بكاملها. في 28 نيسان/ أبريل عين موشي أرينز مراقب عقد النفقات في وزارة الدفاع وهو جنرال احتياط محترم يدعى مئير زوريا لإجراء تحقيق حول الموضوع.

سمح أرينز لشالوم بأن يعين رجله الخاص يوسف غينوسار ليمثل الشين بيت في لجنة التحقيق على الرغم من الانتقادات التي تقول إنَّ تعيينه غير جائز. كان غينوسار رئيس المنطقة الشمالية في الشين بيت عام 1982 وقد أشرف على عمليات التصدي الدموي للفلسطينيين والشيعة في جنوبي لبنان. قال شالوم لوزير الدفاع إنّه ببساطة يريد منع الاحتكاك بين الشين بيت والجيش. رأى أرينز أنّ هذه المناقشة «منطقية». لكن تبين فيما

بعد أنَّ غينوسار قد استخدم موقعه في اللجنة لتسريب تفاصيل عن التحقيق إلى شالوم. كانا يلتقيان يومياً في منزل المستشار القانوني للشين بيت السيد ق (ما زالت هويته سرية) وكانا يعملان من أجل تغطية الشين بيت. أبدى أحد الصحافيين تأثره بأداء غينوسار الهادىء والمهني في أثناء إدلائه بشهادته. استجوب زوريا الجنرال مردخاي مطولاً واعترف بأنَّه ضرب الخاطفين. كان شالوم أقل استعداداً لتقديم المعلومات.

«قال زوريا فيما بعد: «سألته هل أعطيت الأمر بقتلهما أم لا؟» فقد شالوم طبعه ولكن ظهر فيما بعد أنَّ ذلك كله كان عَرْضاً. طلبت منه أن يكظم غيظه ويجيب على سؤال بسيط بجواب بسيط. قال إنَّه لم يعط الأمر. وأقول بكل إخلاص إن المرء يحتاج إلى خيال خصب ليظن أنّ رئيس الشين بيت يكذب».

نُشرت نتيجة التحقيق في 20 أيّار/ مايو 1984. وقد تبيّن للتحقيق، بعد تشريح الجثثين أنّ الإرهابيين كليهما قد ماتا من جراء كسور في جمجمتيهما وأنّ عدداً غير محددٍ من «رجال الأمن» قد ارتكب الجريمة. تقرر إجراء تحقيق موسع، واختير المدعي العام يونا بلاتمان لإجراء التحقيق. في 29 أيار/ مايو نشرت صحيفة حاداشوت متجاوزة الرقابة العسكرية صورة دراماتيكية على الصفحة الأولى لأحد الخاطفين وهو يُقاد بعيداً عن الباص وتبيّنُ الصورة أنّه حيّ تماماً. أشارت الصورةُ بشكل بياني إلى شيء من التغطية مع ذلك لم يكن واضحاً من كان متورطاً.

بدأ مردخاي يشكُّ أنَّهُ وقع ضحية تخطيط من الشين بيت وأدرك بسرعة أنّ الإفادات التي أدلى بها عناصر الشين بيت الذين استجوبوا كانت مُنَسّقة من قبل. وصف شاهد من الشين بيت لبلاتمان كيف رأى مردخاي يقف أمام إرهابي راكع ثُمَّ رَفسهُ على رأسه. وقال شاهد آخر إنَّ الجنرال قد استعمل مسدسه كمطرقة. كان الهدف الظاهر من الإثباتات التي قدّمها عناصر الشين بيت هو إظهار أنَّ مردخاي هو المشبوه الرئيسي. كانت روايات الشهود تلائم الإثباتات الباثولوجية* تماماً. تلقى شهود الشين بيت محاضرة من مستشارين قانونيين قبل مثولهم أمام اللجنة وأمروا بتنظيم تقرير إلى قيادتهم بعد ذلك يصفون فيه ما حدث معهم. كان عملاً متقناً قام به رجل شرطة سرية محترف. ذكرت تقارير صحافية في تلك الفترة عن لسان مصادر عسكرية تدعي أنَّ الشين بيت كان يحاول أن يلفق التهم للجيش.

كان إسحق مردخاي ضابطاً معروفاً وكان له سجل قتالي حافل وحاول أصدقاؤه

* الباثولوجية: علم الأمراض أسبابها وأعراضها، والمقصود هنا نتيجة الفحوص بعد الوفاة (المترجم).

دائماً مساعدته. وعثر على شهود قالوا إنّ رجال الشين بيت قد ضربوا الإرهابيين وهذا مغاير لما قيل لزوريا ولبلاتمان. وصف تسعة جنود كيف أنَّ عملاء الشين بيت عَزلوا حقل القمح حيث كانوا يتعاملون مع الخاطفين وأمروا فيما بعد رجال الشرطة العسكرية بمساعدتهم على وضع الخاطفين اللذين كانا شبه غائبين عن الوعي في مؤخرة سيارة فولكسفاكن ثان. وصف أحدهم ما حدث في ذلك الصباح بأنّه «لنش** منظم».

لم يؤدّ أي شيء من هذا إلى مساعدة الجنرال. توصلت لجنة بلاتمان في 12 آب/ أغسطس 1985 إلى أنه لا يوجد دليل كافٍ من أجل اتهام مردخاي بقتل الإرهابيين. ومع ذلك أوصت بمحاكمته هو وخمسة رجال من الشين بيت وثلاثة رجال شرطة بسبب هجومهم على الإرهابيين. بُرِّىء مردخاي بعد تحقيق معه دام سبع دقائق في 18 آب/ أغسطس. بعدذلك بوقت قصير رُقِّي إلى رتبة ماجور جنرال. وبعد أسبوعين برّأ مجلس تأديبي خاص مؤلف من أعضاء من الموساد والشين بيت العناصر الخمسة من تهمة التآمر للهجوم على الإرهابيين. وفيما بعد أسقطت التهم ضد رجال الشرطة.

في 14 تشرين الأول/ أكتوبر توجه روفين هازاك إلى شالوم وطلب منه تقديم استقالته بسبب تغطية قضية الباص 300 والتهم الخاطئة الموجهة ضد مردخاي. كان هازاك وصديقاه الحميمان وهما مسؤولان كبيران في الجهاز ـ رافي مالكه رئيس فرع العمليات وبيليغ راداي رئيس فرع الأمن الوقائي ـ يبحثون الوضع مع بعضهم منذ أشهر. وكان كل منهم يحمل رتبة توازي رتبة جنرال في الجيش، وكانوا يعتقدون أنَّ إعادة تقديم الإفادات الصحيحة والمخلصة كانت حاسمة في عمل الشين بيت على الصعيد الداخلي أو الخارجي وفي علاقاته مع وزارة العدل والمحاكم. لكن شالوم رفض أن يستقيل أو أن يعترف بالخطأ.

بعد تروٍ طويل ومعذّب توجه هازاك ـ الذي كان في ذلك الوقت يمارس وظيفة رئيس الشين بيت نظراً لغياب شالوم خارج البلاد ـ لمقابلة رئيس الوزراء شيمون بيريز. كان شالوم قد أخبر بيريز من قبل عن نائبه «الطموح جداً» وقال لهازاك أن ينهي الموضوع ويعود إلى عمله. أوضح رئيس الوزراء أنّهُ يعتقد أنّ هازاك يحاول الانقلاب على شالوم بحيث يحل مكانه رئيساً للجهاز. لم يذكر رئيس الوزراء لمساعديه ـ وهم قنواته للتسريب إلى الصحافة ـ أنّ هازك قد عَرض استقالته إذا كان ذلك الثمن الضروري لإقالة شالوم. اقترح بيريز فيما بعد أن يتقاعد هازاك أو على الأقل أن يأخذ إجازة دراسية. عندما ترك هازاك، طرد شالوم مالكه فوراً ثم توجه مالكه إلى المحكمة العليا طالباً إعادته إلى مركزه

** الإعدام دون محاكمة قانونية.

وطرد شالوم. أما راداي الذي أصبح معزولاً لوحده فقد استقال بسرعة.

عند هذه النقطة، قام هازاك بما لا يخطر بالبال، وأخذ المسألة إلى خارج الجهاز إلى المدعي العام إسحق زامير. استجوب زامير ومساعدوه هازاك والمنشقين الآخرين لعدة أيّام. توجه زامير إلى بيريز بعدما اقتنع بأنهم يقولون الحقيقة وطلب منه طرد شالوم وغينوسار والمستشارين القانونيين للجهاز. رفض رئيس الوزراء ذلك.

في ربيع عام 1986 لم تعد القضية سراً. في بلد صغير مثل إسرائيل يمكن أن يكون الصحافيون والخدم السريون أصدقاء مع أنّهم يتفقون عادة على أن لا يتكلموا عن القضايا الحساسة. كان إيدو ديزنتشيك رئيس تحرير صحيفة معاريف قد دَرَس وراداي في الجامعة العبرية، وكانا ما يزالان صديقين حميمين. وكانْ راداي يعيش في القدس ويمارس حياة اجتماعية فاعلة، وكان بعض أفضل أصدقائه صحافيين وكان للعديد منهم آراء معتدلة.

كانت الإشاعات تدور منذ أشهر أنَّ ثلاثة من كبار مسؤولي الشين بيت قد استقالوا، وأنّ استقالتهم كانت إلى حد ما متصلة بالغموض المحيط بحادثة خطف الباص ومقتل الإرهابيين والشكوك الموجهة ضد مردخاي. وظهرت «أصوات عميقة» مجهولة. أحدها اتصل هاتفياً بديزنتيشك وآخر اتصل بميشال كارين وهو محرر كبير في التلفزيون الإسرائيلي. تابع ناحوم بارنيا القصة بعناد منذ بدايتها متجاهلاً الرقابة العسكرية ونشر صورة مردخاي واتهم السلطات بالتغطية. شكَّ ديزنتشيك لفترة أن يكون راداي هو المصدر لكنه عاد واستبعد ذلك لأنه عندما كان يتكلم مع راداي على الهاتف رَنَّ جرس الخط الهاتفي الآخر وكان «الصوت العميق» على الخط.

أخيراً وردت الأنباء المذهلة ليل السبت 24 أيار/ مايو 1986 وتم ترميزها بعناية لتجنّب المراقبة العسكرية. ذكر أمير شافيف مراسل الشؤون القانونية في التلفزيون الإسرائيلي أن البروفوسور زامير كان ينوي الادعاء على مسؤولٍ كبير جداً في جهاز حساس جداً. وفي اليوم التالي سُمّي ذلك الشخص: أفراهام شالوم.

والآن لم تتوقف الفضيحة. فقد عرفت البلاد بأسرها وبسرعة أنَّ رئيس الشين بيت مُتهم بكتم معلومات حول حادث القتل الذي رافق قضية الباص 300 وضغط على الشهود وعبث بالأدلة. ذكر ناحوم بارنيا بإيجاز وببلاغة: «معنى هذه الشكوك أنَّ أهم كبار المسؤولين في أكثر الأجهزة في دولة إسرائيل هم متهمون بالتآمر لتضليل رؤسائهم وكذلك بتضليل لجنتي تحقيق».

غضب بعض الناس. أعرب ديفيد كريفين وهو من قدامى الصحافيين في

جيروزاليم بوست والذي شارك شخصياً بالحملة ضد تقرير «صاندي تايمز» عن التعذيب الذي نشر عام 1977، عن مرارته: منذ عشر سنوات تخوّف رئيس الشين بيت أفراهام أهيتوف عندما سألته ما إذا كان عناصره قد مارسوا أعمال العنف. كان رجاله عناصر مثقفين ويتمتعون بمستوى عال من الإخلاص. لا يمكن تصور هذا السلوك السادي».

بدأ الحديث عن فضيحة توازي ووترغيت، وطُرح بسرعة السؤال الحرج عن المسؤولية الوزارية. كان إسحق شامير رئيساً للوزراء في أثناء وقوع حادثة دير البلح، لكن شيمون بيريز كان قد حل مكانه عندما تطورت الفضيحة في الظلال وذلك بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في أيلول/ سبتمبر 1984. وكان من المقرر أن يحل شامير مكان بيريز في رئاسة الوزراء في تشرين الأول/ أكتوبر 1986 استناداً إلى اتفاق الحزبين. لم يكن لزعيم حزب العمال بيريز أي مصلحة في متابعة القضية. لا أحد في إسرائيل يكسب أصواتاً عن طريق إثارة قضية إرهابيين عربيين ميتين. بدا أنَّ بيريز يقوم بكل ما بوسعه لدفن القضية. وهكذا عندما أقيل البروفوسور زامير فجأة كان هناك نظرة في أنَّ إقالته متصلة بتصميمه على الادعاء على شالوم.

ولكن أخيراً كان على رئيس الشين بيت أن يرحل. استقال شالوم في 16 حزيران/ يونيه بعدما أعلن أنه قد مُنح وثلاثة مسؤولين آخرين عفواً من الرئيس حاييم هرتزوغ مع أنّهم لم يتهموا بأيِّ جريمة. كان أحد الثلاثة غينوسار وكان الأخيران المستشارين القانونيين للجهاز. وسرت إشاعات تفيد أنَّ شالوم هدَّد بتسريب ملفات سرية تربك كلًّا من بيريز وهرتزوغ. وقد اتهم مؤيدو شالوم في الجهاز باختلاق القصص حول قضية حب بين هازاك ودوريت بينيش وهي من كبار مساعدي زامير وأبدت حماسة في ملاحقة القضية. كانت بينيش واثنان من زملائها قد عملوا عن قرب مع الشين بيت في قضية الجماعة السرية اليهودية وقد شعروا بالإهانة. والآن وبعدما ظهرت الحقيقة أخيراً تخوّف الجيش من الطريقة التي لفّقت فيها التهم ضد مردخاي.

بعدما اقترب موعد التغيير في رئاسة الوزراء، كان العمل والليكود يتوقان إلى أي قتال حول أيّ مسألة كبيرة تكفي لوقف التسليم، بدا أنَّ انكشاف القضية يهدد التحالف الحكومي. ولكن في آب/ أغسطس أيّدت المحكمة العليا صحّة العفو الرئاسي الممنوح لشالوم وزملائه الثلاثة. عندها بدأ تحقيق الشرطة ـ لأنّ الحكومة فضلت عدم تشكيل لجنة تحقيق واسعة النطاق. وعندئذ واستناداً إلى السابقة الماضية، منح سبعة عناصر إضافيين وهم عناصر الشين بيت الذين ضربوا الإرهابيين جمعة حتى الموت في سيارة الفولكسفاغن فان العفو أيضاً.

في منتصف شهر أيلول/ سبتمبر تلقى يوسف هاريش المدعي العام الجديد الذي حل مكان زامير نتيجة تحقيق الشرطة وتضمنت إفادات 39 شاهداً. تم تفحص هذه الإفادات من قبل لجنة من كبار مسؤولي وزارة العدل. أوضحت التحقيقات دون شك أنّ الخاطفين قد قُتلا بناء على أوامر شالوم التي أعطيت لأحد مسؤولي الشين بيت واسمه «Y». صرّح شالوم أنه أعطى أوامره استناداً إلى محادثة له مع شامير في تشرين الثاني/ نوفمبر 1983 حيث تم بحث معاملة الإرهابيين الأسرى، لكن أضاف: «في العودة نحو الخلف يجب أن أقول إنّ ذلك لا يمكن فهمه على أنّه إمساك بالأسرى واستجوابهم ثم قتلهم». استنتج فريق وزارة العدل أنّ شامير لم يكن عالماً بأيّ أمر لقتل الإرهابيين أو عن ما تبع ذلك من تغطية وجاء في تقريرهم:

«خلال مجرى القضية، قيل إنّ الشين بيت يعمل في المنطقة الرمادية بين القانون والحاجات الأمنية الحيوية لدولة إسرائيل، وكان من الصعب جداً القيام بعمليات أمنية فعالة دون الانحراف عن القانون. حول هذه النقطة نحن نوصي أن يتم تحديدها بطريقة لا لبس فيها: إنّ جميع الأنشطة الحكومية في إسرائيل ومن ضمنها نشاطات قوات الأمن، يجب إجراؤها في إطار قوانين الدولة. حتى مناطق النشاطات الأمنية المعروفة المصرح بها يجب تنظيمها وإمعان النظر فيها على ضوء توجيهات القوانين».

ولأنّ شالوم وبقية الأبطال قد حصلوا على العفو، قرر هاريش في نهاية شهر كانون الأول/ ديسمبر 1986 أن لا يتخذ أيّ إجراء آخر. وأنهيت القضية. بعد تصميم وتوافق بين قطاعات الصحافة الإسرائيلية خَمدت المسألة نهائياً. وفي نيسان/ أبريل 1987 ظهر كابوس جديد للشين بيت. بعد أسابيع من الإشاعات حول فضيحة مثيرة أخرى، علم الإسرائيليون عن المزيد من الأعمال القذرة التي قام بها جهازهم السري.

قضية نفسو

حكمت المحكمة العليا فجأة ببراءة عزت نفسو وهو ضابط في الجيش برتبة ملازم أول كان قد أمضى سبع سنوات من أصل حكم بالسجن 18 سنة، بتهمة الخيانة والتجسس بعدما ادعى خلال نضال قانوني طويل وسري أنّه تعرّض للتعذيب من قبل الشين بيت وأنّ التهم الموجهة إليه كانت ملفقة. كان نفسو وهو من الأقلية الشركسية قد اتّهم بعدم إعلام رؤسائه عن اجتماعين عقدهما مع قائد حركة فتح في جنوبي لبنان عام 1979. وافقت المحكمة على حكم بالسجن لمدة سنتين وتخفيض رتبته إلى رقيب أول وإطلاق سراحه فوراً.

جرت اتصالات نفسو مع فتح في الفترة الفاصلة بين «عملية الليطاني» وغزو عام 1982. كانت قوات منظمة التحرير الفلسطينية والقوات الإسرائيلية تتخذ مواقع متقاربة على الأرض. كان الإشراف على العملاء والاستخبارات الميدانية والخدع القذرة من الأعمال الشائعة في جنوبي لبنان والتي كان مجالها رجال ميليشيا سعد حداد وقوات الأمم المتحدة والحرب النفسية والعمليات الخاصة. كان لبنان قصة قديمة لذكريات سيئة. والقضية الآن، أنه بينما بدا أنّ جراح قضية الباص 300 قد التأمت، كان هناك دليل آخر. قبل أربع سنوات من قيام شالوم بارتكاب خطأه القاتل في حقل القمح في دير البلح، وعندما كان أهيتوف رئيساً للشين بيت، أقدم عناصر هذا الجهاز على تعذيب متهم وإساءة معاملته وتلفيق الإثباتات ضده والكذب على المحاكم.

أصبحت قضية نفسو معروفة بسبب الفضيحة السابقة. علم السجين وهو يذبّل في زنزانته في السجن العسكري أنّ له فرصة في إعادة فتح قضيته عندما صادف أن رأى وجهاً مألوفاً في صورة على صفحة صحيفة مع أنّه لم يكن يعرف اسم هذا الشخص. وكان هذا الشخص يوسف غينوسار ذو النظارتين وكان قد عُيّن قبل وقت قصير رئيساً لمؤسسة التصدير الإسرائيلية بعدما ترك الشين بيت. كان غينوسار، والجميع يعلم ذلك، قد نظم تغطية قضية الباص 300 هو وشالوم وقد حصل على عفو رئاسي مثل رئيسه.

أوقف عزت نفسو في كانون الثاني/ يناير 1980، تَمَّ استجوابه في جناح في فندق كان الشين بيت قد استأجره وعومل معاملة حسنة، كان الشركس يخدمون بإخلاص وولاء في الأجهزة الأمنية الإسرائيلية. ومثل الأقلية الدرزية كان اليهود يعتبرونهم «أفضل» من العرب. ادعت عائلته أنّه تعرض للتعذيب بالماء البارد والساخن ثُمَّ أُرغم على الوقوف في العراء في ليالي كانون الثاني/ يناير الباردة. لكن الضغط الأساسي كان نفسياً وكان مشابهاً للأساليب التي اعتمدت مع الجماعات السرية اليهودية. بعد 14 يوماً من التحقيق انهار نفسو وقدم اعترافات كاملة للمحققين. كان اثنان من فريق الشين بيت يشكان في الاعترافات لكن غينوسار الذي كان مسؤولاً عن التحقيق كان متأكداً من أنَّ نفسو مذنب.

جرت المحاكمة بصورة سرية. ناقش محامو نفسو أنَّ اعترافاته خاطئة وتمَّ انتزاعها بطريقة غير قانونية .وكان مركز القضية «المحاكمة المختصرة» هي ما إذا كان الاعتراف مقبولاً أم لا. استدعى الشين بيت رئيس قسم التحقيق سابقاً في الجهاز والذي كان معروفاً باسم «باشوش» وأدلى غينوسار أيضاً بشهادته ولكن باسم مزيف. لم يجر استدعاء «أبو قاسم» وهو المخبر اللبناني الذي ورَّط الضابط. صدمت عائلة نفسو وأصدقاؤه من حكم 18 سنة.

ومثل مردخاي كان الشاب الشركسي معروفاً وحاول رفاقه من أيام «أرض حداد» مساعدته. ولكن رُفضت مرافعة مؤلفة من 2000 صفحة وصدر حكم مؤلف من 11 صفحة. قارن محامي نفسو زبونه بالضابط الفرنسي اليهودي ألفريد دريفوس الذي أدّى سجنه بطريقة خاطئة إلى إحداث صدمة في فرنسا عام 1890 وألهم تيودور هرتزل في إنشاء الفكرة الصهيونية. كان وضعاً عاطفياً صعباً لكن نفسو بقي في السجن.

ولكن في أوائل عام 1987 تغيّرت الأجواء بشكل جذري. فقد أدّى انكشاف قضية الباص 300 إلى تقويض ثقة المدعين العامين في الدولة بصحّة تحقيقات الشين بيت. وكان غينوسار قد اعترف للشرطة بأنّ الشين بيت قد زوّر شهادات في قضايا أخرى. طلب محامو نفسو الاطلاع على تقرير بلاانمان. أصيب الشين بيت بالذعر وبعد استشارة هاريش اقترح مَنح نفسو عفواً. رفض الشركسي: أصرَّ على تبرئة مشرّفة وإعادة اعتبار كاملة.

بدأ الكابوس مرة أخرى. فجأة امتلأت الصحف الإسرائيلية بمقالات تتساءل عن عمل جهاز الأمن. عكس زئيف شيف من صحيفة هآرتز وهو عميد المراسلين العسكريين الرأي الرسمي واقترح أنّه ما يزال هناك مشكلة خطيرة:

ـ «لا يمكن التحقيق مع الإرهابيين في أثناء شرب فنجان القهوة. ولكن يجب أن نُكرر أنَّ المسألة ليست على الإطلاق استجواباً في غرف التعذيب مثل تلك الموجودة في سوريا أو مثلما فعلته الاستخبارات السوڤياتية K J B في عهد ستالين. في الحقيقة من المشكوك به ما إذا كانت تحقيقات الشين بيت أقسى من تلك التي يقوم بها البريطانيون مع أفراد الجيش الجمهوري الإيرلندي. أعطى مناحيم بيغن عندما كان رئيساً للوزراء تعليمات واضحة للشين بيت بأنه ممنوع عليهم أن يعذبوا الأشخاص الذين يحققون معهم حتى ولو كانوا مشتبهين بارتكاب أفظع الجرائم. والأشخاص العارفون يبررون الانحراف عن «قواعد القضاة» ولكن هذا لا يعني أنَّ كُلَّ محقق يمكنه أن يتصرف كما يرى ذلك ملائماً له».

لم يكن لدى المحكمة العليا أدنى شك في أنَّ المحققين قد خرقوا القوانين. وحكمت في 24 أيار/ مايو أنَّ الاعتراف الذي انتزعه الشين بيت «كان خالياً من أيّ أساس قانوني». لم تُسجل ملاحظات وتَمَّ استخدام «وسائل ضغط غير مقبولة» قال نفسو إنَّ المحققين شدوه بشعره ودفعوه أرضاً ورفسوه وخدشوه وأهانوه. وأمر بأن يتعرى ويأخذ حماماً بارداً وحُرِم من النوم وأُرغم على الوقوف في باحة السجن لمدة ساعات حتى عندما لم يكن يجرى معه أي تحقيق. وهُدِّد أيضاً بإلقاء القبض على والدته وزوجته وأنّه ستعلن معلومات شخصية حوله ـ تفيد أنّه كان شاذاً جنسياً ـ. تَمَّ إطلاق سراح دريفوس الشركسي ولقي استقبال الأبطال في قريته. تم التحقيق وفق «أساليب» الاستجواب التي

يعتمدها الشين بيت.

لقد سُرَّ منتقدو الجهاز. وكما قال حايم يارام وهو صحافي يساري: «أحد أكبر النجاحات لدولة إسرائيل هو التمييز الخاطيء بين ما تقوم به وما يقوم به الآخرون. إنَّ رجل وكالة المخابرات المركزية الأميركية هو رجل مخمور وفاسد. والطيّار الأميركي قذف النابالم على القرويين المسالمين. لكن عملاءنا السريين هم ذوو عيون زرقاء وأبطال وطيارونا يدمّرون معاقل الإرهاب. والآن بدأ نخبتنا يصحون ويذبحون بعض البقرات المقدسة. إنه من غير المهم أن لا أؤمن بالشين بيت، ولم أؤمن بهم أبداً. ولكن من المهم جداً أنَّ القضاء المدني ووزارة العدل لم يعودوا يؤمنون بهم أبداً».

لجنة لاندو

بعد ذلك بقليل كان هناك لجنة تحقيق أخرى برئاسة القاضي موشي لاندو الرئيس السابق للمحكمة العليا، وتضم إسحق هوفي الرئيس السابق للموساد وياكوف مالتز مراقب عقد نفقات الدولة. كانت مهمة اللجنة ضيقة وحساسة: البحث في تقنيات التحقيق التي يعتمدها الشين بيت في التعامل مع «النشاطات الإرهابية المعادية» وإصدار توصيات للمستقبل.

صدر تقرير لجنة لاندو في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1987 وكان ذلك من بعد ظهر يوم جمعة عندما كانت البلاد تقفل استعداداً للسبت اليهودي. وبدا للكثيرين أنَّ التوقيت قد تَمَّ تخطيطه وذلك لتأخير الجدال حول التقرير إلى ما بعد عطله نهاية الأسبوع. امتدح التقرير الذي يتألف من 88 صفحة «تكريس واحتراف» جهاز الأمن لكن النقطة المركزية لم تكن مريحة.

جاء في التقرير أنه منذ ستة عشر عاماً كان عملاء الشين بيت يكذبون دائماً على محاكم البلاد حول اعترافات ينتزعونها من المشبوهين الفلسطينيين تحت الضغط الجسماني. بَدَت اللجنة أنَّها مهتمة بإعطاء الإثباتات الخاطئة للمحاكم أكثر من اهتمامها بالتعذيب والقسوة. ذكرت أنه في عام 1971 كان هناك «تغيير جدي» تمثَّل بادعاءات حول اعتماد وسائل عنيفة لانتزاع الاعترافات من المشبوهين بالإرهاب. وبدا أنَّ تعليقات التقرير حول استخدام القوّة يبرّىء من الاتهامات التي أطلقها منذ سنوات الفلسطينيون والمنظمات الأجنبية مثل الصليب الأحمر ومنظمة العفو الدولية، من أنَّ إساءة المعاملة كانت روتينية تحت الاحتلال الإسرائيلي، وأنّها على أيِّ حال لم توصِ باتهام أيٍّ من عملاء الشين بيت.

جاء في تقرير اللجنة: «تتركز وسائل الضغط بأغلبها على الضغط النفسي وغير

العنيف الذي ينتج عن استجواب مُطوَّل وعن استخدام الحيل ومن ضمنها الخداع. ولكن عندما لا تحقق هذه الوسائل هدفها لا يوجد أيُّ طريقة سوى استخدام مقدار معتدل من الضغط الجسدي.

وضعت لجنة لاندو الخطوط التفصيلية حول استخدام القوة ـ محدودة ومخططة بشكل واضح لاستخدام الضغوطات النفسية والجسدية» ـ في القسم الثاني والسرّي من تقريرها، وأوصت بمراجعة ذلك كل سنة. تضمن القسم السري جداول تظهر توزيع الطاقة البشرية في الشين بيت، ويُقارن عدد المشبوهين بالإرهاب بعدد المحققين وعدد الهجمات والنسبة المئوية للهجمات التي تمَّ حلّها على أساس سنوي.

شدّد شهودُ جهاز الأمن بوضوح على صعوبة وسرعة العمل الذي يواجهونه. ذكرت اللجنة أنَّ الحصول على الإثباتات من أجل المحاكمة ليس من الأولويات. قال أحد كبار مسؤولي الشين بيت عند الإدلاء بشهادته: «ما نؤمن به هو أنَّ التحقيقات هي أداة داخل منظومة جمع المعلومات. وذلك أيضاً يفسر بطريقة جزئية وغير مقنعة، لماذا لا نهتم بالمحاكمات لأنّه عندما أمسِكُ بالفاعل وأعرف ما حدث أتحرك بعدها إلى المرحلة التالية مطاردة الإرهابي التالي».

تتابعت ردود الفعل بسرعة. قال أحد ضباط جهاز الأمن السابقين وعرّف نفسه لصحيفة ها ارتز باسم «Y A»:

«يخطىء كثيراً من يظن أنّه يمكننا أن نُجري تحقيقات مريحة عندما نتعامل مع أناس مستعدين لقتل الرجال والنساء والأطفال. إنَّ الشين بيت ليس فوق القانون، ولكن في بعض الأحيان عليك أن تنحرف عنه قليلاً من أجل الحصول على الحقيقة. يجب أن يُسمح للشين بيت بأن يلحس جراحه ويتعلم دروسه وأن يخرج من دائرة الضوء ويعود إلى عمله».

بدا أنَّ الجيش قد صُدِمَ عندما انكشفت الشهادات الكاذبة. قال أحد المدعين العامين في الجيش: «لو كنّا نعرف ذلك لما كنا تعاونّا». رحَّب أحد الرؤساء السابقين للشين بيت بهذا التقرير: «هذا ما أدعوه تقريراً دفاعياً ـ دفاع عن الديموقراطية دون تعريض أمن البلاد للانهيار. أنا مقتنع أنّه في هذه اللحظة يعمل جهاز الأمن استناداً إلى التعليمات المعطاة له». سُرَّ غينوسار بعمل اللجنة وشعر محققو الشين بيت بالبراءة.

لكن لم يرضِ الجميع. تعجب الخبراء القانونيون لماذا لم يُتَّهم أفراهام أهيتوف وشالوم. وتساءل أحدهم: «هل أنَّ دمِ رؤساء الشين بيت أثقلِ من دَمِ رئيس الأركان في

حرب يوم الغفران؟». رأى المنتقدون الليبراليون ما قيل عن «ضغط جسدي معتدل» إنه وبكل بساطة إجازة للتعذيب.

تساءل أحد العرب الإسرائيليين:

«كم من الأطفال والأزواج والآباء والزوجات والأمهات البريئين يتعذبون في السجون العسكرية الإسرائيلية كيف يمكننا أن نحسب المعاناة والدمار الذي لحق بمجتمعنا الفلسطيني ـ، بالعائلات التي قاست بشكل فظيع نتيجة لغياب العدالة الإسرائيلية؟ للأطفال الذين يتعرضون بشكل دائم للأذى الجسدي والعاطفي من جراحهم التي يسببها لهم محققو الشين بيت؟ للعائلات التي تعيش في الفقر المدقع لأنَّ الأزواج أو الآباء لا يستطيعون إعالتهم داخل الزنزانات؟ للذين أصبحوا دون مأوى بسبب جهاز الأمن الكاذب الذي دمر منازلهم؟».

كان هناك أمل أيضاً بأن تنتهي المحنة الطويلة. عَلّقت صحيفة حداشوت والتي فعلت الكثير لتدحرج الكرة عندما نشرت صورة الخاطفين من آل جمعة:

«أعطت لجنة لاندو فرصة ذهبية للشين بيت من أجل أن يبدأ علاقة طبيعية مع المجتمع والقانون ولرئيس الشين بيت ليحافظ على المعنويات الضرورية لرجاله من أجل تنفيذ أعمالهم. يمكننا أن نفترض أنَّ تعرية الجهاز الطويلة في العامين الماضيين والتي أحدثت ضرراً كبيراً قد وصلت إلى نهايتها. الآن يمكن لجهاز الأمن أن يعود للنشاط السري تحت حماية القانون».

وكما قالت الجيروزاليم بوست في افتتاحيتها: «السؤال النهائي الذي يطرح هو: هل أنَّ مجتمعاً ديموقراطياً يتحمل عبء احتلال شعب غير قادر، يمكنه على الرغم من نواياه الحسنة، أن يصمد في حكم القوانين أو ما إذا كان استخدام العنف في تلك الظروف لا يمنع استخدام العدالة وذلك لإبعاد العنف الاجتماعي».

هارملين يعود

نشأ عن رحيل أفراهام شالوم المخزي من الشين بيت في حزيران/ يونيه 1986 مشكلة خطيرة في المعنويات داخل جهاز الأمن. وقد ساد شعور بالمرارة والخيبة بين صغار الضباط الذين اعتبروا أنَّ الحملة التي رافقت الفضيحة قد حجبت تكريسهم وجهودهم لتنفيذ مهامهم الصعبة. كان شالوم في مركزه منذ خمس سنوات عندما حلّت الكارثة. بدأت قضية الباص 300 عندما كان يعلو شأنه بعد انكشاف الجماعات السرية اليهودية.

وكان قد نجح في حلّ القضية التي فشل فيها سلفه أفراهام أهيتوف. لكن إنجازاته بهتت عندما ارتفعت الحرارة. وقد أرغم نائبه القدير وخليفته المتوقع روفين هازاك على الاستقالة وكذلك رافي مالكه وبيليغ راداي. كان الحل بسيطاً، استدعي يوسف هارملين الذي قاد الجهاز منذ عام 1963 إلى 1974 وكان مثلاً للانضباط والتضامن من التقاعد وطُلِبَ منه تنظيف الجهاز ريثما يُعيّن بديل دائم. كان يبلغ من العمر 63 سنة ووافق على تسلم الوظيفة لسنة واحدة فقط. وفي النهاية بقي في منصبه 18 شهراً. بقي تعيين هارملين سرا وشمل ضمن الرقابة العسكرية الصارمة. وحلّ خليفته في آذار/مارس 1988 وكان من داخل الجهاز ومن الخط نفسه.

قضية بولارد

في الساعة 10,40 من صباح 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 1985 أوقف محلل في استخبارات البحرية الأميركية يبلغ من العمر 31 سنة يدعى جوناثان بولارد خارج مبنى السفارة الإسرائيلية على الطريق الدولية في واشنطن. احتجز عملاء مكتب التحقيق الفدرالي بولارد بعدما طرده حراس الأمن في المبنى الذي يقيم فيه داخل المركز العسكري هو وزوجته آن، وتمّ توقيفهما بعد يومين. كان المشهد الحرج على باب السفارة علامةً على بداية أحد أكثر فضائح التجسس تخريباً في تاريخ إسرائيل، خصوصاً لأنها تورطت في التجسس على أقرب حلفائها: الولايات المتحدة الأميركية.

كان بولارد وهو يهودي متعاطف مع الصهيونية، قد عمل في البحرية الأميركية منذ عام 1979. وفي حزيران يونيه 1984 عين في مركز إنذار مكافحة الإرهاب في فرع التحقيق في البحرية في مدينة سوتلاند في ولاية ماريلاند. عمل في البداية ضابط مراقبة يُشرف على تمرير الرسائل السرية المتعلقة بالنشاطات الإرهابية ويحيلها إلى المحلل المسؤول عن المنطقة الجغرافية المعنية. في تشرين الأول/ أكتوبر 1985 رُقّي إلى اختصاصي في أبحاث الاستخبارات في مركز الإنذار لمكافحة الإرهاب «وصار مسؤولاً بصورة خاصة عن تحليل المعلومات السرية المتعلقة بالنشاطات الإرهابية في البحر الكاريبي وفي الولايات المتحدة».

كان يتمتع بحق الاطلاع على الأمور البالغة السرية وبحق الدخول إلى دوائر المعلومات الحسّاسة التي تحوي معلومات عن الأنظمة التكنولوجية المعقدة، وذلك على أساس «أنّه بحاجة إلى أن يعرف». ومن المفهوم أنّ من يملك حق الدخول إلى دوائر المعلومات الحساسة وإلى رموزها لا يبحث عن معلومات لا تتعلق بواجباته الوظيفية.

في نيسان/ أبريل تعرّف بولارد إلى الكولونيل افيم سيلا وهو ضابط في القوات

الجوية الإسرائيلية كان يدرس علوم الكومبيوتر في جامعة نيويورك وذلك بواسطة صديق مشترك. كان سيلا طياراً موهوباً وكان قد قاد الهجوم الجوي على المفاعل النووي العراقي عام 1981، وكان أول إسرائيلي يلتقط صوراً لصواريخ سام 6 السوفياتية، وكان قد أسقط طائرة ميغ 21 يقودها طيار سوفياتي على جبهة قناة السويس خلال حرب الاستنزاف في تموز يوليو/ 1970. أوضح بولارد لسيلا أنه يريد أن يتجسس لصالح إسرائيل.

كان بولارد يدرك أنَّ الاستخبارات الأميركية لا تتعاون كلياً مع إسرائيل وأدرك أيضاً حدود هذه العلاقة بعدما اشترك في عمليتي تبادل معلومات رسميتين مع إسرائيل. قال فيما بعد للمحققين إنَّه قرَّر منذ 1982 أن يقيم علاقة سريّة مع إسرائيل. سعى سيلا، بعدما أثار بولارد اهتمامه مع أنه كان يدرك عواقب هذا التقرب، واستحصل على إذن من قائد القوات الجوية الإسرائيلية الجنرال عاموس لابيدوت ومن رئيس الأركان الجنرال موشي ليفي بمتابعة الاتصالات. أفادت الموساد، والتي من المفترض أن تشرف على عمليات التجسس الإسرائيلي في الخارج، أنها علمت بأمره ولم تطلب أن تقوم بأي شيء تجاهه.

التقى الاثنان عدة مرات مستخدمين رموزاً متفقاً عليها، وسلم بولارد وثائق لإثبات نواياه الحسنة. في تشرين الثاني/ نوفمبر 1984 اصطحب سيلا بولارد وصديقته آن هندرسون في رحلة إلى باريس مدفوعة النفقات، حيث قدم بولارد إلى مسؤوله الجديد يوسف ياغور الملحق العلمي في القنصلية الإسرائيلية في نيويورك.

كان ياغور في الحقيقة، كبير مندوبي جهاز استخبارات إسرائيلي صغير وغامض، وهو مكتب الارتباط العلمي ويعرف بالعبرية «لاكام»، وقد أُنشىء عام 1960 عندما كان شيمون بيريز نائب وزير الدفاع وذلك من أجل جمع معلومات الاستخبارات التكنولوجية والعلمية السرية. كان إنشاؤها أمراً بغيضاً بالنسبة إلى أيسر هاريل ورأى في ذلك محاولة من بيريز لتقويض سلطته «كميمونة» لأجهزة الاستخبارات والأمن. كان الاثنان عدوين مريرين. كان هاريل نادراً ما يتجاوب مع طلبات وزارة الدفاع للتعامل مع التجسس العلمي، وعندما كان يتجاوب لم يكن يتلقى الشكر الملائم. رحّب مئير أميت رئيس أمان في أوائل الستينات بوجود «لاكام»، وكان ذلك يساعد في دعم الحقد بين الرجلين والذي وصل إلى ذروته في أزمة العلماء الألمان وانتهى باستقالة هاريل في آذار/ مارس 1963. كان يشرف على «لاكام» أحد قدامى مسؤولي الشين بيت ويدعى بتيمين بلمبرغ، وقد تعايشت مع وزارة الدفاع وحققت ضربات موفقة: ساهمت في سرقة مخططات الطائرة المقاتلة ميراج الفرنسية الصنع عام 1968 بالتعاون مع مهندس سويسري يدعى ألفريد فرونكنخت لـ «لاكام» مكاتب في الولايات المتحدة، في نيويورك وواشنطن وبوسطن ولوس أنجلوس،

وكان لها أرقام هاتف مكشوفة في دليل الهاتف والدوائر الحكومية. كان أيسر هاريل الفظ يقول إنّ «لاكام» هي «منظمة أوغاد» وكان رئيس جهاز الاستخبارات، السابق والوحيد الذي علّق على الفضيحة.

رافي إيتان

في الرحلة إلى باريس نفسها قُدِّم بولارد إلى مدير لاكام رافي إيتان. كان إيتان شخصية أسطورية في الاستخبارات الإسرائيلية. كان من قدامى البالماح وانضم إلى الشين بيت في أوائل الخمسينات وترأس فرع العمليات وترأس كذلك الجماعة التي خطفت أدولف أيخمان في بيونيس ايريس عام 1960. في أواسط الستينات، وفي أثناء إعادة التنظيم التي قام به مئير أميت، حلّ إيتان مكان جورانان في رئاسة عمليات الموساد في أوروبا. عام 1968 كان عضواً في فريق إسرائيلي طلب زيارة المؤسسة النووية في بنسلفانيا قبل وقت قصير من اختفاء 200 رطل من اليورانيوم المقوى وهي كمية تكفي لصنع ست قنابل نووية.

لم يكن إيتان جذاباً بل كان صغيراً مليء الصدر والبطن وشبه فاقد السمع في إحدى أذنيه بعدما تعرض لحادث في حرب 1948. كان يُعرف في العالم بـ «رافي هاماسريا» (الحقير)، وعمل في الموساد إلى أوائل السبعينات ورُقي لوظيفة نائب مدير العمليات ثم استقال عندما لم يُعيَّن مديراً للعمليات. استخدم الروائي جون لوكاريه إيتان كمثل لمارتي كورتز وهو شخصية إسرائيلية في رواية البائعة المتجولة الذي يلاحق ويقتل الإرهابيين الفلسطينيين. عام 1976 عندما أصبح أرييل شارون، وهو صديقه المقرب، مستشاراً لرئيس الوزراء رابين للشؤون الأمنية أصبح إيتان مساعده، وعندما ترك شارون الوظيفة رحل معه إيتان وزاولا أعمالاً مدنية. ثم عاد إلى المسائل الأمنية عام 1978 عندما عيّنه مناحيم بيغن مستشاراً لشؤون الإرهاب مكان أميهاي باغلين، رئيس العمليات السابق في عصابة إيرغون والذي قتل في حادث سيارة ولم يُحز على ثقة أجهزة الاستخبارات. خلال فترة إيتان، وفي عام 1979 تمت ملاحقة الفلسطيني الذي كان مسؤولاً عن التخطيط لمجزرة الألعاب الأولمبية في ميونيخ علي حسن سلامة ـ الأمير الأحمر ـ على يد عملاء الموساد وقتل في تفجير سيارة في بيروت. كان إيتان يعمل جيداً كمستشار لشؤون الإرهاب وأمّنت شهرته تنسيقاً على أعلى المستويات مع الموساد والشين بيت وكان يتلقى معلومات الاستخبارات «الخام» من جميع وحدات الميدان.

عام 1981 عندما حَلّ شارون مكان وايزمان كوزير للدفاع، طرد بنيمين بلمبرغ

واستلم إيتان رئاسة «لاكام» مع أنه ليس لديه أية خلفية علمية. لم يكن ذلك مركزاً هاماً. في الحقيقة بدا هذا الجهاز تراجعاً له. وبعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الائتلافية بين الليكود والعمل بقليل، أمر وزير الدفاع بوضع قيود على عمل «لاكام». واستناداً إلى أحد التقارير خطط لإلغائها. عندما عين رئيس الوزراء الجديد شيمون بيريز صحافياً شاباً طموحاً ومن أنصار حزب العمل يدعى أميرام نير لخلافة إيتان كمستشار لشؤون الإرهاب، بقي إيتان في مكتب رئيس الوزراء وكانت «لاكام» كل ما ترك.

منجم ذهب في واشنطن

بعد رحلته إلى باريس بدأ بولارد بتزويد ياغور بكمية ضخمة من معلومات الاستخبارات القيمة. اعتباراً من كانون الثاني/ يناير 1985 حتى 15 تشرين الثاني/ نوفمبر أي قبل أيام قليلة من توقيفه، كان يُسلّم كل نصف شهر الوثائق السرية في منزل السكرتير في السفارة الإسرائيلية في واشنطن أريت أرب، حيث كانت تُصور هذه الوثائق. في بعض الأحيان كان يذهب إلى مغسل سيارات حيث ينقل الأوراق إلى حقيبة خاصة كان يجتمع بياغور وبشخص آخر عرف باسم «عوزي» مرّة كل شهر من أجل إرشاده إلى المواد التي يجب أن يحصل عليها، وقد زوّدهم بولارد بوثائق حول تحركات السفن السوڤياتية وإمدادات الأسلحة إلى سوريا ودول عربية أخرى، ومن ضمن ذلك معلومات عن صواريخ س س 20 وسام 5 وخرائط وصور من الأقمار الاصطناعية للأسلحة العراقية والسورية ومصانع الأسلحة الكيميائية. تؤكد بعض التقارير أنه أعطى معلومات قال عنها مسؤول رسمي إسرائيلي إنها «جعلت حياتنا أكثر سهولة» في هجوم القوات الجوية الإسرائيلية على مقر قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس في 1 تشرين الأول/ أكتوبر 1985. نفى رابين ذلك بعد بضعة أسابيع وقال: «إذا وصلنا إلى نقطة حيث لا تملك الاستخبارات الإسرائيلية مصادر كافية لتأمين هذا النوع من المعلومات فإننا حقاً نكون في وضع سيّىء».

لقد كان منجم ذهب. وعلى الأرجح لن يُعرف المدى الكامل الذي اخترقه بولارد ولكن المسؤولين الرسميين الأميركيين قالوا بعد ذلك إنّ 17 شهراً من نشاطات بولارد شَهِدت افتضاح أمر أكثر من ألف وثيقة أو 360 قدماً مكعباً! كان معظم هذه الوثائق «دراسات تحليلية مفصّلة تتضمن حسابات تكنولوجية وبيانات وصور أقمار اصطناعية» وبعض هذه الوثائق كان بحجم مئات الصفحات، وأكثر من 800 منها كانت مصنّفة تحت طابع سري للغاية. قال بعض المقدرين إنّ بعض الوثائق كشفت عن وسائل جمع المعلومات في الاستخبارات الأميركية. وكشفت التحليلات العديدة المتعلقة بأنظمة

الصواريخ السوفياتية الكثير عن طريقة الولايات المتحدة في جمع المعلومات ومن ضمن ذلك معلومات من مصادر بشرية والتي يمكن لمحلل استخبارات بارع أن يعرف هويتها».

استناداً إلى بعض التقارير فإنَّ بولارد فضح عمليات استخبارات الولايات المتحدة في جنوبي إفريقية وذلك بأن أعطى إسرائيل تقارير من عملاء ومحطات تنصّت والتي تضمنت مفاتيح حول متى وأين ومن قبل من تجمع نتف المعلومات. كان هنالك أيضاً تقديرات حول مصداقية المخبرين. وإذا أخذنا بعين الاعتبار الروابط الوثيقة بين بريتوريا والقدس وخصوصاً في حقل الاستخبارات والأمن فإنَّ تسريب هذا النوع من المعلومات يؤذي كثيراً التجسس الأميركي. وعلى وكالة المخابرات المركزية الأميركية ووكالة الأمن القومي الأميركية أن تفترضا أنَّ الإسرائيليين قد كشفوا عملياتها ومخبريها.

صرح بولارد أنَّ الدافع وراء نشاطاته لم يكن مالياً أو كسباً مادياً، ولكن الرغبة في مساعدة إسرائيل في نضالها ضد الإرهاب. هذه المناقشة لم تُقنع أو تؤثر في عناصر مكتب التحقيق الفدرالي. قال المحققون: «خلال علاقته مع الإسرائيليين حرّكه إغواء المال وأخيراً قضى عليه». إن الادعاء حول الإرهاب ليس له أساس. وكانت هنالك نسبة ضئيلة جداً من آلاف الصفحات التي سلّمها، تتعلق بالإرهاب. كان سيلا وإيتان وياغور قد أخبروه أنّهم لا يرغبون ولا مصلحة لهم في معلومات الاستخبارات الأميركية حول الإرهاب. في أحد اجتماعاتهم الشهرية قال ياغور لبولارد بالتحديد: «أن لا يضيّع وقته بالحصول على هذا النوع من المعلومات». في صيف عام 1985 طلب ياغور من بولارد أن يعمل في مواضيع ليست عديمة الصلة بالإرهاب فقط، وإنما تناقض بشكل واضح سياسة الولايات المتحدة بمنع تقديم أيّ مساعدة عسكرية لإيران: مبيعات أسلحة إسرائيلية لنظام الخميني. كانت إسرائيل في ذلك الوقت متورطة في دعم الدفاعات الجوية الإيرانية حول جزيرة خرج، وفيها أهمُّ مرفأ لنقل النفط والتي كانت تتعرض لهجمات كثيفة من القوات الجوية العراقية. وفي هذا الوقت بالضبط كانت الولايات المتحدة وإسرائيل بدأتا في استراتيجية سرية لفتح قناة اتصال مع العناصر المعتدلة في إيران من أجل إطلاق سراح الرهائن الأميركيين الذين تحتجزهم مجموعات أصولية تُدعمها إيران في لبنان.

يمكن أن تكون دوافع بولارد مثالية لكنه سرعان ما أصبح يعمل لصالح أشخاص يتمتعون بخبرة كبيرة في عالم التجسس الأسود. قال أحد المصادر المطلعة: كان المال عنصراً هاماً. أصرّ إيتان على دفع مبلغ مالي بشكل منتظم إلى بولارد لضمان استمرار تعاونه، وسيربطه ذلك بإسرائيل ويجعل من الصعب عليه لا بل من المستحيل أن يتركهم».

فيما بعد وعندما بدأ بولارد يصبح عصبياً تجاه نشاطاته أُعطي جواز سفر إسرائيلي باسم داني كوهين. «إنها خطة التجسس القديمة، عليك دائماً أن تضمن جواسيسك، يمكن أن تتعرض حالتهم العاطفية لعدم الاستقرار، يمكنهم أن يصبحوا عصبيين. اعتبر إيتان أنَّ جواز السفر يساعد التخفيف من قلق بولارد. وفي بعض الأحيان كان يظهر انفعالاً من الموضوع بأكمله». طلب رئيس «لاكام» أيضاً من بولارد أنَّ يزوِّده بمعلومات حول نشاطات استراق السمع الإلكترونية التي تقوم بها وكالة الأمن القومي في إسرائيل وأسماء الإسرائيليين الذين يتجسسون لصالح الولايات المتحدة. وقد انتهك بذلك سيِّد اللعبة إيتان قواعد العمل والخبرة في التجسس ومكافحة التجسس وأراد أن يمسك بالجواسيس ويديرهم أيضاً. رفض بولارد ذلك وشجّعه ياغور على رفضه. عبّر مسؤولون آخرون في «لاكام» عن شكوكهم لإيتان حول إشرافه على بولارد: أظهرت نتيجة التحليل الغرافولوجي* أنَّ الجاسوس هو شخصية غير مستقرة. أصرّ مرؤوسو إيتان بأن يوقع على تقرير ينص أنَّهُ استمع إلى تحفظاتهم. وأخيراً حذروا سيلا بعدم التورط أكثر من ذلك. ووقّع إيتان على الوثيقة لكنه تجاهلهم.

عملية خبيثة

كانت الأخطار والأضرار واضحةً منذ اللحظة التي اعتقل فيها بولارد. غادر ياغورو رافيد وأرب بسرعة إلى إسرائيل في اليوم الذي تلا توقيفه. كان ردّ الفعل الإسرائيلي الرسمي على الأنباء هو أنَّ بولارد كان ضمن عملية خبيثة نفذتها وحدة مسعورة وفيما بعد وبعد شهور صعبة صار الرأي السائد أن القضية هي نقطة في بحر العلاقات الأميركية ـ الإسرائيلية. أثار التوقيف حملة انتقامية تمثلت بمقالات في الصحف الإسرائيلية حول عمليات التجسس الأميركي في إسرائيل، ورافقتها سلسلة من المقالات في وسائل الإعلام الأميركية حول أعمال التجسس الإسرائيلية في الولايات المتحدة، وأعادوا إلى الأذهان العمليات التي حصلت في أوائل الخمسينات. وجاء في أحد التقارير وصف لحادثة مميزة وهي عندما كان عملاء مكتب التحقيق الفدرالي يزرعون أجهزة تنصت في سفارة عربية في واشنطن حيث التقوا بفريق إسرائيلي كان قد أنهى للتو العمل نفسه.

تحمل إيتان معظم اللوم. تَمَّ تفكيك «لاكام» على الفور ولكن اتضح بسرعة أنه قبل ظهور الفضيحة، كانت جهود هذه الوحدة موضع تقدير وإعجاب. منذ آذار/ مارس 1985 أفاد إيتان أعضاء لجنة الاستخبارات الفرعية في الكنيست حول نشاطات «لاكام»

---

* من الغرافولوجيا أي علم دراسة الخط بوصفه تعبيراً عن شخصية الكاتب (المترجم).

وتلقّى تشجيعهم على أدائها الجيد، مع ذلك وفيما بعد وجد قليلاً من الأصدقاء يدافعون عنه. قال أحد قدامى زملائه في الموساد: «لم يكن إبعاد إيتان من المؤسسة الاستخبارية الرئيسية منذ 15 سنة مصادفة»، لكنه عاد من الباب الخلفي وسوف نذكر فقدانه لحس التقدير المنطقي بعد وقت طويل من نسياننا لأدائه المهني الممتاز». بقي الهدف الدقيق لهذه الوحدة سراً، لكن قيل إنّ إيتان لديه عادة شخصية خطيرة في «بناء الأمبراطوريات» وإنّ بعض دوافعه هو الرغبة في الانتقام من الأميركيين لموقفهم العدائي تجاه أرييل شارون وطريقته في إدارة الحرب في لبنان. كان شارون نفسه غير آسف وقال: «إنّ إسرائيل لا تتلقى من الولايات المتحدة جميع المعلومات التي تحتاج إليها، وإذا قارنا ما أعطيناهم خلال سنوات بما حصلنا منهم فإننا دون شك أعطيناهم في ميادين عديدة هامة أكثر بكثير مما تلقينا منهم». استناداً إلى إحدى النظريات، حاول الفريق شارون ـ إيتان إقناع بيغن أنّه لا يستطيع تنفيذ سياساته إلاّ إذا بحث عن بديل ـ وهو لاكام ـ للموساد التي يهيمن عليها حزب العمل. إنتُقد سيلا رسمياً بسبب قيامه «بمبادرة شخصية غير ضرورية» وذلك عندما تورّط في القضية. وقيل، بصورة غير رسمية، إنّه كان معجباً بفكرة السفر، وارتداء الملابس الفخمة والمظاهر التي كانت ترافق الإشراف على العملاء السريين.

أما رواية بولارد الخاصة فقد حطّمت خط الدفاع عن العملية الخبيثة، فقد قال في شهادته الخطية التي قدّمها للمحكمة:

«أنّ الحكومة الإسرائيلية تتصرف بناء على سابق تصور وتصميم وذلك بأن حاولت أن ترفع الأضرار عنها بأن تنسحب إلى شاشة إنكار مزعومة حيث تدّعي بأنّ مجموعة من الضباط العصاة الذين يتصرفون دون أوامر من رؤسائهم هم من كانوا وراء الفضيحة. وإذا أخذنا بعين الاعتبار النوعية والأداء والخبرة العالية للعناصر المتورطة.. يبدو أنّهُ من غير المحتمل أن يكون اشتراكهم نتيجة اختيار عشوائي».

لعنت إسرائيل نفسها وذلك بأن تعاونت جُزئياً مع التحقيق الأميركي وبأن امتدحت علناً إيتان وشيلا وكافأتها. بينما كانت تغطية الشين بيت لحادثة الباص 300 تسير برفق خلف الأضواء، تلّقى أفراهام شالوم الذي كان ما يزال في منصبه أمراً بالارتباط والتنسيط مع المحققين الأميركيين. من الصعب تجنب الانطباع بأنّ السياسيين قد أسندوا له هذه الوظيفة لأنهم يعرفون عن خبرته في تلفيق الشهادات. وقد قام بمعظم هذه الأعمال محامي شالوم رام كاسبي. وبدا ذلك للبعض مزحة سيئة. لقد أعطى الاثنان للأميركيين الإثباتات اللازمة لإدانة بولارد لكنها كانت مغلفة ضمن أكاذيب بحيث فقد الأميركيون بسرعة الثقة في الروايات الإسرائيلية. بقي سيلا سراً، وقد أُرسل إلى خارج البلاد قبل

يـوم من وصول الفـريق الأميركي ووضـع تاريخ خروج عـلى جواز سفـره يعـود إلى وقت سـابق. اتخـذ التحقيق شكـل مقـابـلات عـوضـاً عن شهـادات رسميـة بعـد أداء اليمـين القانونية.

عُـيِّنَ إيتان، الـذي ما يـزال يعمل بـإمرة شـارون وزير التجـارة والصناعـة في ذلك الوقت، رئيساً لهيئة الصناعات الكيميائيـة في إسرائيل. وقـد بقي دور أفييم سيلا الحـاسم في تجنيد بولارد سراً لبضعة أشهر، لكنه أدين أخيراً في آذار/ مارس 1987 وفي اليوم الذي سبق صدور حكم السجن المؤبد على بولارد وحكم السجن لمدة خمس سنوات عـلى زوجته لحيازتها مستندات سرية. ولكي تسوء الأمور أكـثر، رُقِّي سيلا وأصبـح قائـداً لقاعـدة تيل نوف الجوية وهي أكبر قاعدة جـوية في البـلاد. قام السكـرتير المسؤول بـإصدار بطاقـات دعوة إلى حفلة الترقية وفقاً لـلائحة روتينيـة تضمنت السفارة الأمـيركية في تـل أبيب، أدّى هـذا السلوك غير الحسـاس الذي رافقـه إظهار نـدم رسمي إلى انتقاد شـديد. علّق ولف بليـتزر مراسـل صحيفة جـيروزاليم بوست في واشنـطن: بعد تـوقيف بـولارد، كـان عـلى إسرائيل أن تقوم بأحد أمرين: إما أن تظهر صـلابتها وتبقى صـامتة ـ وهـو إجراء يفهمـه مسؤولو الاستخبارات الأميركية ـ أو أن تتعاون كلياً وبشكل دقيق مع الأمـيركيين. وهكـذا وبعد أن اتخذت الموقف. الوسط وهو التعاون الجزئي والمضلل فإنها جعلت الأمور أسوأ.

تم إنشـاء لجنتي تحقيق في آذار/ مارس 1987: الأولى عينتهـا الحكومـة وتتـألف من عضـوين هما يهـوشاع روتنسـترايخ وهـو محامٍ ورئيس سـابق للمجلس الأعـلى للصحـافـة الإسرائيليـة، وزفي تسور، رئيس سـابق للأركـان العامـة في الجيش، أمَّـا اللجنـة الثـانيـة فكـانت عبارة عن اللجنـة الفرعيـة للاستخبـارات في الكنيست وتتألف من سبعـة أعضـاء يرئسها أبا إيبان. قدمت اللجنتان تقريريهـا في أيار/ مـايو دون أن تُسلّط أيٌّ منهـا الضوء على المسؤولية النهائية عن الفضيحة.

لم تكن إدانة بولارد نهاية للقصة، بعـد حوالى سنـة من البـدء بتنفيـذ حكم السجن المؤبد كان المسؤولون الأميركيون ما يزالون مقتنعين أنَّ جاسوساً إسرائيلياً آخر كان ما يزال يعمل في وزارة الدفاع أو في وكالة المخابرات المركـزية الأمـيركية. وكـان هذا الشـك مبنياً على ما كشفه بولارد من أنَّ الإسرائيليـين المشرفين عليـه كانـوا يحددون تـاريخ الـوثيقة التي يطلبون منه الحصول عليها. وقد عُـرضت عليه وثيقـة لم يكن قادراً عـلى الاطلاع عليهـا. وعلى الرغم من تعاطفه المعتبر مع إسرائيـل وأمله بأن يبعـد إلى هناك قبـل انتهاء الحكم، بقي بولارد وراء القضبان.

ربما سببت الفضيحة ضرراً أقل مما كان متوقعاً. بينما عبَّر أعضاء الكـونغرس وزعـماء

اليهود عن قلقهم وسخطهم، كانت وكالة المخابرات المركزية ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع تقوم بأعمالها المعتادة مع إسرائيل وبهدوء تام. فقد بدأ العمل في برامج أبحاث الأسلحة المشتركة بين البلدين بعد توقيف بولارد وفي أوج الفضيحة وصفت الولايات المتحدة إسرائيل بأنّها حليف رئيسي (من خارج دول حلف الأطلسي) مثل أستراليا واليابان. قال أحد كبار المسؤولين الأميركيين: «نحن نعتبر أنّ قضية بولارد جزئية وليس لها مفعول شامل».

ناحوم أدموني

سببت فضيحة بولارد إرباكاً كبيراً لإسرائيل، ولكن لم يستطع الموساد أن يقول وعلى الأقل: «لقد قلت لكم كذا وكذا..». لقد كانت الموساد تعلم عن بولارد الجاسوس الراغب في العمل والذي كان في استخبارات القوات البحرية وقررت عدم التعامل معه. ومع ذلك قال منتقدو الموساد إنّ هذا الجواب سهل جداً، وإذا لم يبادر الموساد إلى العمل لن تحدث أخطاء. لكنها لم تنج من الفضيحة.

بدأ رئيس الموساد ناحوم أدموني ولايته في ظروف صعبة ومعنويات سيئة وحل مكان إسحق هوفي بعد أيام من مجزرة صبرا وشاتيلا في أيلول/ سبتمبر 1982، ثم واجه أسئلة لجنة كاهان حول دور الموساد في حرب لبنان. كان أدموني من رجال الاستخبارات البيروقراطيين الناعمين والذي كان يبذل أقصى ما بوسعه كي يتجنب النكسات، وترك جانباً الفضائح التي تعكر العلاقات السرية مع الحلفاء المخلصين والكرام. كان الارتباط مع أجهزة الاستخبارات الصديقة وبقية أجهزة المجموعة الاستخبارية الإسرائيلية من صلب مبادئه. لم يكن رافي إيتان ولا «لاكام» من المنافسين الذين يحسب لهم حساب. ومع ذلك كان حلّ وحدة «اللاكام» مريحاً له. وكان النقيض لإيتان الهاوي.. وكرّس جهده للسياسات وليس للعمليات والخبث.

كان أدموني الرئيس الوحيد للموساد الذي رُقّي من داخل الجهاز ولكن ذلك لم يكن مصادفة. ويعود ذلك إلى وفاة يكوتيل أدام في لبنان والذي حلّ مكانه أدموني كمرشح تسوية، فقد كان المرشحون الآخرون من الموساد إمّا غير مقبولين أو غير متوفرين. كان ديفيد كيمحي قد ترك عام 1980 بعد خلافات مع هوفي وقبل منصب المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية، وكان شموئيل غورين وهو أحد مساعدي هوفي اللامعين قد اشترك في فضيحة داخلية في أواسط السبعينات ثم عمل منسقاً للنشاطات الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ناهيك نيفوت الذي أمّن الارتباط مع المسيحيين اللبنانيين بعدما ترك

كيمحي كان مرشحاً آخر محتملاً لكنه أزيح جانباً. كان رافي إيتان راغباً أيضاً في تولي المنصب لكن بيغن الذي كان معجباً بعمله كمستشار لشؤون الإرهاب تخوّف منه نظراً لعلاقته الوثيقة بأرييل شارون الذي كان، كما أظهرت الأحداث في لبنان، يتصرف كوزير دفاع بشكل مستقل دون أن يكون هناك جهاز استخبارات يعمل تحت جناحه ويستمع إليه.

ولد ناحوم أدموني في القدس عام 1929 ودرس في مدرسة ريهافيا المحترمة حيث كان المهاجرون من الطبقة المتوسطة مثل والديه البولونيين يرسلون أبناءهم إليها. خدم في الشاي وفي استخبارات الجيش في حرب 1948 ثم سُرّح عام 1949 برتبة ملازم أول، ثم درس العلاقات الدولية في جامعة كاليفورنيا في بيركلي، وعاد إلى إسرائيل عام 1954 وعمل مدرساً لمادة العلاقات الدولية في مدرسة الاستخبارات وكان معه بعض صغار النجوم مثل ديفيد كيمحي. كان عمله الأول في الخارج في أديس أبابا عندما كانت أثيوبيا تحتل مركزاً هاماً في سياسة المحيط. وكان في باريس في أواسط الستينات في أثناء ذروة التحالف الاستراتيجي بين فرنسا وإسرائيل، وخدم أيضاً في واشنطن وعمل عن قرب مع وكالة المخابرات المركزية الأميركية. لم يتورط في عمل الاستخبارات الجريء وهي حقيقة سرعان ما تذكّرها منتقدوه، وعين مساعداً لهوفي عام 1976.

إيران غايت

بعد صدمة فضيحة بولارد ازدادت أمورُ الموساد سوءاً. في أواخر 1986 وعندما ظهرت الأنباء الأولى للاتفاقات السرية بين الولايات المتحدة وإيران حول الأسلحة وعن دور إسرائيل في هذا المشروع قال بعض خصوم أدموني إنّ ما وصلت إليه إسرائيل في إيران غايت كان قد بدأ مع تراجع الموساد عن مهمته كحكم أساسي للنشاطات الاستخبارية الخارجية.

كانت إسرائيل ترسل الأسلحة سراً إلى الجمهورية الإسلامية منذ بداية حرب الخليج عام 1980، لكنها تعرّضت لضغط قوي من الولايات المتحدة لكي تكف عن ذلك بعدما تصاعد الإرهاب الشيعي المدعوم من إيران في لبنان عام 1983. في تشرين الأول/ أكتوبر من ذلك العام قتل 241 عنصراً من مشاة البحرية الأميركية في انفجار انتحاري تمّ بمساعدة ضابط استخبارات إيراني. وقد جاء خطف وليم بكلي رئيس محطة وكالة المخابرات المركزية الأميركية في العاصمة اللبنانية في آذار/ مارس عام 1984 وتعذيبه وقتله بمثابة صدمة أخرى لواشنطن. منذ ذلك الوقت وحتى حزيران/ يونيه 1985 احتُجز سبعة أميركيين على يد جماعة حزب الله أو الجهاد الإسلامي في بيروت.

لقد قاست إسرائيل أيضاً من الراديكالية الشيعية وقد انسحبت تدريجياً وبمرارة إلى الخلف نحو الجليل الذي لم يعد أقل أو أكثر أمناً مما كان قبل الحرب الباهظة الثمن. كان هناك إثباتات واضحة حول تدريب إيران وتمويلها وإعطائها الأوامر للانتحاريين، ولكن إسرائيل ما زالت تؤمن بمصلحتها الإقليمية في إضعاف العراق - وهي الحجة نفسها التي كانت وراء دعمها للثوار الأكراد في الستينات وأوائل السبعينات.

مع ذلك كانت سياستها غير واضحة. لم تجر مباحثات جدية وعلى مستوى عال حول كيفية استغلال حرب الخليج لمصلحة الأهداف الإسرائيلية الاستراتيجية والبعيدة المدى. كان «اللوبي الإيراني» في البلاد يتألف من مسؤولين عسكريين واستخباريين سابقين، والذين بنوا آراءهم في أوّج العلاقة مع الشاه وكان أقوى من «اللوبي العراقي» وهو مجموعة صغيرة ادعت بأنّ إيران الخميني كانت عدواً خطيراً، وأنّ نظام بغداد قد تغيّر جذرياً منذ أن قاد معسكر الرفض في العالم العربي في السبعينات، وأنّ بغداد تخلت عن دعم المتشددين الفلسطينيين مثل «أبو نضال»، وأنّها تنضوي الآن في كتلة معتدلة شكّلها حليفاها المعتدلان مصر والأردن؛ وأنّ سياسة حكيمة يمكن أن تُشجِّع هذه النزعة وتقلّل من خطر تشكيل تحالف مستقبلي من الدول التي «تدعو إلى الحرب على جبهة إسرائيل الشرقية».

في نهاية عام 1984 ملأ هذا الفراغ ثلاثي من كبار رجال الأعمال الدوليين والأثرياء والذين لديهم طموحات تتجاوز السياسة: ياكوف نمرودي وهو من رجال الشاي السابقين وكان ملحقاً عسكرياً في إيران وعمل في أمان مشرفاً على بعض العملاء، وعدنان الخاشقجي وهو ملتيمليونير سعودي، وأل شويمر وهو مؤسس الصناعات الجوية الإسرائيلية وهو أميركي يهودي وصديق مقرب من شيمون بيريز، وأحضروا معهم تاجر السلاح الإيراني الغامض والعميل السابق للسافاك مانوشهر غوربانيفار. والذي ادعى أنّه يمثل السياسيين المعتدلين في إيران الذين يأملون بالسيطرة على الحكم عندما ينهار نظام الخميني، وكانوا يرغبون بفتح حوار مع الولايات المتحدة. كانت وكالة المخابرات المركزية الأميركية تعرف غوربانيفار ولا تثق به وتعتبره «ملفقاً موهوباً»، لكن نمرودي وشويمر كانا يعتقدان أو ربما أرادا أن يعتقدا أنّه يستطيع تسليم البضاعة. عندما أقنع الخاشقجي السعوديين بتمويل صفقة أسلحة صغيرة عبر غوربانيفار، لم يكن الاتصال الرسمي الإسرائيلي بعيداً عن هذا الموضوع.

توجّه نمرودي وشويمر مباشرة إلى بيريز والذي بعدما تشاور مع وزير الدفاع إسحق رابين ووزير الخارجية إسحق شامير، وافق على استمرار الاتصالات مع غوربانيفار، ولكنه

طلب أن يجريها نمرودي شخصياً؛ وقد أدّى ذلك إلى إبعاد الموساد كلياً عن الصورة وهو الجهاز المفترض أنّه يدير العمليات السرية في الخارج. طلب رئيس الوزراء رأي الموساد، فكان سلبياً، ليس لأسباب استراتيجية وإنما لأسباب عملانية تتعلق بصعوبة تقدير فرص النجاح. كتب أحد المقربين من نمرودي «إنّ بيريز لم يعلن أبداً هذا القرار ولكنه اختار تاجراً بحيث يمكنه إنكار أية صلة له بهذه المسألة إذا ما انكشفت بسرعة»، وعندما بدأت العملية لم يُطلب من الموساد ولا مِن أمان تقديم تقارير عن الوضع تعبر عن آرائهم فيما يحدث.

كان ذلك خطأ من جملة عدة أخطاء في الجانب الإسرائيلي من الفضيحة وعندما حاولت الولايات المتحدة توضيح سياستها تجاه إيران عام 1985 ـ وخصوصاً في المسألة المعقدة المتمثلة بنفوذ طهران على الإسلاميين المتطرفين الذين يحتجزون الرهائن الأميركيين في لبنان ـ طُرِحت أسئلة استخبارية في الواجهة. ذهب ميشال ليدين وهو مستشار في مجلس الأمن القومي موالٍ لإسرائيل، إلى إسرائيل للاجتماع مع بيريز وشلومو غازيت الرئيس السابق لأمان والذي كان يعمل منسقاً لسياسة الحكومة تجاه إيران والذي سرعان ما ترك وظيفته لأنّه قلق من تجميد نشاطات الموساد. قابل ليدين ديفيد كيمحي وهو مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية والبريطاني المولد والذي كان نائباً لرئيس الموساد في عهد إسحق هوفي.

أصبح كيمحي فيما بعد شخصية أساسية في فضيحة إيران غايت. لم تكن الدبلوماسية السرية إلا عادة ثانوية عند كيمحي على الرغم من خدمة 27 عاماً في الموساد، وكان قد طوّر علاقة عمل وثيقة مع روبرت مكفرلين مستشار شؤون الأمن القومي في الولايات المتحدة. قال كيمحي فيما بعد إنّ هذا التورط بدأ في اجتماع في البيت الأبيض عقد في 3 تموز/ يوليو 1985 وهو اليوم الذي أطلقت فيه إسرائيل سراح 300 أسير شيعي لبناني كجزء من التزامها في صفقة مع سوريا حيث أطلق خاطفو طائرة تابعة للخطوط الجوية العالمية T W A في الشهر الفائت سراح 39 أميركياً محتجزاً في بيروت بعدما قتلوا واحداً وهو غطاس في البحرية الأميركية.

أُرسلت أوّل شحنة أسلحة من تل أبيب إلى طهران وهي 69 صاروخ تو مضاد للدبابات في نهاية شهر آب/ أغسطس 1985 بموافقة أميركية، وعلى الرغم من ذلك أوضح وزير الخارجية جورج شولتز أنَّ له تحفظات قوية: اشتكى لمكفرلين من أنَّ «جدول الأعمال الإسرائيلي ليس مشابهاً لجدولنا وأنَّ العلاقة الاستخبارية مع إسرائيل فيما يتعلق بإيران لا يمكن الركون إليها». وكان لوزير الدفاع كسبار وينبرغر شكوك مماثلة. وبعد

ثلاثة أسابيع أرسلت 408 صواريخ مماثلة. وبعد بضعة أيّام أطلق سراح بنجامين وير الذي كان قد خطف في بيروت في أيّار/ مايو 1984. في نهاية عام 1985 كان للأميركيين أفكار أخرى أبلغها خليفة مكفرلين الأميرال جون بواندكستر إلى الإسرائيليين رسمياً من أنّ الدبلوماسية السرية قد انتهت. ولكن ذلك لم يكن قراراً واضحاً ولا جيّد التوقيت.

في كانون الأول/ ديسمبر بدأت تساور كيمحي بعض الشكوك، وعندما اختار ترك الشؤون الإيرانية بحجة ثقل العمل في وزارة الخارجية، حلّ مكانه مسؤول إسرائيلي كبير هو أميرام نير مستشار بيريز الشاب لشؤون الإرهاب. كانا شخصيتين مختلفتين من خلفيتين مختلفتين جداً. بدأ نير عمله بشكل سيّء على حدّ ادعاء المجموعة الاستخبارية الإسرائيلية. عندما عيّنه بيريز في وظيفته بعد انتخابات عام 1984 وحلّ مكان رافي إيتام، صُدِم الجميع في الموساد وفي الشين بيت. كان أدموني وافراهام شالوم يفضلان جدعون ماهانايمي وهو من قدامى المظليين ومن قدامى البارزين في أمان وكان يعمل نائباً لإيتان. «ذهب أدموني بعيداً من أجل تغيير في شكل لجنة رؤساء الأجهزة السرية (والتي كان رئيس الموساد يترأسها تقليدياً) وذلك باستبعاد مستشار الإرهاب عنها.

وجد نير، مثل أميهاي باغلين الذي اختاره بيغن لهذا المنصب عام 1977، أن محترفي الاستخبارات يمكن أن يتعاونوا معه. وكصحافي سابق - إذا كان مراسلاً عسكرياً للتلفزيون الإسرائيلي - وكسياسي لم يتمتع بالثقة التي كان يتمتع بها رافي إيتان الذي كان قد أمضى حياته في العالم السري. قبل نير التحدي وبعد بضعة أشهر اكتسب خبرة بيروقراطية واشتهر على أنّه مفكر بارع وابتدع أفكاراً جديداً، لكن قيود العمل أحبطته. أقنع نير رئيس الوزراء بأن يدعه يتولى الارتباط مع مجلس الأمن القومي الأميركي، وكان معظم هذا العمل مع مساعد مكفرلين الكولونيل أوليفر نورث.

وصف صحافي أميركي علاقتهما ببلاغة واضحة:

«كان نير ونورث يجيدان الضربات الصائبة، وكان كلاهما رجلين حيويين يواجهان مجموعة من المنتقدين في وطنهما، ومع ذلك وجدا نفسيهما فجأة يتعاملان مع طاولة جيواستراتيجية بموافقة زعيمي بلديهما. كان نورث من مشاة البحرية الصلبين ومن قدامى المشتركين بحرب ڤيتنام ورجلاً عسكرياً وكان نير يشعر بالارتياح إليه. وقد أمنت وظيفة نير حق الاطلاع على أيّ تقرير ينظمه الجواسيس الإسرائيليون ومراقبو الإرهاب في سائر أنحاء العالم، وهذا النوع من المعلومات يستطيع نورث أن يستخدمه في عمله كخبير في مكافحة الإرهاب».

عندما استقال روبرت مكفرلين في نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 1985 وحل مكانه

بواندكستر أصبح دور نورث أكثر أهمية. وعندما تلقى أمراً بالتنسيق بشأن المبادرة الإيرانية تعمقت علاقته مع نير والتي كانت وثيقة في الأصل بسبب تعاونهما في مجال مكافحة الإرهاب. في كانون الثاني/ يناير 1986 ورد اقتراح ـ وذلك من الأمور الغامضة والمركزية لقضية إيران غايت ـ بأن يتم تزويد الإيرانيين بالأسلحة الأميركية بثمن مرتفع، وأن يتمّ تحويل الأرباح سراً إلى ثوار الكونترا الذين يقاتلون النظام الساندينى في نيكاراغوا بعدما قطع الكونغرس معوناته عنهم.

أزاح نير نمرودي وشويمر عن الجانب الإسرائيلي من الصفقة وأمّن اتصالاً مع غوربانيفار. تمّ تسليم الأسلحة إلى إيران على عدة دفعات ولكن لم يطلق سراح المزيد من الرهائن حتى بعد انتهاء التورط الإسرائيلي المباشر ولم يحدث أيّ تقدم في الحوار الأميركي مع إيران. في أيار/ مايو 1986 زار نورث ومكفرلين ونير (بصفة شخص أميركي) وبضعة مسؤولين آخرين طهران مصطحبين معهم نسخة من الكتاب المقدس دُوّن عليها إهداء من الرئيس ريغان وكعكة شوكولا وعدّة مسدسات من نوع كولت كهدايا إلى مضيفيهم.

لم يكن الموساد سعيداً مع أنّه لم يعرف بالضبط ما قيل لهم حول الموضوع. شعر نير بالتأكيد أنّ عليه أن يحفظ ظهره على الرغم من دعم رابين. قبل الرحلة إلى إيران قال غوربانيفار للإسرائيليين عن احتمال فتح اتصال مع مسؤول أمني ليبي كبير وأمّن نير بعض المعلومات المتعلقة به من ملفاته. قال نورث في مذكرة إلى بواندكستر أنّ نير طلب أن تبقى اتصالاته الليبية سرية. كتب نورث: «كما تعلم، إنّ نير يعمل دون دعم من الموساد وهو قلق من زيادة اطلاع وكالة المخابرات المركزية الأميركية على نشاطاته». كان سبب خوف نير هو احتمال أن يعرف الموساد من وكالة المخابرات المركزية أنه يبعد كثيراً.

فاجأ نير الموساد بقراره الذهاب إلى طهران وأكدت الموساد شكوكها من أنه هاوٍ متحمس يفتقر إلى العمق اللازم. لم يكن لديه أية خبرة سابقة في العمليات الاستخبارية بشكل عام أو عن إيران بشكل خاص. وقد اخترق قاعدة أساسية في العمل السري عندما رافق مكفرلين ونورث في مهمتها الفاشلة إلى طهران. ليس فقط لأنه كان يقوم بعملية خطرة ومعقدة بصورة فردية، بل لأنّه عرض الموضوع بكامله للخطر بذهابه إلى قلب المعسكر المعادي دون سبب واضح. قال أحد قدامى مسؤولي الموساد إنّه كان على نير أن يُصرَّ على لقاء في جنيف.

لعبت إسرائيل دوراً حيوياً فيما عرف بفضيحة إيران غايت ولكنه كان دوراً مسانداً. إنَّ استبعاد الموساد عن العملية لم يكن سبباً لفشل السياسة، لكنه على الأقل خفّف الأضرار عندما طُرحت الأسئلة المحرجة. وجدت لجنة تاور التي عينها الرئيس ريغان

للتحقيق في قضية إيران ـ كونترا أنَّ إسرائيل تتحمل قسماً كبيراً من اللوم. وكان عمل هذه اللجنة قد أعيق لأنها لم تستطع التحقيق فيما حدث بالضبط في القدس.

توصلت اللجنة إلى:

«حتى لو كانت حكومة إسرائيل قد عملت بنشاط للبدء في هذه المبادرة وللمحافظة على استمرارها. فإنَّ الحكومة الأميركية مسؤولة عن قراراتها الخاصة. وقال كبار المشتركين الأميركيين في هذه المبادرة أنَّ مصالح إسرائيل وأهدافها في هذه المبادرة تختلف وفي بعض الأحيان تتناقض مع مصالح وأهداف الولايات المتحدة. مع أنَّ إسرائيل تعاملت مع بعض أجهزة الحكومة الأميركية التي بدت متعاطفة مع المبادرة، لم يكن هناك أيُّ شيء غير صحيح في جوهر هذه الحقيقة. لقد اتخذ صانعو القرار الأميركيون قراراتهم وعليهم تحمل المسؤولية عن عواقبها».

قضية الهنداوي

في 17 نيسان/ أبريل 1986 اكتشف أحد حراس الأمن لطائرة العال الإسرائيلية في مطار هيثرو في لندن كمية 1,5كلغ من متفجرات البلاستيك مخفية في قعر وهمي لحقيبة عائدة لامرأة ارلندية حامل. كانت آن مورفي على وشك أن تستقل طائرة الجامبو المتوجهة في رحلة إلى تل أبيب. كان هناك 375 شخصاً على متن الطائرة، وكان صاعق هذه المتفجرة مخبأً داخل آلة حاسبة جيبية مقدمة من صديق مورفي وهو أردني يدعى نزار هنداوي الذي كان قد وعدها بأن ينضم إليها في إسرائيل ويتزوجها هناك. تمَّ توقيف الهنداوي،وهو عميل للمخابرات السورية، بعد ذلك وحُكم عليه في شهر تشرين الأول/ أكتوبر التالي بالسجن لمدة 45 عاماً وهو أطول حكم اتخذه القرار البريطاني.

وقد حيكت نظريات حول مؤامرة مخططة، وذلك انطلاقاً من الإثباتات المتوفرة واعتُبر ما حصل أنّه اكتشاف بالمصادفة يدل على كفاءة عالية في التدريب وعلى حالة الإنذار ضدّ الهجمات المحتملة على طائرات العال. وفي أكثر الروايات تطرفاً قيل إنّ الموساد خطط للعملية من أجل إرباك سوريا ووضعها بمصاف «الدولة الإرهابية»، استناداً إلى هذا الرأي كان الهنداوي عميلاً وأداة اختراق إسرائيلية داخل الاستخبارات السورية.

بالنسبة إلى إسرائيل كانت قضية الهنداوي نتيجة لسنوات من التوظيف المُكلف في قطاع الأمن الوقائي، وهو شيء واضح تماماً لكل من سافر على متن طائرة العال في السنوات الماضية. وكان لها مفعول مفيد في تعريض سوريا، وهي أكثر الأعداء العرب حقداً، لانتقاد دولي غير منتظر، بعد إدانة الهنداوي قطعت بريطانيا علاقاتها الدبلوماسية مع

سوريا وتمّ سحب سفراء أميركا وكندا من دمشق لعدة أشهر.

كان لهذه القضية جذور في خطأ ارتكبته الاستخبارات الإسرائيلية. كان التوتر السوري الإسرائيلي يتصاعد حول لبنان منذ نهاية عام 1985، وفي شباط/ فبراير 1986 أرغمت مقاتلات من القوات الجوية الإسرائيلية طائرة ليبية على الهبوط بينها كانت في رحلة لها من طرابلس إلى دمشق بعد انتهاء مؤتمر لجماعات فلسطينية وعربية راديكالية. كان الموساد يعتقد أنّ أحد الركاب على متن الطائرة هو زعيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة أحمد جبريل الذي كان يحضر المؤتمر في ليبيا أو ربما «أبو نضال» وتبين أنه لم يكن أيّ منهما على متن الطائرة وإنما كان عبدالله الأحمر مساعد الأمين العام لحزب البعث الحاكم في سوريا. وقد تخوّف الأسد من هذا الازدراء بعدما سمع عن المعاملة المهينة التي تعرّض لها الأحمر وبقية الركاب ومعظمهم لبنانيون خلال فترة الإقامة الوجيزة في مطار في شمالي إسرائيل. قالت مصادر دفاعية إنّ قرار إرغام الطائرة على الهبوط كان قد اتخذ بسرعة. وقد تساءل بعض المنتقدين ومنهم رئيس أمان السابق أهارون ياريف عن الحكمة من محاولة الإمساك بالقادة الفلسطينيين بهذه الطريقة الخطرة.

يبقى دور الرئيس الأسد في ما حدث بعد ذلك مسألة تخمين وحدس. ويوافق الجميع على أنّ إسقاط طائرة مدنية إسرائيلية كرد انتقامي ليس من أساليب هذا الرجل الذي كان يحسب بعناية لكل خطوة ولكل حركة، وكان يدرك أنه إذا نُسِبَ هذا العمل إلى سوريا فإنّه يعني بالتأكيد الحرب.

لهذا أكد بعض قدامى مراقبي الرئيس الأسد أنه من غير المعقول أن يكون الرئيس قد عرف عن الخطة وإن كان قد ذكر عن مشاركته الشخصية في عمليات استخبارية أقل أهمية. وناقش العديد أنه في قضية الهنداوي تولى الأمور بعض المرؤوسين الذين كانوا يسعون للحظوة. وما كان واضحاً هو أن مسألة الانتقام من العمل الإسرائيلي (اعتراض الطائرة الليبية) كان يتعامل بها رئيس استخبارات القوات الجوية الجنرال محمد الخولي الذي كان يتمتع بثقة الرئيس ويتجاوب معه منذ أن كان الرئيس قائداً للقوات الجوية. كانت الاستخبارات الإسرائيلية تكن احتراماً مشوباً بالحذر والضغينة لجهاز الخولي الذي أصبح الآلية الأساسية لعمليات الاستخبارات الخارجية في سوريا. كانت شركة الطيران العربية السورية إحدى المؤسسات التي يتصرف بها هذا الجهاز. كان الخولي شخصية نافذة ولكن كان له منافسون. كان علي دوبا رئيس الاستخبارات العسكرية أحد هؤلاء وكذلك نافسه عدد من رؤساء أجهزة الاستخبارات النافذين.

وعندما حان أوان محاكمة الهنداوي في لندن في تشرين الأول/ أكتوبر 1986 كان

الاتصال السوري واضحاً. كان الهنداوي قد تلقى مساعدة من طاقم طائرة تابعة لشركة الطيران العربية السورية، ولقي ترحيباً حاراً من السفير السوري في لندن وقُدمت له المساعدة بأن خبّأه حراس السفارة. تسربت اعترافاته إلى الصحافة الإسرائيلية منذ شهر أيار/ مايو وسارعت حكومة القدس لاستغلال الدليل من أجل توريط الأسد مباشرة ـ أو على الأقل المسؤولين المقربين منه ـ في أعمال إرهابية يكون لها عواقب وخيمة في الشرق الأوسط بأكمله. ألقى ضباط من أمان، الاختصاصيون في هذا الموضوع، محاضرات أمام المراسلين الصحافيين حيث اعترفوا أنهم فوجئوا عندما علموا أن الهنداوي لم يكن يعمل لحساب إحدى الجماعات الفلسطينية بل لصالح سوريا تحديداً.

أحاط جوّ من الغموض بهذه القضية. هل كانت إسرائيل تعرف مسبقاً عما خطط له الهنداوي والمشرفون عليه؟ استناداً إلى تقارير غير مؤكدة مصدرها دمشق: أنّه في أواخر عام 1986 تمَّ توقيف العقيد مفيد عخور وهو ضابط في استخبارات القوات الجوية للاشتباه أنه عميل إسرائيلي، وقد ذكر هنداوي اسم عخور في المحكمة على أنّه نائب للعقيد هيثم سعيد رئيس قسم التجنيد والعمليات الخارجية في جهاز الخولي.

منذ أكثر من عشرين سنة وبعدما صُدمت سوريا بانكشاف كامل أمين ثابت على أنه جاسوس الموساد إيلي كوهين، لم تهدأ مخاوف سوريا من إمكانيات الاستخبارات الإسرائيلية. وقد أذكت قضية الهنداوي هذه الشكوك القديمة.

قضية ڤانونو

قبل أن تبدأ محاكمة نزار هنداوي في لندن، لعبت بريطانيا دوراً مسانداً في دراما عالمية أخرى اشتركت فيها الأجهزة السرية الإسرائيلية، بدأت هذه القضية في 5 تشرين الأول/ أكتوبر 1986 عندما نشرت صحيفة «الصنداي تايمز» مقالة طويلة ومثيرة عنوانها: «أسرار الترسانة النووية الإسرائيلية» وكانت تستند على معلومات زوّدها بها مردخاي ڤانونو وهو تقني سابق كان يعمل في مفاعل ديمونا للأبحاث النووية في صحراء النقب.

سببت مقالة الصنداي تايمز التي كتبها فريق من المحررين والمراسلين المحققين ضجة كبيرة، جاء في الصحيفة أنّ إثباتات ڤانونو قد فاجأت خبراء الأسلحة النووية الذين تمعنوا فيها من أجل التثبت من دقتها لأنها تظهر أنّ إسرائيل لا تملك القنبلة النووية فحسب، وقد كان هذا موضع شك منذ زمن طويل، وإنما أصبحت قوّةً نووية رئيسية. استنتجت الصحيفة أنّ إسرائيل هي القوّة النووية السادسة في العالم، وأنّ مفاعل ديمونا قد

أنتج ما بين 100 و200 سلاح نووي بقوة تدميرية مختلفة، وأن المعالجة الحاسمة لاستخراج البلوتونيوم تجري سراً وتحت الأرض وخارج مجال نظر أقمار التجسس الاصطناعية. كل ذلك استند إلى شهادة رجل واحد وهو مصدر من الداخل.

مردخاي فانونو الذي كان يبلغ من العمر 31 سنة عندما نشرت صحيفة صنداي تايمز تقريرها، كان قد ولد في المغرب وهاجر إلى إسرائيل في أثناء طفولته، وعمل تقنياً في مفاعل ديمونا من تشرين الثاني/ نوفمبر 1976 إلى تشرين الأول/ أكتوبر 1985، وقد وقع على عدّة تصاريح بالتزام السرية. استناداً إلى الادعاء فإنه من أوائل عام 1985 بدأ بجمع المعلومات السرية ومن ضمنها الأسماء الرمزية المتعلقة بالمركز وأخذ صوراً فوتوغرافية ورسم مخططات. في كانون الثاني/ يناير 1986 غادر إسرائيل مصطحباً معه الصور والملاحظات ووصل إلى سيدني في أستراليا في أيار/ مايو وهناك التقى بمراسل لصحيفة الصنداي تايمز هو بيتر هونام. أحضرت الصحيفة فانونو إلى لندن بعدما اشتمت في ذلك سبقاً صحافياً، ثم امتحنه علماء في الفيزياء النووية ووجدوا أنّ قصته معقولة. في 30 أيلول/ سبتمبر وقبل خمسة أيام من ظهور القصة، اختفى ڤانونو وتبيّن فيما بعد أنّ امرأة شقراء عميلة للموساد تدعى سيندي قد استدرجته إلى روما، وهناك خُدِّر بواسطة حقنة تحت الجلد وخطفه رجلان بواسطة سفينة إلى إسرائيل لمحاكمته. قال الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية في وقاحة ظاهرة: «إنّ ادعاءات الصنداي تايمز حول الخطف تشبه سيناريو سينمائي» أصرّت الحكومة عدة مرات أنّه لا توجد أية مخالفة قانونية في إحضار ڤانونو إلى إسرائيل. وحتى 9 تشرين الثاني/ نوفمبر وبعد شهر من نشر القصة أعلنت الحكومة أنّ فانونو معتقل لديها.

أمّا الصحافة الإسرائيلية التي كانت تقيّد إحدى يديها مراقبة عسكرية صارمة وتشجع الأخرى الحماسة الوطنية (التي زادت بعدما تحول ڤانونو إلى الديانة المسيحية) فكانت تريد الدماء. كتب أحد معلقي ها آرتز: «على إسرائيل أن تضع يديها على ڤانونو، في العديد من الديموقراطيات ينتهي ڤانونو جثة ملقاة أمام عتبة منزل والده. إذا لم تحضره إسرائيل بعد إلى البلاد، يجب أن تسأل الحكومة لماذا لا يزال حراً. وإذا كان ڤانونو قد أوقف، يجب إطلاق يد الحكومة في قضيته».

اتهم ڤانونو بثلاثة جرائم: الخيانة والتجسس وجمع معلومات سرية بهدف تعريض أمن البلاد للخطر. تمَّ إجراء المحاكمة في محكمة في القدس وجرى تصويرها، وقد اتخذت تدابير بالغة السرية ومن ضمنها إقفال النوافذ ونصب خيمة كبيرة فوق المدخل بحيث لا يمكن رؤية السجين في أثناء وصوله أو مغادرته في سيارة ڤان تمَّ طلاء نوافذها. وقد أرغم

ڤانونو على ارتداء خوذة وذلك من أجل صعوبة تصويره من قبل الصحافيين. وكان بعض من هذا انتقاماً واضحاً من محاولاته العنيدة لنشر آرائه. في كانون الأول/ ديسمبر ولدى عودته إلى سجن عسقلان المحاط بتدابير أمنية شديدة، وبعد الاستماع إلى أقواله، كتب على كف يده تفاصيل خطفه من روما وضغط يده على نافذة سيارة الڤان.

وقد باءت محاولات محامي الدفاع أفيغدور فيلدمان لتحويل المحاكمة إلى اتهام علني لسياسة إسرائيل النووية وفي القول إنّ موكله عليه واجب أخلاقي في كشف ما يحدث في ديمونا، بفشل ذريع. قال فيلدمان: «أنا مدرك تماماً لصعوبة هذا الدفاع، ولكن ستكون هذه عملياً المرة الأولى في العالم التي تُطرح فيها شرعية وجود الأسلحة النووية في القضاء. إنّه من العار أن تكون في إسرائيل». ولم يحقق أيّ تقدم في طروحاته من أنّ القضاء الإسرائيلي ليس لديه صلاحية لأنّ فانونو أحضر بطريقة غير قانونية إلى البلاد، ولم يتم استرداده من إيطاليا أو بريطانيا بسبب الطبيعة السياسية لجرمه. ناقش المدعون العامون أنّ المحاكمة العلنية تعرض أمن إسرائيل وعلاقاتها مع بعض الدول للأذى. بعد استئناف أمام المحكمة العليا سُمح لڤانونو أن يصف كيف تم توقيفه وفي أيّة ظروف كان معتقلاً، ولكن مُنِع من البوح بمكان توقيفه وتحديد مكان احتجازه او أسماء العناصر الذين أوقفوه أو حرسوه. لم يحاول فيلدمان أن يستدعي سيندي إلى المحكمة بصفة شاهدة. أحد الشهود الكبار الذي مثل أمام الدفاع في كانون الثاني/ يناير 1988 هو وزير الخارجية شيمون بيريز والذي مُنِع من الإجابة عن أسئلة حول خمسة مواضيع محددة تتعلق بالمحاكمة. لَعِبَ بيريز دوراً مركزياً في إنشاء برنامج الأبحاث النووية في إسرائيل في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات. عندما كان نائباً لوزير الدفاع. وكان يقوم بوظيفة رئيس الوزراء عندما خُطِف ڤانونو من روما. في آذار/ مارس 1988 صدر حكم على ڤانونو بالسجن لمدة 18 عاماً.

ومثل قضية الهنداوي أمنت قضية ڤانونو أرضاً خصبة للنظريات المعقّدة حول حقيقة ما حدث فعلاً. هل من المعقول أن لا تكون أجهزة الأمن الإسرائيلية عالمة بنشاطات ڤانونو عندما كان يعمل في ديمونا وبعدما ترك؟ وهل من المحتمل أن يكون هذا التقني قد استُخدِم من دون علمه ليضع حداً لسنوات الغموض حول ما إذا كانت إسرائيل تمتلك الأسلحة النووية أم لا؟ طُرِحت هذه الأسئلة أخيراً عندما أعلنت إسرائيل أنه معتقل لديها وأنه ينتظر المحاكمة.

كان الدكتور فرانك بارناباي وهو خبير نووي بريطاني شهِدَ أمام الدفاع، من أنصار فكرة المؤامرة وقال:

«يظهر التاريخ أن الموساد هو جهاز سري ذو كفاءة عالية. إنَّ التفسير المعقول والوحيد لتصرفه في قضية ڤانونو هي أنّه أدرك ما كان ينوي ڤانونو القيام به وقرّر أن يمنحه الفرصة ليخبر قصته. إنّ خطفه من لندن عبر روما ـ وهو نوع من العمليات الفعالة التي يتوقعها المرء من الموساد ـ ومحاكمته في القدس قد أضاف مصداقية لرواية ڤانونو. وهذا ما يتوقعه المرء إذا كانت السلطات الإسرائيلية تريد أن يأخذ العالم بملاحظات ڤانونو وما كشفه. وإذا لم يحدث أي شيء فإنه سرعان ما ينسى العالم مقالة الصنداي تايمز وعوضاً عن ذلك لقيت المقالة اهتماماً في جميع الأوساط الإعلامية».

وعلق خبير آخر:

«مع أن الحكومة الإسرائيلية بدت أنّها مشمئزة مما كشفه ڤانونو، فإنه يبقى هناك احتمال من أنها ألّفت القصة بعناية. فقد تزايد اهتمام المخططين العسكريين الإسرائيليين بالصواريخ السورية البالغة الدقة وهي س س 21 من صنع سوڤياتي، واحتمال أن تستخدمها سوريا مع رؤوس نووية. يمكن أن تكون إسرائيل تأمل بأن تخيف المغامرين السوريين بما كشف عنه ڤانونو، أيّ تُذكّر بالقوة العسكرية الإسرائيلية المهيمنة، أو أنّ رئيس الوزراء الإسرائيلي العمالي شيمون بيريز الذي كان على وشك أن يترك منصبه ويسلمه إلى إسحق شامير المحافظ، كان يأمل بوقف زخم مفاوضات السلام في الشرق الأوسط، وذلك بأن يظهر للرأي العام الإسرائيلي بأنَّ إسرائيل قوية بما فيه الكفاية بحيث أنّها تستطيع أن تعرض تنازلات للمستقبل بكل أمان.

كان نشر الإشاعات وتوزيع المعلومات المضللة من المظاهر المألوفة في سياسة إسرائيل النووية: عام 1969، طلب العملاء الإسرائيليون ما إذا كانت طائرات فانتوم ف 4 تصلح لتركيب مزاحف قنابل تلائم الأسلحة النووية، وقد رُفِض الطلب حتماً ولكن تمَّ تسريبه إلى الصحافة في واشنطن وفي جميع أنحاء العالم.

مع ذلك كان أصحاب نظرية المؤامرة تقريباً على خطأ لأنّ القصة في جوهرها بسيطة: لقد حدث انهيار أمني بنسبة كبيرة، وسُمِح بما بدا أنّه تأكيد لما كان العالم إما يعرفه منذ زمن طويل أو يفترضه من أنَّ إسرائيل تمتلك إمكانيات ضخمة ومستقلة في مجال الأسلحة النووية.

اعتبر ڤانونو خائناً ويجب القبض عليه، على الرغم من وجود خطر ضئيل في إيذاء العلاقات مع دولة صديقة، ثمّ عوقب طبقاً للقانون ردعاً لغيره من الجواسيس وممن ينفخون في الأبواق. علق زئيف شيف «إنه لو اختار ڤانونو طريقاً آخر ـ مثلاً تسريب مباشر إلى أجهزة استخبارات معادية عوضاً عن نشر ذلك في الصحافة ـ فإنّه من المحتمل

أن لا يعرف أحد بما قام به».

جرى نفي الادعاءات حول عملية الخطف التي نفذها الموساد من روما على الرغم من قوة الإثباتات المناقضة لهذا النفي. تمّ طرد ضابط أمن من ديمونا مع أنّه بقي من غير الواضح ما إذا كان الشين بيت يتحمل الملامة لإغفاله مراقبة سلوك فانونو المريب. إنّ صداقته لطلبة عرب في جامعة بئر السبع حيث كان يتبع دورة دراسية خاصة بوقت جزئي، أدت إلى قرع جرس الإنذار وتحذيره. قالت إحدى الصحف: «لو أراد ڤانونو أن يعطي إشارة للشين بيت أنه لم يعد ملائماً للعمل في موقع حساس، لاختار جميع الوسائل المعروفة للقيام بذلك وفي أية طريقة علنية ممكنة. ومن غير المعقول بعد ذلك أن يدخل ڤانونو آلة تصوير إلى داخل مؤسسة سرية للغاية، ومع ذلك سمح له بمغادرة البلاد ولهذا لا يمكن أن يتحول هذا الموضوع إلى مؤامرة.

علق زئيف شيف «إنه ليس مثل خطأ عادي، إنه يضم سلسلة كاملة من الهفوات والأخطاء الأساسية حول المسائل الحساسة والاكتفاء الذاتي والثقة الزائدة القريبة من الغباوة.. إنه يذكر بمواقف عدم اللامبالاة وقلة التنسيق التي كانت سائدة عشية حرب يوم الغفران». وفي الوقت نفسه كان هناك اعتراف مقرون بالحسد بكفاءة الموساد المهنية في تحديد مكان ڤانونو وإعادته إلى إسرائيل بسرعة ونظافة.

كانت دوافع ڤانونو إيديولوجية بشكل واضح، وقد رشحه مؤيدوه في الخارج لجائزة نوبل للسلام. لكنه لم يعامل من قبل المؤسسات الأمنية الإسرائيلية بشكل مختلف عن الجواسيس التقليديين والخونة. كان أكثر حظاً في بعض المجالات من البروفوسور ماركوس كلينغبرغ وهو عالم روسي الأصل يعمل في مركز «نَية تزيونا» للحرب الكيميائية والبيولوجية والذي حوكم وجاهياً بتهمة العمالة للسوڤيات والذي لم يعترف الإسرائيليون حتى بوجوده. وفي نطاق السرية غير العادية المحيطة به ـ حتى عند نفي أي اعتراف بوجوده وراء القضبان ـ فإن قضية كلينغبرغ كانت من بقايا قضية موتك كيدار «السجين الشهير في الخمسينات والستينات والذي حوكم وسجن سراً بعدما ارتكب جريمة قتل في أثناء قيامه بمهمة تجسس في الخارج».

استناداً إلى تقارير نشرت خارج إسرائيل، فقد هاجر كلينغبرغ إلى إسرائيل عام 1948 بعدما خدم في قسم الصحة في الجيش الأحمر بصفة عالم أوبئة. قالت زوجته «واندا» إنها كانت تعلم مكانه لكنها كانت غير قادرة على أن تبحث الموضوع. كشف بيتر برينغل وهو مراسل الأوبزرڤر القصة عندما كان يراجع كتاباً عن الحرب البيولوجية. وعندما زار إسرائيل عام 1985 تعرضت سيارته للخلع وسُرقت منها مستندات وحقيبة أعادها رجال

الشرطة فيها بعد. كتب مراسل إسرائيلي، كان يحاول متابعة القصة، مقالاً من 4 آلاف كلمة حذفته المراقبة العسكرية بكامله. في شباط/ فبراير 1988 قيل - خارج إسرائيل - إنه يمكن أن يكون قد أطلق سراح كلينغبرغ من صفقة مشتركة على أن تتولى الولايات المتحدة وقف التحقيقات الأخرى في قضية تجسس جوناثان بولارد (كان بولارد ما يزال ينفذ حكم السجن مدى الحياة، لكن يبدو أن المسؤولين الإسرائيليين كانوا قلقين من أنّ تحقيقات أخرى يمكن أن تكتشف مزيداً من الجواسيس في قلب الإدارة الأميركية). إنّ الإثبات الصغير المتوفر يوحي بقوة أن كلينغبرغ كان عميلاً سوفياتياً.

ورد في قصة مقايضة الجواسيس أيضاً قصة العميل السوفياتي الذي أوقف في إسرائيل عام 1987، وهو شابتاي كالمانوفيتش رجل الأعمال البارز الذي كان قد هاجر من الاتحاد السوفياتي إلى إسرائيل عام 1971، والذي حوكم وسجن لمدة 9 سنوات عام 1989 بتهمة التجسس. لكن محاكمته جرت سراً ولم يعرف الرأي العام ما قام به. والمعلومات القليلة التي رشحت حول القضية تفيد أن كالمانوفيتش كان عميلاً آخر اخترق داخل أسرائيل، وكانت المخابرات السوفياتية قد درّبته في أوائل السبعينات. عمل قليلاً في استيعاب المهاجرين السوفيات ثمّ دخل عالم السياسة وأقام صداقات نافذة داخل حزب العمل الحاكم، ثمّ حقق شهرة كبيرة في عمله كمدير دار عرض أزياء مما سمح له بالقيام برحلات كثيرة إلى خارج البلاد وإحضار كميات كبيرة من الأموال إليها. وقد أثار الشكوك منذ عام 1975 عندما حذّر أحد أعضاء الحكومة الشين بيت منه.

حرب إسماعيل صوان السرية

عام 1987 كانت بريطانيا الستارة الخلفية لفضيحة تجسس أخرى، ومثل قضية بولارد وإيران غايت والإرباك الناتج عن خطف فانونو وما كشفه للصحافة، سببت هذه الفضيحة صدمة لناحوم ادموني عندما كان يكمل الشهور الأخيرة من عمله كرئيس للموساد. وفي هذه المرة كانت الفضيحة تعنيه مباشرة. كانت تدور منذ بعض الوقت روايات في إسرائيل حول متاعب داخل المنظمة، مع أنّ قيود الرقابة العسكرية قد منعت أي تلميح علني للموضوع. وكان التيّار العام يتحدّث عن معنويات متدنيّة وعدم اقتناع وبَلادة في هذا الجهاز الذي يتمتع بسمعة أسطورية. لقد أثبت رافي إيتان وأميرام نير بأسلوبيهما المختلفين وبقوّة كيف يمكن تجنّب الموساد (النافذ بواسطة الأجهزة الحكومية الأخرى أو المجموعة الاستخبارية. لم يَرض منتقدو الجهاز بالتفسير القائل بأن الموساد لم يتورط مباشرة في أية فضيحة) ولا يبدو أنه تورط في أيّ منها.

في آذار/ مارس 1987 كشفت بريطانيا عن خطة لتزويد عملاء الموساد بجوازات سفر بريطانية. تم اكتشاف ثمانية جوازات سفر بريطانية مزورة في الصيف الماضي في كشك هاتف للعموم في ألمانيا الغربية، وثبتت علاقة السفارة الإسرائيلية في بون بالموضوع. وقد سلمت وزارة الخارجية احتجاجاً شديداً وطلبت ضمانات «بعدم السماح لهذه التصرفات مرة أخرى». قدمت إسرائيل «نصف ضمان» مع تذمر وذلك بعد سبع مذكرات بريطانية. قال البعض إن البريطانيين قد بالغوا في انتقاد الموساد حول هذه الحادثة وفي آب/ أغسطس 1987 برزت قضية ألقت الضوء على تقنيات الموساد في اختراق وإدارة العملاء في المنظمات المعادية.

أوقفت الشرطة البريطانية، بعد التحقيق في اغتيال علي الأدهمي* وهو رسام كاريكاتور فلسطيني كان يعمل في صحيفة القبس الكويتية، فلسطينياً آخر يدعى إسماعيل صوان. كان صوان يعيش في مدينة هول الشمالية الساحلية، وعثر معه على أربع بنادق وقنابل يدويه و145 كغم من المتفجرات البلاستيكية وصواعق للتفجير وآلات توقيت ومئات الطلقات. كان هذا من أكبر مخابىء الأسلحة التي عثر عليها على الأراضي البريطانية. كان صوان يعمل لصالح الموساد.

جاء صوان من قرية صغيرة في ضواحي القدس الشرقية، وأوفد إلى بيروت عام 1978 لدراسة الهندسة المدنية. ومثل بقية الشباب الفلسطيني أرغم على الانضمام إلى إحدى المنظمات الفدائية، واختار كبرى هذه المنظمات «فتح» وأمضى فترة اسبوع في اتباع دورة تدريبية في جنوبي لبنان وتعلّم كيف يرمي من بنادق كالاشنيكوف ويقذف القنابل اليدوية.

بدأت علاقته الرسمية بالإسرائيليين عندما عاد إلى وطنه في ذلك الصيف لزيارة عائلته. كان شقيقه الأكبر إبراهيم قد حذّره من الوقوع في مشاكل إذا علم الإسرائيليون بما قام به في لبنان، واقترح عليه أن يتعاون معهم تفادياً لأيّ مشاكل. كانوا يريدون معرفة الكثير. كان الفلسطينيون الذين يعودون إلى وطنهم من الخارج غالباً ما يذهلون بالملفات المفصلة التي كان يعرفها المحققون الإسرائيليون عن مظاهر حياتهم اليومية. لم يتضح ما إذا كان صوان قد جنّده الشين بيت من قبل، أو ما إذا كانت دوافعه مالية. والثابت أنه في إحدى النقاط التقى ضابطين من الشين بيت ـ اعتمدا اسم الكابتن الياس والرائد يونس ـ في مركز شرطة بيت لحم، وفيما بعد التقاهما مرة أخرى في منزل آمن قرب جبل هرتزل وحدثهما عن حياته في العاصمة اللبنانية.

---

* علي الأدهمي هو الرسام ناجي العلي (المترجم).

أصبح صوان عميلاً مفيداً. عندما أمره رجال منظمة التحرير الفلسطينية بالاتصال برجل فتح في نابلس خلال إحدى زيارته إلى الوطن، حيث كان يتلقى التوجيهات ويقبض المال، أخبره ضباط الشين بيت المشرفون عليه أن يمضي قدماً. أُعطي صوان جهاز تنصت إلكتروني قبل أن يذهب إلى الاجتماع. تم توقيف رجل الاتصال في نابلس بسرعة ولكن لم ينكشف صوان وعاد إلى بيروت حيث أبلغ بأن ينتبه لأن الإسرائيليين قد علموا بأمره.

عاد صوان إلى القدس عام 1982، وتخلّى عن خطة للدراسة في الأردن بسبب وجوب الخدمة العسكرية هناك. عرّفه الكابتن إلياس إلى «موريس» من الموساد الذي دبّر أمر سفره إلى باريس ودفع جميع النفقات بعدما أمضى سنة هناك يدرس اللغة الفرنسية ويكتب التقارير عن زملائه الفلسطينيين إلى ضابط من الموساد يدعى آدم. ذهب صوان إلى بريطانيا للدراسة، ومرة أخرى منح راتباً كبيراً ـ 600 جنيه استرليني في الشهر ـ ونفقات أخرى.

وهناك بدأ عمل الاستخبارات. فقد التقى مصادفة ـ أو بعد تخطيط ـ مع عبدالرحمن مصطفى وهو رائد في القوة 17، وهي الوحدة التي شُكلت لتؤمن الحماية الشخصية لياسر عرفات، ثم أصبحت عملانية بعد حرب لبنان. كان مصطفى «إرهابياً قاسياً متطوراً ومكرساً نفسه للقضية». وذلك على حد قول المحامي البريطاني الذي ادعى على صوان.

كما كان مصطفى مشبوهاً في أنّه تورط في خطف طائرة لوفتهانزا عام 1972. كان يعمل في مكتب جامعة الدول العربية في لندن. تعرف صوّان على مصطفى في بيروت، وعندما تحقق الاتصال بينهما طلب منه ضابط الموساد المشرف عليه أن يحاول تحديد أمكنة ترسانة أسلحة منظمة التحرير الفلسطينية والتي كان من المعتقد أن مصطفى على اطلاع عليها. كانت مهمة حساسة بحيث أرسل عميل إسرائيلي آخر وهو درزي من مدينة مجدل شمس في مرتفعات الجولان يدعى بشير سمارة للعثور على رجل القوة 17. صرّح صوان فيما بعد أنّه كان يسعى في تلك الفترة لتمتين علاقاته مع الموساد لأنه تزوج حديثاً من امرأة إنكليزية ويُريد أن يستقر. وافق ألبرت وهو الضابط المسؤول في الموساد في السفارة الإسرائيلية في لندن وكان مصطفى من أبرز المدعوين لحفلة زفاف صوان في آب/ أغسطس 1986.

غادر مصطفى بريطانيا في نيسان/ أبريل 1987 لكنه أودع الأسلحة والذخائر في شقة صوان في هول حيث كان يعمل بصفة مساعد باحث في كلية همبرسايد للتعليم.

عاد مصطفى إلى بريطانيا في تموز/ يوليو باسم مستعار وطلب من صوان بأن يخزن

عنده مزيداً من الحقائب. كان مصطفى في الحقيقة يخطط لاغتيال علي الأدهمي الذي كانت رسومه الكاريكاتورية حول الفساد في منظمة التحرير الفلسطينية قد سبّبت الأذى لقيادة المنظمة. قُتِل الرسّام الفلسطيني في 12 تموز/ يوليو 1987 خارج مكتب صحيفة القبس في شيلسي. كان مصطفى قد تولى تنظيم فريق الاغتيال المؤلف من 14 شخصاً. فَرّ مطلق النار دون أن يكتشف.

كان صوان في القدس عندما علم بنبأ القتل. أدرك في الحال أن مصطفى يقف حتماً وراءه، وأن هناك مسألة وقت فقط للشرطة البريطانية لتبحث عنه. قرر أن يخبر الإسرائيليين عن الحقائق التي ما تزال موجودة في شقته في هول. أكّد له الشين بيت أنّ ديفيد في السفارة الإسرائيلية في لندن يعالج الموضوع. ارتكب أحدٌ ما خطأ بسيطاً لكنه خطير وذلك بأن نسي أن يخبر الشرطة في مركز الجوازات في مطار بن غوريون بمنع صوان من مغادرة البلاد. فقد غادر فعلاً وعاد إلى بريطانيا في 5 آب/ أغسطس. وبعد أسبوع أوقف. كانت حقائب مصطفى ما تزال داخل شقته، اعتقل بشير سمارة بعد أسبوعين وسئل عن مقتل الأدهمي، وقال للشرطة، مثل صوان، إنه يعمل لصالح الموساد، ومنع من الدخول إلى بريطانيا مرة ثانية «لأن إبعاده تم لأسباب تتعلق بالأمن القومي».

كان أحد المشرفين على صوان في الموساد ياكوف باراد، وهو يعمل تحت غطاء دبلوماسي، يزور إسرائيل في الوقت الذي كان يجري فيه استجواب الفلسطينيين، ووردت رسالة من وزارة الخارجية توضح أنّه لن يُرحب بعودته إلى بريطانيا. تم إبعاد مسؤول إسرائيلي آخر وهو ملحق في السفارة الإسرائيلية يدعى أريه ريغيف بعدما أدين صوان عام 1988 وحكم عليه بالسجن لمدة 11 عاماً. كانا أول إسرائيليين يطردان من بريطانيا. استناداً إلى بعض التقارير فقد تمَّ إبعاد ثلاثة عناصر آخرين من الموساد إلى خارج بريطانيا. ارتبكت وزارة الخارجية الإسرائيلية في القدس وقال متحدث باسمها: «نحن نأسف لأن تكون حكومة صاحبة الجلالة قد رأت من المناسب اتخاذ إجراءات من هذا النوع. إنَّ إسرائيل لم تعمل ضد مصالح بريطانيا».

ربما لا.. لكن جهاز استخباراتها السري قد ارتكب خطأً فاضحاً. إنَّ انكشاف إدارة الموساد لعملاء داخل منظمة التحرير الفلسطينية كان سيئاً بما فيه الكفاية، وقد ضمنت المحاكمة العلنية في لندن الانكشاف أمام أجهزة الإعلام. إنَّ غياب أيّ تفسير إسرائيلي قد أذكى نيران هذه الأفكار التي كانت جاهزة للالتهاب في هذه الظروف. لماذا لم يُزِل الموساد حقائب مصطفى من شقة صوان؟ لو فعلوا ذلك لما أوقف صوان ولما ظهرت التفاصيل المربكة لعمليات الاختراق في أجهزة الإعلام. استناداً إلى أحد المصادر فقد دخل

عملاء الموساد شقة هول. وإذا كان قد حصل ذلك فإنَّ قرار ترك الأسلحة في مكانها قد اتخذ بعد تفكير. يمكن أن يكون الإسرائيليون قد أدركوا أنَّ صوان كان يزاول لعبة مزدوجة، أو ربما حسبوا أن اكتشاف الأسلحة سوف يؤذي منظمة التحرير الفلسطينية، وأنَّ ذلك أهم بكثير مما قد يكشف عن تورط الموساد. وإذا كان هذا قد حصل فإنّه خطأ فظيع في الحسابات.

وعلى أيّ حال تشير الدلائل إلى مزيد من الشروحات المبتذلة. صرّحت مصادر إسرائيلية مطلعة أنّها كانت تنوي إعلام جهاز الأمن البريطاني م15 عن حقائب مصطفى، ولكن البريطانيين عثروا عليها قبل أن يتسنى لهم ذلك. وقد صدرت دعوات غاضبة من أجل إجراء تحقيق سري في قضية صوّان، والتي أدّت إلى انكشاف خطر لعمليات الموساد منذ إخفاق ليلهامر عام 1973. قال مسؤول إسرائيلي كبير: «في مجال النتائج الميدانية، إنها نسخة مصغّرة عن قضية بولارد».

عملية موسى

قبل ظهور الفضائح التي بدأت بقضية بولارد، شهدت أوائل الثمانينات ضربة دراماتيكية موفّقة للموساد أعادتها إلى الأيّام التي كانت إسرائيل تكرّس فيها مواردها السياسية والاستخبارية من أجل جمع اليهود من الشتات. لم تحدث دبلوماسية سرية منذ هجرة اليهود المغربيين في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات، ولا عمليات سرية مثل إحضار الفالاشا، وهم اليهود السود الغامضون، من إثيوبيا إلى إسرائيل.

كانت خلفية هذه العملية غامضة جداً. بعد حرب 1973 قطعت العلاقات بين إثيوبيا وإسرائيل والتي كانت متينة وتحت رعاية الموساد وذلك خلال العمل بنظرية «المحيط» عام 1958. لم يستأنف النظام الماركسي هذه العلاقات بعدما تسلم السلطة عام 1974. وقد عانى اليهود من الفوضى التي تلت الانقلاب. عام 1975 تمَّ الاعتراف رسمياً بأنَّ الفالاشا هم من اليهود، وذلك من قبل كبير حاخامي القدس. وهكذا صار بإمكانهم الحصول على الجنسية الإسرائيلية استناداً إلى قانون العودة، لكنَّ الهجرة من إثيوبيا كانت ممنوعة.

بدأت أعداد صغيرة من الفالاشا بالفرار إلى إسرائيل عبر السودان اعتباراً من نهاية عام 1977، بعدما عقد مناحيم بيغن اتفاقاً سرياً مع الرئيس الإثيوبي منغستو هايلي مريام، تغمض بموجبه إثيوبيا أعينها عن هجرة اليهود مقابل استئناف إمدادات الأسلحة الإسرائيلية. انتهت هذه الترتيبات المتبادلة بارتباك متبادل في شباط/ فبراير 1978 عندما أكد وزير الخارجية موشي دايان علناً ودون انتباه أنَّ الأسلحة ما تزال تُرسل إلى أديس أبابا.

في أوائل الثمانينات اضطهدت السلطات الإثيوبية الفالاشا، وقد زاد الأمور سوءاً الجفاف والقحط والمجاعة في مقاطعة غوندا، وأعمال النهب التي رافقت الحرب بين الحكومة المركزية وثوار أريتريا وتيغريا.

وضع الموساد كل جهوده في عملية الهجرة من إثيوبيا. عام 1980 استخدمت الرشاوى على نطاق واسع لضمان تعاون السلطات السودانية، حيث كان السودان الطريق السري الوحيد للخروج من إثيوبيا. تصرّف بعض المسؤولين السودانيين دون اقتناع، والبعض الآخر وبكل بساطة تلقى الرشاوى. قام عملاء الموساد - ومنهم من يتكلم اللغة العربية باللهجة السودانية - بتزوير الوثائق وشراء وثائق أخرى مثل إجازات سفر داخلية، واستأجروا آليات ومنازل آمنة وسلموا الأموال لتمويل نفقات تنقلات العدد الكبير من اللاجئين. في ذروة العملية، أيّ في أوائل العام 1985، كان هناك عشرون عميلاً للموساد يعملون داخل السودان.

في نهاية عام 1982 نقل الموساد 2000 عنصر من الفالاشا، وفي نهاية عام 1984 وصل حوالى 7 آلاف منهم إلى إسرائيل. كان جهاز أمن الدولة السوداني يعرف كل شيء عن العملية، وكذلك كان الرئيس السوداني جعفر النميري. كانت مسألة الهجرة الإثيوبية أحد المواضيع الرئيسية في جدول أعمال اللقاء السري الذي استمر يوماً بين النميري ووزير الدفاع الإسرائيلي أرييل شارون في دولة إفريقية ثالثة، والذي عقد في أيار/ مايو 1982 قبل الغزو الإسرائيلي للبنان. وقد قدمهما الواحد للآخر المليونير السعودي عدنان خاشقجي.

تم إعداد آلية عمل في الخرطوم لتنسيق مختلف معظم مظاهر هذا الخروج ولتأمين التسهيلات في الترانزيت. كان هذا يشبه تماماً تعاون السلطات المغربية من أجل خروج الجماعة اليهودية من المغرب قبل 25 سنة. نُقل الفالاشا إلى الساحل السوداني بواسطة زوارق صواريخ إسرائيلية من نوع «سار»، ثم انتقلوا إلى معسكرات للاجئين في شرقي السودان وفي إثيوبيا نفسها. في العديد من الحالات كانت طائرات نقل من طراز هيركوليس تابعة للقوات الجوية الإسرائيلية - ولا تضع أية علامة تشير إلى هويتها - تهبط في مطار صحراوي ثم تنقل اللاجئين مباشرة من السودان إلى إسرائيل.

لكن العملية كانت بطيئة جداً. في الأشهر الأولى من عام 1984 ازداد تدفق اللاجئين، وفي ذلك الوقت تغيّرت درجة تعاون السودانيين نحو الأسوأ. صار النميري أكثر حذراً منذ اغتيال السادات في تشرين الأول/ أكتوبر 1981، وكان قلقاً من أن يكتشف الإخوان المسلمون ما يحدث ويكشفوا علاقته السرية مع العدو الصهيوني.

مارست إسرائيل ضغطاً عبر الولايات المتحدة وذلك لإكمال إخراج الفالاشا دون تعريض مؤسسات الموساد التي بنيت في السودان لأي خطر. أخيراً جرت الترتيبات مع وكالة المخابرات المركزية الأميركية، ولعبت السفارة الأميركية في السودان دوراً رئيسياً. وافق السودان على السماح برحلات جوية مباشرة من مطار الخرطوم الدولي إلى بلجيكا ثم إلى إسرائيل. وهكذا أقلعت عشرات الرحلات من السودان مروراً ببروكسيل إلى تل أبيب وحملت 8 آلاف من الفالاشا بين نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 1984 وأول أسبوع من كانون الثاني/ يناير 1985 عندما انكشف سر عملية موسى أخيراً.

13
الإنتفاضة
1987 - 1990

لم تؤد «حرب الخيار» الإسرائيلية في لبنان إلى تدمير منظمة التحرير الفلسطينية مع أنها وجّهت ضربة مؤلمة إلى الإمكانيات العملانية لها. في الأشهر التسعة الأولى من عام 1984 واستناداً إلى رئيس أمان الجنرال يهودا باراك قام الشيعة في لبنان بـ 80,% من الهجمات ضد الجيش الإسرائيلي ومعظمهم من حركة أمل، مع أنَّ هذا التيار كان يتعرض لتغطية متزايدة من حزب الله المدعوم من إيران. مع ذلك وبحلول صيف 1985 عندما سحبت القوات الإسرائيلية ما تبقى من قواتها المقاتلة تاركة وراءها شريطاً حدودياً ضيقاً يُعرف «بالحزام الأمني» بدا واضحاً أنَّ المقاتلين الفلسطينيين ما زالوا يشكلون تهديداً على الرغم من تبعثر معظم رجالهم وزعمائهم بين تونس وبغداد واليمن الشمالية والجزائر.

أدّى انشقاق الجماعات المناهضة لعرفات إلى تقوية النزعة الموالية لسوريا في المعسكر الفلسطيني وزيادة المنافسة بين مختلف المنظمات. بدأ تركيز النضال يتغيّر تدريجياً، بما أنَّ جنوبي لبنان لم يعد قاعدة فعالة للعمليات الفلسطينية ضد إسرائيل، فقد انتقل التركيز نحو الخارج، وكان الوضع مشابهاً لما حدث بعد طرد منظمة التحرير الفلسطينية من الأردن وإنما بدرجة أقل.

فتحت جبهة جديدة على البحر بينما كان الفلسطينيون يحاولون العودة إلى لبنان لدعم وتموين وحداتهم هناك وشنٍّ هجماتٍ عبر البحر ضد إسرائيل. بدأت البحرية الإسرائيلية بلعب دور أساسي في منع الزوارق المطاطية التي كانت تستخدمها أجنحة منظمة التحرير الفلسطينية وخاصة «فتح» التي كانت تملك سلاحاً بحرياً بدائياً.

في آذار/ مارس 1985 أُسرت سفينة تدعى «خليل 1» قرب قبرص تم توقيف أربعة

رجال على متنها وحوكموا فيما بعد بتهمة الانتماء إلى القوة 17 في فتح كان أحدهم ويدعى «أبو النور» مسؤول مكتب القوة في تونس والذي كان يلعب على حد اعتقاد الإسرائيليين دوراً حاسماً في التنسيق بين العناصر المشتتة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

في نيسان/ أبريل اعترض الإسرائيليون السفينة التجارية «أتافوريوس» التي أبحرت من الجزائر لشن غارة على وزارة الدفاع الإسرائيلية عشية احتفالات عيد الاستقلال وأغرقتها. كان الفلسطينيون ينوون النزول من السفينة الأم واستخدام زوارق تجديف سريعة، والنزول على الشاطىء والتوجه بعد ذلك إلى الهدف. كان أبو جهاد، وهو نائب عرفات وقائد جميع النشاطات العسكرية في منظمة التحرير الفلسطينية، المخطّط الأساسي. وقد قتل في الهجوم الإسرائيلي الذي جرى على بعد 100 ميل عن الشاطىء أكثر من 20 راكباً وأسر ثمانية رجال وجرت محاكمتهم سراً في إسرائيل. وقد كان لاجتماع الحظ والمثابرة والمعلومات الدقيقة نتائج ممتازة، فيما كانت عمليات الاعتراض البحري تتتابع. في شهر آب/ أغسطس جرت عمليتان.

كان ما حدث ليلة 11 أيلول/ سبتمبر 1985 نموذجياً. أوقف زورق دورية بحري إسرائيلي زورقاً يدعى «أوبورتشونيتي» في منتصف الطريق بين بيروت وقبرص. ووُجد فيصل أبو شارة ـ وهو من كبار مسؤولي القوة 17 ـ يختبىء داخله. تمَّ نقل فيصل إلى الزورق الإسرائيلي وقُيِّدت يداه وغطي رأسه. من ثمَّ تعرض للتحقيق في الجيش الإسرائيلي وفي الشين بيت لمدة أشهر بينما كان في الاعتقال الإداري. كان «التوقيف في أعالي البحار» يجري بموجب نموذج خاص مُوقع من قبل وزير الدفاع. أخيراً حكم على أبو شارة بالسجن لمدة 8 سنوات بتهمة الانتماء إلى منظمة معادية.

في خريف 1985 عملت الحرب السرية في البحر كخلفية لسلسلة من الأحداث الدموية والدراماتيكية، وأدّت إلى إعطاء الإرهاب الفلسطيني الذي كان يذبل فرصة حياة جديدة، وقدمت للمجموعة الاستخبارية الإسرائيلية سلسلة من التحديات.

غارة تونس

في صباح يوم الثلاثاء الواقع فيه 1 تشرين الأول/ أكتوبر 1985 قصفت طائرات إسرائيلية من طراز ف ـ 15 مقر قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في حمام الشط جنوبي شرقي تونس، كان الهجوم الإسرائيلي إنجازاً تقنياً فذاً تضمنّ التحليق لمسافة 1900كم ثمّ العودة وعمليات تزويد بالوقود جواً ومفاجأة سياسية واستخبارات بالغة الدقة.

جاءت الغارة الإسرائيلية كانتقام مباشر لمقتل ثلاثة شبان إسرائيلين كانوا في رحلة

سياحية على متن يخت في مرفأ لارناكا في قبرص في يوم الغفران المصادف في 25 أيلول/ سبتمبر. أقدم ثلاثة أعضاء في القوة 17 التابعة لفتح، ومن ضمنهم رجل إنكليزي يدعى أيان دافيد سوني، على قتل الثلاثة ببرودة تامة من دون رفع المطالب المعتادة لإطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين من السجون الإسرائيلية.

كانت قبرص، والتي يسهل على الإسرائيليين والعرب الوصول إليها، نقطة اتصال حساسة وخطرة في حرب الاستخبارات والإرهاب بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. لكن الدلائل أثبتت أنّ الإسرائيليين الثلاثة لم يكونوا من الموساد كما ادعى الفلسطينيون، وقد ذكرت صحيفة بريطانية خطأً أنّ اسم المرأة الضحية - وهي استر بالزور- على أنه سيلفيا رافايل وهي عميلة للموساد من مواليد جنوبي إفريقيا كانت قد اعتقلت في قضية ليلهامر عام 1973. كانت سيلفيا في الواقع على قيد الحياة وتعيش في النرويج.

كانت القوة 17 والتي يقع مقر قيادتها في عمان قد هددت منذ بعض الوقت بالقيام بمثل هذا الهجوم إذا لم تطلق إسرائيل سراح نائب قائد القوة واثني عشر رجلاً آخر والذين اعتقلوا في البحر بينما كانوا في طريقهم من قبرص إلى جنوبي لبنان. كانت الصورة في إسرائيل قبيحة. علّقت صحيفة معاريف: «إذا كان هناك حاجة إلى إثبات إضافي أن الحرب في لبنان لم تحل مشاكل الإرهاب، فقد جاء هذا الإثبات من لارناكا. وإذا كان هناك حاجة إلى إثبات إضافي من أنّ الفلسطينيين ليسوا ناضجين لمفاوضات السلام، فقد توضح ذلك أيضاً. يمكن أن يكون ياسر عرفات قد استنكر هذا العمل ولكن من الصعب جداً أن نصدقه».

اجتمع مجلس الوزراء المصغّر في جلسة خاصة في اليوم الذي تلا حادثة الاغتيال في لارناكا، وانضمّ إلى المجتمعين رئيس الأركان العامة في الجيش الجنرال موشي ليفي ورئيس أمان الجنرال يهودا باراك وقائد القوات الجوية الإسرائيلية الجنرال عاموس لابيدوت، والذين عرضوا خطة للإغارة على مقر قيادة منظمة التحرير الفلسطينية قرب تونس. شرح لابيدوت أنّ هناك فرصة ضئيلة أمام القوت الجوية التونسية ونيران الأسلحة المضادة للطائرات للتدخل والمقاومة. كانت المشكلة الوحيدة التي توقعها هي المصاعب التقنية الناشئة عن رحلة الطيران الطويلة. أراد إسحق رابين وزير الدفاع أن يضرب بسرعة وأن يستغل حالة التعاطف العالمي مع إسرائيل بعد حادثة لارناكا.

سقطت القنابل على مقر قيادة عرفات وعلى مواقع عسكرية أخرى في حمام الشط ومن ضمنها بناية تستخدمها القوة 17. قال باراك فيما بعد إنّ وجود عرفات أو غيابه «لم

يكن عاملاً في الخطة». وكما توقعت أمان لم يحدث أيّ تدخل لا من القوات الجوية التونسية ولا من النيران الأرضية، لأنَّ الرادار التونسي كان متوقفاً عن العمل، مع أنّه لم يكن واضحاً ما إذا كان ذلك نتيجة لعطل أم لتشويش إسرائيلي. قتل 75 شخصاً من بينهم 60 عضواً في منظمة التحرير وجُرح ما بين 40 و60 شخصاً. قالت المصادر التونسية إنّ عدداً كبيراً من المدنيين كانوا من بين القتلى.

يعود الفضل في نجاح الهجوم الجوي الإسرائيلي إلى المعلومات المفصلة عن مقر قيادة المنظمة، ومن ضمن ذلك المصادر البشرية التي أشارت إلى الوظيفة المحددة لكل بناية. أصبحت تونس هدفاً استخبارياً هاماً بالنسبة إلى إسرائيل منذ أن نقلت قيادة المنظمة مقرها إلى هناك عام 1982. استناداً إلى أحد المصادر: «قيل لبعض المصادر الكبيرة والذين كانوا يعملون بدافع الجشع إنهم يعملون فعلاً لصالح الاستخبارات الإسرائيلية. تم تجنيد مسؤولين تونسيين على مستوى عال بطرق مزيفة، وكانوا يعتقدون أنهم يساعدون أجهزة الاستخبارات الأوروبية». في أواسط العام 1985 كانت شبكة الموساد قد نمت وضمت منازل آمنة ومخابىء أسلحة ونظام اتصالات سري. عندما ظهرت قضية جوناثان بولارد قبل أسابيع قليلة من الهجوم. قالت تقارير إنّ الجاسوس الأميركي أعطى للإسرائيليين معلومات استخبارات مفصلة حول أنظمة الدفاع الجوي في كل من ليبيا وتونس، وهذا ما سهَّل التخطيط للغارة. كان بولارد نفسه يعتقد أنَّ هذا قد حصل فعلاً، مع أنَّ رابين نفى بشدة هذه الرواية. وكما حصل في الهجوم على المفاعل النووي العراقي قبل أربع سنوات كان هناك مخاوف سياسية قليلة ولا تزيد عن إدانة إسرائيل في الأمم المتحدة.

قضية أكيلي لاورو

لم يكن الانتقام بعيداً. بعد أقل من أسبوع على غارة تونس أي في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 1985 سيطر أربعة أعضاء من جبهة التحرير الفلسطينية التي يرئسها محمود عباس (أبو العباس) على سفينة إيطالية تدعى أكيلي لاورو، بعد قليل من إبحارها من الإسكندرية في طريقها إلى مرفأ أشدود الإسرائيلي، وكانت تلك أكبر عملية قرصنة بحرية يشهدها العالم منذ 25 سنة، وكان على متن السفينة 454 راكباً لتمثيل هذه الدراما. بدا أنَّ الخاطفين الأربعة قد خططوا للإبحار نحو أشدود، ولكن عندما اكتشفهم طاقم السفينة قبل الأوان أجبروا السفينة على الإبحار باتجاه سوريا. على أيّ حال رفضت السلطات السورية السماح لهم بدخول مرفأ طرطوس. عندها قتلوا أميركياً يهودياً مقعداً يدعى ليون كلينغهوفر وألقوا جثته في البحر، ثم أمروا السفينة بالتوقف في بور سعيد على الطرف الشمالي لقناة السويس وذلك في 9 تشرين الأول/ أكتوبر.

سبّبت عملية الخطف البحرية هذه إرباكاً شديداً لياسر عرفات. كانت جماعة «أبو العباس» تحتل موقعاً حرجاً داخل منظمة التحرير الفلسطينية. كانت ممثلة داخل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وكانت قد حضرت الجلسة الأخيرة للمجلس الوطني الفلسطيني - (برلمان منظمة التحرير الفلسطينية) في عمان في تشرين الثاني/ نوفمبر 1984 عندما قاطعت هذه الجلسة ست منظمات موالية لسوريا. لكنّ «أبو العباس» لم يكن سعيداً بالتوجه الدبلوماسي الذي اتخذه عرفات وخصوصاً حول اتفاقه مع الملك حسين على استراتيجية مفاوضات مشتركة لمحادثات السلام. منذ اللحظة التي بدأت فيها الحادثة قامت إسرائيل ببذل كل طاقاتها من أجل إعطاء انطباع بأنّ منظمة التحرير - ككل - تقف وراء العملية، واستخدمت لأجل ذلك إمكانياتها الاستخبارية وقدرتها على مراقبة الأحداث وتتبعها.

على عكس عناصر القوة 17 في لارناكا طالب خاطفو أكيلي لاورو بإطلاق سراح السجناء الفلسطينيين المعتقلين في السجون الإسرائيلية، وقد أصدروا لائحة من خمسين إسماً على رأسها الرجل الذي قاد فريقاً من أربعة رجال إلى شاطىء نهاريا في نيسان/ أبريل 1979، حيث قتلوا رجلاً وابنته البالغة من العمر خمس سنوات، وكانت زوجة الرجل سمارا رهاران مختبئة في غرفة خلفية، قد خنقت ابنتها البالغة من العمر سنتين عندما كانت تحاول منعها من الصراخ حتى لا يكتشفها الإرهابين ويقتلوهما أيضاً.

لم تكن المفاوضات مطروحة خصوصاً بعد الضجة التي رافقت إطلاق سراح 1150 أسيراً لبنانياً وفلسطينياً مقابل إطلاق سراح ثلاثة جنود إسرائيليين في أيار/ مايو وقد تعرضت الصفقة الكبيرة وغير المتكافئة التي أجريت مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة التي يرئسها أحمد جبريل - إلى انتقادات واسعة، وشعر العديد أنّها حصلت بسبب الضغط الشديد الذي مارسته عائلات الجنود المحتجزين. سمح لحوالى 500 فلسطيني من الذين أطلق سراحهم بالعودة إلى منازلهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكان الشين بيت قد عارض بشدة هذا البند من الصفقة. كان أحد هؤلاء قد سجن بسبب اشتراكه في عملية نهاريا والتي أُحيت ذكراها جبهة التحرير الفلسطينية في كتيّب صغير فاخر. إنّ عدم وجود أيّ مواطن إسرائيلي على متن السفينة أكيلي لاورو جعل الأمور أسهل.

أجرت إسرائيل اتصالاً سريعاً بالولايات المتحدة التي وضعت قواتها في شرق المتوسط بحالة الإنذار القصوى منذ أن علمت بنبأ الخطف. أقام أميرام نير مستشار بيريز لشؤون الإرهاب علاقة وثيقة مع الكولونيل أوليفر نورث من مجلس الأمن القومي والذي كان ينسق في الطرف الأميركي من الأزمة. وكان هناك قنوات أخرى من ضمنها الملحق

العسكري في السفارة الإسرائيلية في واشنطن الجنرال أوري سيمحوني.

وصلت السفينة إلى بور سعيد يوم 9 تشرين الأول/ أكتوبر ونزل الخاطفون وأبو العباس بنفسه إلى زورق صغير. استسلم الخاطفون إلى المسؤولين المصريين ومسؤولي منظمة التحرير الفلسطينية بعدما تلقوا وعداً بالمعاملة الحسنة وتسهيل خروجهم من البلاد. في البدء كانت نهاية هذه الدراما انتصاراً لوساطة منظمة التحرير الفلسطينية، وقال أحد المسؤولين في تونس «نجاح لدبلوماسية منظمة التحرير الفلسطينية» ولكن ذلك كان قبل تأكيد نبأ وفاة كلينغهوفر وقبل أن تكتشف أجهزة المراقبة ازدواجية المسؤولين المصريين.

كانت مراقبة إسرائيل ووكالة الأمن القومي في الولايات المتحدة للاتصالات المصرية قوية وناجحة، مع أن التقارير الإسرائيلية كانت تصل إلى واشنطن بعد 15 دقيقة من التقارير الأميركية، وكان أوري سيمحوني يمرّرها فوراً إلى وزارة الدفاع. عندما أوقف الخاطفون أكّدت الولايات المتحدة أنّه يجب إحضارهم للمحاكمة. صَعَدَ السفير الأميركي في القاهرة نيقولاس ڤيليوتيس على متن السفينة في 10 تشرين الأول/ أكتوبر وسُمِع يقول على خط مفتوح للسفارة الأميركية في القاهرة: «قل لوزارة الخارجية إننا نطلب محاكمة أبناء الكلبة». قال الرئيس حسني مبارك في تصريح علني إنَّ الفلسطينيين الأربعة قد غادروا البلاد. لكن الاعتراضات الراديوية التي أمَّنت معلومات آنية، كشفت أنهم ما يزالون في مصر وأنّ مبارك اعتقد أن وزير الخارجية الأميركي جورج شولتز «مجنون» عندما فكّر بأنّ مصر البلد العربي تجرؤ على تسليمهم، دبَّر مبارك للفلسطينيين رحيلهم سراً على متن طائرة تابعة لشركة مصر للطيران في 11 تشرين الأول/ أكتوبر. تمَّ اعتراض الطائرة من قبل أربع طائرات مقاتلة من على متن حاملة الطائرات ساراتوغا، وأرغمت على الهبوط في قاعدة سيغونيلا الجوية التابعة لحلف الأطلسي في جزيرة صقلية. اعتقلت السلطات الإيطالية الخاطفين، ومع ذلك أطلق سراح «أبو العباس» وأحد مساعديه. في روما سقطت حكومة بينتو كراكسي بعد الضجة التي أعقبت إطلاق سراح «أبو العباس».

بعد بضعة أيام وفي مقابلة تلفزيونية غير عادية كشف رئيس أمان الجنرال يهودا باراك كيف عرفت الاستخبارات الإسرائيلية بالأمر. قدم باراك تسجيلاً لحديث دار بين الخاطفين على متن السفينة و «أبو العباس» على الشاطىء. شرح باراك أنَّ هذا الحديث قد جرى في 9 تشرين الأول/ أكتوبر عندما بدا واضحاً أن العملية قد فشلت، ولكن قبل أن تقبل منظمة التحرير تحمّل المسؤولية عن هذا الهجوم وكانت ما تزال تحاول إلصاق التهمة بمنظمة صغيرة منبثقة عن جبهة التحرير الفلسطينية ومدعومة من سوريا. كانت المحادثات مرمّزة لكن «أبو العباس» الذي كان يستخدم اسم «أبو خالد» على حد قول الإسرائيليين،

بدا من هذا الشريط أنَّه يعرف الخاطفين بأسمائهم الأولى، وأنه يدرك خطتهم الأساسية. أعطاهم تعليمات وعندما تأكدوا فعلاً أنّه هو من يتحدث إليهم من بور سعيد تقيدوا بها تماماً.

في الحقيقة لم يكن ما كشفه باراك سراً كبيراً، فقد سمع الصحافيون الذين كانوا يغطون الأحداث من بور سعيد بالضبط الحديث نفسه الذي ورد على الشريط ـ وذلك بفضل عميل شركة لويد ـ وقد لاحظوا بوضوح الطلب الذي وجهه أحد الخاطفين حول «أبو خالد»: «أريد إشارة أنّه هو الشخص». وقد اعتبر أنّ ذلك يعني أنّ الخاطفين أرادوا أن يتأكدوا من أنَّهم يتعاملون مع فريق صديق. إنَّ الأهمية الحقيقية لما كشفه الإسرائيليون هو أنَّهم حددوا أنَّ «أبو خالد» لم يكن سوى «أبو العباس» شخصياً وهذه الحقيقة جعلت ادعاء التوسط لا معنى له.

حقَّقت إسرائيل فائدة سياسية كبيرة من شريط أمان. قال بارك «إنَّ «أبو العباس» كان متورطاً حتى أذنيه في تخطيط وتنفيذ وقيادة هذا الهجوم، وإنَّه ليس شخصية هامشية، بل هو من أقرب الناس إلى عرفات ويقع مركز قيادته في تونس في حمام الشط على بعد أقل من 100م من مركز قيادة عرفات الذي كان قد دُمِّر في الغارة على تونس. إنَّ «أبو العباس» عضو في أعلى هيئة عملانية في منظمة التحرير وهي اللجنة التنفيذية المؤلفة من عشرة أعضاء».

تتجه كل وكالة استخبارات عادة إلى إخفاء مصادرها وطرقها وكذلك درجة قدرتها على مراقبة العدو، ولذلك لم يتخذ قرار الكشف عن شريط أكيلي لاورو بسهولة بل تطلب موافقة رابين شخصياً.

على الرغم من انزعاج العديد من ضباط أمان فإنَّ هذا الشريط يستحق النشر. وكانت السابقة الوحيدة هي نشر المحادثة بين الملك حسين والرئيس عبدالناصر في حرب 1967. ألمح باراك أيضاً أنَّ إسرائيل تعاونت مع الولايات المتحدة بشكل وثيق خلال الأزمة. وقد أرسلت نسخ من الشريط إلى الأميركيين والإيطاليين. لقد أنتجت الاستخبارات الإسرائيلية بندقية مدخنة. طار شيمون بيريز إلى واشنطن بعد يوم من ظهور باراك على التلفزيون الإسرائيلي واستغل ذلك. وكان أوّل لقاء له مع مدير وكالة المخابرات المركزية الأميركية وليم كايسي.

الهدف الأردن

كان كشف أمان لشريط أكيلي لاورو الطلقة الأولى في مرحلة جديدة وشديدة من

الهجوم السياسي والإعلامي الإسرائيلي ضد منظمة التحرير الفلسطينية. بعد حادثة القتل في لارناكا والهجوم الانتقامي على مقر قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، سعت الحكومة للاستفادة من هذه الأحداث. وقد لُسِع عرفات من قرار الحكومة البريطانية بإلغاء زيارة كان من المقرر أن يقوم بها اثنان من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير إلى لندن، وبدا أنَّ التقدم الدبلوماسي الذي حقّقه أصبح موضوعاً لإعادة النظر. وعندما صرح رسمياً في أثناء زيارته للقاهرة في أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر 1985 عن إنهاء جميع «أشكال الإرهاب» رفض الإسرائيليون هذا التصريح واعتبروه «دون أيّ معنى» خصوصاً أنَّ زعيم منظمة التحرير الفلسطينية قد استثنى المقاومة المسلحة في «الأراضي العربية المحتلة». وبعد ذلك ببضعة أيّام أضاف صلاح خلف «أبو أياد» بأنَّ ذلك يعني «كل فلسطين».

بقي التركيز على إرهاب منظمة التحرير الفلسطينية على جدول الأعمال، ولكن الخوف التالي جاء من عدو عرفات اللدود «أبو نضال» في 27 كانون الأول/ ديسمبر 1985 عندما كان العالم ما يزال يحتفل بعيد الميلاد، قام مسلحون من جماعة «أبو نضال» بإطلاق النار على الركاب المتوقفين أمام مكتب شركة العال في مطاري روما وفيينا حيث قتل 19 شخصاً بينهم خمسة أميركيين. وفي نيسان/ أبريل، لعبت إسرائيل دوراً داعماً كبيراً في الغارة الأميركية على أهداف داخل ليبيا التي ساد الاعتقاد أنها تدعم «أبو نضال» كانت محاربة الإرهاب رائجة كمفهوم عريض، وقد ركبت إسرائيل هذه الموجة في ذروتها بفضل الاستخبارات الجيدة.

انتقلت إسرائيل إلى الهجوم لأنَّ تراجع منظمة التحرير الفلسطينية شكّل فرصة مناسبة لشق التحالف الصعب بين ياسر عرفات والملك حسين ومحاولة جرِّ الأردن إلى محادثات سلام. لقد كانت إسرائيل راضيةً عن عدم انضمام الأردن إلى الدول العربية في إدانة الاعتراض الأميركي للطائرة المصرية التي تحمل خاطفي أكيلي لاورو. وتبنّت إسرائيل شعار «تحسين نوعية الحياة في الأراضي المحتلة» وذلك في محاولة لحثّ الحسين على أن يتصرف بمفرده في الشأن الفلسطيني. في تشرين الثاني/ نوفمبر 1985 وكجزء من هذه الاستراتيجية وافقت إسرائيل على تعيين رجل الأعمال الفلسطيني ظافر المصري ليحل مكان ضابط في الجيش الإسرائيلي في وظيفة رئيس بلدية نابلس وهي أكبر مدن الضفة الغربية، وكان هذا الأخير يمارس هذه الوظيفة منذ إبعاد بسام الشكعة عام 1982.

كانت البيانات الرسمية الإسرائيلية تركز منذ بضعة أشهر على موضوع تدعيم وجود منظمة التحرير الفلسطينية في عمان، وكيف أثّر ذلك في الوضع الأمني في الضفة الغربية

وغـزة. بين نيسـان/ أبريـل 1985 ونيسان/ أبـريل 1986 ازدادت «الأعـمال الإرهابيـة» في الأراضي المحتلة بنسبـة 52% عن السنة الفـائتة، وكـان هناك ارتفـاع واضـح في استخـدام آلات التفجير المتطوّرة. قال شموئيل غورين منسق العمليات الحكومية في الأراضي المحتلة في أيلول/ سبتمـبر 1986: «يقوم الأردنيون بمحاولات معقـولة من أجـل إحبـاط محـاولات منظمة التحرير الفلسطينية لإرسال جماعات مسلحة وصواريخ كاتيـوشا عـبر النهر. إنهم لا يجهدون لمنع الاتصالات بين سكـان الأراضي المحتلة ومكاتب منـظمة التحـرير. . . يكفي لأيّ أحد في الأردن أن يدفـع الأموال ويؤمن أجهـزة الاتصال والتعليـمات وذلك ليـزيد في النشاطات المعادية.

بعد عملية أكيلي لاورو عرض يهودا باراك رئيس أمان رأيه بصورة أكثر تفصيلاً:

«إنَّ وجود مقر قيادة منظمة التحرير الفلسطينية عبر النهـر هو العـامل المركزي وراء ارتفـاع عدد الهجـمات في المناطق التي نسيـطر عليها. . يستيقظ الشخص عنـد الصباح في منزله في نابلس والخليل ثم يقوم برحلة إلى عـمان لمدة سـاعتين ويـذهب إلى جبل الحسـين حيث توجد بناية من أربع طبقات تحمل لافتة كبيرة: منظمة التحريـر الفلسطينيـة، مكتب القائد العام والذي هو عرفات لا غيره. وهناك يلتقي مع «أبـو جهاد» أو «أبـو الطيب» ثم يتجه من هناك إلى شقة في عمان نفسهـا، وبالتحـديد في منـطقة سكنيـة أو إلى منزل «أبـو الطيب» في ضاحية جبل نـزوه قبل بضـع مئات من الأمتـار من قصر الملك حسين. يتلقى الأموال اللازمة للعملية ويتلقى تقارير وتوجيهات حـول المشاكـل التي يواجههـا في الأعمال التحضيرية. يمكنه أن يتدرب ويتلقى تعليـمات حول كيفيـة تهريب المعـدات القتاليـة. وفي مساء اليوم نفسه يعود إلى منزله. وإذا حدث خطأ ما يمكنه العودة في اليوم التـالي إلى عمان في رحلة سريعة ويعود مسـاء اليوم نفسـه بعد أن يـذلِّلَ الصِعـاب. وهذا لا يمكن أنَّ يتم بسهولة إذا جرى من تونس».

كـان باراك يبـالغ حتـماً، وكان هنـاك تناقض ظـاهـر في عـرضـه المتقن: إذا كـانت إسرائيل تعرف هذا المقدار الكثير عن كيفية عمل منظمـة التحريـر الفلسطينيـة في الأردن، وكيف أقامت قيادة عمـلانية لنشـاطاتهـا في الأراضي المحتلة ـ وهي نقطة ركـز عليها رئيس أمان وذلك بذكر أسـماء أشخاص مهمين وأمكنـة محددة ـ عنـدها وبكـل تأكيـد لن يكون التهديد بهذا الحجم الكبير الذي يتحدث عنـه. وقد سلَّم بـأنّ مهاجمـة مقر قيـادة منظمـة التحرير الفلسطينية في الأردن يتطلب «شروطاً ليس لها علاقة بالإرهاب وحده».

أخيراً جرى الالتفات إلى الإنذارات الإسرائيلية. في شباط/ فبراير 1986 فقـد الملك حسـين صبره مـع عرفـات الذي رفض أن يرضخ لشروط الـولايـات المتحـدة وأن يقبـل

قرارات الأمم المتحدة التي تعترف بإسرائيل. أعلن الملك حسين أنه لم يعد باستطاعته العمل مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية «إلى أن يأتي وقت يحترمون فيه كلمتهم وتعهداتهم ومصداقيتهم». وأعلن عن موت اتفاق عمان الذي وقع في العام الفائت، وتبع ذلك سلسلة من التراجعات. أصلح الملك حسين أموره مع سوريا، وهي عدو عرفات وبدأت مخابراته العسكرية تدعم علناً العقيد عطاالله عطاالله ـ أبو الزعيم ـ وهو منشق ضد عرفات ويتمركز في عمان، وطالب استبدال عرفات في قيادة المنظمة. وقد جرت محاولات غير رشيقة للحصول على تصاريح بالولاء للملك من وفود من أعيان الضفة الغربية. في تموز/ يوليو أمر الأردن بإقفال 25 مكتباً لحركة فتح ولمنظمة التحرير الفلسطينية في المملكة، وأعطي خليل الوزير «أبو جهاد» نائب عرفات مهلة 48 ساعة لمغادرة البلاد. قال شيمون بيريز «كل ما جرى بعد ذلك كان أفضل لنا جميعاً». كان أبو جهاد قائداً للقطاع الغربي في حركة فتح ـ وهي الوحدة العملانية الرئيسية للنشاطات داخل الأراضي المحتلة وإسرائيل ـ استناداً إلى الاستخبارات الإسرائيلية كانت لجنتا التجنيد 77 و88 تعملان تحت إمرته وهما لجنتان صغيرتان بالغتا السرية.

كريات شمونة: ستة ـ واحد

في الساعة 10,30 من مساء 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 1987 حلَّق عضو شاب في منظمة أحمد جبريل ـ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة ـ في طائرة شراعية واجتاز الحدود اللبنانية بصمت وهبط في حقل من الأشواك شرقي المدينة الإسرائيلية الشمالية كريات شمونة. وخلال الدقائق التالية، قُتِلَ سِتة جنود إسرائيليين وجرح سبعة آخرين في معسكر للجيش قريب من مكان هبوطه ثم قُتِلَ. كانت صدمةً مؤلمة، فعلى الرغم من التحذيرات المسبقة حول احتمال تسلل الإرهابيين، والتي وصلت إلى قيادة المنطقة الشمالية، لم تتخذ التدابير الكافية لمواجهة هذا التهديد. كانت ليلة الطيار الشراعي كما عرفت الحادثة في إسرائيل، دفعة معنوية ضرورية للفلسطينيين. وكانت أيضاً حافزاً لتطورات أكثر خطورة.

ساهمت أحداث أخرى في خلق أجواء ناضجة لمقاومة شديدة ضد الإسرائيليين. في ذلك الشهر عقدت قمة عربية في عمان وكانت منهمكة بحرب الخليج بين العراق وإيران بحيث أنَّ القضية الفلسطينية ـ والتي كانت لسنوات عديدة محكاً للتضامن العربي ـ وضعت بالكاد على جدول الأعمال. كانت الأراضي العربية المحتلة وخصوصاً قطاع غزة في حالة غليان واضطراب.

كان عناصر الشين بيت في غزة يعملون منذ وقت ضد أعمال عنف بالغة السرية

يقوم بها مسلحون إسلاميون ينضمون إلى منظمتين متنافستين: الجهاد الإسلامي التي ترتبط بحركة فتح، ومجموعة إسلامية تدعى «مجمع» والتي اتبعت المثل الإيراني الأصولي وأسست شبكة عمل في المراكز الاجتماعية والثقافية وتركزت بشكل خاص في المساجد. كانت الجهاد الإسلامي أكثر احترافاً؛ كانت منظمة بشكل خلايا حيث يعرف كل عضو رئيسه المباشر فقط، ونجحت في الحصول على الأسلحة والمتفجرات ومعظمها تمَّ شراؤه من مجرمين يهود. كانت الاتصالات السرية مع الأردن تجري عبر رسائل تُلَفُّ داخل أكياس نايلون ويبلعها مراسلون ثم يجتازون نهر الأردن. أوقف العديد من أعضائها في آب/ أغسطس 1986 لكن قائد الجماعة فرَّ بواسطة زورق صيد إلى مصر. ازداد اهتمام الشين بيت بعدما طعن ثلاثة إسرائيليين حتى الموت في غزة. في نهاية عام 1986 كان عدد المشبوهين بانتمائهم إلى هذه الحركة والذين اعتقلوا 60 شخصاً.

في أيار/ مايو هرب ستة سجناء من تنظيم الجهاد من داخل جناح سري في سجن غزة، وغادر اثنان منهم البلاد واعتقل واحد وتابع الثلاثة تنظيم الهجمات بطريقة سرية. وفي الأشهر القليلة اللاحقة قتلوا شخصين إسرائيليين - مقاول مدني وضابط في الشرطة العسكرية - قبل أن يقتلوا في تبادل إطلاق نار دراماتيكي مع الشين بيت والجيش، قتل فيه أيضاً عنصر من الشين بيت يدعى فكتور رجوان. قبل يومين وفي أثناء مطاردة قُتِلَ شخص فار وشخصان مدنيان بريئان. تعامل الفلسطينيون مع هذه الأحداث على أنها مجازر متعمدة. قال أحد مؤيدي منظمة التحرير الفلسطينية بمرارة: «إنهم لا يطبقون حكم الإعدام في إسرائيل بل يقتلون الناس في الشوارع». في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر أمرت إسرائيل بإبعاد الشيخ عبدالعزيز عودة الزعيم الروحي للجهاد الإسلامي.

في 6 كانون الأول/ ديسمبر بعد أقل من أسبوعين من هجوم الطيار الشراعي، طُعِن مدني إسرائيلي حتى الموت في قلب مدينة غزة. وبعد يومين قُتِل أربعة فلسطينيين من جباليا وجرح ستة في حادث سير قامت به شاحنة إسرائيلية في عقدة طرق ايريز على الطرف الشمالي لقطاع غزة. وسرت إشاعات تفيد أنَّ هذه الحادثة، متعمدة. في 9 كانون الأول/ ديسمبر اندلعت أعمال عنف شديدة في مخيم جباليا وهو أكبر مخيمات المنطقة. أصبح شعار كريات شمونة 6 - 1 - وهو شعار النصر في مباريات كرة القدم - يتردّد على ألسنة المتظاهرين الفلسطينيين في المواجهات الواسعة النطاق مع الجنود الإسرائيليين لقد بدأت الانتفاضة.

انتفاضة

أدى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية إلى سلسلة من الاتّهامات بين مختلف الهيئات

الأمنية الإسرائيلية العاملة في الأراضي المحتلة. ادعى الجيش أنّه كان منهمكاً كثيراً في حفظ الأمن ولم يتسن له معرفة ما يحدث تحت السطح. قال منتقدو الإدارة المدنية التي كانت على اتصال يومي مع السكان الفلسطينيين على جميع الأصعدة أنّها لم تتكل كثيراً على القطاعات التقليدية مثل مخاتير القرى المعروفين بآرائهم المحافظة، وكان ينظر إليهم على أنهم بقايا الموالين للنظام الأردني.

كان الشين بيت ما يزال في حالة فوضى داخلية على الرغم من تسلم يوسف هارملين رئاسته، ولم يكن قد مضى وقت طويل على نشر تقرير لجنة لاندو وتوقيف ثلاثة ضباط عن العمل بسبب كذبهم في قضية عواد حمدان، وهو شاب فلسطيني من طولكرم، كان قد توفي في أثناء التحقيق معه في تموز/ يوليو. كان رد الفعل الفوري عندما توضح مقدار الاضطرابات أنَّ الشين بيت كان «جيداً» في الإرهاب و«سيّئاً» في السياسة. فيما بعد توسعت دائرة الأبحاث الصغيرة في الشين بيت والتي تمَّ إنشاؤها عام 1983 على الرغم من اعتراضات أفراهام شالوم، وذلك لمحاولة ملء الفجوة في الاستخبارات. تعرّض شموئيل غورين المسؤول السابق في الموساد ومنسق العمليات الحكومية في الأراضي المحتلة للوم لارتكابه أخطاء.

مع ذلك لم تدخل فكرة الانتفاضة كحركة راديكالية تختلف عن موجات العنف في أذهان الإسرائيليين إلّا بعد بضعة أسابيع. أشار الزعماء السياسيون عدة مرات، وخصوصاً وزير الدفاع إسحق رابين، أنّ منظمة التحرير الفلسطينية قد فوجئت بعفوية وذاتية الانتفاضة، وكأن ذلك يبرّر مفاجأة إسرائيل وعدم ارتياحها.

كان رابين يزور الولايات المتحدة في الأسبوع الثاني من شهر كانون الأول/ ديسمبر وحتى نهاية ذلك الشهر تقرر إرسال التعزيزات إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، وكان ذلك في أوج زخم أعمال العنف. كان اتخاذ القرارات يجري كيفما اتفق وكان تنسيق السياسات ضعيفاً؛ استخدم الجيش الهراوات لإرغام أصحاب الحوانيت المضربين على فتح محلاتهم وبذلك يدفعون قطاعات سلبية كبيرة من السكان إلى الراديكالية ثم يبدأون بالتحرك إمّا بسبب الجو النضالي العام أو تحت ضغط وتهديد حركة الشبيبة ـ وهي منظمة شباب فتح ـ الذين أصبحوا بسرعة جنود الانتفاضة. أعلن رابين عن سياسة «القوة والضربات» وعرضت شاشات التلفزيون في جميع أنحاء العالم صوراً للجنود الإسرائيليين يستخدمون فيها العصي والحجارة من أجل كسر أضلاع المتظاهرين الفلسطينيين.

بدا الشين بيت عاجزاً عن التعامل مع المقاومة الكثيفة غير المنتظرة، ولكنه راقب الناشطين واستمر ذلك في محاولة للقضاء على قياداتهم. في كانون الثاني/ يناير 1988 ولأول

مـرة، أبعد تسعة أشخاص إلى خـارج البلاد، ومـع ذلك كـان يتبع كـل إبعاد مـزيد من الاضطرابات والانتقادات الدولية، وكان أشدها ألماً تلك الانتقادات التي تـأتي من الولايـات المتحدة.

سرعان ما بدا واضحاً أنَّ العديد من السجنـاء الستمائـة الذين عـادوا إلى منازلهم في الأراضي المحتلة بموجب اتفاقية تبادل الأسرى المثيرة للجدل مع أحمد جبريل، والتي جـرت في أيار/ مايو 1985 كانوا من كبار المشتركين في الانتفاضة. وأصبح بعض هؤلاء مرشحـين لرحلات باتجاه واحد عبر الحدود اللبنانية (أي للإبعاد). كان جـبريل رجـب الذي أوقف في نهاية كانون الأول/ ديسمبر 1987 أبرز مثل، فقد حكم عليه بـالسجن مدى الحيـاة عام 1970 لانتمائه إلى حركة فتح. جاء جبريل من قـرية الـدورة على مـرتفعات الخليـل، وبينما كـان في السجن ألّف كتابـاً سرعان مـا حقّق مبيعات كبـيرة حـول تجـاربـه، وكشف كيف استمـر ولاء السجناء لمختلف جبهـات منظمـة التحريـر الفلسطينيـة داخـل السجن وكيف سيطر على حياتهم. بعد إطلاق سراحه في اتفاقية التبادل مع جبريل، تـوجّه رجب للعمـل في مركز الأبحاث العربيـة الذي يـترأسه فيصـل الحسيني في القدس الشرقيـة وهو من أهم المؤسسـات المواليـة لمنظمـة التحريـر الفلسطينيـة التي أنشأت في الأراضي المحتلة في العقـد الماضي.

خذونا إلى قادتكم

كانت المشكلة الرئيسية لأجهزة الأمـن هي تحديد الهيئة التي أصبحت تعرف بـالقيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة. منذ أوائل عام 1988 بدأت مناشير موقعـة من القيادة الـوطنية الموحدة للانتفاضة تظهر وفيها تعليمات للفلسطينيين حول ما يتوجب عليهم أن يقوموا بـه. متى يتم الإضراب، متى تفتح المحلات، ومتى تجـري الاحتفالات، ومتى تقـاطع البضـائع الإسرائيلية، والاستقالة من الإدارة المدنيـة، ومهاجمـة المتعاملين مـع العدو. . حقق الشـين بيت بعض النجاحات. في شباط/ فبراير أوقفت سيارة ڤان تحمل آلاف المناشير على حاجز روتيني للجيش قـرب رام الله، وتلا ذلـك توقيف عـدة أعضاء في الجبهـة الشعبية لتحـرير فلسطين - وهي إحدى أصغر المنظمات الفلسطينية وأفضلها تنظيـماً - داخل الأراضي المحتلة وأدّى ذلك بالمحققين الإسرائيليين إلى اكتشاف مطبعة تجاريـة حديثـة وصغيرة في العيسـوية قرب القدس. لكنّ الصورة لم تكن مشجعة. كانت المناشـير تطبـع في مناطق متعـددة بعد أنّ تعدّها لجنة من ممثلين لمختلف الجماعات التي تؤلف القيادة الوطنية الموحدة للانتفـاضة. على الرغم من توقيف الآلاف ظلت المناشـير تظهـر بصورة منتـظمة. وفيـما بعد كـان نص

المناشير يذاع من إذاعة منظمة التحرير الفلسطينية في بغداد ثم ينقل بخط اليد أو يطبع على الآلة الكاتبة ويوزع.

كان بعض هذه المناشير كاذباً. وُزِّع أحدها في الخليل من قبل تجار محليين يدعو إلى إنهاء الإضراب بسبب استحالة الاستمرار بالأعمال التجارية. حذَّر منشور يبدو أنَّه حقيقي ووزِّع في مدينة الخليل بعد بضعة أيام: «إنَّ العدو الصهيوني بدأ يصدرُ مناشير مزيفة... من أجل خلق الارتباك وإسكات الانتفاضة وإزاحتها عن الطريق الصحيح» وحدّدت مناشير أخرى توقيتات مختلفة لأيام الإضراب أو هاجمت مجموعات محددة في محاولة واضحة لزيادة الانقسامات في صفوف الفلسطينيين.

سارع الفلسطينيون في اتهام الشين بيت بالمسؤولية عن هذه المناشير المزوّرة، وبدأت حركة المقاومة الإسلامية «حماس» والتي نمت من شبكة عمل «مجمع» في قطاع غزة، والتي كانت تعبر في غالب الأحيان عن عدائها لمنظمة التحرير الفلسطينية العلمانية، بإصدار تعليماتها الخاصة. وفي حزيران/ يونيه 1989 أُعلن أنَّ حماس هي منظمة غير قانونية.

فشّلت أعمال القمع الإسرائيلية التي استمرت أشهراً في قطع العلاقات بين قيادة الانتفاضة وقيادة منظمة التحرير في الخارج. ساعد المواطنون العرب في إسرائيل في تمويل المشروع القليل التكاليف. كما قدمت وكالة غوث اللاجئين «الأنروا» مساعدات هامة للاجئين، وخصوصاً في مخيمات غزة حيث كان يفرض منع التجول بشكل متكرر، ولم يستطع العمال الذهاب إلى أماكن عملهم داخل إسرائيل، وصودرت كميات ضخمة من المال على جسور الأردن، وفرضت السلطات التصريح على أيّ مبلغ يفوق 1000 دولار أميركي. لم يؤدّ قطع خطوط الهاتف الدولية عن الأراضي المحتلة إلى أيّ نتيجة تذكر. كانت قنبلة البترول (المولوتوف) والحجر وآلة الفاكس رموزاً للانتفاضة. استُخدم الفاكس على نطاق واسع لإرسال مسوّدات الوثائق ومن بينها المناشير إلى مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في أوروبا وقبرص، ومن هناك ترسل إلى مقر قيادة المنظمة في تونس أو بغداد.

استخدم أبو جهاد قائد القيادة الغربية في فتح شبكاته من أجل المحافظة على الاتصالات مع السكان في الأراضي المحتلة، لكنها لم تكن نشاطات سرية تماماً بالمفهوم العملاني التقليدي، فقد كانت تتمثل بأفكار وأموال وعلاقات عامة وليس بنادق ولا قنابل وأرغمت الشين بيت، كما لاحظ كاتبان إسرائيليان، على تغيير «جوهره... الفرق بين جهاز أمن وشرطة سرية» كانت الانتفاضة تجربة جديدة للجانبين مع أنّ العادات القديمة ماتت بصعوبة.

موت في ليماسول

كما ناصل الشين بيت ضد الانتفاضة في الأراضي المحتلة، صعّد الموساد كذلك الحرب السريّة ضد منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج، في 14 شباط/ فبراير 1988 وُجهت ضربة قوية إلى قلب عمليات فتح، فقد انفجرت قنبلة زرعت في سيارة فولكسفاكن غولف في مرفأ ليماسول القبرصي وأدّت إلى مقتل ثلاثة من كبار المسؤولين العسكريين في المنظمة. كان ذلك حتماً عمل خبراء.

كان مروان الكيالي ضابطاً برتبة عقيد في المجلس العسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي يرئسه أبو جهاد. تقول مصادر منظمة التحرير إن مهمته كانت تزويد الفلسطينيين في لبنان «بكل شيء من الخبز إلى الرصاص» وكان محمد بوهيص مسؤولاً في مكتب الأراضي المحتلة التابع لمنظمة التحرير والذي يرئسه أيضاً أبو جهاد وكان يساهم في دعم الانتفاضة، لكن الهدف الرئيسي في انفجار ليماسول كان المقدم محمد تميمي الذي كان على ما يبدو مسؤولاً في مكتب الأراضي المحتلة. كان تميمي واسمه الرمزي «حمدي» في الحقيقة رئيساً لأهم فرع استخباري وعملاني في فتح والمعروف بلجنة التجنيد 77 والتي وصفها أحد الخبراء «أكثر نواة خفية في النظام السري». وكانت إحدى مهماتها الأساسية التنسيق مع منظمة الجهاد الإسلامي في غزة. تولّى التميمي، وهو محترف وبارد الطبع وله طريقة مميزة في العمل، مسؤولية التخطيط لمجزرة بيت هداسا التي قتل فيها ستة مستوطنين عام 1980 وإلقاء قنابل على جنود على حائط المبكي في تشرين الأول/ أكتوبر 1986. كانت عملية القتل في الخليل عام 1980 والتي أدَّت إلى إنشاء جماعات المستوطنين اليهود السرية، انتقاماً نفّذه تميمي رداً على اغتيال الموساد لصديقه إبراهيم البرغوتي في قبرص والذي كان رئيساً للجنة الخليل في القيادة الغربية.

جذبت أعمال القتل في ليماسول قليلاً من الانتباه في ذلك الوقت لأن أسماء الضحايا لم تعن الكثير لأحد سوى لعائلات الضحايا وزملائهم في منظمة التحرير الفلسطينية وللاستخبارات الإسرائيلية. جاء في نفي إسرائيلي: «لقد علّمنا التاريخ الحديث شيئاً عن الأسلوب الذي تتعامل فيه الجماعات الفلسطينية الصغيرة المنشقة مع بعضها البعض». ألمح ياسر عرفات في تصريح قوي له من الكويت أنّه قد يراجع إعلان القاهرة الذي يمنع الإرهاب وذلك على ضوء الهجوم الإسرائيلي، ولام الموساد على هذا الهجوم.

لم يكن لأحد أيّ شكوك حول من كان مسؤولاً عن الضربة التي وقعت في اليوم التالي، فقد انفجر لغم بحري تحت السفينة سوافرين في مرفأ ليماسول القبرصي وأنهى أكبر استعراض إعلامي طموح سبق وأن قامت به منظمة التحرير الفلسطينية. وقد تمَّ شراء

سفينة الركاب اليونانية للعمل «كسفينة عودة» تبحر إلى حيفا لدعم الانتفاضة، وكان من المقرر أن تعمل على تذكير الفلسطينيين «بحق العودة» إلى وطنهم الأم وبزوارق اللاجئين اليهود التي اخترقت الحصار البحري البريطاني لفلسطين في أواخر الأربعينات. كانت إسرائيل قد أعلنت أنها لن تسمح للسفينة بدخول مياهها الإقليمية، وكانت بوضوح تفضل ضربة وقائية دون خسائر لما يمكن أن يتحول إلى مظاهرة مُربكة وضجة إعلامية ترافق اعتراض زورق منظمة التحرير الفلسطينية وإعادته.

كتب مراسل صحافي غربي:

«يعترف الفلسطينيون بتذمر أنَّ تفجيرات قبرص كانت ـ نماذج عن الاحتراف ـ عمليات جراحية أنجزت مهامها وحققت أهدافها بسرعة وبنظافة. إنهم يعبّرون عن إعجاب مهني بالدقة التي تم فيها تفجير القنبلة داخل السيارة عن بعد. كانت كمية من المتفجرات قد وضعت تحت مقعد السائق تكفي لقتل ثلاثة أشخاص دون أن تؤذي الآخرين. تَمَّ تأخير الصاعق حتى وصلت السيارة إلى قرب حائط على أحد جوانب الطريق وكان على الجانب الآخر حقل واسع».

... وفي تونس

كانت الضربة التالية ضد منظمة التحرير الفلسطينية أكثر أهمية. في 16 نيسان/ أبريل 1988 اغتال الكوماندوس الإسرائيلي «أبو جهاد» داخل منزله في تونس. كانت عملية قاسية وإداءً تقنياً لا مثيل له، وجمعت بين الاستخبارات الشاملة والتنفيذ الدقيق.

شكل سبعة عملاء من الموساد يحملون جوازات سفر لبنانية ويتكلمون اللغة العربية الفريق المتقدم. كان الاستطلاع المفصل لمنزل القائد الفلسطيني والطرق المؤدية إليه قد أجري قبل وقت طويل. استأجر عملاء الموساد ثلاث آليات استخدمت لنقل الكوماندوس ـ وهم أعضاء في «سايري ماتكال» (وحدة استطلاع منتخبة ومرتبطة مباشرة بالأركان العامة) ـ من الشاطىء حيث نزلوا من زوارق مطاطية أقلتهم من على متن زورق صواريخ كان ينتظرهم في عرض البحر. وعملت طائرة بوينغ 707 تابعة للقوات الجوية الإسرائيلية وهي مخصصة للحرب الإلكترونية كمركز قيادة وسيطرة ـ وهي تعادل الطائرة الأميركية أواكس ـ وكانت تحلّق في الأجواء الدولية في ممر الطيران «بلو 21» بين جنوبي صقلية وشمالي تونس، وأمّنت الاتصال بين فريق الكوماندو والسفينة الأم.

كان على متن طائرة القيادة الجنرال يهودا باراك نائب رئيس الأركان العامة والرئيس السابق لأمان. وكان الموساد ممثلاً برئيس فرع العمليات. استخدمت معدات التشويش

على الأرض لإعاقة الاتصالات الراديوية والهاتفية في منطقة سيدي بوسعيد حيث يقطن أبو جهاد، ولتأمين سلامة انسحاب فريق الإغارة بعد تنفيذ العملية.

بعد الأخذ بعين الاعتبار درجة أهمية العملية والأخطار المحدقة، تم اختصار الكثير من الإشارات المتبعة. جرت مناقشة الخطة أولاً في 9 آذار/ مارس أي بعد ثلاثة أيام من إقدام ثلاثة فلسطينيين على التسلل من مصر والسيطرة على باص مدني إسرائيلي في صحراء النقب وقتل ثلاثة من الركاب ثم مقتل الخاطفين في هجوم قامت به القوات الإسرائيلية على الباص. قال الإسرائيليون إن «أبو جهاد» قد خطط لهذا الحادث ولغيره من الهجمات الإرهابية ومن ضمنها عملية «أتافاريوس» الفاشلة في نيسان/ أبريل 1985. أخيراً صدر قرار قتله في الأربعاء 13 نيسان/ أبريل أي قبل ثلاثة أيام من التنفيذ. كانت غارة تونس مشابهة لعملية أخرى اسمها الرمزي «ربيع الشباب» في نيسان/ أبريل 1973 عندما نزلت وحدة كوماندوس في بيروت. وبالتعاون مع عملاء الموساد وقتلت ثلاثة من كبار مسؤولي منظمة التحرير الفلسطينية.

اتبعت إسرائيل عادتها ورفضت أن تعترف رسمياً بأنها مسؤولة عن الجريمة. مع ذلك لم يقتنع أحد بهذا النفي. وعندما سمحت المراقبة العسكرية، وخلافاً للعادة، بنشر تقارير صحافية حول الضحية وحول العملية، كان ذلك بمثابة تأكيد للمسؤولية. لم يقلل الموساد من تقدير «أبو جهاد» وهو جهاز الاستخبارات المسؤول عن ملاحقة قادة منظمة التحرير الفلسطينية وتنظيم لمحة عن حياتهم من الناحية النفسية. تم إجراء اختبار سري على نموذج من خط يد «أبو جهاد» قبل خمس سنوات وكانت النتيجة أنه شخص مثالي يتمتع بذكاء عال وعقل دقيق ومحلل.

انتقد الرأي العام الإسرائيلي، خلافاً للعادة، مقتل «أبو جهاد». قال عزرا وايزمان وهو من أعضاء الحكومة الحمائم: «نحن نحاول العثور على فلسطينيين لنتحدث معهم، ونحاول أن نطلب من الولايات المتحدة أن تجمع الفريقين. أنا لا أعتقد أن الاغتيال يتوافق مع هذا. إن تصفية الأشخاص لا تحقق أي تقدم في عملية السلام». أشار وايزمان إلى أن القتل في تونس حصل في وقت بدت الانتفاضة فيه أنها تتضاءل نتيجة لإرهاق الفلسطينيين والإجراءات الإسرائيلية المضادة القاسية. لم يندم وايزمان على إطلاق النار على زعماء الانتفاضة، لكنه مثل بقية الإسرائيليين الليبراليين، كان يعتقد أن «أبو جهاد» الذي كان من الجناح اليميني لمنظمة التحرير الفلسطينية ويمثل الاجتماع الحرج للبراغماتية مع العنف، قد جعل للمنظمة قيمة معنوية وهو يمكن أن يصبح رجل التسوية في ظروف معينة.

أعلن آخرون أنه من الأفضل أن تتكلم مع عدوك بدلاً من أن تقتله. كتب معلق صحيفة ها ارتز يويل ماركوس:

«يمكن لعملية «أبو جهاد» أن تجعلنا نشعر بتحسن ويمكن أن تكون جيدة لغرورنا، لكنها بحد ذاتها لا تقدم شيئاً لحل المشاكل الكبيرة التي نناضل في سبيل تسويتها. إن قتل «أبو جهاد» هو إثبات رمزي لما يحدث لنا. إنه سيناريو لفيلم عن الحنين إلى الماضي، يعرض عن الأيام القديمة الحلوة لغاراتنا الانتقامية، لأنها تحقق لنا تقدماً بسيطاً باتجاه حل المشاكل التي أدت إلى وجود هذا «الأبو» أو «ذاك».

لم يكن لحادثة القتل أية نتيجة مباشرة على المدى القريب، والمهم هو الرسالة التي وجهتها: اجتياح الذراع الإسرائيلية الطويلة والمميتة مع تشجيع عامل الخوف من الجواسيس والشك بهم في صفوف الفلسطينيين. قال أمنون شاهاك رئيس أمان في حزيران/ يونيه: «أعتقد أنه يلزم بعض الوقت حتى يمسك الآخرون الوظائف التي كان يقوم بها أبو جهاد. وأشك في أنهم سوف يؤدون عملهم بالنوعية والكفاءة نفسها التي كان يؤديها». أقر مسؤولون آخرون في مجالس خاصة أن تأثير عملية القتل كان أقل من المتوقع.

حماية المصادر

كانت الهجمات التي وجهت ضد المتعاملين مع الشين بيت إحدى الصعوبات الكبيرة التي واجهها في عمله عند بداية الانتفاضة. كان الفلسطينيون يعرفون أكثر من أي أحد في الخارج كم كان الإسرائيليون يعتمدون على المتعاملين وعلى معلوماتهم، وقد استهدفت اللجان الشعبية والقوات الضاربة هؤلاء المتعاملين في الضفة الغربية وفي قطاع غزة.

لاحظ الفلسطينيون، مثل الإسرائيليين، الطريقة التي نشر فيها مسؤولو الشين بيت خلافاتهم أمام الناس في قضية الباص 300. في أوائل عام 1987، أي قبل عدة أشهر من اندلاع الانتفاضة، وزعت مناشير دون توقيع وباللغة العربية يتألف كل منها من أربع صفحات في مخيم بلاطة للاجئين قرب نابلس وتحدثت عن الطرق التي يستخدمها الشين بيت وكيف يتجنب المرء الوقوع ضحية هذا الجهاز.

تم تكريس انتباه خاص للأفخاخ الجنسية، حيث تلتقط صور لنساء شابات في أوضاع مثيرة، وتستخدم لابتزاز الأشخاص المطلوب منهم التعامل مع الجهاز. تمّ تحذير النساء بعدم التردّد على محلات الألبسة ومؤسسات التجميل التي لا يعرفن أصحابها لاحتمال وجود كاميرات مخفية في غرف تغيير الملابس أو مخدرات تستخدم ضد النساء. كان

التهديد بنشر تلك الصور سلاحاً قوياً في مجتمع مسلم تقليدي. يمكن أن يستغل الشين بيت الزيارات التي يقوم بها المواطنون إلى مراكز الإدارة المدنية لتلقي تصاريح المرور. وكان الشين بيت يعتمد طريقة إظهار أن السجين أو الموقوف قد أصبح مخبراً، وذلك بتعريضه لانتقام زملائه السجناء.

حكمت المحكمة العليا في تموز/ يوليو 1986 على أنه يحق لسلطات السجن أن تضع السجين في الانفراد وذلك من أجل المحافظة على سلامته، حتى ولو لم يشأ السجين أن يوضع في الانفراد ولم يشعر بالخطر من أصحابه. قرر محمد حمد، وهو مخبر معروف، أن يصلّح طريقه لكنه عوقب ووضع في الانفراد ـ وكان الدرس على الشكل التالي: «السلطات تنوي أن يبقى المتعامل متعاملاً، وهي تريد أن تخفي الحقيقة عن المتعاملين من أن هناك مجالاً للتراجع».

أعطت فضيحة الباص 300 بعض المصداقية لمؤلفي هذه المناشير، وإذا كانوا قد بالغوا في تصوير براعة وقساوة عدوهم الإسرائيلي، فإنّ اتهاماتهم تستحق على الأقل أن ينظر إليها بصورة جدية. وقد اتهم منشور آخر ظهر في تلك الفترة الشين بيت أو أحد عملائه بالمسؤولية عن موت سبعة فلسطينيين عُثر عليهم قتلى في ظروف غامضة.

وكان هناك حوادث أخرى مشابهة: اختفى طالب في جامعة النجاح في نابلس يدعى بلال نجار وذلك في نيسان/ أبريل 1984 وعُثر على جثته مقطوعة الرأس بعد أسبوعين. قالت الشرطة إنه مات بينما كان يعمل بالمتفجرات. وأفيد عن مقتل رجلين بالطريقة نفسها قرب نابلس في تموز/ يوليو 1985، وتمّ إعطاء التبرير نفسه لموت حسن الفقيه في قطنا في تشرين الأول/ أكتوبر 1985. لم يقتنع معظم الفلسطينيين بهذا التبرير. كان فقيه، أعور وشبه مقعد، صحافياً يتابع قضية حساسة وهي بيع أراضٍ في الضفة الغربية إلى إسرائيليين. وتعرض لتهديد من فلسطينيين قرب بيت سوريك حيث بيعت مساحات من الأرض للإسرائيليين. وقُتل رجل آخر من قطنا في ظروف مشابهة في آب/ أغسطس 1986. بعد شهر قتل حسن عليان، وكان سجيناً سابقاً وهو من غزة، في انفجار بينما كان يعمل في حقله، كان قد اصطحب والدته إلى الحقل وقالت فيما بعد إنه لم يحاول تجهيز أي قنبلة. قالت مصادر فلسطينية إنه كان قد تلقى تحذيراً من الشين بيت بوقف نشاطاته السياسة. سأل صحافي أميركي مصدراً كبيراً دون أن يسميه حول بعض هذه الحالات وتلقى جواباً معذّباً: «ربما كان بعض الذين فجروا أنفسهم بينما كانوا يحضرون القنابل قد تلقوا «مساعدة» قليلة. ماذا؟ أفضّل أن لا تعرف؟».

سرعان ما أصبح التعامل بنداً هاماً على جدول أعمال الانتفاضة. وعندما بدأت

الانتفاضة أخذت إذاعة القدس التي تشرف عليها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة وتبث من جنوبي سوريا تذيع أسماء وعناوين المتعاملين مع العدو. بحلول نيسان/ أبريل 1989 كان ثلث الهجمات المنفذة منذ بداية الانتفاضة، وعددها 2700 هجوم، موجهاً ضد المخاتير ورؤساء البلديات والمتعاملين مع العدو.

وكما قال صحافي أجنبي:

«كان المتعاملون مع العدو منذ زمن طويل جزءاً من الواقع السياسي والاجتماعي في الضفة الغربية، كما كان الوسطاء العرب الذين يؤمنون إجازات البناء وإجازات السفر للمقيمين لقاء أجر والشرطة العربية المحلية أو مسؤولي المدن الذين يقودون رجال الشين بيت بعد منتصف الليل إلى منازل المشبوهين لتوقيفهم.. كانت الحياة تحت الاحتلال، بالنسبة إلى العديد من الفلسطينيين سلسلة مستمرة من النقاط الضيقة والخانقة. وعلى كل نقطة يقف عميل من الشين بيت له السلطة ليقول لا أو نعم. كل من يريد أن يشتري أرضاً أو أن يبني غرفاً جديدة ويضيفها إلى منزله، أو أن يبدأ بممارسة عمل تجاري أو يسافر إلى خارج البلاد عليه أن يحصل على إجازة أو وثيقة بذلك. وغالباً ما يكون الثمن.. الرغبة بإعطاء المعلومات.

كان هذا النظام شديداً وفعالاً: كان على معلمي الضفة الغربية الذين يبحثون عن عمل في المدارس العربية في القدس الشرقية مثلاً أن يحصلوا على شهادة نظافة (حسن سلوك) من الشين بيت.

كان التعامل مع العدو موضوعاً مؤلماً للفلسطينيين، ومع ذلك وجد البعض ارتياحاً في الحقيقة القائلة إنّ التعامل هو ظاهرة عامة في جميع الاحتلالات الأجنبية وتلعب فيها الظروف الشخصية أكثر من الإيديولوجية العامل الحاسم. وكما كتب المؤرخ البريطاني ريتشارد كوب في دراسته عن فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية:

«غالباً ما يكون هناك خيط رفيع جداً بين الالتزام للتعامل، وللمقاومة، وللديغولية. يجب أن لا يستبعد المرء عنصر الحظ خصوصاً في يانصيب أيام الحرب التي تضع جائزة خاصة غير متوقعة، وقد تسلّم، دون تمييز وبغباء تام، للرقم الرابح بطاقة الموت».

إعدم في قباطية

في بعض الحالات وخصوصاً في القرى النائية، كان المتعاملون يطردون ببساطة ويجبرون على اللجوء إلى المدن أو إلى التجمعات العربية داخل الخط الأخضر. حدث ذلك في «يامون» قرب جنين في أوائل كانون الثاني/ يناير 1988، ثم حدثت نقطة تحول في

قباطية شمالي نابلس في 24 شباط/ فبراير 1988 عندما قُتل متعامل من «العيار الثقيل» يدعى محمد عياد وعُلّقت جثته على عمود كهرباء. كان عيّاد قد جُنّد في أواخر الستينات من قبل الشين بيت بينما كان في السجن «لأسباب أمنية»، وكان معروفاً بتعامله مع الإسرائيليين، وكان غالباً ما يتباهى بذلك. قبل ستة أشهر حاول أحدهم أن يزرع قنبلة في داخل سيارته لكنه طارده برشاش عوزي كان لديه ترخيص رسمي بحمله من أجل حمايته. قُتِل عياد عندما فتح النار على جمهور معاد وقتل طفلاً وجرح بضعة آخرين. تم توقيف أكثر من تسعين شخصاً واتهموا بالاشتراك فيما أصبح معروفاً «بإعدام قباطية».

بعد ذلك، وبعد نداء أذيع من مسجد محلي، تحوّل عدد آخر من المتعاملين وأتلفوا أسلحتهم أمام الناس وأقسموا على القرآن أن لا يعملوا لصالح إسرائيل مرة أخرى، وسجلت حوادث مشابهة في جنين وطولكرم. وفي بيت ساحور وهي بلدة مسيحية مزدهرة قرب بيت لحم طلب المتعاملون العفو في الكنائس. ذهب بعض التائبين إلى مدى بعيد في إثبات أنّهم أصلحوا طريقهم: سُجِّلت حالات عديدة اشترك فيها متعاملون سابقون بحماس في هجمات على رجال الأمن. وقام أحد هؤلاء وهو من قرية «عربة» في الضفة الغربية بإطلاق النار على رجلي شرطة وأصابهما بجراح ثم قتل. حذر الشين بيت من احتمال الهجوم على المتعاملين وتعرّض الجيش للوم لأنه تحرك ببطء شديد من أجل إنقاذ عياد ومنع ما سماه أحد الخبراء «أخطر تطور منذ بدء الانتفاضة».

التفت الكثيرون بسرعة إلى تحذير القباطية. وُضعت وحدات انتشار سريع على جهوز من أجل مساعدة المتعاملين الذين يقعون في مأزق. وقد زود بعضهم بأجهزة إرسال راديوية وخطوط هاتفية خاصة موصولة بأقرب مركز قيادة عسكري. في آذار/ مارس 1988 فجّر الجيش ثلاثة منازل في بيديا قرب نابلس بعد هجوم على متعامل. صرح الجنرال شايك أريز رئيس الإدارة المدنية في الضفة الغربية: «سوف نفعل أيّ شيء لنحمي الجميع سوف نضرب فوراً الذين يحاولون الهجوم عليهم، ثم نصفي حساباتنا مع المحرضين فيما بعد.

لقد فُجِّرت المنازل في بيديا لنوضح لسكان القرية جميعهم أننا لن نسمح بأن تسود الفوضى في اليهودية والسامرة، وأننا لن ندع الناس الذين يعملون لنا يتعرضون لأيّ أذى».

كان معظم المتعاونين من بين الأعضاء السابقين في روابط القرى التي تأسست في أواخر السبعينات، ثم دعمها أرئيل شارون عندما كان وزيراً للدفاع عام 1981 في محاولة فاشلة من أجل تحويل المناطق الريفية في الضفة الغربية ضد المدن التي تسيطر عليها منظمة

التحرير الفلسطينية ـ وكان ذلك جزءاً من استراتيجية كان مركزها الغزو الإسرائيلي للبنان.

في أواسط شهر آب/ أغسطس أطلق تحسين منصور رئيس المنظمة في منطقة طولكرم ومختار قرية عزون، النار على مجموعة من الصبية شاهدهم بينما كانوا على وشك إلقاء قنابل مولوتوف على آليات إسرائيلية. بعد عشرة أيام تعرضت سيارته لرشق الحجارة فأطلق النار وأصاب شاباً بجراح. وفي قرية مسيحية في منطقة جنين أرعب رجل من روابط القرى وابنه السكان برشاشات عوزي لمدة أشهر.

في آذار/ مارس 1988 خطت الانتفاضة خطوة دراماتيكية إلى الأمام عندما بدأ العمال الفلسطينيون في الإدارة المدنية بالتجاوب مع نداء منظمة التحرير الفلسطينية بتقديم استقالتهم من وظائفهم «والتوقف عن خيانة شعبهم قبل فوات الأوان». وهنا لعب الترهيب والعنف دوره. في منتصف الشهر وبعد مقتل رجل شرطة عربي قرب أريحا، استقال نصف رجال الشرطة في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما ترك جباة الضرائب وظائفهم أيضاً.

في نيسان/ أبريل هدد رئيس بلدية نابلس «بالتكليف» بالاستقالة، وفي حزيران/ يونيه طعن شخص مجهول رئيس بلدية البيرة وهو أحد عشرة فلسطينيين عينهم الإسرائيليون ليحلوا مكان الوطنيين الذين استقالوا أو طردوا في السنوات الماضية. كان هناك حوالى خمسة وثمانين مجلس قرية يرئسها أشخاص عينهم الإسرائيليون.

وتتابعت الهجمات. في أواخر آب/ أغسطس 1988 طُعن متعامل حتى الموت في ياتا قرب الخليل، وقتل أربعة آخرون في أيلول/ سبتمبر ومن ضمنهم أسعد أبو غوش وهو من أهالي نابلس وسجين سابق، وكان معروفاً عنه أن مخبر للشين بيت، كما عثر على جثة نابلسي آخر معلقة في علاقة لحوم في قلب الحي القديم لمدينة الخليل. قتل متعاملان آخران من بينهما مختار بيديا في تشرين الأول/ أكتوبر وذلك في ثالث محاولة قتل يتعرض لها. وفي ذلك الشهر قتل شخص آخر في بلدة أم الفحم العربية في إسرائيل حيث كان قد فرّ من منزله في الضفة الغربية بعدما فتح النار على صبية رشقوه بالحجارة.

ومن النتائج الأخرى للهجوم على المتعاملين انكشاف أقذر الوسائل التي يستخدمها الشين بيت لتجنيدهم. قبل الانتفاضة كانت هذه الأساليب تذكر في مناشير سرية محدودة التوزيع، ولكن بعد بدء الانتفاضة أعلن الفلسطينيون في نابلس، حيث كان يعرف قائد الشين بيت المحلي باسم أبو شوقي، عدة مرات أن هذه الوسائل تضمنت أفخاخاً جنسية وابتزازاً واسخدام مهربي المخدرات وعناصر إجرامية. قُتلت عاهرتان بشكل فظيع في

المدينة في نيسان/ أبريل وحزيران/ يونيه 1989، وكان يُشك في أنهما تتعاملان مع الشين بيت وتجنّدان الفتيات الصغار للعمل كمخبرات.

كانت الحالة النموذجية هي في المدعو مسلم شرباتي وهو من القدس الشرقية. أوقف في آذار/ مارس 1988 وادعى أنه واجه عقوبة الإبعاد إذا رفض التعامل مع الشين بيت. غادر شرباتي إلى الأردن عام 1976 ونفذ حكماً بالسجن لارتكابه جرماً يتعلق بالمخدرات، ثم عاد إلى إسرائيل عام 1985. وبعدما سعى إلى تجديد إقامته، أرسل إلى البناية الروسية في مركز قيادة الشرطة في القدس، حيث أخبره أحد عناصر الشين بيت ويدعى أبو سمير أن باستطاعته أن يبقى في البلاد شرط أن يوافق على العمل كمخبر. رفض ذلك وأرغم على مغادرة البلاد مرة أخرى إلى الأردن. عندما عاد إلى القدس عام 1987 أوقف ثم استأنف الحكم لدى المحكمة العليا.

ألقى الرأي العام الإسرائيلي نظرة جيّدة على هذا الموضوع البغيض في تشرين الأول/ أكتوبر 1989 عندما أوقف رجل من غزة يدعى محمد حلبي المعروف باتجاره بالمخدرات وبأنه قوّاد، وذلك بتهمة قتل سبعة أشخاص في الأحياء الفقيرة والمكتظة ومراتع الرذيلة في يافا وجنوبي تل أبيب. كان حلبي وهو من سكان مخيم جباليا قد عمل مخبراً للشين بيت، وقالت الشرطة إن جهاز الأمن قد أخطأ عندما سمح له بالعيش داخل إسرائيل بعدما انكشف غطاؤه.

حصلت الهجمات على المتعاملين وفق موجات. وسجل عشرون هجوماً على الأقل في نيسان/ أبريل 1989 وأدت ثمانية هجمات إلى موت أشخاص، وهناك هجمات أخرى لم يعلن عنها. حدّد البيان رقم 38 الصادر عن القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة يوم 26 نيسان/ أبريل «يوم تصفية الحسابات» مع المتعاملين. وكان أهداف ذلك الشهر رؤساء البلديات المعينون من قبل السلطات الإسرائيلية، وكذلك أعضاء المجالس المحلية وموظفو الإدارة المدنية والمخاتير وسائقو الأوتوبيسات والتاكسي وموظفو الإذاعة وعدد من الناس العاديين المتهمين بالعمل مع السلطات.

حدد الناشطون الفلسطينيون مختلف فئات المتعاملين: سماسرة الأراضي وعملاء الشين بيت ومخبري الشرطة والأشخاص الذين أقاموا علاقات مع الإدارة المدنية والمخاتير والمسؤولين الآخرين الذين عينتهم إسرائيل. بشكل عام كانتْ هذه الوظائف مثيرة للمتاعب. قال أحدهم: «إن إسرائيل تعامل المتعاملين معها مثل الليمون. تعصره إلى آخر قطرة، وعندما لا يعود منه نفع ترمي القشرة جانباً». اشتكى أحد المتعاملين: «لم يجرؤ أحد على إيذائنا حتى بداية الانتفاضة»، كانت السلطة بأيدينا وكانوا يخافون منا،

ولكن منذ أن بدأت الانتفاضة لم نعد نعرف أين نقف. أصبح بعض المتعاملين «من العيار الثقيل» أكثر ضراوة وأكثر ارتياباً بمستقبلهم. في تموز/ يوليو 1989 دخلت مجموعة من المتعاملين قرية يابد قرب جنين وفرضت منع التجول فيها. في بعض الأحيان كانت تهمة التعامل تلصق كعذر لتصفية الحسابات الشخصية. لكن اللجان الشعبية والقوات الضاربة، وهي المخولة بإصدار العقوبة اللازمة للمتعامل، نفت العديد من تهم الاغتصاب. رأت إحدى الصحف الإسرائيلية أنّ تهم الشذوذ الجنسي الموجهة إلى العاهرات اللواتي قُتلن مؤخراً في نابلس وغزة لا أساس لها من الصحة وربما كانت معلومات مضللة أعدت من أجل تشويه صورة الانتفاضة.

ربط بعض المراقبين سلسلة الهجمات التي وقعت في ربيع عام 1989 بإقدام الجيش على سحب بعض وحداته وتخفيف اعتماده على الوجود العسكري المادي وزيادة استخدام الوحدات العسكرية الخاصة والاعتماد على معلومات الاستخبارات وتم تنشيط وتوسيع شبكات الشين بيت. عندما أخلى الجيش مراكز في «أدنا» قرب الخليل في شباط/ فبراير 1989 احتج العديد من المتعاملين وحذّر المستوطنون اليهود الذين يعيشون في الجوار من عواقب وخيمة لهذا الانسحاب. كتب أحد المراسلين الغربيين: «لقد شكل هؤلاء المتعاملون تهديداً مميتاً، وكذلك واجهوا جزاءً كبيراً من شعبهم» وفي محاولة لضبط هذه الظاهرة وكبحها بدأ الجيش بمطاردة الناشطين الذين هاجموا المتعاملين. نفت إسرائيل وجود «حضيرتي موت» تابعتين للجيش الإسرائيلي: الأولى اسمها الرمزي «شيري» وتعمل في الضفة الغربية، والثانية «شيمسون» وتعمل في قطاع غزة. لكن الصحف الإسرائيلية تحدثت عن حالات عديدة لاستخدام آليات مدنية غير مسجلة وذلك في عمليات خاصة. بحلول كانون الأول/ ديسمبر 1989 أي بعد سنتين من الانتفاضة قتل 150 فلسطينياً على الأقل بسبب تعاملهم مع العدو.

جنود الانتفاضة

كانت الانتفاضة ظاهرة غير مألوفة بالنسبة إلى الإسرائيليين. بصرف النظر عن الأشهر القليلة التي تلت حرب 1967 لم يحدث شيء من مثل مقاومة شاملة أو تعبئة شعبية، ولم تنجح سياسة القبضة الحديدية التي أعدّها إسحق رابين. على الرغم من تراجع التظاهرات والهدوء النسبي الذي ساد الأراضي المحتلة قال أحد كبار المسؤولين الأمنيين: «هذا الوضع لا يشبه غزة في عام 1970 عندما كان هناك لائحة من 300 مطلوب اعتقلهم شارون ورجاله واحداً إثر آخر. إنها حركة كبيرة وعندما تعتقل شخصاً يحل مكانه واحد أو اثنان». أدرك الجميع هذه الحقيقة. قال ضابط استخبارات يعمل مع حضيرة

الأقليات في شرطة القدس ـ والتي كانت تعمل بتعاون وثيق مع الشين بيت وتوقف أشخاصاً لحسابها ـ «حتى بداية الانتفاضة لم نكن بحاجة إلى مواكبة من شرطة الحدود من أجل الذهاب إلى القدس الشرقية، كان علينا أن نظهر اثنين أو ثلاثة ثم نعبر إلى الجانب الآخر من الشارع. الآن الأمور مختلفة.. إنهم لا يخافون وهذا يشمل الجميع وبصورة رئيسية الأطفال».

كان صلاح موسى، وهو شاب فلسطيني من جنين يبلغ من العمر 19 سنة، نموذجاً من هذا الجيل الذي نشأ تحت الحكم الإسرائيلي، وأصبح من الشباب الناشطين في الانتفاضة. كان قد عمل في إسرائيل وكان عضواً في الشبيبة الفلسطينية. في حزيران/ يونيه 1988 طلب منه مسؤول اللجنة الشعبية بإعداد خليَّة صغيرة وأعطاه تعليمات بكتابة الشعارات وتوزيع المناشير والمساعدة في تنظيم الهجمات على المتعاملين ـ وهي واحدة من مئات المجموعات التي أصبحت تعرف «بالقوات الضاربة». في ذلك الوقت لفت هذا الشاب انتباه الشين بيت كمشاغب قويّ، واعتبر ما كان يقوم به على أنّه نشاط سرّي. لم يكن هناك أسماء رمزية؛ وعندما قرر موسى العمل كان ينادي لرفاقه ويجمعهم في إحدى الزوايا. في 30 آب/ أغسطس قام هو وخمسة آخرين بإلقاء قنابل بترولية على منازل بعض السكان المعروفين بتعاملهم مع الإدارة المدنية. في 15 أيلول/ سبتمبر حطّموا محتويات متجر اتهم صاحبه ببيع المنتجات الإسرائيلية وعدم إطاعة مناشير القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة. بعد شهر هاجموا رجل شرطة عربي كان قد تحدى أوامرهم بالاستقالة، ثم هاجموا سائقاً إسرائيلياً وأصابوه بجراح. وعندما دخل موسى رسمياً لائحة المطلوبين للشين بيت، أوقف في أوائل كانون الأول/ ديسمبر مع سبعة شبان من جنين.

بعد انتهاء السنة الأولى للانتفاضة كان الشين بيت يتباهى أنه أوقف جميع المشتركين في الهجمات ضد المتعاملين وضد الإسرائيليين. بدأ الشين بيت بمساعدة إعلامية من الصحافيين المحليين باستعادة توازنه. سمحت المراقبة العسكرية، في خطوة مشجعة وغير عادية، بذكر اسمه الرسمي الكامل: «جهاز الأمن العام».

في أوائل كانون الأول/ ديسمبر 1988 وقبل يوم من الذكرى السنوي الأولى لاندلاع الانتفاضة، شكر رابين في تصريح علني رئيس الشين بيت دون أن يسميه، وذلك لحل مسألة حوالى 90 هجوماً وتوقيف أكثر من 600 شخص في تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر. كان نشر تصريح رابين المثير للاشمئزاز خطوة غير عادية تهدف إلى تحسين معنويات الشين بيت وإلى بث دعاية عن قدرته على الردع. كتب رابين: «أنا أراكم في عملكم اليومي في أزقة نابلس وفي طولكرم وفي غزة وخان يونس. أنا أتابع جهودكم

وجـرأتكم وتصميمكم وشجاعتكم وخـبرتكم التي تستخدمـونها من أجد إلقـاء القبض على القتلة والإرهابيين».

كشف وزيـر الدفـاع عن انهيار كبـير في تنظيم الانتفـاضة: «تمَّ اكتشـاف 93 «خلية إرهـابية» من 1 تشرين الأول/ أكتـوير إلى 30 تشرين الثـاني/ نوفمـبر، منها 62 في الضفـة الغربية و27 في قطاع غزة و4 داخل إسرائيل. ومن بين هذه الخـلايا 29 خليـة لحركـة فتح و5 للجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين و3 للجبهة الشعبية لتحـرير فلسـطين و5 لحماس و3 للجهـاد الإسـلامي وواحـدة «لأبـو نضـال». أمَّـا الـ 47 خليـة المتبقيـة فقد وصفت بـأنها «محلية». يدل هذا الإحصاء، أكثر من أيِّ شيء آخر، عـلى طبيعة الانتفـاضة. إن معـظم المقـاومة الفلسـطينية ضـد الاحتلال الإسرائيـلي قد أصبحت مستقلة عن منـظمة التحـريـر الفلسطينية وهيكلهـا التنظيمي. إنَّ محـاربة هـذه المقاومـة تعني محاربـة شيء أكبر بكثـير مما واجهه الشين بيت أو الجيش من قبل.

السياسة والاستخبارات والانتفاضة

لم تكن الطبيعة الكثيفة للانتفاضة هي الصفة التي جعلتها تختلف عن أيِّ تحدٍّ سابق للحكم الإسرائيـلي في الضفة الغـربيـة وقـطاع غـزة. لقـد قـامت الانتفـاضـة بسلسلة من الحوادث كان من شأنها أن تغيّر الطبيعة السيـاسية للمسـألة الفلسـطينية بـطريقة راديكـالية وغير منتظرة. هذه التغييرات بدورها قوَّت روح المقاومة الفلسطينية وكبحت قدرة إسرائيـل عـلى سحقها وحـافظت عـلى ديناميكيـة مستمرة بحيث تبـين أن سيـاسـة العصـا والجـزرة الإسرائيلية في الأمن والتعامل غير فعالة.

جاءت أوّل نقطة تحول في تموز/ يـوليو 1988 عنـدما قـطع الملك حسين نهائيـاً جميع علاقات الأردن مع الضفة الغربية. كان غضب الملك من منظمة التحرير يتزايد منذ انهيار اتفاق عمان في شباط/ فبراير 1986، وعبّر عن ذلك بما تبعـه من إقفال لمكـاتب فتح وطـرد «أبو جهاد» إلى تونس. إنّ إلغاء خـطة التنمية الأردنيـة الطمـوحة للضفـة الغربيـة، وقرار الأردن بحلّ البرلمان وإنهاء تمثيل أهالي الضفة الغربية، بدا وكأنه نصر للانتفاضة واعـتراف ممزوج بالحقد والضغينة من عمان بأنه لم يعد هناك «خيار أردني» لسلام مع إسرائيل. كانت الرسالة أنَّ على منظمة التحرير أن تذهب وحيدة في المستقبل.

في تشرين الثاني/ نوفمبر 1988 انتهت الانتخابات الإسرائيلية بتشكيل حكومة وحدة وطنيـة أخرى، ولكن هـذه المرة دون تبـادل رئاسـة الوزراء كـما حصـل عـام 1984. بعـد أسابيع من المفاوضات الشـاقة أصبح زعيم الليكود إسحق شـامير رئيسـاً للوزراء، واختار

زعيم العمل شيمون بيريز وزارة المال، وتولى وزارة الخارجية موشي أرينز من الليكود والذي كان أقلّ ليونة من شامير حول مستقبل الضفة الغربية.

في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر وبينما كانت المساومات تجري حول التحالف الحكومي، اجتمع المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر وأعلن الاستقلال الفلسطيني من جانب واحد. دفن الليكود والعمل خلافاتهما من أجل مواجهة هذه الفكرة الخطيرة، ومع ذلك وفي نهاية ذلك الشهر اعترفت أكثر من خمسين دولة ومن ضمنها الاتحاد السوفياتي بهذه الدولة ـ الشبح. دعا البيان السياسي للمجلس الوطني الفلسطيني إلى حل شامل على أساس حدود ما قبل حرب 1967. كان ذلك أبرز وأوضح دليل على أنّ منظمة التحرير الفلسطينية تسعى إلى إنشاء دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة. في كانون الأول/ ديسمبر ألقى ياسر عرفات، في إطار مبادرته السلمية غير العادية، كلمة أمام جلسة خاصة للجمعية العام للأمم المتحدة في جنيف بعدما أقنعت إسرائيل الولايات المتحدة بعدم منحه تأشيرة دخول إلى قصر الأمم المتحدة في نيويورك.

وفي جنيف غيرت منظمة التحرير الفلسطينية آراءها. لم يكن ذلك كافياً لإرضاء إسرائيل ولكنه يكفي لإقناع الولايات المتحدة. قرّرت واشنطن أنّ منظمة التحرير الفلسطينية قد وافقت أخيراً على الشروط التي وضعها كيسنجر عام 1975: أن ينبذ عرفات الإرهاب ويقبل قراري مجلس الأمن 242 و338 اللذين يعترفان بوجود إسرائيل، وبذلك يستطيع الاشتراك في عملية السلام الإقليمية. جاء قرار الولايات المتحدة بمثابة ضربة عنيفة لإسرائيل، ليس فقط للحكومة الإسرائيلية في القدس، بل لجهود استمرت مدة 45 عاماً لحل المشكلة مع جميع الفرقاء باستثناء الفلسطينيين.

مع أنّ منظمة التحرير الفلسطينية لم تبادر إلى الانتفاضة، وعلى الرغم من عدم سيطرتها الكاملة عليها، كانت الانتفاضة الرصيد السياسي الثمين للمنظمة. لقد أصبحت حسب تعبير خبير إسرائيلي: «نوعاً من التعويض عن خسارة مواقعها في لبنان». وبدت إسرائيل عاجزة عن وقفها. بدأت الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية «حواراً بناءً» قبل عيد الميلاد.

الخداع الكبير

مع استمرار الانتفاضة، أخذت منظمة التحرير الفلسطينية تجني ثمارها نجاحات دبلوماسية. وفي إسرائيل بدأت ترتفع أسئلة حول العلاقة بين الاستخبارات والسياسة: هل كانت الانتفاضة الفلسطينية وعواقبها البعيدة المدى مثلاً آخر على أخطاء الاستخبارات

الفاضحة أو غير المقصودة؟ وهل كان يجب توقعها؟ قال يوئيل بن بورات الذي ما زال يقوم بحملة عنيفة من أجل نشر دروس «المحدال» لعام 1973 وهو مسؤول سابق في أمان: «الانتفاضة هي مفاجأة مبدئية هاجمت بقايا العجرفة والغرور التي كانت تسود في إسرائيل عشية حرب يوم الغفران». مع ذلك بقي من غير الواضح التحديد الدقيق لمسؤولية الاستخبارات في تقديرها للأوضاع، في المناطق التي تقع تحت الحكم الإسرائيلي. قال الجنرال حاييم يافتيز وهو أحد كبار ضباط قسم الأبحاث في أمان، إنَّ ذلك كان من مهمة الشين بيت أو الإدارة المدنية. هل كان من اختصاص الاستخبارات العسكرية أن تتنبأ بوجود جماعات سرية يهودية؟ وعلى أي حال لم يعتقد الجنرال أمنون شاهاك رئيس أمان الجديد أنه ارتكب أي خطأ، وأصرّ قائلاً: «لم يكن تقدير هذه التطورات في دائرة مسؤولية أمان».

لم تكن تقديرات الاستخبارات صامتة. منذ عدة أشهر، وعلى الرغم من قيود الرقابة العسكرية، نشرت الصحف الإسرائيلية تلميحات عن خلافات بين الاستخبارات العسكرية والحكومة، أو على الأقل مع جناح الليكود فيها، والذي يرئسه إسحق شامير حول كيفية التعامل مع الفلسطينيين في مسألة الانتفاضة الضاغطة.

كان موقف الحكومة الرسمي، الذي أعلن بعد ظهور عرفات الدراماتيكي في جنيف، أنَّ عرفات ومنظمته يقومون بعملية خداع كبيرة، وأنّ سكان الأراضي المحتلة ما زالو يرحبّون ببديل عن منظمة التحرير الفلسطينية. اعتقدت استخبارات الجيش غير ذلك، وقال الجنرال شاهاك: «حتى لو لم تكن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية تدير الانتفاضة، فإنها حتماً تشترك فيها. إنَّ الزعماء هنا لديهم رأيُ منظمة التحرير نفسه، إنّهم يتحدثون باللغة نفسها ويؤمنون بالأهداف نفسها».

قال شاهاك للوزراء في عرضه لأجزاء من تقدير أمان الاستخباري القومي النصف السنوي أمام الحكومة في آذار/ مارس 1989: إن منظمة التحرير قد أجرت فعلاً عملية تحديث. وإنه يحتمل أن يستمر الحوار مع الولايات المتحدة، ولن يقبل أيّ فلسطيني عاقل في الضفة الغربية وقطاع غزة أن يكون بديلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية. وكان تقرير آخر لأمان قدم إلى الحكومة في كانون الأول/ ديسمبر 1988 قد أدّى إلى شكوى رسمية من مكتب شامير ضد شاهاك ورابين.

تم تسريب بعض تفاصيل تقدير أمان إلى الصحافة مما أدّى إلى إحداث ضجة سياسية وصلت إلى الخارج. ركّزت التقارير على الرأي القائل بأن واشنطن لن توقف الحوار على الرغم من محاولات وزير الخارجية موشي أرينز لإقناع الأميركيين بتوقيفه.

عكست ها ارتز بدقة نظرة أمان. جاء في هذه الصحيفة: «تشير جميع تقديرات الاستخبارات التي تعالج منظمة التحرير الفلسطينية إلى تغييرات مادية في مواقف المنظمة. وهناك خلافات حول قدرة عرفات على كسب الدعم الواسع لاستراتيجيته من أجل تقديم تنازلات أخرى خصوصاً في المفاوضات مع إسرائيل حول تسوية مؤقتة في الأراضي المحتلة».

كان شاهاك موافقاً ويحاول أن يخفي نفسه عن هذه التسريبات:

«إن الرعيل السياسي يتخذ القرارات السياسية بناء على تقديرات الاستخبارات. إنّ الاستخبارات لا توصي بالقرارات ولا بالتوجيهات التي تتخذها دولة إسرائيل. نحن لا نوصي الرعيل السياسي بأنّ يقوم بكذا وكذا بل ينحصر عملنا في تزويد الرعيل السياسي بالمعلومات التي تسمح له باتخاذ القرارات. . لم يكن أحد منّا جزءاً من هذا النظام الذي يتعامل مع المسائل السياسية أكثر من قضايا الاستخبارات».

كان التقدير الذي قدّمه الموساد لرئيس الوزراء أقل وضوحاً من تقدير أمان مما حدا ببعض الخبراء إلى أن يقولوا إنّ الاستخبارات الجماعية التي بدأت بعد حرب 1973 ليست فعالة، وإنّ الكلام المطاط غير الدقيق ما زال مهيمناً في التقديرات.

لم يكن لدى أيّ من فروع الاستخبارات في المجموعة الاستخبارية الإسرائيلية مناعة في وجه هذه الصعوبات. في صيف 1989 وعندما وصلت الانتفاضة إلى شهرها الثامن عشر، ولم تُظهر منظمة التحرير الفلسطينية أيّ إشارة لقلب الأسطوانة، عبّر مسؤولو قسم الأبحاث السياسية في وزارة الخارجية عن قلقهم لأنّ تقديرات القسم حول الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية «كانت متأثرة بالتوقعات السياسية لكبار مسؤولي وزارة الخارجية، ولم تعد تشكل أيّ تحليل موضوعي». قال أحد المسؤولين: «يمكن أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية قد تغيرت في ثماني نقاط من أصل عشر، ولكن استناداً إلى مكتب الأردن ومنظمة التحرير في وزارة الخارجية فإنها تغير في نقطتين وذلك في مجالات تكتيكية فقط.

فوجىء أعضاء في المجموعة الاستخبارية من مناقشة كبير محللي وزارة الخارجية في موضوع الأردن ومنظمة التحرير من أن المنظمة لم تقم بأي تغييرات مادية. وكان ذلك هو الموقف الذي التزم به وزير الخارجية موشي أرينز ونائبه بنيمين نتنياهو. كان نتنياهو، وهو نجم صاعد في الليكود، سفيراً لإسرائيل في الولايات المتحدة وكان يعتبر نفسه خبيراً في الإرهاب الدولي، على حد قول منتقديه، لأن شقيقه يوني نتنياهو مات في عملية الإنقاذ الأسطورية في عنيتبة في عام 1976،

جواسيس.. وشخصيات اجتماعية

إذا كانت المجموعة الاستخبارية الإسرائيلية قد شهدت وقتاً عصيباً في الثمانينات، فإن ذلك يعود إلى أسباب منها أنها أرغمت على الخروج من الظلال، وأصبحت معرضة بشكل متزايد لاهتمام الرأي العام، بما فيها الموساد وهو الجهاز الأسطوري الذي كان له حصة لا بأس بها من الفضائح. لقد كانت فضيحة الباص 300 نتيجة للدور المركزي الذي لعبه الشين بيت في الحياة الإسرائيلية أو على الأقل الحياة الفلسطينية منذ حرب 1967. أظهرت التجربة اللبنانية كيف تجري الأمور بهذا السوء، وكيف يتصرف الخدم السريون بشكل سيّىء. أمّا جهاز الأمن الذي كان يعمل بهدوء خلف الأضواء، ولم يكن معروفاً للرأي العام الإسرائيلي، فقد أصبح السلطة المهيمنة التي تتعامل مع الضفة الغربية وقطاع غزة، وتقيم علاقات وثيقة وغريبة مع السكان الذين تحكمهم.

حوالى نهاية العقد نظر «ييغال سارنا» وهو كاتب إسرائيلي محترم إلى الإثباتات التي تم جمعها خلال استجواب الشين بيت لفيصل أبو شاره، وهو ضابط من القوة 17 من بلدة ضهرية قرب الخليل، والذي اعتقلته البحرية الإسرائيلية عندما كان يسافر بحراً من لبنان إلى قبرص:

«لقد أدهشني الملف لأنه فتح النافذة على عالم لا نعرفه، عالم نضال مخبأ، حيث يقاتل الفلسطينيون والإسرائيليون معركة الحياة والموت. إذا اطلع أحد ما على ما كتب عن الفلسطينيين في دولة إسرائيل منذ بداية النزاع ـ تفاصيل عن حياتهم، عائلاتهم، الروتين اليومي ـ فإن الأدبيات هذه سوف تظهر ضعيفة جداً أمام محتويات أرشيف أجهزة الأمن. إنّ أرشيف الشين بيت يعطي صورة دقيقة، من زاويته الخاصة، وأكثر شمولاً من تلك التي نجدها في الأدب العبري. إنَّ الشين بيت هو أقوى صلة بيننا وبينهم وأقوى من أية هيئة صهيونية أخرى.

لقد جرى التعبير عن هذا الشعور في صيف 1987 عندما احتفلت الصحف والمجلات الإسرائيلية والصحافة الأجنبية التي تقيم في القدس بالذكرى العشرين لحرب 1967 بصور وتحقيقات وملاحق كبيرة. كتب ديفيد غروسمان، وهو روائي شاب موهوب، سلسلة من المقالات توسعت فيها بعد إلى كتاب حقق نسبة مبيعات كبيرة، حول الحياة على جانبي الخط الأخضر بعد أن أزاله النصر الإسرائيلي قبل عقدين. كرس غروسمان في روايته «الرياح الصفراء» فصلاً خاصاً بعنوان: إلى «جيدي» المعروف بـ «أبو داني» وهو ضابط في الشين بيت يخدم في الضفة الغربية. أمسك غروسمان بالعلاقة غير المتكافئة بين الإسرائيليين

والفلسطينيين من زاوية «جيدي» الخاصة وبروح العداء العميق التي تتوارى تحت السطح.

اعتقد جيدي: «أنّه لم يشأ أن يكون في منطقة «الفجر الكاذب» عندما يدير شخصان جانبيهما المظلمين والفاسدين لبعضهما البعض، ويظن أحدهما أنه روع الآخر لأنه أحب عمله وآمن به وشعر أنه أعطاه القواعد الضرورية للتوجه في مسارات الحياة. لكنه يدرك أيضاً وبوضوح أنه عندما تلامس تفاحتان بعضهما في نقطة معفنة فإن العفونة تنتشر في التفاحتين».

نالت «الرياح الصفراء» إعجاباً كثيراً، وحققت ترجمتها الإنكليزية والعربية مكانتها كصورة جادة وحساسة لحقائق الاحتلال. كتب غروسمان فصل الشين بيت الذي سماه «نظرة إلى جبل سويسري» كرواية بسبب الحاجة إلى التملص من المراقبة العسكرية، والتي لم تكن لتسمح بالكشف عن مقابلة مع ضابط أمن حقيقي، لكنه أوضح أنه يستند على وثائق حقيقية، وكان عنوان الفصل في الطبعة العبرية هازمان هاتاشوف. «قصة... ربما».

إن فتح باب الخزانة السرية في بعض الأحيان يخدم أجهزة الأمن. عندما ترك يوسف هارملين في آذار/ مارس 1988 بعدما أمضى فترته المؤقتة، وكان الشين بيت منهمكاً بالانتفاضة، تبنى الرئيس الجديد للجهاز ـ وهو من داخل الجهاز ولم يصب بأي أذى من جراء فضيحة الباص 300 ـ نمط عمل جديد كان أسلافه المتحفظون يتخوفون منه.

في شباط/ فبراير أُقيمت لرئيس الجهاز حفلة في المتحف الإسرائيلي احتفالا بعيد ميلاده الخامس والأربعين، حيث قام بالعزف على البوق. كان يوسي ساريد، وهو من الأعضاء الحمائم في حركة حقوق المواطن، أحد المدعوين الذين تمتعوا بهذه الحفلة خصوصاً معزوفة «سمرتايم» عن عيد الميلاد. علق ساريد: «أفضل أن يعزف الشين بيت ببوقه داخل الميكروفونات لا أن يزرع الميكروفونات» قال المعلقون الصحافيون فيما بعد إن هذه الحفلة كانت حدث الأسبوع من الناحية الاجتماعية، حفلة رجل شرطة سري دعي إليها نخبة القوم. كتب الصحافي ناحوم بارينا عن الحفلة ووضعها في إطار تاريخي ممتع:

«قال أحد الضيوف إنه إذا كان يوسف هارملين رئيس الشين بيت السابق حاضراً فإنه كان سيتعرض لأكبر صدمة في حياته، ولن يقول شيئاً عن أفراهام أهيتوف الذي طرد العديد من عناصر الجهاز أو عن أفراهام شالوم الذي أمرهم بالضرب حتى الموت. وأيسر هاريل؟ كان سيرسل رسالة مفخخة لجميع الضيوف ثم يكتب كتاباً رذيلاً عنهم».

في هذه الفترة دار حديث عن تعيين ناطق رسمي باسم جهاز الأمن، وتمت استشارة

عدد من الصحافيين سراً حول ذلك. كان أحد هؤلاء يوري أفنيري من صحيفة هاعولام هازيه الذي كان قد هاجم الشين بيت واعتبره «أداة الظلام» عندما كان أيسر هاريل وأموس مانور يتوليان المسؤولية فيه في الخمسينات.

في الوقت نفسه تقريباً تلقى الموساد ضربة قوية للسرية المحيطة به. سمحت المحكمة العليا بنشر مقالة في مجلة ها اير الأسبوعية التي تصدر في تل أبيب والتي تلقي الشكوك حول كفاءة رئيس الموساد ناحوم أدموني دون أن تسميه. كانت هذه المرة الأولى التي تلغي فيها المحكمة العليا قرار المراقبة العسكرية، واعتقد خبراء قانونيون أن لهذا الحكم تأثيرات بعيدة المدى.

قدمت مقالة ها اير إلى المراقبة العسكرية في آب/ أغسطس 1988 حيث منعت. تم إجراء عدة تعديلات على النص إلا أنها منعت جميعها إلى أن تمت الموافقة على أحد النصوص مع حذف 32 مقطعاً. تضمنت هذه المقاطع وصفاً لرئيس الموساد وانتقاداً لأدائه وتفاصيل حول خطة إحلال بديل مكانه. قال الجنرال إسحق شاني كبير المراقبين إنه إذا نشرت المقالة فإنها قد تقلل قدرة الموساد على العمل. حكمت المحكمة بأن تحذف المقالة أيّ تفاصيل قد تؤدي إلى التعريف عن رئيس الموساد وتابعت: «إنَّ طريقة تحقيق التوازن بين الأمن والحرية هو المحافظة على حرية الكلام وفرض قيود عندما يكون هناك تهديد أكيد لأمن البلاد ولا يوجد أي بديل آخر».

دفع أدموني ثمن سنوات من السرية المطلقة وعدم وجود إشراف أو مراقبة خارجية على الموساد. لقد لامته مقالة ها اير على ست سنوات من القيادة غير المستقرة والتي كان يسيطر عليها الحذر. قال أحد خصومه: تصوّر لو أنك عينت مساعداً* ممتازاً ليكون رئيس الأركان العامة في الجيش». عشية رأس السنة اليهودية الجديدة «روش هاشانا» جمع أدموني مرؤوسيه في قاعة في مبنى الموساد وقال: «أتمنى لكم جميعاً سنة دون أخطاء». قال له أحد المنتقدين: «إذا كنت تبحث عن جملة تصف أسلوبه وطريقته فهذه هي الجملة المناسبة».

ذكرت الصحافة الإسرائيلية بالتفصيل جميع فضائح الجهاز منذ الحرب في لبنان - قضية إسماعيل صوان وطرد رجال الموساد من بريطانيا ونسيان جوازات السفر البريطانية المزورة البيضاء التي عُثر عليها في كشك هاتف في ألمانيا الغربية، وإرباكات قضية بولارد وإيران غايت. لكن نجاحاته لم تذكر. لم تسمح المراقبة العسكرية لموجة الدعاية بأن تتوسع كثيراً. وضعت صحيفة هاداشوت عنواناً لمقالها: «ومن صفّى أبو جهاد؟» لكنها لم

---

* رتبة في الجيش دون الضابط.

تذكر شيئاً عن الحادثة بحد ذاتها ولا عن قصف مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس. لم تكن المعلومات القليلة التي نشرت ذات دلالة. كشفت صحيفة يديعوت أحرونوت أنّ أدموني كان أنيقاً في ملابسه وكان يعرف داخل الجهاز بـ «مستر غوشي». وُجِّه لومٌ إلى أدموني أيضاً حول حادثة أثينا عام 1988 عندما شاهد أحد مسؤولي منظمة التحرير الفلسطينية رجلاً وامرأة يحاولان التقاط صورة له في الشارع، ثم اشتكى إلى الشرطة التي سرعان ما اكتشفت أن الاثنين ـ مناحيم زيم ودليله إيال كانا من عملاء الموساد.

بعد قليل من نشر مقالة هاير في 13 كانون الثاني/ يناير 1989 أُعلن أنّ أدموني على وشك أن يحال إلى التقاعد، وحل مكانه مرشح من الداخل ـ وهذه المرة الثانية في تاريخ هذا الجهاز التي يعين فيها رئيس من الداخل. كان الرئيس الجديد للجهاز من قدامى عناصر وحدة الاستطلاع «سايايريت ماتكال» التابعة للأركان العامة، وانضم إلى الجهاز في الستينات، وعلى عكس سلفه أمضى معظم حياته المهنية «في الجانب المظلم من البيت» وأشرف على بعض العمليات السرية الناجحة.

بقي إسم أدموني سرياً إلى حين تركه منصبه في رئاسة الموساد، وسمح للصحف الإسرائيلية والمراسلين الأجانب في البلاد بأن يتلقوا معلومات من مصدر أجنبي كان قد نشر خطأ إسم رئيس الموساد «ناحوم أدنوني» تم تصحيح الخطأ بعد حكم المحكمة العليا، لكن الجهاز السرّي الإسرائيلي عاد إلى مخبئه.

بينما كان العالم منهمكاً في احتلال العراق للكويت ـ وقد فشل الموساد مثل غيره من الوكالات في التنبؤ بذلك ـ قدمت إسرائيل طلباً للحكومة الكندية لوقف نشر كتاب «عن طريق الخداع».

عمل مؤلف هذا الكتاب، وهو إسرائيلي مولود في كندا اسمه فكتور أوستروفسكي، كضابط جمع معلومات في الموساد لمدة 17 شهراً من تشرين الأول/ أكتوبر 1984 إلى آذار/ مارس 1986 عندما طرد من الخدمة. كان هذا الكتاب أكبر انكشاف شامل لهيكلية الجهاز وطرق عمله، تضمن أسماء عشرات الأشخاص (كان هناك 1200 فقط) ورؤساء المحطات وكشف الأسماء الرمزية للوحدات أماكن التمركز، ووصف طرق العمل ومن ضمنها الاغتيالات والابتزاز الجنسي وطرق أخرى لتجنيد العملاء.

يعود الفضل في نجاح الكتاب إلى الحماقة الإسرائيلية. وقد أدّى قرار الحكومة باللجوء إلى القضاء من أجل منع نشره في كندا ثم في الولايات المتحدة إلى فشل ذريع. كان عليها أن تفكر ملياً في ما حلّ بمحاولة الحكومة البريطانية لمنع نشر كتاب «صائد الجواسيس»، وهو مذكرات ضابط سابق في جهاز م 15 يدعى بيتر رايت. في الولايات

المتحدة كان هناك تخوف من جماعات الحقوق المدنية، وفي نيويورك حيث نقضت محكمة نيويورك حكماً بمنع النشر، وقالت إنّ إسرائيل لم تقدم الدليل الكافي والمقنع أن أمنها القومي سوف يتعرض للأذى إذا سُمِح بنشر الكتاب «عن طريق الخداع». لقد أمّنت هذه المعركة القانونية القصيرة دعاية لأوستروفسكي لا يحلم بها، بيعت 15 ألف نسخة من الكتاب بعد ساعات من صدور قرار المحكمة.

تحدّث الرؤساء السابقون للموساد، مثل الثرثار أيسر هاريل، بغضب عن الضرر الذي يسببه الكتاب، كما حدث عندما نشرت الصحف الأميركية تقرير وكالة المخابرات المركزية الأميركية حول المجموعة الاستخبارية الإسرائيلية الذي تم الاستيلاء عليه من سفارة الولايات المتحدة في طهران بعد الثورة الإيرانية عام 1979. لم يوافق البعض على ردة الفعل هذه، قال مصدر سياسي: لا يوجد أيُّ شيء صحيح في ذلك الكتاب تعجز أجهزة الاستخبارات المنافسة عن الحصول عليه. والمشكلة هي إلى أن مدى سيؤمن السياسيون الأميركيون به؟ وماذا سيكون تأثيره في الرأي العام الأميركي».

بعدما بدأت قضية بولارد تضمحل، أحيى أوستروفسكي المسألة القديمة وهي التجسس على الحلفاء، ووصف وحدة الموساد السرية المؤلفة من 27 عضواً واسمها الرمزي «أل» التي تستخدم لعمليات التجسس داخل الولايات المتحدة، وقال: إن مهمتهم الأساسية هي جمع المعلومات عن العالم العربي وعن منظمة التحرير الفلسطينية وعدم جمع المعلومات عن النشاطات الأميركية، لكن هذا الخط الفاصل بين المهمتين غالباً ما كان ضبابياً وعندما تشك «أل» في شيء ما لا تتردد أبداً في اجتيازه.

لقد لامس نقطة حساسة عندما ادعى أنّ الموساد كان لديه معلومات مسبقة حول الهجوم الانتحاري بشاحنة مفخخة على مقر قيادة مشاة البحرية في بيروت عام 1983 حيث قتل أكثر من 240 جندياً، لكنه لم يحذر واشنطن من هذا الهجوم أملاً بأن يقوّض العلاقات الأميركية العربية. قال أوستروفسكي إنّ الموساد كان لديه معلومات محددة تفيد أن منظمة «حزب الله» كانت تحضر شاحنة محملة بالمتفجرات من نوع مرسيدس من أجل التحضير لهذا الهجوم، وكشف أنّ ناحوم أدموني قرّر أن لا يعطي هذه المعلومات للأميركيين وقال لرجاله: «نحن لسنا هنا للدفاع عن الأميركيين. إنهم دولة كبيرة. أرسلوا لهم فقط المعلومات العادية» وهكذا أعطي الأميركيون معلومات عادية وتحذيرات عامة من تلك الفترة في لبنان. لم يرد أدموني على التهمة لكن يهوشاع ساغي، رئيس أمان خلال حرب لبنان، نفى هذه التهمة بشدة.

بشكل عام من المستحيل إثبات هذه الادعاءات أو نفيها. يحتمل أن تكون رواية

أوستروفسكي صحيحة وذلك بعد أن نشر أسماء الأشخاص ورموز الوحدات ومقراتها السرية. لكنّ كشفه عن مركز تدريب الموساد في جليلوت على الساحل شمالي تل أبيب فاجأ عدداً قليلاً فقط من الإسرائيليين. لم يقتنع أحد بادعاءاته أنَّ العربدة التي تقوم بها الإناث في الجيش كانت من الملامح العادية في نشاط الموساد، ولم يدعم مصداقيته في ادعائه بأنّ الموساد هو الذي تسبب باستقالة رئيس الوزراء إسحق رابين عام 1977 وذلك بتسريب معلومات حول إقدام زوجته على فتح حساب مصرفي في واشنطن بصورة غير قانونية. نفى الصحافي «دان مارغالبة» المعني بذلك الخبر، وهو من صحيفة هاارتز، القصة بكاملها.

أصبح أوستروفسكي موضوعاً لحملة تشهير في الصحافة الإسرائيلية، وقيل إنّ نظام الفصل بين مختلف أقسام الموساد والفترة القصيرة نسبياً التي أمضاها في الجهاز لا تكفي لمعرفة جميع الأسرار التي يتحدث عنها. وكان الانطباع أنه ملفق موهوب.

مع ذلك كان العديد من القصص صحيحاً، وخصوصاً عندما أكدت ادعاءات أو شكوكاً سابقة. كانت روايته لعملية الموساد ضد المفاعل النووي العراقي أو لاغتياله للفلسطينيين تلائم تماماً ما كان معروفاً وشائعاً هنا وهناك. وكان ادعاؤه أنه اشترك في عملية المراقبة التي أدّت إلى إرغام الطائرة الليبية خطأً على الهبوط عام 1986، وانتقمت سوريا لذلك بقضية الهنداوي ـ صحيحاً ومقبولاً. وقد أدّى دوره في هذه القضية الفاشلة إلى طرده من الخدمة.

كان أوستروفسكي رجلاً يشعر بالمرارة وتواقاً إلى إظهار أنّ دوافعه مثالية إلى درجة أنه اعتبر أن من واجبه كشف الأعمال الشريرة لرؤسائه السابقين، لكنه لم يقنع أحداً وعلى الأقل في إسرائيل. بالنسبة إلى المثاليين كان معظم ما كشفه لاذعاً ولا مبرر له: عندما كتب أن آلاف اليهود في العالم كانوا يتطوعون لمساعدة عمليات الموساد، ادعى أنه حريص على سلامتهم. وعندما وصف، لا بل سمّى العرب الذين عملوا لصالح إسرائيل ـ في سوريا والعراق وليبيا وداخل منظمة التحرير الفلسطينية ـ فإنه حتماً عرّض حياتهم للخطر. وبدا أنه ارتبك، لأنه تراجع في مقابلات أُجريت معه فيما بعد وقال إن الموساد ضروري لأمن إسرائيل.

تسبّب أوستروفسكي بالأذى للموساد بالمقدار نفسه الذي سببه مردخاي فانونو لأمن القوة النووية في البلاد. لقد عرض ما بدا أنه تأكيد من الداخل للشكوك، التي مهما كانت قوية، لا يمكن لأحد منا أن يؤكدها علناً إلّا من يستعد ليصبح نافخاً في البوق ويتحمل عواقب عمله. كان كتابه مربكاً: إذا لم تستطع أية وكالة استخبارات أن تحفظ أسرارها

الداخلية، خصوصاً تلك التي يؤدي نشرها إلى الضرر في العلاقات مع الأجهزة الأمنية الصديقة، فكيف يمكن أن تكون فعالة؟ إن ذلك لا يؤثر في الوحدات ولا في الأشخاص الوارد ذكرهم لأنه يمكن وبسهولة تغيير الرموز والأسماء. لم ينشر أوستروفسكي تفاصيل مهمّة أو مثيرة عن وحدة الاغتيال في الموساد واسمها «كيدون» أي «الحربة»، إلا أن المهم فيها أن مصدراً داخلياً قد تحدث عن وجودها وهذا قد لا يفاجىء أحداً.

الشين بيت يستعيد عافيته

تابع الشين بيت طريقة عمله الجديدة في نهاية العقد محققاً نجاحات كبيرة فيها كانت انتفاضة الفلسطينيين المستمرة شغله الشاغل. عندما وصلت الانتفاضة إلى الذكرى السنوية الثانية في كانون الأول/ ديسمبر 1989 كان أداء الشين بيت يتحسن. تغيرت طريقة الاضطرابات بعدما تعب الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة من نضالهم الطويل ومن التضحيات البشرية والاقتصادية التي قدموها، وأدت المظاهرات الصاخبة التي كان يتخللها قذف الحجارة في السنة الأولى إلى ابتداع طريقة جديدة وهي هجمات بأسلوب «اضرب واهرب» نفذتها جماعات صغيرة من الشباب المقنعين. وعندما وصل الأمر إلى خلايا منظمة وقليلة العدد، كان جهاز الاستخبارات في الشين بيت ما يزال يعمل على الرغم من مقتل العديد من الذين قيل إنهم مخبرون. وبدا أن مصادره الهامّة لم تُمس في الصراعات الداخلية المميتة في معسكر العدو. لقد تعاون مع الجيش الذي عينّ ضباط ارتباط للاستفادة القصوى من المعلومات حول الفارين، كما حصل في غزة في أوائل السبعينات عندما تسلم الجنود لوائح بأسماء المطلوبين وأصبح الفلسطينيون معروفين بـ«بينغو» وذلك بسبب أرقام الهويات الكبيرة التي تعطى لأسمائهم. في الأشهر الأخيرة من هذه السنة، طارد عملاء الشين بيت والجيش أعضاء منظمتين صغيرتين «الفهد الأسود» و«النسر الأحمر» واللتين ترتبطان بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وتعملان في نابلس وبشكل أساسي ضد المتعاملين مع العدو، وقتلوا قسماً منهم واعتقلوا الآخرين. أعلن أن رئيس الشين بيت قد زار شخصياً مدينة نابلس في الضفة الغربية ليهنىء رجاله على ما قاموا به. وقبل عدة أشهر أوقف الشين بيت مئات الأشخاص واخترق الجناح العسكري لحركة حماس في قطاع غزة، ومع ذلك قال بعض الفلسطينيين إنّ الإسلاميين المتشددين، الذين كانوا أقل اعتياداً على العمل السري من عناصر منظمة التحرير الفلسطينية، كانوا هدفاً سهلاً. قيل إنّ التحقيقات التي جرت في سجن الشين بيت في غزة حيث مات ثلاثة محتجزين (من جراء التعذيب حسب قول المحامين والأقرباء) كانت وحشية وقاسية. تمّ توقيف اثنين من المحققين بسبب قتل رجل في غزة مما أثار الشكوك

حول ما إذا كانت توصيات لجنة لاندو تطبق أم لا (الضغط الجسدي المعتدل!). ما زال السجناء مصدراً حيوياً للمعلومات. في نهاية عام 1989 كان ما يزال هناك 10 آلاف فلسطيني في المعتقلات الإسرائيلية.

لم تكن هذه النجاحات عودة إلى ما كان يحصل في السنوات الأولى بعد حرب 1967، عندما سحقت أجهزة الأمن أوّل إشارة إلى المقاومة المسلحة للاحتلال، لكنهم على الأقل أعطوا انطباعاً أن الأمور ليست سائبة ولا هي خارج السيطرة. ويشهد عدد المعتقلين على درجة اشتراك الناس في هذه الظاهرة.

كان هناك اهتمام متزايد حول تأثير الانتفاضة في الأقلية العربية التي تعيش داخل حدود 1967 لإسرائيل، والتي تبلغ 18% من عدد سكان البلاد. ما زال الشين بيت مسؤولاً عن مراقبة نشاطاتهم وعلامات الراديكالية المتزايدة ـ نمو الأصولية الإسلامية وتطابق أهدافها مع أهداف منظمة التحرير ـ وهي عامل لا يمكن تجاهله في **أية** استراتيجية وطنية مستقبلية، ناقش الجهاز عدة مرات على أنّ الحكومة يجب أن تمنح حقوقاً كاملة وتؤمن الخدمات المساوية لمحاولة وقف الانشقاق بين المواطنين العرب.

في الأشهر الأولى من عام 1990 بدا الشين بيت أنّه ما يزال قادراً على الإمساك بالمقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى حد مسموح به وأنّ الانتفاضة لم تقض على طريقة عمله. بحلول الصيف أعيد توطين 280 متعاملاً داخل الخط الأخضر حفاظاً على سلامتهم.

أما الانتفاضة التي تدوي فقد تلقت ضربة قاسية إثر ضربة ففي أيار/ مايو وبعد محاولة فاشلة لهجوم بحري على الساحل الإسرائيلي قامت بها جبهة التحرير الفلسطينية التي يرئسها أبو العباس الشهير بعملية أكيلي لاورو، أوقفت الولايات المتحدة حوارها مع منظمة التحرير الفلسطينية، وبذلك حرمت المنظمة من أكبر إنجاز سياسي تحقق بعد «حرب الحجارة». وتطابق هذا مع انهيار تحالف العمل الليكود وإحلال حكومة يمينية من الليكود لتكون مسماراً آخر يدق في نعش الآمال الفلسطينية. في آب/ أغسطس 1990 عندما غزا العراق الكويت أيّد الفلسطينيون في كل مكان ـ بما في ذلك داخل الأراضي العربية المحتلة وبحماسة ـ صدام حسين. لقد سببت لهم حرب الخليج ضرراً اقتصادياً وسياسياً وقضت على حوارهم مع اليسار الإسرائيلي، وأوقفت عنهم الدعم المالي الحيوي الذي كانوا يتلقونه من الدول العربية وألقت ظلالاً كثيفة على نضالهم.

كل هذا جعل الحياة للشين بيت أسهل، وعزّز ذلك بالقناعة من أن الأمن الداخلي

يجب أن يحفظ بحيث يمكن لإسرائيل أن تفاوض من موقع القوة لا من الضعف حول مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة. استحق الشين بيت احترام وتقدير الزعماء السياسيين في البلاد، لكن عمله كان مساعدة ونصيحة الحكومة، وليس إقرار السياسة العليا. ومع ذلك ومثل الجيش، كان للشين بيت شكوك متنامية حول كم من الوقت تستطيع تدبير الأمور دون التوصل إلى تحقيق أهم الأهداف وهو الحل السياسي للنزاع العربي الإسرائيلي.

استنتاجات

في الثمانينات، بدأ الإسرائيليون بإعادة النظر في جميع أجهزتهم الأسطورية ولم تكن المجموعة الاستخبارية في البلاد استثناء. عالج الأدب العبري ـ وهو الدليل المعتمد في البحث عن صورة الذات وبتحديد أكثر عن الحقيقة ـ متأخراً تطورات قصة الجاسوس وصوّر العميل السري على أنه شخص يعاني من خلل في شخصيته وليس بطلاً حقيقياً. ابتدع «أموس أوز»، وهو روائي إسرائيلي مشهور، شخصية عميل الموساد وأظهر أنه غير مخلص في حياته الشخصية ولا في مهنته السرية. أما شخصيات «الشين بيت» الروائية مثل «جيدي» في رواية غروسمان فإنها تشكك بعملها. رسم إسحق بن نير شخصية لضابط أمن يشعر بالمرارة ويرتبك حتى أعماقه لدى تعامله مع الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة. وهكذا نرى أن العملاء السريين في الأدب الإسرائيلي يخسرون سمعتهم التي حازوا عليها في مختلف آداب العالم.

تأثرت هذه الشخصيات بالانكشاف الكئيب للاستخبارات الإسرائيلية في السنوات الماضية. إن التاريخ الذي يتأرجح بين النجاحات المذهلة والفشل الذريع والفضائح العامة المتفجرة، لا يمكن أن يكتمل إلاّ عندما تظهر جميع أسراره (أو على الأقل أهمها). ويقع روتين المراقبة بين الضربات الدراماتيكية والتجريم المرير، وهو روتين طويل وصامت ورمادي ولن يروي أحد قصته كاملة.

كيف يمكن أن نفهم تاريخ الحرب العالمية الثانية دون أن نعرف عن عملية الالترا التي مكّنت الحلفاء من حل رموز اتصالات المحور، وتوقع، واستباق تحركات العدو؟ كيف يفهم المرء الدور الحاسم لفرقة مكافحة التجسس البريطانية دون أن يفهم «نظام

الصليب المزدوج» الشهير حيث تحوّل عملاء النازية في السجون وأُرغموا على إعطاء معلومات كاذبة للمشرفين عليهم؟

هذه الأسئلة المهمة تربك أي باحث يدرس الاستخبارات الإسرائيلية. إن القضايا الغريبة لإسماعيل صوان ونزار هنداوي وجوناثان بولارد على اختلاف أساليبها، تضيء زوايا حساسة ومظلمة في عالمنا المعاصر: درجة اختراق منظمة التحرير الفلسطينية والقوات المسلّحة والأجهزة الأمنية للدول العربية، درجة التعاون الاستخباري مع الولايات المتحدة. لا يمكن لأحد أن يجيب على هذه الأسئلة المتعلقة بهذه المواضيع الحساسة بشكل محدد وواضح إلّا بعد فتح أرشيف الأجهزة السرية الإسرائيلية، وهذا لا يمكن فتحه علناً.

مع ذلك تعتبر فجوات أمام معرفتنا ـ وجميع المؤرخين يواجهونها ـ وهي ليست حواجز لا تذلّل. إن صورة الحرب السرية التي امتدت لحوالي نصف قرن معقدة ومتغيرة، وما تزال غير واضحة في بعض نقاطها. لذلك لا مفر من الأخذ باستنتاجات حول فترات مختلفة ومن ضمنها أيامنا المعاصرة. إن قمة جبل الجليد تساعدنا أحياناً على رؤية ما يخفى تحت السطح.

تمتاز إسرائيل بتفوقها في الاستخبارات البشرية، وهي أقدم طريقة تجسس وتبقى، على الرغم من الأقمار الاصطناعية والكومبيوتر الذي يحل الرموز وبعض التكنولوجيا المتقدمة في السنوات الأخيرة، أفضل طريقة لنعرف ماذا يفعل العدو وماذا يخطط وبماذا يفكر، وهي أفضل إنجاز إسرائيلي في ظروف ولادة الدولة ومشاكلها الراهنة وغير العادية. لا نجد في الشرق الأوسط جاسوساً إيديولوجياً كلاسيكياً يتحرك بدافع من إيمانه بنظام الدولة المعادية. لا يوجد عرب صهاينة ولا كيم فيلبي في سوريا أو العراق أو مصر أو فلسطين، ولا من يؤمن بتحويل فلسطين إلى إسرائيل أو بطرد العرب وسلبهم أملاكهم. مع ذلك ما زال العملاء والمشرفون عليهم يلتقون في منازل آمنة ويتصلون عبر صناديق البريد، سوف يشعر عزرا دانين، رائد الشاي الذي جند المخبرين الفلسطينيين لمتابعة إضراب عام 1936، بالرضى عن خلفائه في الشين بيت الذين يحاولون اختراق خلايا الناشطين في الانتفاضة. وفي ثاني أقدم مهنة*، مثل الأولى، هناك بعض الأشياء لا تتغير.

لعبت صفات البراعة والخيانة والقساوة دورها في التاريخ كما كان لها دور بدرجة أقل أو أكثر في عمل أجهزة الاستخبارات والأمن. يمكن تضليل العملاء «بأعلام خاطئة» وتجنيدهم وابتزازهم والضغط عليهم. يمكن أن يقبض العملاء الأموال ثمناً لخدماتهم،

---

* أول مهنة هي البغاء والثانية هي التجسس (المترجم).

ويمكن أيضاً قتل الأعـداء الخطرين دون أي وازع أخـلاقي وبث الإشـاعـات والأكـاذيب داخل الوطن وفي الخارج. وفي معظم الأحيان يكون نفي الأخبار غير قابل للتصديق.

تمتاز الأجهزة السـريّة الإسرائيلية بأنها تضم في صفـوفها رجـالاً ونساء قـادرين على التعامل مع جميع القوميات والتحدث بلغات معظم بلدان العالم، ومن ضمنها لغة أعدائهم العرب. كانت المستارفيم في البالماح في بداية الأربعينات بـداية متواضعة لتقليـد طويـل ومثمر. ومع ذلك برز في السنوات الأخيرة قلق من عدم قدوم مهـاجرين جـدد من الشرق الأوسط وتراجعت رغبة الإسرائيليين في تعلم اللغة العربية وثقافتها ـ هذا انعكاس للصراع القائم ـ وقد يؤدي ذلك إلى إضعاف قدرات إسرائيل.

تتمتع الاستخبارات الإسرائيلية بشهرة قـوية من جـراء ضربات عـلى مستوى عـالمي جـرى عرضهـا في هذا الكتـاب. نذكـر منها الحصـول عـلى خطاب خـوروتشيف المعـادي للستـالينية، وسرقـة طائـرة الميـغ العـراقيـة، والحصـول عـلى أسرار الميراج من سـويسرا، والتحضيرات الاستخبارية الدقيقة التي ضمنت النجاح المذهل للضربـة الجويـة الإسرائيلية في حزيران/ يونيه 1967، والهزيمة التامة للمقاومة الفلسطينية المسلحة في أواخر الستينـات، وما تبع ذلك من احتواء للإرهاب في الداخل والخارج ضمن حدود مسمـوح بها، وعمليـة الإنقاذ الأسطورية في عنتيبة.

ونتذكر أيضاً الفشل المتكرر، وخصوصـاً في مجال الإنـذار المبكر للحـرب والتغييرات الاستراتيجية. عام 1948 فشل الشاي في التنبؤ بالغزو العربي لفلسطين، وأخطأت أمـان في قراءة التحركات المصرية والأردنيـة في أيار/ مـايو 1967، وفشلت في تـأمين الإنـذار الملائم عن الهجوم العربي في تشرين الأول/ أكتوبر 1973، على الرغم من أن الموساد كـان يشرف عـلى عميل هـام ومطلع جـداً إلى درجـة أنـه كـان يعـرف متى يبـدأ الهجـوم. سـاعـدت استخبارات الجيش والموساد إسرائيل في الحرب الكارثة ضد منظمة التحرير الفلسـطينية في لبنـان عام 1982، وراهنت بشكـل مصـيري ومميت عـلى المسيحيـين، ثم أخـطأت بشكـل فاضح في تقدير عـداء المسلمين الشيعـة، وقد تلطخت سمعـة الوكـالتين في هـذا الفشل. هذا العرض، يسلط الأضواء على حدود الاستخبارات ومخـاطرهـا، وعلى الخلط بـين جمـع المعلومـات وتحليلهـا والعمليـات الحقيقية. فشلت المنـظمات الجيدة، لا بـل الممتـازة في أن تعطي بدقة ما هو مطلوب منها في تلك اللحظات الحاسمة.

اعتبر فشل إسرائيل في توقع نهاية حرب الخليج بين العراق وإيران عام 1988 علامة مثيرة للقلق. وفي الداخل كان اندلاع الانتفاضة الفلسطينية واستمرارها في الضفة الغـربية

وقطاع غزة عام 1987 فشلاً للشين بيت ولأمان في قراءة المتغيرات السياسية والسيكولوجية في معسكر العدو.

هناك موضوع آخر يستحق البحث وهو دور رؤساء أجهزة الاستخبارات المتغيّر.

سيطر أيسر هاريل على أجهزة الأمن لمدة 15 عاماً لأنه حاز على ثقة بن غوريون وقدم له نصائح جيدة في المسائل السياسية المحلية وفي التجسس الخارجي أيضاً. تمتع هاريل أيضاً بسمعة يستحقها كعبقري في مجال العمليات السرية. ساعد اختطاف إيخمان على إبلال جراح المحرقة النازية. في أوائل الخمسينات. كان رئيس أمان يهوشافات هاركابي يشك بفعالية غارات الجيش الإسرائيلي في ردع هجمات الفدائيين لكن السياسيين لم يتأثروا بهذا الشك.

عندما أفل نجم بن غوريون عام 1963 ازداد دور المجموعة الاستخبارية الإسرائيلية في صنع القرارات الوطنية. وقف مئير أميت من الموساد ضد ليفي أشكول في قضية بن بركة وكسب. وكان تأثير رئيس أمان أهارون ياريف حاسماً في السياسة الإسرائيلية في الأيام العشرة التي سبقت حرب حزيران/ يونيه 1967. لقد مكّن الموساد والشين بيت، وخصوصاً الأخير، إسرائيل من الإمساك بالضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين وذلك باحتواء المقاومة الفلسطينية إلى مستوى مقبول. حقق هذا النجاح اعتزازاً بالنفس وترك للسياسيين أمر تقرير الحلول السياسية، إلّا أن هذه الحلول لم تظهر.

أضعفت الكارثة الكبيرة التي حصلت عام 1973 الثقة بالاستخبارات. عام 1976 تجاهل السياسيون نصيحة الشين بيت وسمحوا لمرشحي منظمة التحرير الفلسطينية بتحقيق نصر كاسح في الانتخابات البلدية في الضفة الغربية. في السنة التالية فشلت أجهزة الاستخبارات مرة ثانية (كانت قد فشلت المرة الأولى في توقع حرب يوم الغفران) في توقع مبادرة الرئيس السادات السلمية على الرغم من الإصلاحات الواسعة التي أمرت بها لجنة اغرانات. عام 1982 تجاهل مناحيم بيغن ووزراؤه الحقيقة في أن «أبو نضال» المعارض الشديد لياسر عرفات هو الذي نفذ محاولة اغتيال السفير الإسرائيلي في لندن. وعلى أي حال غزا بيغن لبنان لأنه من النادر أن تلتقي السياسة مع الاستخبارات بشكل مريح.

كانت الأجهزة السرية الإسرائيلية تذهب بعيداً في مهامها التقليدية في التجسس ومكافحة التجسس، فقد استمر تنوع العمليات الذي بدأ قبل إنشاء الدولة إلى ما بعد الاستقلال، ولم تتوقف الهجرة السرية ولا عمليات الحصول على الأسلحة عام 1948، لذلك برزت في واجهة الأحداث عمليات إحضار اليهود العراقيين والمغربيين إلى إسرائيل

في الخمسينات والستينات، ثم هجرة اليهود السود في إثيوبيا في الثمانينات. لقد ساعد الموساد على القيام بهذه الأعمال لأنه كان يقيم علاقات سريّة مع الدول التي لا تستطيع إسرائيل أن تقيم معها علاقات دبلوماسية ومن ضمنها دول عربية مثل المغرب والسودان.

ما زالت إسرائيل تجهد للحصول على الأسلحة والتكنولوجيا المتقدمة سراً وبطرق غير قانونية، وتحاول منع أعدائها من الحصول عليها. عام 1948 أغرق عملاء الشاي زورقاً ينقل معدات عسكرية إلى سوريا ثم خطفوا سفينة تحمل أسلحة وسرقوا حمولتها. في الخمسينات استغلت أمان إمكانياتها الاستخبارية وزوّدت فرنسا بمعلومات ثمينة حول الثوار الجزائريين وأقامت تحالفاً مع باريس لتزويد الترسانة الإسرائيلية بأحدث الأسلحة، ولمحاولة الحصول على قوة نووية مستقلة. في أوائل الستينات شن الموساد حرباً قاسية تمثلت بتهديد واغتيال العلماء الألمان الذين كانوا يعملون في صنع الصواريخ في مصر في عهد عبدالناصر. عام 1981 أذهلت إسرائيل العالم بقصفها للمفاعل النووي العراقي. عام 1989 شن الموساد حملة ضد العلماء الذين يصنعون الصواريخ في العراق ومصر. وكانت الأجهزة السرية الإسرائيلية بارعة، ومنذ زمن طويل، في استخدام وسائل الإعلام لاختلاق القصص والأكاذيب والتحذيرات التي تساعد العمليات الإسرائيلية وتقوّض الدول المعادية.

في آخر عقد من القرن العشرين، وبعد أكثر من 40 عاماً على إنشاء دولة إسرائيل، ما زال العمل الأساسي لأجهزة استخباراتها تقدير النوايا والإمكانيات العسكرية العربية.. تقوم أمان بمعظم هذا العمل وتستخدم أحدث التكنولوجيا الموضوعة تحت تصرفها. تحيط بإسرائيل دول ما زالت رسمياً في حالة حرب معها وهي سوريا والأردن ولبنان، وما زالت إسرائيل تحكم الفلسطينيين الثائرين والذين أصبحوا اليوم أقرب إلى تحقيق الاستقلال من أي وقت مضى، بعد أن كان الاستقلال بعيداً عن متناول أيديهم. وتقع خلف الدول المعادية دول عربية وإسلامية قوية ما زالت تشكل تهديداً لإسرائيل. ما زالت حرب إسرائيل السرية مستمرة. مع ذلك فإذا كان هناك درس من هذا التاريخ المضطرب، فهو أنه يمكن المبالغة في تقدير أهمية الاستخبارات، إلّا أنها، وفي تحليل أخير، ليست أكثر من أداة ـ يجري تحديد إمكانياتها وحدودها بدقة من قبل مستخدميها ـ وهي ليست أيضاً بديلاً عن السياسة. في العالم المثالي تستخدم معرفة الأعداء من أجل محاولة إقامة سلام معهم، وحتى ذلك الوقت، أي عندما يصبح العالم مثالياً، ما زال للجواسيس في إسرائيل وبقية البلدان أيامهم الخاصة.



الفهرس

الفصل الثامن: التحديات الفلسطينية 1967 - 1973

الفصل التاسع: المحدال 1973

الفصل الثاني عشر: **مخاطر الاحتلال** 1984 - 1987

الحروب السرية للاستخبارات الاسرائيلية

يعرض هذا الكتاب لتاريخ أجهزة المخابرات الإسرائيلية، منذ ولادتها في الثلاثينيات حين أنشأ عزرا دانين منظمة الشاي، وهي جهاز الاستخبارات الذي كان يعمل لصالح الطائفة اليهودية في فلسطين، والذي كانت تستثمر معلوماته الوكالة اليهودية وجناحها العسكري الهاغانا. ثم يعرض لتطور أجهزة الاستخبارات بعد إنشاء دولة إسرائيل وتفرعها إلى ثلاثة أجهزة رئيسة هي:

الأول الشين بيت وهو جهاز الأمن العام المسؤول عن الأمن ومكافحة التجسس داخل إسرائيل، وعن أمن الأشخاص الإسرائيليين داخل إسرائيل وخارجها. وبرز هذا الجهاز في اكتشاف أعمال التجسس داخل إسرائيل وفي أعمال القمع في الضفة الغربية وفي قطاع غزة.

الثاني: هو جهاز الاستخبارات العسكرية أمان المسؤول عن جمع المعلومات العسكرية، وبرز هذا الجهاز قبيل حرب ١٩٦٧ حين كان له الدور الأكبر في التحضير للحرب وخوضها.

الثالث: هو جهاز الموساد المسؤول عن الاستخبارات السياسية في الخارج، وله محطات في معظم دول العالم ويهتم بإقامة علاقات طويلة الأمد في تلك الدول. وقد اشترك بالعديد في الأعمال الإرهابية ونفذ اغتيالات لعدد كبير من الشخصيات العربية والفلسطينية.

كما يعرض للحروب التي خاضتها هذه الأجهزة على مدى أربعين عاماً، مستنداً إلى وثائق حقيقية معتمداً السرد المنهجي، كاشفاً أن هذه الأجهزة قوية وفاعلة إلا أنها ليست أسطورية وقد أمكن خرقها مرات عديدة وإن كانت قد نجحت في بعض العمليات إلا أنها كانت تفشل أحياناً وينعكس فشلها فضائح سياسية وأمنية للدولة العبرية.


دار الحرف العربي
للطباعة والنشر والتوزيع